

المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

تيموثي ميتشل

حكم الخبراء

مصر، التكنو - سياسة، الحداثة

ترجمة

بشير السباعى

شريف يونس

1755



هل بالإمكان تفسير قوة الرأسمالية العالمية دون عزو منطق وتماسك لرأس المال لا يملكهما بالفعل؟ وهل يمكن تفسير القوى التكنوَ- علميةً بشكلٍ لا يكون مجرد إعادة إنتاجٍ لفهمها هي للعالم؟

يدرسُ حكمُ الخبراء هذه المسائلَ عبر سلسلة من البحوث المتداخلة المُنصبّة على مصر في القرن العشرين. وتستكشفُ هذه البحوثُ الأسلوبَ الذي تفاعلت به الملاريا وقصبُ السكّرِ والحربُ والنزعةُ القوميةُ لإنتاج تكنو – سياسة الدولة المصرية الحديثة؛ كما تستكشفُ أشكالَ الديون والانضباط والعنفَ التي أقامت مؤسسة الملكية الخاصة؛ وتستكشفُ أيضاً مناهجَ القياسِ والتداول والتبادلَ التي أنتجت الفكرةَ المستجدّةَ عن "اقتصاد" قومي وإن كانت قد جعلت تمثيلها الدقيق مستحيلاً؛ كما تستكشفُ هذه البحوثُ الصورَ النمطيةَ والانتحالات التي خلقت الصورة المنتشرة في أعمال الباحثين عن الفلاح المصري؛ وهي تستكشف أموراً أخرى كثيرة. والحالُ أن هذه البحوث المثيرة فكرياً، سوف تُشكّلُ، مجتمعةً، تحدّياً لتشكيلة واسعة من القراء بدعوتهم إلى التفكير بشكلٍ نقديٍّ أكثر وسياسيٍّ أكثر في مسائلِ التاريخِ والسلطةِ والنظرية.

تيموثي ميتشل مفكرٌ بريطانيٌّ معروف، ولد عام 1953. وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة نيويورك، وصاحبُ كتاب استعمار مصر (1991) ومحرر كتاب مسائل الحداثة (2000).

تصميم الغلاف: نسرين كشك

حُكمُ الخبراء

مصر، التكنو- سياسة، الحداثة

المركز القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : 175
- حُكمُ الخبراء (مصر، التكنو- سياسة، الحداثة)
- تيموثي ميتشل
- بشير السباعي (ترجمة التمهيد والمدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧)
شريف يونس (ترجمة الفصول ١، ٢، ٣، ٨، ٩)
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
Rule of Experts:
Egypt, Techno-Politics, MPodernity
By: Timothy Mitchell

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

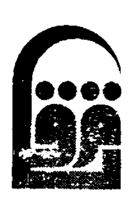
تيموثي ميتشل

حُكمُ الخبراء

مصر، التكنو- سياسة، الحداثة

ترجمة

بشير السباعي و شريف يونس



القاهرة
2010

ميتشل، تيموثى.

حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة/ تيموثى ميتشل: ترجمة: بشير السباعى، شريف يونس. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.

٥٢٤ص : ٢٤ سم .

تدمك ٨ ٧٥٩ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ التنمية الاجتماعية.

٢ ـ مصر ـ الأحوال الاجتماعية.

أ ـ السباعى، بشير . (مترجم)

ب ـ يونس، شريف. (مترجم)

ج ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٣٠٦/ ٢٠١١

I. S. B. N 978 - 977 - 421 -759 - 8

ديوى ٣٠٩,٢١٢

إلى ليلى

المحتويات

تمهيد

هذا الكتاب تأملٌ في بعض الأفكار العريضة. فهو معنيّ بالاختلاف الذي حاولنا رصده بين العالم ومعناه، بين الطبيعة والتكنولوچيا، بين الاقتصاد والعلم الاقتصادي، بين الحياة الاجتماعية والخبرة التقانية. على أن استكشافه لهذه الشواغل إنما يتم عبر موشور خبرات مكانٍ وزمانٍ خاصّين. ففصوله تبحث سلسلة من الأحداث في تاريخ وسياسة مصر المعاصرة على مدار القرن العشرين. ومع أن الكتاب يغطي الكثير من الأحداث الكبرى في السياسة القومية للبلد، إلاّ أن بعض هذه الأحداث يتم النظر إليها مرة أخرى عبر موشور خبرات مجموعة من القرى في جنوبي البلد، قرب مدينة الأقصر.

وبعض الفصول التي جمعتها هنا سبق لي صوغ مسوداتها أثناء إقامتي في تلك القرى، في بيت صغير مبنيٍّ من الطوب اللبن في نجعٍ يُعرف بنجع الحاجر. وقد أعدت كتابتها وأنجزتها كلها في المكان نفسه. وبين حين وآخر، فإن الحكايات التي رواها لي الجيران والأصدقاء في القرى قد حَوَّلَتها إلى أجزاء من الكتاب. وأنا أعرض في فصلين في مزيد من التفصيل بعض الأمور التي اتضحت لي من الإقامة هنا. وفي فصل تال، أُشعِلُ فتيلاً صغيرًا في كتابٍ مختلفٍ عن إحدى هذه القرى، نال صاحبه واحدة من أهم الجوائز الأكاديمية الأمريكية لدرايته بقرية العالم الثالث، وأَشْهَدُ انفجاره.

وقد سبق نشر فصلين من الكتاب كاملين في أماكن أخرى ولم أعدلهما هنا إلاّ بشكل طفيف. وهما يتحدثان بلغة الزمان والمكان اللذين ظهرا فيهما لأول مرة، وهي لغة مختلفة اختلافًا طفيفًا. وعند قراءتهما في محيط هذا الكتاب، أرجو أن يكون بالإمكان تفسيرهما بأشكال جديدة. وقد نُشر الفصل الخامس تحت عنوان: «تمثيل العنف الريفي في الكتابات المتعلقة بالتنمية السياسية» في كتاب «**الفلاحون والسياسة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط**»، الذي أشرف على تحريره چون

ووتربري وفرهاد كاظمي (منشورات جامعة فلوريدا، ١٩٩١)، وظهر الفصل السابع تحت عنوان: «موضوع التنمية: مصر الأمريكية» في كتاب «**سلطة التنمية**»، الذي أشرف على تحريره جوناثان كراش (روتليدج، ١٩٩٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلثي الفصل الرابع هما عبارة عن صيغة معدلة تعديلاً طفيفاً لمقال «اختراع وإعادة اختراع الفلاح المصري»، المنشور في مجلة **إنترناشيونال جيرنال أوف ميدل ايست ستاديز**، المجلد ٢٢: ١٢٩ - ١٥٠. على أن الثلث الأخير من الفصل يقدم مواد جديدة تبدل دلالة الجزء الذي سبق لي نشره.

وتعتمد ثلاثةُ فصولٍ أخرى على مواد سبق نشرها بشكل جزئي أو أولي في أماكن أخرى. فأجزاء من الفصل السادس مستمدةٌ من ورقةٍ قُدِّمت في مؤتمر البينالي السادس للرابطة الدولية لدراسة البيئات التقليدية، «صنع التراث/ استهلاك التقاليد»، القاهرة، ١٥ ديسمبر ١٩٩٨، ونُشرت في كتاب أعمال المؤتمر، **استهلاك التقاليد، صنع التراث: معايير عالمية وأشكال حضرية في عصر السياحة**، الذي أشرف على تحريره نزار السيد (إي. اف. سبون، ٢٠٠١). وقُدِّمَت صيغة أولية للفصل الثامن في مؤتمرٍ عُقد في أسوان في أبريل ١٩٩٧ ونشرت في القاهرة في كتاب **اتجاهات التغير في الريف المصري**، الذي أشرف على تحريره نيكولاس هوبكنز وكيرستين ويستيرجارد (منشورات الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٨). أمَّا النصف الأول من الفصل التاسع فقد نُشر في شكل أسبق تحت عنوان «لا مصانع، لا مشكلات: منطق الليبرالية الجديدة في مصر»، **ريڤيو أوف آفريكان بوليتيكال ايكونومي**، العدد ٨٢ (١٩٩٩)، ٤٥٥ - ٤٦٨. وأنا ممتن لمحرري الكتب التي ذكرتها للتو لدعواتهم لي للإسهام بعملي ولمقترحاتهم المفيدة الكثيرة لتحسينه، كما أنني ممتن لدور نشر جامعة كمبردج وروتليدج وإي. إف. سبون لسماحها لي بإعادة نشر المواد التي سبق نشرها.

وأدين بشكر خاص لبشير السباعي، وهو شاعر ومؤرخ، ثم هو مترجم غير عادي. فإصراره الهادئ على أن أُسَلِّمَ إليه كل ما أكتبه قد مكنني من نشر هذا الكتاب وثلاثة كتب سابقة بالعربية - أي أكثر مما نشرته من كتب بالإنجليزية. والأهم من ذلك أنه قد مكنني من أن أكتب ليس فقط لجمهور مُتَخَيَّلٍ ناطقٍ

بالإنجليزية، ولكن مع أخذ من يقرأون بالعربية في الحسبان أيضًا. وسواء أكنت قد انتفعت على نحوٍ كافٍ بهذه الميزة أم لا، فإنني ممتن لها.

وغني عن البيان أن أيًا من المذكورين هنا ليس مسئولاً عن الآراء التي يعبر عنها الكتاب أو عن أية أخطاء أو زلات غير مقصودة تعتريه.

ويحتل الدكتور بطرس وديع مكانة خاصة بين هذه التعبيرات عن الامتنان. فلا أحد على وجه هذه الأرض يجمع اتساع معرفته بالتاريخ المصري والعربي بمثل هذا التعاطف مع منطق ومصاعب الحيوات العادية. وقد استفادت عدة فصول من هذا الكتاب من تعليقاته النافذة على كل صفحة تقريبًا.

أما چانيت ليبمان أبو لغد وإبراهيم أبو لغد فقد قدَّما ليس فقط دعمًا فكريًّا ومعنويًّا وإنما قَدَّما أيضًا المثال الذي لا يُقَدَّر بثمنٍ لالتزامهما السياسي والفكري الخاص. وكان أفراد عائلتي الأوسع في إنجلترا عونًا ثابتًا خلال تحركي ذهابًا وإيابًا بين نيويورك وإنجلترا ومصر. وقد عاش طفلاي أدريان وچوستين كل حياتيهما مع هذا الكتاب. فأصبحا إدريس وياسمين في القرية وواجها الكثير من التغيرات المفاجئة الأخرى في ظروفهما بمعنويات قوية وبقدر كبير من التفهم. والأرجح أن زوجتي ليلى أبو لغد لا تعرف هي نفسها إلى أي مدى كبير اعتمدت عليها. فالأشكال التي ساعدت بها على دعم وتحسين كتابة هذا الكتاب وإنجازه أشكال لا تُعَدُّ ولا تُحصى.

نجع الحاجر، مصر

أبريل ٢٠٠١

مدخل

دخلنا القرن الحادي والعشرين ونحن لم نزل منقسمين من جراء أسلوب في التفكير موروث من القرن التاسع عشر. وقد تعلمتْ أوروبا القرن التاسع عشر أن تفهم العالم الحديث بوصفه حصيلة ونتيجة التاريخ. وانتهى الناس إلى الاعتقاد بأن نمط الأحوال البشرية لا يشكل تجليًا لا لفعل إرادة غيبية ولا لتوازنٍ ذاتيٍّ التنظيم لنظامٍ طبيعيٍّ، بل هو تَكَشُّفُ منطقٍ دنيويٍ باطن. وكانت هناك عدةَ سبل لتفسير هذه الدينامية الباطنة، تحيل كلها إلى القدرة المتزايدة للعقل البشري على تنظيم الأحوال الاجتماعية. فكان بالإمكان إرجاع حركة التاريخ إلى السيطرة التقانية المتزايدة التي اكتسبها العقل على العالم الطبيعي والاجتماعي أو إلى توسع نطاق الحرية الإنسانية أو إلى الأشكال الاقتصادية التي قيل إنها تنبثق من انتشار الحساب العقلاني والحرية – علاقات التبادل المميزة للرأسمالية الحديثة. وأيًا كان الجانب الذي يشدد عليه المرء في العقلانية الحديثة، الدنيوية، فبالإمكان فهم كل شيء بوصفه تطور هذا المبدأ الشامل عن العقل أو بوصفه رد فعل ضده، أو بوصفه فشلاً أو تأخرًا أو غيابًا له.

وفي القرن العشرين، بعد أن أصبحت دراسة المجتمع مهنة جامعية وانقسمت إلى فروع منفصلة للعلم الاجتماعي، وَرِثَ كُلٌّ منها فرضية أن منطقًا واحدًا فريدًا هو الذي يشرط الدينامية غير المرئية للحياة الاجتماعية. وتبنت الفروع المختلفة نُهُجًا مختلفة لحل شفرة هذا المنطق. وبعضها، كالاقتصاد، صَوَّرَ عقلانيته في صورة مثالية، مقترحًا فهم الحالات الخاصة من زاوية درجة انحرافها عن هذا التجريد غير الواقعي. وكَشَفَ البعضُ الآخر عن فعل هذا التجريد في أنماط عريضة للتغير الاجتماعي والسياسي. وفي بعض الحقول، خاصة في العقود الأخيرة للقرن العشرين، كانت هناك أيضًا محاولات لإظهار حدود هذا المنطق. والحال أن المؤرخين الاجتماعيين، والأنثروبولوجيين الثقافيين، والباحثين في حقول

جديدة كدراسات المناطق ودراسات الجنوسة والدراسات الثقافية، قد نظروا إلى ثقل المقاومة لانتشار الترشيد والسوق وما أصبح يُعرف بالعولمة. وقد أظهروا تعقد التنوع المحلي في أنماط الحداثة وامتزاجات الحديث بغير الحديث، بل وبقاء أو إحياء بدائل. على أنه في محاولة الكشف عن تعقيدات وحدود منطق الحداثة الفريد، واصلت هذه الانتقادات في معظمها تأييد فكرة هذا المنطق. وبالرغم من ثراء الأعمال البحثية الجديدة، فإن هذه الفرضية المشتركة قد تركتنا نتجه إلى القرن الحادي والعشرين ونحن أسرى لفكر القرن التاسع عشر.

والحال أن الانتقادات الموجَّهة إلى أنواع العلم الاجتماعي الأكثر نسقية، والأكثر حرصًا على تأكيد فكرة القانون المنطقي، قد اتخذت شكلين شائعين. الأول هو بيان كيف أن الأشياء التي تعاملت معها الأبحاث الرئيسية على أنها مسلمات هي اختراعات. فالمقولات التي كان العلم الاجتماعي في القرن التاسع عشر قد أسسها على الطبيعة المادية، العرقية أو البيولوجية أو السيكولوجية للمجتمعات الإنسانية – كمقولات الطبقة والعرق والأمة والجنوسة والحداثة والغرب وكثير من المقولات الأخرى – قد جرى بيان أنها «مُنشأة اجتماعيًا كتصورات». والثاني هو بيان كيف أن طبيعتها المصطنعة والحيل المتضمنة في اختراعها قد جعلت هذه التراكيب أقل عمومية واستقرارًا ونقاءً وتفردًا وشفافية مما هو مُفترض عادةً. وفي بعض الحالات، فإن الفكرة الرئيسية عن الزمن التاريخي، بوصفه الزمن الكرونومتري المتجانس الذي يندرج فيه الفعل الاجتماعي البشري، قد جرى وضعها موضع التساؤل. والحال أن هذه الإنجازات قد عرَّفت الحقول التي تسمّى على أنحاء مختلفة بالعلم الاجتماعي التفسيري أو بالدراسات الثقافية أو، بمعنى غير محكم، بما بعد البنيوية. ومثل هذه الحقول، بكل ما بينها من اختلافات، بدا أنها تتميز بابتعادها المشترك عن العلوم الاجتماعية الميالة إلى إيجاد أنساق. يشمل ذلك كلاً من العلوم الاجتماعية التي تعمل على المستوى الفردي للمناهج الافتراضية – الاستدلالية والعلوم الاجتماعية على المستوى البنيوي للأنساق وللسيرورات التاريخية.

على أن هذا الابتعاد نفسه صار مشكلة. فقد ترك الأنواع الأقدم من العلم الاجتماعي حرة من الإزعاج. وقد فعل ذلك بعدم منازعته للساحة التي كانت هذه الأنواع قد أُقيمت عليها. والحال أن التركيز على السيرورة التي يتم بموجبها تخيل الموضوعات الاجتماعية أو تصورها قد قَصَرَ عمل التخيل على مجاله الخاص. فالبرهنة على أن كل شيء اجتماعي هو شيء ثقافي قد تركت جانبًا وجود مجالات أخرى، البقية أو الفائض الذي يعمل عليه فعل التصور الاجتماعي - مجالات الواقعي، الطبيعي، غير البشري. والحال أن التشديد على محورية الثقافي قد اعترف ضمنيًا بتلك الأبعاد الأخرى - المادية، الاقتصادية - والتي قياسًا إليها يكسب الثقافيُّ تمايزه. والاعتناء بأهمية المحلي هو اعتراف بثقل العالمي، الذي تتم تجربة المحلي وتعريفه قياسًا إليه. واسترداد أهمية البدائل والمزيجات والتنوعات الخاصة هو اعتراف بقوة العام، الذي يحيل إليه دومًا مثلُ هذا التنوع.

ومع أن المقاربات الأكثر ثقافية أو انتقادية للفهم الاجتماعي قد تعترض على مناهج أو فرضيات أو تعميمات أو حدود تلك العلوم الاجتماعية التي زعمت لنفسها صرامة منطقٍ افتراضيٍّ - استدلاليٍّ أو شمولية تحليلٍ نسقيٍّ، فإنها كانت قد سلمت بالفعل بوجود المجال الذي عرَّفته تلك المناهج بأنه مجالها. وعبر الاعتراف بوجود سيرورة عامة (الحداثة، الرأسمالية، العولمة) وبوجود قوى تكمن، بعد قول وعمل كل شيء، في أساسها (قوى الطبيعة، قوى المادي، التكنولوجي، الاقتصادي)، فإن هذه السبل في التفكير قد سلمت مرارًا، لأشكال العلم الاجتماعي التي تعمل على إيجاد أنساقٍ، ساحةً ومنطقًا ما كان يمكن لها قط أن توجدهما بمثل هذه السهولة. والحال أن ما ينازعه هذا الكتابُ هو تلك الساحة وذلك المنطق.

إنها لحقيقة لافتة للنظر أنه في حين أن النظرية النقدية قد وَضَعَتْ موضع التساؤل كل مقولة رئيسية تقريبًا من مقولات العلم الاجتماعي الحديث، فإنها لم تمس المقولة التي ربما كانت الأكثر محورية. لقد فككت مفاهيمَ الطبقة والأمة والثقافة والمجتمع والدولة والجنوسة والعرق والكيان الشخصي ومفاهيم أخرى كثيرة، لكنها لم تفكك فكرة الاقتصاد. ويبدو الأمر وكأن تنويعات النظرية الثقافية

كان عليها أن تترك دون مساس مجالاً متبقيًا لما هو اقتصادي، كاحتياطيٍ يساعد وجوده على مَبعدةٍ على تأمين التحليل الثقافي. إن كل شيء آخر يمكن فهمه على أنه ثقافي، بما في ذلك أشكال خاصة للممارسة الاقتصادية أو سبل محلية للتفكير في الاقتصاد. وبوسع الدراسات الأنثروبولوجية لمجتمعات لا تعرف المفهوم الحديث للاقتصاد أن توضح أن المجتمعات التي لا تعرف السوق لها أساليب أخرى لفهم القيمة ولتنظيم التبادل. ولكن حتى هذه ظهرت بوصفها نوعًا بديلاً من الاقتصاد، وليس بوصفها سبلاً لإثارة التساؤل حول أساس مفهوم الاقتصاد. والواقع أن عمل مالينوفسكي الكلاسيكي قد ساعد، إن كان قد ساعد على أي شيء، عند تبنيه من جانب علماء لاحقين، على تعميم الفكرة. وقد ظل الاقتصاد دائمًا، بشكل ضمني، بوصفه أرضية مادية يصاغ منها الثقافي، أو يكتسب أهميته قياسًا إليها.

وحيثما دُرس مفهومُ الاقتصاد نفسه، فقد غاب تاريخه المدهش عن النظر. ومن عمل كارل بولاني في عام ١٩٤٤، إلى بعض الكتابات الأخيرة لميشيل فوكوه والمنشورة بالإنجليزية في عام ١٩٩١، كانت هناك عدة تفسيرات لانبثاق الاقتصاد كمجال للحكومة أو للتنظيم الذاتي في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد فهم بولاني ظهوره بوصفه انفصال علاقات السوق عن الشبكات الاجتماعية الأوسع التي كانت علاقات السوق مطوَّقَةً بها ومحصورةً ضمنها في السابق. وقد ذهب إلى أنه خلال الفترة الحديثة، تحرر الاقتصاد من طوق المجتمع. ويربط فوكوه تكوين الاقتصاد بمولد «الحكومة» في القرن الثامن عشر، وهو مصطلح كان يشير في تلك الأزمنة ليس إلى مؤسسات الدولة الحديثة وإنما إلى مناهج تَعداد وتنظيم وتسيير جماعة سكانية، والتي تشكلت منها تدريجيًا الدولة الحديثة والعلم الاجتماعي الحديث. والحال أن ممارسات الحكومة، في هذا الرأي، قد صاغت الاقتصاد كحقل للتنظيم السياسي.

وهذه الدراسات ودراسات أخرى تَغفل حقيقة غير متوقعة. إن أيًا من علماء الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر أو في القرن التاسع عشر لم يكتب عن موضوع اسمه «الاقتصاد». فمصطلح الاقتصاد في تلك الفترة كان يحمل معنى «عدم التبذير»، الأقدم، وكان يشير بمعنى أوسع إلى الاقتصاد المناسب في الموارد

والتسيير الذكي لتداولها. وقد وَسَّع الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون معناه لكي يشير إلى هذا التسيير المناسب على مستوى النظام السياسي. واستخدموه بأشكال مماثلة لمصطلح الحكومة، بالمعنى الذي يستكشفه فوكوه. إن «الاقتصاد السياسي» لم يكن معنيًا بسياسة اقتصاد، بل بالاقتصاد المناسب لدولة، أو بحكم دولة.

أما فكرة الاقتصاد بمعناه المعاصر فهي لم تنبثق إلاَّ في العقود الوسيطة للقرن العشرين.

فبين ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، سوف نجد أن اقتصاديين وسوسيولوچيين، وأجهزة إحصاء قومية، ومنظمات دولية وشركاتية، وبرامج حكومية، قد صاغت مفهوم الاقتصاد، بمعنى كلية التبادلات ذات الطابع النقدي ضمن مكان محدد. وقد ظهر الاقتصاد إلى الوجود بوصفه مجالاً للفعل الاجتماعي وللتحليل العلمي وللتنظيم السياسي مستقلاً وديناميًا في صميمه ويمكن قياسه إحصائيًّا.

فهل كان الاقتصاد، إذًا، «تصورًا اجتماعيًّا» آخر، نتاجًا حديثًا للمخيلة الجماعية يتوجب وضعه إلى جانب أفكار كالثقافة أو المجتمع أو الطبقة أو الأمة ؟ أم أنه، كما من المرجح أن تذهب إلى ذلك الغالبية، مجرد اسم جديد وأكثر تماسكًا لسيرورات اقتصادية كانت موجودة بالفعل ؟ على أية حال، منذ صوغ علم الاقتصاد الاحترافي قبل ذلك بخمسين سنة، في العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، كانت مجموعة من الباحثين قد صاغت نماذجَ وأوصافَ لآليةِ التبادل عبر السوق، وتعاملت مع الآلية على أنها سيرورة مستقلة وتنظم نفسها بنفسها. ثم إنهم قد أرجعوا أفكارهم إلى عمل فرانسوا كينيه أو آدم سميث، قبل قرن أو ما يزيد عن قرن، إن لم يكن إلى الدراسات المبكرة لـ«الحساب السياسي» أو إلى كتابات أرسطو.

والإجابة المقتَرَحة من جانبي هنا هي أنه لا هذا ولا ذاك. فليس كافيًا وصف الاقتصاد بأنه تصور اجتماعي أو اختراع من اختراعات الخيال الاجتماعي، لأن مثل هذه المقاربة تنطوي دائمًا على أن الموضوع محل النظر هو تمثيل، مجموعة من المعاني، أسلوب خاص لرؤية العالم. وهذا النوع من التحليل يترك العالم نفسه

على حاله. وبقصد أو بغير قصد، فإنه يتوقف على صون الاختلاف بين التمثيلات والعالم الذي تمثله، بين التصورات الاجتماعية والواقع الذي تتصوره. إنه تحليل يدع الاقتصاديين يواصلون عملهم دون إزعاج، مشيرًا إلى أنهم ليسوا معنيين بتاريخ التمثيلات، بل بالواقع الأساسي الذي تمثله نماذجهم.

فهل يجب أن نوافق، إذًا، على أن الاقتصاد، عند مستوى معين، هو مجرد كلمة جديدة – أو حتى أسلوب جديد لتخيل – شيء موجود دائمًا؟ هذا أيضًا لن يساعدنا. فمولد الاقتصاد لم يحدث فقط على ما يسمى بمستوى اللغة أو التخيل الاجتماعي. بل إن بالإمكان رصد ظهوره في كتابات اقتصاديين كجون مينارد كينز ؛ وفي تنظيم فرع جديد للعلم هو الاقتصاديات الكبرى، والذي، قياسًا إليه، أُعيد تحديدُ مكانة معظم النظرية الاقتصادية السابقة كاقتصاديات «صغرى» ؛ وفي استحداث حقل يعرف بالحساب الاقتصادي (econometrics)، الذي حاول إيجاد نمذجة رياضية لمجمل النظام الاقتصادي لأمة من الأمم، وإيجاد نمذجة رياضية للتقانات المعروفة بحساب الدخل القومي، والتي قدمت تعدادًا إحصائيًّا لهذه الكلية ؛ وفي العديد من التطورات الفكرية الأخرى في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. على أن ما يُعَدُّ مهمًّا بالدرجة نفسها بالنسبة لمولد الاقتصاد هو سلسلة من الأحداث خارج الحقول الاحترافية للاقتصاديات وللإحصاء، لم تكن تلك الحقول تملك سوى القليل من القدرة أو لم تكن تملك أية قدرة على فهمها. وقد شملت هذه الأحداث انهيار النظام المالي الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين ؛ والأزمات الداخلية للكساد العظيم، وتطور الأشكال السوفييتية والنيو ديلية [الصفقة الجديدة الأمريكية] والفاشية وسواها من أشكال سيطرة الدولة على الإنتاج والتجارة والعمالة والاستثمار ؛ والتسيير الذي شهدته فترة الحرب للتكنولوجيا وللمعلومات وللإمداد وللاستهلاك ؛ و، مما يتميز بأهمية خاصة، في السنوات خلال الحرب العالمية الثانية وعلى جانبيها، انهيار البنية العالمية للشئون السياسية والاقتصادية والتي كانت الإمبراطوريات الأوروبية واليابانية قد صاغتها. ومن هذه السلسلة من الانفجارات الداخلية السياسية والانهيارات الاجتماعية والإخفاقات المالية، والصراعات العالمية، انبثق هذا الموضوع الجديد، الاقتصاد.

ولم يظهر الاقتصاد كاسمٍ جديد لسيرورات التبادل التي كان الاقتصاديون قد انكبوا دائمًا على دراستها. لقد حدث بوصفه إعادة تنظيم وتحويل لتلك السيرورات، ولسيرورات أخرى، إلى موضوع لم يسبق وجوده. والأزمات والقوى التي أدت إلى هذا التحول تكمن جزئيًا في الأعمال التي كان الاقتصاديون قد انكبوا دائمًا على دراستها، لكنها في معظمها كانت أوسع بكثير وأكثر تنوعًا. والحال أن هذه الأصول «خارج الاقتصادية» للاقتصاد قد أتاحت أشكالاً جديدة للقيمة وأنواعًا جديدة للمعادلة وممارسات جديدة للحساب وعلاقات جديدة بين الفعل البشري وما هو غير بشري وتمايزات جديدة بين ما هو واقعي وأشكال تمثيله.

فهل الاستنتاج الذي يجب أن نستخلصه هو أن مولد الاقتصاد قد حدث كتحويل على المستوى المادي كما على مستوى التمثيلات ؟ كَلاً بالمرة. فلو بدأنا من فرضية أن هذين المستويين المنفصلين هما شيء ثابت ويظهران في علاقة مقرَّرَة أحدهما مع الآخر، فإن مثل هذا التحول لا يمكن فهمه. والحال أن التمايز بين العالم المادي وتمثيله ليس شيئًا يمكننا اتخاذه كنقطة انطلاق. إنه تعارض يتم في الممارسة الاجتماعية، وأشكال هذا التعارض التي نعتبرها من المسلمات هي حديثة نسبيًا وغير مستقرة نسبيًا. وفي كتاب سابق، هو **استعمار مصر**، استكشفت تكوين الممارسات الحديثة للتمثيل في السياسة الكولونيالية للقرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين، وهو الأمد الزمني الذي يتركز عليه الكتاب الذين بين يديَّ القارئ، يمكن أن يقال إن الاقتصاد قد أصبح أهم مجموعة من الممارسات لتنظيم ما يظهر على أنه انفصال العالم الواقعي عن تمثيلاته، والأشياء عن قيمها، والأفعال عن النوايا، وعالم موضوعي عن مجال الأفكار. ونحن نعتبر هذه الأنواع من التمايزات شيئًا أساسيًا، أساسًا تنبني عليه إدراكاتنا العادية للحياة الاجتماعية، وإطارًا للعلوم الاجتماعية الحديثة. إلاَّ أنه، بما أن الآليات التي تقيم الانفصالات تسبق، كما سوف نرى، الانفصال نفسه، فإن الأساس ليس مستقرًا بالدرجة التي يبدو بها. وهذه المشكلة تحدث بقوة خاصة في حالة الاقتصاد، لأن تنظيمه وفهمه إنما يعتمدان اعتمادًا كبيرًا على الانفصالات المعنية.

أشرت للتوّ إلى أن أحد الإسهامات المهمة في صنع الاقتصاد هو انهيار شبكة عالمية من الإمبراطوريات الأوروبية وغير الأوروبية. فقبل ثلاثينيات القرن العشرين، كان سيكون من الصعب وصف شيء اسمه «الاقتصاد البريطاني»، مثلاً، وذلك، جزئيًا، لأن أشكال التجارة والاستثمار والعملة والسلطة والمعرفة التي قد تتشكل كاقتصاد كانت منظمة على نطاق إمبراطوري وليس على نطاق قومي. ولذا فلم يكن هناك سبيل سهل إلى إدراجها ضمن مكان واحد، أو تصورها أو تنظيمها وفق نوع الكيان الترابي المحدد الذي يتطلبه قيام اقتصاد. والواقع أنه ربما كان على مستوى المستعمرة، وليس على مستوى القوة المتروبولية، كان هذا التأطير الترابي لاقتصادٍ ما ممكنًا في البداية. والحال أن كينز، الذي كان شخصية رئيسية في صنع الاقتصاد ضمن حقل علم الاقتصاد وداخل الحكومة، قد كتب كتابه الأول أثناء عمله في وزارة الهند في لندن، خليفة شركة الهند الشرقية، القوة الاستعمارية الشركاتية التي كان قد تمتع فيها بمناصب مهمة كُلٌّ من جيمس مل وروبرت مالثوس وجون ستيوارت مل، وهم ثلاثة من أبرز الشخصيات في علم الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر. والكتاب الذي كتبه كينز، وهو كتاب **الاقتصاد الهندي والمالية**، عالج مسائل كانت حاسمة بالنسبة لصياغته اللاحقة لمفهوم اقتصاد قومي – سيطرة الدولة على تداول النقود ضمن مجال جغرافي محدد. وهناك دراسات ممتازة للدور الذي لعبه حكم الهند في صوغ النظرية السياسية البريطانية الحديثة. على أن مسألة إلى أي مدى يحوز علم الاقتصاد في القرن العشرين أيضًا أصلاً استعماريًا قد أُهملت.

والكتاب الذي بين يديّ القارئ يفحص صنع الاقتصاد ومسائل أوسع عن السياسة والخبرة، في سياقٍ بعد كولونيالي. وتشاركًا مع آخرين استخدموا المصطلح، فإن كلمة «بعد كولونيالي» في استخدامي لها لا تشير إلى الفترة التالية لنهاية الاستعمار (وهي نهاية قد يكون من الصعب تعيينها). إنها تشير إلى أشكال ممارسة نقدية تتناول أهمية الاستعمار في صوغ وممارسة النظرية الاجتماعية. والاستعمار، في هذا المنظور، لم يكن عرضيًا بالنسبة لتطور الغرب الحديث، ولا

بالنسبة لانبثاق أشكال جديدة للخبرة التقانية فيه، بما في ذلك العلوم الاجتماعية الحديثة.

وإمكانية العلم الاجتماعي إنما تستند إلى أخذ خبرات تاريخية معينة للغرب كقالب لمعرفة شاملة. وعلم الاقتصاد يقدم تمثيلاً واضحًا بشكل خاص لذلك. فبعض أشكال التبادل الاجتماعي، وقانون التعاقد، والتصرف في الملكية، وصلاحيات الشركات، ومناهج الحساب، وتجريد العمل من الملكية، والعلاقة بين العام والخاص، وتنظيم المعلومات، والتنظيم الحكومي، والتي أخذت صيغة رسمية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر تحت اسم «التبادل عبر السوق»، قد خلع عليها علم الاقتصاد طابعًا تجريديًا في إطار علم اجتماعي. وقد تجاهل العلم الجديد أهمية بنية أوسع لإمبراطورية في جعل مثل هذه الترتيبات المحلية ممكنة. وفي الوقت نفسه، فإنه قد قدَّمَ هذه المقولات والترتيبات على أنها معيار عام، لكل من المعرفة العلمية والممارسة الاجتماعية. فقد أصبح يتعين قياس كل بلد في العالم وفهمه من زاوية هذا النموذج الشامل.

ولابد من التأكيد على أنني ألفت الانتباه إلى هذا التاريخ ليس بهدف طرح الحجة السطحية عن النسبية الثقافية: أن علم الاقتصاد يصلح في الغرب ولكن مادامت الثقافات الأخرى مختلفة فهي بحاجة إلى علومها الاجتماعية الخاصة. فمفاهيم العلوم الاجتماعية يمكن دائمًا ترجمتها من سياق إلى آخر، كما يذكرنا بذلك ديبيش تشاكرابارتي. وبوسعها أن تسرى خارج الغرب كما في داخله، وبالأسلوب السيئ نفسه. إن صوغ ما يسمى بممارسات السوق في القرن التاسع عشر وما قبله كان، كما قلت، ظاهرة عالمية. والحال أن مشروعًا عالميًّا يتضمن الحكم الكولونيالي وكليات شركة الهند الشرقية وبرامج الزيارات الأكاديمية الأمريكية، والجامعات المتروبولية والمنظمات الحكومية المشتركة ومؤسسة فورد ووكالات أخرى، قد حوّلَ الاقتصاد إلى شكل عالمي من أشكال المعرفة – حيث يشير مصطلح «عالمي» إلى شبكة اتصالات وتبادلات واسعة الانتشار وإن كانت جد رقيقة.

وبدلاً من أن يكون حجة عن النسبية الثقافية، فإن من شأن منظور بعد كولونيالي أن يعيِّنَ هذه المشكلات الخاصة بالاستعمار وبالتوسع العالمي وبالترجمة ضمن تاريخ وممارسة العلم، بدلاً مما في خارجه، كمسائل ثانوية يمكن التعامل معها بعد صوغ العلم بالفعل. وهذا المنظور يدرس أسباب ودلالة السكوت عن هذه المسائل في الحقل العلمي، أو تعيينها كشيء ثانوي. ومع أن مكاتب شركة الهند الشرقية في لندن قد أخلت مكانها لمقر صندوق النقد الدولي في واشنطون العاصمة أو لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، ومع أن إنتاج وتصدير الخبرة التكنوقراطية يجري تنظيمها من مدرجات الجامعات الأمريكية وليس من كلية هيليبري التابعة للشركة في هرتفوردشاير حيث كان مالثوس يقوم بالتدريس، فإن القضايا التي تطرحها ما بعد الكولونيالية ليست أقل أهمية اليوم – ربما كانت أهم- مما في أيام مالثوس ومل.

وفصول هذا الكتاب تمتد بين طرفي هذا التاريخ، من ذروة السلطة الاستعمارية البريطانية في العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر إلى برامج التكيف الهيكلي وتحقيق الاستقرار المالي التي طرحها صندوق النقد الدولي في ختام القرن العشرين. وجميع الفصول تتناول الأحداث في مكان خاص واحد، هو مصر. وآمل أن يضفي ذلك عنصر استمرارية على مناقشات تعد من نواحٍ أخرى جد متنوعة. وليست كل الفصول معنية على نحو مباشر بمسألة الاقتصاد. فالقضايا التي طرحتها للتو إنما تظهر في الفصلين الأولين وتجري مناقشتها على نحو مباشر في الفصل الثالث. وأنا أنظر إليها مرة أخرى من مجموعة متنوعة من المنظورات المعاصرة في الفصول الثلاثة الأخيرة.

والكتاب ككل يدرس مجموعة واسعة من القضايا المعنية، حتى نعبر عنها بشكل بالغ التجريد، بمشكلات الحساب الاجتماعي والفعل والتجريد والعنف والقانون والرأسمالية والخبرة. وبالكتابة عن هذه القضايا المجردة في مكان خاص، فإنني أقوم أيضًا برصدها في أحداث ومشاريع ونزاعات وتحولات خاصة. فهذا كتاب في النظرية السياسية، لكنه يطرح نوعًا من النظرية يتجنب، لأسباب سوف تصبح أكثر وضوحًا، منهج التجريد من الخاص والذي عادةً ما يميز عملاً نظريًّا.

إن النظرية تكمن في تعقد الحالات. وهذا المدخل إنما يوجز من هذه الأمور الخاصة بأشكالٍ تُعَدُّ من نواحٍ مضلِّلة وربما تُعَدُّ أحيانًا مبهمة. ولذا فإنها لا تقدم بديلاً عما يكمن في الفصول نفسها.

الموضوع الرئيسي الأول الذي أريد لفت الانتباه إليه هو مسألة «طابع إمكانية الحساب». والحال أن هذه الجملة، المستعارة من عالم الاجتماع الألماني جورج سيميل، إنما تقدم عنوان الفصل الثالث، لكن الموضوع يجري تناوله في عدد من أجزاء الكتاب الأخرى. وقد أشرت بالفعل إلى أن الاقتصاد يمكن فهمه كمجموعة من الممارسات التي تقيم سياسة حساب جديدة. والممارسات التي تصوغ الاقتصاد تعمل، جزئيًا، على إيجاد معادلات واحتواء التداولات وتعيين الفاعلين الاجتماعيين، وجعل المقادير والأداءات قابلة للقياس وتحديد علاقات السيطرة والقيادة. ولابد للاقتصاد أيضًا، كما أوضح ميشيل كاللون، أن يعمل كسلسلة من الحدود والتمايزات والاستثناءات والاستبعادات. وعلى سبيل المثال، فإن الاقتصاد يعتمد على، ويساعد على إقامة، حدود بين النقدي وغير النقدي، القومي والأجنبي، الاستهلاك والاستثمار، العام والخاص، الطبيعة والتكنولوجيا، الملموس وغير الملموس، المالك وغير المالك، وغير ذلك الكثير. فكيف يتم إيجاد هذه الحدود والاستثناءات؟ وما هي الحسابات التي تجعلها هذه الحدودُ والاستثناءاتُ ممكنة؟ وما هي المشكلات التي تنشأ والتكاليف المترتبة على ذلك؟ هذه الأنواع من المسائل يتم استكشافها في عدة نقاط، من مجموعة متنوعة من الزوايا، خاصة في الفصول الثلاثة الأخيرة التي تتناول الفترة المعاصرة. على أن الفصل الثالث ينظر إلى الشطر الأول من القرن العشرين لكي يتساءل عن الكيفية التي صيغت بها لأول مرة أشكال معينة لإمكانية الحساب.

لقد غزت بريطانيا العظمى مصر واحتلتها في عام ١٨٨٢، لإخماد تمرد شعبي ضد سوء الإدارة من جانب الحكومة وضد السيطرة المالية الأوروبية. وبعد إنهاء الانتفاضة واستعادة سلطة القاهرة على الريف، كان أحد شواغل بريطانيا الأولى عبارة عن مشروع واسع للحساب. فلإعادة تنظيم الإيرادات الضريبية

وسداد ديون البلد للبيوت المصرفية الأوروبية (كانت التـدابير الاسـتثنائية لسـداد الديون قد عجلت بالتمرد)، أخذت السلطة الاستعمارية تحدد، بالنسبة لكل متر مربع من الأرض الزراعية في البلد، المالك والمزارع وجودة التربة ومعـدل الضـريبة المناسب. ولجمع وتنظيم وتمثيل هذه المعلومات، قررت السلطات عمل شيء لم يتم إنجازه من قبل قط، «خريطة كبرى لأرض مصر». وكان الهدف مـن الخريطـة ليس مجرد أن تكون أداة للسيطرة الإدارية أو المعرفة الجغرافية، بـل أن تكـون وسيلة لتسجيل معلومات إحصائية معقدة في شكل ممركز ومصغر وبصري. وكان عليها أن تقدم ليس مجرد رسم بياني للواقع، بل آليـة لجمـع وتخـزين وتشـغيل مستويات متعددة للمعلومات.

وفي السنوات الأخيرة، غالبًا ما اعتُبر إنتاج الخرائط تمثيلاً مصـغرًا لطـابع السلطة الاستعمارية، وبتوسيع المعنى، لطابع سلطة الدولة الحديثة. فالخريطة تـدل على الإنتاج الضخم للمعرفة ودقة الحساب ومجمل السياسة القائمة علـى معرفـة السكان والأرض والتي يشخصها فوكوه بانتشار الحكم، السـلطة المميـزة للدولـة الحديثة. كما يمكن أن يقال إن الخريطة تستشرف عمل علم الاقتصاد فـي القـرن العشرين، حيث تُعَرِّفُ مجالاً جغرافيًا مستقلاً يتعين تنظيمه فيمـا بعـد كاقتصـاد قومي، وتتعامل مع مسائل المعلومات الإحصائية التي سوف تلعب دورًا مركزيًا.

ومع أن الخريطة الكبرى لأرض مصر قد تم الاحتفاء بهـا لـدقتها ولحلهـا مشكلات تقانية عديدة في إجراء عمليات المسح واسعة النطاق، فإن إنجازها الناجح في عام ١٩٠٧ قد طمس شيئًا مهمًا. إن الخريطة لم تُنتج معرفةً لموضوعها أكثـر دقة وتفصيلاً من الأشكال الأسبق للممارسة الحكومية. والواقع أن الحسابات التـي كان من المفترض أنها تتيحها لم يحدث قط أن أصبحت ممكنة بالفعـل. فمـا هـو بالضبط الجديد في سياسة الحساب المستحدثة تلك ومـن أيـن اسـتمدت سـلطتها وجاذبيتها؟ إن الفصل الثالث إنما يبدأ بهذه الأسئلة، ثم يصلها بالمشـروع الأوسـع الذي ظهر في مصر، كما في أماكن أخرى، خلال العقود التالية، مشـروع صـنع الاقتصاد القومي.

وترتبط مسألة الحساب بموضوع رئيسي ثان أود تمييزه، هو موضوع الفعل البشري. ففي العلوم الاجتماعية، سوف نجد أن القدرة على الحساب غالبًا ما تُعَيِّنْ وجود وسلطة كائنات بشرية كفاعلين اجتماعيين. وفي علم الاقتصاد وفي أجزاء من علوم أخرى، يجري تنظيم التفسير الاجتماعي حول مسألة الحسابات المجراة بين أفراد، بحيث يتم تقديم ترتيبات أو أحداث خاصة كمسلسل لحسابات متفاعلة. (في المقابل، سوف نجد أن العجز المفترض لفاعلين اجتماعيين معينين – الفلاحين، مثلاً– عن حساب وضعهم، كما سوف نرى، قد قدم المبرر لسياسة كاملة في مجال التحسين الاجتماعي ولبرامج لاحقة في مجال التنمية التقانية). وفي الفصل الأول، أقدم قصة مركبة من منتصف القرن العشرين بدا أن أشكال الفعل الموجودة فيها ليست مجرد أشكال فعل البشر. فمجموعة متنوعة من القوى الأخرى تلعب دورها في القصة. وقد تسمى هذه القوى بقوى التكنولوجيا والمرض والهيدروليكا والحرب والطبيعة والكيمياء وعدة قوى أخرى – فيما عدا أنه سوف يكون من الصعب احتواؤها ضمن أي من هذه المقولات، وذلك بسبب الأسلوب الذي تتفاعل به. وأحد الأشياء التي تتفاعل معها، بأشكال مختلفة، هو ما نسميه بالقصد البشري. ونتائج التفاعلات مركبة وفي عدة حالات كارثية. وما أن يكشف المرء هذه القوى المتداخلة، فإن الفعل البشري قليلاً ما يظهر كذكاءٍ حاسبٍ يوجه النتائج الاجتماعية وكثيرًا ما يظهر كنتاج لسلسلة من التآزرات، لا يسيطر فيها العنصر البشري سيطرة كاملة أبدًا. فهل الفعل البشري شكل غير مجسَّد للعقل، يراقب ويحسب ويعيد تنظيم العالم الموجود أمامه؟ أم أنه بالأحرى جهاز تقاني، مصاغ من سيرورات تسبق الاختلاف بين الأفكار والأشياء، بين البشري وغير البشري؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج التي تترتب على ذلك بالنسبة للتفكير في التفسير الاجتماعي، أو منطق التاريخ أو بالنسبة لتحليلات سيرورات، كالسيرورات الاقتصادية، والتي تُصاغ كنتيجة للحساب البشري؟

وقضايا الفعل والحساب تطرح أسئلة مشتركة حول الأسلوب الذي ينقسم به العالم الحديث – إلى أشياء وأفكار، طبيعة وثقافة، واقع وتمثيله، غير البشري والبشري. وعدة أجزاء أخرى من الكتاب تستكشف هذه الانقسامات بأشكال

إضافية. وفي كل حالة، ينصب اهتمامي على المناهج المحلية للتنظيم، والتقانات السياسية الخاصة والممارسات الاجتماعية المستحدثة التي يبدو أنها تُؤمِّنْ هذا الانقسام للعالم إلى قطبين. وفي كل حالة، فإن نطاق وعمق تحديد التمايز إنما يُعَدّانِ جدًّ ملحوظين. إلاّ أننا نجد في الوقت نفسه، لدى فحصٍ أدق، وبالتركيز على السيرورة وليس على ما يجري تقديمه على أنه النتيجة النهائية، أن وضعية القطبية الثنائية أقل موثوقية.

ونوع آخر لهذا الانفصال، وهو نوع يلعب دورًا حاسمًا في صنع الاقتصاد، هو ظاهرة القاعدة أو المؤسسة. فالنظرية الاقتصادية، كما أناقشها في جزء لاحق من الكتاب، إنما تعتمد على صون تمايز متصل لكنه صعب بين فعل التبادل والقواعد أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد بنية التبادل. وعلى النطاق الأوسع للاقتصاد ككل، تنشأ المشكلة نفسها والخاصة بالتمييز بين كلية التبادلات الاقتصادية، والتي يقاس حاصلها على أنه الاقتصاد، وسلطات الحكم والقانون والإنتاج الإحصائي والمعرفة الاقتصادية التي تحدد بنية الاقتصاد ككل.

وفي اقتصاد سوق، يكمن مثال محوري لمثل هذه المؤسسة في قانون الملكية. فالملكية تعتمد على مجموعة من القواعد والأحكام التي تحدد قدرة فرد على التصرف في شيء ما في فعل تبادل. كما أن القواعد تحدد قدرة الفرد على استبعاد أو تقييد الدعاوى التي قد يطرحها الآخرون بشأن ذلك الشيء. وفي العقود الأخيرة للقرن العشرين، كانت هناك حركة عالمية مهمة نحو تعزيز وإعادة تعريف وتعميم قواعد الملكية. وكانت مصر واحدًا من بلدان كثيرة في العالم التي أدت فيها خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة وإصلاح قانون الشركات وقانون التعاقد، وإعادة تنظيم الحواجز التجارية، إلى توسيع الدعاوى حول الملكية الشركاتية لما يسمى بالملكية الفكرية، والتي جرت محاولتها بأشكال مختلفة لإعادة صوغ وتوسيع قواعد الملكية. وفي الجزء الأخير من الكتاب، أدرس بعض المصاعب والمسائل التي واجهها هذا المشروع.

يكتسب قانون الملكية قوته بظهوره كتجريد. فهو يبدو أنه يقف كبنية مفهومية، تستند ليس إلى دعاوى أو تواريخ خاصة بل إلى «مبادئ صالحة في كل

بلد»، بحسب تعبير مديرٍ استعماريٍ بريطانيٍ. والفصل الثاني يستكشف هذه القضية في سياق تساؤل عن أصل ووضعية مثل هذه القواعد، فاحصًا أصل قانون ملكية الأرض في مصر وعلاقته بصوغ البنية المؤسسية الأوسع للدولة الحديثة. والحال أن مسئولي الحكومة والمستشارين الأوروبيين الذين ساعدوا على إيجاد القانون قد اعتبروه نقيض الأشكال الأقدم للحكم والتي حلت محلها الدولة الحديثة، وهي الأشكال التي بدا لهم أنها قائمة على القرار التعسفي وإجراء استثناءات وصلاحيات سلطة غير مُقَيَّدة. (أُجريت التمييزات نفسها في نهاية القرن العشرين عندما جرى ترويج القواعد العالمية للملكية وآلية تحديد الأسعار كبديل عن أشكال القيادة المركزية وسلطة الدولة المتعسفة والتوزيع اللاعقلاني للموارد والذي ميز الاقتصادات السياسية التي لا تستند إلى آلية السوق). والحال أن شجرة النسب المعروضة في الفصل الثاني، وكذلك مناقشاتي اللاحقة للفترة المعاصرة، إنما تشير إلى أننا يجب أن نرتاب في هذا التمييز. فهل حل إنشاءُ قانونٍ للملكية محل أشكال التعسف والنزعة الخصوصية والقوة التي قيل إنها تميز النظام القديم؟ أم أن المسألة كانت بالأحرى سيرورةً أعادت توزيع، وركزت وأخفت في داخلها، هذه العناصر السلبية؟ وما هو الدور الذي تلعبه السلبيات التي زعم الاستعمار أو برامج الإصلاح المعاصرة القضاء عليها في التمكين لحكم القانون أو السوق، أو الأشكال المؤسسية للسلطة والتي تُرافق ذلك الحكم؟

إن مناقشة قاعدة الملكية وإضفاء طابع مؤسسي على القانون – الدولة، إنما ترتبط بعدد من الموضوعات الرئيسية الأخرى التي تتكرر في الكتاب، والتي سوف أشير إليها بشكل أكثر إيجازًا. وأولها هو مسألة الأرض. فإذا كانت الدولة الحديثة تتميز بما يظهر على أنه بنية قواعد أو مؤسسات يفصلها انتظامها أو طابعها المجرد عن النظام الاجتماعي الذي تحكمه، فإنها تتميز أيضًا بطابعها الترابي. ويبدو أنها تكتسب وضوحًا جديدًا وطابعًا مطلقًا في سيطرتها على منطقة جغرافية معينة. والحال أن احتواء التبادلات السياسية والاقتصادية الفردية ضمن إطار قواعد، يبدو أنه يوازيه احتواء تبادلات وحركات وقيم وهويات جماعية ضمن

إطارٍ ترابي. ويجري تمييز الحدود كخطوط ثابتة، وتتم السيطرة على حركة السكان والسلع عبر تلك الخطوط بأشكال غير مسبوقة، ثم إن الأشكال الهامشية للحياة السياسية، حيث كان الولاء للسلطة المركزية متعدد الدرجات أو متغيرًا، إنما تُخلي السبيل بشكل متزايد أمام مناهج سيطرة أكثر تجانسًا وصرامة. وهذه مسائل مثارة في الفصل الثاني، لكن مناقشتها تستمر في عدة مراحل لاحقة، يشمل ذلك الفصلين السادس والسابع. وهذه المناقشات تربط الإنتاج أو التجسد المادي للطابع الترابي بكل من إمكانية جعل صنع الاقتصاد وسلطة صنع قواعد أو تقانات أو مؤسسات يبدوان منفصلين عن العالم المادي الذي يُفتَرَضْ أنها تحكمه.

كما أن إنتاج هذه السلطة الترابية الجديدة يجعل بالإمكان صنع الأمة. وغالبًا ما يُنسى أن الدولة الحديثة التي ظهرت في وادي النيل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تكن بَعدُ دولةً قومية. فالقاهرة والمنطقة التي تتولى إعاشتها كانتا تُحكمان كجزء من الدولة العثمانية، ومع أن السيادة العثمانية كانت واهنة بشكل متزايد، خاصة بعد الاحتلال البريطاني، إلاَّ أن الصلة مع اسطنبول لم تنته رسميًا إلاَّ عشية انهيار الدولة العثمانية، في عام ١٩١٤. وحتى بعد تلك اللحظة، وإلى الهزيمة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ظلت النزعة العثمانية هي السياق الأوسع للهوية السياسية المحلية، خاصة بعد ١٩١٣ عندما استولى على السلطة في اسطنبول مُحَدِّثون عسكريون بقيادة جمال باشا وأنور باشا. وبعد الحرب، أعاد البريطانيون تنظيم السلالة العثمانية المحلية في القاهرة كملكية قومية وشهدوا اختزال سيطرتهم الخاصة كنتيجة لتدابير الاستقلال الجزئي التي اضطروا إلى التفاوض عليها مع حكومة دستورية جديدة في عامي ١٩٢٢ و١٩٣٦. وفي سياق هذه الأحداث انبثقت سياسةٌ قومية، لكن التوترات بين القومية والملكية والاستعمار– وضغوطٍ شعبية أوسع لم يكن بوسع أيٍّ من هذه تمثيلها– أدت إلى انقلابٍ عسكري في عام ١٩٥٢ أنهى كُلاًّ من الاحتلال البريطاني والمَلَكية، وسمح بقدر أكمل من الاستقلال القومي.

وإنها لحقيقةٌ طفيفة الأهمية وإن كانت لها دلالتها أن الزعيمين الأولين لمصر ما بعد الاستقلال، وهما رجلان ولدا في الأشهر الأخيرة للدولة العثمانية في عام

١٩١٨، قد منحهما والداهما اسميَ الجنرالين العثمانيين، جمال وأنور. والحـــال أن حكومتي جمال عبد الناصر وأنور السادات قد ساعدتا على إتمـــام إعـــادة صـــوغ التاريخ المحلي باعتباره تاريخ أمة مصرية، كما أن الماضي العثمـــاني الأوســـع، والمستقبلات البديلة التي كان يتضمنها، قد نُسيت أو مُحيت لحساب هويات العروبة الشاملة الجديدة. وقد جرى إسقاط فكرة مصر كأمة على القرن التاسع عشر وجرى تحويل حكام القاهرة في القرن التاسع عشر إلى شبه قوميين [مصـــريين]. ومـــرة أخرى، كان بالإمكان فهم التاريخ على أنه تَكَشُّفُ منطقٍ فريد - تَنَبُّه أُمَّةٍ إلى وعي الحداثة العالمي.

ولم يكن صُنع الأمة مشروعًا أُنجز في الجزء الأول من القـــرن، لأن الأمـــة هوية لابد من إعادة صنعها باستمرار. والتاريخ القومي هو شيء يجري تعليمه في المدارس وغرسه في أشكال الثقافة العامة، لكنه يُؤَدَّى أيضًا في حيوات المـــواطنين العاديين. وفي مصر، انطوى أداء الماضي على مســـائل علاقـــة نخـــب القـــاهرة السياسية بالغرب، وفي الوقت نفسه علاقتها بمجتمعها الأوســـع، خاصـــة جمهـــرة الشعب المعروفة بـــ«الفلاحين». وينظر الفصل السادس في الصراع على تعريـــف ماضي الأمة، والذي يتم فحصه عبر حدثين متصلين فيما بينهما يخصان قرية فـــي جنوبيٍّ مصر. ما الذي يحدث عندما تعمل سياسة صنع مصر المعاصرة عبر صنع ماضيها القومي؟ عبر أية أشكال للسياسة وللخبرة وللعنف وللمقاومة يتم صنع هوية أمة من الأمم ؟

وتعيدنا القومية والعنف إلى المسألة التي طرحتها في البداية، حـــول منطـــق التاريخ. فأنا مهتم على مدار الكتاب بمسألة كيفية ربط ما يحدث في مكان خـــاص بما نسميه بالقوى العالمية للحداثة وللعلم وللتكنولوجيا ولتوسع الرأسمالية. فالفصـــل الأول، مثلاً، يفحص سلسلة من القوى التي تبدو عالمية - التكنولوجيا، العلم، القوة الإمبراطورية، والرأسمالية- ويتساءل كيف يمكن فهم عمل هذه القـــوى المختلفـــة بشكل يتجنب مَنحَ أيٍّ منها منطقًا، طاقةً، وتماسكًا لا تتمتع بـــه. وبشـــكل خـــاص، فإنني أدرس كيف يمكن الكتابة عن الرأسمالية أو الاقتصادي دون أن ننسب إليهما عقلانية باطنة أو عنصر تماثل أو قوة كامنة يُنسب إليها الفضل عندئذ فيما حدث.

كما أنني أستكشف في أجزاء مختلفة من الكتاب كيف يميل المنطق أو العقلانية المنسوبة إلى الحداثة أو السوق أو القانون أو العلم أو التكنولوچيا أو الرأسمالية إلى إنتاج فهمٍ معيَّنٍ، مُقَيِّدٍ، للعنف. إذ يجرى تصور العنف على أنه نقيض أشكال العقل أو المنطق هذه. وعادة ما يظهر على أنه ينتمي إلى الطبيعة، أو إلى أشكال رد الفعل ضد صور منطق التاريخ الأكثر عمومية. ومثل هذا العنف الذي يشكل رد فعل هو موضوع رئيسي دائم في المناقشات المتعلقة بالريف: عنف الفلاحين ومقاومتهم للتغير وعزوفهم عن قبول السلطة، سواء أكان يتم التعبير عن ذلك في تمردات كبرى أم في أشكال الرفض في الحياة اليومية. والفصل الخامس، على سبيل المثال، يتناول فترة قصيرة في أواسط ستينيات القرن العشرين عندما خيضت المعارك من أجل السيطرة السياسية في مركز سلطة الدولة في القرى أيضًا. وقد ترافقت الأحداثُ في الريف المصري مع ظهور جيل جديد للعلم الاجتماعي الأمريكي، يتركز لأول مرة على العالم غير الغربي. والحال أن حقولاً جديدة كالدراسات الخاصة بالفلاحين، وهي شكل للخبرة يجري فحص أصله في الفصل الرابع، كانت قد تعززت بحلول ستينيات القرن العشرين، وكانت مسائل العنف والفوضى والتغير في الريف شاغلاً رئيسيًّا. ويدرس الفصل الخامس كيف تعاملت هذه الأشكال الجديدة للخبرة مع مسألة العنف الريفي. وهو يستكشف كيف ترجمت أشكال منطق العلم الاجتماعي مسألة العنف إلى قوة ردِّ فعلية، متخلفة، لا عقلانية وغالبًا غير مرئية.

وتُطْرَحُ قضايا مماثلة بشكل مختلف في الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب، حيث أفحص السياسة المعاصرة للتنمية القومية والخبرة الأجنبية والإصلاح الاقتصادي. وأنا أُبَيِّنُ كيف أن نتيجة برامج الإصلاح لم تكن أشكال علاقات السوق أو التطور الرأسمالي الذي وعد به المصلحون، بل إعادة ترتيب مركب لممارسات اجتماعية حافزها سلسلةٌ من أشكال المنطق المختلفة والمتقاطعة. وأنا أتساءل عن مخاطر الحديث عن هذا النوع من التحول بلغةِ عقلانيةٍ وقوةِ رأس المال أو السوق أو بلغة التسعينيات، العولمة. فبدلاً من تعميق الانطباع بأن هذه القوى تتمتع بالتماسك وبالطاقة وبالمنطق الذي تزعمه لنفسها، أذهبُ إلى التشديد على الحاجة

إلى نظرٍ أكثر دقة في ما يمكن تعلمه من التفاعلات التي هي بالأحرى أكثر عنفًا وأكثر استعصاءً على التنبؤ بها والتي تستخدم هذه اللغة لوصفها.

وهناك موضوع رئيسي أخير هو الموضوع الذي يستمد منه الكتاب عنوانه. ففي كل فصل من الفصول التالية، نلتقي بأشكال حديثة للخبرة. إذ نقابل المهندسين الذين شيدوا سد أسوان وبالمديرين الذين عَرَّفوا قانون الملكية، وبالعلماء ورجال الصحة العامة الذين كافحوا الأمراض الوبائية وبرجال المساحة الذين رسموا الخريطة الكبرى، وبالعلماء السياسيين الذين شَخَّصوا السياسة الريفية وبالخبراء الذين أكدوا لاعقلانية الفلاح وعنفه وبسلسلة من ممارسي التنمية والاقتصاديين الذين صاغوا برامج المساعدة المالية وإعادة الهيكلة الاقتصادية. فمنذ مفتتح القرن العشرين إلى خاتمته، سوف نجد أن سياسة التنمية القومية والنمو الاقتصادي كانت سياسة تكنو-علمية، زعمت تطبيق خبرة الهندسة والتكنولوچيا والعلوم الاجتماعية الحديثة لتحسين عيوب الطبيعة ولتحويل الزراعة الفلاحية ولإصلاح عيوب المجتمع ولتثبيت الاقتصاد.

وتتخلل ثلاثةُ مسائلٍ فحصيَ للسياسة التقانية الحديثة. أولاً، كيف تفتحُ القطبياتُ الثنائيةُ المُثَبَّتَةُ مكانيًّا في السياسة الحديثةِ المسافة التي تتطلب هذه الخبرة وتُمَكِّنُ لها: في شكلٍ خاص للكتابة عن الفلاح، مثلاً، في شكلٍ من أشكال الممارسة التنموية التي تتعامل مع مصر كموضوعٍ مُبَيَّنٍ كخريطة، أو في مشاريع الهندسة الهيدروليكية التي تعيد تنظيم نهر النيل وتُحَوِّلُ توزيع السلطة والتكنولوچيا والمعلومات عبر الريف؟ في كل حالة، سوف نجد أن مكانة ودعاوى الخبرة إنما تصاغ في الفصل الذي يبدو أنه يَنْشَأُ، فيضعُ الطبيعة في مقابل التكنولوچيا والواقع في مقابل تمثيله والأشياء في مقابل قيمتها والاقتصاد في مقابل علم الاقتصاد. ثانيًا، إذا كانت هذه الانفصالات، كما يزعم الكِتَابُ، ليست ما تبدو عليه، إذا كانت تحدث ليسَ كتعارضاتٍ أساسية بل كأشكال غير مؤكدة للاختلاف المبني، وفي الوقت نفسه المقوَّض، في السيرورة السياسية، فكيف تتشكل الخبرة بالفعل؟ ما الذي يمكننا أن نتعلمه من أصلها الصعب والمنقسم؟ ثالثًا، إذا كانت هذه الانفصالات تسمح

للعقل بأن يحكم وتسمح بتنظيم التاريخ بوصفه تَكَشُّفَ منطقٍ لا موقع لــه، فكيــف تربط الخبرة نفسها بهذا المنطق ؟ ما هي الاستراتيجيات والهياكل والصموتات التي تُحَوِّلُ الخبيرَ إلى متحدثٍ بلسان ما يبدو أنه قوى النمو أو قواعد القــانون أو تقــدم الحداثة أو عقلانية الرأسمالية.

الباب الأول

ملحقاتُ/ طفيلياتُ الرأسمالية

الفصل الأول

هل الناموسة تتكلم؟

في صيف ١٩٤٢ غزت قوتان مصر، وأثارت كل منهما معركة حاسمة. إحداهما فقط كانت قوة بشرية، وبالتالي بقيت وحدها في الذاكرة، برغم أن القوة الأخرى تسببت في خسائر بشرية أكبر. على الساحل الشمالي الغربي، عبَر الفيلق الأفريقي بقيادة إرفين رومل Erwin Rommel الحدود من ليبيا، وعند العلمين أوقف الجيش البريطاني الثامن زحفه نحو القاهرة. بعد أربعة أشهر شن البريطانيون الهجوم المضاد، وبعد أسبوعين من معارك الدبابات شتتوا القوات الألمانية والإيطالية التي كانوا يتفوقون عليها في الرجال والدبابات بنسبة أكبر من اثنين إلى واحد. كانت معركة العلمين أول انتصار بري حاسم للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبدا أنها غيرت مسار الحرب، بالاشتراك مع الانتصار السوفييتي بعدها بشهر في ستالينجراد Stalingrad. لم يكن إحصاء الخسائر البشرية ممكنا بفعل نطاق العنف الواسع وتشتت القوات المهزومة، ولكن ربما يبلغ عدد الجنود القتلى والجرحى والمفقودين ما بين خمسين وسبعين ألفا[١]. فوق ذلك ظلت المعركة تحصد ضحاياها بعد ترك القوات للمكان بزمن طويل. فقد كانت العلمين أول معركة تستعمل فيها الألغام الأرضية كسلاح رئيسي في الحرب، وهي مسئولة عن ثلاثة أرباع الثلاثة والعشرين مليون لغم التي لم تجر إزالتها والتي تراكمت في مصر في القرن العشرين، وهو أكبر عددٍ من الألغام المتروكة بين جميع دول العالم[٢].

في الوقت نفسه وصل غازٍ مختلف إلى الطرف الآخر من البلاد، أتى من السودان هابطا على طول وادي النيل، هو الأنوفيليس جامبي *Anopheles gambiae*، وهي ناموسة متوطنة في أفريقيا جنوب الصحراء، ولكنها لم تكن

معروفة من قبل في مصر. كانت ناموسة جامبي تحمل في معدتها الشكل الخبيث لطفيل الملاريا، بلازموديوم فالسيباروم *Plasmodium falciparum*[٣]. كانت هناك فصائل أخرى لناموس الملاريا في مصر، ولكنها كانت تحمل شكلا أقل شراسة من الملاريا، وكانت محصورة في جيوب صغيرة في الشمال، حيث طور السكان المحليون درجة من المناعة ضدها، ولكن لم تكن هناك مناعة محلية ضد بلازموديوم فالسيباروم. جاء أول تقرير عن انتشار الملاريا في مارس ١٩٤٢ من قرى النوبة، وهي البلاد التي تقع عبر حدود مصر الجنوبية مع السودان. وصل الوباء إلى أسوان في يوليو وإلى الأقصر في أغسطس، ثم واصل طريقه شمالا إلى أسيوط، أكبر مدن الجنوب. كما في العلمين كان عدد الضحايا مجهولا ولا يمكن معرفته. يقدر عدد من أصابهم المرض بما قد يصل إلى ثلاثة أرباع المليون خلال سنوات الوباء الثلاث، مات منهم ما بين مائة ألف ومائتي ألف[٤].

في عام ١٩٨٩ سمعت لأول مرة عن غزو الملاريا لمصر عام ١٩٤٢، من رجل اسمه عم إبراهيم، كان يعيش في قرية قريبة من الأقصر، كنت أقيم فيها آنذاك[٥]. وكان هو وقتها، في الثمانينيات، الراوي الأكثر معرفة بتاريخ القرية، وكانت قصة وباء الملاريا دائما أكثر أجزاء حكايته حيوية. كان يقول عادة إن الوباء قتل ثلث أهل القرية ولم يعد فيها ما يكفي من الرجال الأصحاء الأحياء ولو لنقل الموتى، فكان الناس يُحملون إلى قبورهم على ظهر جمل.

تفاعل الحرب والوباء معا، ومع تهديد ثالث للبلاد كانت له أسبابه المركبة الخاصة، وهو النقص الحاد في الغذاء زمن الحرب. في عام ١٩٣٣ تمت تعلية خزان أسوان الذي بُني في بداية القرن؛ ليُكمل شبكة من السدود والخزانات والقنوات بدأت إقامتها في منتصف القرن التاسع عشر، حولت معظم أراضي البلاد الزراعية إلى الري الدائم[٦]. أصبح خُمس وادي النيل فقط هو الذي يعتمد في الري على الفيضان السنوي الذي كان يخصب التربة في الماضي بترسيب طبقة من الطمي والعناصر المغذية. أما الأربعة أخماس الأخرى فكانت تحتاج إلى أسمدة كيماوية[٧]. عند نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين كان المزارعون المصريون يستعملون ٦٠٠ ألف طن من السماد سنويا، معظمها عبارة عن سماد النترات

الصناعي – وهو أعلى معدل بالنسبة للمساحة المزروعة في العالم[٨]. خصص كارتل cartel دولي لصناع الكيماويات ٨٠% من السوق المصري لاتحاد consortium بقيادة المجموعة الاستثمارية الألمانية آي جي فاربن I.G. Farben، التي اخترعت إحدى شركاتها عملية تصنيع نترات الأمونيا[٩]. ولكن باندلاع الحرب انقطعت هذه الإمدادات.

تسبب الافتقار إلى السماد في تراجع محصول القمح ومحاصيل أخرى بنسبة تصل إلى الربع، وأدخلت الحكومة نظام حصص التموين لإمداد المدن والقوات البريطانية، كما وضعت ضوابط بشأن حصص السماد والمساحة؛ لإجبار كبار الملاك على تحويل نصف حقول القطن بالبلاد لزراعة المحاصيل الغذائية[١٠]. ولكن في أقصى الجنوب لم يكن القطن هو المحصول التجاري الرئيسي، بل قصب السكر الذي لم توضع ضوابط بشأنه. فمد مُلاك عِزَب القصب مساحة المحصول بنسبة تصل إلى ٣٠% أثناء الحرب، الأمر الذي فاقم من نقص الأغذية الرئيسية في المنطقة التي ضربتها ملاريا جامبي (وزاد مساحة الأراضي التي يفقس فيها الناموس)[١١]. كانت الخسائر البشرية في السنة الثانية لوباء الملاريا أعلى بكثير [من الأولى]؛ نظرا لأن كثيرا من العائلات كانت مريضة وبالتالي عاجزة عن جني محصول الغذاء من السنة الماضية، فأضعفتها المجاعة وسوء التغذية. سُجلت أعلى نسبة من الضحايا بين العاملين في عِزَب السُكر[١٢]. وقد قدَّر ناظر عزبة من أكبر العِزَب، تقع على بعد بضعة أميال من الأقصر، أن الملايا أثرت على ما بين ٨٠% و٩٠% من الناس، وأفاد طبيب مدينة أرمنت القريبة بوفاة ما بين ثمانين وتسعين شخصا يوميا[١٣].

*

تمثل العناصر التي اشتركت معا في عمل كارثة ١٩٤٢- ١٩٤٤ بعضا من تحولات القرن العشرين الأكثر قوة. هناك أولا سد النهر. ساعد بناء خزان أسوان الأصلي في ١٨٩٨- ١٩٠٢ على تدشين عصر للهندسة على نطاق جديد حول العالم، حيث أصبحت مخططات سد تدفق الأنهار الكبرى أكثر مشروعات التشييد في القرن. كانت السدود فريدة في مداها وفي طريقتها في تغيير توزيع الموارد

عبر المكان والزمان بين مجتمعات ونظم بيئية بأكملها. لقد قدمت أكثر من مجرد وعد بالتنمية الزراعية أو التقدم التقني. فبالنسبة لكثير من حكومات ما بعد الاستعمار أصبحت هذه القدرة على إعادة ترتيب البيئة الطبيعية والاجتماعية وسيلة للبرهنة على قوة الدولة الحديثة كقوة تقنية- اقتصادية(١٤). وهناك ثانيا الكيماويات الصناعية. لقد أدخل تصنيع النترات المخلقة تحولا ربما كان أعظم من بناء السدود. فانطلاقا من عام ١٩٢٥ الذي كان خاليا إلى حد كبير من المواد المخلقة، تنامي إنتاج كيماويات جديدة بمعدل استثنائي، بقيادة النترات. ففي الولايات المتحدة زاد إنتاج هذه المواد عشرة أضعاف في كل عقد. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت تنتِج أربعة ملايين مادة كيميائية مخلقة، دخل ستون ألفا منها في الاستعمال اليومي. كان لهذا التحول أثر على مستوى الخلية والكائن الحي ينافس التحول الذي أجرته السدود على المستوى القومي(١٥). ثالثا، هناك الملاريا التي استفادت من مخططات الري وانتقالات السكان وتغيرات الزراعة لتصبح أكثر الأمراض المعدية خطورة في العالم. كانت البلازموديوم فالسيباروم تمثل ٣٠% فقط من حالات الإصابة بالملاريا، ولكنها كانت مسئولة عما يصل إلى ٩٠% من حالات الوفاة بسببها. وكانت واسعة الانتشار بحيث يستحيل الاتفاق على عدد الأرواح التي حصدتها في كل سنة، ولو لأقرب مليون(١٦). وأخيرا، هناك الحرب. تُذكر معركة العلمين باعتبارها أول صراع عظيم مميكن، حيث اشتبكت المدرعات الألمانية التي استُعملت في أنواع جديدة من التوليفات التكتيكية مع الطائرات والمدافع المضادة للدبابات، مع دبابات جرانت وشيرمان [البريطانية] الأكبر. ولكن كانت جبهة المعركة ضيقة للغاية وكانت المعدات الألمانية والإيطالية تفتقر بشدة للوقود والذخيرة، بحيث خيضت معركة الأسبوعين بين جيوش متلاحمة، مثل معارك الحرب العالمية الأولى. لقد لخصت العلمين تفاعلا جديدا وقاتلا بين الإنسان والآلة.

تداخلت السدود والطفيليات التي تنتقل عن طريق الدم والكيماويات المخلقة والحرب المميكنة والمجاعة التي هي من صنع الإنسان وتفاعلت معا. لا يدهشنا أن نجد مرضا جلبته تحولات بيئية، أو كيمياء صناعية شكلتها الاحتياجات العسكرية، أو حرب مصحوبة بمجاعة. ومع ذلك يمثل تفاعلها تحديا. كيف أثرت الدبابات

والطفيليات والنترات المخلقة بعضها على بعض على وجه التحديد؟ ما نوع التفسير الذي يستطيع أن يجمع بينها؟

*

تفاعلت الحرب مع الوباء على مستويات عديدة. حين اندلعت الحرب أعادت بريطانيا فرض الأحكام العرفية على مصر، بعدما تمتعت البلاد بعقدين من الاستقلال الجزئي عن الاحتلال الاستعماري الذي بدأ في ١٨٨٢. فرضت السلطات الرقابة على أخبار وباء الملاريا، آملة في احتوائه في الجنوب، وساعد ذلك على تقدم ناموسة جامبي. لم يكن البريطانيون راغبين، وهم يستعدون بالفعل لإخلاء القاهرة في حالة اختراق رومل لصفوفهم في العلمين، في تحويل الرجال والموارد من الشمال للقاء الغازي الآتي من الجنوب، الأمر الذي ساعد على تقدم ناموسة جامبي. كذلك واجه البريطانيون نقصا في الكينين quinine، وهو العلاج الوحيد المضاد للعدوى؛ لأنه في الشهر نفسه الذي تم فيه الإبلاغ عن ملاريا جامبي في النوبة احتل اليابانيون جزيرة جاوة وسيطروا على مزارع الكينا الهولندية التي كانت أشجارها تمد أوربا بالعقار(١٧). وبالتالي تُركت وزارة الصحة المصرية لتدشن حملتها الخاصة لمكافحة الملاريا. فهاجمت فرق الإبادة التابعة لها ناقل المرض – الناموسة – لا الطفيل نفسه، برش المالاريول Malariol، وهو زيت الديزل الممزوج بعنصر رش، على البِرَك والمستنقعات. شكل الزيت غشاء على سطح الماء يمنع فقس يرقة الناموس. ولكن كان من الصعب إيجاد المالاريول؛ لأن مضخات الري كانت تستطيع أن تستخدم زيت الديزل كوقود، بينما جعلت الحرب الحصول عليه صعبا. فيما بعد استعملت فرق الإبادة [illegible] خليط باريس الأخضر Paris green، وهو مكون من مسحوق الزرنيخ وسيب النحاس، وكان يستخدم أصلا كمَس للمرضى، ولكنه أثبت أنه قاتل أكثر كفاءة لليرقات، أو على الأقل، قاتل أقل عرضة للاستعمال في أغراض أخرى.

بل قد تكون الحرب هي التي جلبت الوباء. فناموسة أنوفيليس مدى انتقالها ميلان [حوالي ٣,٢ كيلومتر]. وبالتالي كانت في حاجة هي نفسها إلى ناقل. أحد الآراء أنها لا بد أن تكون قد وصلت بالطائرة، وهو نمط من الانتقال ليس فائقا

للعادة بالنسبة للناموس. لقد جعلت الهجمات الجوية والغواصات الألمانية البحر المتوسط غير آمن، وبالتالي أقام الإنجليز طريق إمداد جديدا للقاهرة بالطيران عبر غرب أفريقيا والسودان. ولكن أيضا ربما مكّنت الحرب الناموسة من الوصول لمصر بالقوارب. فقد أدت الحرب إلى زيادة حركة المرور النهري بين مصر والسودان، وأقام بناء خزان أسوان وتعليته أماكن فقس للحشرة على طول الطريق. بمجرد وصول الناموسة إلى مصر واصلت الرحلة شمالا، باستعمال القوارب والقطارات والعربات. ولمنع حركتها كانت هذه الناقلات تعالج بتقنية جديدة، وهي البيرثروم pyrethrum الرش، الذي تم تطويره على مدى العقد السابق لمواجهة انتشار الملاريا في إقليم ناتال Natal على الساحل الشرقي لجنوب أفريقيا – وهي منطقة منتجة لقصب السكر مثل الصعيد. وهو عبارة عن مسحوق زهور البيرثروم المجففة، التي هي من فصيلة كريسانثموم chrysanthemum، وأحيانا يتم حرقها لتبخير البيوت للتخلص من الحشرات. وكان المسحوق يمزج بصابون نباتي أخضر وجليسرين ثم يتم رشه من بخاخة على هيئة ركاب ليصنع غشاء رقيقا ساما يقتل الناموس البالغ(١٨).

ينتقل المرض غالبا مع تغير تحركات الناس، وتتسبب الحرب الحديثة في استعمال أعداد كبيرة لطرق جديدة خارج الشبكات القائمة للتجارة والهجرة. ولكن الحشرة التي استفادت من أنواع النقل وطرق المرور الجديدة كانت تحتاج أيضا إلى طرق توطن بها نفسها باستعمار أراضٍ وسكان جدد. كان يلزم أن تتقاطع الحرب والانتقال مع تطورات أخرى، بصفة خاصة تغير حركة السوائل. في تلك السنوات نفسها التي بدأت فيها ناموسة جامبي تحركها شمالا من أفريقيا المدارية على طول وادي [illegible] الأعلى عبرت الأطلنطي أيضا إلى ساحل البرازيل. وفي كل من البر[illegible] والنيل الأعلى استفادت من أعمال ري حديثة وتغير أنماط استعمال الماء. في حالة النيل وسع البريطانيون السيطرة على النهر عند أسوان بتشييد المزيد من الخزانات في السودان الواقع تحت الاحتلال الإنجليزي- المصري. تم استكمال السدود عبر النيل الأزرق في سنار، على بعد مائتي ميل جنوب الخرطوم عام ١٩٢٥، وعبر النيل الأبيض عند جبل الأولياء، على بعد ثلاثين ميلا فوق

الخرطوم في ١٩٣٧. بعد إقامة هذه المشروعات أتت تقارير عن تزايد الإصابة بالأمراض المتوطنة، ومنها الملاريا، وكذلك البلهارسيا (وهي عدوى بدودة طفيلية تحملها قوقعة مائية ستصيب في النهاية مصر بمجملها، وقد أدخل العلاج منها لاحقا عدوى متوطنة أخرى هي التهاب الكبد بفيروس سي، فيما يشكل ربما أكبر نقل لمسببات المرض عن طريق الدم بواسطة التدخل الطبي)[١٩]. لقد أتاح الربط بين مشروعات التحكم في النهر للناموسة إمكانية القفز على الحواجز من منطقة إلى التي تليها. وخلقت الزراعة القائمة على الري الدائم التي صحبت ذلك كثيرا من أماكن الفقس بين سكان أكثر كثافة يقدمون العائل البشري للطفيل، ويعيش معظمهم الآن أقرب كثيرا إلى الماء حيث لم يعد النهر يفيض في كثير من المساحات. لم يضع المهندسون الذين بنوا أعمال الري في حسابهم إمكانية أن تستعمل القواقع والناموس أعمالهم في حركتها أو أن تسافر طفيليات بعينها مع هذه الكائنات العائلة لها أو أن يترتب على ذلك عواقب وخيمة. ولكن البريطانيين أقروا في تقرير خاص بأن الطريقة الأمثل لاستعادة السكان المصريين لصحتهم هي تدمير السدود والعودة لري الحياض[٢٠].

أدت أعمال الري إلى آثار غير متوقعة أخرى. أدى سد النهر إلى تغير توزيع المياه وتوقيت جريانها، كما تغيرت درجة حرارتها وتركيبها الكيميائي. أثَّر ذلك على مجرى النهر وضفتيه وغيَّر طبيعة البيئة النهرية. اختفت الكائنات الدقيقة والنباتات التي كانت تعتمد على التوازن بين فيضان النهر وتحاريقه، بينما استفادت أنواع أخرى أكثر عدوانية من التغيير. بدأ ورد النيل المجعد، أو *Potamogeton crispus*، وهو أحد النباتات المائية الأسرع انتشارا، يشكل جزرا كبيرة، كان تيار النهر يحملها ككتل إلى الشمال. وقد قرر أحد خبراء الملاريا المصريين أن الأنوفليس جامبي قد استعملت بدورها ورد النيل الذي نقل يرقات الناموسة من مناطق الفقس إلى ما يليها[٢١].

وإذا كانت ناموسة جامبي قد استفادت من التغيرات في تدفق النيل وكيميائه، فقد استفاد الطفيل الذي تحمله أيضا؛ نظرا لحاجته للأجسام البشرية ليتكاثر. لم يكن طفيل البلازموديوم، باعتباره طفيلا يتجرثم (يتحوصل)، يتعمد قتل ضحاياه البشر،

ولكنه كان يدخل أجسامهم فقط ليستكمل دورة حياته غير العادية. تنتقل الجراثيم الصغيرة عن طريق لدغة أنثى الناموس وتقيم في خلايا كبد الضحية نحو أسبوع. بعد ذلك تنفجر كل جرثومة على حدة وتُطلق في مجرى الدم ما يصل إلى ٤٠ ألف طفيل تتغذى على هيموجلوبين خلايا الدم الحمراء وتتكاثر لتُنتج المزيد من الطفيليات، التي يتخذ بعضها شكلا ذكريا أو أنثويا. لا يهدف التكاثر الانفجاري إلى قتل الضحية ولكن لضمان أن تبتلع ناموسة أخرى بعضا منها حين تلدغ المصاب، لتصل إلى معدة الحشرة حيث يجري التخصيب وتُستكمل دورة التكاثر. غير أن الشكل الخبيث لهذا الطفيل الذي جلبه الغازي الجديد إلى جنوب مصر كان يجعل خلايا الدم الحمراء في ضحيته لزجة بصفة خاصة، فتسد الشرايين وتحرم الجسم من الأكسيجين. وينجو معظم الضحايا بعد حمى شديدة، الأمر الذي يضمن للطفيل أن يظل لديه عائل ليعيش فيه. ولكن إذا حُرم المخ أو عضو حيوي آخر من الأكسيجين يمكن أن يموت العائل المُجبر على الإعالة.

وجد البلازموديوم في الصعيد سكانا ليس لديهم مناعة توقف دورة العدوى، لأنه كان مستجدا. كما أنه وجد سكانا تغيرت أجسامهم بفعل صناعة السكر. فمنذ العشرينيات من القرن العشرين أصبحت حكومة مصر المستقلة حديثا قادرة للمرة الأولى على حماية الصناعة المحلية، وبصفة خاصة صناعة السكر، التي كانت أقدم وأكبر صناعة حديثة في البلاد. أدت حماية الأسعار من السوق العالمية في الثلاثينيات والأربعينيات، بالاشتراك مع أعمال الري، إلى تدعيم انتشار زراعة القصب. وأدى الري الدائم وزراعة القصب إلى تقليل خصوبة التربة والأرض المتاحة لإنتاج الطعام. وحين قطعت الحرب إمدادات السماد الصناعي، اجتمعت هذه العوامل لتجعل أهل الصعيد أضعف بكثير أمام طفيل البلازموديوم. فعلى نقيض سكان الصعيد السيئي التغذية لم يمُت أيٌّ من الموظفين الحكوميين أو العاملين في الصحة أو في فرق الإبادة في الوباء، ولا كذلك النساء الثريات اللاتي حضرن من القاهرة لتدشين عمليات إنقاذ خيرية[٢٢]. فوق ذلك تشير التقارير في البرازيل إلى أن عصير القصب، الذي يستهلكه العاملون في مزارع السكر في مكان عملهم بكسر العيدان ومصها، يمكن أن يُزيد آثار الملاريا سوءا[٢٣]. على

ذلك وجد الطُفيل أن السكر قد ترك أجسام من التقى بهم أقل قدرة على مقاومة العدوى على مستويات عديدة. كانت كيمياء الوباء تعمل على مستوى الأمة وعلى مستوى الخلية.

مثلما ساهم نقص السماد في سوء التغذية مَثّل أيضا تفاعلَ قوَى على مستويات عديدة. فبعد انقطاع إمدادات النترات الألمانية بفعل الحرب كان هناك مبرر كبير للتساؤل عن سبب عدم إيجاد مصادر بديلة للسماد الكيميائي. كانت إمدادات نترات الأمونيوم الطبيعية متوفرة في مكان واحد فقط في العالم، هو صحراء أتاكاما Atacama في شيلي، ولم يكن بمقدور شركات المعالجة الأمريكية التي تعمل هناك أن تمد مصر إلا بكميات قليلة. فإلى جانب تصنيع النترات المخلقة كانت مصانع السماد تستعمل لغرض أكثر إلحاحا. فنترات الأمونيا توفر المكوِّن الرئيسي لعمليات مماثلة كيميائيا ولكن مختلفة اجتماعيا، كلاهما يتعلق بالحياة والموت: تسميد المحاصيل وصناعة المواد الشديدة الانفجار. وقد حولت أوربا وأمريكا منشآت السماد عندها إلى صناعة الذخائر الحربية. لم يكن نقص النترات اللازمة للزراعة المصرية وأزمة الغذاء المترتبة عليها، التي جعلت كثيرا من السكان ناقصي التغذية، راجعة فحسب إلى فقدان مصدر بعينه للإمدادات. لقد شاركت القوى الكيميائية للنترات في مجرى الأحداث.

وفي النهاية وفرت الحرب الطريقة التي استُعملت في هزيمة الوباء، حيث لم يكن رش البيريثروم ومسحوق باريس الأخضر كافيين. بعد الشتاء الأول للوباء أعلنت الحكومة عن القضاء على ناموس جامبي، ولكن في ١٩٤٣- ١٩٤٤ اندلع الوباء مرة ثانية بشكل أشد. كان جزء من المشكلة أن حملة الإبادة التي تأثرت بالاهتمامات الصحية العامة الجارية بشأن الضرر الصحي للماء الآسن، قد ركزت على البرك الكبيرة الراكدة التي توجد عادة على حواف القرى، بينما كانت هذه الناموسة بالذات تحب أن تفقس في أصغر المصارف وقنوات الري وفي الحفر الناتجة عن إقامة جسور السكك الحديدية، والتي لم يجر ربطها بالمرض وأُهملت في أغلب الأحوال[٢٤].

استطاعت الحكومة المصرية أن تبحث عن المساعدة عند شكل جديد من

الهيئات العلمانية، هو المؤسسات غير الهادفة للربح. ففي أوائل القرن العشرين شجع التوسع العسكري الأمريكي في الكاريبي، وخصوصا بناء قناة بنما [التي تربط بين المحيطين الأطلنطي والهادي]، جهودا مكثفة للسيطرة على الناموسة، التي كانت تحمل كلا من الملاريا والحمى الصفراء (كان فرديناند دليسبس، الذي نظم عملية إنشاء قناة السويس، أول من حاولوا حفر قناة عبر برزخ بنما، ولكنه أُجبر في عام ١٨٨٩ على التخلي عن جهد استمر عشر سنوات، جزئيا بسبب كثرة الموتى بهذين المرضين). في ١٩١٥ أخذت مؤسسة روكفلر الخيرية، المقامة حديثا، مهمة القيام بحملة ضد الناموس من الجيش الأمريكي ودشنت برنامجا عالميا لدراسة المرضين اللذين يحملهما الناموس والسيطرة عليهما. وهكذا أفضت التحركات العالمية للملاريا إلى تشكيل مؤسسة خيرية عابرة للقوميات.

كان الاهتمام بالحمى الصفراء أولوية مباشرة بالمقارنة بالملاريا؛ لأنها كانت تهدد باستعمال قناة بنما في العبور إلى المحيط الهادي. فوضعت مؤسسة روكفلر برنامجا في البرازيل للقضاء على المرض في المساحات الساحلية من أمريكا الجنوبية[٢٥]. طور دكتور فريد سوبر Fred Soper، قائد الحملة، وسائل إبادة مبنية على الحرب الحديثة، حيث تذهب "ألوية" من رجال بزي رسمي، مسلحين ببنادق رش [للمبيدات] في مهمات للبحث والتدمير. لم يكن الواجب هو هزيمة المرض بتحسين الأوضاع الاجتماعية أو التدخل الطبي، ولكن بالقضاء المادي على الكائن العدو. سجلت خرائط تفصيلية وبطاقات بحث أماكن البيوت التي يجب البحث فيها، واكتشاف كل ناموسة، ومسارات وتوقيت السرايا المرسَلة لرش الكيماويات والتخلص منها. لم يكن مركز قيادة المؤسسة في نيويورك، بتركيزه على الحمى الصفراء، مهتما بتقارير وصول ناموسة جامبي إلى البرازيل. ولكن سوبر وجد في وصول أنوفيليس جامبي الجديدة والمحاصرة جيدا فرصة مثالية لاستعراض مناهجه التقنية. فنظم حملة في ١٩٣٨ أبادت ملاريا جامبي في أوائل الأربعينيات. وأصبح سوبر بفضل نجاح الحملة خبير الملاريا الأوسع نفوذا في العالم، فأصبح قادرا على تغيير التكتيكات ووضع المناهج الجديدة للإبادة الكاملة لأنواع حية، وهي مناهج لم تلق تحديا حقيقيا لخمسين سنة أخرى[٢٦].

في نوفمبر ١٩٤٢ دخلت القوات الأمريكية حرب البحر المتوسط بالتنسيق مع الهجوم البريطاني في العلمين. فأنزلت قوات في شمال أفريقيا الفرنسي. مرة أخرى أصبح المرض محل اهتمام، ولكن في هذه الحالة كان المرض هو التيفوس، الذي قتل عشرات الآلاف من الجنود في الحرب العالمية الأولى. أقامت واشنطن بعثة تيفوس لتطوير طرق حماية قواتها، وكانت قيادتها في القاهرة. وضُمَّ فريد سوبر من مؤسسة روكفلر للبعثة وأُرسل إلى مصر. وكما حدث في البرازيل تصادف وصوله لمهمة أخرى مع انفجار وباء ملاريا جامبي[٢٧]. ومرة أخرى أدى تداخل الشبكات الخيرية مع القوة العسكرية الأمريكية إلى اجتماع سوبر مع ناموسة جامبي. فرسم خطة لحملة إبادة على النمط العسكري، ولكن السلطات البريطانية؛ اعتراضا منها على دخول النفوذ الأمريكي في السياسة المصرية، أجبرت الحكومة على وضع الخطة على الرف. حين ظهر الوباء مرة أخرى في ١٩٤٣- ١٩٤٤، بدأ البريطانيون يخشون من تهديد المرض للمراكز السكانية والقوات المتمركزة في شمال البلاد. فوافقوا على أن يعين المصريون "نوعا من ديكتاتور ملاريا" لتنظيم حملة ضد المرض (كانت كلمة "دكتاتور" كلمة غامضة في تلك الفترة)[٢٨]، وأُجبروا على إسقاط اعتراضاتهم السابقة، وسمحوا للحكومة المصرية باتباع نموذج الإبادة البرازيلي الذي نصح سوبر به[٢٩]. وفي النهاية توصلت الفرق المصرية في فبراير ١٩٤٥ إلى آخر يرقة جامبي ودمرتها، على بعد كيلومترات قليلة إلى الجنوب من قرية عم إبراهيم بالقرب من الأقصر.

*

يبدو أن سلسلة الأحداث في مصر تكوّن مثلثا تشكله الترابطات بين الحرب والمرض والزراعة. فقد حولت الحرب في منطقة المتوسط الانتباه والموارد عن وباء آت من الجنوب، جلبه ناموس استفاد من حركة الانتقال في زمن الحرب. كذلك تحركت الحشرة بمساعدة مشروعات الري التى أُقيمت قبل الحرب والتحولات البيئية التي أحدثتها. أتاحت أعمال الري الماء لمحاصيل صناعية [:قصب السكر] ولكنها جعلت الزراعة معتَمدة على السماد الصناعي. وكانت نترات الأمونيا المستعملة في التربة المكون الرئيسي في صناعة المتفجرات وتم

تحويلها لتلبي حاجات الحرب. وأنتجت الحقول المحرومة من السماد طعاما أقل، فوجد الطفيل الذي تحمله الناموسة عائليه من البشر في حالة من سوء التغذية وقتلتهم بمعدل مئات يوميا.

ولكن السلسلة في الحقيقة أكثر من مجرد مثلث. فالترابطات بين حرب ووباء ومجاعة اعتمدت على ترابطات بين أنهار وسدود وأسمدة وشبكات طعام، وأيضا كما سنرى على روابط وتفاعلات إضافية عديدة. الأمر الذي يبدو جديرا بالملاحظة هو طريقة تفاعل خواص هذه العناصر المتنوعة. فهي لم تكن مجرد أحداث تاريخية منفصلة يؤثر بعضها فى بعض على المستوى الاجتماعي. فالصلة بينها كانت مائية وكيميائية وعسكرية وسياسية ومَرَضية وميكانيكية. لا توجد أية كتابات عن مصر في تلك الفترة تصف هذا التفاعل. هناك دراسات عن التكتيكات العسكرية ومناهج الري والعلاقات البريطانية المصرية والهندسة المائية والطفيليات وصناعة السكر والفلاحين. ولكن لا يوجد وصف يأخذ كيفية تفاعل هذه العناصر بجدية، وكأنها غير قابلة بشكل ما للقياس والمقارنة، إذ يبدو أنها تشمل قوى وفاعلين وعناصر ومقاييس مكانية وأزمنة مختلفة كثيرا بعضها عن بعض[٣٠]. إنها تشكل بعضها البعض، ومع ذلك يواجه تفسيرها مقاومة بسبب عدم تجانسها.

ربما كان لهذه المقاومة علاقة ما بخليط العالمين الطبيعي والاجتماعي. فالعمليات الكيميائية والبيولوجية تنتمي بالتأكيد إلى نظام مختلف عن القوى العسكرية والسياسية. فكل واحدة من هذه العمليات والقوى لها عِلْمها الخاص الذي يُعَرِّف فاعليها وخطوط الزمن فيها والمقاييس الجغرافية- المكانية وأنماط التفاعل المناسبة لتحليلها. ربما كان عزلها بعضها عن بعض مناسبا لمهمة علم معين أو خبرة تقنية معينة، ولكن قصورات هذا العزل صادمة بمجرد أن نبدأ في التساؤل عن أنواع التفاعلات التي وصفتها. لما كانت هذه التفاعلات تنتمي كما اقترحت إلى بعض التحولات الأكثر عمقا في العصر الحديث، فإنها تصبح مشكلة بالنسبة للعلم الاجتماعي. فبدلا من تطوير أنواع التحليل التي قد تتناول هذه التفاعلات والاستجابة إلى التحولات التقنية- العلمية للقرن العشرين، ما زالت النظرية الاجتماعية واقعة إلى حد كبير في فخ مناهج القرن التاسع عشر وتقسيمات العمل فيه.

هناك سمتان مميِّزتان للتفسير الاجتماعي المتعلق بهذه المشكلة. الأولى هي النظرية الاجتماعية التي تعمل في حالتها النموذجية عن طريق ربط حالات محددة بنمط أو عملية أكبر. فالأحداث في مكان كمصر يجري تفسيرها كحدوث محلي لشيء أكثر عمومية، أو كاستثناء لما يحدث عموما، أو كتنويعة محددة في نطاق عام من الممكنات. هذا الهدف صريح تماما في بعض العلوم الاجتماعية، ويجري التعبير عنه في قواعد المنهج وأساليب الكتابة. وهو ضمني في علوم أخرى، ولكنه يظل فاعلا، مثلا في الدراسة التاريخية الأكاديمية، التي قد تركز الحكاية فيها على سياق محدد، ولكنها تأخذ بنيتها وصلاحيتها من مقارنتها المضمرة مع حالات أخرى أعم. والحالة العامة حتما في مثل هذه الحكايات هي تاريخ أوربا أو الغرب، بحيث يجري تفسير جزئيات ما حدث خارج أوربا كنسخ من تاريخ أوربا، أو كتنويعات على هذا النمط التاريخي، أو كبدائل له[٣١]. فمثلا في الدراسات عن مصر يجري وضع أحداث مثل تلك التي كنت أصفها في تنويعة من حكايات أكبر: قصة الأمة وتطورها، أو نمو طبقات اجتماعية جديدة وفاعلين قوميين آخرين، أو صعود الدولة الحديثة التي توضع عادة في سياق تطور الرأسمالية، أو توسع أوربا، أو التاريخ العالمي للحداثة. فالقصة تأخذ شكلها من طريقة وضعها داخل قصة تتمتع بالسيادة تُحكي عن كل مكان، هي قصة العقلنة والتقدم التكنولوجي والاجتماعي ونمو وتحول الإنتاج وتعميم ثقافة الغرب وقوته. إن هذا الافتراض لهيكل داخلي شامل هو الأساس الذي يجعل النظرية الاجتماعية ممكنة. وبالطبع تزامن تطور أشكال التفسير التي تضع حوادث بعينها في إطار شامل مع توسع ملموس تماما للقوة والثروة والمعرفة التقنية الغربية. القضية ليست هل حدث هذا التوسع أم لا، ولكن علاقة هذا التوسع بالأساس الذي بُنيت فوقه النظرية الاجتماعية. فالكُلي الذي تطمح إليه النظرية الاجتماعية هو مقولة أوجدها وعبَّر عنها التاريخ الخاص بالغرب.

السمة الثانية للتفسير الاجتماعي ناشئة عن السمة الأولى: كل الفاعلين بشر. فأبطال تاريخ الأمة أو الحداثة أو الرأسمالية هم ناس. فالبشر هم الفاعلون الذين تُكتب القصة حول أفعالهم ونواياهم. هذا هو الحال بالضرورة؛ لأن قصدية الفاعلين

البشر أو عقلانيتهم هي التي تمنح التفسير منطقه وتتيح وضع حالات جزئية كلحظات من شيء كلي. إن الجانب العام أو الشامل للحوادث الذي تحاول النظرية الاجتماعية التعرف عليه يحدث بالضبط مثل انتشار العقل البشري أو المعرفة التقنية أو الوعي الجماعي. برغم أن النيل عابر للقوميات وناموسة الأنوفليس عالمية إلى حد كبير، فإن عموميتها ليست مثل عمومية الرأسمالية أو فكرة القومية أو العلم الحديث. فالنيل لا يعتبر تجريدا، ولا يمر الناس بخبرة الناموسة كتعبير عن الكلي.

بسبب سمتي النظرية الاجتماعية هاتين أصبح الأبطال الذين نفسر بهم الأحداث معروفين مقدما. ذات مرة وصف إميل دوركايم مقاومة الطبيعة لفهمها، مقارنا بسهولة تفسير المجتمع: "بينما يدرك العالِم الذي يدرس الطبيعة الفيزيائية قوة مقاومة الطبيعة له ويواجه صعوبة كبيرة للغاية في التغلب عليها، يبدو السوسيولوجي وكأنه يتحرك في مجال شفاف مفتوح بالكامل لرؤيته، ما أشد سهولة حل أكثر الأسئلة غموضا"[٣٢]. ما هذه السهولة، هذه الشفافية؟ إنها تنشأ جزئيا من تحديد الفاعل بشكل مسبق. ليست المسألة أن التحليل الاجتماعي يتجاهل بالضرورة المرض أو الزراعة أو الكيماويات أو التكنولوجيا، ولكنه يعتبر هذه أمورا خارجية – طبيعة، أدوات، عقبات، موارد – دورها جوهريا سلبي. وحتى في الحالات التي تمنح فيها قوة أكثر استقلالا، يظل هناك انقسام جوهري بين الفاعلية البشرية والعناصر غير البشرية.

يجري تأسيس العلم الاجتماعي دائما على تمييز مطلق بين فكرية المقاصد والأغراض الإنسانية وعالم الموضوع الذي تعمل هذه المقاصد والأغراض عليه، والذي قد يؤثر بدوره عليها. ولا يكاد ينفسح المجال لاختبار طرق ظهورهما معا في تركيبات متنوعة أو كيف تجلب الفاعلية البشرية قوتها بمحاولة التوجه إلى أنواع أخرى من الطاقة أو المنطق أو ربط نفسها بها. لا يستطيع أي تفسير مؤسَّس على القوة التعميمية للمشاريع والمقاصد البشرية أن يستكشف ما إذا كانت ذات إمكانية ما هو بشري، إمكانية القصدية، إمكانية التجريد، تعتمد على عناصر غير بشرية في الوقت نفسه الذي تتغاضى فيه عن هذه العناصر، لتبدو كمحض عناصر فيزيائية وثانوية وخارجية.

إذا كانت شبكة الأحداث في مصر زمن الحرب تقدم مقاومة معينة للتفسير، ربما يكمن جانب من السبب في أنها تحتوي على مجموعة متنوعة من الفاعليات ليست بشرية حصرا: ناموسة الأنوفيليس، طفيل الفالسيباروم، الخصائص الكيميائية لنترات الأمونيا، مدافع ٧٥مم في الدبابة شيرمان، القوة المائية للنهر، وكذلك فاعلية أخرى أو اثنتين سأقدمهما بعد قليل. فهذه الفاعليات لا تتفاعل فحسب مع أنشطة الفاعلين البشريين، بل تجعل العالم الذي يبدو بطريقة ما حصيلة للعقلانية والبرمجة البشرية ممكنا. إنها تتولى تشكيل مجموعة متنوعة من العمليات الاجتماعية، أحيانا وفقا للخطط البشرية، ولكن بالقدر نفسه لا تكون كذلك، أو على الأقل ليس تماما. نحن في حاجة إلى التساؤل، كيف يحدث أن تنشأ أشكال العقلانية والتخطيط والخبرة والربح من هذا التأثير؟

هناك استثناء مهم في النظرية الاجتماعية بشأن قاعدة وضع الفعل البشري في المركز ومعاملة العالم الخارجي كساحة لمثل هذا الفعل، لا كمصدر لأشكال الفاعلية والقوة. نجد هذا الاستثناء في كتابات ماركس. فعنده لا يجب فهم الرأسماليين الأفراد كفاعلين بذواتهم ولكن بوصفهم يشخصون [:يمثلون تجسيدا في هيئة شخص] قوة رأس المال. فعنده ليس القصد البشري هو "النبع الأساسي" الذي يمنح القوة لحركة التاريخ الرأسمالي، ولكن توسع القيمة من خلال تبادل السلع، وبصفة خاصة تبادل قوة العمل. يكتب ماركس أن حائز المال يصبح رأسماليا حين يصبح هذا التوسع في رأس المال من خلال التبادل هدفه الذاتي. فحينئذ "يعمل كرأسمالي، أي كرأس مال مشخص ويصبح مزودا بوعي وإرادة"(٣٣). على ذلك يفهم ماركس رأس المال كشيء ثنائي. فهو ينشأ من تداول النقود وتطور العمليات التقنية والنماذج المحددة لتبادل السلع وعلاقات القوة. ومع ذلك تتطلب هذه العمليات المادية شكلا شبه- بشري، فتكتسب قوة الأشياء وعيا وإرادة من خلال التبادل. تمر معظم التحليلات التي تعتمد على ماركس مرور الكرام على هذه الفكرة، فتسلّم بسهولة بقدرة فاعلين تاريخيين معينين على تشخيص قوة رأس المال. قد لا يكون هناك اتفاق بشأن أي من الفاعلين المعينين يضطلعون بهذا الدور وكيف ينجزونه بنجاح، ولكن ما معنى أن يصبح رأس المال مشخَّصا؟ كيف تشكل الأشياء أو

العمليات غير البشرية بالضبط هذا الهجين مع وعي البشر؟ ماذا يعني التفكير في رأس المال كشيء تعتمد قوته على كونه بشريا وغير بشري في الوقت نفسه؟ كان ماركس، كما يقول دريدا، "أحد مفكري التقنيات الأوائل"، وأول من حاول معالجة هجائن الإنسان- الآلة ورأس المال- الوعي والآلية- الإرادة(٣٤). لقد توصلت كتاباته إلى أن الوعي البشري جسم مصنوع، حتى ولو كان يريد دائما في النهاية أن يؤسس نقد الوعي عنده على تمييزات مطلقة بين الواقعي والمجرد والوجود والتمثيل والشيء والقيمة والعمل والأفكار. كيف تم تكوين العلاقة المتأرجحة بين غير البشري والبشري، أو بين الواقعي والمجرد؟ كيف تم فك التبادلات أو التوترات غير القابلة للاختزال بين الاثنين في السياسة الحديثة إلى تعارض بسيط للغاية؟

*

لكي نشرع في هذه المهمة نحتاج إلى رأسمالي، شخص يمكن أن يعمل في قصتنا كرأسمال مشخص. لحسن الحظ لدينا رأسمالي كهذا، وهو رأسمالي كبير أيضا. وقد تصادف أن لديه منزلا كبيرا في العزبة نفسها في أرمنت التي ذكرناها من قبل، حيث كان يموت بالملاريا ما بين ثمانين وتسعين عاملا [زراعيا] يوميا. فقد كان، بطبيعة الحال، مالك العزبة. كان أحمد عبود يسيطر أيضا على معمل السكر الذي يقع على النهر، على بعد خمسمائة ياردة، بالإضافة إلى ثمانية عشر مصنع سكر كبيرا في مصر تتكون منها صناعة السكر في البلاد، وكان واحدا من أقوى الشخصيات في الاستثمار والسياسة في مصر(٣٥). بعد دراسته للهندسة في جامعة جلاسجو عمل في مخططات الري في العراق العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، وفي نظام السكك الحديدية في سوريا وفلسطين أثناء الحرب. وقد بدأ يستثمر في مصر في ١٩٢٤ بالحصول على عقد لتطهير وصيانة قنوات الري، بتمويل حكومي، فتزايدت ثروته مع توسع نظام الري العام(٣٦). وقد عملت شركة التشييد الخاصة به في مشروع تعلية خزان أسوان في ١٩٢٩-- ١٩٣٣ ومشروعات كبيرة أخرى من مشروعات الدولة. وقد استعمل مثل حفنة أخرى من منظمي المشاريع الناجحين هذه العقود والامتيازات الحكومية المربحة في الانتقال

إلى قطاعات استثمار جديدة، تشمل صناعة السفن والمواصلات العامة والعقارات والتجارة والبنوك. وقد التحق بطبقة كبار ملاك الأرض الجديدة في مصر بامتلاك عزبة سكر أرمنت ومساحتها حوالي ستة آلاف فدان، وفي ١٩٣٩ سيطر على شركة السكر المصرية، أقدم وأكبر مشروع صناعي في البلاد، التي كانت تتمتع باحتكار تحميه الدولة في معالجة القصب الخام وبيع وتصدير السكر(٣٧). وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية كان عبود، الذي انتقلت قيادة إمبراطوريته الاستثمارية إلى أول بناء مصري شاهق، هو عمارة الإيموبيليا ذات الطوابق الثمانية عشرة، يسيطر على إحدى مجموعتين أو ثلاث من المجموعات الاستثمارية العائلية المتنافسة على احتكار القطاعات الكبيرة في مالية وتجارة ومواصلات وصناعة البلاد. وبعد الحرب صنفته الصحافة الدولية كواحد من أغنى عشرة رجال في العالم(٣٨).

اعتمد نمو إمبراطورية عبود على صناعة وإعادة صناعة دوائر القوة السياسية والاجتماعية. في فبراير ١٩٤٢ أجبر البريطانيون [الملك] على تعيين حكومة مصرية بقيادة حزب الوفد، التي كانت قد تفاوضت من قبل على استقلال البلاد الجزئي عن بريطانيا، والتي بدت كأفضل حليف يُعتمد عليه في وقت الحرب. ومن خلال المشاركة الاستثمارية مع عائلة الوكيل، وهم تجار قطن وملاك أرض، تزوجت ابنتهم زينب رئيس الوزراء الوفدي، أحيا عبود روابط قديمة مع الوفد وبدأ في تمويل أنشطته وساعد حلفاءه وشركاءه الاستثماريين بوضعهم في مواقع مسيطرة. بعد ثلاثة أشهر من تولي الحزب للسلطة تم تعيين عبد الواحد الوكيل، وهو أخو شريك عبود، وزيرا للصحة، بالضبط حين كانت الوزارة تتلقى الأخبار الأولى عن وصول ملاريا جامبي(٣٩). في الوقت نفسه ضمن عبود طرد وزير المالية الوفدي الجديد، الذي حاول أن يقرر نظام حصص السكر (وأن يحاكم عائلة الوكيل على تهريب المنسوجات القطنية زمن الحرب)(٤٠). وبإزاحة الوزير أتيح لاحتكار عبود للسكر التفاوض بلا قيود على صفقة مربحة مع البريطانيين. وحين كانت المفاوضات تقترب من الاكتمال في فبراير ١٩٤٣ قضى السفير البريطاني ستة أسابيع في زيارة لعبود وزوجته الاسكتلندية المولد جِميما Jemima

في فيلتهما الفسيحة الحمراء في عزبة السكر (وهي زيارة كانت متوقعة قبل زمن طويل وأصبحت "كابوسا" بعد تعرض السفير لحمى خطرة واقتراب عبود مرتين من الموت، أولا عند تحطم طائرة ثم في حادث حين جفل الحصان وصدمه بحائط من الطوب)[٤١]. بعد هذه الإقامة أنهى عبود "صفقة اللصوص"، كما أطلق عليها البريطاني الساخط في أحاديثه الخاصة، حيث وافق على أن يبيع لسلطات الجيش البريطاني "فائض" مخزون السكر في شركته (بينما كانت المجاعة تتفشى في عزب السكر التي يملكها) بربح معتبر. كذلك منحت الصفقة عبودا إمدادات قليلة من السماد، كانت مخصصة رسميا لمحاصيل أخرى، ليستعملها في عزب السكر[٤٢].

على مدى الشهور التالية، حين اندلع وباء الملاريا ثانية، شرع عبود في خطة جريئة لاستعمال أرباحه من صفقة السكر وتوسيع زراعة القصب ليجعل من نفسه ما أسماه مسئول بريطاني، مستحضرا مصطلحات تلك الفترة، "نوعا من ديكتاتور تجاري"[٤٣]. قام عبود بمناورات للاستيلاء على بنك مصر والمشروعات الملحقة به والذي يعتبر المجموعة الاستثمارية الكبرى الأخرى في البلاد. كانت المجموعة تتمتع بوضع مهيمن في صناعة النسيج وتجارة القطن والنقل الجوي والسينما والتأمين وحقول أخرى[٤٤]. وفي الوقت نفسه أحيا خطة ترجع إلى الثلاثينيات لإقامة أكبر مخطط صناعي لمصر، بوضع مولدات كهرومائية في خزان أسوان الذي تمت تعليته مؤخرا. وكان ينوي استعمال الكهرباء في تصنيع مجمل احتياجات مصر من السماد.

شهدت سنوات ما بين الحربين صراعا متناميا بين الجماعات الاستثمارية المتنافسة على السيطرة على ما يسميه روبرت فيتاليس Robert Vitalis "دوائر الريع" للسياسة المصرية، بمعنى الأرباح التي تصنع من امتياز التحكم في الموارد الاقتصادية الدائرة عبر البلاد. ولكن السيطرة على دائرة الريوع كانت تعتمد على السيطرة على الموارد التي لها أشكال أخرى مترابطة من التدوير. وهذه تشمل الشبكات المعقدة لقوة العائلة والسير في ركاب الاستعمار الذي ذكرت أهميته بالفعل. ولكن كان في قلب هذه الصراعات من العشرينيات إلى الخمسينيات جهد لقيادة نوع معين من الدوائر: تدفق مياه النيل، أو على الأقل الحصول على ربح

منها[٤٥]. لقد أتاح خزان أسوان الفرصة لإعادة تنظيم سلسلة دورات أخرى ووضعها في أيدٍ أقل: دورات مائية وكهربية وسياسية وكيميائية وزراعية. تسابق عبود ومنافسوه على الامتيازات المربحة لبناء محطة كهرومائية في أسوان وتحويل قوة تدفق النهر إلى طاقة تدفع الصناعة، التي ستدعم بدورها الزراعة. فيمكن أن تستعمل كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لتحويل النيتروجين إلى سماد صناعي. تماما مثلما كان ماء فيضان النيل يحمل يوما الطمي ويرسّبه، سيجري في المستقبل نقل الكيماويات المخلقة في أكياس من مصنع النترات في أسوان وترسيبها عبر حقول البلاد؛ لاستعادة بعضٍ من خصوبة تربتها المفقودة. كانت تدفقات فيضان النيل المعقدة توجه عبر قنوات إلى أحواض تخزين وتبقى بضعة أسابيع بما يتيح ترسب الطمي والعناصر المغذية، ثم يُفرج عنها لتعود إلى النهر. هذه التدفقات سوف يعاد في المشروع الجديد تنظيمها وتحويلها إلى تدفقات أضيق من الماء تمر عبر دواليب المُولِّد الكهربي، فإلى تيار كهربي عالي الجهد يمر في كابلات النقل، ثم يجري تحويل الطاقة الكهربية إلى نترات، ونقل أكياس السماد عبر البلاد لتحويل الأمونيا من التربة إلى بروتينات نباتات القصب والقطن. كان الصراع السياسي للسيطرة على دوائر الريع معركة لبناء هذه الدوائر المترابطة والسيطرة عليها. وكانت هذه الدوائر نفسها – الخزانات والري وزراعة السكر – هي التي دخلت الناموسة مصر من خلالها.

هل يجب أن نفسر قوة عبود وثروته من ناحية قدرته على "شخصنة" رأس المال وصيرورته ممثلا واعيا لطاقة رأس المال على التكاثر والتوسع؟ يبدو هذا أفضل من البديل القائل أن نجاح عبود نتج ببساطة عن مهارته كفاعل حاسِب كان قادرا على التخطيط للتخلص من منافسيه وصنع أرباح متزايدة الضخامة. التفسير الأخير يعزو كل النجاح إلى عبود نفسه، ولا يكاد يتساءل عن ترتيبات القانون والملكية والاقتصاد السياسي والهندسة والري وغيرها كثير التي جعلت مثل هذا التخطيط ممكنا، ولا يتساءل عن الفاعليات التي تحافظ على هذه الترتيبات. أما البديل الأول فعلى الأقل يعزو بعض الفضل لقوة أخرى، هي قوة دوران رأس المال. يستطيع رأس المال أن يدور، ويمر متحدا مع مزيد من القوى عبر تحولات

إلى أشكال أخرى – من نقود إلى ملكية وعمل، ومن ملكية وعمل إلى قصب السكر، ومن قصب السكر إلى سكر معالَج أو كحول، وإلى نقود مرة أخرى – مستعملا موارد وترتيبات ليس مصدرها عبود وحده[٤٦]. ولكن من الواضح أن تحركات وتحولات رأس المال لم تكن الدورات الوحيدة الفاعلة في نجاح عبود. فقد كان صراعه لتحويل دوائر الريع لمصلحته الخاصة في الوقت نفسه جهدا لتطوير وتوجيه سلسلة كاملة من الدوائر المترابطة: الماء والكهرباء والنترات ومؤن الحرب والقصب والسكر المكرر والقطن وغيرها كثير.

من الواضح أيضا أن الفكرة القائلة بأن هذه الدورات والقوى "مشخصنة"، أو تمثلها أفعال أفراد معينين، بسيطة للغاية. فالأفراد قد يضمنون أحيانا السيطرة على عناصر بعينها، وقد يدعون أيضا أنهم يمثلون تلك العوالم في العالم الاجتماعي. ولكن ما من فرد يتحكم فيها أو يُخضع العالم لنواياها. الأرجح أن تحدث سلسلة من المطالب والانجذابات والتفاعلات تتجاوز جميعا قبضة أو نية الفاعلين البشر المشتركين فيها. فالفاعلية والنية البشريتان منتَجَان جزئيان وغير كاملَين لهذه التفاعلات. ويعني عدم الاكتمال هذا، كما سنرى، أنه لا يوجد خط وحيد يفصل البشري عن غير البشري، أو النوايا والخطط عن عالم-الموضوع الذي تحيل إليه هذه النوايا والخطط.

ولكن لماذا الإصرار على هذه الفاعليات والدورات والقوى الإضافية؟ من المؤكد أن مهمة العلم الاجتماعي، مثل كل علم، هي التبسيط، أي تحديد عدد محدود من الفاعليات الأكثر حسما. لماذا لا نقبل قصة أبسط ولكنها أقوى، قصة تستطيع أن ترسم الصورة الكبيرة، بل تحدد أيضا أنماطا أو تنبؤات معينة؟ هناك إجابة قديمة عن هذا السؤال: إذا كان العالم مكانا معقدا وغير محدد تعمل فيه فاعليات وقوى كثيرة، ستكون الصورة الدقيقة للعالم معقدة وغير محددة[٤٧]. ولكن الإجابة التي أريد أن أطرحها هنا تتعلق بدور الخبرة والعقل، دور التفسير والتبسيط، في سياسة القرن العشرين. كانت السياسة نفسها تعمل على تبسيط العالم وتحاول أن تكسب لنفسها قوى الخبرة عن طريق فك العالم لقوى وتعارضات بسيطة.

ليست قضيتنا إذن تقديم الحتمية الطبيعية أو المائية لتحل محل حتمية التجديد

التكنولوجي الحديث أو التوسع الرأسمالي. إذا كانت الشبكات الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بالبيئة المتغيرة لأحد أطول أنهار العالم، فإن هذا لا يعني أن نعزو النتائج الاجتماعية إلى تغيرات في الطبيعة. فقبل خزان أسوان بزمن طويل، قبل كل أعمال الري في القرن التاسع عشر، كان النهر بالفعل ظاهرة تقنية واجتماعية بقدر ما هو ظاهرة طبيعية. فمياهه كانت تُدفع إلى قنوات وتخزَّن وترفع وتوزَّع وتُصرف بتفاعلات قوى ميكانيكية وبشرية وحيوانية ومائية. كان وليام ويلكوكس William Willcocks، مدير الخزانات في الحكومة المصرية، الذي استُعملت دراساته لديناميكا مياه النيل في تحديد هندسة خزان أسوان، قد اعتبر أن نظام الري القديم الذي يقوم على توجيه مياه الفيضان بالترتيب إلى مئات من الأحواض المترابطة والاحتفاظ بها لفترة معينة وإطلاقها بالترتيب إلى النيل مرة أخرى آلية ري أكثر تعقيدا من السد والخزان الهائل الوحيد الذي حل محله(٤٨). لقد صنَّعت الأساليب القديمة جغرافيا لم تكن أكثر ولا أقل طبيعية مما هي بشرية. لقد كانت بالأحرى كليهما معا.

لم تكن الطبيعة سبب التغيرات التي تحدث، بل كانت الحصيلة. لقد أنتج النطاق الكبير للأعمال التقنية والهندسية في القرن العشرين في حد ذاته خبرة جديدة بنهر النيل باعتباره قوة من قوى الطبيعة حصرا. لقد ألهمت زيارة لخزان أسوان كاتبا أوربيا، فنشر أول حكاية شعبية عن النهر، أسماها "سيرة" لحياته. كتب إميل لودفيج Emil Ludwig(*): "حين رأيت لأول مرة السد العظيم في أسوان في نهاية عام ١٩٢٤، اقتحمتني أهميته الرمزية بقوة بحيث بدا وكأنني أفهم نهر النيل أماما وخلفا من هذه النقطة الحاسمة في مساره. لقد روضت البراعة البشرية عنصرا جبارا بحيث أصبحت الصحراء مثمرة، وهو إنجاز حاول فاوست(**)، البالغ من العمر مائة عام تحقيقه باعتباره أعلى ما يستطيع الإنسان تحقيقه في خدمة أمثاله من الناس"(٤٩). والإحالة إلى "فاوست" [:الدراما الشعرية] مناسبة تماما.

(*) كاتب ألماني اشتهر بكتابة السير. عاش بين عامي ١٨٨١- ١٩٤٨ - م.

(**) فلكي وساحر ألماني، مات حوالي عام ١٥٤٠. وأشيع عنه أنه باع روحه للشيطان. وكُتبت عنه أعمال أدبية باللغة الأهمية، لعل أهمها الدراما الشعرية بعنوان فاوست لجوته التي صدرت بين عامي ١٨٠٨ و١٨٣٢- م.

فعمله العظيم عن التحويل الاستعماري للطبيعة قد استوحاه من مناقشاته مع السان-سيمونيين(*)، وهم القسس العلمانيون للهندسة الذين سافروا إلى مصر في القرن التاسع عشر ودشنوا فيها مشروعات الري التي اكتملت، وتحولت، ببناء خزان أسوان. لقد حوّل المقياس الجديد لهندسة القرن العشرين، التي كان سد أسوان من أمثلتها الأولى والأكثر درامية في العالم كله، الديانة الغريبة للسان سيمونيين إلى إيمان يومي: تستطيع "البراعة البشرية" الآن أن تهيمن على "العناصر الجبارة" للطبيعة. فالمهندسون وهم يُصنّعون السد كانوا أيضا يُصنّعون الطبيعة.

هناك سمات عديدة للبناء الجديد ساعدت في إنتاج وقْعِ عالم منقسم إلى خبرة بشرية من جهة وطبيعة من جهة أخرى. لدينا أولا تركيز آليات السيطرة على النهر في موضع واحد. كانت آليات الري الأخرى موزعة على طول الوادي، مكونة من مئات القنوات والمصارف والسدود والأحواض والأهوسة والمضخات والسواقي، وكذلك قناة النهر نفسه، واعتمدت على الطاقة البخارية والحيوانية والمائية والبشرية. كان من الصعب آنذاك ونحن نصف هذه الترتيبات أن نقول أين تنتهي القوى الطبيعية وتبدأ التكنولوجيا، أو أن نرسم خطا بين البراعة والطبيعة. بالمقابل جمع السد في أسوان كل الهندسة في موضع واحد، ليوفر نقطة ملاحظة يستطيع أن يقف فيها كُتّاب مثل لودفيج لـ"يفهموا" فجأة النهر كقوة من قوى الطبيعة أخضعها الإنسان. ثانيا، تطلب تركز الهندسة تركزا موازيا لرأس المال. تكلف بناء السد الأصلي ٢,٤٤ مليون جنيه إسترليني، وتم إنفاق ٢٨٠ ألفا أخرى لتدعيم القاعدة بعد ملء الخزان(٥٠). وتطلب تنظيم، ولاحقا تبرير، هذا الإنفاق سلسلة من الاقتراحات والخطط والكشوف المالية والمذكرات السياسية والتقارير السنوية والكتابات الصحفية، كلها وصفت وعدّت وحسبت وناقشت بطرق مختلفة بناء السد. وهكذا تواكب مع تركز القوى الهيدروليكية في السد إعادة التنظيم والتركيز الملحوظين للحسابات والعدّ والوصف والمعرفة. كانت هذه الأشكال

(*) أنصار سان سيمون ١٧٦٠- ١٨٢٥. الذي يعتبر من رواد الاشتراكية الفرنسية، ولكنه فهم الاشتراكية بمعنى تدخل الدولة. بعد الثورة الفرنسية وضع نظرية فحواها تنظيم المجتمع على طريقة المصنع، بسيطرة الدولة على الملكية، ومنح السلطة لقادة الصناعة والعلماء - م.

وغيرها من إعادة التنظيم نوعا من عمليات أصبح العالم من خلالها مبسطا إلى ما بدا كطبيعة من جانب وكحساب وخبرة بشريين من الجانب الآخر.

أصبح من الواجب الآن تفكيك الحياة بشكل متزايد إلى هذا الترتيب الثنائي، بما جعل العالم بسيطا، ثنائيا: عالم الطبيعة مقابل العلِم، الواقع المادي مقابل البراعة البشرية، تهذيب الحجر مقابل التخطيطات الهندسية، الموضوعات مقابل الأفكار. ولكن هذه الثنائية، كما يشير مَثَل سد أسوان، كانت أحد النواتج المصنوعة لمشروعات وسياسات بعينها. ومثلها مثل كل الثنائيات، وكل المصنوعات، لم تكن مبتكرة ولا مستقرة تماما. فالمصنوع هو أثر ناتج عن عملية(٥١). إذا عدنا من الأثر الذي خلقته الهندسة في أسوان، من قوة "الرمزي" التي استطاع لودفيج أن يشعر بها حين كان يقف عند السد المكتمل، لنستعيد العملية نفسها، ثم التمييز بين الطبيعة والعلِم، بين قطع الأحجار والرمز، بين النهر الذي يجب ترويضه والخبرة التي ادعت لاحقا أنها روضته، نستطيع أن نحدد موضع أي عدد من الحوادث العرضية والعناصر والقوى التي تمزق الأثر الذي يخلقه المصنوع النهائي. كانت هندسة السد مشروعا مطبوعا بالفوضى والالتباس والصراع والارتجال. كانت المالية العامة تسيطر عليها لجنة الدين الدولي، وأجبرت منفذي المشروع على إجراء تغييرات في وضع alignment السد. كانت الخطة الأصلية تسمح بـــ"مزيد من اللعب واختيار المكان" للاستفادة من أكثر الصخور سلامة للأساسات. بدلا من ذلك كان الجرانيت تحت الأساس فاسدا، فسبب تأخر البناء والشك في استقراره في المستقبل. وأجبر التأخر بناة السد على التخلي عن خطط بناء الجزء الصخري باستخدام خرسانة مصنَّعة من الجير المحلي واستيراد الأسمنت البورتلاندى الجاهز والأسرع تصلبا بدلا منه، بينما هو أقل مرونة وأكثر نفاذية للماء من الجير، بما أدى إلى مشكلات بشأن تسرب المياه من خلال البناء. وأخذ الماء المتسرب من الفتحات يتسبب في تآكل القاعدة. وقد أهمل المهندسون أخذ الضغوط الحرارية في الاعتبار، وتكلف السد ضعف الميزانية الأصلية(٥٢). كانت المشاكل اللاحقة، من تراكم الطمي والتسرب والبخر من الخزان عظيمة للغاية بحيث إنه بدلا من زيادة الماء المتاح، كان متوسط ضخ المياه السنوي عبر السد أقل بحوالي الربع في

السنوات الخمسين التالية لبناء السد بالمقارنة بالسنوات الثلاثين السابقة على بنائه[٥٣]. لم يتنبأ الخبراء العاملون في السد بأي من هذه المشاكل. كانت أشكال الحساب المطلوبة لإنشاء السد معقدة للغاية بحيث أدت لاحقا لظهور الحقل الجديد المسمى تحليل التكلفة- العائد. ولكن برغم بناء مئات ثم آلاف السدود حول العالم على مدى القرن، لا يمكن القول بأن دقة الحسابات قد تحسنت[٥٤].

قد يقال إن العِلم قد حل المشكلات التي واجهها واحدة إثر أخرى. صحيح أنه تم التغلب على كثير منها، ولكن هنا يجب أن نقر بأن العِلم لم يوجه عمل المهندس كذكاء مشكِّل مسبقا، بل كانت المشاريع نفسها هي التي تشكل العلم[٥٥]، والحلول أُنجزت على الأرض. كانت الهندسة خبرة تشكلت في هذه المشاريع وأشباهها. كان المهندسون البريطانيون يعودون إلى لندن بعد كل موسم من مواسم التشييد في أسوان ليقدموا أوراقا في اجتماعات مؤسسة المهندسين المدنيين، لتُطبع في محاضر المؤسسة *Proceedings* أو في دوريات متخصصة مثل "المهندس" *The Engineer*. يمكن أن يرجع المهندسون في الموقع إلى "كتاب الجيب للري"، تأليف ر.ب. بوكلي R. B. Buckley's *Irrigation Pocket-Book*، الذي يقتبس أشكالا للحام مفاصل الخرسانة أو انتشار المواد المختلفة بسبب تغلغل الرطوبة، مبنية على ملاحظات مستقاة من مشروعات أقدم[٥٦]. كانت الخبرة هجينا، لا ذكاءً خارجيا يتم تطبيقه على العالم، كانت جسما مصنوعا آخر. إذا أضفنا إلى ذلك رؤية ويلكوكس القائلة بأن نظام ري الحياض الأقدم كان أكثر حكمة من السد والخزان اللذين حلا محله، سيكون الاستنتاج هو أن العمل الهندسي بدلا من تطبيق المعرفة على العالم انتزعها منه. لقد علَّم السد المهندسين البريطانيين أشياء، فأخذوا هذه المعرفة إلى الدوريات العلمية والكتيبات العملية الخاصة بالري، ولكن الفلاحين وخبراء الري المحليين الذين أداروا وصانوا النظام الهيدروليكي القديم انتُزع منهم قدر كبير من معرفتهم[٥٧].

لم تنحصر الأسئلة والنزاعات التي فرضها بناء السد على المناقشات في الدوريات المتخصصة وبين المهندسين في الموقع. فقد تناثرت المشكلات وجذبت مسئولين حكوميين وعاملين وعلماء آثار والصحافة الوطنية والأوربية ومنظمي

المشاريع والمستثمرين وعددا متزايدا من المثقفين والشخصيات السياسية المصرية. فقد غمر الخزان الواقع خلف السد معبد فيلة ومواقع عتيقة أخرى. وشن الأثريون حملة على بناء السد في الصحافة الأوربية وفي المجالس العلمية[٥٨]. وأدى تجاوز التكاليف للميزانية إلى صراعات بين الممولين ومهندسي الحكومة والمقاولين وأطراف من الخارج، استمرت لسنوات واستعملت في السياسة المصرية. في ١٩١٩ انتقد ويلكوكس خطط وزارة الأشغال لما بعد الحرب لبناء سدين آخرين في السودان، وادعى أن الخطط تعتمد على حسابات خاطئة لتدفق النيل، وأشار إلى أن أحد السدين، وهو المزمع إقامته عند جبل الأولياء، سيغمر أرضا زراعية ثمينة وسيؤدي إلى تهجير ومعاناة عدد كبير من السكان[٥٩]. في هذه الحروب تشكل العلم وتشكلت سياسة البلاد الوطنية الجديدة. تبنت الحركة الوطنية أثناء انتفاضة ١٩١٩ ضد البريطانيين اقتراح ويلكوكس بزيادة ارتفاع سد أسوان مرة أخرى كبديل للسيطرة على النيل من السودان. ووجد ويلكوكس نفسه يحاكم بتهمة التحريض على العصيان والقذف[٦٠]. وتواصلت النزاعات، خصوصا بعدما اكتشفت لجنة التحقيق أن برنامج الوزارة يحتوي على أخطاء أخرى أكثر خطورة في الحسابات.

يمكن أن نقول إن هدف من شاركوا في النزاعات كان "شخصنة" قوى الطبيعة في السياسة، أي ترجمة إمكانياتها إلى مشروعات بشرية. فكما حاول عبود لاحقا أن يشخصن دورات معينة لرأس المال والسماد الكيميائي والكهرباء، برغم تصوير القوى التي تم تشغيلها كطبيعة أو موارد مادية، وبالتالي كموضوع للخبرة والتخطيط البشريين، لم تقبل هذه القوى مطلقا هذا الدور الثانوي. كانت هناك دائما تأثيرات معينة تجاوزت الحسابات، وقوى بعينها تجاوزات النوايا البشرية. كان إنتاج الخبرة العلمية والسياسة القومية نتاجا لهذا التوتر.

*

لم تظهر ناموسة جامبي كما نعرف في أي من هذه الخطط والحسابات المتنافسة الخاصة بالسد، ولا في المعارك التقنية والسياسية التي تلته. ولكن حين استفادت من الخزانات وحركات النهر الجديدة ووصلت بشكل غير متوقع إلى أسوان، تطور صراع مماثل لإدخال الحشرة في تحالفات سياسية متنوعة. في

القاهرة في فترة ما بين الحربين العالميتين ترجم الذين كانوا في السلطة مشكلات الفلاحين، المرتبطة بانتشار الري الدائم وتطور الزراعة التجارية ونمو العِزَب وتزايد الفقر والوقوع في الدين وتركز ملكية الأرض والجوع والعدوى بالطفيليات إلى مشكلات ما سُمي بـ"الصحة العامة"، التي يجب أن تحلها البرامج الحكومية لتحسين الحالة الاجتماعية والصحية الريفية. أنشأت حكومة الوفد عام ١٩٣٦ وزارة للصحة، وحين عاد الحزب إلى السلطة بمساعدة البريطانيين عام ١٩٤٢ كان أحد أول قراراته إصدار قانون لتحسين الصحة القروية. كتب أحد المتخصصين في الاقتصاد السياسي من المصريين عام ١٩٤٠، محيلا إلى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى: "أدى نمو الروح الديمقراطية والقومية في مصر بعد الحرب إلى جعل الأمة واعية بأن مساعدة الفلاح ليست مجرد واجب بل أيضا ضمان ضد الاضطراب الاجتماعي... لقد كانت إقامة وزارة الصحة عام ١٩٣٦ وإقامة قسم مستقل في وزارة الداخلية مخصص لتخطيط وتنفيذ الإصلاحات الزراعية بادرة تستحق التحية على ازدياد الاهتمام العام بالفلاح"[٦١]. لقد اعتبر الممسكون بالسلطة وصول ملاريا جامبي دليلا يؤكد الحاجة إلى هذا البرنامج للهندسة الاجتماعية والهيدروليكية. فمشاكل مصر هي محدودية الموارد الطبيعية وضعف الصحة العامة، ويفترض أن يتم التغلب عليها بمناهج تقنية- علمية. في ديسمبر ١٩٤٢ ألقى وزير الصحة الجديد (عبد الواحد الوكيل) اللوم في شأن وباء الملاريا على فشل الحكومات السابقة في إنجاز المخططات الهيدروليكية التي حث صديقه عبود على إنجازها وفي إنجاز المزيد من مشروعات الري، قائلا إن من شأنها أن ترفع مستوى المعيشة في الجنوب وتجعل السكان أصحاء بما يكفي لمقاومة الوباء[٦٢].

لم يُتِح برنامج الصحة العامة والأشغال قبل الحرب الفرصة لمناقشات أكثر جذرية لقضية الملكية الخاصة في الريف. فقد حذرت بعض الشخصيات السياسية من أن سكان الريف، بلغة الصحة العامة، "موتى من ناحية الحياة القومية الصحية"، ونادوا بإجراءات محدودة للتخفيف من الفاقة المتزايدة الناتجة عن الزراعة التجارية والملكية الكبيرة، بل حاولت الحكومة أن تضع ضوابط على إيجار الأرض

الزراعية. ولكن قضية حقوق الملكية لم تُثَر[٦٣]. ومما يدل على المواقف الغالبة تجاه حقوق الملكية أنه حين أدت أزمة السماد في زمن الحرب إلى نظام حصص الغذاء، تم تحديد الإمدادات المخصصة للمجموعات المختلفة وفقا للدخل، بحيث حصلت الجماعات التي تمتلك دخلا أكبر على حصص أكبر[٦٤].

ولكن أثر وصول الناموسة لم يكن من السهل السيطرة عليه. وإذا كان شركاء عبود قد ترجموا وباء الملاريا إلى تجديد حججهم المدافعة عن مشروعات الصحة العامة والأشغال، فقد كان بإمكان المجموعات المنافسة أن تأخذ الناموسة في اتجاهات أخرى. نظمت مجموعة من نساء الأسر الثرية المرتبطة بشدة بالعائلة المَلَكية المصرية المعارضة لحكومة الوفد والبريطانيين حملات لتقديم الغذاء مجانا للفقراء ومشروعات إغاثة أخرى في الجنوب لمساعدة ضحايا الملاريا. فوفروا بجذب الانتباه للأزمة الفرصة للقصر الملكي ليحرج الحكومة[٦٥]. ولكن الناموسة بدورها كان بإمكانها أن تحرجهم. دعت النساء الثريات صحفيا شابا للزيارة ليصف جهودهن الخيرية. ولكن الصحفي [إحسان عبد القدوس] الذي أصبح لاحقا كاتبا رائدا، ذكر في تقاريره، بالعكس، أن النساء أنفسهن كُنَّ مثل الناموس. فهن ينتمين إلى طبقة من المصريين "تمتص دم الشعب وتحوله إلى كيك وكافيار وشامبانيا". وكتب أن الأثرياء هم الوباء الحقيقي، وأن قصورهم الفاخرة ليست أفضل من البرك الراكدة التي يفقس فيها الناموس[٦٦].

قام نقاد النظام الحاكم بتشغيل الناموسة في تغيير مصطلحات الجدل القومي. فحين أصبح وباء الملاريا في الجنوب معروفا على نطاق واسع في القاهرة حوّل عدد من المصلحين الأفراد الأزمة إلى حجة تنادي بتغيير أكثر جذرية. فقد رفضوا رؤية الحكومة القائلة بأن ضريبة الموت الفادحة تعكس سوء الظروف الصحية في الريف وتشير إلى الحاجة إلى المزيد من الأشغال العامة، وربطوا الأزمة بالتوزيع غير المتساوي للأرض. ادعى أحد نواب البرلمان أن مستوى المعيشة في الاتحاد السوفييتي، حيث الملكية العامة للأرض، أعلى بكثير. وجذب آخرون الانتباه إلى برامج الإصلاح الزراعي الناجحة في شرقي أوربا. وبين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٧، وأيضا في ١٩٥١، تم تقديم مشروعات قوانين للبرلمان مصوغة على غرار هذه

الإصلاحات، تقترح منع من يملكون أكثر من خمسين فدانا من الحصول على مزيد من الأرض[٦٧]. أوقف البرلمان مثل هذه الإجراءات ولم يدافع أي حزب عن قضية الإصلاح الزراعي[٦٨]. بدلا من ذلك بدأت الحكومة في مارس ١٩٤٨ برنامجا لتوزيع الأرض الصحراوية المستصلحة في قطع من خمسة أفدنة على صغار المزارعين، الذين تلقوا أيضا "بيوتا صحية" مجمعة في أربع قرى، كل منها مجهز بمدرسة ومسجد ووحدة صحية وحمام عام[٦٩]. بمثل هذه الإجراءات التي أتاحتها تعلية سد أسوان، بدا أنه لا يوجد أي خطر على سلطة أحمد عبود وأمثاله، فظلوا قادرين على تدعيم وضعهم السياسي والاقتصادي. مع ذلك أصبحت مسألة الإصلاح الزراعي بفعل وباء الملاريا ونقص الغذاء والفقر اللذين أظهرهما الوباء للعيان مسألة متداولة.

تعرضت مخططات عبود للكهرباء والسماد للتوقف في أكتوبر ١٩٤٤ حين نجح المنافسون السياسيون في إسقاط حكومة الوفد. ولكنه بعد خمس سنوات أقام تحالفا مع مجموعة بنك مصر المنافِسة، فعملا معا في ١٩٥٠ على إعادة الوفد إلى السلطة وضمان وضعهما الاقتصادي الاحتكاري. توسعت إمبراطورية عبود بالحصول على نصيب في السياحة وصناعة النسيج وإقامة مشروعات جديدة لصناعة الورق والعطور، واستعمل في كلتا الصناعتين نواتج ثانوية لصناعة السكر[٧٠]. وقد تخلى عن عرض بناء مصنع للنترات في أسوان يحصل على الطاقة الكهرومائية، والذي أصبح مشروعا حكوميا، واستفاد بدلا من ذلك بقروض رأسمالية وبتكنولوجيا جديدة لتثبيت النيتروجين قدمتها الولايات المتحدة في بناء مصنع سماد في السويس لا يعتمد في الحصول على الطاقة على مياه النيل، ولكن على فاقد الغازات من حقل بترول شركة شل القريب.

مولت الولايات المتحدة مصنع السماد كرمز لدورها بعد الحرب في البلاد، فالمصنع كما ذكَرت سفارة الولايات المتحدة واشنطن "المثال الأكثر جوهرية وواقعية على المساعدة الأمريكية الاقتصادية لمصر"[٧١]. خطط الأمريكان لبناء نفوذ سياسي، وفي نفس الوقت تدعيم تكنولوجيتهم الصناعية الخاصة من خلال برنامج "المساعدة التقنية"، الذي سينظم العلاقات الدولية بعد الحرب حول سياسة

التنمية التقنية- الاقتصادية. بالإضافة إلى مصنع السماد، موّل برنامج المساعدة في سنته الأولى مخططا تجريبيا لإدخال الذرة المهجنة ولتقديم ست طائرات هليكوبتر من شركة يونايتد هليكوبترز United Helicopters بمدينة بالو آلتو Palo Alto بكاليفورنيا لرش المحاصيل بمبيدات كيماوية جديدة (وسنعود لذلك بعد قليل)، ولمشروع على سبيل العينة للصرف الجيد لتحسين الأراضي التي كانت بفعل السد "تتدهور بسبب الري الزائد و[زيادة] الأملاح"، ولتكنولوجيا جديدة لبناء منازل من قوالب طينية[٧٢]. بالطبع كان الناس في وادي النيل يبنون منازلهم بقوالب الطين منذ عدة آلاف من السنوات، وبالتالي يحتاج هذا البند الأخير لتفسير. أصرت آرثر د. ليتل Arthur D. Little، وهي شركة استشارات مركزها في مدينة بوسطن وتقدم المشورة للبعثة الدبلوماسية الأمريكية، على أن تحسين قوالب الطين "جزء جوهري" من التنمية التقنية- الاقتصادية لمصر. فبيت الفلاح، فيما ذكرت برقية السفارة لواشنطن "لا يكون أبدا نظيفا، فطبيعة قوالب الطين ذاتها تشجع التراب بدلا من النظافة، فسطحها ملئ بالثغور ولا يتقبل الطلاء بالجير أو الدهان"[٧٣]. وتلقى المستشارون عقدا لبناء عشرين منزلا من قوالب الطين المعالَجة بالطريقة الجديدة، باستعمال "آلة خاصة لصنع قوالب الطين" بدلا من القوالب الخشبية التقليدية، وتحسين الخليط الطبيعي من الطين والقش بإضافة زيت. وكان مأمولا أن "تنتشر المعرفة بكيفية بناء منزل كهذا عبر مصر كلها" من خلال عينة المنازل العشرين هذه[٧٤].

هناك ثلاث سمات مهمة لهذه السياسة الجديدة المبنية على الخبرة التقنية. أولا، أنها تمثل مثل سد أسوان تركيزا وإعادة تنظيم للمعرفة أكثر منها إدخال خبرة لم تكن موجودة من قبل. فالخبرة التقنية كان عليها أن تتركز في مشروعات تجريبية وأماكن عرض، تنتشر منها في كل أنحاء البلاد. كان القرويون في مصر لديهم بالفعل طريقة مباشرة لوضع طبقة من الجص فوق قوالب الطين، باستعمال صلصال محلي خاص ممزوج بالقش، يوضع كلما احتاج المنزل إلى حوائط أنعم أو أجمل. ولكن الممارسة القائمة، مثل المعرفة القديمة بالري، تشمل خبرة كانت واسعة الانتشار للغاية بما يحول دون توفير وسائل لبناء قوة إمبراطورية - أو تحقيق أرباح لشركة بوسطن الاستشارية.

وثانيا، واجهت المشروعات، مثلها مثل الهندسة في أسوان، صعوبات عملية مستمرة. في واقع الأمر فشلت جميعا بلا استثناء. "ذبلت" نباتات الذرة المهجنة، حققت قوالب الطين المثبتة بالزيت فشلا ذريعا، ومر استعمال طائرات الهليكوبتر "بتعقيدات متنوعة" (تحطمت)، ولم تعمل تكنولوجيا تثبيت النيتروجين الجديدة لصناعة السماد كما خُطط لها. أبرقت السفارة لواشنطن في نوفمبر ١٩٥١ قائلة إنه "سيمر زمن طويل قبل أن يُنتِج مصنع السماد بشكل مُرضٍ"، "فالعملية الأساسية خاطئة من ناحية التصميم. تم إنجاز بعض الأعمال الهندسية في نيويورك وأجزاء في لندن وتبين أنه عمل سيئ"[٧٥]. حاول الخبراء التقنيون، كما حدث في أسوان، أن يتعلموا من فشلهم. تم ارتجال إصلاحات وإدخال بدائل انتهازية وأعيدت صياغة الأهداف. ولكن ما يعنيه هذا هو أن الخبرة التقنية لم تعمل عن طريق جلب العلم والتكنولوجيا لتطوير موارد طبيعية، بل حدثت الأمور بالقدر نفسه بالطريقة العكسية، وبطرق مالت للنقص أو كانت غير قابلة للتحقيق. لقد شكَّلت ما تُسمى الطبيعة الخبرة، التي لم تفلت مطلقا بالكامل من أصولها التوفيقية.

ثالثا، كان أحد الجوانب المهمة لسياسة الخبرة التقنية، على أية حال، هو التغاضي عن حالات الفشل والتعديل هذه، بل تم إخفاؤها في واقع الأمر. كان على العلم- التقني أن يخفي أصوله الآتية من خارج العلم. قبل كل شيء، لم يُذكر في أي مكان أن كل واحد من هذه التكنولوجيات - رش المحاصيل أو الذرة عالية المحصول أو آليات الصرف أو مصانع السماد أو قوالب الطين الأكثر مقاومة للأمراض - كانت في حد ذاتها استجابات (فاشلة أيضا) لمشكلات سببتها مشروعات تقنية- علمية أخرى، تسبب فيها سد أسوان خصوصا. بعد ذلك تم تقديم الصعوبات كقضايا ثانوية لتطبيق غير سليم للخطط، أو تعقيدات غير متوقعة، أو تأخيرات بيروقراطية، أو حاجة إلى المتابعة. لقد تقرر أن الذرة المهجنة تحتاج لكي تُزرع إلى كميات أكبر من المبيدات. وطائرات الهليكوبتر تحتاج إلى إمدادات أكبر وأكثر تواترا لقطع غيار من كاليفورنيا، وتكنولوجيا قوالب الطوب عليها أن تتغلب على اعتراضات سياسية من وزارة الشئون الاجتماعية التي رأت أن المنازل الحديثة يجب أن تُبنى بالخرسانة. لقد أقيم هذا النمط من البداية ذاتها في مصنع

نترات عبود في السويس. فلما كان المصنع لم يُبن ليصنع السماد وحده، ولكن ليصنع أيضا الفاعلية السياسية لقوة إمبراطورية، لم يكن ممكنا الإعلان عن أخطاء التصميم والهندسة. لم يكن يصح إخبار أي فرد بأن العمل الهندسي كان ضعيفا، أو أن المصنع بأكمله خطأ، أو كما تقول تلك اللغة الخاصة "من ناحية التصميم". وعدت السفارة عبودا وشريكه الأمريكي بأنـــ"نا سنتعاون بالكامل على الحفاظ على هدوء الوضع. وسنواصل ردا على الاستفسارات القول بأن صعوبات التشغيل في المراحل الأولى يجب أن تكون متوقعة في أي مصنع جديد للمعالجة الكيماوية"[٧٦].

السياسة التقنية هي دائما جسم تقني، مزيج يجب أن ينشأ عن عملية تصنيع تكون مكوناتها بشرية وغير بشرية معا، كلاهما قصدي وغير قصدي، يقتحم فيها غير المقصود دائما إلى حد ما القصدي أو البشري. ولكن السياسة التقنية هي شكل معين للتصنيع، طريقة معينة في تنظيم خليط البشري وغير البشري، الأشياء والأفكار، بحيث يبدو البشري، الفكري، عالم النوايا والأفكار وكأنه يأتي أولا ويسيطر على غير البشري وينظمه[٧٧].

كانت ثروة عبود قصيرة العمر. زادت احتجاجات ما بعد الحرب ضد أوضاع الريف شدة، ووصلت الحملة الشعبية ضد الحكم البريطاني في مصر إلى ذروتها في حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، الذي احترق فيه فندق "شبرد"، رمز الوجود البريطاني، عن آخره. بدأت حكومة معينة حديثا في التحرك ضد احتكار عبود الاستثماري. فبعد الفشل في جعله يدفع ٢٥ مليون جنيه كمتأخرات ضرائب، قررت وزارة المالية تأميم شركة السكر الخاصة به. وقيل إن عبودا قام ردا على ذلك برشوة الملك الذي أقال الحكومة بعد أربعة أشهر من توليها السلطة[٧٨]. ونظرا لتطور الأزمة السياسية، قام عدد من صغار الضباط في الجيش المصري بقيادة جمال عبد الناصر بانقلاب. وخلال ستة أسابيع أصدروا قانون الإصلاح الزراعي وأعلنوا أن عروض بناء سد ثان وأكبر بكثير في أسوان سوف تنفذ باعتبارها القطعة المركزية في بناء دولة ما بعد الاستقلال.

هذه الأفعال وما تلاها من تأميم قناة السويس وأزمة السويس عام ١٩٥٦، التي حدثت بسبب سحب الولايات المتحدة المفاجئ لعرضها بدعم بناء سد أسوان

العالي، يجري تذكرها الآن باعتبارها نقطة تحول في سياسة مصر. ولكن ناصر وزملاءه الضباط لم يستولوا على السلطة بهدف تنفيذ إصلاح زراعي أو بناء دولة ما بعد الاستعمار حول مشروع أسوان. لقد كانوا مهتمين بالدرجة الأولى بعدم كفاءة وفساد قيادة الجيش، فسيطروا على السلطة حين خافوا فجأة من إلقاء القبض عليهم(٧٩). وقد أجبروا الملك على التنازل عن العرش لصالح ابنه الرضيع وعينوا رئيسَ وزراء إصلاحيا بهدف استعادة نظام برلماني أقل فسادا وأقل تعبيرا عن حكم القلة. ولكن لما كانت اقتراحات الإصلاح الزراعي متداولة، بل كانت سفارة الولايات المتحدة تدافع عنها (كدفاع ضد تهديد شيوعي متخيَّل)، وفرت هذه الاقتراحات الوسيلة لنظام غير آمِن ليحصل على موافقة شعبية ويُضعف العشرات القلائل من الأثرياء ذوي السلطة مثل عبود الذين يعترضون سبيل الإصلاح السياسي. واندفع نظام حكم الجيش لينزع ملكية كل عِزَب العائلة الملَكية، ولكنه وضع بالنسبة لغيرهم حدا أعلى للملكية عاليا نسبيا، قدره ثلاثمائة فدان(٨٠). جعل الحد الأقصى العالي وسهولة التحايل عليه الأرض المعاد توزيعها قليلة نسبيا، ولكن الإصلاح الزراعي أقام بالفعل سيطرة على الإيجارات الزراعية وحقوق الحائزين حسنت الظروف في كل قرية، إلى أن تم إلغاؤها في أكتوبر ١٩٩٧. فقَد عبود معظم مساحة عزبة السكر التي يملكها والتي تبلغ مساحتها ستة آلاف فدان، ثم فقَد إمبراطوريته الاستثمارية أيضا حين تحركت الحكومة العسكرية ضد "الاحتكارات" وغيرها من مصادر القوة المنافسة لها(٨١). لقد جعلت السياسة الهيدروليكية عبودا ثريا، ولكنها أيضا أطلقت قوى أخرى، ليست الناموسة أقلها، تجمعت لتطيح به.

شكل تجميع آخر للقوى أصل السد العالي، شمِل تبادلات بين القوة الهيدروليكية والأسمدة والانهيار الاقتصادي والحرب. أثناء الحرب العالمية الأولى اقتنع الكونجرس بفعل الخوف من تكنولوجيا النترات الألمانية الجديدة واعتماد أمريكا على مصدر طبيعي وحيد للنترات في شيلي بأن يُدرج ضمن قانون الدفاع الوطني لعام ١٩١٦ اعتمادات لبناء مصنع عملاق لتثبيت النيتروجين في مَصِل شولس Muscle Shoals شمالي ولاية آلاباما. وشمل المشروع بناء سد كبير بالقرب منها مزود بمحطة طاقة كهرومائية لإمداد المشروع بكميات الطاقة الكهربية الهائلة

التي يستهلكها تثبيت النيتروجين. عند نهاية الحرب، وبعد إنفاق ١٠٠ مليون دولار كاستثمار فيدرالي، كان كل من المصنع، والسد ومحطة الطاقة اللذين اكتملا جزئيا، مشروعات غير اقتصادية عديمة الفائدة(٨٢). ولكن الفشل التقني أنتج شيئا أكبر بكثير. ففي يوليو ١٩٢١ قدم هنري فورد Henry Ford مخططا لا يشمل فحسب هذا الركن في شمالي ولاية آلاباما، ولكن أيضا معظم حوض النهر الذي تنتمي له، يربط بين الصناعة والطاقة الكهرومائية وشبكات نقل وملاحة نهرية وتحسين للتربة بواسطة سماد صناعي وزراعة علمية. تصور العرض توسيع مخططات التنسيق الصناعي التي كان فورد رائدها، من نطاق مصانع السيارات ونمط حياة الضواحي إلى تحويل للبيئة بمجملها في منطقة جغرافية، ينتظم حول الفضاء المتقنن [:المحول إلى فضاء تقني] الناتج عن بناء سد على نظام النهر وتحويل مجمل قوته إلى طاقة مائية غير محدودة. أدى النطاق الهائل للدعم الفيدرالي الذي طلبه فورد للمشروع إلى معارضة منافسيه الاستثماريين، فتم رفض العرض. ولكن مع الانهيار الاقتصادي في الكساد الكبير(*)، أعادت الحكومة الفيدرالية إحياء المشروع. وفي ١٩٣٣ أطلق قانون للكونجرس مخطط فورد باعتباره أكبر المشروعات العامة: هيئة وادي تِنِسي Tennessee Valley Authority(٨٣).

أصبحت هيئة وادي تنسي، ابنة عمليات تقنية وسياسية فاشلة، المثال الأكمل للإمكانيات الجدية للتنمية والتخطيط، خصوصا في مناطق مثل الشرق الأوسط. لقد قدمت السدود الكبيرة طريقة لبناء ما يتجاوز مجرد نظم ري وطاقة، ليصل إلى بناء الدول القومية نفسها. في ١٩٤٩ أرسلت الأمم المتحدة بعثة مسح اقتصادي للشرق الأوسط برئاسة جوردون كلاب Gordon Clapp رئيس مكتب هيئة وادي تِنِسي. وفي العام التالي، أوضح خبيران في البنك الدولي كتبا عن التنمية في الشرق الأوسط أنه منذ ١٩٣٠ "أسَرت فكرة تنمية نظم نهرية بأكملها الخيال الشعبي"(٨٤). في السنوات التالية ناقشت الحكومة العسكرية الجديدة في مصر تنفيذ مخططات عبود ومنافسيه القديمة لبناء تجهيزات كهرومائية ومصنع سماد في

(*) أكبر أزمة اقتصادية عالمية في التاريخ: ١٩٢٩- ١٩٣٣- م.

أسوان. ولكنها أصبحت تشكل الآن جزءا من مخطط يستوحي هيئة وادي تِنِسي لبناء سد ثان على نطاق عملاق، يلي السد القائم في أسوان مباشرة. وقد بدأ العمل فيه عام ١٩٦٤ واستُكمل في ١٩٧١. بتجاهل تكلفة تزايد الأملاح وتشبع التربة بالماء وتناقص خصوبتها وتهجير أهل النوبة وخسارة التراث [الفرعوني] المعماري وتزايد الأمراض وتآكل الساحل [الشمالي للبلاد] وتحطيم صناعة الصيد الكبيرة وفقدان الماء بسبب البخر والتسرب وغير ذلك من المشاكل التي كانت واضحة بالفعل منذ السد الأول، وحتى بغير محاولة دراسة التكلفة والعائد، أصبح السد العالي القطعة المركزية في صناعة الأمة في مصر بعد الحرب[٨٥].

*

نشر ماركس بعض الأسطر الشهيرة عن حشرة – ليست هي الناموسة، ولكن النحلة. كتب أنه برغم أنها تبني لنفسها خلية معقدة فإنها ليست مهندسا معماريا، لأن المهندس المعماري "يقيم البناء في خياله قبل أن يقيمه في الواقع"[٨٦]. منذ أن كتب ماركس هذه الكلمات أصبحنا نؤمن أكثر فأكثر بأن هذا التصور الديكارتي عن العقل كمكتب مهندس معماري هو الذي يقتنص الفارق بيننا وبين الطبيعة. يجمع عمل الخيال الخطط مع الصور والبنى المثالية – في واقع الأمر نظما كاملة للثقافة والمعنى – قبل أن تؤخذ إلى الخارج وتُنصب في الواقع. لقد فعلنا لزمن طويل أفضل ما يمكن بهذه الرؤية البسيطة المضلِّلة عن العالم التي وضعها ماركس نفسه محل تساؤل. لقد اقترحت بالفعل حين وصفت عمل المهندسين في أسوان لماذا يعتبر هذا مضللا، كما قدمت أمثلة أخرى في مكان آخر[٨٧]. أستطيع أن أثبت الأمر مرة أخرى ببساطة باستعادة عمل قام به مهندس معماري بالفعل: زيارات الموقع والمشاورات مع العميل التي تسبق أية محاولة للرسم لساعات طويلة مجهدة للعين ببرنامج التصميم على الكمبيوتر CAD program؛ طبع وتوزيع الرسومات؛ اللقاءات حول منضدة مع فرش الخطط عليها للتفاوض حول قواعد كود البناء واللوائح المنظمة؛ الإشراف اليومي على مشيد المبنى؛ فض النزاعات بين مقاولي الكهرباء والسباكة والتكييف الذين يقيمون شبكات متنافسة من الكابلات والمواسير والأنابيب؛ القياسات غير المطابقة؛ التفاصيل التي تم التغاضي عنها؛ وتغيير الرأي

كلما انفصلت الأشياء وأعيد عملها. لا جدال في أن كل هذا يشمل عملا مستمرا للتخيل، ولكن أيا من عمليات التخيُّل لا يسبق أو ينفصل عن عمل الأشياء في الواقع. ليس هناك عالم آخر أكثر حقيقية. ليس هناك مكان يخطو فيه المرء فجأة من الخيال إلى الواقع، من الخطة إلى الشيء الحقيقي بأكثر مما فعل المهندسون في أسوان.

ومع ذلك إذا عدنا إلى حالة حملة مكافحة الملاريا في مصر، قد يمكن القول: بالتأكيد الاختلاف بين الناموسة والخبير البشري واضح. ربما كانت أنوفيليس جامبي ماهرة في شق طريقها عبر القارة الأفريقية، ولكنها عجزت أمام قوى العلم الكيميائي والبراعة البشرية والتخطيط. ربما عجزت. ولكن هنا أيضا كانت قصة الخبرة في مقابل الطبيعة بالغة البساطة. فبعد كل شيء، لم تقتل فرق الإبادة الناموس بأيديها العارية، بل احتاجت إلى الكثير من المساعدات غير البشرية. منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت شركة جي آر جايجي J.R. Geigy في سويسرا، التي تصنع الصبغات لصناعة النسيج (وهي عضو في كارتل آي جي فاربن I.G. Farben للكيماويات) تحاول أن تجد مادة آمنة وفعالة وطويلة العمر لاستعمالها كعامل مقاوِم للعثة في النسيج(٨٨). وفي عام ١٩٤١، حين كان رومل يتقدم في شمال أفريقيا وناموسة جامبي تشق طريقا شمالا، آتية من السودان، اكتشف أحد كيميائيي الشركة، هو بول مولر Paul Müller، سمِّية ثنائي كلورو- ثنائي ميثيل - ثلاثي كلورو إيثان. فقد وجد أن هذه المادة بعد مزجها بنسبة ٥% مع مسحوق خامل تقتل عثة الملابس وكثيرا غيرها من الحشرات، ومع ذلك بدا أنه ليس لها تأثير على الحيوانات ذات الدم الحار. ولما كانت سُما يقتل باللمس لا عن طريق الفم، فقد أثبت قوته كقاتل للحشرات، حتى تلك التي تمص الدماء، وبالتالي لا تبتلع السموم [التي تُرَش على الأسطح]، بما في ذلك القمل الذي يصيب الإنسان، وهو الحشرة التي تنقل التيفوس(٨٩). كان المرض الذي أتى بفريد سوبر من مؤسسة روكفلر إلى القاهرة في العام التالي، هو التيفوس الذي كان يشكل خطرا كبيرا على الجنود في الحرب والمدنيين في المدن التي مزقتها الحرب. أسمت وزارة الإمدادات البريطانية المركب الكيميائي السويسري بحروفه الأولى، دي دي تي

DDT، وبدأت في تصنيعه في أبريل ١٩٤٣، ومنحت إنتاجه أعلى أولوية زمن الحرب، جنبا إلى جنب مع الرادار والبنسلين[٩٠]. في العام التالي أقنع سوبر الحكومة المصرية بإحلال الدي دي تي محل البيرثرون – وهو مسحوق أزهار كريسانثيموم – في حملة الإبادة في جنوبي مصر. تمت معالجة المنازل بالمادة الكيميائية وتم رش أسقف القطارات بمزيج من الدي دي تي والكيروسين، وهو تجديد تم تطبيقه لاحقا في جميع أنحاء العالم[٩١].

لم تكن الشركات التي تُصنِّع الدي دي تي ولا فرق الإبادة التي تستعمله في مصر لديها أدنى فكرة عن كيفية عمل هذا المركب الكيميائي. فقط احترموا فعاليته. في الحقيقة لم يكن أحد يعرف كيف يعمل، ولا حتى الرجل الذي اكتشف قدراته. وحين تلقى مولر جائزة نوبل في الطب أو الفيزيولوجيا عام ١٩٤٨، تلقاها لأنه بيَّن أن الدي دي تي يقتل الحشرات ذات المفاصل arthropods، لا لأنه يعرف لماذا[٩٢]. تطلب تفعيل قوى هذه المادة سنوات عديدة من العمل المنهجي في اختبار مئات من المواد العضوية المصنعة على ذباب محبوس داخل غرفة بيت-جرادي Peet-Grady، وهي عبارة عن مكان مغلق أو غرفة تحاكي بيئة الحشرة، صحراء مثلا أو غابة مَطَرية أو مطبخ شقة. يتم إدخال الحشرات والمادة الكيميائية في الغرفة، مع وجود ملاحظ ينظر من خلال زجاج منفذ للرؤية في اتجاه واحد[٩٣]. وقد تم اكتشاف أن الدي دي تي يقتل الذباب في هذه الغرفة، لا في رأس مولر. لم يتضمن العلم التقني الكثير من التخطيط المسبق أو إقامة البنى في الخيال [أولا]؛ وإنما شمل بناء غرفة داخل معمل أبحاث جرى فيها إعادة ترتيب ما يسمى الطبيعة، تماما مثل سد أسوان، ليجري تركيز عناصرها في مكان واحد، ونقل الغابة المطرية إلى موقع شركة كيميائية وتوفير مكان يمكن فيه ملاحظتها باستمرار. كانت سلسلة الأحداث التي أخذت الدي دي تي من غرفة بيت- جرادي إلى الحقل عملية من الاستعارة والترجمة، واستولت قوى أخرى على أشياء اختُرعت لغرض معين، وتم تكييف هذا كله وفقا لسياسة التنافس الأمريكي- البريطاني على مصر وحاجات الحرب وحوادث وطموحات رجل يعمل في روكفلر وأثر إنتاج السكر وأعمال الري[٩٤].

الأمر الأكثر أهمية، كما نعرف الآن، أن مسحوق الدي دي تي الجديد الذي استعملته حملة الملاريا كانت له أغراض تخصه، تتجاوز كثيرا نوايا الباحثين الكيميائيين وفرق الإبادة. في ١٩٤٤ بدأت خدمة الصحة العامة في الجيش الأمريكي وجمعية علم الحشرات الأمريكية في إصدار تحذيرات: الدي دي تي سوف يقتل الحشرات النافعة كما يقتل الضارة، وهو سام للأسماك، ويحمل ضررا محتملا لكل أشكال الحياة النباتية والحيوانية. تم تجاهل التحذير. بعد نجاح المادة الكيميائية الجديدة في مصر، والنجاح الأشهر في القضاء على قمل الرأس تحت إشراف سوبر في نابلس (واقع الأمر أن الحملتين استعملتا البيرثروم معظم الوقت، بينما استُعمل الدي دي تي في النهاية فقط، بعد أن تم تجاوز الوباء إلى حد كبير)، انفق سوبر مع أنصار الدي دي تي على أنه "مبيد للحشرات يكاد يكون مثاليا"[٩٥].

واقع الأمر أن الدي دي تي لم يكن أكثر قدرة على قتل الحشرات من البيرثروم أو الكيماويات الأخرى التي حل محلها. كانت جراثيم البلازموديوم بالغة الصغر والكثرة بحيث يصعب وصول السم إليها. لقد قطعت المادة الكيميائية الجديدة ببساطة دورة فقسها بالتدخل في النقطة الأكثر هشاشة فيها، حين تتركز ملايين الجراثيم في أجساد عدد أصغر نسبيا من عائل أكبر حجما بكثير، هو الناموسة الأنثى. كانت كفاءة الدي دي تي الأعلى ضد الناموس ترجع إلى بنيته الكيميائية شديدة الثبات. بصفة خاصة كان لا يقبل الذوبان في الماء ويقاوم الانحلال عن طريق ضوء الشمس أو أنواع التربة. وبالتالي فقد بقي في البيئة، لا لأيام أو أسابيع، ولكن لسنوات وعقود. (وقد اكتُشف لاحقا أنه حين يتحلل تتضمن النواتج مادة دي دي دي DDD، وهي أيضا سامة وتقاوم التحلل لما يصل إلى ١٩٠ سنة). وحين يُرش في منزل يبقى بحيث إنه "يحصن" المكان فترة كافية لقطع سلسلة فقس الناموسة، وبغير حاجة إلى الإجراء غير العملي لإغلاق المكان مثلما يتطلب استعمال رش البيرثروم.

ولكن الدي دي تي (والبيرثروم) حققا فاعليتهما في مصر أيضا بسبب سمات معينة لناموسة جامبي - أو بالأحرى بسبب العلاقة الخاصة بين الناموسة وعائلها البشري. كانت الحشرة، كما هو الحال في البرازيل، مهاجرا جديدا، وبالتالي لم

تكن مستقرة جيدا في المجتمع المحلي وكان عزلها أسهل نسبيا. وفي الوقت نفسه تعتبر أنوفيليس جامبي الشكل الأكثر اجتماعية لناموسة الملاريا. فهي تعتمد بصفة خاصة على العوائل البشرية، مفضلة الدم البشري على الحيواني(٩٦). وبالتالي فإنها توجد فقط حول أماكن سكنى الإنسان، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على السفر لمسافات طويلة، ومن هنا أهمية القوارب والقطارات وورد النيل الطافي لانتقالاتها. ولكن اعتمادها على البشر سهّل أيضا مهمة إبادتها؛ لأن رش المنازل ومركبات النقل وحدها كان فعالا نسبيا. لكل هذه الأسباب كانت الحملة المنهجية والمتواصلة لإبادة حامل المرض ومهاجمة الناموسة بركة بركة ومنزلا منزلا وقرية قرية ناجحة.

بالتالي استخلص خبراء الملاريا من مصر دروسا خاطئة. فقد أوحى النجاح هناك خطأ بإمكانية إبادة النوع في العالم كله باستعمال حملات "المطاردة والتدمير" ومسحوق المبيد القاتل. في ١٩٤٦ شرع سوبر ومؤسسة روكفلر في شن حملة على الملاريا في سردينيا، صُممت لتبين أن الدي دي تي يمكن أن يستعمل ليس فقط في السيطرة على الملاريا، بل في القضاء عليها. فقاموا برش المادة الكيميائية من الطائرات والهليكوبترات ووظفوا ما مجموعه ٢٤ ألف رجل في فرق أرضية، شملت عدتهم بنادق اللهب flame-throwers(*). ولكن برغم مد زمن الحملة إلى خمس سنوات فإنهم فشلوا في إبادة الناموسة. فقد كانت محصنة بشكل جيد للغاية. لقد تم نشر مئات الآلاف من الأرطال [الرطل يساوي تقريبا ٤٥٤ جرام] من الدي دي تي في ريف سردينيا، ولكن الاختبارات أظهرت أن يرقات الناموسة نجت من تركزات للمادة الكيميائية وصلت إلى خمسة وعشرين ضعف تلك التي استُعملت في حملة الإبادة – لأسباب لم يستطع أي شخص شرحها(٩٧).

بعد أربع سنوات، أقرت منظمة الصحة العالمية WHO، التي لم ترتدع بهذا الفشل، والتي تولت المسئولية عن الإدارة العالمية لحملات مكافحة الملاريا بدلا من مؤسسة روكفلر، خطة للإبادة العالمية للملاريا باستعمال الدي دي تي. وفي البلاد التي لم تكن ناموسة أنوفيليس قد استقرت فيها، خصوصا في أوربا، نجحت الحملة

(*) بندقية تطلق اللهب على الحشائش العائمة على المياه- م.

في تقليل، أو حتى إبادة، الحشرة الناقلة، ولكن الإبادة في أماكن أكثر بكثير لم تكن فعالة. وبرغم أن برنامج الإبادة وُصف بأنه "كوكبي"، فإنه تجاهل أفريقيا، أكبر مناطق الملاريا في العالم، باستثناء مخطط أو مخططين تجريبيين. بخلاف ذلك طور الطفيل بالتدريج مناعة ضد الكينين وغيره من الأدوية وعاد بكميات كبيرة[٩٨]. وفي نفس الوقت أنتج الدي دي تي آثارا أخرى أكثر تدميرا. فقط في ١٩٦٩ وافقت منظمة الصحة العالمية على الانتقال نحو برامج لإدارة الحشرة الناقلة بدلا من إبادتها، وبدأت في التحذير من مخاطر الدي دي تي، بما أدى إلى حظره (لا التخلص منه)، على الأقل في الزراعة. وفي نهاية التسعينيات، تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة رعاية مفاوضات لإنهاء استعمال الدي دي تي كلية بحلول عام ٢٠٠٧[٩٩].

بحلول ذلك الوقت أصبح لدينا فهم أفضل للآثار طويلة المدى للدي دي تي. فبينما لا يكاد يقبل الذوبان في الماء، فإنه يذوب بسهولة في الدهون، وبالتالي يتراكم في النسيج الدهني للحيوانات، وهو تراكم يتعاظم من خلال شبكة الطعام[*]. برغم أن أحدا لا يعرف تماما كيف يعمل الدي دي تي، فإنه يُعتقد أنه يعمل كنوع من هرمون يقلد أو يعطل الوسائط الكيميائية في الجسم، بما يؤثر على نمو وأداء الكائن. إنه يُضعف نظام المناعة ويقلل إفراز اللبن ويؤدي إلى نمو أعضاء تناسلية أنثوية عند ذكور الحيوانات وإلى إعاقات أخرى في التطور الجنسي[١٠٠].

ولما كانت قدرات الدي دي تي لا تنحصر في قتل القمل والعثة والناموس التي تم تطويره من أجلها، انتشر استعماله سريعا إلى مناطق أخرى، خصوصا في الزراعة. فاستُعملت مبيدات في الزراعة حول العالم أكثر بكثير من المبيدات المستعملة في برامج الصحة العامة، لتدعيم الاستعمال المتزايد للأسمدة المصنعة. وكان أحد استعمالاته الأكثر شعبية في العالم كله هو حماية محاصيل القطن.

بحلول عام ١٩٥٠ كان استعمال الأسمدة الكيميائية في مصر قد عاد إلى مستويات ما قبل الحرب، وهي أعلى المستويات في العالم. قالت التقارير إن الأسمدة تُنتج "خضرة وإزهارا كثيفا وبراقا"، الأمر الذي يشجع الحشرات الضارة،

(*) المقصود دورة الغذاء الطبيعية، أي تغذي الحيوانات على النباتات، إلخ– م.

خصوصا دودة ورق القطن[١٠١]. بدأت شركتان محليتان في استيراد الدي دي تي لمقاتل حشرة القطن. وحصلت الحكومة بمساعدة الولايات المتحدة على ست طائرات هليكوبتر من شركة الهليكوبترات المتحدة United Helicopters لاستعمالها في رش المادة الكيميائية من الجو[١٠٢].

في الوقت نفسه دعم الاحتكاران الاستثماريان السائدان في البلاد – عبود ومجموعة مصر اللذان تناولت تزايد قوتهما من قبل – سيطرتهما بتكوين تحالف سياسي واقتصادي، ساعد عام ١٩٥٠ في إعادة حزب الوفد إلى السلطة. مهدت المجموعتان الطريق لتعاونهما قبل ذلك بسنة بالموافقة على استثمار مشترك في مشروع جديد مشترك مع شركة مونسانتو Monsanto الأمريكية للكيماويات – وهو بناء مصنع محلي لتصنيع الدي دي تي[١٠٣]. وكان على شركة التقطير التجارية الوحيدة، وهي الشركة المصرية للتقطير Société Egyptienne de Distillerie التي يملكها بارون السكر أحمد عبود أن تجهز الكحول الإيثيلي، وهو مكون رئيسي يدخل في صناعة الدي دي تي، باستخراجه من المولاس الذي يوفره احتكاره للسكر[١٠٤]. كان عبود قد أصبح ثريا بالمساعدة في بناء سد أسوان، الذي أتاح انتشار مزارع السكر، ولكنه حتم أيضا إدخال السماد، الذي جلب استعماله الحشرات الضارة، التي احتاجت بدورها إلى معالجة بالدي دي تي. والآن سوف يجري تصنيع الدي دي تي من سكر عبود.

بعد سنتين، وقت انقلاب ناصر العسكري، قررت الحكومة أن تبني مصنع مبيدات بنفسها بالاستعانة بوكالات الرعاية الصحية الدولية. وبعد أسبوع واحد من الانقلاب، في ٢ أغسطس ١٩٥٢، وقعت الحكومة الجديدة ما قد يكون أول عمل دولي لها، وهو اتفاق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة لبناء مصنع في كفر الزيات لينتج مائتي طن سنويا من الدي دي تي الجاهز للاستعمال[١٠٥]. مع تمويل وكالات الرعاية الصحية لهذا الإنتاج الكبير للمبيد الجديد، كان بمقدور سفارة الولايات المتحدة أن تتفاءل في تقريرها بأن "مصر تستهلك حاليا مبيدات أقل مما قد يكون عليه الحال إذا كان المزارع المتوسط أفضل تعليما"، فكلما تقدم تعليمه "من المفترض أن يتطور طلب متزايد على مثل

هذه المنتجات"[١٠٦]. وقد تطور الطلب بالفعل، فسرعان ما تبين أن الجرعات المعيارية للمبيد غير فعالة. فلما كان الدي دي تي يدمر الكائنات الطبيعية التي تفترس الحشرات الضارة، أصبح بمقدور تلك الأخيرة التي نجت من المادة الكيميائية أن تتكاثر بشكل انفجاري. فأصبح من المحتم مضاعفة الكميات المستعملة ثم زيادتها إلى ثلاثة أضعاف. فبغير أن تنفق الحكومة مليما واحدا على زيادة تعليم المزارع، تزايد استعمال المبيدات من خلال العمل الخاص لقوى المواد الكيميائية التي لم تُفهم إلا قليلا.

*

اليوم اختفت الأنوفيليس جامبي من قصة السياسة المصرية. وحتى الرواية الوحيدة الجيدة المتوفرة عن وباء الملاريا، التي كتبتها نانسي جالاجر Nancy Gallagher، لا تولي الناموسة ولا الطفيل الخاص بها حقهما من التقدير. فمثل كل تفسير آخر لهذا النوع من السياسة، يكون التاريخ محصورا في عدد محدود من الفاعلين، ولا تكون الحشرة الآتية من الجنوب واحدة منهم. لدينا البريطانيون الذين يتلاعبون بالسياسة المصرية بينما يقاومون اغتصاب الأمريكيين لدورهم، والذي بدأ لتوه؛ لدينا النُخب القومية – المَلَكية والأرستقراطية الصغيرة مالكة الأرض – التي تفقد قوتها لصالح طبقة أكثر ديناميكية من ملاك الأرض التجاريين وأصحاب المشاريع وضباط الجيش؛ وأحيانا لدينا الجماعات التابعة subaltern – سكان الريف والطبقات العاملة المدينية والنساء – تشكل بقية النظام الاجتماعي. أما الناموسة، من جهة أخرى، فيقال إنها تنتمي إلى الطبيعة. الناموسة لا تتكلم.

أصبحت ناموسة جامبي، بوصفها جزءا من الطبيعة، مشكلة للصحة العامة. بمساعدة الناموسة بزغت أسئلة الصحة والمرض والإسكان والجهل كطريقة رئيسية لتناول الوضع في مصر الريفية. تم تنظيم السياسة القومية حول برامج لتحسين الصحة وإعادة بناء الريف والتنمية التكنولوجية، وقبل كل شيء هندسة نهر النيل وتحويل طاقته إلى كهرباء وأسمدة وري ونمو للزراعة وتصنيع. وكان يجب تحويل موارد وقصورات الطبيعة، وكذلك المجتمع الريفي كامتداد لها، عن طريق النشاط الديناميكي للتطور التقني، الذي يتطلب تطبيق الخبرة العلمية وخبرة العلوم الاجتماعية.

بدأت هذه المشروعات ترتب العالم كعالم يواجه فيه العلم الطبيعة وتدعي فيه الخبرة التقنية أنها تتغلب على العقبات أمام التحسن الاجتماعي. لقد مثلت حملة إبادة الملاريا فرصة لجلب ذكاء علم الطب، بموارده من الكيمياء والصحة والخبرة السابقة والمعلومات العالمية؛ ليعمل على حشرات ناقلة وطفيليات من فصيلة البروتوزوا وحميات وفقر وسوء تغذية، تشكل عيوب العالم المادي ويجب إيقاع الهزيمة بها. في مشروعات الري، كان على قوة المساعدة التقنية والهندسة أن تتغلب على قصورات الموارد الطبيعية. وفي العلمين، أول معركة كبرى في الحرب المتقننة، قيل إن جنرالين متواجهين قد جمعا بين القوى المتحركة للأسلحة الميكانيكية والنشر الجديد على نطاق واسع للألغام لتحديد مسار التاريخ. لقد صَنَعت مثل هذه البرامج والحملات عالما بدا كموارد طبيعية مقابل التكنولوجيا، أجسادا أمام الصحة العامة، ناسا مقابل آلات، النهر أمام البراعة البشرية.

ومع ذلك لم يكن بإمكان المشروعات التي أنتجت هذا العالم الثنائي أن تبزغ إلا بالاشتباك مع سلسلة من نظم منطقية وقوى وكيميائيات أخرى: القوى الهيدروليكية لنهر النيل والصفات الكيميائية للأمونيا وأنماط الغذاء عند ناموسة أنوفيليس والترقي العملي لمتخصص في الأوبئة في مؤسسة روكفلر وخطوط الإمداد التي تدعم جيشا في الحرب ودورة التكاثر عند طفيل البلازموديوم ونضال النزعة القومية المصرية ضد الاستعمار والإدمان الكيميائي المتزايد للسكر في العالم وتفضيل الدي دي تي للأنسجة الدهنية، فقط على سبيل المثال. وبرغم أن التطور التقني يصور العالم باعتباره سلبيا، والطبيعة كشيء يجب التغلب عليه أو كموارد مادية يجب أن تُنَمَّى، فإن علاقات العلم والتنمية لم تأت إلى الوجود إلا بالعمل مع مثل هذه القوى.

يصح الأمر نفسه بالنسبة لما يسمى تطور الرأسمالية. شملت الدوائر التي حاول عبود أن يسيطر عليها ويحولها إلى مصادر للربح شبكات عائلية وخصائص السكر والنترات وعمل الذين يحصدون القصب والاتصالات الإمبراطورية والعجز الناتج عن الحرب. لقد تم إنتاج الربح؛ أو القيمة الزائدة، فقط بالعمل داخل مثل هذه القوى والاحتياطيات وتحويلها. بالتالي يغطي مصطلح مثل "التنمية الرأسمالية"

سلسلة من الفاعليات والنظم المنطقية وردود الفعل المتسلسلة والتفاعلات العرضية، شكلت الدوائر والعلاقات الخاصة برأس المال مجرد جزء منها.

ليس إدخال هذه القوى الأخرى مسألة وصف لمقاومة الطبيعة أو الظروف المادية. إنها ليست مسألة اعتراف بالقوى غير البشرية التي عملت في مواجهة الخبرة البشرية أو خلقت العقبات أمام التقدم التقني والتنمية الرأسمالية. غالبا ما تستعمل التقارير التي تصف مشكلات سد أسوان أو انتكاسات إبادة الملاريا أو فشل برامج المساعدة التقنية مثل تلك الصياغات لتعبر عن العلاقة الصعبة بين القصد البشري وعالَم التجربة. ولكن الخبرة لم تواجه هذه المقاومة باعتبارها آتية من الخارج، بعد أن اكتملت بالفعل، ولا كان هذا شأن قوة رأس المال. لقد تم خلق الخطط والمقاصد والخبرة العلمية والسلطة التقنية وفائض القيمة في امتزاج مع هذه القوى أو العناصر. لقد تشكلت تكنولوجيا إنشاء السدود في موقع إنشاء السد في أسوان، وفي مشروعات سابقة ولاحقة. وكانت مناهج إبادة الناموس التي تم تطويرها في البرازيل ومصر حصيلة العمل مع الأنوفيليس جامبي في أماكن معينة، ووسط مجموعة سكانية جديدة من العوائل البشرية. يتحرك ما يسمى الطبيعة أو العالم الخارجي، مثل البلازموديوم، داخل وخارج أشكال بشرية، أو يحدث كترتيبات، مثل نهر النيل، تكون اجتماعية بقدر ما هي طبيعية، وتقنية بقدر ما هي مادية. إن العالم الذي بزغت منه السياسة التقنية كان خليطا أسبق وغير مفكوك من العقل والقوة والتخيل والموارد. لم تكن الأفكار والتكنولوجيا سابقة على هذا الخليط كأشكال نقية للفكر تُجلب لتؤثر على عالم الفوضى الواقعي. إنها نشأت من الخليط وتم تصنيعها في العمليات نفسها.

فك هذه العمليات إلى عقل في مواجهة قوة، ذكاء أمام طبيعة، أو المتخيّل أمام الواقعي، يفوته إدراك التعقيد. ولكن سوء الإدراك هذا كان ضروريا، لأنه كان على وجه الدقة الطريقة التي استمر بها إنتاج القوة التقنية. لقد كان إغفال الطريقة المختلطة التي تحدث بها الأشياء، بما أنتج بالفعل وقْع مملكتين منفصلتين بدقة، للعقل والعالم الواقعي، للأفكار وموضوعاتها، للبشري وغير البشري، كان هذا كله هو الطريقة استطاعت بها السلطة أن تعمل في مصر، وفي القرن العشرين بصفة عامة.

يقلد العلم الاجتماعي هذا الشكل من أشكال القوة بربط أحداث معينة بعقل كلي وبمعالجة الفاعلية البشرية باعتبارها معطاة. تنتهي مناهج التحليل العادية إلى إعادة إنتاج هذا الشكل من القوة، فتنخدع بالتأثيرات التي تولدها. في الحقيقة يساعد العلم الاجتماعي على تشكيل عالم مفكوك إلى هذا النظام الثنائي وبالتالي في تأسيس وتمتين تجربة الفاعلية والخبرة. في كثير من العلم الاجتماعي يكون هذا متعمدا تماما. فهو يحاول أن يمتلك نوعا من سيطرة كاملة على العمليات الاجتماعية التي يبدو وكأن السدود تحققها على النيل، أو النترات الصناعية على إنتاج قصب السكر، أو الدي دي تي على الحشرات ذات المفاصل. ليس الأهم هو ما إذا كان المرء يفهم كيف تعمل الأشياء، الأكثر أهمية هو مدى فاعلية النتائج المباشرة. ولكن الأشكال الأكثر عناية للتحليل التاريخي أو الثقافي يمكن أن تفعل الشيء نفسه بطرق أقل وضوحا، بعدم اختبار التقنيات، أو الكلام عن "البناء الاجتماعي" لأشياء هي بكل وضوح ليست اجتماعية فحسب.

هذه التمييزات، وكذلك الافتراضات بشأن الفاعلية والتاريخ التي جعلتها ممكنة، لا يعني وضعها محل تساؤل إدخال عدد غير محدود من الفاعلين والشبكات، كلها تتمتع بالأهمية والقوة نفسيهما، بل يعني جعل قضية القوة والفاعلية سؤالا، لا إجابة معروفة سلفا. إنه يعني التسليم بشيء من التوتر غير القابل للفك، التسليم بالمزيج غير القابل لفصل مكوناته، بالتعددية المستحيلة، التي يجب على القصد والخبرة أن يبزغا منها. إنها تتطلب التسليم بأن الفاعلية الإنسانية، مثل رأس المال، جسم تقني، شيء تم عمله. بدلا من استدعاء قوة ومنطق العقل أو المصلحة الذاتية أو العلم أو رأس المال ونسبة ما يحدث في العالم لعمل هذه القوى والعمليات المسحورة، يمكن أن نفتح السؤال، كما حاولت هنا، عن أنواع الفاعليات والارتباطات والتفاعلات وأشكال العنف الهجينة التي تستطيع أن تصور أفعالها كتاريخ، كخبرة بشرية تتغلب على الطبيعة، كتقدم للعقل والحداثة، أو كتوسع وتطور للرأسمالية.

(١) Jill Edwards, ed., Al-Alamein Revisited: The Battle of Al-Alamein and Its Historical Implications (Cairo: American University in Cairo Press, 2000), 41.
ربما لم تكن معركة العلمين نقطة تحول حاسمة بقدر ما كانت مؤشرا على تغيرات في القوة النسبية للطرفين حددتها عوامل خارج أرض المعركة: Ibid., 55-98.

(٢) كانت العلمين أرض اختبار لمناهج جديدة في حرب الألغام واسعة النطاق، والتي كانت غالبا غير متوقعة، خصوصا لأن الألغام لم تبق تحت سيطرة من وضعوها. فقد أدخل كل طرف في أوقات مختلفة حقول ألغام الطرف الآخر ضمن دفاعاته الخاصة. U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, "Hidden Killers: The Global Landmine Crisis," Jan. 27, 1995.
وبالنسبة لأعداد الألغام انظر: http://www.icbl.org/resources/mideast4، وكذلك Middle East Times, Aug. 20, 1999. وبالنسبة لأثرها على المجتمع المحلي، انظر: Lila Abu-Lughod, Writing Women's Worlds: Bedouin Stories (Berkeley: University of California Press,1993), 56-65.

(٣) يحدد المتخصصون في الملاريا أربعة أنواع منها، تسببها أربعة أنواع من البروتوزوا protozoa من جنس البلازموديوم Plasmodium: بلازموديوم جامبي Plasmodium gambiae التي تقتل غالبا، وثلاثة أنواع أقل خطورة: ب.فيفاكس P.vivax وب.مالاريي P.malariae وب.أوفال P.ovale. وينتقل طفيل البلازموديوم للإنسان من خلال حوالي ٦٠ نوعا من ٣٨٠ نوعا معروفا لناموس أنوفيلين anopheline.

(٤) لقد أخذت تاريخ الوباء في معظم الأحيان من العمل المليء بالمعلومات: Nancy E. Gallagher, Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press,1990), 20-95. وقد اتسع اهتمامي بقضية الملاريا بعد قراءة دراسة عن الملاريا والسياسة الصهيونية في فلسطين: Sandra Sufian, Healing the Land and the Nation: Malaria and the Zionist Project in Mandatory Palestine, 1920-1947," Ph.D. diss., New York University,1999.

(٥) لقد غيرت أسماء أهل القرية.

(٦) بني سد أسوان الأول في ١٨٩٨- ١٩٠٢، ثم تمت تقويته وتعليته في ١٩٠٧- ١٩١٢، وتمت تعليته مرة أخرى في ١٩٢٩- ١٩٣٣: Willcocks and Craig, Egyptian Irrigation, 2 vols., 3rd ed. (London: E. & F. N. Spon, 1913), 2:718-58.

(٧) Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East (Westport, Conn.: Hyperion Press, 1948), 30-31.

(٨) Charles Issawi, Egypt in Revolution: An Economic Analysis (Oxford: Oxford University Press, 1963), 35.

(٩) كانت مصر أكبر الأسواق المستوردة للنترات المخلقة الألمانية: Robert Vitalis, When

Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt (Berkeley: University of California Press, 1995), 88-89.

(١٠) حددت الإجراءات التي اتُخذت قبل الحرب زراعة القطن بحد أقصى ٥٠% من مساحة أرض المالك. وخفضت الحكومة هذا الحد إلى ما بين ١٦% و٢٠% وفقا للمنطقة، وحظرت زراعة القطن تماما في أجزاء من مصر العليا. وقد نُسب نقص عائد المحصول أيضا جزئيا لتوقف الدورات [المحصولية]. انظر: Jean Anhouri, "Les Répercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne," L'Egypte Contemporaine 38, nos. 238-39 (Mar.-Apr. 1947): 233-51, at 241,251.

(١١) انخفض متوسط عائد قصب السكر للفدان بنسبة ٣٠% بين ١٩٣٥- ١٩٣٩ و١٩٤٢- ١٩٤٥. ومع ذلك كان الإنتاج الكلي عند نهاية الحرب أعلى من الفترة السابقة، بما يعكس تزايد المساحة المخصصة للسكر (Anhouri, "Les Répercussions de la guerre," 241). والقطن محصول صيفي ويسمح بزراعة القمح أو البقول pulses أو العلف على الأرض نفسها صيفا، بينما يشغل القصب الأرض طوال العام ولا يمكن الجمع بينه وبين إنتاج القمح.

(١٢) Gallagher, Egypt's Other Wars, 83.

(١٣) Ibid., 33.

(١٤) عن أثر السدود الكبيرة، انظر: World Commission on Dams, Dams and Development: A New Framework for Decision Making (2000)، وهو متاح في: http//www.dams.report.org

(١٥) Mike Samuels and Hal Zina Bennett, Well Body, Well Earth (San Francisco: Sierra Club, 1985).

(١٦) وقد قُدِّر أنه يتسبب في ما بين مليون ومليوني حالة وفاة سنويا وأنه قد يكون أيضا عاملا مشاركا في مليون حالة وفاة أخرى. انظر:

http://www.who.int/ctd/html/malaria.html

(١٧) William H. McNeill, Plagues and Peoples (Garden City, N.Y.: Anchor Press/ Doubleday, 1976), 279-80. وقد حفَّزت خسارة جاوة تطوير بديل صناعي للكينين.

(١٨) قام العالم الألماني ج. جيمسا G. Giemsa في ١٩٠١- ١٩١٣ باختراع واختبار رش البيرثروم كمبيد حشري، ولكن أهمل استعماله في معالجة أوبئة الملاريا حتى اندلعت أوبئة جنوب أفريقيا في ١٩٢٩- ١٩٣٥. Gordon Harrison, Mosquitoes, Malaria and Man: A History of the Hostilities Since 1880 (New York: E. P. Dutton, 1978), 209-11.

(١٩) Emil Ludwig, The Nile: The Mighty Story of Egypt's Fabulous River-6,000 Years of Thrilling History, trans. Mary H. Lindsay (New York: Viking Press, 1937), 265. وكانت البلهارسيا منتشرة بالفعل في الدلتا، حيث جلبها التطور السابق في الري الدائم. وجلب سد أسوان المرض إلى مصر العليا، حيث وصلت معدلات العدوى

إلى ٨٠% أو أكثر. وقد بدأت السلطات الصحية منذ العشرينيات في حملات حقن بالجملة ضد البلهارسيا، وبرغم أن الإبر التي استعملوها كانت تعقم وفقا للإجراءات التي اعتبرت كافية، فإنها نشرت التهاب الكبد الوبائي سي، وهو عدوى فيروسية يمكن أن تؤدي لفشل كبدي. وبحلول التسعينيات بلغت الحالات الإيجابية للمرض المزمن ما يصل إلى ٢٠% من السكان: The Lancet, Mar. 11, 2000.

(٢٠) Gallagher, Egypt's Other Wars,18، لم يتم الاعتراف بشكل جدي، حيث أضاف التقرير أنه برغم أن الناجين سيتمتعون بصحة أفضل، سيموت نصف السكان من الجوع. ولكن الغرض الرئيسي من السدود كان تدعيم المحاصيل الصناعية (القطن وقصب السكر) لا إنتاج الغذاء، وبالتالي لن يكون سكان الريف هم الذين سيعانون من العودة إلى ري الحياض وزراعة مزيد من القمح والبقول والحمص.

(٢١) Ibid., 24.

(٢٢) Ibid., 33.

(٢٣) Luis Camargo, "Re: Sugar cane juice during malaria treatment," وهي رسالة وضعت في ٢٠ مايو ١٩٩٧على قائمة مناقشات الملاريا:
http://www.wehi.edu.au/Ma1DB-www/discuss/listserv.html. وقد جرى استكشاف الصفات الدوائية لقصب السكر في علاقته بتدفق الدم في كوبا، حيث طورت صناعة الدواء عقارا من قصب السكر، هو بوليكوسانال policosanal (PPG) لمقاومة تصلب الشرايين.

(٢٤) Gallagher, Egypt's Other Wars, 25, 38.

(٢٥) McNeill, Plagues and Peoples, 280-82.

(٢٦) On Soper's Brazil campaign see R.M. Packard and P. Gadelha, "A Land Filled with Mosquitoes." Parassitologia 36 (1994),197-213.

(٢٧) Gallagher, Egypt's Other Wars, 27.

(٢٨) Lord Killearn (Sir Miles Lampson), Diaries, Private Papers Collection, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford, entry dated Jan. 14, 1944.

(٢٩) Harrison, Mosquitoes, Malaria and Man, 220-22; Gallagher, Egypt's Other Wars, 28-31, 77-95.

(٣٠) Bruno Latour, We Have Never Been Modern (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993), 1.

(٣١) أوربا فيما يقول ديبش شاكرابارتي Dipesh Chakrabarty هي "الموضوع النظري المتمتع بالسيادة في كل التواريخ": "Postcoloniality and the Artifice of History: Who Speaks for 'Indian' Pasts?" Representations 37, no. 2 (1992): 1-26, at 1-3. انظر أيضا: Dipesh Chakrabarty, "The Two Histories of Capital," in Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000), 47-71; Gyan Prakash, "Can the 'Subaltern'

Ride? A Reply to O'Hanlon and Washbrook," Comparative Studies in Society and History 34, no. 1 (1992): 168-84; and Gayatri Chakravorty Spivak, "Can the Subaltern Speak?" in Marxism and the Interpretation of Culture, ed. C. Nelson and L. Grossberg (Basingstoke: Macmillan Education, 1988), 271-313, reprinted in Colonial Discourse and Post-Colonial Theory, ed. Patrick Williams and Laura Chrisman (New York: Columbia University Press, 1994), 66-111.

(٣٢) Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method (New York: Free Press, 1938), xlvi. وعن مسألة الفاعلية غير البشرية ومعرفة الأبطال مسبقا، انظر: Bruno Latour, The Pasteurization of France (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1988); and Donna Haraway, ModestWitness@SecondMillennium. FemaleMan©Meets OncoMouse™: Feminism and Technoscience (New York: Routledge, 1997).

(٣٣) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1, The Process of Capitalist Production (New York: Modern Library, 1906), 170.

(٣٤) Jacques Derrida, Specters of Marx: The State of the Debt, the Work of Mourning, and the New International (New York: Routledge, 1994), 170.

(٣٥) روايتي عن عبود مستقاة إلى حد كبير من دراسة فيتالس المراجعة المرهفة للاستثمار والسياسة المصرية في تلك الفترة، المبنية على حالة عبود. وقد سيطرت الحكومة على إمبراطورية عبود الاستثمارية في سلسلة من التأميمات بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٣. وقد استولت على ما تبقى من عزبة أرمنت في أكتوبر ١٩٦١، حين صادرت ملكيات ١٦٨ "رأسماليا رجعيا". وقد مات عبود في لندن في ديسمبر ١٩٦٣ (Vitalis, When Capitalists Collide, 210-14). وقد زرت العزبة في ١٩٩٧، ووقتها كانت قد ألغيت المصادرة الأخيرة وأعيدت بعض الملكيات.

(٣٦) عمل عبود في العراق مع سير ويليام ويلكوكس في بناء سد الفرات عام ١٩١٣: Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), 152-53.

(٣٧) عن سياسة الاستثمار في الأربعينيات، انظر أيضا: Eric Davis, Challenging Colonialism, and Robert L. Tignor, The State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), and Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956 (Cairo: American University in Cairo Press, 1989). ومن الدراسات الأوسع عن السياسة الطبقية: عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧- ١٩٥٢)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، والذي ذكر حجم عزبة أرمنت التي اشتريت من الكونت فورتوناس "Count Fortunas": ص ٥٧؛ تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)؛ عاصم

الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٦٧)؛ Magda Baraka, The Egyptian Upper Class Between Revolutions, 1919-1952 (Reading, Eng.: Ithaca Press, 1998).

(٣٨) اكتملت عمارة الإيموبيليا وطولها سبعون مترا في يناير ١٩٤٠، وكانت تحتوي على ٣٩ دكانا و ٨٢ مكتبا و ٢١٨ شقة: Mercedes Volait, L'Architecture moderne en Egypte et la revue Al-ʿImara, 1939-1958, Dossiers du CEDEJ 1987, no. 4 (Cairo: Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique et Sociale, 1988), 62-63; Arthur Goldschmidt Jr., Biographical Dictionary of Modern Egypt (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2000), 4.

(٣٩) Gallagher, Egypt's Other Wars 20, 89, 188.

(٤٠) كان مكرم عبيد، الوزير المفصول، والرجل الثاني في الحزب حتى فُصل، عدوا قديما لعبود. وبعد شهرين فصل من الحزب. وكان أمين عثمان الذي حل محله وزيرا للمالية صديقا مقربا لعبود: Vitalis, When Capitalists Collide, 120-24؛ يونان لبيب رزق، الوفد والكتاب الأسود (القاهرة: مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨)، ص ١٧- ١٢٢؛ محمد حسين هيكل، مذكراتي في السياسة المصرية، ٣ أجزاء (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧- ١٩٧٨)، ج٢، من ٢٩ يوليه ١٩٣٨ إلى ٢٦ يوليه ١٩٥٢: عهد فاروق، ص ١٩٣- ٢٤٥.

(٤١) Lord Killearn (Sir Miles Lampson), Diaries, Private Papers Collection, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford, entry dated Feb. 19—Mar. 30, 1943; Vitalis, When Capitalists Collide, 122.

(٤٢) Vitalis, When Capitalists Collide, 121.

(٤٣) Ibid., 126.

(٤٤) Ibid., 119-28؛ عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ١٠٨- ١٠.

(٤٥) Robert L. Tignor, "Nationalism, Economic Planning, and Development Projects in Interwar Egypt," International Journal of African Historical Studies 10, no. 2 (1977): 185-208، وهو يدرس الصراع على السيطرة على الري والمخططات الكهرومائية في مصر ما بين الحربين.

(٤٦) هناك أدبيات أنثروبولوجية مهمة تفتح مفهوم السلعة لفحص اشتراكها في دورات أوسع خارج الدورات التي تتحدد بالاقتصاد. انظر: Arjun Appadurai, "Introduction: Commodities and the Politics of Value," in The Cultural Life of Things, ed. Arjun Appadurai (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), and Nicholas Thomas, Entangled Objects: Exchange, Material Culture, and Colonialism in the Pacific (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991).

(٤٧) هناك صياغة كلاسيكية لهذه الحجة في: Clifford Geertz, "Thick Description," in The

Interpretation of Cultures: Selected Essays (New York: Basic Books, 1973).

(٤٨) Willcocks and Craig, Egyptian Irrigation, 2:677-78، وقد وسع ويلكوكس حجته في: Sir William Willcocks, Irrigation of Mesopotamia (London: E. & F. N. Spon, 1917)، حيث قارن مزايا نظام ري الحياض بالمناهج الجديدة للقناطر والخزانات.

(٤٩) Emil Ludwig, Der Nil: Lebenslauf Eines Stromes (Amsterdam: Querido Verlag, 1935-36), English translation, The Nile: The Mighty Story of Egypt's Fabulous River-6,000 Years of Thrilling History, trans. Mary H. Lindsay (New York: Viking Press, 1937), 7.

(٥٠) Willcocks and Craig, Egyptian Irrigation, 2:744-45.

(٥١) بالنسبة للدراسة العلمية كما تحدث بالفعل لا من حيث حصيلتها، انظر: Latour, Pasteurization of France and Pandora's Hope: Essays on the Reality of Science Studies (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999). ولكن بدلا من مصطلح لاتور "حقائقي" factish: (Pandora's Hope, 274)، أفضل مصطلح "مصنوع" artifactual، المستعار من: Derrida, Specters of Marx, 170. ونقد لاتور المختصر لعمل دريدا في: We Have Never Been Modern مخيب للأمل. وعن التمييز بين الطبيعة والثقافة، انظر: Jacques Derrida, Of Grammatology, trans. Gayatri Chakravorty Spivak (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, -1976), 46-48.

(٥٢) Willcocks and Craig, Egyptian Irrigation, 2:718-58، والاقتباس من صفحة ٧٣٨.

(٥٣) Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1952-1972 (Oxford: Clarendon Press, 1974), 86.

(٥٤) Ibid., 89، وبالنسبة للصعوبة المتزايدة في حساب تأثيرات السدود، انظر: World Commission on Dams, Dams and Development.

(٥٥) عن الإنتاج الكولونيالي للمعرفة، انظر: Gyan Prakash, Another Reason: Science and the Imagination of Modern India (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999).

(٥٦) R. B. Buckley, Irrigation Pocket-Book (London: Spon, 1913), quoted in Willcocks and Craig, Egyptian Irrigation, 152-53.

(٥٧) يناقش أرونداتي روي Arundhati Roy قدرة السدود على نزع المعرفة المحلية في: "The Greater Common Good," in The Cost of Living, available at http://www.narmada.org.

(٥٨) A. B. De Guerville, New Egypt (London: William Heinemann, 1905), 224-27.

(٥٩) Tignor, "Nationalism, Economic Planning, and Development Projects." See also John Waterbury Hydropolitics of the Nile Valley (Syracuse, N.Y.:

Syracuse University Press, 1979).

(٦٠) نظرا لأن ويلكوكس كان عمره يقترب من السبعين فقد أُعفي من السجن وسُمح له بالعودة إلى البنغال حيث وُلد وتربى ودرس الهندسة، ليعمل مستشارا للحكومة للري: Goldschmidt, Biographical Dictionary, 225.

(٦١) Hussein Kamel Selim, Twenty Years of Agricultural Development in Egypt (Cairo: Ministry of Finance, Egypt, 1940), 66-67، والمؤلف كان وكيل كلية التجارة، جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن).

(٦٢) الأهرام ١ ديسمبر ١٩٤٢، نقلا عن: Gallagher, Egypt's Other Wars, 26.

(٦٣) مريت بطرس غالي، سياسة الغد: برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٣٨)، ص ١٣٥. [إعادة ترجمة عن الإنجليزية- م]. ولا توجد مناقشة للإصلاح الزراعي في سلسلة الكتب التي نشرت في أواخر الثلاثينيات وتناولت مشكلات مصر الريفية، مثل: Henry Habib Ayrout, Moeurs et coutumes des fellahs (Paris: Payot, 1938)، والذي نشر بالعربية بعنوان: الفلاحون، ترجمة محمد غلاب (القاهرة: مطبعة كوثر، ١٩٤٣)؛ عائشة عبد الرحمن (وتكتب تحت اسم بنت الشاطئ)، الريف المصري (القاهرة: مكتبة الوفد، ١٩٣٦)؛ حافظ عفيفي، على هامش السياسة: بعض مسائلنا القومية (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٨). انظر أيضا: Gabriel Baer, Landownership in Modern Egypt, 1800-1950 (Oxford: Oxford University Press, 1962), 201-22، وانظر الفصل الرابع.

(٦٤) Warriner, Land and Poverty in the Middle East, 49.

(٦٥) Gallagher, Egypt's Other Wars, 40-55.

(٦٦) إحسان عبد القدوس، روز اليوسف، ٢ مارس ١٩٤٤. وقد نوقش في: Gallagher, Egypt's Other Wars, 49-50. [إعادة ترجمة عن الإنجليزية- م].

(٦٧) Baer, Landownership in Modern Egypt, 210-15. مشروع القانون لعام ١٩٤٤ عدّلته لجنة الشئون الاجتماعية في مجلس الشيوخ المصري برفع السقف المقترح إلى مائة فدان، وهو الحد الذي اقترحه برنامج مريت بطرس غالي للإصلاح الزراعي في: الإصلاح الزراعي (القاهرة: جماعة النهضة القومية، ١٩٤٥). وهو يرى أن العزب القائمة الأكبر من مائة فدان سوف تقسَّم بفعل الوراثة خلال جيلين أو ثلاثة.

(٦٨) عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي، ص ٣٠٦-١٢. وخارج البرلمان، اعتبر اليسار الاشتراكي عروض الإصلاح الزراعي هذه مجرد محاولة من جانب البرجوازية للحد من احتكار الأرض الذي كان يدفع الأسعار لأعلى، وبالتالي يرفع الأجور ويقلل استهلاك السلع الاستهلاكية. ومع ذلك قيل إن الاقتراحات لها أثر مفيد في جعل الناس يعرفون أن الملكية الخاصة ليست شيئا مقدسا. انظر كتابات أحمد صادق سعد في الفجر الجديد، ١٦ يوليو ١٩٤٥ و١٦ أغسطس ١٩٤٥، والتي نوقشت في: رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥- ١٩٤٨ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٧) ص ١٣٠-٣١.

(٦٩) حصلت حوالي ٥٧٥ أسرة على أطيان في مارس ١٩٤٨، و٥٩٧ في فبراير ١٩٥١ و٢٤٠

في مايو ١٩٥١: United States National Archives, Record Group 59, Department of State, Central Files, Egypt -1950-54, 874.16/2-1951, U.S. Embassy Cairo to State, Feb. 19, 1951, Presentation of Land to Peasants, and 874.16/5-185-1, U.S. Embassy Cairo to State, May 18, 1951, Distribution of Land at Kafr Saad. Microform (University Publications of America, 1985), hereafter referred to as USRG 59.

(٧٠) Vitalis, When Capitalists Collide, 179-80. بشأن مشروع العطور، وهو مصنع في "قسمة". انظر: USRG 59, 1950-54, 874.395/10-352, U.S. Embassy Cairo to State, Oct. 3, 1952. وعن مصنع الورق انظر: USRG 59, 1950-54, 874. 392/4-2252, Department of State, Memorandum of a conversation, Construction of paper products plant in Egypt; and USRG 59, 1950-54, 874.392/8454 Aug- 4, 1954. كان المفروض أن يقام مصنع الورق في نجع حمادي، بالتعاون مع شركة و.ر.جريس وشركاه W.R. Grace & Co.، باستعمال طريقة طورتها شركة تابعة لشركة جريس في بيرو لصنع ورق تغليف غليظ kraft paper وورق صحف من ألياف قصب السكر bagasse، وهي نفاية تنتج عن عصر القصب. وقد سبق لشركة جريس أن أوجدت استعمالا آخر لألياف القصب في تخفيف نترات الأمونيا في صناعة المتفجرات.

(٧١) USRG 59,1950-54, 874.3972/11-851, Caffery to State, Nov. 8,1951, enclosing memorandum of meeting between Randall S. Williams, First Secretary, and Clark Davis of Suez Fertilizer Works, Nov. 6,1951. وبالنسبة لسياسة التنمية بعد الحرب انظر: Arturo Escobar, Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995); James Ferguson, The Anti-Politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Akhil Gupta, Postcolonial Developments: Agriculture in the Making of Modern India (Durham, N.C.: Duke University Press, 1998)، وثلاث مجموعات من المقالات: Jonathan Crush, ed., Power of Development (London: Routledge, 1995), Frederick Cooper and Randall Packard, eds., International Development and the Social Sciences: Essays on the History and Politics of Knowledge (Berkeley: University of California Press, 1997), and Wolfgang Sachs, ed., The Development Dictionary: A Guide to Knowledge and Power (London: Zed Press, 1992).

(٧٢) USRG 59, 1950-54, 874.3971/1-951, Letter from Mohamed Salmawy, President, Salmawy Co., to Egyptian Desk, Department of State; USRG 59, 1950-54, 874.00-TA/8-2552, American Embassy Cairo to Department of State, Program and Budget, TCA-Egypt, for Fiscal Years 1953 and 1954, 3; USRG 59, 1950-54, 874.00-TA/9-652, American Embassy Cairo to Department of

State, Priority of Project Needs for FY 1953.

(٧٣) USRG 59, 1950-54, 874.00-TA/11-2351, American Embassy Cairo to Technical Cooperation Administration, Cairo, A Plan for Technical Assistance for Egypt. Budgets for FY 1952 and FY 1953, 3-4.

(٧٤) USRG 59, 1950-54, 874.00-TA/10-852, American Embassy Cairo to Department of State, The Point IV Program in Egypt.

(٧٥) USRG 59, 1950-54, 874.00-T.0-1253, American Embassy Cairo to Department of State, Report of Point IV Activities from April 1 through April 30, 1953, 5-6,18; USRG 59,1950-54, 874.00-TA/7-2053, American Embassy Cairo to Department of State, Current Difficulties in Egypt of Arthur D. Little, Inc.

(٧٦) USRG 59, 1950-54, 874.3972/11-851, Caffery to State, Nov. 8, 1951, enclosing memorandum of meeting between Randall S. Williams, First Secretary, and Clark Davis of Suez Fertilizer Works, Nov. 6, 1951. كان عبود قد سافر بالفعل إلى واشنطن سعيا لإعادة جدولة سداد قرضه الأمريكي لمصنع السماد، ملقيا اللوم في مشكلاته المالية على تخفيض قيمة الجنيه المصري في ١٩٤٩. USRG 59, 1950-54, 874.39/1-1950, Department of State, Washington, memorandum of meeting with Abboud Pasha and General Porter of Chemical Construction Company, Jan. 19, 1950.

(٧٧) James Scott, Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1998). وهو يدرس حالات كثيرة من النوع نفسه من السياسة التقنية التي استكشفتها في هذا الفصل والفصول التالية. ومع أني أحترم الكثير من حجج سكوت، فإن تحليلي يختلف عن تحليله من نواحٍ مهمة. بصفة خاصة بينما يهتم سكوت بطرق سوء استعمال الدول الحديثة لقوى العلم ويميز بين سوء الإستعمال هذا والعلم الصحيح، فإنني مهتم بأنواع الممارسة الاجتماعية والسياسية التي تنتج في الوقت نفسه قوى العلم وقوى الدول الحديثة.

(٧٨) عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ص ٢١٣؛ صليب سامي، ذكريات صليب باشا سامي ١٨٩١- ١٩٥٢، تحرير سامي أبو النور (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

(٧٩) تعتمد روايتي لأحداث ١٩٥٢ إلى حد كبير على: Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1992), 14-57. يقول عبد العظيم رمضان أيضا أن ضباط الجيش لم يضعوا في اعتبارهم مسألة الإصلاح الزراعي قبل أن يستولوا على السلطة: عبد الناصر وأزمة مارس (القاهرة: روز اليوسف، ١٩٧٦)، ص ص ١٤- ١٨.

(٨٠) قرر قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ أنه لا يجوز لأي شخص أن يملك أكثر من مائتي فدان من الأرض، ولكنه سمح للمالك بالاحتفاظ بمائة فدان أخرى بمنح ما يصل إلى خمسين فدانا لابنين من أبنائه. أما الأرض التي تزيد على ٣٠٠ فدان فتصادرها الحكومة

على مدى خمس سنوات وتبيعها لمزارعين صغار في قطع تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة. والسعر الذي يجب أن يُدفع على مدى ثلاثين عاما مثبت عند سبعين مثل الضريبة على الأرض، وهو ما يمثل أقل من نصف قيمتها في السوق. وقد أتاحت مدة السنوات الخمس لتطبيق القانون الوقت للملاك للتهرب من القانون من خلال بيع الأرض لأشخاص أو تحويل الملكية لأقارب آخرين: Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1962), 31-35. وانظر الفصلين الخامس والسابع من هذا الكتاب.

(٨١) Vitalis, When Capitalists Collide, -172-214.

(٨٢) لم يكن المصنع اقتصاديا لأن حكومة الولايات المتحدة كانت تخشى ألا يستطيع العلماء والمهندسون الأمريكان التعامل مع تكنولوجيا هابر-بوش Haber-Bosch عالية الضغط والحرارة لتثبيت النيتروجين والتي طورتها ألمانيا مؤخرا، فتعاقدت مع شركة أمريكان سياناميد American Cyanamid Corporation لبناء مصنع سماد في مصبل شولس Muscle Shoals باستعمال عملية السياناميد التي استهلكت مقادير أعظم بكثير من الطاقة.

(٨٣) Thomas P. Hughes, Networks of Power: Electrification in Western Society, 1880-1930 (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1983), 286-87, 293-95. See also Preston J. Hubbard, Origins of the TVA: The Muscle Shoals Controversy, 1920-932 (New York: Norton, 1961).

(٨٤) Feliks Bochenski and William Diamond, "TVA's in the Middle East," Middle East Journal 4, no. 1 (1950): 52-82, at 55.

(٨٥) تم تهجير ١١٣ ألف شخص على الأقل بسبب بناء السد العالي، كما تفقد البلاد ما بين خمسة وثمانية أمتار من خط الساحل كل سنة، واستمر تدهور الأرض وتزايدت ملوحتها. وبحلول ١٩٨٩ لم تكن المساحة المروية أكبر مما كانت قبل السد: World Rivers Review, Feb. 5 ,2000، وهو متاح في:http://www.irn.org . وقد رأى مخطط تطوير النيل الذي نشرته وزارة الأشغال عام ١٩٢٠ أن البحيرات الساحلية في الدلتا البالغة مساحتها ٢٠٠ ألف فدان يجب ألا تزرع لأن إيرادها من الأسماك أكثر قيمة: Government of Egypt, Ministry of Public Works, Nile Control (Cairo, 1920), cited Tignor, "Nationalism, Economic Planning, and Development Projects," 191. See also Tom Little, High Dam at Aswan (New York: John Day, 1965).

(٨٦) Marx, Capital, 1:198. يوضح ماركس بجلاء فيما يلي ذلك أن هذه مجرد رؤية أولية للتصدية البشرية. ويواصل مستكشفا كيف يزيل العالم المُميكَن للحداثة الوعي من الأفراد ويجعله يظهر لهم كذكاء يقيم في تنظيم للتكنولوجيا الحديثة. للاطلاع على مناقشة لذلك، انظر: Moishe Postone, Time, Labor, and Social Domination (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(٨٧) Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press,

1991), and "The Stage of Modernity," in Questions of Modernity, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), 1-34.

(٨٨) في ١٩١٨ اشتركت ج.ر. جيجي س.أ. J. R. Geigy S.A. مع شركتي الكيماويات السويسريتين الأخريين سيبا Ciba وساندوز Sandoz لتكوين اتحاد بازل Interessengemeinschaft Basel (Basel Syndicate)، لمنافسة إ.ج. فاربن I. G. Farben. وفي ١٩٢٩- ١٩٣٩ اتحد الكارتلان مع شركات بريطانية وفرنسية ليكونوا الكارتل الرباعي Quadrapartite Cartel، الذي استمر حتى الحرب العالمية الثانية.

(٨٩) Professor G. Fischer, "Presentation Speech. Nobel Prize in Physiology or Medicine, 1948,"، وهو متاح في: http://www.nobel.se/laureates/medicine-1948-press.html.

(٩٠) Harrison, Mosquitoes, Malaria and Man, 218-27.

(٩١) Gallagher, Egypt's Other Wars, 198 n. 64.

(٩٢) انظر: Fischer, "Presentation Speech."

(٩٣) Fischer, "Presentation Speech." وهو وصف لغرفة بيت-جرادي Peet-Grady المسماة على اسم مخترعيها. وهو متاح في:

http://wwwclorox.com/science/labs/insect_lab.html.

(٩٤) للاطلاع على تحليل للعلم وفقا لهذه المصطلحات، انظر: Bruno Latour, The Pasteurization of France.

(٩٥) Harrison, Mosquitoes, Malaria and Man, 219, 222, 223.

(٩٦) Ibid., 218-27.

(٩٧) Ibid.

(٩٨) Titus Bradley, "Malaria: History and Distribution,"، وهو متاح في:
http:// www.micro.msb.le.ac.uk/224/Bradley/history.html

(٩٩) اختير عام ٢٠٠٧ لأنه التاريخ الذي بدأت فيه المكسيك، أحد أكبر منتجي العالم الباقين للدي دي تي، التوقف عن تصنيعه واستعماله.

(١٠٠) World Wildlife Fund Canada and World Wildlife Fund U.S., Resolving the DDT Dilemma: Protecting Biodiversity and Human Health (Toronto and Washington, D.C.: WWF Canada and WWF U.S., 1998). وفي التسعينيات بدأت وكالات الرعاية الصحية الدولية تشجع بشكل جدي بدائل للدي دي تي لإدارة الناموس. وجدير بالاهتمام أن المناهج المستخدمة – ملابس عليها رائحة بشرية كطعم مع المبيدات وناموسيات مشبعة بيبريثروم صناعي ومشروعات بمشاركة الجماعات بدلا من الحملات المركزية على الطريقة العسكرية – حاولت أن تستفيد من حقيقة أن الناموسة حشرة اجتماعية تعتمد على الجماعات البشرية.

(١٠١) USRG 59, 1950-54, 874.3972/10-651, Cairo to State, Aug. 28, 1951,

Chemical Fertilizers-Egypt.

(١٠٢) في ١٩٥٤ كانت شركة إمبريال للصناعات الكيماوية Imperial Chemical Industries (Egypt) Ltd.، وهي شركة تابعة لشركة الكيماويات البريطانية العملاقة ICI، وشركة سلماوي وشركاه .Salmawy & Co، الوكيل المحلي لقسم جراسيلي الكيميائي Gresselli من شركة .E.I. du Pont de Nemours & Co، يستوردون الدي دي تي المُركز وكيماويات أخرى لإنتاج نحو سبعة آلاف طن متري سنويا من غبار القطن المؤسس على الدي دي تي ومبيدات حشرية أخرى. وكانت مكاتب شركة سلماوي في عمارة الإيموبيليا التي يملكها عبود في القاهرة، وكانت تستورد طائرات الهليكوبتر أيضا: USRG 59, 1950-54, 874.3971/1-951, Letter from Mohamed Salmawy, President, Salmawy Co., to Egyptian Desk, Dept of State; USRG 59, 1950-54, 874.397/11-1754, Nestor Lardicos, Commercial Assistant, U.S. Embassy Cairo to State, Nov. 17,1954, Survey of Pest Control Products, Egypt.

(١٠٣) Vitalis, When Capitalists Collide, 178.

(١٠٤) USRG 59, 1950-54, 874.3971/5-2851, Myles Standish III, 3rd Secretary, U.S. Embassy Cairo to State, Construction of DDT Plant; USRG 59, 1950-54. 874.395/10-352, U.S. Embassy Cairo to State, Oct. 3, 1952; USRG 59, 1950-54, 874.397/6-1351, U.S. Embassy Cairo to State, June 13, 1951.

(١٠٥) في عام ١٩٥٤ ذُكر أن المصنع قيد البناء وسوف يبدأ الإنتاج وفقا للجدول في ١٩٥٦. وفرت منظمة الصحة العالمية أربعة تقنيين، ووفرت اليونيسيف UNICEF ٢٥٠ ألف دولار لشراء الآلات: USRG 59, 1950-54, 874.397/11-1754, Nestor Lardicos, Commercial Assistant, U.S. Embassy Cairo to State, Nov. 17, 1954, Survey of Pest Control Products, Egypt; USRG 59, 1950-54, 874.3971/8-1152, Jefferson Caffery, Ambassador, U.S. Embassy Cairo to State, Agreement between WHO and UNICEF and the GOE to build DDT plant.

(١٠٦) USRG 59, 1950-54, 874.397/11-1754, Nestor Lardicos, Commercial Assistant, U.S. Embassy Cairo to State, Nov. 17, 1954, Survey of Pest Control Products, Egypt

الفصل الثاني

مبادئ صالحة لكل البلدان

في عام ١٨٦٣ منح إسماعيل باشا، الوالي العثماني في القاهرة، مائة فدان للقهوجي الخاص به، ومائة أخرى لحلاقه. وكان قد خلف عمه سعيدا واليا [على مصر] في يناير من تلك السنة وخلال ثمانية عشر شهرا خصص لمن يحيطون به أكثر من ستين ألف فدان من وادي النيل. كان الممنوحون من ضباط الجيش وكبار الموظفين وأعضاء العائلة الحاكمة والخدم. وفي هذه الفترة القصيرة نفسها أضاف أيضا خمسين ألف فدان لأملاكه الخاصة[١].

بالنسبة للأوربيين تعبر أفعال كهذه عن كل ما هو خطأ في الشرق. إنها تمثل القصورات التي كان المسئولون الاستعماريون ينتقدون بناء عليها نظم الحكم "البلدية" native: اعتباطيتها. فبالمقارنة مع القواعد الكلية لنظام القانون الحديث، كانت الحكومة البلدية تديرها القرارات الشخصية ونزوات السلطة. كتب أحد المديرين الإنجليز في الهند: "فيما يتعلق بالقضايا العامة، لم أجد بعد أي سبب للتسليم بأن المبادئ الصالحة بلا جدال في كل بلد آخر، لا يجب أن تقبل التطبيق في البنغال. فمن طبيعة العدالة والحكم الصالح استخلاص الإجراءات الواجبة من نقاط الحق الأصلي غير المتنازع عليها. [بالمقابل] من طبيعة السلطة الاستبدادية أن تقرر استثناءات"[٢]. في الحكومة غير الأوربية الاستثناء هو القاعدة؛ وتحصل السلطة على قوتها من اعتباطيتها. لقد آمن الأوربيون بأن الحكومة الحديثة بُنيت على مبادئ صالحة لكل بلد مثلها مثل العلم الحديث. فقوتها تكمن في نزعتها الشمولية.

تنتمي هذه اللغة لقرن سابق، ولكن الفكرة التي تعبر عنها ما زالت متداولة. في نهاية القرن العشرين ظهر قانون الملكية ثانية في مركز الحياة السياسية

والاقتصادية المصرية. فكما يصف الفصلان الثامن والتاسع من هذا الكتاب، أعاد برنامج لإعادة الهيكلة سياسيا واقتصاديا تأكيد أولوية حقوق الملكية كإطار مؤسسي لإدخال علاقات السوق. فكان على قواعد الملكية الكلية أن تحل محل النظام التعسفي القائم على القيود السياسية والادعاءات الخاصة والاستثناءات المؤسسية التي قيدت عمل هذه القواعد. وأصبح على اقتصاد مصر السياسي أن يتأسس على قاعدة مبادئ صالحة لكل البلدان.

قاعدة الملكية

كيف يجري إنتاج سمة عمومية للقانون؟ كيف تحرز قواعد الملكية صفة الكلية؟ لا توجد إجابة مباشرة على هذا السؤال. يرى التشريع الحديث أن القانون يؤسس نفسه، يوجد كنظام من القواعد لا تتأسس صلاحيتها إلا عن طريق قواعد أخرى(٣). ويرى علم الاقتصاد الحديث أن وجود الملكية بديهي؛ لأنها تمثل مجموعة مسلما بها من القواعد بغيرها لا يحدث فعل التبادل. في الروايات الوضعية للقانون والاقتصاد، لا يجري استكشاف أصول ما يسلم بأنه نظام كلي من القواعد. هذا التجاهل حتمي، لأن البديهي إذا كانت له أصول تتمثل في تواريخ وأفعال سياسية بعينها، سيضيع ادعاؤه بأنه كلي.

صيغت الإجابة عن هذا السؤال عن أصل حقوق الملكية الحديثة في القاهرة للمرة الأولى في ١٨٨٢. احتل البريطانيون البلاد في تلك السنة بعد أزمة سياسية نتجت عن ديون إسماعيل للبنوك الأوربية. فشكلوا بعثة تحقيق في ضريبة الأرض، كان الغرض منها دراسة حقوق الملكية والضرائب والإجراءات السليمة لإصلاحها(٤)، الأمر الذي من شأنه إلغاء الاستثناءات في النظام الضريبي وزيادة العائد لسداد ما هو مستحق لروتشيلد Rothschilds وغيره من البنوك. وتطلبت الإصلاحات مسح الأراضي لتحديد مالك لكل قطعة أرض ونسبة الضريبة عليها. ولم يكتمل المسح إلا بعد نهاية القرن، وبالتالي كان على إصلاحات عوائد الضرائب أن تنتظر. ولكن نظارة المالية أصدرت على الفور دراسة لعلاقات الملكية بعنوان الملكية العقارية في مصر *La Propriété foncière en Egypte*.

شرحت الدراسة التي كتبها أمين بعثة التحقيق ادعاءات الملكية من زاوية تاريخ مفهوم معين: تطور حق الملكية الخاصة[٥].

اعتمد المؤلف على أعمال الكتاب الفرنسيين المعاصرين ليقول بأنه في ظل قوانين الدولة العثمانية التي حكمت القاهرة منذ ١٥١٧، كانت الأرض كلها تُعتبر ملكا للدولة[٦]. كان الباحثون الفرنسيون قد نشروا هذا التفسير للممارسة العثمانية لتبرير استيلاء المستوطنين الفرنسيين في الجزائر على أراضي القرى. لقد اعتقدوا أن الملكية الخاصة هي أساس الحضارة، وكان غيابها عن أراضي الدولة العثمانية دليلا على عدم تحضر الشعوب الإسلامية وعلى التقدم الذي سيجلبه لهم الاستعمار[٧]، والذي سيأتي في صورة أفكار. قيل إن المبادئ القانونية الأوربية مبنية على مبادئ كلية يمكن تطبيقها بشكل متجانس على حالات بعينها، بعملية تجريد من الظرف الجزئي إلى المبدأ العام الذي يحكمه. لقد اعتمدت دراسة نظارة المالية على عناصر من هذه الرؤية الكولونيالية للمِلْكية في رسم صورة لتحول مماثل نحو الحداثة في وادي النيل، ثم أصبحت النص الذي اعتمد عليه مؤرخو قانون الملكية المصري اللاحقون[٨].

قبل أن يتطور علم الاقتصاد وعلم أصول القانون للقرن العشرين، واللذان قدما طرقا للسكوت عن أصل ما يدعيان أنه كُلِّي، كان ذلك النوع من الروايات هو الطريقة الوحيدة خارج اللاهوت لتفسير الطبيعة العامة للقانون. كان بمقدور القانون أن يدعي الكلية، وبالتالي عدم الاعتباطية، فقط بالظهور كتعبير عن الحضارة. مثَّل نمو الحضارة انتشار مبدأ العقل البشري، الذي تغلب على قيود العادة والتحيز والنزوة والجهل. كان الظن أن ملكة العقل منحت الناس القوة للتحرر من هذه القيود المحلية، ليكتسبوا بذلك رؤية وفهما كُليين. وقد أقام الاستعمار البريطاني، الذي فُهم باعتباره التعبير المعاصر عن انتشار الحضارة والعقل، الأشكال المجردة للقانون، التي يمكن كتابة التواريخ الجزئية لحق الملكية من حيث علاقتها بها. لقد حدثت مثل هذه التواريخ باعتبارها تعبيرا عن هذا التجريد الكُلي أو تحقيقا له.

هناك تناقض معين ظاهر. لقد صيغت فضائل الحق الكُلي في الملكية الخاصة لتدعم الاستيلاء بالقوة على الأرض في شمال أفريقيا. كان يمكن أخذ الأرض لأن

من كانوا يفلحونها لم يكونوا قد سمعوا عن هذا الحق الكُلي. لقد تم تقديم مبدأ الملكية باعتباره نقيض القوة الاستبدادية أو القهر الذي تمثله ملكية الدولة للأرض؛ ولكن هذا المبدأ برر ممارسة عنيفة للقوة بل أُقيم عن طريق هذا العنف في واقع الأمر. كان البريطانيون يصوغون الآن نفس المبدأ في القاهرة، وهي مدينة استولوا عليها بالقوة بعدما قصفوا ودمروا جزءا كبيرا من الإسكندرية، المدينة الثانية في البلاد. واعتُبرت الملكية الخاصة قلبا لنظام ملكية الدولة القديم، كما مثَّل القانون المبني على الحقوق الخاصة قطيعة مع عالم القوة الاعتباطية والاستبدادية السابق. ولكن كثيرا من ادعاءات الملكية التي اعتُبرت لاحقا حقوقا خاصة، خصوصا أكبرها، وُجدت من خلال المنح "الاعتباطية" التي قدمها إسماعيل، وأعمامه وجده من قبله. كان يعقوب أرتين نفسه، مؤلف دراسة نظارة المالية، نتاجا لتاريخ العزب الكبيرة هذا. فقد انتقل سوكياس تشراكيان Sukias Tcherakian، وهو أرمني من إسطنبول، إلى القاهرة عام ١٨١٢، بعد سنوات قليلة من صعود محمد علي، جد إسماعيل، إلى السلطة، ليدير جفلك أحد أبناء محمد علي[٩]. لم تكن هناك قطيعة إذن، فقد ساعد القديم على تشكيل الجديد.

تاريخ الملكية الخاصة صموت للغاية بشأن الشروط التي أنتجته والسوابق التي تم إدماجها فيه. وهو في الواقع يصمت عن الكثير غير ذلك، كما سنرى. لم يقل هذا التاريخ، نظرا لتقديمه كتاريخ للتشريع، أي لتجريد، الكثير عن الملكية الخاصة كما تأسست فعليا في مكان معين. فالمجرد يأتي من مكان آخر، وتواريخه الجزئية عَرَضية لا تشكل جزءا من طبيعته. وإذا كان ظهورها له أدنى علاقة بعمليات الاستيلاء الفعلية أو القرارات الاستثنائية أو أفعال العنف، فإن هذه تنتمي إلى الماضي الذي انقطع الحاضر عنه الآن. ساعد الانقطاع التاريخي الناتج عن الاحتلال الاستعماري، الناتج عن الحداثة والحضارة، في تأسيس الطبيعة الكلية للقانون. لقد أُخفيت الطبيعة الظَرفية والعنيفة والاستثنائية لقانون الملكية بالكامل بتقديمه كشيء مجرد، كقاعدة كُلية، تكمن أصولها في مكان آخر، وتطبق على ظروف جزئية[١٠].

بالمقارنة بدراسة أرتين الصادرة في ١٨٨٢، لدينا فهم أفضل اليوم لحيازة الأرض في الدولة العثمانية قبل الاحتلال الاستعماري. نحن نعرف أن الرؤية القائلة بأن كل الملكية كانت "تمتلكها" الدولة شديدة التبسيط، وأن الأطيان في دلتا النيل عوملت لقرون كثيرة كشيء يمكن أن يبيعه الناس ويشتروه[١١]. ونعرف أيضا أن حيازة الأرض لم تكن تشير إلى الأرض كشيء يمكن أن يدعي الأفراد كل على حدة حقا مطلقا عليه، بل كانت تشير إلى نظام من الادعاءات المتكاثرة، لا بشأن الأرض نفسها، ولكن بشأن الدخل الناتج منها. ويشمل المدَّعون الحاكم العثماني وممثله المحلي والسلطات القانونية- الدينية والزُراع أنفسهم، ومدعين غيرهم وفقا للعرف الريفي، مثل المعدمين. لم تكن عقيدة ملكية الدولة للأرض الوجه المقابل للتصور الحديث للملكية، وإنما كانت تسجل الادعاء السياسي للحاكم في نصيب من عائد الأرض، في نفس الوقت الذي تقر فيه بكلٍ من ادعاءات القوى السياسية المحلية في العائد والادعاءات المعيشية للزراع وغيرهم من أعضاء القرية فيه[١٢]. فوق ذلك لم تقتصر شبكة الادعاءات على الأرض وحدها، بل شملت مجموعة متنوعة من العمليات والعلاقات: الحبوب باعتبارها مختلفة عن غيرها من المحاصيل، الأشجار وثمارها، حقوق الرعي، إمداد الماء، صيانة أعمال الري، وهكذا. وكانت الادعاءات مرتبطة بخطاب أوسع عن العدالة والتبادلية يعاد إنتاجه في الممارسة الاجتماعية. لم تكن هذه الادعاءات مثبتة في مدونة قانونية مجردة، ولكن كانت توجهها سوابق قانونية وأعراف تطورت كاستجابة لظروف وأحداث فعلية.

يفتح هذا الفهم المجال لمزيد من الأسئلة. كيف أمكن اختزال العمليات الإنتاجية الريفية إلى قضية وحيدة بشأن من يسيطر على الأرض؟ كيف انتقلت قضية هذه السيطرة من الادعاءات والالتزامات المتنافسة بين من عاشوا على الأرض ومن حكموهم لتتحول إلى "حق" يمكن أن يمارسه أي شخص بشكل مطلق، ولو لم تكن له علاقة بالمكان؟ كيف تم تجريد هذه القضايا من أشكال العدالة والتبادلية التي كانت مُدركة (أحيانا فقط من خلال انتهاكها) على مستوى الحياة

الزراعية ووضعها في مكان آخر – في المدينة ومحاكمها وشرطتها، وعلى مستوى يظل أكثر بعدا وتجريدا، في قضايا "صالحة لكل البلدان"؟ باختصار، كيف اكتسب القانون الحديث قوته وسلطته؟

لنعد لحظة إلى منهج إسماعيل في تأسيس الادعاءات بالنسبة للأرض. لنأخذ مثالا ممثِّلا: في سبتمبر ١٨٦٣ أصدر إسماعيل التعليمات التالية لناظر المالية:

> اقتضت إرادتي الإنعام بثلثمائة فدان أبعادية على صاحب العزة نوري بك مدير الشرقية وقد أصدرنا أمرا لسعادة مفتش أقاليم الوجه البحري بخصوص قياس وتحديد الأطيان المذكورة وإرسال قوائم حدودها للمالية فبمجرد وصول قوائم الحدود المذكورة إليكم يجب أن تبادروا بتحرير وإدراج التقسيط اللازم من الرزنامجة على اسم الموما إليه وإرساله إليه ولذلك حررنا لكم هذا[١٣].

تبدو السلطة وكأنها تعمل من خلال سلسلة من الأوامر الشخصية ومجموعة مترابطة من الامتيازات، لا كنظام عام للحكم. وهي ليست اعتباطية تماما، فالوثيقة تشير إلى عملية قانونية للتسجيل وتعيين الحدود وإمساك الدفاتر. ولكن التسجيل المكتوب الناتج لا يستوحي أية قاعدة كُلية. بل يصر في واقع الأمر على خصوصيته: "ولذلك حررنا لكم هذا". بالمقارنة بالقواعد الكلية لنظام القانون الحديث، لا تبدو الوثيقة والأفعال والادعاءات التي تؤديها خاصة حقا، بل تبدو كشكل للقوة لم يجر إخفاء خصوصيته. فالقانون يعلن خصوصيته، ويتتبع تسلسل أفعاله الخاصة. ففعل مَنح الأرض ومسح مفتش الوجه البحري للحدود ووضع قوائم لها وتسجيل القياسات وإرسالها إلى القاهرة وإدراجها في دفتر الضرائب وتحرير صك الملكية – كل هذه الأفعال أمرت بها الإرادة [الخديوية] الصادرة. وسوف يكتسب أداء القانون سلطته من اتِّباع هذا التسلسل من الإجراءات بالذات.

لم يكن نظام الملكية الخاصة الذي حل محل هذا أقل خصوصية (جزئية). فقد قام بدوره على أفعال وأوامر وعمليات استيلاء وأوصاف وكتابات فردية. ولكن هذه العمليات كانت تُدرَك بحيث يبدو بعضها خاصا وبعضها الآخر عاما: بعضها بدا مثبَّتا وفرديا وراسيا في مكان ولحظة معينين، مثل الأشياء، بينما ظهر بعضها متحركا وعاما وموجودا في كل مكان في الوقت نفسه وكُليا وصالحا بلا جدال في

كل مكان، وبالتالي مجردا. إحدى مجموعات الأفعال والناس والأماكن المثبّتة في موضع مثل "الأرض" و"الفلاح"، جُعلت موضوعات للإشراف والسيطرة عليها. وفي الوقت نفسه أقامت سلسلة من عمليات الإزالة وتغيير الترتيبات ومناورات التأجيل والتبسيطات ولحظات الصمت مواضع أخرى وأفعال أخرى لما بدا نقيضا لذلك: اللامحلي الخارج عن الواقع، وبالتالي الكُلي. وكان من شأن هذا أن يخلق وقع اختلاف أساسي: الأرض مقابل القانون، الخاص مقابل العام، الفيزيقي مقابل المجرد، الشيء مقابل الفكرة، القوة مقابل النظام. لكي نفهم كيفية صنع هذه الاختلافات يجب أن نعيد وصل الروابط بين ما فُصل بعضه عن بعض، فنتتبع الصلات من فعل لآخر؛ ونرى كيف تم إخضاع مجموعة واحدة من العناصر في هذه العلاقة أو إزالتها أو الحجر عليها أو إسكاتها. فسوف يبرز هذا للضوء ما يجري دفنه حين نكتب نظريات عن "الملكية" و"القانون" و"الدولة"، حين نبدأ بتجريدات ميتافيزيقية بدلا من السؤال عن مناهج السياسة والخبرة التي تقسم العالم إلى ميتافيزيقيات من جهة ومجرد فيزيقيات من جهة أخرى.

وضع القرويين في مكانهم

لم يكن المحصولان الصناعيان الرئيسيان في العالم الحديث، القطن وقصب السكر، ينموان في الجو المعتدل لأوربا، فهما يحتاجان إلى دفء المناطق شبه المدارية، التي وجد الأوربيون صعوبة في العمل أو الاستقرار بها. على مدى بضع مئات من السنوات طوَّر الإنجليز والفرنسيون ما اعتبره كثيرون مؤسسة مُحكَمة لحل هذه المشكلة، وهي مزرعة العبيد، التي أنشئت في الكاريبي ونقلها الأمريكان إلى جنوب الولايات المتحدة. كانت الحكومة في قاهرة القرن التاسع عشر حريصة على استيراد الطرق الأوربية والأمريكية الحديثة لعمل الأشياء. وقد أرسلت في الواقع جيشها الذي يحتوي على ضباط أوربيين لغزو السودان في يوليو ١٨٢٠ للسيطرة على السلطنات التي حكمت النيل الأعلى ولاستيراد عبيد إلى الشمال. ولكن جهود الاستعباد بالجملة فشلت، وبالتالي لم يتم إدخال نظام للزراعة الصناعية المبنية على استيراد البشر وامتلاكهم ملكية الخاصة في وادي النيل. بدلا من ذلك

حاولت الحكومة من خلال عدد من المناهج المختلفة أن تخلق انضباطا صناعيا بين الجماعات الزراعية الموجودة. وكانت النتيجة سلسلة إضافية من الفشل.

قبل القرن التاسع عشر كانت مناهج الحكم في أجزاء وادي النيل التي تسيطر عليها القاهرة مبنية على تقسيم العائد من الأرض. يدفع المزارعون جزءا من محصولهم الرئيسي – الحبوب الغذائية – إلى السلطات في مقابل الأمن والعدالة اللذين توفرهما السلطة، كما قيل لهم. هذه المناهج لا تصلح مع المحاصيل الصناعية والتصديرية الحديثة المطلوبة في أوربا، مثل القطن والسكر، أو الأفيون. فالمزارعون لم يكونوا مهتمين بزراعة محصول لن يأكلوه أو يعالجوه ليخدم احتياجاتهم المحلية. من جهة أخرى كانت السلطات بحاجة إلى طريقة أخرى لأخذ كل المحصول. فللمرة الأولى احتاجت إلى طريقة لجعل المزارعين يزرعون شيئا لا يريدونه ويسلمونه بأكمله. ربما كانت السلطات تفكر كثيرا في تحقيق ذلك، ولكنها أصبحت في تلك اللحظة فقط تؤمن بأن لديها، بفعل قوة الجيش النظامي الحديث، الوسيلة لتحقيقه. وكما قال جون بورنج John Bowring، صديق جيرمي بنتام Jeremy Bentham(*) ومستشار محمد علي، لاحقا في تقريره للبرلمان البريطاني: السلطة الاستبدادية وحدها هي التي كان بمقدورها أن تجبر [الزراع] على زراعة كثير من تلك البنود المهمة مثل القطن والأفيون والسكر والنيلة، إلخ، التي تقدم منها مصر هذا الكم الكبير من الإمدادات"[14]. على هذا النحو تم إدخال نظام "احتكار"، مدعوم بانضباط عسكري، أجبر القرويين على زراعة محاصيل بعينها وتسليمها لمستودعات الحكومة.

كان رد فعل سكان الريف مباشرا. رفضت أعداد كبيرة فلاحة الأرض، وفي عديد من الحالات هجروا قراهم. هرب عشرات الآلاف من بيوتهم وانتقلوا إلى مناطق زراعية خارج سيطرة الحكومة أو فروا إلى القاهرة وإلى مدن أخرى، أو رحلوا إلى أبعد من ذلك، إلى فلسطين وسوريا. رد الوالي العثماني محمد علي

(*) جون بورنج (١٧٩٢- ١٨٧٢)، اقتصادي سياسي إنجليزي من أنصار حرية التجارة، وعضو برلمان وحاكم لهونج كونج فى فترة من حياته. وقد زار مصر فى ١٨٣٧ وكتب تقريرا شهيرا بعنوان "تقرير عن مصر: ١٨٢٣- ١٨٣٨" كان له أثر كبير على السياسة البريطانية تجاه محمد علي. أما جيرمي بنتام (١٧٤٨- ١٨٣٢) ففيلسوف بريطاني دافع عن فلسفة المنفعة- م.

بإنشاء نظام أكثر إحكاما للمراقبة والعقاب وأمر باحتجاز الفلاحين في قراهم، وألزم الراغبين منهم في السفر من محلاتهم بالحصول على تصاريح(١٥). فشلت هذه الإجراءات في وقف الخروج الكبير exodus. وفي ١٨٤٢ بدأت السلطات في تصنيف دفتر بأسماء من أُبلغ عن فرارهم من قراهم(١٦)، وفي الوقت نفسه أدخلت نظاما جَديدا يكلف موظفي البيت الحاكم، وفي بعض الأحيان الأعيان أو التجار المحليين، بالمسئولية عن أداء متأخرات الضرائب عن قرى معينة(١٧). مع ذلك ظل الهرب مشكلة خطيرة، استمرت في عهود خلفاء محمد علي(١٨).

كان رد الفعل التالي على مشكلة إبقاء سكان الريف في أماكنهم سلسلة من الإجراءات اتُخذت بين عامي ١٨٤٧ و١٨٦٢ للحد من الادعاءات العرفية لمن هجروا أرضهم أو إلغائها. تولت نظارة المالية لاحقا تجميع هذه اللوائح في رواية ظهور الملكية الخاصة التي ناقشناها أعلاه. يبين كونو Cuno أن هذه اللوائح لم تكن مهتمة بالحقوق الفردية بقدر ما كانت مهتمة بتثبيت نظام الأرض القائم بعد البرامج الزراعية التي مزقت النظام القديم في النصف الأول من القرن(١٩). وحجج كونو مقنعة، ولكن نستطيع أن نقرر بشكل أكثر تحديدا أن اللوائح الجديدة كانت رد فعل على أزمة الهرب المستمرة، بتقنين نزع ملكية الأرض ممن هربوا والسعي لردع آخرين عن الفرار. تتعلق أربع من المواد الست في أول لائحة أطيان عام ١٨٤٧ بالحد من ادعاءات من هربوا من أرضهم. فليس من حق الفارين الذين عادوا يطالبون بالأرض التي خصصت مسئوليتها الضريبية لشخص آخر سوى استعادة نصف الأرض مع ضرورة التعويض عن الضرائب التي دُفعت. كانت لائحة الأطيان لعام ١٨٥٥ تعديلا للائحة السابقة، يضع مزيدا من القيود على قابلية استعادة الأرض. فبعد خمسة عشر عاما يفقد العائدون أي حق في الأرض ويتلقون بدلا منها قطعة تكفي لحد الكفاف تتراوح بين نصف فدان وثلاثة أفدنة. وقللت اللائحة السعيدية لعام ١٨٥٨ الفترة التي يفقد بعدها المتسحبون [:الفارون] أي حق في أرضهم إلى خمس سنوات(٢٠). برغم هذه الإجراءات استمرت مشكلة الهرب. فصدر مرسوم إضافي في ٧ ديسمبر ١٨٦٢، وهو غير مذكور في تواريخ ملكية الأرض، ولكنه يؤكد أن الانشغال بالتسحب ظل بالغ الشدة: فكل من يتسحب من

الأهالي من قريته ولا يعود إليها لمدة شهرين، يجري ضبطها وضمها إلى جانب الميري [:الأراضي الحكومية] "وإنزالها في المزاد بصفة [أطيان] إثرية وإضافة ثمنها إلى جانب الديوان، وهذا إذا كان انسحابهم غير مصادف لأوان الزراعة. أما إذا صادف هذا الانسحاب أوان الزراعة فلا يُمنح لهم هذا المهل [:مدة الشهرين] وتضبط أطيانهم في الحال"[٢١].

كانت هذه الإجراءات مرتبطة بعملية أخرى، تُغفلها أيضا تواريخ الملكية الخاصة عادة: إدماج أو محو الجماعات السياسية التي احتلت الهامش، فلا هي خارج النطاق الواقع تحت حكم القاهرة، ولا هي داخله تماما. قبل منتصف القرن التاسع عشر عاش معظم القاطنين في أجزاء من وادي النيل خارج متناول يد القاهرة في جماعات تحكم نفسها سياسيا، ويشار لها كقبائل أو إمارات، وكانت مستقلة نسبيا عن السلطات القاهرية[٢٢]. وتشير المصادر التاريخية لهؤلاء السكان باسم "العرب"، وهو مصطلح يترجم عادة إلى كلمة بدو Bedouin، ويستعمل في تقابل مع الفلاحين المستقرين في قرى. برغم أن كلمة "عرب" تشير تاريخيا إلى الرعاة الرحل في الصحراء، فإن عددا كبيرا منهم في وادي النيل فلحوا الأرض وعاشوا في قرى. ولم يكن ما يميزهم عن غيرهم من القرويين هو حياة الترحال بالضرورة، بل استقلالهم النسبي عن القاهرة، وغالبا سيادتهم على الفلاحين أنفسهم. وقد عاشوا في الهوامش الجغرافية، جزئيا داخل سيطرة الحكومة وجزئيا خارجها. ونادرا ما تم تسجيل أراضيهم أو فرض الضرائب عليها، ولكنهم كانوا يدفعون غالبا شكلا ما من الجزية الجماعية. كانوا يعملون بالزراعة ولكنهم لا ينتمون "للفلاحين". لقد شكلوا أرض حدود سياسية واقتصادية معقدة.

شملت السيطرة الجديدة على الريف التخلص من هذه الأشكال الحدودية من الحياة السياسية. تدعي الروايات الحديثة أن "العربان" كانوا رحلا، ويصفون هذه العملية بأنها "توطين البدو"[٢٣]. لقد تضمنت هذه العملية، مرة أخرى، محاولة بناء نوع جديد من السيطرة على الأراضي والأرزاق، وكثير مما يسمى حياة الترحال كان مجرد خلع [للناس من أماكنهم] نتج عن هذه المحاولة. لقد اعترفت حكومة محمد علي في البداية بمطالب العربان بشأن الأرض المستعملة للرعي والزراعة

الموسمية[٢٤]. ولكن منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأ أعضاء من البيت الحاكم يأخذون مثل هذه الأراضي ليقيموا أبعاديات لأنفسهم[٢٥]. اندلعت صراعات عنيفة، وبنهاية الخمسينيات كانت "وقايع العربان"، وهو الاسم الذي أطلقته المصادر الرسمية على الصراع، قد أصبحت بالغة الحدة بحيث هجرت أعداد كبيرة منهم الزراعة وانتقلت مع قطعانها إلى مناطق بعيدة عن متناول قوات الحكومة، أو هربت إلى خارج البلاد[٢٦].

حين تولى إسماعيل الحكم في يناير ١٨٦٣ وبدأ في منح قطع أرض لموظفيه وأقاربه، كان يستجيب لسلسلة من الإخفاقات ولردود فعل متزايدة العنف بحثا عن مناهج جديدة للسيطرة على طريقة إنماء المحاصيل. كان إسماعيل قد قضى الأعوام السابقة في تنظيم عزب يملكها في الجنوب، مطورا إنتاج القطن وقصب السكر ومديرا لمعمل تكرير وُصف بأنه أروع المشاريع الصناعية في البلاد[٢٧]. وقد جلب الخبرة المطلوبة في إدارة معاصر السكر ومزارعه إلى القاهرة وبدأ في تنظيم البلد بأكمله كنظام من العزب الزراعية.

في أول أسابيعه في السلطة، ألغى إسماعيل أمرا صدر عام ١٨٦٢ بمعاقبة التسحب من الريف، وأمر المديرين في كل مديرية [:محافظة ريفية] بوضع جداول وكشوف تحتوي على الأشخاص المتسحبين بالمديرية وبيع أطيانهم لآخرين ومعاملة الأهالي المتسحبين من قراهم وفقا للمبادئ المقررة، التي تعني فيما يبدو استعادة حد السنوات الخمس في اللائحة السعيدية[٢٨]. كما شجع العربان على العودة إلى أراضيهم. ومنح من لا ملكية له قطعا صغيرة من الأرض التي هُجرت بواقع فدانين لكل عائلة من خمسة أشخاص[٢٩]. وبالمقابل كان على العرب أن يخضعوا لسلطة ضابط من الجيش يعين في كل مقاطعة للإشراف على أمورهم. فكان عليهم أن يقدموا له قائمة برؤساء أقسام كل قبيلة، مع عدد أفرادها ووصف لكل فرد، مرقمين "قبيلة قبيلة فرقة فرقة اسم اسم". حينئذ يصدر الضابط المسئول "تذاكر" [:تصاريح] لكل نفر منهم تحتوي على اسمه وصفته واسم شيخه وقبيلته، ويمنح كل شخص يرغب في الانتقال من إحدى فرق القبيلة لفرقة أخرى، أو من مكان لآخر في البلاد تصريح الانتقال هذا[٣٠].

متعصب مجنون وشيوعي

لا نعرف سوى القليل عن أثر هذه الأحداث على حياة الناس. ومعظم ما نستطيع أن نتعلمه عنهم يأتي من آثار تركوها في مكان آخر. فنحن نعرف عن تسحُّب القرويين من الأرض إلى حد كبير من خلال مصادر من قبيل قرارات نزع الملكية الثانية التي حاولت الحكومة أن تعاقبهم بها. ولكن أحيانا كان عنف صناعة المِلْكية، الذي كان أيضا عنف صناعة الأمة، يثير رد فعل أكثر تنظيما. تركت هذه الأحداث آثارا أكبر، برغم أنها أيضا جزئية فحسب(٣١).

كانت الانتفاضة التي حدثت في الهند في ١٨٥٧- ١٨٥٨ ضد الحكم البريطاني تقدم تحذيرا لما يمكن أن يحدث، وسرعان ما جلب البريطانيون الدروس التي تعلموها في الهند إلى مصر. ولكن الرسالة الشعبية من الهند وصلت بشكل أسرع إلى مديريتي جرجا وأسيوط في الصعيد، حين كان إسماعيل يبني مزارع السكر الخاصة به. فلتحويل زراعة الحياض المعتمدة على الفيضان إلى زراعة قصب السكر الدائمة طوال العام كان على العمال أن يحفروا ترعة الإبراهيمية، وهي مشروع إنشائي غير مسبوق في ضخامته في وادي النيل، وقيل إنه أكبر قناة ري في العالم، حيث امتدت لأكثر من أربعمائة كيلومتر، من أسيوط إلى القاهرة(٣٢). وقد تطلب كل من زراعة القصب وحفر الترعة كميات هائلة من العمل بالسخرة(٣٣).

كانت إحدى علامات الاضطرابات الوشيكة اغتيالا حدث في يونيه ١٨٦٣ في قرية تناغه الواقعة على بعد حوالي ثلاثين كيلومترا إلى الجنوب من مدينة أسيوط، في منطقة امتلك فيها إسماعيل مزارع سكر عديدة. كان الضحية شخصا له أهمية، على الأقل بالنسبة لإسماعيل، لأن الوالي أمر شخصيا بضبط [:مصادرة] كل الأسلحة من سكان القرية وكل قرية في مديرية أسيوط "يحصل فيها حوادث القتل"، فإذا وُجد في هذه القرى سلاح فيما بعد يُضبط ويغرَّم حامله "ويجب أن يُعزل شيخ بلد هذا الشخص المخالف للأوامر وألا يتعين [:يُعيَّن] أحد من أولاده وأقاربه شيخا في المستقبل"(٣٤).

في شتاء ١٨٦٤- ١٨٦٥ جاءت الأزمة. في أكتوبر استولى إسماعيل على عزبة كبيرة شملت معملا للسكر ومضخات بخارية، في قرية نجع حمادي، مدعيا أن الأرض كانت تخص أخيه الأكبر أحمد (الذي أُغرق في حادث للسكك الحديدية قبل ست سنوات)[٣٥]. وزادت المصاعب التي خلقها انتشار العزب سوءا بمجيء فيضان عالٍ في الخريف، دمر مدينة جرجا القريبة والبيوت والمحاصيل في المنطقة بأكملها[٣٦]. بحلول فبراير كان هناك نقص فادح في الطعام وماتت معظم الماشية. ومع ذلك استمرت الحكومة في فرض الأعباء، فوصلت الأوامر للمسئولين المحليين لجمع ضريبة عن الجمال لتدعيم الاحتلال المستمر للسودان، والبدء على الفور في العمل على تقوية السدود التي تحمي من الفيضان في جرجا، بما تطلب ١,٠٨٥,٠٠٠ قنطار من الحجارة وتوفير خمسين ألف رجل آخرين ليعملوا بالسخرة في شق ترعة الإبراهيمية[٣٧]. كتب مقيم أوربي في البلاد: "لقد بلغ نظام الابتزاز والنهب الجماعي نقطة يصعب تجاوزها، فمصر الآن `ضيعة` واحدة كبيرة يجعل السيد فيها عبيده يعملون بغير حتى أن يطعمهم"[٣٨].

بعد شهر اندلعت انتفاضة مسلحة بدأت في قرية قاو بالقرب من جرجا، وأربع قرى مجاورة، ولكنها وصلت بعيدا حتى أسيوط، على بعد أربعين كيلومترا إلى الشمال[٣٩]. كانت الانتفاضة بقيادة أحمد الشقي، المعروف باسم الطيب، أحد أهالي قرية سلامية بالقرب من الأقصر، ويقال إنه كان من أتباع مجاهد ديني ضد الاستعمار من الهند، كان قد هرب بعد هزيمة هبة ١٨٥٧- ١٨٥٨ وقضى بضع سنوات بالقرب من أسيوط. وتتبين خطورة الانتفاضة من الرتب العالية لمن أُرسلوا لقمعها. أتى محمد فاضل باشا، مفتش الصعيد، بمركب بخاري من القاهرة ومعه قوة مسلحة، وتبعه إسماعيل بنفسه. وتولى القيادة إسماعيل باشا أبو جبل، ناظر الجهادية. وقد أحرقوا قرية قاو والقرى الأربع المحيطة بها عن آخرها وأرسلوا الذكور الناجين من السكان إلى السجن في السودان. وتم توزيع النساء والأطفال على قرى أخرى. وأشيع أن أحمد الطيب قد هرب، ولكن أقرباءه من السلامية، رجالا ونساءً وأطفالا، قد جُروا مربوطين بالسلاسل إلى قنا. وتقدر التقارير عدد القرويين الذين قُتلوا بما يتراوح بين عدة عشرات وستمائة. وقد وصف أحد شهود

العيان كيف كان فاضل باشا "يجعل الرجال يرقدون عشرة عشرة ويقطع رؤوسهم بالبَلْط pioneer axes وقد كوفئ فاضل بعد عودته إلى القاهرة بترقيته إلى مجلس الأحكام(٤٠).

نسبت التقارير القنصلية البريطانية الهبّة إلى تسخير القرويين في العمل في عزب إسماعيل. أدى نقص الطعام إلى قفزة في الأسعار وارتفعت الأجور المحلية أيضا. وقد فشلت الإجراءات التي اتُّخذت في يناير في السيطرة على الأسعار من القاهرة بإقامة لجنة الأسعار ولجان التجارة في المديريات في وقف تزايدها(٤١). وكانت الأجور الثابتة التي فرضها إسماعيل في عزبه قبل سنتين، وقدرها قرشان ونصف يوميا تمثل فقط ربع الأجور السائدة في ١٨٦٥(٤٢). واتفقت التقارير المحلية على أنه برغم أن النداءات الدينية وفرت الشرعية للطبيب، فإن هدفه كان إقامة نظام جديد للأرض. فقد قيل لمقيم أوربي في المنطقة "إنه متعصب مجنون وشيوعي. فهو يريد أن يقسم كل الملكية بالتساوي وأن يقتل كل العلماء"(٤٣). ألقى إسماعيل تبعة الأحداث على إهمال حاكم جرجا، فعزله وأحاله للمحاكمة. كما عين أيضا مديرا منفصلا لعُهده وجفالكه في الجنوب، فاصلا إدارتها عن عهده وجفالكه في الدلتا(٤٤). وتبين أنه من الصعب تحويل معظم المنطقة إلى عزبة له.

برغم أن الحكومة أظهرت شدة بأسها بالعنف، استمرت مشكلات تخلي القرويين عن زراعة الأرض المثقلة بضرائب باهظة ورفض سلطة القاهرة. في ١٨٦٥ أصدر الوالي مرسوما يمنع الموظفين من منح أي شخص تصريحا بالتخلي عن أرضه(٤٥). وفي وقت لاحق من العام نفسه أمر ببيع حقوق كل الأراضي المتروكة وأية أراضٍ مزروعة غير مسجلة في دفاتر الضرائب، بينما جرى تخفيض المدة التي يفقد بعدها المتسحبون من قراهم حقوقهم من خمس سنوات إلى ثلاث(٤٦). ويلاحظ أمر صادر في السنة نفسها أنه برغم جهود استرضاء البدو، فإنهم ظلوا يرفضون الخضوع لسلطة الوالي، فصدرت تعليمات بالقبض على أي واحد من العربان يضبط "في بلد أو في سوق أو في طريق أو بأي جهة كانت" ومعه سلاح ناري أو جارح(٤٧). كما صدرت أوامر كثيرة في الفترة نفسها بالتفتيش على سجون البلاد الكثيرة وملاحظتها(٤٨). وفي يونيه ١٨٦٥ كتب مفتش الوجه

البحري تقريرا يرصد زيادة كبيرة في السرقة، تشمل هجمات ليلية على "بعض القرى والعزب المنفردة" [:المعزولة]، يتم فيها نهب أمتعة ومواش. قال إسماعيل إن هذا لا بد أن يكون عمل الأشرار والبغاة ومنهم من لهم سوابق ودخلوا الليمان، ويجب التخلص منهم – بالمزيد من الاعتقالات. وأمر شيخ كل قرية وقبيلة عرب بجمع كل "ذوي البغي والفساد وأصحاب الشبهة" في محلاتهم خلال ثلاثين يوما. وكان من يُلقى القبض عليهم يُرسَلون للجهادية أو البحرية إذا كانوا صالحين لذلك، فإن لم يكن، يرسَلون إلى جهات الشلالات [:شمالي السودان] لاستخدامهم في قطع الأحجار. ويعاقَب مشايخ البلاد والعربان الذين يُعثر على أي شخص من هؤلاء في مناطقهم بعد ثلاثين يوما[٤٩].

لم تقتصر المشكلات التي واجهتها الزراعة على التسحب من الأرض والتمرد المسلح، فقد جلبت أعمال الري واسعة النطاق التي تطلبتها المحاصيل الصناعية قوتين إضافيتين: المرض والديون. في مايو ١٨٦٥، بعد إخماد التمرد في الجنوب، ظهرت الكوليرا. اتبعت [بكتيريا] كوليرا فيبريو cholera vibrio الطريق نفسه الذي ربما يكون المجاهد ضد الاستعمار الآتي من الهند قد اتبعه، فقد أتت من جنوب آسيا إلى مكة مع الحج السنوي وواصلت طريقها بالقوارب عبر البحر الأحمر وبرا إلى وادي النيل[٥٠]. كانت الطرق الرئيسية تصل إلى النيل في الجنوب، حيث كان المرض أقوى من أي مكان آخر. فقد حصد حوالي ستة آلاف نفس، وكانت أعلى معدلات الوفاة في مديريتي جرجا وأسيوط[٥١]. وكما كان الحال بالنسبة لوباء ملاريا جامبي في أربعينيات القرن العشرين، تفاقم المرض بفعل أعمال الري في هاتين المديريتين، فقد أفلت القرويون الذين كانوا يجلبون الماء من النيل ، بينما عانت القرى التي كانت تستعمل الماء الآسن في الترعة الجديدة من المرض بشدة. وفي مدينة قنا، قرب جرجا، قيل إن ٢٥٠ شخصا قد ماتوا في يوم واحد. وكتب مقيم أوربي أن "الشيخ يوسف ألقى مسئولية الوفيات في قنا على ماء الترعة، التي يشرب منها الفقراء"[٥٢]. وحين وصل المرض إلى الإسكندرية في الشمال أثار ذعر طبقة رجال الأعمال الأوربية ودفعهم للفرار، فرحل ثلاثون ألفا بحرا خلال أسبوعين، الأمر الذي أصاب تجارة البلاد الكبرى بالشلل[٥٣]. وقد

حملوا في هربهم الكوليرا إلى المواني الرئيسية في شرق وشمال المتوسط، الأمر الذي ساعد على تحويل المرض إلى وباء شامل أحاط بالكرة الأرضية لمدة عقد.

في الوقت نفسه انتهى ازدهار القطن الذي تمتعت به البلاد نتيجة إغلاق الموانى الفيدرالية أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. حصل إسماعيل على قروض كبيرة من الممولين الأوربيين أثناء سنوات الرخاء. كان واحدا من أكبر هذه القروض استجابة لوباء أسبق، هو طاعون الماشية cattle murrain الذي أصاب البلاد في صيف وخريف ١٨٦٣، حيث قتل ما يتراوح بين ٢٥٠ ألفا و٩٠٠ ألف رأس من رؤوس الماشية، فدمر معظم حيوانات الجر التي تستعمل في الحرث والري. أتاحت قروض البيوت المالية الأوربية لإسماعيل استيراد مئات الآلاف من الحيوانات من أوربا وآسيا، بالإضافة إلى مضخات ومحاريث بخارية وإمدادات طوارئ من الغذاء[٥٤]. ولكن الطعام والقروض أتت متأخرة، فلم تُتَح الفرصة للناس ليطعموا أنفسهم في ذلك الشتاء، فمات منهم عشرات الآلاف[٥٥]. بعد كساد عام ١٨٦٥ أتى انهيار المضاربات المالية الأوربية في سوق السندات في مايو ١٨٦٦. وقد نجح إسماعيل في الحصول على مزيد من القروض ليحافظ على دفع الفوائد للبنوك. ولكن هذه القروض كان من شأنها مضاعفة الديون. لقد أجلت القروض الإضافية الأزمة، ولكنها جعلت الانهيار المفاجئ أكثر حدة. وكما سنرى، كان من شأن الدين أن يقدم آلية سوف ترفع قانون الملكية الجديد إلى المكان الذي احتله لاحقا، ومعه الاحتلال الاستعماري.

القرية الخاصة

شملت العقبات التي اعترضت تمتين النوع الجديد من السيطرة على الريف وقوع السرقات والهجمات المسلحة ومشكلة التسحب المستمرة وصعوبة فرض السلطة على العربان وموجات الأمراض الوبائية الحديثة، بالإضافة إلى الخطر الذي بدا أنه يمارس ضغطا متواصلا، وهو التمرد المسلح كما أوضحته أحداث جرجا في ١٨٦٥. تشكل هذه الأحداث، والعنف الذي كانت هذه الأحداث استجابة له، السياق المحلي الذي حُذف من تاريخ الملكية الخاصة. لقد بزغت الملكية

الخاصة في شكل عزب زراعية كبيرة. مثلت العزب التي بدأت في الأربعينيات واتسعت بسرعة من الستينيات من القرن التاسع عشر جهدا إضافيا للعثور على طرق لإقامة سيطرة دقيقة ومستمرة على سكان الريف. كانت هذه المرة أكثر نجاحا.

حين يمنح الوالي عزبة لواحد من موظفيه أو من أفراد العائلة الحاكمة أو من خدمه، يكون بالفعل قد تقاول من الباطن مع متلقي المنحة، سواء كان ضابطا عالي الرتبة أو قهوجي بيته، على تنظيم واستخلاص إيراد تلك المنطقة. في الواقع، حين ظهرت العزبة أولا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، لم تكن شكلا للملكية الخاصة، ولكن وسيلة لجعل فرد رسمي مسئولا عن دفع متأخرات ضرائب قرية بعينها. وبالتالي يكون أي قروي عليه ضرائب مستعبدا بالدين للموظف ومجبرا على العمل في الأرض لمصلحته إلى أن يُدفع الدين[٥٦]. (سأعود حالا إلى هذه القضية الخاصة بالدين، وهي آلية إكراه كانت تعمل داخل حق الملكية). واستمرت ممارسة جعل القرى أو أجزاء منها مسئولية موظفين أفراد في العزب التي أنشأها إسماعيل في الستينيات والسبعينيات. في الوقت نفسه كانت العِزَب (الأبعاديات) مكافأة لمن يتلقونها؛ نظرا لانخفاض معدلات الضرائب عليها [عن الأراضي الإثرية]، وبالتالي كانت قابلة لأن تأتي بربح وفير. ووفرت المكافأة بدورها وسيلة لربط متلقيها برباط الولاء للحاكم وبالتالي تقوية سلطته[٥٧].

في السبعينيات تم تحويل العزب من مسئولية ضريبية إلى حيازات أطيان يتمتع فيها متلقوها بما أصبح يسمى الملكية الخاصة. لم يحدث هذا التحول لأن الحائزين سعوا إلى تطوير الحقوق الخاصة، وإنما أجبرتهم على ذلك مطالبة الحكومة والبنكيين الأجانب بالمزيد من الإيرادات. ففي عام ١٨٧١، حين كان الوالي يغرق في قاع الدين مَنح حق الملكية الكاملة مع تخفيض الضرائب مستقبلا إلى النصف لكل من يدفع ما يساوي ستة أمثال الضريبة السنوية[*]. وتم تقديم إيرادات هذا الترتيب للبنكيين الأوربيين كضمان لقرض آخر. لم يكن العرْض

(*) وهو ما يعرف بلائحة أو قانون المقابلة- م.

جذابا لمعظم الحائزين، ولذا أصبح الدفع بعد ثلاث سنوات إجباريا على اثنى عشر قسطا سنويا. أصبحت المقابلة، وهي الاسم الذي أُطلق على هذه الترتيبات التي أسفرت عن زيادة الضرائب بنسبة ٥٠%، السبب الرئيسي لوقوع حائزي الأرض في الدين[٥٨]. لم تنشأ الملكية الخاصة كحق كسبه الأفراد في مواجهة الدولة ولكن كغرامة فُرضت عليهم كوسيلة لدفع ديون الحكومة، وهي غرامة تسببت في الواقع في سقوط كثير من صغار الملاك أنفسهم فريسة للدين وخسارتهم لأرضهم.

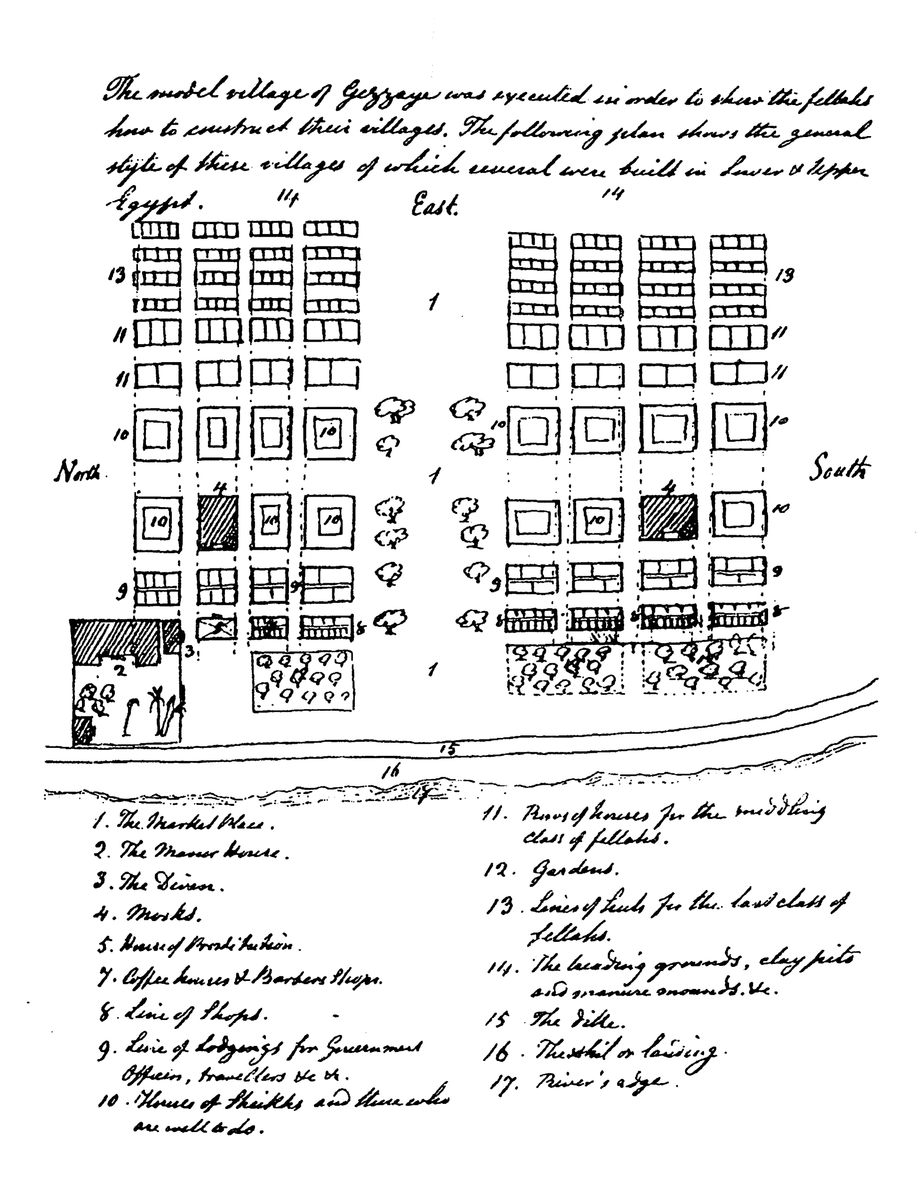
لم تكن ميزة العزبة تكمن في إنتاجيتها الأعلى. لقد صيغت حجة بعد الاحتلال البريطاني تقول إن الحيازات الأكبر أكثر إنتاجية من المزارع الصغيرة، وطُرحت ثانية في نهاية القرن العشرين، كما سنرى، حين أزيلت ثانية القيود التي فُرضت على تكوين العزب في العقود التالية. اعتُبرت مزارع القرية الصغيرة أكثر إنتاجية بأربعة أضعاف من العزب الكبيرة للأسرة الحاكمة[٥٩]. كانت ميزة العزبة أنها مكّنت العائلات الأقوى من تحقيق سيطرة مباشرة ومستمرة على عملية الزراعة وادعاء حق الاستيلاء الكامل على إنتاجها. لقد مثلت العزبة نظاما للمراقبة والإكراه نجح للمرة الأولى في تثبيت الزراع بشكل دائم في مكانهم على الأرض ومنعهم من هجر الزراعة أو الانتقال إلى منطقة أخرى. لقد أمكن الآن إجبارهم بأعداد كبيرة على زراعة محاصيل وفقا لأوامر شخص دخيل ولصالحه.

لقد تحققت هذه السلطة بطرق كثيرة. أولا، فقد الزراع السيطرة، لا على الأرض فقط، بل على عائلاتهم وترتيبات حياتهم. فقد أُجبروا على الحياة تحت مراقبة مستمرة في "قرى خاصة" يملكها مالك الأرض الجديد. في كثير من الحالات كانت الملكية الخاصة للأرض ملكية خاصة لقرية.

مع إقامة عدد كبير من العزب الكبيرة، خصوصا تلك التي أخضعت أحواض الفيضان السابقة أو أراضي البرك والمستنقعات للزراعة الدائمة على مدار العام، كان على الملاك أن يبنوا المنازل التي يستعملها العاملون لديهم. في البداية تركوهم يبنون أكواخهم، ولكنهم اكتشفوا لاحقا أنهم سيحصلون على سلطة أكبر على قوة العمل بالسيطرة على ترتيبات معيشتهم. كانت هناك سوابق عديدة حديثة لبناء مأوى لجماعات كبيرة من الرجال والإشراف عليها، تشمل بناء ثكنات للجيش

الحديث القائم على التجنيد الواسع وإسكان مماثل لقوة العمل الموظفة في مشروعات إنشائية كبرى مثل قناة السويس وترعة الإبراهيمية وخطوط السكك الحديدية الجديدة[٦٠]. بل كانت هناك محاولة للسيطرة على إيواء عامة القرويين في شكل برنامج أُعلن في ١٨٤٦ لإعادة بناء كل قرية في البلاد وفقا لخطة دقيقة ومنتظمة. وقد بُني عدد من القرى النموذجية في عزب الأسرة الحاكمة "لتبين للفلاحين كيف يبنون قراهم" (كما حاول مستشارو آرثر د. ليتل Arthur D. Little ثانية بعد قرن)[٦١]. يبين مخطط قرية جزاية (انظر الشكل رقم ١) الذي رسمه مهندس أرمني اسمه حكيكيان "الطراز العام لهذه القرى"، التي بُني كثير منها في الوادي والدلتا. وكما يشير الرسم، كانت القرية مكونة من ثلاث طبقات من المنازل: منازل شيوخ القرى والميسورين ومنازل "الطبقة الوسطى الفلاحية" و"صفوف من الأكواخ للطبقة الأخيرة من الفلاحين". وهناك صف منفصل من المنازل ليضم موظفي الحكومة والزوار، وبيت دعارة يقع على النحو الواجب في الخلف. وفي الركن الشمالي الغربي، إلى جانب بيت الدعارة، يقوم قصر مالك العزبة. ويلاحظ حكيكيان أن الحجم والشكل غير المنتظمين لهذه المباني [:القصر] يمثلان "انحرافا مميزا عن القاعدة المفروضة على بقية المكان". ولكنه أضاف أنه حين زار القرية بعد خمس سنوات من بنائها "وجدنا الشوارع وقد قطعتها بالفعل الأكواخ والزرائب في عدة اتجاهات، على طريقة الحواجز بغرض توفير الخصوصية"[٦٢].

في الجزء الأخير من القرن، بدأ كبار الملاك، ومرة أخرى بدءا بعزب الوالي، في بناء أعداد كبيرة من القرى "المنظمة"، "فرض فيها المالك على حائزي ارضه خطة يكون فيها لكل شيء مكانه المنطقي". كان التصميم المعتاد يتكون من بضعة صفوف من الأكواخ الطينية لسكنى العمال والمشرفين عليهم، وفي قلبها مجموعة من المباني تعرف باسم الدوَّار تتكون من فناء تحيط به من ثلاثة جوانب غرف خزين وورش، بينما توجد المكاتب في الجانب الرابع. ويعيش المالك في الدور الأعلى فوقها. وفي العزب الكبرى قد توضع المكاتب ومساكن المهندسين الزراعيين في مركز الأرض المملوكة أو في أقرب قرية، بينما يجري إسكان



شكل رقم ١ – قرية جزاية النموذجية، ١٨٥٢. المصدر: Hekekyan, "Journals 1851-54" folio 355. بتصريح من المكتبة البريطانية.

العمال في سلسلة من المجمعات السكنية في أنحاء العزبة، يُبنى كل منها كمكان له سور يحيط به، مع أبواب مزدوجة في إطار بوابة عالية، "أشبه بقلعة". يشكل هذا الإسكان "مستوطنة زراعية" دائمة، معزولة عن القرية الرئيسية وتُعرف بالعزبة. وقد امتد استعمال الكلمة، فأصبح يشير إلى التنظيم المكاني والاجتماعي للزراع والمشرفين والمالك، والذي يشكل الضيعة[٦٣].

تعبر هندسة هذه الأماكن عن السلطة الجديدة على الزراع التي أتاحها نظام العزبة. من وجهة نظر أحدث، ذكر سكان عزبة متوسطة الحجم مساحتها ٩٥ فدانا تم تفتيتها بعد الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ أنها كانت سجنا: "كان الدوَّار محاطا بمساكن الزراع (بالمشاركة). وكان ذلك هو كل العزبة وقتها. كانت هناك بوابة تُغلق ليلا. كان [المكان] أشبه بمعسكر اعتقال"[٦٤]. وقد وصفها الباحثون الفرنسيون الذين أجروا دراسة واسعة لها في ثلاثينيات القرن العشرين بأنها "قرية خاصة، يكون فيها المالك سيدا مطلقا. فالمنازل ملكيته الخاصة والفلاحون الذين يوظفهم موجودون بناء على دعوته لهم؛ فهو يستطيع أن يطردهم وقتما شاء، بغير أن يكون مسئولا عن ذلك أمام أي شخص"[٦٥]. لم يقتصر هذا الوضع في حقيقة الأمر على البيوت، فأدواتهم ومعداتهم، بل حيواناتهم المنزلية كانت ملكية مالك العزبة في العادة. وكانت العزب الكبرى لديها "فرقة حقيقية من الموظفين الذين لا عمل لهم سوى الإشراف على العمال، بشكل مستمر وعن قرب شديد وبأكثر الطرق صرامة"[٦٦]. أتاح هذا النظام لمالك العزبة أو مديرها "أن يعرف شعبه مباشرة، احتياجاتهم، ما يحبونه وما لا يحبونه، عاداتهم الجيدة والسيئة"[٦٧].

قوى الاستثناء

فهمت النظرية القانونية الأوربية حق الملكية كسيطرة على الأشياء. ومنذ مونتسكيو على الأقل وُضع هذا الحق الخاص (دومينيوم *dominium* في القانون الروماني) في مقابل السيادة (إمبريوم *imperium*)، أو حكم الناس. فالملكية تنتمي للأفراد، أما السيادة فهي قوة الدولة. ولكن في الممارسة، في كل من أوربا ومصر، كانت الملكية علاقة قوة بين الناس وكذلك بين الأشياء. فهي على الأقل قوة استبعاد

آخرين من أخذ أو استعمال أشياء معينة. أما إذا احتاج الناس إلى هذه الأشياء ليعيشوا، حينئذ تتمتع حقوق الملكية بقوى أوسع بكثير، حيث تشمل إمكانية جعل الناس يفعلون ما يريده المالك[٦٨]. كان مالك عزب تنتشر في طول وادي النيل وعرضه متمتعا بالسيادة، "سيدا مطلقا" غير مسئول أمام أي شخص. كان بإمكانه أن يسجن ويطرد ويجيع ويستغل ويمارس أشكالا أخرى كثيرة من القوة الاعتباطية والاستثنائية، والعنيفة إذا استدعى الأمر. يقال إن قانون الملكية حق كلي، مبني على مبادئ لا خلاف عليها صالحة لكل البلدان. ولكن هذه الحقيقة العامة تطوي داخلها منطقة للاعتباطية. كانت جدران العزبة تحيط بعالم من الاستثناء، كانت السلطة تعمل داخلها بغير حقوق. يدا بيد مع الزراعة التي شكلت المستوطنة الزراعية المغلقة، وهي حالة كولونيالية صغيرة microcolonialism داخل مجال كولونيالي أكبر، قامت عمارة قانونية شيدت بقاعا للقوة الاعتباطية داخل حيز أكبر للعقل القانوني والتجريد.

لم يجر تأسيس قوة هذه السيادة داخل العزبة وحدها، ولكن من العلاقات بين مجال العزبة المغلق والريف الأوسع الذي انتصبت فيه. جزئيا أمكن إدارة العزبة كنوع من السجن؛ لأن الهرب منها كان يعني أن تصبح في الوقت نفسه بلا أرض وبلا مأوى. كان تعزيز الانضباط الذي خلقته حوائط العزبة وبواباتها هو القوى التي ولدتها ترتيبات أوسع كانت العزبة جزءا منها. كان هذا هو الجانب الآخر من السيطرة الناجحة على العمل: اتساع نظام العزب للتخلص من إمكانية هرب الفلاحين إلى بديل أقل قهرا. يشير أحد التقديرات إلى أن العزب كانت بالفعل تغطي أكثر من سُبع المساحة المزروعة عام ١٨٦٣[٦٩]. وتضاعفت تقريبا على مدى السنوات الاثنتي عشرة التالية. وأشار مثقف مصري إلى الاستغلال الذي أصبح يعاني منه عمال الزراعة ممن لا أرض لهم، حيث كان "كل من يريد من الأهالي أن يتعيش من الخدمة، التي هي العمل، يصير مضطرا لأن يخدم بالقدر الذي يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم، ولو كان هذا القدر يسيرا جدا لا يساوي العمل، لاسيما إذا وُجد بالجهة كثير من الشغالين، فإنهم يتناقصون في الأجرة، ويتنافسون في ذلك لمصلحة صاحب الأرض"[٧٠]. كان من لا أرض لهم

جزءا من هذا الترتيب، مثلهم مثل العمال المرتبطين بالعزبة. لم يكن دورهم يكمن فحسب في الانضباط الذي ساعدوا في فرضه على عمال العزبة بفضل توافرهم كبدائل لهم، ولكن في توفير عمل إضافي وقت الحصاد وغيرها من الفترات التي تشهد تصاعد الطلب على العمل الزراعي إلى الذروة بحيث لا يكون على المالك أن يوفر لهم دعما طيلة العام. وهكذا تطورت فرق عمال متحركة، يسيطر عليها مقاولو الأنفار والمشرفون، الأمر الذي أسفر عن قوة عمل مزدوجة[٧١]. لقد مثلت العزبة طريقة لتثبيت العمال في المكان وفي الوقت نفسه جعل عمال آخرين متحركين. واعتمد التثبيت والحركة كلاهما على إبعاد الأرض بشكل سريع عن سيطرة القرية وتحويلها إلى عِزَب.

يشير تعداد أُجري عشية الاحتلال عام ١٨٨٢ إلى وجود خمسة آلاف عزبة في الدلتا وحدها، يسكن فيها ١٢% من سكان البلاد. بعد ثلاث سنوات أُدخلت قواعد لتحكم إنشاء العزب لتقصرها على الملكيات التي تزيد عن خمسين فدانا. ومع ذلك كانت نصف أراضي البلاد الزراعية في عزب من هذا الحجم عام ١٩٠١. وفي محاولة جديدة عام ١٩١٢ للإبطاء من معدل فقدان القرويين لأراضيهم ومنازلهم، سن البريطانيون قانون الأفدنة الخمسة. ويمنع القانون الذي صيغ على نمط إجراء مشابه في البنجاب(*)، المقرضين من الاستيلاء على آخر خمسة أفدنة من أطيان المزارع الصغير، وأدواته الزراعية الأساسية واثنين من حيوانات الجر ومنزله. ومع ذلك يقدَّر أن أكثر من ثلثي السكان الزراعيين في الدلتا قد أصبحوا بحلول العشرينيات من القرن العشرين بلا أطيان، بينما وصل عدد العزب في البلاد ككل إلى حوالي سبعة عشر ألفا[٧٢]. وفي قائمة رسمية بأسماء الأماكن نُشرت في ١٩٣٢، كان أكثر من نصف المحلات فيها عبارة عن عزب خاصة[٧٣].

في الأغلبية العظمى من الحالات كانت جُزُر السيادة هذه قد تم الاستيلاء عليها من القرى. من المستحيل أن نحدد على وجه الدقة نسبة أطيان العزب التي

(*) وادٍ خصب في شمال غربي الهند وفي باكستان- م.

كانت من قبل متروكة [:غير مزروعة] ونسبة ما كان منها أطيانا مزروعة أو أرض رعي تنتمي للقرى. فبعض ما سُمي أطيانا متروكة كانت قد جُعلت كذلك بفعل فشل عمليات الإكراه في العقود السابقة، وشكلت مساحات أخرى جزءا من أرض الزراعة الموسمية للبدو وفقا لنمط قضت عليه الحكومة بالقوة. إذا تركنا هذه القضايا جانبا، يوحي تراجع الأطيان المفروض عليها الضريبة في أراضي القرى بين عامي ١٨٦٣ و١٨٧٥ بأن نحو ثلثي الأرض التي اعتُبرت عِزبا كانت أراضي مزروعة تابعة للقرى. وقد تكون القرى قد فقدت أرضا أكثر من ذلك؛ نظرا لأن كثيرا من الأراضي التي أُخذت كعزب استمرت مسجلة كأطيان تابعة للقرى[٧٤]. أوضح علي بركات أن جانبا كبيرا من العزب التي استولى عليها إسماعيل وأسلافه أُخذت من القرى بشكل مباشر[٧٥]. وحتى حين كانت العزب تُشكل من أطيان صُنفت رسميا كأطيان أبعادية أو مستبعدة من الزمام أو متروكة، كان يجري تكوينها أحيانا على حساب القرى. فأحيانا كان متلقي الأطيان المتروكة في قرية يستبدل بها بالقوة مساحة من أطيان أكثر خصبا للقرية تجري زراعتها بالفعل، مدعيا حاجته لمساحة متصلة للعزبة بدلا من أجزاء صغيرة مشتتة من تربة أقل خصبا وغير مزروعة[٧٦]. وقد أوضح القرويون أنفسهم لاحقا أنهم يعتبرون أن العزب الكبيرة قد أنشئت إلى حد كبير عن طريق الاستيلاء على أطيان القرية المزروعة[٧٧].

وفرت آليات الديون وسيلة أخرى للسيطرة. فداخل القرية نفسها، في ظل السيادة الخاصة، أصبح الزراع مُلزمين بالعمل بأقل من حد الكفاف. كان الترتيب المعتاد هو توظيف العمال بغير أجر أو بأجور تحت حد الكفاف للعمل في محصول القطن الكثيف العمل، الذي كان يُزرع وفقا لدورة مدتها ثلاث سنوات (وأحيانا سنتان). فكان كل عامل زراعي يتلقى قطعة صغيرة من الأرض التي لا تزرع القطن وفقا للدورة الزراعية، يزرع فيها محاصيل الطعام والعلف ليوفر حد البقاء لأسرته ويسلم بقية المحصول للمالك. وفي بعض الحالات كان العمال يؤجرون قطع الكفاف هذه بدلا من المشاركة في المحصول، ولكن في أي من الحالتين كان المالك يميل إلى الاحتفاظ بالسيطرة على الأرض واختيار المحاصيل التي تزرع.

كان الملاك وحدهم هم الذين لديهم فائض للبيع، وبالتالي كانوا وحدهم القادرين على تكوين رأسمال. وبالتالي أقرض الملاك رأس المال العامل لحائزي قطع الكفاف. وحين كان العمال يعجزون عن سداد القرض أو غيره من القروض يصبحون عبيد دين للمالك. وحينئذ كان الدين وفوائده يسددان عن طريق العمل في محصول القطن، ويصبح العمال قوة عمل غير مدفوعة الأجر، مستعبدة[٧٨].

لم تكن آلية الدين مجرد قوة متوفرة داخل حيز السيادة في العزبة. ففي عام ١٨٧٦ اتفقت الحكومة مع ثلاث عشرة قوة أوربية والولايات المتحدة على إقامة المحاكم المختلطة، وهو نظام قضائي مواز مبني على القانون الفرنسي يحكم العلاقات القانونية بين الرعايا المحليين والأجانب[٧٩]. أتاحت المحاكم الجديدة، التي كان يديرها في معظم الأحيان محامون وقضاة أجانب، للمقرضين الاستيلاء على ملكية أطيان الزراع نظير عدم سداد الدين. في خمس سنوات استولى المقرضون على خمسين ألف فدان في مديرية واحدة بناء على الحجز عليها لصالح مقرضي النقود، الذين تراوحوا بين بنوك كبيرة للرهن العقاري وتجار يونانيين ومن شرق المتوسط، كانوا قد فتحوا متاجر في كل قرية تقريبا[٨٠]. وقد أشار تحقيق برلماني بريطاني لاحقا إلى أن السكان المحليين نظروا للمحاكم ببساطة "كآلة نقل للأرض" من الزراع من الأهالي إلى المقرضين[٨١]. مرة أخرى خلق قانون الملكية الخاصة قوة كانت أكثر بكثير من مجرد السيطرة على الأشياء. لقد صنَّع هذه "الآلة" التي ركزت قوى هائلة للعنف في أيد معينة. فأصبح بمقدور المُقرض الفرد الآن استعمال قوتها لطرد المزارع من الأرض والاستيلاء على ملكية حيوانات الجر والمحاريث ودك المنازل. ولما كانت المحاكم المختلطة لم تحكم العلاقات بين الرعايا المحليين، بل فقط العلاقات بين الأهالي والأجانب، كانت هذه القوة جيبا آخر من جيوب الامتيازات المخصصة للأوربيين، قوة استثنائية أخرى أتاحها ما يفترض أنه قانون كُلي.

سرعان ما تركزت قوى الدين في قوة أكبر بكثير، وفرت القوة الدافعة للاحتلال. أو كما صاغها حاكم بريطانيا الاستعماري في مصر لاحقا، كان "من سخرية القدر' أن الآلة استُعملت للاستيلاء على عِزب أكبر ملاك الأرض في

البلاد، إسماعيل نفسه، وتحويل البلد إلى مستعمرة أوربية[٨٢]. في عام ١٨٧٤ بدأ كساد اقتصادي عالمي، نتج عن أزمة المضاربات البنكية الأوربية، بما فيها القروض الكبيرة لإسماعيل وحكومته. ولما كان الكساد قد أدى إلى انخفاض سعر القطن وأتاح المزيد من القروض، أصبح إسماعيل عاجزا عن مواصلة تأجيل الانهيار المالي. في ١٨٧٦ أقامت البيوت البنكية لجنة للدين في القاهرة، سيطرت على مالية البلاد واستعملت المحاكم المختلطة الجديدة للاستحواذ على عزب إسماعيل. وحين قاوم إسماعيل هذا الاستيلاء عمل البريطانيون والفرنسيون على خلعه لصالح ابنه توفيق. بدأ الأخير يفقد سلطته أمام حركة دستورية شعبية، بقيادة ضباط صغار في الجيش والأعيان الساخطين[٨٣]. وفي ١٨٨٢ غزا البريطانيون البلاد واحتلوها عسكريا للقضاء على الحركة الشعبوية، وأعادوا تثبيت السيطرة الأوربية على المالية، بما في ذلك كل عزب الوالي[٨٤]. ربما انطوى مسار الأحداث على مفارقة ساخرة، ولكن القوى التي كانت تعمل لم تكن بصفة خاصة قوى القَدَر.

إنتاج الاختلاف

لقد غيَّر تطور العزبة الزراعية وجه وادي النيل في القرن التاسع عشر. لقد قلت إننا يجب ألا نصف هذا التطور كـ"ظهور للملكية الخاصة"، ولكن كتطور طرق جديدة لإدارة من كانوا يفلحون الأرض، تحققت بعد محاولات فاشلة، من خلال مناهج جديدة لتوزيع السلطة والاحتجاز والمراقبة والاستبعاد. ليست هذه مجرد مسألة تتعلق بقلب الصورة، كما اقترح أحيانا. بدلا من تصوير العزبة كذروة لتطور الحقوق الخاصة في مواجهة القوى المفرطة للدولة، تصورها الرؤية البديلة كترتيب خلقته الدولة لفرض النظام على منظومة حيازة الأرض وزيادة قواها الخاصة التي تمارسها على المجتمع الريفي[٨٥]. هذه الصورة تقدم تفسيرا أكثر معقولية لما حدث، ولكنها تدشن تجاوز المصطلحات التي صيغت بها الحجة القائلة بأن الملكية الخاصة واسعة النطاق قد بزغت كشكل أكثر كفاءة لسيطرة الدولة. فالحجة تفترض تمييزا بين المجتمع أو الاقتصاد الريفي وبين الدولة. فالأول مكون

من أشخاص خاصين وحقوقهم، وتتكون الأخرى من القوى العمومية. يجب ألا نأخذ هذا التمييز بين الدولة والمجتمع كنقطة بداية للتحليل، ولكن كناتج مشكوك فيه لعملية تاريخية. إنه فارق يوازي أصله الفارق الذي تتبعناه بين تجريد القانون ومادية الأرض. لا يمكن فهم مناهج الإدارة الجديدة بالإحالة إلى كيان يسمى الدولة يفرض قوته على مجتمع ريفي. إن ما يتضح لنا من تفاصيل بزوغ العزبة هو أنه لم يكن على وجه الدقة ذراعا للدولة ولا ترتيبا خاصا في معارضة الدولة. ليس هذا لأن العزبة كيان مزدوج، ولكن لأنه حتى أتت هذه الفترة لم يكن تخيُّل وجود الدولة ولا المجتمع قد حدث بعد. وكلما تطورت المناهج الجديدة بدأ بعضها يتخذ أشكالا بدأ تصنيفها كجوانب من الدولة، وبدأ بعضها الآخر يتخذ أشكالا سوف تُعنون كجزء من المجتمع. وسوف تظهر بعض قوى السيطرة الجديدة على الأرض والعمل لاحقا كقوى عمومية، بينما ستظهر أخرى كقوى خاصة. كان هناك قاموس قائم بالفعل لعنونة ممارسات أو هيئات بعينها باعتبارها تنتسب إلى الوالي (ميري) ولتمييز ما هو عمومي أو (عام) مما هو مقصور على البعض (خاص)، ولكن مثل هذه المصطلحات لم تستجب لقاموسنا المعاصر عن الدولة والمجتمع، أو تطلق أسماء على مثل هذه الكيانات المتمايزة. بالأحرى إنما بدأت هذه المقولات تظهر من خلال الممارسات الجديدة[٨٦].

توضح العزب التي مُنحت لموظفي وخدم الوالي هذه النقطة. كانت المنحة وسيلة لإجبار هؤلاء الموظفين على تولي المسئولية عن استخراج الإيرادات الضريبية. فكما أتاحت الترع الجديدة والمضخات البخارية تحويل أحواض الفيضان إلى الزراعة الدائمة على مدار العام، كانت المنحة أيضا وسيلة لجعل متلقيها مسئولا عن تنظيم العمل والآلات وغيرها من الموارد المطلوبة لتحويل الأطيان. كان لدى حائزي العزب القوة المحلية اللازمة للإشراف على جمع الضرائب، وأيضا على العمل بالسخرة في مشروعات الري والتحويل وسياسة الأطيان التي تم تحويلها.

ومع ذلك لم تكن العزب مطلقا مجرد فاعليات للقوة المركزية. فبعض العزب لم يكونها موظفو البيت الحاكم، ولكن أعيان من سادة الريف أو شيوخ القبائل أو

تجار الأقاليم. وحتى موظفو الوالي استطاعوا أن يستعملوا مركزهم لبناء عزب أكبر وتكديس الدخول الشخصية وممارسة السلطة المحلية بما يتجاوز بكثير نوايا النظام في القاهرة. لقد أضافوا لأنفسهم أطيانا ولم يسجلوها، وصادروا أطيانا من غير القادرين على دفع الضرائب أو استولوا ببساطة على أطيان القرية لاستعمالهم الخاص(٨٧). وتوحي جهود الوالي المتكررة لمنع خدم الحكومة من زيادة حيازاتهم من الأطيان بشكل مستقل بالأبعاد الكبيرة لهذه المشكلة. ففي ٢٥ أكتوبر ١٨٦٤ أمر إسماعيل مجلس الأحكام بتطبيق قرار أصدره سلفه يمنع موظفي المديريات "من كُتاب ومهندسين وحكما وأجزاجية وجاويشية وقوّاصة وماسحين وعيادة وصيارف بلاد ونحوه من سائر خدماها" من شراء واستئجار أطيان بالمديرية التي يعملون بها(٨٨). وبعد سنة أمر الوالي مفتشي الوجهين القبلي والبحري بإخطار كل مديري المديريات بأن "متعهدي النواحي" [أي أصحاب العُهَد في منطقة معينة] لا يجوز لهم شراء أطيان خراجية داخل هذه المنطقة، سواء كانت تعود إلى أهالي المنطقة أو لآخرين خارجها(٨٩). وكان إسماعيل أيضا كثيرا ما ينقل شاغلي الوظائف المحلية إلى مناطق جديدة، ويبذل جهودا كثيرة لمنع استعمال السخرة المجانية في العزب، وحاول أكثر من مرة أن يقوم بمسح جديد للأرض ويقدم مكافآت لمن يكشفون عن الأطيان غير المسجلة(٩٠). لم تفلح أي من هذه الإجراءات في إبقاء موظفي المديريات وغيرهم من حائزي العزب تحت السيطرة. لقد خدمت القوى المحلية التي ولّدها نظام العزبة أغراض السلطة المركزية، ولكنها كانت دائما تتعدى سيطرتها. هذا التجاوز في ممارسة السلطة لا يمكن فهمه بالإحالة لأي تمييز بسيط بين الدولة والمجتمع.

وربما كان الأكثر صعوبة في التحليل وفقا لهذه المصطلحات هو عزب الأسرة الحاكمة. فقد قام إسماعيل مثل أسلافه بأكبر عمليات استيلاء على الأرض ليقيم عِزبا له ولأعضاء أسرته. ففي أسبوع واحد في أكتوبر ١٨٦٣ أخذ أكثر من ثلاثين ألف فدان من ست وعشرين قرية في مديرية الشرقية وكل الأراضي المسجلة باعتبارها مستبعدة أو متروكة على حواف مديرية الدقهلية المجاورة(٩١). وعند نهاية حكمه كان يسيطر مع عائلته على ٩١٦ ألف فدان، أو حوالي خُمس

المساحة الزراعية الخاضعة للضرائب في البلاد، ومنها كثير من أعلى الأراضي خصوبة[٩٢]. لقد كانت السلطة الحاكمة أكبر مالك "خاص" للأرض.

لم يكن العائد من جفالك الوالي يُدفع للخزينة الحكومية، بل كان الجفلك نفسه يحتفظ به[٩٣]. وقد أقيمت إدارة منفصلة لدائرة [:أملاك زراعية] كل عضو في العائلة المالكة، كل منها لها خزينتها ومعداتها وتدفع أجور ومعاشات العاملين فيها. فمثلا كانت دائرة إلهامي باشا، ابن عباس، عم إسماعيل وسلفه في الحكم، "تملك ستة قوارب بخارية وستة قصور و٥٨٥٥ حيوانا وعددا غير محدد من المصانع والمركبات ومدرسة ابتدائية للعبيد الذكور للمالك. وكانت تدفع شهريا أجورا ومعاشات قدرها ١٢٩,٥٣١ قرشا لــ٦٦٦ موظفا وموظفا سابقا، منهم مترجمين ومحاسبين وكتبة"[٩٤]. كانت الدوائر تعمل كمناطق سيادة منفصلة، تتمتع بسلطة واستقلال أعلى بمراحل من العزب العادية. ومع ذلك، كما يستنتج هنتر Hunter، لا يمكن "اعتبارها امتدادا لقوة الدولة"[٩٥]. بل أصبح وضعها أكثر غموضا حين رُهنت كضمان لقروض وسقطت، مثل البلاد ككل، تحت سيطرة الماليين الأوربيين. في مايو ١٨٦٥ فصل إسماعيل إدارة دائرته الخاصة عن بقية حيازات الأسرة ورهنها كضمان لقرض[٩٦]. وفي ١٨٧٨ سلَّم ما تبقى من دوائر العائلة لروتشيلد. وقد نُقلت دوائر العائلة إلى الحكومة بعدما تولي الأوربيون المسئولية عنها وأسموها دومين الدولة لتمييزها عن الدوائر التي رُهنت سابقا. ومع ذلك كان دومين الدولة يشير إلى أطيان لم تكن تحت سيطرة الدولة وإدارتها، بل تحت سيطرة بيت روتشيلد. لقد جرى تطوير هذه التمييزات كجزء من عملية السيطرة السياسية. فهي لا تعرِّف موضوعين أصليين منفصلين بدقة بعضهما عن بعض. كانت الدوائر تمثل منطقة أخرى للاستثناء، منطقة للسيادات الصغرى التي أقامتها قوى المِلْكية والدين والرهن واستُعملت كرافعة للاحتلال.

*

ما أصل قانون المِلكية؟ كيف تصبح المبادئ العامة صحيحة في كل بلد؟ كانت الإجابة القديمة التي قدَّمتها دراسة أرتين لنظارة المالية في القاهرة في ١٨٨٣ تصف سلسلة من لوائح القرن التاسع عشر وتقرأها كخطوات تؤسس بالتدريج مبدأ

الملكية الخاصة. وقد قدَّمت هذه العملية كتاريخ بنية مفهومية، كإطار للحقوق الفردية. كان أصل البنية يقع خارج وادي النيل، في المخطط العقلاني للنظرية القانونية الأوربية. تعزز رواية أرتين الانطباع بأن أصل القانون غير محلي، وبالتالي بأن القانون شيء مثالي؛ لأنها تجرد القوانين من الظروف الواقعية والصراعات السياسية التي أتت منها.

لا نستطيع أن نقرأ مثل هذا التاريخ كتمثيل دقيق لأصل القانون. ولكننا نستطيع أن نقرأه كنص **يؤدي** *performs* أصول القانون في لحظات صمته عن الظروف والصراعات الواقعية. يجري إنتاج البنية المثالية للقانون بواسطة اختلافه عن تاريخ ومادية الأحداث المحلية. يسن غياب المحلي والواقعي في دراسة نظارة المالية ويعيد إنتاج الاختلاف. إن تقديم قانون الملكية كبنية مفهومية تقع أصولها خارج ما هو واقعي جزء من عملية تأسيس القانون بواسطة الإحالة إلى هذه الثنائية.

إن الأصول المحلية للقانون مخفية بالضرورة؛ لأنها تكمن في مسائل القوة والانضباط والإكراه ونزع الملكية. إنها مربوطة بتواريخ معينة نُسيت الآن إلى حد كبير، تواريخ للإكراهات الفاشلة لنظام قديم ولخلو مئات من القرى من سكانها ولعمال أُجبروا على حفر قنوات وإقامة جسور على نطاق غير مسبوق، تواريخ لمزارعين أُجبروا على زراعة محاصيل لا يأكلونها، ولتصاريح وقيود على السفر ولانتشار أمراض وبائية جديدة، تواريخ لتمردات سحقتها قوة غامرة، ولسجون ومعسكرات عمل ملئت وأعيد ملؤها. لا نكاد نجد كلمة واحدة عن هذه الأحداث في التواريخ المعيارية عن كيفية وصول حق الملكية الكلي [إلى البلاد]، واليوم لا يمكن أن نعيد حكيها إلا جزئيا.

يقوم تقديم القانون كبنية مفهومية جُلبت من الخارج بأداء يقوم على إسكات الواقع الذي صُنعت الملِكية انطلاقا منه. ولكن هذا الاختلاف لم تنتجه النصوص القانونية الاستعمارية وحدها. ففعل الاحتلال الاستعماري نفسه يُنتجه. بحلول الزمن الذي استقر فيه قانون الملكية في مكانه، كان بمستطاع البريطانيين أن يدعوا أن

أيام المفاسد القديمة قد ولّت. كان الاحتلال الاستعماري علامة على قطيعة مع الماضي، فقد أفسح الحكم الاعتباطي للمستبدين الطريق لحكم القانون.

مع ذلك لم تكن القطيعة التي حققها الاحتلال الاستعماري انفصالا كاملا عن الماضي، فحُكم الملكية الذي عززه البريطانيون قد صدَّق على توزيع وسيطرة على الأطيان حدثا في العقود السابقة. وهكذا قُدِّر للاستثناءات والامتيازات وأعمال الظلم والإكراه التي أنتجت توزيع السلطة والموارد أن تصبح جزءا دائما من النظام الجديد. وبدلا من أن يُنهي النظام القانوني الجديد أشكال السيطرة الاستثنائية خلق ألف قوة اعتباطية. فكل واحدة من العزب الخاصة الجديدة، بحوائطها العالية وبواباتها الشبيهة بأبواب القلاع، كانت لها سيادتها الخاصة، عالم خاص للاعتباطية. عادة يجري تقديم القانون باعتباره نقيض العنف والاستثناء والاعتباطية والظلم، ولكن كل هذه السمات كانت مدمجة فيه بشكل ما. كيف يمكن أن يكون القانون كلا من نظام وعنف، عدالة وظلم، كيف يكون كُليا واستثنائيا؟

بدلا من أن يخلق حكم القانون قطيعة مع أشكال القوة الاعتباطية أعاد ترتيبها، وأعاد توزيع عملياتها وآثارها. كانت العزبة آلية إعادة الترتيب هذه. حكَم القانون في الخارج بينما كانت القوة الاعتباطية مختفية في الداخل، تماما مثلما أُخفيت في تواريخ القانون. لقد حدث هذا على مستويات كثيرة، من رجل القرية القوى الذي أصبحت قوته الآن هي قوة مالك الأرض المحلي إلى العزب الأكبر لسادة الأرض الغائبين، من الدوائر الكبرى للبيت الحاكم إلى دومين الدولة الذي تسيطر عليه البنوك الأوربية، وفوق هذا البلد كله الذي أعيد تنظيمه بالمناهج نفسها كدائرة للقوة الاستعمارية. وهكذا يكون القانون الكلي قد أُسس على الاستثناءات. فكل دائرة من هذه الدوائر كانت حيزا للاستثنائية، أرضا للسيادة لا تنطبق عليها المبادئ التي أسستها.

لما كان يجب على القانون أن يؤسس نفسه كنقيض للعنف، ولما كانت المبادئ تصبح كلية بتثبيت الفارق الذي يفصلها عما هو استثنائي ومحلي، كانت عملية إعادة الترتيب أيضا عملية إنكار وتمايز واستبعاد. لم يحقق نظام الملكية الخاصة ذلك على مستوى اللغة أو التمثيل فحسب، في مثل كتابات أرتين التي قدمت القانون

كنظام مفهومي، بل بُني الاختلاف بين الواقعي والمثالي، بين المادي والمفهومي، في معمار الريف. فالعزبة قسَّمت العالم إلى قانون من جهة وأرض من جهة أخرى، إلى تجريد مقابل واقع مادي. كانت العزبة أكثر من سجن بكثير، لقد كانت مبدأ تنظيم. إنها قدمت البنية الجديدة للاختلاف، وسنّته في انتظامية خطوطها وتكرارية أشكالها. إنها نقشت أثر تعارض مطلق: من جهة هناك مستوطنة زراعية تتكون من عمل وحيوانات ومصادر وأدوات وأطيان، أصبحت جميعا الآن موضوعات للتملك؛ ومن جهة أخرى هناك الإدارة ومسك الدفاتر والنظام والمِلْكية وحق الملكية.

لقد خلق إنتاج الملكية الطبيعة الموضوعاتية للمكان الحديث [:كونه موضوعا لذات]. فالقوى والسلطات والعمليات والادعاءات التي أنتجت توتراتها وتفاعلاتها الحياة الريفية قد حل محلها عالم مفكوك إلى بُعدين، المادية الخاملة للأرض من جهة، والمدونات القانونية وحقوق الملكية من الجهة الأخرى. الشيء مقابل الفكرة والواقع مقابل التجريد والمكان مقابل معناه. مع التوسع السريع لنظام العزبة، أصبحت هذه المناهج سمة مركزية لإنتاج "مصر" نفسها كموضوع جغرافي وسياسي تجري إدارته عن قرب. إلى جانب نظام العزب، وظفت عمليات أخرى عديدة مناهج مماثلة في سياسة جديدة لإنتاج المكان. في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تضمنت ممارسات من قبيل رسم خطوط الحدود وحراستها وتحويل زراعة البلاد من نظام مبني على اقتناص ماء الفيضان إلى نظام مبني على ترع دائمة والتغلب على المسافات من خلال إقامة السكك الحديدية وشق الطرق والقنوات الملاحية والتلغرافات، تضمنت جميعا خلق أسطح ومنغلقات يمكن فتحها وإغلاقها وتوسيعها والسيطرة عليها وتحسينها. لقد كان إنتاج مصر كموضوع لقوة الدولة نتاجا لهذه التقنيات المستحدثة[٩٧].

إننا نسلم معظم الوقت بتصور أن الأرض، وحتى العمل، موضوعات، سلع يمكن شراؤها وبيعها. يمكن أن نقول، متبعين ماركس، إن تحويل العمل إلى سلعة علامة على فعل تغريب عنيف، يتم فيه اختزال الحياة البشرية، وهي قوة حية، إلى مرتبة الأشياء. ووفقا للوفيفر Lefebvre، يمكن أن نطلق حجة موازية عن الأرض.

فـ"إنتاج الحيز"، وهو المصطلح الذي يطلقه لوفيفر على تحويل المشهد الطبيعي إلى موضوع، يساوي بين "الأشكال الطبيعية والمقدسة" لمشهد الأرض تحت حكم القيمة التبادلية ونظم الإشارة الخاصة برأس المال[٩٨]. كلاهما حجة خاصة بالاغتراب تتابع كيف يجري تشيئ الواقع الحي، أي تحويله إلى مجرد شيء. وهما حجتان تتعلقان بسوء الإدراك: تضع علاقات التبادل الرأسمالية قناعا على العلاقات الاجتماعية الواقعية والقيم الطبيعية المجسدة في قوى حية. إنهما حجتان قويتان، ولكنهما حجتان تعملان من داخل المنطق الثنائي أو الديالكتيكي. إنهما تضعان الطبيعة، وهي واقع حي، في مواجهة مثالية منظمة غير حاضرة. لقد رصدنا قوة القانون في سلسلة إضافية من الثنائيات – تلك التي تبدو وكأنها تؤسس كلية القانون بتأمين اختلافه عن مادية الأرض والعمل ونظام الحكم الاستعماري من حيث اختلافه [:القانون] عن العنف الاعتباطي للماضي. إذا كان هدفنا هو قلقلة هذه الثنائيات، لن يستطيع النقد الذي يستند إلى منطق جدلي مهما كان قويا أن يخدمنا. فقانون الملكية لا يأخذ الطبيعة أو الحياة ويحولها لموضوع، وإنما يجري إنتاج القانون كاختلاف بين مثالية الحقوق وفيزيقية الطبيعة، بين تجريد المدونة القانونية وواقعية الحياة. إن مفاهيم الطبيعة أو الحياة التي يتأسس فيها النقد الجدلي قد أنتجتها العملية السياسية التي نفحصها.

لا يمكن توليد مبدأ التجريد الذي يعتمد عليه نظام القانون إلا بوصفه اختلافا بين النظام والعنف، المثالي والواقعي، الكلي والاستثنائي. ولكن العنف والواقعي والاستثنائي – وكلها يشجبها القانون ويستبعدها ويفصل نفسه عنها ويحل محلها – لم تنته مطلقا. هذا الأشكال من التفرقة تتيح له إمكانية القطيعة والشجب والتنظيم. إنها شروط إمكانه.

---

(١) كان الموظفون الكبار يتلقون مساحات من الأطيان تبلغ ألف فدان أو أكثر، ولكن الأغلبية كانت تمنح ما يتراوح بين مائة ومائتي فدان: أمين سامي، تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة، مج٣، في ثلاثة أجزاء، ١٢٦٤-١٢٨٩ هـ (١٨٤٨-١٨٧٢) (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦)، ٣: ٤٩٠، ٤٩٦-٩٧، ٤٩٩-٥٠٠، ٥٠٢-٥، ٥١٣-١٦، ٥٢٩-٣٩، ٥٤٢، ٥٦١.

(٢) Sir Philip Francis, Original Minutes of the Governor-general and Council of Fort William on the Settlement and Collection of the Revenues of Bengal (London, 1782), 152, quoted in Ranajit Guha, A Rule of Property for Bengal: An Essay on the Idea of Permanent Settlement, 2nd ed. (New Delhi: Orient Longman, 1981), 95.

(٣) تجد التعبير الكلاسيكي عن هذه الرؤية في: H. L. A. Hart, The Concept of Law (Oxford: Oxford University Press, 1961). وللاطلاع على نقد حديث لها، انظر: Peter Fitzpatrick, Modernism and the Grounds of Law (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 70-107.

(٤) Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966), 106—10.

(٥) Yacoub Artin, La Propriete fanciere en Egypte, printed under the Auspices of the Ministry of Finance (Cairo: Institut Egyptien, 1883). ويشير أرتين إلى أن سير أوكلاند كولفين Sir Auckland Colvin، المراقب الإنجليزي في نظارة المالية في القاهرة هو الذي اقترح أن تمول النظارة نشر دراسته. وفي العام التالي ترجم إدوارد فان دايك Edward Van Dyck إلى الإنجليزية دراسة إيطالية عن قانون الملكية العثماني، كتبها دومينيكو جاتيشي Domenico Gatteschi، ونشرت في الإسكندرية عام ١٨٦٩، بعنوان: Real Property, Mortgage, and Wakf According to Ottoman Law (London: Wyman and Sons, 1884).

(٦) اعتمد أرتين بصفة خاصة على: Noma Denis Fustel de Coulanges, La Cite antique, 9th ed. (Paris: Hachette, 1881). وقد رجع إلى هذا العمل بعد فشله في التوصل إلى أية رؤية مقنعة لحقوق الملكية الإسلامية من خلال مصادر الشريعة الإسلامية: (La Propriete fonciere, 68-82). Kenneth Cuno, The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858 (Cambridge: Cambridge University Press,1992), 204-5. وفيه يتتبع الرؤية الفرنسية لعمل المستشرق سلفستر دو ساسي Silvestre de Sacy، ويناقش مصادر الشريعة الإسلامية التي استقى منها دو ساسي تحليله.

(٧) نشر فوستل دي كولانج Fustel de Coulanges عمله، المدينة القديمة La Cite antique في ١٨٦٤ في ذروة الخلاف حول الاستيلاءات الفرنسية على الأرض التي أشعلها إسماعيل أوربان Ismayl Urbain، وهو أوربي هجين من جيانا الفرنسية، سافر مع السان سيمونيين إلى مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأصبح مترجما ومستشارا للفرنسيين في الجزائر، حيث نشر كراسا (باسم حركي هو جورج فوازان Georges Voisin) يهاجم عمليات الاستيلاء على الأرض: L'Algerie pour les Algeriens (Paris: Michel Levy Freres, 1861). انظر: John David Ragan, "A Fascination for the Exotic: Suzanne Volquin, Ismayl Urbain, Jehan D'Ivray, and the Saint-Simonians-French Travelers in Egypt on the Margins" (Ph.D. diss., New York University, 2000), chap. 7.

(٨) Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950 (Oxford: Oxford University Press, 1962).

(٩) Yacoub Artin Pasha, Artin Bey: Ministere des Affaires Etrangeres et du Commerce sous le regne de Mohemet-Aly Pacha 1800-1859 (Cairo: Imprimerie Nationale, 1896).

(١٠) عن هذه القطيعة انظر: .(1990) "The Force of Law," Cardozo Law Review 11. وتستكشف سامره إسمير Samera Esmair عواقب عمل دريدا في مقال عميق عن القانون الكولونيالي: "Colonies of Legalities," unpublished paper, May 2000، أدين له. وبشأن قضية التناقضات في النظرية الأوربية الليبرالية التي تظهر في الحالة الكولونيالية، انظر: Uday Mehra, Liberalism and Empire: A Study in Nineteenth-Century British Liberal Thought (Chicago: University of Chicago Press, 1999).

(١١) Cuno, The Pasha's Peasants. وللاطلاع على إعادة فحص للمناقشات البحثية قبل القرن التاسع عشر، انظر: Baber Johansen, The Islamic Law on Land Tax and Rent: The Peasant Loss of Property Rights as Interpreted in the Hanafite Legal Literature of the Mamluk and Ottoman Periods (London: Croon Helm, 1988).

(١٢) Hurt Islamoglu-Inan, State and Peasant in the Ottoman Empire: Agrarian Power Relations and Regional Economic Development in Ottoman Anatolia during the Sixteenth Century (Leiden: E. J. Brill, 1994), chaps. 1 and 3; and "Property as a Contested Domain: A Re-Evaluation of the Ottoman Land Code of 1858," unpublished paper, 1999. يبين بابر جوهانسن Baber Johansen أن الفقهاء الأحناف أضفوا الشرعية على تطور الضياع الكبيرة في العهد الكلاسيكي عن طريق خيال قانوني معقد، بموجبه يعتبر الزراع منهمكين في عملية "شراء" متصلة، ساعة بساعة، لغلة الأرض. ويوضح جوهانسن أن هذه الحكاية الخيالية كانت ضرورية لأن غلة الأرض كانت تعتبر (وفقا لمصطلحات عبد اللـــه حمودي) علاقة لا مادة. وقد حاول الفقهاء في الفترة العثمانية أن يعيدوا تأسيس شرعية هذه العزب برواية خيالية معقدة أخرى، بموجبها يجري تخيل أن العزب كان قد تم الحصول عليها من خلال شرائها في الأصل من السلطان – باعتباره المصدر الوحيد في العقيدة العثمانية للادعاءات المشروعة في الإيراد: Johansen, Islamic Law on Land Tax; Abdellah Hammoudi, "Substance and Relation: Water Rights and Water Distribution in the Dra Valley," in Property, Social Structure and Law in the Modern Middle East, ed. Ann Elizabeth Mayer (Albany: State University of New York Press, 1985), 27-57.

(١٣) أمر عال في ١ ربيع الثاني ١٢٨٠ هـ (١٥ سبتمبر ١٨٦٣)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥١٣. والشرقية محافظة في شرقي دلتا النيل.

(١٤) John Bowring, "Report on Egypt and Candia," in Great Britain, House of Commons, Sessional Papers 1840, vol. xxi, 1— 227, cited in E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Devel-

opment (Oxford: Oxford University Press, 1969), 328. وكان بورنج يدافع عن نظام السوق كبديل للاحتكارات، ففي الوقت الذي كتب فيه كان فشل الإكراه واضحا.

(١٥) انظر: Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press, 1991), 34, 40-43.

(١٦) Khaled Fahmy, All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 107.

(١٧) كان الحق في الإيراد الناتج في قرية أو مجموعة من القرى يسمى عُهدة، وهو مصطلح يشير إلى "مسئولية" مفروضة على متلقي أرض العهدة.

(١٨) حكم عباس حلمي الأول بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٤. وقد تفاقم الوضع بصفة خاصة حين رفع سعيد باشا (حكم من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣) ضريبة الأرض: Baer, History of Landownership, 30,32.

(١٩) Cuno, The Pasha's Peasants.

(٢٠) Artin, La Propriet fonciere, 280-81; Cuno, The Pasha's Peasants, 192-93.

(٢١) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٤٥١. لائحة ١٥ جمادي الآخرة ١٢٧٩ هـ (٧ ديسمبر ١٨٦٢).

(٢٢) مثلا كانت قبيلة الهوارة في القرن الثامن عشر تحكم بالفعل وادي النيل من جرجا إلى أسوان، بينما سيطرت مجموعات أخرى على مساحات كبيرة من الدلتا: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦)، ص ص ١٦٩- ٨٧. وتجد الإشارة إلى "إمارات" في ص ١٧٣.

(٢٣) Gabriel Baer, "The Settlement of the Beduins," in Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 3-16.

(٢٤) برغم أن النظام اعترف بحق العربان في الأرض، فإنه أمرهم بشكل متكرر بألا يستعينوا بالفلاحين، "بل يمارسون زراعتها بأنفسهم حتى يشغلهم ذلك عن ارتكاب الجرائم" (وفشل في ذلك): أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٤٤١؛ Baer, "Settlement of the Beduins," 5.

(٢٥) Jean Lozach and Georges Hug, L'Habitat rural en Egypte (Cairo: Société Royale de Géographie d'Egypte, 1930), 157.

(٢٦) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٢٢.

(٢٧) David S. Landes, Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt, 2nd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), 129.

(٢٨) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٤٥٢. في بداية النظام الجديد اتُخذت إجراءات أخرى للحد من مشكلة التسحب من الأرض، شملت إلغاء زيادة ضريبة الأطيان [العشورية] لعام ١٨٦١ والأمر بألا يُستعمل الأهالي بالسخرة في أعمال الري بالنسبة للأرض المستصلحة، بل يتم إعطاؤهم الأجرة الرائجة والمقررة بين الأهالي: نفسه، ٣: ٤٥٠-٥١.

(٢٩) كان شيوخ بطون القبائل يتلقون ما بين ٥٠ و١٥٠ فدانا، وفقا لحجم وأهمية عائلاتهم: أمر عالٍ في ٢٨ جمادي الأولى ١٢٨٠ هـ (١٠ نوفمبر ١٨٦٣) في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٢٢-٢٧.

(٣٠) نفسه.

(٣١) ليست هذه قضية كتابة "تاريخ من أسفل". ولا هي مسألة إدراج حيوات عامة الناس ومقاومتهم للقانون- الدولة في تاريخ القانون. فمثل هذه القصص، مهما كانت قيمتها، تميل إلى إعادة إنتاج الانقسامات التي نحتاج لوضعها موضع تساؤل.

(٣٢) اكتمل شق القناة في ١٨٧٣: Sir William Willcocks and J. I. Craig, Egyptian Irrigation, 3rd ed., 2 vols. (London: E. & F. N. Spon, 1913), 1:434-41.

(٣٣) أمر عالٍ في ١٧ جمادي الأولى ١٢٨١ هـ (١٨ أكتوبر ١٨٦٤)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٧٢.

(٣٤) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٠٣

(٣٥) أمر عالٍ في ١٧ جمادى الأولى ١٢٨١ هـ (١٨ أكتوبر ١٨٦٤)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٧٢، ٢٩٩.

(٣٦) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٩٨.

(٣٧) نفسه؛ Lucie Duff-Gordon, Letters from Egypt, revised ed. (London: R. Brimley Johnson, 1902), 208-12.

(٣٨) Duff-Gordon, Letters, 208-9.

(٣٩) كانت القرى الأربع هي الريانية والعقال والشيخ جابر والناظرة.

(٤٠) هذه الرواية عن تمرد ١٨٦٥ مبنية على: علي مبارك، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (القاهرة: المطبعة الكبرى المصرية، ١٨٨٦-٨٨)، ١١: ٨٢، ١٤: ٥٣، ٩٤-٩٥؛ Duff-Gordon, Letters, 215-35؛ أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦٠٥؛ Juan R. Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's `Urabi Movement (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993), 196; and Gabriel Baer, "Submissiveness and Revolt of the Fellah," in Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 99. بعدما أكملت هذا الفصل وقعت في يدي الدراسة العميقة عن هذا التمرد لمارتينا ريكر: Martina Ricker, "The Sa'id and the City: Subaltern Spaces in the Making of Modem Egyptian History" (Ph.D. diss., Temple University, 1997), 67-135.

(٤١) كان اسم هذه المجالس "مجلس الأسعار التجاري" و"مجالس التجارة": إرادة في ١٠ شعبان ١٢٨١ هـ (٨ يناير ١٨٦٥) في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٩٢؛ Duff-Gordon, Letters, 218.

(٤٢) Cole, Colonialism and Revolution, 196.

(٤٣) .Duff-Gordon, Letters, 217. والعلماء هم القيادة القانونية- الدينية المحلية.

(٤٤) أوامر عالية في ١٤ و١٥ شوال ١٢٨١ هـ (١٢ و١٣ مارس ١٨٦٥)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦٠١-٢.

(٤٥) Baer, History of Landownership, 30.

(٤٦) أمر عال في ١ جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ (٢٢ سبتمبر ١٨٦٥)، مشار إليه في: H. G. Lyons, The Cadastral Survey of Egypt 1892-1607 (Cairo: Ministry of Finance, Survey Dept., 1908), 62-63; Artin, Propriete fonciere, 281.

(٤٧) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦٢٢.

(٤٨) نفسه، ٣: ٥٣٦، ٥٩٧، ٦٢٥.

(٤٩) نفسه، ٣: ٦١٥.

(٥٠) Laverne Kuhnke, Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt (Berkeley: University of California Press, 1989), 65-68.

(٥١) تم تقدير عدد ضحايا الكوليرا من كشوف الوفيات في: Charles Edmond, L'Egypte à l'Exposition Universelle de 1867 (Paris: Dentu, 1867), 280-83. فقد زاد عدد الموتى المسجلين من متوسط سني قدره ١١٠ آلاف في الفترة من ١٢٧٢- ١٢٧٩ هـ (١٨٥٥-٥٦-١٨٦٢-٦٣) إلى ١٧٤,٢٧٠ في ١٢٨٢ هـ (مايو ١٨٦٥- مايو ١٨٦٦). بالنسبة للسنة الأخيرة الأرقام مقسّمة وفقا للمديرية والشهر في ص ٢٨٣، الأمر الذي يكشف شدة الوباء في الجنوب. وهناك مصادر أخرى تعزز رقم الستين ألفا، أحال إليها: Kuhnke, Lives at Risk, 66, 198.

(٥٢) Duff-Gordon, Letters from Egypt, 270; Kuhnke, Lives at Risk, 49, 66.

(٥٣) Landes, Bankers and Pashas, 241-42, 269.

(٥٤) .Ibid., 147-49. يختلف عدد المواشي التي ماتت بطاعون الماشية وفقا لتقديرات العدد الإجمالي في البلاد في تلك الفترة.

(٥٥) انظر كشوف الوفيات في: Edmond, L'Egypte à l'Exposition Universelle, 280-83.

(٥٦) Artin, Propriété foncière, 128-31; Cuno, The Pasha's Peasants, 158.

(٥٧) F. Robert Hunter, Egypt Under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy (Pittsburgh, Penn.: University of Pittsburgh Press, 1984).

(٥٨) ألغت الحكومة [قانون] المقابلة في ١٨٨٠ وأعادت الضرائب إلى مستويات ١٨٧١. انظر: Artin, Propriété foncière, 152-54. Henry Villiers Stuart, Egypt after the War Being the Narrative of a Tour of Inspection (London: John Murray, 1883).

(٥٩) Cole, Colonialism and Revolution, 61.

(٦٠) مثلا أصدر إسماعيل في فبراير ١٨٦٤ أمرا عاليا لإدارة السكك الحديدية بأن المجندين في

الجهادية الشغالين في السكك الحديدية بعيدا عن قراهم يجب "إجرى [:إجراء] ما يلزم لبناية عشش إليهم بجهات المحطات التي يكون إشغالهم فيها لتوطنهم ليلا مع عيالهم بهم": أمر عالٍ في ٢٣ شعبان ١٢٨٠ هـ (٢ فبراير ١٨٦٤) في: أمين سامي تقويم النيل، ٣: ٥٣٧.

(٦١) انظر: .Mitchell, Colonising Egypt, 44 بالنسبة لآرثر د. ليتل، انظر الفصل الأول.

(٦٢) Hekekyan. "Journals 1851-54" (British Library Add Ms. 37452, vol. 4), folio 355 recto and verso. وأود أن أعبر عن امتناني لكينيث كونو Kenneth Cuno للفت انتباهي إلى هذه المادة.

(٦٣) .Lozach and Hug, L'Habitat rural, 156-59 كانت كلمة عزبة تشير في الأصل إلى أكواخ القش المؤقتة التي يبنيها الزراع لتوفر لهم ملجأ موسميا في الحقول بالنسبة لمن يعملون على بعد كبير نسبيا من القرية. في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر، تشير الوثائق الرسمية إلى العزب بطريقة توحي بأنها كانت موجودة بالفعل على نطاق واسع – وأن انعزال العزب الجديدة يمثل مشكلة خاصة بالنسبة للأمن. فقد أرسل إسماعيل قبل أن يرحل إلى اسطنبول، بعد توليه السلطة مباشرة في يناير ١٨٦٣، أوامر بالتلغراف إلى كل موظفيه في المديريات يأمرهم فيها بالعناية برفاهية وأمن سكان سائر القرى والبنادر "وعلى الخصوص أصحاب العزب المنفرزة [:المعزولة] منهم": أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٤٦٣.

(٦٤) Reem Saad Mikhail, "Peasant Perceptions of Recent Egyptian History" (D. Phil. thesis, University of Oxford, 1994), 62.

(٦٥) Lozach and Hug, L'Habitat rural, 159.

(٦٦) Joseph F. Nahas, Situation économique et sociale du fellah égyptien (Paris: Arthur Rousseau, 1901), 141.

(٦٧) Jean Lozach, Le Delta du Nil: Etude de géographie humaine (Cairo: Société Royale de Géographie d'Egypte, 1935), 205.

(٦٨) لقد طورت المدرسة القانونية الواقعية في الولايات المتحدة هذا النقد للقانون في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين: Morris R. Cohen, "Property and Sovereignty," Cornell Law Quarterly 13, no. 1 (1927), 8-30 and Elizabeth Mensch, "A History of Mainstream Legal Thought," in The Politics of Law, ed. David Kairys (New York: Pantheon, 1990), 13-37. ومناقشتي للأشكال الاستثنائية للسيادة الاستعمارية مدينة لـ: Esmain, "Colonies of Legalities."

(٦٩) Baer, History of Landownership, 20.

(٧٠) رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة، تحرير محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣- ٧٨)، ج١، التمدن والحضارة والعمران، ص ٣١٦؛ نقلا عن: Cole, Colonialism and Revolution, 97. [وقد نقلت نص الطهطاوي من ترجمة كتاب كول، لعنان علي الشهاوي الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان "الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر" (القاهرة ٢٠٠١)– م].

(٧١) Alan Richards, Egypt's Agricultural Development 1800-1980: Technical and

Social Change (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982), 58-69. وبالنسبة لقوة العمل المتحركة [:عمال التراحيل]، انظر: James Toth, Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on the State, 1961-1992 (Gainesville: University Press of Florida, 1999), 25-98.

(٧٢) Roger Owen, "The Development of Agricultural Production in Nineteenth-Century Egypt: Capitalism of What Type?" in The Islamic Middle East 700-1900: Studies in Economic and Social History, ed. A. L. Udovitch (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1981), 521-46, at 523, 543.

(٧٣) Egyptian Government Press, Index to Place Names (Cairo: Egyptian Government Press, 1932), cited in Henry Habib Ayrout, Fellahs (Cairo: Editions Horus, 1942), 111, n. 1. من بين ١٤,١٦٦ اسم مكان في مصر، يحمل ٧,٨٠٠ مكانا منها اسم عزبة في بدايتها. ويقل هذا عن العدد الإجمالي للعزب، لأن الكثير منها ليس له وضع قرية أو نجع منفصل.

(٧٤) أقامت العائلات المحلية القوية بعض العزب بشكل غير رسمي عن طريق شراء أراضي القرية [الأطيان الإثرية التي يُفرض عليها الخراج- م]. ولما كانوا لم يحصلوا عليها كمنح من الأسرة الحاكمة، فإنها ظلت تحسب كأراضٍ إثرية في دفاتر الضرائب (Owen, "Development of Agricultural Production," 147-48). ولكن حتى الملكية التي حصلت عليها الأسرة الحاكمة وموظفوها كان يمكن أن يستمر تسجيلها كأرض إثرية. فمثلا في ١٢ يناير ١٨٦٤ نقل إسماعيل إلى ابنه إبراهيم باشا ألفي فدان "من ماله الخاص" في قرى كفر البطيخ وكفر سليمان البحري والسوالم في الدلتا، "مع كافة مهماتها وأدواتها وموجوداتها". ويشير الأمر الذي أصدره إلى مدير دائرته إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الأطيان التي وهبها لابنه في قرى معينة كانت أطيانا إثرية وأقل من الربع عشورية: أمر عالٍ في ٢ شعبان ١٢٨٠ هـ (١٢ يناير ١٨٦٤)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٣٣.

(٧٥) في كثير من الحالات كان الاستيلاء على الأطيان الإثرية يشار له بالبيع، وفيه يستبدل الزارع أرضه بقطعة مساوية في مكان آخر. أما في الممارسة فلم يكن الزارع يحصل مطلقا على قطعة بديلة، أو كانت تخصص له أطيان في مكان آخر من البلاد، أو يكتشف أن القطعة الجديدة يزرعها آخرون بالفعل: علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ص ٢٨٧- ٩١.

(٧٦) علي بركات، تطور الملكية الزراعية، ص ٢٩٧. تكونت معظم العزب من أراضي القرى التي سُجلت كأطيان مستبعدة من الزمام، أي لا تدفع الضرائب، وكانت تصنف إما كغير خاضعة للضريبة (أبعادية) أو متروكة أو مضافة إلى المساحة التي تم مسحها (زيادة مساحة). ولكن لم تكن أي من هذه الأبواب الضريبية تتضمن بالضرورة أن الأرض غير مزروعة.

(٧٧) Villiers Stuart, Egypt after the War, 34-35.

(٧٨) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦٢٣؛ Nahas, Fellah Egyptien, 134-43. وللاطلاع على

تحليل لنظام العزبة، انظر: رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكية الزراعية الكبيرة (القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣)، ص ص ١٧٤– ٨٩؛ Owen, "Development of Agricultural Production," 524-25; and Richards, Egypt's Agricultural Development, 62-64.

(٧٩) كانت المحاكم تدير أيضا العلاقات القانونية بين الأجانب من جنسيات مختلفة. بالنسبة لتاريخ المحاكم المختلطة، انظر: Jasper Yeates Brinton, The Mixed Courts of Egypt, 2nd ed. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968)، وانظر أيضا مناقشة الأمر في: Esmair, "Colonies of Legalities."

(٨٠) Jacques Barque, Egypt: Imperialism and Revolution, trans. Jean Stewart (New York: Praeger, 1971), 130.

(٨١) Villiers Stuart, Egypt after the War, 157.

(٨٢) The Earl of Cromer, Modern Egypt, 2 vols. (New York: Macmillan, 1908), 2:707.

(٨٣) بالنسبة للأصول الاجتماعية الأعرض لحركة عرابي، على اسم قائدها أحمد عرابي، انظر: Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East.

(٨٤) سيطرت خمس هيئات أوربية منفصلة على المالية المصرية بعد ١٨٧٦: لجنة الدين العام التي كانت تسيطر على الدخل من الضرائب الحكومية الإقليمية، ومن الجمارك الداخلية للقاهرة والإسكندرية، ومن الجمارك الخارجية في الموانى المصرية باستثناء الإسكندرية، ومن ضريبتي الملح والتبغ، وغيرها؛ لجنة السكك الحديدية والميناء، والتي كانت تسيطر على الدخل من السكك الحديدية المصرية وميناء الإسكندرية؛ الدائرة السنية (عزب الخديوي)، ومعظمها مزارع لقصب السكر في الجنوب وتديرها إدارة الدائرة السنية؛ ومن ١٨٧٨ أصبحت الأراضي الخديوية الأخرى التي نُقلت للدولة وسُميت دومين الدولة تديرها لجنة الدومين. وكانت كل هيئة من هذه الهيئات تأخذ مجمل الدخل الواقع تحت سيطرتها لخدمة مجموعة مختلفة من قروض البنوك. وكان الدخل من أي مصدر آخر يذهب للحكومة المصرية، ولكنه ظل برغم ذلك خاضعا للإشراف الأجنبي: كان هناك مراقبان، أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي، يديران مجمل الدخل والإنفاق الحكوميين. للاطلاع على رواية لهذه الترتيبات، انظر: Herbert Feis, Europe: The World's Banker, 1870-1914: An Account of European Foreign Investment and the Connection of World Finance with Diplomacy Before the War (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1930, reprint ed. Clifton, N.J.: Augustus M. Kelley, 1974), 382-97.

(٨٥) Cuno, The Pasha's Peasants; Owen, "Development of Agricultural Production."

(٨٦) بالنسبة لمسألة الدولة، انظر: Timothy Mitchell, "Society, Economy, and the State Effect," in State/Culture: State-Formation After the Cultural Turn, ed. George Steinmetz (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999), 76-97.

(٨٧) علي بركات، تطور الملكية الزراعية، ص ص ٢٨٣- ٣٦٦؛ Hunter, Egypt Under the Khedives, 69.

(٨٨) كان بإمكانهم فقط أن يمتلكوا أطيان الميري التي تباع بالمزاد: أمر عال في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨١ هـ (٢٥ أكتوبر ١٨٦٤)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٧٦.

(٨٩) كان محظورا على من يتولون أطيان العهدة شراء أطيان خراجية: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦٢٩.

(٩٠) Hunter, Egypt Under the Khedives, 68-69.

(٩١) أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٥٢٠.

(٩٢) Baer, History of Landownership, 41.

(٩٣) في عهد أسلاف إسماعيل استولى مديرو المديريات على بعض أطيان العائلة (جفالك) وأداروها. وحين تولى إسماعيل أصدر أوامر بفصل هذه الأطيان عن إدارة المديريات وتقسيمها إلى جفالك يمتلكها من يعولهم: أمر عال في ١٣ شوال ١٢٧٩ هـ (٢ أبريل ١٨٦٣)، في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٤٦٩.

(٩٤) Hunter, Egypt Under the Khedives, 65.

(٩٥) Ibid., 66.

(٩٦) كانت الدوائر تعرف عموما باسم الدائرة العامة أو السنية. أما عزب إسماعيل فكانت تسمى الدائرة الخاصة: أمر عال في ٢٦ ذو الحجة ١٢٨١ هـ (٢٢ مايو ١٨٦٥) في: أمين سامي، تقويم النيل، ٣: ٦١٥.

(٩٧) Mitchell, Colonising Egypt.

(٩٨) Henri Lefebvre, The Production of Space, trans. Donald Nicholson-Smith (Oxford: Blackwell, 1991), 26, 46-53. للاطلاع على مناقشة أوسع لمسألة الفضاء، انظر مقالي: "The Stage of Modernity," in Questions of Modernity, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

الفصل الثالث

طبيعة قابلية الحساب

في ١٩٠٣ نشر عالم الاجتماع الألماني جورج زيمل Georg Simmel مقالا يصف الحياة الحديثة بأنها عالَم حساب لا يلين. وكتب أن الناس قد طوروا "موقفا عمليا مباشرا في معاملة الأشخاص والأشياء"، وأرجع هذه العقلية الجديدة لنمو المدن الكبيرة التي شجعت على تطور عقلانية غير شخصية مفردنة على حساب الروابط العاطفية الأعمق للحياة في الريف والبنادر. وقد ربط العقلية الحاسبة بتركُز الصفقات التجارية في المدينة الكبيرة، أو ما أسماه "اقتصاد النقود": "كانت الحواضر الكبرى دائما مقر اقتصاد نقدي؛ لأن تعدد أوجه النشاط التجاري وتركزه منحا بيئة التبادل أهمية لم تستطع أن تحصل عليها في الجوانب التجارية للحياة الريفية"[١]. إذا كان اقتصاد السوق قد جعل العقل الحديث "عقلا حاسبا بشكل متزايد"، فيمكن ربط ذلك بالطريقة التي كان يحوّل بها العِلم الحديث العالم إلى قضايا حسابية:

> تتوافق الدقة الحسابية للحياة العملية التي نتجت عن اقتصاد النقود مع النموذج المثالي للعلم الطبيعي، وبالتحديد مع تحويل العالم إلى مشكلة حسابية تتعلق بتثبيت كل جزء من أجزائه في صيغة حسابية. إن اقتصاد النقود هو الذي ملأ على هذا النحو الحياة اليومية لكثير من الناس بالوزن والحساب والعد وباختزال القيم الكيفية إلى تعبيرات كمية[٢].

وينتهي زيمل إلى أن "طبيعة قابلية الحساب" الجديدة قد أدخلت دقة ووضوحا في العلاقات الاجتماعية، "تماما مثلما جُلبت الدقة بشكل خارجي من خلال الانتشار العام لساعات الجيب"[٣].

أصبح مقال "المدينة الكبرى والحياة العقلية"، كما عُنون في الترجمة الإنجليزية، أحد الأعمال الأوسع قراءة في النظرية الاجتماعية في القرن العشرين.

في جامعة شيكاجو التي بُنيت بأموال د. روكلفر D. Rockefeller لتصبح محطة توليد حقول احترافية جديدة في العلوم الاجتماعية، ترجم إدوارد شيلس Edward Shils مقال زيمل إلى الإنجليزية وتم إدماجه في ١٩٣٦ في قراءات مقرر دراسي لعلم اجتماعي جديد غير محدد، ليقرأه كل طالب. ومع ذلك في عام ١٩٥٠، بعد أربعة عشر عاما، ظهرت ترجمة أخرى غيرت مصطلحات حجة زيمل عن اقتصاد النقود وانتشار قابلية الحساب [كنمط فى مجالات اجتماعية متنوعة-م][٤]. كان التغيير يقتفى أثر تغير في معنى الكلمة الإنجليزية economy (اقتصاد) حدث في هذه السنوات الأربع عشرة نفسها.

في الثلاثينيات كانت كلمة اقتصاد Economy بالإنجليزية (و *Wirtschaft* بالألمانية) تعني شيئا من قبيل "مبادئ السعي لتحقيق، أو مناهج تحقيق، نتيجة مرغوب فيها بأقل إنفاق من الوسائل"، كما تقول طبعة عام ١٩٢٥ من قاموس بالجريف *Palgrave* للاقتصاد السياسي[٥]. وبمد الأمر على استقامته، يشير "اقتصاد النقود" إلى مواقف وصفقات التبادل التجاري، إلى طريقة لـ"التعامل مع الناس والأشياء"، وفقا لعبارة زيمل[٦]. بحلول عام ١٩٥٠ اكتسبت الكلمة معنى جديدا، فلم تعد تشير إلى مجموعة من المواقف والعلاقات، ولكن تدل على مجال اجتماعي محدد، هو "الاقتصاد" (الذي أصبح الآن مصحوبا دائما بألف لام التعريف)، عالم مكون من علم اجتماعي وتعداد إحصائي وسياسة حكومية[٧].

انعكس الاختلاف في تغير التعبير في ترجمة ١٩٥٠ لمقال زيمل. فتم إدخال ألف لام التعريف في العبارة المقتبسة أعلاه: "كانت الحواضر الكبرى دائما مقر الاقتصاد النقدي"، فيما كتب جِرث Gerth وميلز Mills، صاحبا الترجمة الثانية، مضيفين أداة التعريف البريئة التي أبرزتُها. "تتوافق الدقة الحسابية للحياة العملية التي نتجت عن الاقتصاد النقدي مع النموذج المثالي للعلم الطبيعي"[٨]. لقد جعلت التحويرات الأمر يبدو وكأن زيمل كان يحيل إلى هذا الموضوع الذي أُدرك حديثا، الاقتصاد. لم يكن زيمل المُنَظِّر الاجتماعي الألماني الوحيد الذي عانى من هذه المراجعة على أيدٍ أمريكية. فقد فعل تالكوت بارسونز Talcott Parsons الشيء

نفسه في الفترة نفسها مع معاصر زيمل الأكثر شهرة: ماكس فيبر Max Weber[٩].

*

كانت أداة التعريف التي انزلقت إلى العالم بهدوء بين الثلاثينيات والخمسينيات علامة على أحد التغيرات الفكرية والسياسية الأكثر عمقا في القرن العشرين. وإذا كان قد حدث أن أحدا لم يلاحظها، فإن هذا يؤكد أهميتها. قال بولاني Polanyi وترايب Tribe ودومون Dumont وفوكو Foucault وبَك-مورس Buck-Morss وآخرون إن الاقتصاد قد أصبح مجالا متميزا للممارسة الاجتماعية والمعرفة الثقافية في القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر[١٠]. ومع ذلك لم يصف علماء الاقتصاد السياسي في تلك الفترة بنية متميزة تسمى "الاقتصاد" أو يستعملوا المصطلح بمعناه في منتصف القرن العشرين. لقد استعملوا الكلمة فقط بالمعنى الذي عرَّفه قاموس بالجراف الوارد أعلاه، أو بمعنى أقدم يشير إلى "الحكم السليم" لشئون الجماعة. فمصطلح "الاقتصاد السياسي" يحيل إلى هذا الاقتصاد، أو الحكم، لجماعة سياسية، لا إلى سياسة اقتصاد. وحتى فريدريش ليست Friedrich List، الاقتصادي السياسي الألماني- الأمريكي في القرن التاسع عشر، والرائد الذي يجري أحيانا فرزه عن الآخرين والقول بأنه كان يكتب بحذر عن "اقتصاد قومي"، كان يكتب بهذا المعنى[١١].

لم تتحقق فكرة "الاقتصاد" الجديدة إلا قرب نهاية الثلاثينيات، وإلى وقت متأخر مثل الخمسينيات كان الكُتاب يشعرون أحيانا بالحاجة إلى شرح ما أصبحت تعنيه الكلمة الآن[١٢]. لقد أصبحت تحيل إلى بنية أو آلية مستقلة بذاتها يجري تخيل أن أجزاءها الداخلية تتحرك في تفاعل منتظم وديناميكي منفصل عن التفاعل غير المنتظم للآلية كلها مع ما أصبح يسمى الآن الخارج. وأصبح من الممكن إدراك مجالات أخرى متنوعة من حيث علاقتها بهذا الحقل المغلق بإحكام: مجال السياسة أو الدولة؛ مجال القانون (الذي كان من قبل مركز أسئلة الاقتصاد السياسي)؛ مجال العلم والتكنولوجيا؛ مجال الثقافة[١٣]. من بين هذه الأشياء، كان الاقتصاد يتميز بحقيقة أنه يمثل المجال **المادي** للحياة. وفي الوقت نفسه كان، باعتباره مجال الحساب العقلاني والعددي، المجال الأكثر سهولة في تمثيله في أشكال إحصائية

وجبرية. لهذا السبب طالَب الاقتصاد، العلم الأكثر تجريدا وحسابية بين العلوم الاجتماعية، بتمثيل ما بدا أنه البُعد الأكثر واقعية للعالَم الاجتماعي.

لقد انتقدت في المدخل المداخل الثقافية والبنائية للفهم الاجتماعي؛ لأنها لا تزعج التمييز الذي يقام بشكل روتيني بين المبني والواقعي، الثقافي والمادي، الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي لن تتجه حجتي هنا إلى القول بأن الاقتصاد كان "بناء ثقافيا" للقرن العشرين، وأنه كان شيئا متخيلا أو مخترعا. بالعكس، أود أن أقترح أن الاقتصاد قد **صُنع** في القرن العشرين. كان الاقتصاد شيئا مصنوعا artifact، ومثل غيره من المصنوع، صاغته عمليات "مادية" بقدر ما كانت "ثقافية"، "واقعية" بقدر ما هي "مجردة". هذه التمييزات لا تستطيع حقا أن تقدم أساسا لفهم كيفية ظهور الاقتصاد؛ لأن التفريع الظاهر للعالم إلى واقعي ومجرد، مادي وثقافي، لا يسبق صنع الاقتصاد. بالعكس، كان الاقتصاد مجموعة من الممارسات لإنتاج هذا التفريع، لقد كان كلا من منهج لمسرحة العالم كما لو كان منقسما بهذه الطريقة إلى قسمين ووسيلة لإغفال المسرحة واعتبار التقسيم أمرا مسلما به.

ينظر هذا الفصل، سعيا لكشف أصل الاقتصاد، إلى العقود الأولى من القرن العشرين، ويدع جانبا حقيقة أننا نعرف (أو نظن أننا نعرف) ما الاقتصاد. كيف فَهِمَ من يحاولون أن يديروا المشكلات السياسية والاقتصادية في زمنهم الأشياء؟ يختلف هذا المدخل عن الإجراء العادي، الذي يفترض فيه المرء أن من يتناولون التمويل والتجارة والزراعة وملكية الأرض والتصنيع والسكان والنمو الحضري والموضوعات المتصلة بها كانوا يتناولون "الاقتصاد" – حتى ولو لم يسموه هكذا وتناولوا عادة أشياء قد لا تعتبر اليوم جزءا من الاقتصاد. ينسب مدخلٌ كهذا إلى فترات أسبق طريقة في تناول العالم لم تكن لديهم، تناوُل من زاوية موضوع – هو الاقتصاد – لم يكن قد صُنع بعد. إنه مدخل يحول بيننا وبين تحديد الفارق الذي صنعه أحد الموضوعات الجديدة الأكثر قوة في القرن العشرين. لقد أتاح تحقيق الاقتصاد إمكانية ممارسات جديدة (التنمية والإدارة والحكومة، على سبيل المثال فحسب)، وادعاءات جديدة للخبرة وتكافؤات جديدة ونقاط صمت جديدة، لا يسهل كشف أي منها حين نُسقط الاقتصاد على فترات لم تكن سياساتها منظمة حول هذا

الموضوع. من جهة أخرى، ربما نستطيع أن نفهم بشكل أفضل ما يتضمنه تحقق الاقتصاد في الواقع بفحص ما تعنيه الحياة في فترة لم يكن أحد فيها يعرف ما سوف يشكل الاقتصاد أو حتى أن مثل هذا الموضوع قد يوجد واقعيا.

يستكشف الفصل هذه الأسئلة في مصر في أوائل القرن العشرين. وسوف يتيح لنا فحص ما حدث في هذه البلاد إدخال قضية الاستعمار colonialism في تاريخ علم الاقتصاد. من المهم أن نقيِّم إلى أي مدى ينتمي تحقق الاقتصاد إلى تاريخ الاستعمار، فقد ظهر الاقتصاد في سياق انهيار النظام الإمبراطوري imperial. لقد أخلت ترتيبات للاستثمار والإدارة والإنتاج والمعلومات والتجارة المحيطة بالعالم، التي قامت على السيطرة السياسية على موارد المستعمرات، الطريق لترتيبات قائمة ظاهريا على اقتصاديات قومية. لقد شيِّد الاقتصاد بالتعريف وتلقائيا كمجال قومي لا إمبراطوري[١٤]. ووفرت القومية، والاقتصاد القومي بصفة خاصة، إطارا لترتيب ما يمكن أن يبدو كتضاريس سياسية بعد-إمبراطورية. نشر جون ماينارد كينز John Maynard Keynes، وهو شخصية حاسمة في صناعة علم الاقتصاد، أول كتبه بعنوان مالية الهند وعملتها *Indian Currency and Finance* (١٩١٣)، حين كان موظفا في وزارة الهند في لندن[١٥]. تناول الكتاب مجموعة أسئلة قدِّر لإجابتها الكبرى أن تصاغ لاحقا باعتبارها الاقتصاد القومي: كيف يمكن مَفْهَمَة [:وضع الظاهرة في مفاهيم] وقياس وإدارة دوران النقود داخل مجال جغرافي محدد؟ بالفعل، في الأصل كان التعامل مع مشكلات إدارة المجالات المغلقة للاقتصاد مرتبطا بمشكلات الحكم الاستعماري. فوق ذلك كان الاقتصاد بوصفه جهازا يجب أن يدار وتُزاد كفاءته الموضوع الذي بُنيت فوقه سياسة التنمية الجديدة في الثلاثينيات. لقد وفرت تنمية الاقتصاد الأشكال والصيغ التي كان بمقدور القوى الاستعمارية الأوربية أن تحاول بها إعادة بناء العلاقة مع مستعمراتها في منتصف القرن العشرين، والتي كان بمقدور القوى الإمبراطورية التي ما زالت تتوسع، خصوصا الولايات المتحدة أن تجد عبرها نمطا جديدا للعمل.

الخريطة الكبرى

في عام ١٩٠٩ أسست مجموعة من البنكيين ورجال الأعمال والمسئولين الحكوميين والباحثين الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في القاهرة. وكانت الجمعية تعقد لقاءاتها في بيت كبير بالقرب من النيل استضاف الجامعة الأهلية الجديدة التي أقيمت قبل شهور[١٦]. وقد جاء أعضاؤها من النخبة القاهرية الكوزموبوليتانية، سواء من أهل القاهرة أو أعضاء الجماعة الكبيرة من الأوربيين المغتربين. وفي يناير ١٩١٠ دشنت الجمعية ما أصبح مجلة واسعة النفوذ للاقتصاد السياسي، هي مجلة "مصر المعاصرة" *L'Egypte Contemporaine*، تنشر مقالات بالإنجليزية والفرنسية والعربية. كان هدف الجمعية تنظيم ودعم البحث والمؤتمرات والرحلات البحثية لاستكشاف "مشكلات الحياة القومية". ومنعت لائحتها أية مناقشة ذات طبيعة سياسية أو دينية صرفة[١٧].

بدلا من ترك هذا النشاط الفكري لمبادرات الأعضاء الأفراد الذين كان معظمهم يعمل في الاستثمار أو في الحكومة، دشن مؤسسو الجمعية مشروعا بحثيا جماعيا يستطيع كل الأعضاء أن يشاركوا فيه. وقد قدموا، بحثا منهم عن أعرض عنوان ممكن، فكرة دراسة الملكية العقارية *propriété foncière* في مصر، واصفين ذلك الموضوع بأنه "المشكلة الكبرى" للبلاد[١٨]. وقد نشروا إطارا عاما للبرنامج البحثي في المجلة. ويوضح الإطار العام أنهم كانوا ينوون بهذا العنوان أن يحيطوا بشيء أعرض بكثير من مسألة ملكية الأرض: سيغطي الجزء الأول، "الطبيعة والإنسان"، الجغرافيا والمناخ والسكان (تعداد ١٩٠٧ والهجرة الداخلة والخارجة والوضع القانوني لأهالي البلاد والأوربيين)، وتوزيع الملكية. وسيدرس الجزء الثاني، بعنوان "تنمية الأرض"، العلاقات المختلفة بين الملاك والمنتجين والمناهج الزراعية ورأس المال وأشكال الإنتاج. وسيتناول الجزء الثالث تسويق المنتجات الزراعية، بما في ذلك العلاقة بين السوق والأسعار وقيمة الأرض. وسيدرس الجزء الرابع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمنتجين. بالنسبة لمؤسسي الجمعية، قدَّم وجود ملكية الأرض طريقا لتنظيم وتصوير تنوع كبير من الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية. فالمشروع يصور هذه العلاقات المتنوعة

باعتبارها قائمة داخل مجال فيزيقي مشترك، وهو المجال الذي تم تحديده بعلاقات الملكية الزراعية التي تناولها الفصل السابق من هذا الكتاب.

كانت الفكرة القائلة بأن علاقات البلد الاجتماعية والاقتصادية يمكن تصويرها من ناحية الملكية الزراعية مستقاة من تقاليد الاقتصاد الأنجلو- اسكتلندي والفرنسي في القرن التاسع عشر، تراث كينيه Quesnay وسميث Smith وساي Say، ولكن بصفة خاصة من ديفيد ريكاردو David Ricardo. فبالنسبة لريكاردو لم تبدأ ديناميكية خلق الثروة بفعل التبادل، ولكن بعملية الاستقرار في أرض فارغة وزراعتها، فراغ للاستعمار [:بالمعنى الحرفي: الاستيطان والتعمير- م]. أدت قدرة استعمار الأرض إلى الملكية الخاصة، ومن ثم إلى الريع أو الدخل الذي يتدفق من السيطرة الحصرية على الأرض. ومع انتشار الاستعمار [بالمعنى المذكور-م] يجري امتلاك وزراعة أراضٍ أدنى خصوبة، ويفتح الفارق في الريع بين الأراضي المختلفة النوعية إمكانية زيادة الربح، وبالتالي التوسع العام للثروة[١٩]. لقد وُضعت مجمل مسألة الثروة في إطار مجال الاستعمار وإمكانية ملكية الأرض.

لقد حوَّل كل من جون ستيوارت مل، ثم ماركس، عمل ريكاردو، ليضعا في الاعتبار إنتاج الثروة في الصناعة والأشكال الجديدة من التنظيم المكاني والانضباط والقوة التي بُني المصنع الحديث انطلاقا منها. حينئذ، تخلى علم اقتصاد أكاديمي جديد، بدءا من سبعينيات القرن التاسع عشر، عن هذا التقليد بمجمله، وأحل محله تصور "التبادل" الذي يفتقر إلى مكان. لقد صيغ مجال فعل التبادل بشكل هندسي عن طريق محوري رسم بياني باعتباره سطحا ثنائي الأبعاد تتقاطع فيه رغبات، أو منفعات، البائع والمشتري. لا يشير هذا المجال المسطح بأي شكل إلى الريف أو المدينة أو المصنع أو إلى أي تصور آخر للمكان.

ولكن التقليد الأقدم للاقتصاد السياسي لم يتم التخلي عنه، بل تطور في أوربا خارج مجال علم الاقتصاد، خصوصا في كليات الحقوق. كان أساتذة القانون الفرنسيون والإيطاليون هم الذين ساعدوا في تطوير حقل الاقتصاد السياسي في القاهرة. عكست أهمية التقليد الأقدم في القاهرة الوضع هناك عند منعطف القرن العشرين. كان نظام العزب الخاصة الذي تناوله الفصل السابق قد أصبح مستقرا

الآن. ووفر مجال ملكية الأرض الجديد – وهو مجال قبل–قومي وليس مجالا لاقتصاد قومي – الوسيلة لتناول "مشكلات الحياة القومية" والسعي لحلها.

في عام ١٩٠٧، في عشية تأسيس جمعية الاقتصاد السياسي، أكملت نظارة المالية مشروعا ساعد على ترتيب هذا النظام المكاني الجديد وأتاح معرفته: إجراء مسح شامل لزراعة وملكية الأرض في البلاد[٢٠]. باستثناء تقارير الوفيات والأمراض المعدية، كان هذا المسح أول عملية إحصائية كبيرة تولاها البريطانيون في مصر. من قبل كان هناك "مكتب مركزي للإحصاء" أنشئ عام ١٨٧٠ وأعيد إحياؤه في ١٨٧٨ بعد فترة من الخمول ثم أغلقه البريطانيون. أجرى المكتب تعدادا سكانيا في مايو ١٨٨٢ عشية الاحتلال الاستعماري وأُغلق في مارس ١٨٨٢، كجزء من تقليل الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أعاق معالجة ونشر كشوف الإحصاء[٢١]. وبرغم إجراء تعداد سكاني آخر في ١٨٩٧ وجمع إحصائيات عن التجارة الخارجية في ميناء الإسكندرية، لم يكن هناك إنتاج حكومي متواصل ومنهجي لمعرفة إحصائية حتى بدأ مسح الأرض. لعب المسح إذن دورا مركزيا في إقامة مجال حسابات قومية وإتاحته.

أقيم المسح الذي بدأ عام ١٨٩٨ على تقنية مستحدثة لتصوير العلاقة بين الناس والأرض التي يتضمنها قانون الملكية: الخريطة ذات المقياس الكبير. ففي خلال عام من العمل المسحي تم إنتاج عشرين ألف خريطة منفصلة تصور مجمل المساحة الزراعية في البلاد، حقلا حقلا وقطعة قطعة، بمقياس رسم ١:٢٥٠٠ (كل سنتيمتر يمثل خمسة وعشرين مترا). تم وضع اسم المالك لكل قطعة، حتى أصغرها، تلك التي شغلت مليمترات مربعة قليلة على الخريطة، ووُضعت أسماء الملاك في قوائم وصُنفت في دفاتر لملاك الأرض والتزاماتهم الضريبية[٢٢]. بعد عام ١٩٠٨، أي بعد سنة من إكمال المسح، وزعت الحكومة حوالي ١٠٠ ألف من هذه الخرائط، وأصدرت ٨٢,٠٠٨ خريطة لدواوين الحكومة وباعت ١٧,٦٨٥ خريطة للجمهور[٢٣]. في أقل من عقد تحول الريف من مكان لم تلعب فيه الخريطة دورا يذكر في الممارسات الإدارية أو الحجج القانونية أو الحسابات المالية إلى أحد الأقاليم الأكثر تمتعا بخريطة تفصيلية في العالم[٢٤].

أدخل صنع هذه الخرائط أشكالا جديدة للقياس والتمثيل والحساب. لقد بدت جزءا من طبيعة قابلية الحساب الجديدة، بتعبير زيمل، التي ستحدد سياسة القرن العشرين. ولكن ما الجديد على وجه الدقة؟ لقد كانت هناك خرائط حديثة لأجزاء مختلفة من البلاد قبل ذلك بعقود، وقد يكون حساب مساحات الأرض والالتزامات الضريبية في وادي النيل المثل المستمر الأقدم للممارسة الإدارية في العالم. تقدم لنا نظرة أقرب للمستحدث في صنع الخريطة المساحية طريقة لفهم ممارسات الحساب الجديدة التي ساهمت في صنع الاقتصاد في القرن العشرين.

كان دفتر مسح الأراضي، أو الدفتر الرسمي لحائزي الأرض وأراضيهم والتزاماتهم الضريبية مؤسسة طويلة العمر، يجري تجديدها مع كل غزو أجنبي للبلاد. حين استولى العثمانيون على القاهرة ودلتا النيل عام ١٥١٧ أمروا بمسح حيازات الأراضي، الأمر الذي استغرق ستين عاما في الدلتا وثلاثين أخرى ليشمل الصعيد. لم يجر أي مسح جديد حتى الاحتلال الفرنسي بعد ذلك بثلاثة قرون[٢٥]. أمر محمد علي بإجراء مسح للأراضي وصنًف دفترا جديدا للضرائب في ١٨١٣. اشتملت كل هذه المسوح على قياس مساحة كل قطعة في كل قرية تحت سلطة القاهرة، وتسجيل الأرض الكلية والمسئولية الضريبية لكل عائلة وقرية. وكانت المعلومات تسجل في دفاتر للقرى وفي الدفتر الحكومي في القاهرة، ولم تصوًر قط على خرائط.

ربما كانت أول محاولة لوضع خريطة للريف قد جرت في ١٨٥٣- ١٨٥٩، حين قام خلفاء محمد علي بمسح جديد وشامل للأراضي. ولكن سرعان ما تم التخلي عن صنع الخرائط لصالح الطريقة القديمة في تسجيل حيازات الأراضي في الدفاتر، أما الخرائط التي صُنعت فمفقودة. في ١٨٥٨، بدأ فريق من الفلكيين والمساحين في دراسة تضاريس البلاد التفصيلية. وقد وفر هذا معلومات لصنع خريطة مجسمة مساحتها خمسة وأربعون مترا مربعا للدلتا ومصر الوسطى، وكانت أبرز قطعة في الجناح الذي مثًل مصر الحديثة في المعرض العالمي الشهير في باريس عام ١٨٦٧[٢٦]. وفي النهاية كانت خرائط الدلتا تُنشر في ١٨٧١ بمقياس أصغر بكثير مما يتطلبه بيان حيازات الأراضي. أما وضع خريطة للجنوب فلم يكتمل قط[٢٧].

وقد استمر الفشل في إنتاج خريطة مسحية للأراضي بعد تولي الأوربيين السيطرة المباشرة. فقد أمرت لجنة الدين الأنجلو- فرنسية ولجنة التحقيق الدولية اللتان استولتا على موارد البلاد في ١٨٧٨ بإجراء مسح للأراضي مبني على خرائط. ولكن عمل الخرائط توقف في العام التالي حين طرد إسماعيل، والي مصر العثماني، الأوربيين، وعيّن لفترة قصيرة أمريكيا (أعلن البريطانيون لاحقا أن عمله المسحي لا يعتمد عليه). وقد تباطأ العمل في المسح بعد خلع إسماعيل والاحتلال العسكري البريطاني، بفعل تخفيض الميزانية عام ١٨٨٣ ووباء الكوليرا في السنة نفسها الذي أودى بحياة أكثر من خمسين ألف نفس. وأخيرا تم التخلي عنه عام ١٨٨٨ وكانت قد وُضعت خرائط لأقل من سُدس المساحة الزراعية للبلاد[٢٨].

*

بعد ذلك بعقد، بدأ المسح البريطاني الجديد بالتعاون مع لجنة الدين. وعلى خلاف المحاولات الأسبق لصنع الخرائط، قام المسح على حساب المثلثات triangulation[٢٩]. فبدلا من البدء على مستوى كل قرية وبناء الخريطة قطعة قطعة بقياس قطع الأرض بعصي خشبية أو سلاسل حديدية، وضع المساحون في البداية شبكة تمتد لتشمل مجمل وادي النيل. وباستعمال المزواة[*] ومرايا إشارية أقيمت على الهضبة الصحراوية على جانبي شاطئي النهر المزروعين، أقاموا شبكة من الخطوط يصل كل منها إلى خمسة وعشرين كيلومترا طولا، لتقسم الوادي وتتشابك في مثلثات يمكن تحديد طول كل خط فيها من خلال زواياها. ثم يجري تقسيم كل مثلث إلى مثلثات أصغر يكون طول أضلاعها حوالي ٣,٥ كيلومتر. حينئذ يتم تثبيت القرى والحقول وقطع الأرض المفردة داخل هذه الشبكة من المثلثات، ويقيس المساحون كل قطعة بسلاسل ويتحققون من موضعها ودقتها بمزيد من عمليات حساب المثلثات، بوضع مثلثات داخل مثلثات داخل مثلثات. وستكون "خريطة الأرض العظيمة في مصر"، كما أسمتها المجلة الجغرافية في لندن، قائمة للمرة الأولى على "إطار دقيق" و"تقوم خطتها على نظام مترابط"[٣٠].

(*) أداة مسح أشبه بتليسكوب صغير لقياس الأسطح والزوايا- م.

كانت دقة الإطار تعتمد على دقة قياس قاعدة أول مثلثاته. وُضع هذا الخط على طول خط سكة حديدية عند الجيزة بالقرب من القاهرة في ١٨٩٨، باستعمال عصي طولها خمسة أمتار من شرائح خشب التنوب fir مضبوطة برؤوس من الصلب عند طرفي كل منها. وتم التحقق من طول القضبان بقياسها على قضيب معياري، كان قد تم الحصول عليه قبل أربعين عاما من شركة برونر Brunner في باريس من أجل مشروع وضع الخرائط عام ١٨٥٨، وأُعيد هو نفسه إلى أوربا لفحصه في درجات جو مختلفة قياسا على أطوال معيارية في باريس ومدريد. بعد قياس قاعدة المثلث في الجيزة لم يكن مكتب المساحة راضيا عن دقة العِصي، وقرر استبدالها بزوج من أسلاك ييدرين Jäderin من النحاس والصلب طلبه من ستوكهولم، ولكنه لم يصل حتى ١٩٠٦. وبالتالي استعملوا لقياس خط القاعدة الثاني الذي أقيم في سيلا في مديرية الفيوم عام ١٩٠٠ شريطا من الصلب طوله مائة متر. ويقدم مدير المسح، الكابتن هنري ليونز Henry Lyons، الرواية التالية عن كيفية قياس القاعدة: على طول خط القاعدة، وطوله تقريبا ثلاثة كيلومترات،

> تم غرس خوازيق خشبية متينة في الأرض على مسافات بينية تساوي طول الشريط. وعلى رأس كل خازوق تم دق صفيحة من الزنك مسطَّر عليها خطوط متقاطعة دقيقة يشكل تقاطعها علامة النقطة التي يجري عندها القياس. وتمت تسوية القاعدة في ١٠ أغسطس ١٩٠٠ واستغرقت القياسات اليومين التاليين، حيث أُجري أحدها عند الفجر قبل شروق الشمس والتالي بعد الغروب؛ نظرا لأن الصحراء الرملية تكون شديدة الحرارة بفعل أشعة الشمس أثناء النهار، وبالتالي لم يكن من الحكمة إجراء القياس بين شروق الشمس وغروبها. وتم تحديد حرارة الهواء لكل شريط بترمومتر مربوط عند كل طرف من طرفيه[٣١].

شد ليونز الشريط ودعمه بمساعديه البريطانيين وحاملي أشرطة من السكان المحليين، وجعله:

> راقدا على قوالب من الخشب ذات قطع مثلث لتقليل الاحتكاك بقدر الإمكان، بحيث يستقر [الشريط المعدني] على الحواف الخشبية لها، ولا يبقى سوى حوالي ثلثي طوله على سطح الصحراء؛ وقد تم شده بما يحقق توترا متجانسا عن طريق ميزان زنبركي أثناء القياسين الأولين، وبخمسة عشر كيلوجراما في القياسين الأخيرين. وقد تم ضمان تجانس التوتر بجعل

ثلاثة رجال يرفعونه عن الأرض قبل القياس على مسافات متساوية، ثم ينزلون به بلطف إلى موضعه[٣٢].

بتكرار هذا الإجراء بين كل خازوقين من الخوازيق الثلاثين قام المساحون بقراءة الفارق بين نهاية كل شريط والخطوط الدقيقة المتقاطعة على رأس كل خازوق، "بمساعدة مقاييس فضية دقيقة التقسيم". وتم ضبط النتائج بالنسبة لعدم دقة الشريط وتوتره وحرارة الهواء واختلاف المستوى على طول الخط والارتفاع عن مستوى سطح البحر. وكتب ليونز أنه بعد أخذ متوسط القياسات في الفجر والعشاء، "حصلنا على طول قاعدة سيلا: ٢٩٠٢,٤٧٤ مترا ± ٠,٠٠٤٣ مترا"[٣٣]. في نهاية ثلاثة أيام عمل قاسوا خطا يبلغ حوالي ثلاثة كيلومترات بهامش خطأ يقل عن نصف سنتيمتر.

تكرر هذا النوع من الدقة في استعمال المزواة وقياسات السلاسل وفي مكاتب المساحة في القاهرة، حيث تم نسخ الأرقام التي جُمعت من العمل الميداني وحسابها والتأكد منها. وقيل إن الدقة والسرعة العظيمتين، قد تحققتا "بتأسيس نظام يكاد يكون ميكانيكيا للعمل، وبدفع مبدأ تقسيم العمل إلى أقصى تطور ممكن له". لقد جعل التنظيم الميكانيكي للعمل هذه الآلة الحاسبة البشرية تراجع نفسها بنفسها، بحيث "كان أي جزء لا يرقى إلى المعيار اللازم يُرفض أوتوماتيكيا"[٣٤]. بعد ذلك تُرجمت القياسات والحسابات إلى أفرخ الخرائط العشرين ألفا، التي جعلت البلاد للمرة الأولى متاحة في شكل "مشهد ورقي" متصل[٣٥]. وقد تم تصنيف المعلومات عن المُلاك والالتزامات الضريبية كملحق للخرائط، وتم تنظيمها في نوعين مختلفين من الدفاتر. شمل الدفتر الرئيسي لكل قرية في البلاد قائمة بأرض القرية وفقا للحوض والقطعة. ووُضع لكل قطعة قائمة تصل إلى عشرين بندا من المعلومات، تشمل المساحة ودرجة الجودة والضريبة والمالك والحائز. واحتوى الدفتر الثاني على المعلومات نفسها ولكن مرتبة وفقا للمالك[٣٦].

وقد اعتبر أن الخريطة المساحية، كوسيلة لإنتاج معرفة رسمية عن البلاد لها أربع مزايا. الأولى تكمن في تمثيلها المكاني للملكية. كان بمقدور الدفاتر القديمة أن تسجل أبعاد كل قطعة أرض وتربطها بمالك، ولكن لم يكن بمقدورها أن تشير إلى

علاقة قطعة بأخرى. فالخريطة الجديدة لم تبين فحسب حجم حيازة معينة، ولكن أيضا علاقتها بكل الحيازات الأخرى. لقد أنتج التمثيل المتزامن للقطع المتجاورة نوعا جديدا من المعرفة، معرفة الشذوذات. فلما كانت معدلات الضرائب مبنية على نوعية الأرض، ولما كانت القطع الموجودة في الحوض الواحد تميل إلى أن تكون من النوعية نفسها، "تصبح شذوذات معدل الضريبة مرئية على الفور"[٣٧]. بهذه الطريقة كشفت الخريطة عن حقائق لم تكن مرئية من قبل. استطاع العرض المكاني أن يبين سمات مميزة أو شاذة، مثل مساحات أراضٍ يجري استصلاحها وقد تحتاج إلى إعادة تقييم في السنوات التالية. وكما أشار ليونز، سيكون مستحيلا بعد الآن تسجيل القطعة الواحدة من الأرض مرتين باسم مالكَين مختلفين[٣٨]. والأهم، برغم أن ليونز لم يذكر هذا، أن الخريطة تكشف مباشرة للعيان أية قطعة أرض مزروعة لم تسجل باسم مالك وتتفادى بذلك الضرائب. هذه كانت معلومات لم يكن بمقدور دفتر المساحة القديم إنتاجها مطلقا.

أصبح للقوة السياسة شكل جديد: معرفة المكان وقيادته. كان دفتر المساحة القديم مصنفا بناء على معرفة بالأسر والقرى. كانت الادعاءات بشأن الأرض والتزامات الضرائب ادعاءات والتزامات جماعات من الأشخاص، ويجري التعبير عنها في علاقات هذه الجماعات بكل من الأرض ومن هم في السلطة. وكانت حركة المعلومات والإيراد والسيطرة تتدفق من خلال هذه العلاقات. وفي ظل النظام الجديد أصبحت قائمة الأشخاص "تكميلية" للخريطة فحسب، تقدم معلومات إضافية "لم يمكن وضعها بشكل ملائم على مخطط قطعة الأرض"[٣٩]. كان يجب إعادة تنظيم القوة على الأشخاص كقوة على المكان، يصبح الأشخاص مجرد وحدات ترتب وتعَد داخل هذا المكان. انعكس الترتيب المكاني للمعرفة على منهج صنع الخريطة. وقد بدأ المسح بوضع إحداثيات، لا داخل القرية، بل عبر البلد بأكمله، مبنية على "إطار دقيق". فسجل كل جماعة سكانية من حيث إحداثياتها داخل سياق يشمل الأمة كلها. كانت الأمة تبزغ بوصفها هذا الفضاء. هذا الامتداد المادي/ البنيوي الذي يمكن داخله تنظيم واحتواء القرى والأشخاص والالتزامات والتبادلات. لم تعد الروابط والعلاقات والأوامر وتدفقات المعلومات التي يتشكل

منها هذا النظام السياسي تبدو وكأنها تمر عبر أشخاص وجماعات معينة، بل وكأنها تظهر في فضاء الفصل بين الأرض والخريطة، الجماعة الاجتماعية والدولة، الإيراد وتمثيله الإحصائي.

الميزة الثانية التي ادعاها المساحون هي أن الخريطة أظهرت للعيان وسجلت التغيرات الهائلة التي حدثت على مدى الجيل السابق. تمت تسمية آلاف القرى الصغيرة التي أنشئت لإسكان العمال في العزب الجديدة (التي نوقشت في الفصل الثاني)، التي تطورت خارج نظام الجماعات القروية القائمة، وعلى حسابها إلى حد كبير، وبالتالي خارج نظام المسح القروي، وأُلحقت بها. وُضعت حدود جديدة للقرى طوبوجرافيا، ووُضعت خرائط لمساحات الأرض وقيست. كانت أعمال الري التي صحبت خلق العزب الخاصة قد أعادت تنظيم نظام أحواض الفيضان القديم الذي جُمعت فيها حيازات الأرض فيما سبق. في حالات كثيرة لم تعد الأحواض تقدم تقسيما معقولا للأرض، وبالتالي أعيد تنظيم الحيازات إلى أقسام قياسية تتراوح بين خمسين ومائة فدان. وتمت كتابة أسماء الملاك بالنسبة لكل منها، ثم رُتبت في قوائم في الدفاتر المناظرة، بما ثبَّت الأرض كنظام من الموضوعات التي يجري امتلاكها وتبادلها.

ولكن ما رآه المساحون كتغيرات حديثة كان في الوقت نفسه، كما قلت في الفصل الثاني، سلسلة من الاستثناءات. لقد أقيمت العزب من خلال ممارسة أشكال اعتباطية، وغالبا عنيفة، للسلطة، سواء من خلال الإنعامات من الحاكم أو الاختصاصات الاستثنائية للمحاكم المختلطة الواقعة تحت السيطرة الأوربية. لقد محا وضع الخرائط علامات هذه الاعتباطية، أزال الندوب، الشذوذات، التي ظل ممكنا من قبل تتبع العنف من خلالها. فبإعطاء كل عزبة اسما رسميا ومجموعة من الحدود وحشر كل منها داخل نظام تسمية القرى القديم وادعاءات الحق في الأرض، تم إدماج اعتباطية ملكية الأرض الكبيرة في فضاء قومي متجانس وجعلها غير منظورة. لقد جعلت الخريطة بعض أنواع الشذوذ منظورة، ولكنها أخفت أشكالا أخرى. وحين سيأتي الاقتصاد لاحقا، لن يكون مجرد مجموعة جديدة وتفصيلية من التمثيلات. فمثله مثل الخريطة، سيحدث كممارسة تعيد توزيع أشكال المعرفة والجهل وتعيد ترتيب الطبيعي والشاذ.

هناك ميزة ثالثة للخريطة لم تزعم الرواية الرسمية وجودها مباشرة، ولكن ضمنيا: لقد نقلت الخريطة المكان الذي يجري فيه الحصول على هذه المعرفة. كان دفتر مسح الأراضي القديم يعتمد على معرفة مساحي القرى. وكان هؤلاء الناس يمتلكون مهارة حيوية، خصوصا في الجنوب، حين كان فيضان النيل لا يزال يغمر معظم الحقول كل سنة. بعد نزح ماء الفيضان كان المساحون يفصلون بين القطع على طول الجسور. وكانت الخبرة نفسها تُنتج دفاتر المسح القديمة، وظل يُعتمد عليها كمساعدة محلية في إنتاج الخرائط المسحية الجديدة. وقد صُنعت الخرائط في سنوات بناء سد أسوان الأول نفسها. وكما نعرف كان من شأن السد أن يعيد توزيع الخبرة، فينتزع معظم المعرفة المحلية عن ري الحياض الموزعة على طول النهر، فيركز السيطرة التقنية في موضع واحد(٤٠). بعد رفع السد في ١٩١٢ و١٩٣٣ لم يعد يخضع لري الحياض سوى خُمس واحد فقط من الأرض، وبالتالي انتزع السد العمل السنوي للمساحين المحليين. ساهمت الخريطة أيضا بطريقتها الخاصة في عملية مماثلة لإعادة توزيع المعرفة. فبفضلها انتقلت المعرفة المساحية لمساحي القرية إلى الخريطة. كان سبب مستوى الدقة "الميكانيكية" في العمل المساحي هو أن الخريطة كان يجب أن تكون دقيقة بما يكفي للسماح، للمرة الأولى، بحساب مساحة كل قطعة أرض وبالتالي الالتزامات الضريبية للمالك من الخريطة نفسها. فبدلا من قياس الأرض أصبح على موظفي الضرائب أن يقيسوا الخريطة.

الميزة الأخيرة التي يبدو أن الخريطة تمتلكها، بالتالي، هي درجة دقتها غير المسبوقة. كانت الفصول الأولى في رواية ليونز عن المشروع مكرسة لتاريخ المسح في مصر، بدءا بالنظام الفرعوني وانتقالا إلى المناهج القبطية في قياس وحساب المساحة. كانت هذه الوسائل ما زالت سارية حين بدأ ليونز مسحه، بما في ذلك استمرار الرموز الحسابية القبطية، برغم الجهود التي بُذلت منذ عهد محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر للتخلص من استعمال الأرقام القبطية في المسح (فقد نجت الكسور القبطية). وقد وصف ليونز ما اعتبره جوانب عدم الدقة في المنهج القبطي في حساب المساحة قبل أن ينتقل إلى عرض تاريخ الفشل في محاولات القرن التاسع عشر في إدخال مناهج أكثر حداثة، هي التي أدت إلى

المسح الذي قام هو به، المعروض بصفته ذروة هذا التاريخ من الدقة المتزايدة، ليمثل بالتالي أكمل وأدق قياس للأرض.

ومع ذلك هناك شيء يخفيه هذا العرض التاريخي للمسح من حيث تطور الدقة – كتاريخ آخر للتجريد، أي حكاية أخرى عن القوة المتنامية للعقل البشري في ترتيب وقياس العالم. لم يكن بمقدور ليونز في الواقع أن يدعي أن المسح الذي تولى إدارته قد أسفر عن قياس أدق للأرض. فالدقة هي دائما مسألة تتعلق بالمكان الذي نقف فيه. وكما سنرى، كانت الخرائط الجديدة أقل دقة من نواح مهمة وأكثر إرباكا من المناهج القديمة في تسجيل حيازات الأرض. ولكن بفضل الهوة التي فتحت بين الحقل والخريطة أصبح ممكنا الآن إعادة صياغة مسألة الدقة. لقد أصبحت الآن قضية تتصل بعلاقة واحدة بسيطة: التطابق بين الخريطة و"العالم الواقعي".

لم ينتج نظام الحساب الجديد في القرن العشرين معرفة أكثر دقة بالعالم بالضرورة، برغم ادعاءاته، ولا حتى أية زيادة إجمالية في كمية المعرفة. كان إنجازه هو إعادة توزيع أشكال المعرفة بزيادتها في بعض الأماكن وإنقاصها في أخرى. وفي الوقت نفسه نقل هذه المعرفة إلى أماكن جديدة. وفتح من خلال سلسلة من الإبعادات مسافة معينة، هي المسافة بين الحقل ومكتب الحسابات، بين المزارع وضابط المساحة الاستعماري، بين مسجل التثليثات الحديدي والخريطة الورقية[٤١]. كان من شأن مسافة مثل هذه الإبعادات، التي تكررت مرات لا تُحصى في مساحة الأرض وفي أعداد متزايدة من مشروعات أخرى، أن ترتب أثرا غريبا. بدأ فعل الإبعاد يظهر، لا كفعل، ولكن كشيء أكثر عمقا. فقد أصبحت المسافة من الحقل إلى الخريطة ذهابا وإيابا، من القرية إلى مكتب الحسابات، علامة على ما بدا هوة مطلقة: الانقسام بين الواقع وتمثيله، بين عالم الصورة وموضوعها. وأصبحت مسألة الدقة أو الحقيقة قابلة للصياغة الآن كدرجة للتوافق بين العالم–الموضوع على أحد جانبي هذا الانقسام، والخريطة والصور والأرقام على الجانب الآخر. أدى هذا الوقع الغريب إلى موضوعات وأشكال جديدة للحساب، كان الاقتصاد من بين أكثرها أهمية.

تنظيم للأشياء والسلطات

بالتأكيد يمكن القول بأنه حتى لو كان موضوع يسمى الاقتصاد لم يُطلق عليه هذا الاسم قبل العقود الوسطى من القرن العشرين، ولم تكن الممارسات الإحصائية التي تقيسه قد تطورت بعد، تظل هناك وفرة من الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية في فترات أسبق، كما حاولت الحكومات أن تنظم أو حتى توجه هذا النشاط. بهذا المعنى قد يقال إن الاقتصاد كان موجودا دائما، وأن التحول الذي أصفه حدث على مستوى الأفكار والتمثيلات، لا في العلاقات المادية والسياسية نفسها.

من المؤكد أن كثيرا من الأنشطة التي ساهمت في صنع الاقتصاد لها ماض طويل. ولكن من الخطأ أن نقلل بهذه الطريقة من أهمية التغير الذي حدث إلى الحد الأدنى. لم يكن هناك اقتصاد قبل القرن العشرين؛ لأن الاقتصاد ينتمي إلى عالم كان يعاد ترتيبه حول محور جديد، المحور الذي يظهر ليقسم العالم إلى صورة وموضوع، تمثيل وواقع. لم يكن بإمكان هذا التحول أن يكون فقط على مستوى التمثيلات؛ لأن الإيمان الحديث بعالم للتمثيلات غير متجسد وفي الوقت نفسه علماني كان أحد نواتج هذا النوع من التحول. كان على كثير من الأشياء الواقعية تماما أن يعاد تنظيمها لجعل العالم يظهر منقسما بشكل صاف على طول خط تقسيم جديد.

لم تكن خريطة الأرض العظيمة في مصر مجرد طريقة جديدة لتمثيل موضوع موجود، هو الملكية الخاصة. لقد ساعدت الخريطة في تأسيس وتمتين مؤسسة الملكية الخاصة الجديدة وأشكال الديون والحقوق ونزع الملكية والعنف التي اعتمدت الخريطة عليها. لقد مكّنت الخرائط التي أمرت لجنة الدين بصنعها أعضاء اللجنة بصفة خاصة من إعادة ضبط حدود مئات الآلاف من الأفدنة في دومين الدولة، كانت أجزاء كثيرة منه قد تعدى عليها المزارعون المحليون أو استصلحوها، كما أتاح لها البدء في طرح هذه العزب الخديوية السابقة للبيع بالمزاد العلني لمستثمرين خاصين[٤٢]. ومن ثم لعب رسم خريطة الأرض دورا في إنتاج تمييز بين الأرض باعتبارها "موضوعا بحتا" وتجريدات القانون وفرض الضرائب وحق الملكية. وبالمثل لم يكن صنع الاقتصاد مجرد طريقة جديدة لتمثيل أشكال

إنتاج وتبادل معينة، بل كان جزءا من إعادة تنظيم عامة لأشكال الحساب والاستيلاء والحكم.

لقد شددت في حالة مصر على أهمية ملكية الأرض في تشكيل فضاء جديد للعمليات الاقتصادية، لتخيلها وتنظيمها باعتبارها الاقتصاد(٤٣). ولكن الملكية الخاصة للأرض كانت مرتبطة بسلسلة من تحولات إضافية كان من شأنها تشكيل الاقتصاد القومي، وفي الوقت نفسه يَجري ترتيبها على هذا النحو.

أولا، زاد انتشار زراعة القطن، فأصبح بحلول العقد الثاني من القرن مسئولا عن ٩٢% من صادرات البضائع المسجلة للبلاد(٤٤). قبل ذلك بقرن، حين وضع ريكاردو في إنجلترا للمرة الأولى إطارا عاما لفكرة مبسطة عن صنع الثروة باعتباره توسيعا للسيطرة على الأرض الزراعية والزيادة المترتبة على ذلك في الدخل الزراعي، كان نموذج دوران الثروة قائما على زراعة واستهلاك مُنتَج وحيد، هو القمح(٤٥). فمع توسع ملكية الأرض الكبيرة في إنجلترا، حل محصول القمح محل زراعة أكثر تنوعا من الحبوب الغذائية، ولعب دورا سائدا في الزراعة والتجارة والاستهلاك. وبالتالي قد يبدو معقولا اختزال دورة الثروة إلى تحركات سلعة واحدة، خصوصا بالنسبة لبنكي مهاجر أصبح مالكا لعزبة مثل ريكاردو.

تغير الوضع بشكل درامي في سبعينيات القرن التاسع عشر. ففي عقد واحد، من ١٨٦٨ إلى ١٨٧٨ انتقلت بريطانيا من إنتاج أربعة أخماس احتياجاتها الأساسية من الغذاء والألياف إلى إنتاج ما يصل بالكاد إلى نصفها(٤٦). وفي العقد نفسه كان تقليد الاقتصاد السياسي الذي بُني على عمل ريكاردو قد نُحي جانبا (باستثناء ماركس) حيث بدأ ظهور علم اقتصاد احترافي جديد. وضع ستانلي جيفونز Stanley Jevons وكارل منجر Karl Menger وليون والراس Leon Walras أسس المهنة الجديدة بالتخلي عن صورة صنع الثروة المبنية على الحصول على الأرض ودورة الحبوب وقدموا بدلا منها، كما ذكرت، نموذجا حسابيا لفعل التبادل، مبسطا إلى فعل يتضمن بائعا وحيدا ومشتريا وحيدا وسلعة غير محددة بالاسم(٤٧). ولم يعد ممكنا التعبير عن العلاقات المادية بسلعة سائدة واحدة مثل القمح، وبالتالي ضيَّق الاقتصاديون دراسة الثروة لتقتصر على فعل التبادل هذا، الخالي من المحتوى.

ولكن تحولات السبعينيات من القرن التاسع عشر جرت في مصر بشكل مختلف، فقد قرَّبت البلاد من الفكرة الريكاردية عن إنتاج الثروة كتعبير عن الملكية الخاصة ودوران سلعة واحدة، ربما أكثر من أي مكان آخر في العالم. لقد نقل خلق الملكية الخاصة معظم القوة لمالك الأرض. وأدى نقل وتركيز القوة، مع أعمال الري التي سمحت بالزراعة على مدار العام إلى إحلال إنتاج القطن محل المحاصيل الغذائية عبر مساحات واسعة في الريف. ونظرا لأن الإنتاج الزراعي، أو على الأقل ذلك الجزء منه الذي يخدم السوق، مال نحو المحصول الواحد، بدأ القطن يوفر السلعة الواحدة التي يمكن اعتبارها ممثلة للعمليات الاقتصادية كلها. في العدد الثاني الصادر في مارس ١٩١٠ من مجلة جمعية الاقتصاد السياسي، "مصر المعاصرة" ، أشار مقال إلى "أن دراسة الوضع الاقتصادي في مصر تنتهي إلى دراسة الوضع الزراعي، لأن تطور كل فروع التجارة والصناعة ووضع البنوك والشركات العقارية، وبكلمة واحدة ثروة البلاد ورفاهها العام، يعتمد بالكامل تقريبا على محصول القطن والسعر الذي يباع به"[٤٨]. أتاحت الأهمية التي اكتسبها القطن نوعا جديدا من الحساب. فقد أتاح تبسيط العلاقات الاقتصادية وجعلها متجانسة بتمثيل تعقيدها في شكل سلعة واحدة. مرة أخرى، لم تبزغ أشكال الحساب التي نتتبع أصلها كتمثيل جديد لوقائع قائمة، ولكن بزغت في ترتيبات جديدة من شأنها أن تساعد على تبسيط العالم إلى واقع وحساب لهذا الواقع.

كانت هناك ترتيبات جديدة كثيرة أخرى تطورت في تلك الفترة مرتبطة بنظام الملكية الخاصة ومحصول القطن الواحد، ذكرَتها جميعا العبارة المقتبسة السابقة: العالم الجديد للشركات العقارية والبنوك المحلية والأجنبية والبيوت التجارية. كلها تضاعفت حول منعطف القرن وأنتجت بدورها نوعا جديدا من الطلب على المعلومات الإحصائية. وفي الوقت نفسه وفرت أنشطتها الخاصة مجموعة من العمليات لتمثلها مثل هذه الإحصائيات.

كانت الشركة المساهمة تطورا حاسما. أقيمت بورصة في القاهرة في تسعينيات القرن التاسع عشر؛ لتتيح لهذه الشركات التجارة بأسهمها وجمع رأسمالها، وأصبحت بحلول القرن العشرين واحدة من أنشط ثلاث أو أربع

بورصات في العالم. وقد قيل إن رأس مال الشركات المساهمة التي أقيمت في مصر أو تدير أنشطتها الأولى فيها تضاعف في عقدين، من ١٩,٣٥٧,٣٥٨ جنيها إسترلينيا في ١٨٨٢ إلى ٤٠,٣٧٢,٣٤٧ جنيها إسترلينيا في ١٩٠٢، وبلغ أكثر من ضعف ذلك بعد خمس سنوات فحسب، ليصل إلى ٢٩,٦١٧,٢١٩ جنيها إسترلينيا في ١٩٠٧[٤٩]. كان معظم هذا الرأسمال تملكه شركات للتنمية العقارية تعمل في كل من تنمية الأرض الريفية وبناء أحياء مدينية جديدة في القاهرة والمضاربة بها، وكذلك شركات الرهن العقاري (التي كانت مسئولة عن ٣٠ مليون جنيه إسترليني من زيادة رأس المال البالغة ٥٢ مليون جنيه إسترليني في الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥). وهكذا كان تكاثر الشركات المساهمة مرتبطا بنظام الملكية الخاصة الجديد للأرض وبنمو المدينة الكبرى.

كانت الشركات المساهمة نوعا جديدا من المؤسسات شبه العامة. تجب الإشارة هنا إلى أن شركة المسئولية المحدودة لم تكن تاريخيا مؤسسة خاصة بدأت في فتح ملكيتها للجمهور، بل كانت شكلا من المؤسسات العامة استولت عليها مصالح خاصة. قبل أواخر القرن التاسع عشر، كانت امتيازات الشركات الكبرى والمسئولية المحدودة تمنح فقط لأغراض يمكن تصويرها باعتبارها مفيدة للجمهور. في إنجلترا لم يكن ممكنا تأسيس شركات مسئولية محدودة إلا بقرار من البرلمان، وكانت تقام من أجل الأعمال العامة كشق القنوات ومد السكك الحديدية وبناء المواني والكباري، والاستعمار قبل هذا كله[٥٠]. لعبت أكبر وأقدم شركات الاستعمار البريطانية، وهي شركة الهند الشرقية، دورا مهما في إنتاج علم الاقتصاد الحديث. قضى ثلاثة من كبار رجال الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر حياتهم العملية كموظفين لدى الشركة، وهم جيمس ميل James Mill وروبرت مالتوس Robert Malthus وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill. وبعد تأميم الشركة وتسميتها وزارة الهند، كما نعرف، منحت أشهر اقتصادي في القرن العشرين أول وظيفة شغلها [:جون ماينارد كينز]. وفي مصر لعب هذا الشكل من الهيئات العامة/ الخاصة دورا مهما في توليد معرفة اقتصادية بدءا من تسعينيات القرن التاسع عشر. فقد خلقت جمهورا جديدا من حملة الأسهم ورؤساء ومديري

الشركات المسئولين أمامهم، الذين تحتم قراراتهم الاقتصادية نشر أسعار الأسهم والنتائج المالية وأنواع أخرى من المعلومات الإحصائية، وكذلك معلومات عامة عن الوضع المالي والسياسي للبلاد.

كان متخيَّلا أن الأنشطة المالية والتجارية المرتبطة باقتصاد إنتاج القطن في الريف، بما فيها الاستثمار والمضاربة في الأرض موضعها في المدينتين الكبريين في البلاد، القاهرة والإسكندرية. مهما كان الموضع الفعلي للقطن وصناعات معالجته والمضاربة عليه والمال، إذا جرى تخيل أن هذه المواد والأنشطة المتنوعة لها موضع وحيد، ستكون المدينة هي هذا الموضع. لقد وفرت فكرة المدينة في الحقيقة كلا من موازٍ وبديل لملكية الأرض كفضاء يمنح العلاقات الجديدة لخلق الثروة شكلا عينيا ومرئيا. قدم مقال زيمل الذي بدأنا به هذا الفصل علاقة خاصة بين "اقتصاد النقود" والحياة العقلية والثقافية لمن يقطنون في المدينة الكبيرة. قبل صنع الاقتصاد بمعناه في منتصف القرن العشرين، كان يمكن استعمال فكرة المدينة الكبرى بهذه الطريقة لتخيل كثافة وملموسية العلاقات الاقتصادية. كان علماء الاجتماع في العقود التي تكونت فيها العلوم الاجتماعية الاحترافية مشغولين بمسألة المدينة. لقد أخذت مكانا سوف تشغله فكرة الاقتصاد لاحقا.

كيف جرى تخيل كثافة ما هو اقتصادي؟ كيف أصبحت صفقات معينة يومية بين الناس والأشياء شيئا صلبا وملموسا مثل "الاقتصاد"؟ كيف أمكن جعل الاقتصاد موضوعا، شيئا يعتبره الناس واقعيا؟ يوحي مقال زيمل بجانب من الإجابة. كتب زيمل أن الأفكار والقيم تتخذ في المدن الكبرى مظهر موضوعات. لقد ولَّدت بيئة كثيفة مبنية ما أسماه "ثقافة موضوعية". وتشير الثقافة الموضوعية أو الروح الموضوعية إلى طريقة لا تعود فيها الأفكار والقيم تبدو مقيمة داخل الفرد، بل تبدو وقد هاجرت إلى أجسام الأشياء. فمؤسسات المدينة ومبانيها وتكنولوجياتها تبدو وكأنها أكثر من مجرد بنى فيزيقية. فهي نفسها شكل من "الروح" أو "الحياة". كتب زيمل: "في المدينة الكبرى يتسم تطور الثقافة الحديثة بغلبة ما قد نسميه 'ثقافة موضوعية' على 'الروح الذاتية'".

لقد أصبح الفرد مجرد ترس في التنظيم الهائل الضخامة من الأشياء والقوى الذي ينتزع من بين يديه كل تقدم وروحانية وقيمة ليحولها من شكلها الذاتي إلى شكل حياة موضوعية بالكامل. تكفي الإشارة إلى أن المدينة الكبرى هي الساحة الأصيلة لهذه الثقافة التي تتجاوز كل حياة شخصية. فهنا، في المباني والمؤسسات التعليمية، في العجائب وأشكال الرفاهية التي تصنعها التكنولوجيا التي تغزو المكان، في تشكيلات حياة الجماعة، في مؤسسات الدولة المنظورة، هنا يتوفر ذلك الامتلاء الساحق لروح متبلورة ومتخلصة من الطابع الشخصي، لا تستطيع الشخصية، إن جاز التعبير، أن تحافظ على نفسها تحت تأثيرها[٥١].

تبدو المصطلحات التي يستعملها زيمل غريبة اليوم. فلم نعد نتكلم عن عالم مليئ بروح متبلورة (أو بالأحرى حين نتكلم عن ذلك لا نستعمل هذه الكلمات). تعكس العبارات جهد زيمل لوصف "تنظيم هائل الضخامة من الأشياء والقوى"، لم تكن قد تمت تسميته بعد بـــ"الاقتصاد". ومع ذلك بدا هذا العالم بالفعل منقسما على طول المحور الذي سيتيح اختلاق الاقتصاد. فقد كان عالما من الأشياء والقوى، عالما تنتمي فيه صفة جعل الشيء موضوعيا إلى أفكار وبالمثل إلى أشياء. لم تعد الأفكار والقيم تنتمي إلى الأفراد، تماما مثلما لم تعد قياسات الحقول ملكا لمساحي القرية. كانت أشكال جديدة من العمارة والهندسة والعلم والتعليم المدرسي والمعرفة الإحصائية والمالية والتجارة والحكومة ترتب عالما تمثّل فيه المباني والمؤسسات التعليمية والتكنولوجيات والبيوت التجارية و"مؤسسات الدولة المنظورة" وفقا لتعبير زيمل، تمثّل إزاء الفرد ما أصبح يبدو "كثقافة موضوعية". لقد بدت المدينة الكبرى منقسمة إلى هذين البعدين: هناك من جهة نسيجها المادي من المباني والمؤسسات والتكنولوجيات، وهناك من جهة أخرى "روح متبلورة"، بدا وكأن هذه الفضاءات والبنى تجسدها[٥٢].

بالنسبة لزيمل لا يمكن فهم هذا الانفصال إلا كنتيجة لفعل تغريب. فالأفكار والقيم – أشكال "الروح" التي ترتدي وجودا موضوعيا – لا بد أنها كانت من قبل مقيمة داخل الفرد، ولكنها انتزعت الآن من بين يديه أو من نفسه. بالنسبة لنا لا يوجد سبب للموافقة على أطروحة الاغتراب هذه. لا شك أن هذه هي طريقة الشعور بالعالم الجديد؛ لأنه مكان متزايد التنظيم لعزل وخلق شعور بالفقدان أو

الغياب داخل الفرد. ولكن الأكثر معقولية أن نفترض أن أشكال الفكر والقيمة، حدوث الميتافيزيقي والدلالي، كانت موزعة دائما بشكل أوسع بكثير في العالم، ولم تكن قط مغلقا عليها ببساطة داخل رؤوس الناس. كان "تنظيم الأشياء والقوى" الجديد – مؤسسات الحكم وعمارة المدن الكبرى وأشكال اقتصاد النقود الجديدة – مثله مثل المناهج الجديدة للمساحة الزراعية، يعيد توزيع الأفكار والقيم بطريقة مبسطة، تقوم بتصنيع الفصل الظاهر بين الموضوعات والقيم، الأشياء والقوى. وحده العالم المعاد تنظيمه ليولِّد هذا الوَقْع البسيط ثنائي البعد هو الذي يستطيع أن يلد الاقتصاد.

*

هناك تطور آخر في القاهرة في منعطف القرن، مرتبط أيضا بنظام المِلْكية ونمو المدينة والمضاربة في الأرض، أتاح واحتاج في الوقت نفسه إلى نطاق جديد من المعلومات الإحصائية: إدخال عملة قومية واحدة والنقود الورقية. كان من شأن تداول العملة القومية أن يوفر الوسيلة الحاسمة لتخيل وترتيب اقتصاد القرن العشرين.

وضع محمد علي باشا نظام النقود الخاص به عام ١٨٣٤، القائم على عملة ذهبية عيارها جنيه واحد. ولكن هذه العملة تعايشت مع عملات عثمانية وأوربية أخرى، كثير منها لم يعد معترفا به قانونا في أوربا أو كان يتاجَر بها بقيم مختلفة عن قيمتها الأوربية. أعاد قانون صدر في ١٨٨٥ تثبيت قيمة الجنيه المصري وحدد أنواع العملة الأخرى التي يمكن قبولها في الحسابات العامة وقيمتها. برغم هذه الإصلاحات لم تكن الجنيهات المصرية متداولة بكميات كبيرة. كان البريطانيون يفضلون تداول العملات الذهبية (بصفة رئيسية الجنيهات الذهبية البريطانية) التي كانت تتدفق على البلاد كل سنة مع تصدير محصول القطن[٥٣]. ولكن الوضع بدأ يتغير منذ ١٨٩٨، حين تمت الموافقة على التشريعات الخاصة بالبنك الأهلي المصري المملوك ملكية خاصة، التي منحته حق إصدار البنكنوت [العملة الورقية]. وكان على البنك أن يغطي نصف قيمة البنكنوت الذي يصدره للتداول باحتياطيات ذهبية. وبحلول ١٩١٤ كان البنكنوت الدائر يقتصر على ٢,٤

مليون جنيه مصري، ولكن منذ هذه اللحظة ارتفع سريعا ليصل إلى ١٢,٦٥ مليونا في نهاية يناير ١٩١٦ وإلى ٦٧ مليونا في عام ١٩١٩[٥٤].

إذا كان نظام ملكية الأرض يوجِد فضاءً طوبوجرافيا يحدد امتداد العمليات الاقتصادية، فإن مساحة الأراضي تترجم هذا إلى مشهد ورقي، ويولِّد إنتاج القطن مقياسا مبسطا لإنتاج ودوران السلع، وتوفر المدينة الكبرى تعبيرا ماديا عن كثافة وامتداد علاقات التبادل، وتلعب العملة الورقية دورا آخر في تشكيل العمليات الاجتماعية كاقتصاد. تشكل النقود الجديدة نظاما للتداول، نظاما يحدث بشكل ما كحركة للثروة وكتمثيل لها. ويبدو أنها تعمل على مستويين للتمثيل. الأول أن الأوراق النقدية نفسها تمثيل، فهي تدور كنظام من العلامات المالية التي تحمل قيمة بفعل الاحتياطيات الذهبية التي تحيل إليها. والثاني أنه لما كانت هذه العلامات أكثر حركية من الأشكال القديمة للعملة الذهبية، تحرك حجم الأوراق النقدية وأصبحت سرعة حركتها هي ذاتها نظاما للعلامات. من ١٩١٤ بدأت نظارة المالية تصدر جداول إحصائية للتسليف والتداول. بيَّنت هذه الجداول أرقاما للدوران السنوي للبنكنوت منذ ١٩٠٠، وكذلك الاحتياطيات الذهبية والودائع الأخرى للبنك، ومعها بيانات عن السنة الجارية تشير إلى تداول البنكنوت شهرا بشهر. اقترحت الحكومة أن هذه الصورة عن تداول النقود يمكن استعمالها كمقياس للنشاط العام "للسوق المصري"[٥٥]. وفي العام التالي قالت إن هذه الإحصائيات نفسها يمكن استعمالها كـ"بارومتر للوضع الاقتصادي للبلاد"[٥٦].

حين بدأ جون مينارد كينز يكتب موضوعا يسمى "الاقتصاد" في الثلاثينيات من القرن العشرين، وضع المصطلح حين كان يبحث عن طرق لتفسير الطبيعة الخاصة للنقود التي لم تكن النظرية الوالراسية قادرة على إدراك أهميتها. وكما رأينا، كانت هذه القضايا تشغله منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، حين حاول أن يفهم مشاكل مالية مميزة في الهند المستعمَرة. كانت الأرقام الإحصائية التي كان الاقتصاد يجري إنشاؤه تدريجيا بمساعدتها – الدخل القومي (سُمي لاحقا الناتج القومي الإجمالي)، الاستثمار، الادخار، الإمداد المالي – كلها مقاييس لحركة المال من يد ليد داخل الأمة. لقد تم إدراك الاقتصاد في شكله الأساسي كمجموع لكل

المناسبات التي يجري فيها تداول النقود بين الأيدي. ولما كانت النقود تعمل، كما ذكرتُ للتوّ، على مستويين من التمثيل، يجب، مرة أخرى، ألا نفهم بزوغ الاقتصاد بالإحالة إلى التمييز بين ممارسات اقتصادية جديدة وتمثيلها. فالأشكال التمثيلية للنقود توجِد الأشكال الجديدة للحركة التي سيتم تصويرها باعتبارها الاقتصاد. ليس الانفصال بين الاقتصادي وتمثيلاته خطا وحيدا يفصل العالم المادي عن عالم الأفكار، أو الاقتصاد عن علم الاقتصاد. إنه فارق ملتبس مؤسس في مواضع كثيرة داخل هذه الممارسات التي تشكل الاقتصاد.

*

هناك عامل أخير لعب دورا في إنتاج موضوع المعرفة الجديد، وكان بالتأكيد جانبا من كل هذه الجوانب التي ناقشناها بالفعل: ظروف مصر الاستعمارية. لقد شجع الاستعمار على تأسيس نظام الملكية الخاصة ومحصول القطن الواحد؛ وقادت الشركات والبنوك العقارية التي يملكها الأوربيون إنماء القاهرة القائم على المضاربة؛ وامتلكت البيوت المالية الأوربية الكبيرة دين البلاد وطلبت إجراء المسح الزراعي وإنتاج أشكال أخرى كثيرة من المعلومات الإحصائية؛ وكان المضاربون الأوربيون مسئولين إلى حد كبير عن نمو سوق السندات وتزايد دوران النقود الورقية. وسواء تم تنظيم هذا النشاط الاستعماري من القاهرة أو من العواصم الأوربية، كان نشاط غرباء، نشاط من كانت مصر نفسها توجد بالنسبة لهم كموضوع للمضاربة والاستثمار والحكم والفضول. اشترك المستثمرون الأجانب والمديرون الاستعماريون مع الزوار من الأثريين والسائحين في افتتان الغرباء بمصر كـــ"حالة" غريبة وغير عادية. رحبت مجلة "مصر المعاصرة" بنشر كتاب الإحصاء السنوي *Annuaire Statistique* في ١٩١٠، بما احتوى عليه من ثروة من الحقائق الاجتماعية، قائلة:

هناك بلدان قليلة تقدم فيها بعض هذه الحقائق نفسها بهذا الوضوح الأخاذ، وأحيانا أيضا الغريب، مثل مصر. فوضع مصر وخصوصياتها الجغرافية، وطبيعة نشاطها الحالي وتنوع الأعراق التي تعيش فيها، تجعلها مثيرة لاهتمام لا يقتصر على الأثري والسائح. فهي أيضا

بالنسبة للاقتصاديين وعلماء الاجتماع واحدة من أكثر مفترقات طرق العالم الحديث فتنة(٥٧).

لقد اقترحت سابقا أن خبرة كينز بمشكلات الإدارة المالية الاستعمارية قد تكون مهمة في التطور اللاحق لعمله. لقد فتح الاستعمار مسافة، فضاء انفصال، علاقة فضول، أتاحت إمكانية رؤية شيء كـ"حالة"، كموضوع منغلق يمكن قياس "مشكلاته" وتحليلها وتناولها عن طريق شكل من المعرفة يبدو واقفا خارج الموضوع ويدركه في كليته.

تدريجيا استُكملت هذه العلاقة الاستعمارية مع الهند أو مصر كحالة اجتماعية واقتصادية مميزة بطلب متزايد أتى من القوى الكبرى والمنظمات الدولية التي أقامتها على معلومات إحصائية تجعل كل بلد في العالم قابلا للمقارنة مع غيره. يرجع بعض هذا الطلب إلى أواخر القرن التاسع عشر. لقد أُقيم أول مكتب للإحصاء في مصر في ١٨٧٠ بعد زيارة الخديوي للمعرض العالمي في باريس مباشرة، حيث كان عرض البيانات الإحصائية لكل بلد في العالم أحد المبادئ المنظِّمة للمعرض(٥٨). قدم "إحصائيات مصر" *Statistique de l'Egypte*، الذي طُبع لمدة ثلاث سنوات (١٨٧٠- ١٨٧٢) بإشراف إي دو ريني E. de Regny، الفرنسي الذي عُين رئيسا للمكتب، مادة على طراز إحصائيات المعرض العالمي. لم يجر جمع هذه الإحصائيات لأغراض إدارية داخلية، ولكن لعرضها في المعارض التالية، بدءا بمعرض فينا العالمي(٥٩).

في القرن العشرين أصبح الطلب العالمي على البلدان لتُنتج تمثيلاتها الإحصائية عن نفسها أكثر تكرارا ونظامية. في ١٩٢٢ طلب مكتب العمل الدولي الجديد في جنيف من الدول الأعضاء أن تصنف أرقاما قومية عن حركة السكان. ونظم المعهد الدولي للزراعة في روما، سلف منظمة الأغذية والزراعة [التابعة للأمم المتحدة] تعدادات زراعية عالمية في ١٩٢٩ و١٩٣٩، كانت السبب الوحيد للمسوح الوحيدة من هذا النوع التي قامت بها مصر في فترة ما بين الحربين. وحث مؤتمر الشرق الأوسط المالي الذي عقدته بريطانيا والولايات المتحدة في القاهرة في ١٩٤٤ حكومات المنطقة على جمع ونشر إحصائيات بنكية دقيقة تبين كل مسحوبات الحسابات الجارية، بحيث "تبقى كل التغيرات في سرعة دوران

الودائع البنكية خاضعة للمراجعة بالكامل كمؤشر على حجم نشاط الأعمال"[٦٠]، وطالب بنشر ميزانيات البنوك بشكل معياري خططته عصبة الأمم في ١٩٣٤، وبإحصائيات محسنة لموازين المدفوعات. ونادى المؤتمر أيضا بجمع إحصائيات عن الدخل القومي والناتج القومي، وعرض أن تُرسل البلدان أطقما للتدريب على هذه الممارسة الإحصائية الجديدة في لندن أو واشنطن، بحيث يجري إنتاج الحسابات بطريقة موحدة (وأنجلو-أمريكية)[٦١]. استجابة لهذا العرض أرسلت وزارة المالية المصرية بعد الحرب موظفا لإكمال رسالة الدكتوراه في جامعة لندن، وكانت أطروحته أول دراسة منهجية عن دخل مصر القومي[٦٢].

*

وفرت ملكية الأرض وإنتاج القطن والشركات المساهمة والنمو القائم على المضاربة لبيئة القاهرة المبنية وتداول النقود المتزايد السرعة سلسلة من العمليات التي شكلت حقولا جديدة للحساب الاجتماعي والاقتصادي. لقد وفر الاستعمار وَقْعَ الفصل، مثل الفصل بين القرية ومكتب المساحة، الذي ساعد على إقامة فضاء قابلية الحساب هذه كموضوع. شاركت حقول الحساب في "موضعة" نفسها، بجمع المعلومات الإحصائية وإطلاقها للتداول الذي اعتمدت عليه هذه الحقول. في ١٩٠٥ أقامت الحكومة مكتب الإحصاء الذي نشر أول كتبه السنوية في ١٩٠٩[٦٣]. كانت خدمة الإحصاء في البداية قلما [:قسما حاليا] داخل مصلحة [:إدارة حاليا] المساحة، التي كانت جزءا من نظارة [:وزارة حاليا] المالية. كان وضع القلم في البداية مسألة عملية جزئيا. حين شارف المسح الزراعي على الاكتمال في ١٩٠٧ أصبح بعض طاقم القلم متاحا لتشغيله في أنواع أخرى من العمل الإحصائي[٦٤]. ولكن القلم عكس أيضا استمرارية بين العمل الإحصائي في المسح وبزوغ نوع جديد من الحساب الاقتصادي داخل البلاد. في عام ١٩١١ أصبح قلم الإحصاء مصلحة قائمة بذاتها داخل نظارة المالية. فوق ذلك، أصبحت الإحصائيات التي تنتجها الحكومة متاحة عن طريق منهج تداول جديد. لقد مثلت الإحصائيات المنشورة في السنوات الأولى للكتاب الإحصائي السنوي معلومات كانت تجمعها بالفعل نظارات وهيئات عامة أخرى عن أنشطة من قبيل السكك الحديدية وتجارة القطن وتعريفات

الاستيراد الجمركية، كان يجري جمعها بناء على طلب مقرضين أجانب خُصص دخل هذه المصادر لهم [سدادا للدين]. كانت مصلحة الإحصاء تفتقر إلى الموارد الكافية لإجراء دراسات واسعة النطاق بنفسها، ولم يكن هناك تشريع يجبر الهيئات العامة أو الخاصة على إمدادها بمعلومات. ولا هي استفادت من أي نظام للحكم المحلي أو الأعمال التجارية المحلية أو النقابات الزراعية، كما كان الحال في أجزاء عديدة من أوربا كانت منهمكة في جمع بيانات لنفسها يستطيع مكتب الإحصاء المركزي أن يستقي منها مادته. إذن كان دور قلم الإحصاء في سنواته الأولى محصورا إلى حد كبير في جلب معلومات جمعتها لأغراضها الخاصة مصالح حكومية أخرى ومصلحة الجمارك والرسوم والهيئات العامة مثل السكك الحديدية والتلغراف والتليفون وشركات الشحن وشركات مساهمة أخرى. كانت هذه المعلومات تُجمع معا وتُنشر في كتاب الإحصاء السنوي.

إذن، لم يكن ما يميز هذه العملية الإحصائية الجديدة جمع مثل هذه المعلومات، بقدر ما كان إتاحتها للجمهور. سجّل إي.جي. ليفي I. G. Lévi عشية تقاعده كمدير لمصلحة الإحصاء عام ١٩٢٤ أن المصلحة:

> تطبع كل سنة ٧٨٠٠ صفحة خطية على الأقل من الأرقام، بما يصل إلى ثلاثة ملايين رقم سنويا، أو ١٠ آلاف رقم يوميا، يكون عليها أن تحسبها وتسجلها وتتحقق منها وتنسخها! إنها تطبع في مكاتبها حوالي ١١ ألف تقرير ولديها ٣٢ ألف كتاب أو نشرة نوزع عن طريق الصحف كل سنة. وهي تتلقى وتقرأ وتصنف في الملفات ما يقل قليلا عن مليون وثيقة سنويا، وترسل أكثر من ٦ آلاف خطاب، وتتلقى ١٠ آلاف[٦٥].

لم يعد الغرض من الإحصائيات مجرد خدمة الاحتياجات الإدارية لمصالح أو منظمات مفردة تجمعها، بل أصبحت توضع معا لتدور، جزئيا لفائدة مصالح أخرى للدولة وجزئيا لصنع حجج للقوى السياسية في المدينة الكبرى، ولكن أيضا لتوفيرها لنوع جديد من المستخدمين – الجمهور. بالطريقة نفسها أعلنت جمعية الاقتصاد السياسي الجديدة أن دورها هو دراسة مسائل الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع "ليس فقط لتعليم أعضائها، ولكن أيضا للجمهور"[٦٦]. كان كتاب الإحصاء السنوي يُطبع جزئيا ليلبي الطلب نفسه. رحبت "مصر المعاصرة" بالكتاب السنوي

باعتباره "أساسا جوهريا لكل دراسة اقتصادية واجتماعية تتعلق بمصر". وأضافت أن مثل هذه الدراسات لا تهم المقيمين في البلاد وحدهم، ولكن أيضا تهم "كثيرين ممن أرسلوا رأسمالهم إليها أو يديرون علاقات تجارية معها ويتابعون من الخارج بقلق تقلبات ثروتها وتقدمها الاقتصادي"[٦٧]. لم تمثل المعلومات الإحصائية، كما يوحي ما سبق، مجرد مجال للنشاط الاقتصادي موجود مسبقا، بل ساعدت على إيجاد هذا المجال ومشاركيه القلقين.

هذا الاهتمام الجديد الذي يتجاوز جمع بيانات إحصائية ليضعها في التداول المنتظم بين "الجمهور"، يبدو أنه يميز استعمال الإحصائيات في القرن العشرين عن الممارسات الأقدم، على الأقل في حالة مصر. لقد استعملت القوى الاستعمارية الإحصائيات طويلا، سواء لاحتياجات إدارية أو لإنتاج "وهم سيطرة بيروقراطية أكبر"[٦٨]. فبقدر ما واجهت بريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى قرب نهاية الحرب العالمية الأولى صعوبة متزايدة في تبرير استمرار الاحتلال الاستعماري، بقدر ما كان باستطاعة عمل إحصائي جديد أن يوضح غرض وسلطة الحكم الإمبراطوري[٦٩]. ولكن دوران الإحصائيات بين "الجمهور". مثله مثل دوران العملة المنظور حديثا، أتاح لها أن تتخذ شكل "ثقافة موضوعية"، أي كنوع من صلابة أو جوهر قائم بذاته. يمكن أن نبدأ في التفكير في الهوة التي تبدو وكأنها تفصل هذا الجسم الدائر من المعلومات عن العمليات والأنشطة التي يحيل إليها. تبدو الهوة كانقسام بين عالمين، مجال الأرقام والأعداد والحقائق والاتجاهات من ناحية، والعالم الذي تحيل إليه هذه من الناحية الأخرى. هذا الأخير لا بد أن ينتصب بوصفه معارضا للأول، بوصفه عالم المادي، الواقعي.

*

عند هذه النقطة، في العقود الأولى من القرن العشرين، لم يكن هناك مصطلح وحيد لهذا العالم. تشير الكتابات التي اقتبست منها بالفعل إلى تنوع في العبارات المستعملة لاستحضار الموضوع الذي يشير إليه مجال التمثيل البازغ هذا. استُعملت أحيانا عبارة "السوق المصري"، برغم أن مصطلح "السوق" لم تكن لديه القوة المجردة التي ارتداها في نهاية القرن العشرين. ومن بين التعبيرات الأخرى

التي استعملها الكُتّاب، نجد "ثروة البلاد ورفاهيتها العامة" و"الأوضاع الاجتماعية والاقتصاد العام للبلاد" و"ثروتها وتقدمها الاقتصادي" و"وضعها الاقتصادي". وبنفس التواتر كانوا يستدعون عبارات مثل تلك التي دشنت "مصر المعاصرة": "مشكلات الحياة القومية"(٧٠). ويقترح عدد "كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩١٤"، الذي كان في ضعف حجم المجلدات الأولى، والذي أدخل استعمال الرسوم البيانية والمقالات التقديمية التي تلخص الصورة الإحصائية، أن هذه [الرسوم والمقالات] "مأخوذة معا، تشكل ملخصا للوضع العام للبلاد وتبين تقدم كل فرع من فروع نشاطها"(٧١). لم تستعمل كلمة اقتصاد ذاتها بأي معنى من هذه المعاني، فقد ظلت في الإنجليزية والفرنسية والعربية تحمل المعنى القديم لإدارة الموارد أو صيانتها واستخدامها بشكل عقلاني، ولم تكن تحيل بالضرورة إلى ما نسميه الآن أحيانا قضايا "اقتصادية". قسمت جمعية الاقتصاد السياسي نشاطها إلى ثلاثة أقسام، أسمتها قسم التشريع وقسم الاقتصاد السياسي (وأضيف إليه لاحقا: والإحصاء) وقسم الاقتصاد الاجتماعي(٧٢). وكان مصطلحا الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد السياسي يشيران إلى الحكم أو الترتيب القويم للأمور، لا إلى "الاقتصاد" كموضوع أو كمجال.

وحتى بعد ذلك بجيل، قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، كان استعمال كلمة "اقتصاد" للإشارة إلى شيء يمكن إدارته وجعله ينمو تعبيرا أنجلو-أمريكيا جديدا لم يكن قابلا دائما للترجمة إلى الفرنسية أو العربية. في ١٩٤٤ نشر المؤتمر المالي للشرق الأوسط توصيات متعلقة بالسياسات لتمكين بلدان الشرق الأوسط بعد الحرب "من توسيع اقتصادياتها" *to expand their economies*. جعلت الترجمة الفرنسية هذه الجملة "تعزيز اقتصادها" *de renforcer leur économie*، وجعلتها الترجمة العربية "تنمية قواها الاقتصادية"(٧٣). ولكن في خلال بضع سنوات كان مصطلح الاقتصاد يستعمل على نطاق واسع بالعربية، ولكن دائما تقريبا في عبارات من قبيل "الاقتصاد القومي"، لا بمفرده. في ١٩٥٠ تم تشكيل وزارة الاقتصاد القومي (ظلت في ترجمتها الإنجليزية بغير The التعريف) من مصلحة الإحصاء ومصلحة أملاك الدولة ومرفق الصيد ومصلحة السياحة(٧٤). وفي ديسمبر

من السنة نفسها بدأت أبرز صحف البلاد، الأهرام، في نشر ملحقها الخاص بالأعمال الحرة كمجلة شهرية منفصلة. وقد احتفظت المجلة في البداية بالاسم القديم للملحق: "الأهرام في خدمة التجارة والصناعة". وبعد سنة زاد حجمها وأضافت تحت عنوانها شعار "مجلة شهرية تعنى بأمور الاقتصاد القومي". وبعد سنتين أخريين، بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢ العسكري، غيرت اسمها إلى "الأهرام الاقتصادي". وكان الموضوع الرئيسي لأول أعدادها بعد الانقلاب بعنوان "الاقتصاد القومي في العهد الجديد"[٧٥].

قراءة الصعوبات

لم يكن إنتاج موضوع الحساب هذا عملية سهلة. كانت الصعوبة تكمن في سمة معينة في طريقة ظهور العمليات الإحصائية الجديدة. لقد وصفتُ بعض العمليات التي حددت فضاء للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومنحتها حركة ودورانا يمكن قياسهما. ولكن هذه العمليات نفسها، التي أدت إلى طابع قابلية الحساب، خلقت تأثيرات أخرى قوضت الطبيعة المثبّتة والقابلة للقياس لمثل هذه العلاقات. بدأت الملكية الخاصة والمحصول الواحد والبورصة والعملة الورقية والقوة الاستعمارية تشارك جميعا في أشكال من الحركة وعدم الاستقرار والأزمة قلقلت عملية صنع عالَم الحساب.

يمكن رؤية الصعوبة بوضوح خاص في مسح الأراضي. لاحظ ليونز أن "البلاد تتزايد كثافتها السكانية، وكل جزء من الأرض الصالحة للزراعة يُستصلح بأسرع مما تسمح الظروف". لم تجارِ الخرائط التغيرات، وأصبحت هي نفسها بالغة الازدحام و"صعبة القراءة". وشعر ليونز أن الصعوبة قد تضاعفت بفعل واقع أن بيانات الخرائط كُتبت بالعربية التي رأى أنها "لا تمتلك أنواع الحروف الكثيرة المختلفة المتاحة في الكتابة الأوربية"[٧٦]. نشأت صعوبات أخرى من المساحة بالغة الصغر للقطع: في ١٩٠٧ كان ٤٠% من الحيازات تقل عن نصف فدان، و٩٠% منها أقل من خمسة أفدنة، وهو تفتت يتزايد كلما تركز مزيد من الأراضي في

عزب أكبر، تترك لغالبية سكان الريف أرضا أقل فأقل ليشاركوا في ملكيتها(٧٧).

نشأت الصعوبات أيضا من حقيقة أن المساحين كانوا يحاولون أن يرسموا في الخرائط، لا ما كان يتغير فحسب، بل أيضا شيئا محل نزاع. فقد أدى إدماج الأرض في عزب أكبر إلى تفاقم مشكلة نزاعات الحدود. وقد سلَّم ليونز بأنه حين تكون ملكية الأرض غير واضحة، أو حين يحدث التعدي، يربح كبار الملاك عادة. في سنوات المسح الأربع الأخيرة تلقت الحكومة ٤٢,٩٦٢ شكوى من عدم الدقة في تسجيل حدود الملكية. تم الاعتراف بأن ثلاثة آلاف منها نتجت عن عدم دقة القياس، ولكن ٣٩,٠٧٣ منها أُعلن أنها على غير أساس(٧٨). كان المفروض أن يجري القضاء على اعتباطية العزب الكبيرة من خلال هذه البيانات الرسمية التي سُجلت على الخريطة. لم يكن لدى القرويين وسيلة لرفع دعوى، ولكن من الواضح أنهم طوروا استجابتهم الخاصة. عندما استُكمل المسح اعترفت الحكومة بمشكلات عدم الدقة، وأشارت إلى أن التثليث من المستويين الثالث والرابع، اللذين اعتمدا على نقاط تثليث وُضعت داخل المساحة المزروعة، يجب أن يُعاد. كان من المستحيل إقامة نقاط دائمة، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى خصائص الزراعة في وادي النيل، حيث يُزرع كل متر متاح من الأرض وتتعين حدود القطع بقنوات الري التي يعاد شقها بعد كل فيضان أو حرث. لم تكن هناك أسيجة شجرية أو أية معالم دائمة يمكن استعمالها لإقامة نقاط مسحية. ولكن هذا كان يرجع جزئيا أيضا لواقع الضياع المتكرر بكثرة للأحجار الكبيرة ولأطوال الحديد المزوي التي استُعملت كنقاط مسحية، أحيانا مصادفة، ولكن "غالبا بتدخل إرادي"(٧٩). وفي بعض الحالات كان القرويون يزعمون أنهم رسامو حدود، وبطبيعة الحال كانوا ينقلون هذه العلامات إلى حواف قطعهم. كما أنهم وجدوها مفيدة كمواد بناء أو كروافع وأوزان لآلات الري التي أصبحوا يحتاجونها لرفع مياه القنوات لحقولهم(٨٠).

هناك مصدر متصل بما سبق للصعوبات، هو أن إعادة تنظيم السيطرة على الزراعة وفقا لنظام حقوق الملكية الدائمة لم يحقق استقرار الريف، برغم النظام الجديد الذي حدد كل قطعة أرض وربطها بمالك مسمًّى. بالعكس، أدت حقوق الملكية الخاصة كما رأينا في الفصل السابق مباشرة إلى عملية طرد ونزع ملكية

صغار الملاك والحائزين من خلال الاستيلاء على الأرض المرهونة وآليات أخرى. بحلول منعطف القرن وصل الطرد إلى نقطة الأزمة. وفي ١٩١٢ اضطرت الحكومة إلى وضع قواعد للحد من التمزق، بمنع طرد حائزي أقل من خمسة أفدنة أو الاستيلاء على بيوتهم وأدوات الفلاحة الأساسية وحيوانات العمل. برغم صدور القانون، استمرت مشكلة الفلاحين المعدمين تنمو، بما أنتج سكانا متزايدين باستمرار من عمال الترحيل والمهاجرين المؤقتين والدائمين. وأدى خلع السكان من الأرض من خلال نظام الملكية الخاصة على هذا النحو إلى تزايد صعوبة الجهود التالية لإجراء التعداد أو قياس الدخل الزراعي. وحتى ١٩٥٠ لم يكن هناك قياس إحصائي ولو تقريبيا لحجم قوة العمل الزراعية المعدمة. لم تقم التعدادات الزراعية في ١٩٢٩ و١٩٣٩ بأية محاولة لإدراج مسح لقوة العمل الموسمية والمهاجرة[٨١]. حاولت دراسة نُشرت في الخمسينيات أن تستعمل منهجين مختلفين لحساب حجم (ودخل) قوة العمل الزراعية. أنتج أحد المنهجين إجماليا أكبر مما أنتجه المنهج الآخر بـــ٤٠%، ولم تكن هناك طريقة لتفضيل أي من الرقمين[٨٢].

نتجت مجموعة أخرى من المشكلات من التوسع المستمر في زراعة القطن، حيث تسبب الإفراط في زرع المحاصيل والري الدائم في سلسلة صعوبات. في العقد الأول من القرن العشرين عانى المحصول من إصابة متزايدة بآفة دودة القطن، بما دفع إلى إصدار قانون طوارئ في ١٩٠٥ لتجنيد كل صبي بين سن العاشرة والثامنة عشرة من الأسر الزراعية للعمل الإجباري في الحقول، لتنقية وحرق الأوراق المصابة (ويجوز سجن الصبيان الذين يرفضون التجنيد لمدة تصل إلى أسبوع). أصبحت التربة أفقر وأكثر ملحية بفعل توقف الفيضان السنوي الذي كان يخصّب الحقول ويغسلها. بدأت إنتاجية الفدان تتراجع بسرعة، فنزلت إلى حوالي النصف، من ٥,٨ قناطير من القطن للفدان في ١٨٩٧ إلى ٣,٢٣ قنطار في ١٩٠٩. وتضاعفت المشكلة بفعل التقلبات السريعة في سعر القطن من سنة لأخرى ومن شهر لآخر، بما أنتج مشكلات خطيرة، تصل إلى الأزمة أحيانا[٨٣]. أقيمت لجنة القطن في ١٩٠٨ لتحدد أسباب تراجع المحصول، ولكن أعاق عملها الافتقار

إلى إحصائيات دقيقة عن المساحة المزروعة والعائد، الأمر الذي دفع مصلحة المساحة لنشر "مجموعة إحصائيات المساحة المزروعة قطنا في ١٩٠٩"، التي حللت دقة بيانات المساحة المزروعة التي قدمها صرافو القرى أو موظفو الضرائب. وقد اقترح إرنست دوسون Ernest Dowson، الذي خلف هنري ليونز كمدير عام لمصلحة المساحة، تحسين تقارير الصيارفة وتفسير هذه التقارير بتحديد الحقول المزروعة قطنا على خرائط مصلحة المساحة. وكان مأمولا تحويل إحصائيات الضرائب بهذه الطريقة إلى مصدر لمعلومات زراعية أكثر عمومية، يمكن استعمالها في تناول مشكلات إنتاج القطن[٨٤]. في عام ١٩١٠، وافقت الإدارة البريطانية بناء على توصيات لجنة القطن على طلب قديم بإقامة مصلحة للزراعة لتنسيق الجهود لوقف تراجع إيرادات القطن[٨٥].

أثرت مشكلات مماثلة على البورصة والعملة القومية. جرت العادة على الظن بأن تنميط عيار العملات الوطنية يجعل النقود أكثر تجانسا وقابلية للسيطرة، وبالتالي يجعلها مقياسا يُعتمد عليه للثروة الجماعية. أصبحت مخاوف زيمل من أن "يحول اقتصاد النقود العالم إلى مشكلة حسابية" الرؤية الشائعة للآثار الموحَّدة للنقود الجديدة[٨٦]. ومع ذلك يبين زِليزر Zelizer أن تنميط الأشكال القانونية للنقود في حالة الولايات المتحدة كان مصحوبا كما هو متوقع بتكاثر أنواع أخرى من النقود – أشكال التسليف والكوبونات والتذاكر والأسهم والشيكات وإصدارات فوائد الودائع وغيرها من أشكال العملة، رسمية وغير رسمية – لم تجعل تداول وقياس الثروة أقل تنوعا من قبل[٨٧]. لقد ظهرت إمكانية حساب "سرعة النقود" وانتهت في اللحظة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، كانت حتى سرعة وحجم تداول الأشكال الرسمية للعملة والثروة في حد ذاتها تنتج أزمتها الخاصة. في ١٩١١ انهارت البورصة الجديدة بما أجبر عشرات الشركات على إعلان الإفلاس. لم يكن كتاب الإحصاء السنوي، الذي هنأ نفسه على تقاريره المتزايدة التفصيل لأنشطة الشركات المساهمة، قادرا في تلك السنة على نشر أية إحصائيات تتعلق بالبورصة. وقد قيل إن شركات كثيرة للغاية اختفت بسبب الأزمة أو اندمجت مع شركات أخرى أو أعيد تشكيلها. كذلك

أدى طبع النقود الورقية إلى أزمة. أولا ارتفعت الأسعار بشدة، خصوصا في العقد الأول من القرن، الأمر الذي أسفر عن محاولات كثيرة لتطوير تفسيرات للظاهرة، كان أكثرها شيوعا إلقاء اللوم على إلغاء ضريبة الدخولية *octroi* (ضريبة على السلع التي تُجلب للمدينة من الريف لتباع)، حيث ألغيت في بداية ١٩٠٣ في آخر مدينتين، القاهرة والإسكندرية. رفض هذا التفسير مقال يعقوب أرتين "مقال عن أسباب غلاء المعيشة المادية في القاهرة" (١٩٠٨)، وأنتج بيانات وفيرة تربط تضخم الأسعار بالزيادة العامة في السكان والإنتاج والتجارة وحجم المدن على مدى العقود السابقة[٨٨]. كان هذا إلى حد كبير تفسيرا ينتمي للاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر: المشكلات التي سببتها العملة الورقية نفسها، برغم أنها أثرت على الجميع، لم تكن مرئية للتحليل الاقتصادي. وقد ساء الوضع أثناء الحرب العالمية الأولى، حين تجاهلت الحكومة بهدوء قاعدتها الخاصة القائلة بضرورة أن يكون طبع النقود مدعوما باحتياطيات ذهبية تغطي ٥٠% من قيمتها. زاد إصدار البنكنوت سريعا أثناء الحرب، كما ذكرتُ، وكانت الزيادة مدعومة بسندات خزانة بريطانية بدلا من الذهب. بحلول عام ١٩١٩، حين وصل البنكنوت الدائر إلى ٦٧ مليون جنيه مصري، تقلص احتياطي الذهب إلى ٣,٣٣ مليون جنيه مصري، أي إلى أقل من ٥%. فقد أخذت بريطانيا ما تبقى من ذهب مصر لتمويل الثورة العربية ضد العثمانيين زمن الحرب[*]. ترتب على ذلك إجبار الجنيه المصري على التخلي عن قاعدة الذهب لصالح "قاعدة تبادل الإسترليني"، الأمر الذي عرض البلاد لكل الأزمات التي واجهها الجنيه الإسترليني في فترة ما بين الحربين العالميتين.

مع هذا المدى من الأزمات والتطورات غير القابلة للتفسير أصبح استمرار مصلحة الإحصاء في عملها أكثر ضرورة وصعوبة في الوقت نفسه. فقد أدى تسارع الأحداث الاقتصادية إلى جعل جمع البيانات أصعب وأقل مصداقية. وفي الوقت نفسه حرمت الأزمات الاقتصادية المصلحة من الموارد والعاملين المطلوبين لجمع المعلومات التي بدا أن هذه الأزمات تتطلبها. جرت محاولات عديدة لإدخال

(*) إشارة إلى تمرد الشريف حسين، شريف مكة، على الدولة العثمانية باتفاق مع بريطانيا في ١٩١٦ م.

مسح الأسعار وقياس مفهوم "تكاليف المعيشة" الجديد. تم التخلي عن المحاولة الأولى في ١٩١٤ اضطرارا، لأن اندلاع الحرب جعل الأسعار غير ثابتة بحيث لا يمكن قياسها بشكل موثوق به. بعد الحرب نجح ت.ل. بينيت T.L. Bennett، مراقب مصلحة الإحصاء عام ١٩٢١ في تصنيف مسح لأسعار المستهلك. ولكن فشلت جهود جعل هذه الممارسة سنوية لأن بينيت عانى في السنة التالية من "حادث مؤسف"[٨٩]. بعد ذلك افتقر المكتب للموارد اللازمة لمواصلة عمله.

كذلك واجهت جهود قياس حركة التجارة والسكان صعوبات مماثلة. كانت هناك إحصائيات جيدة عن تصدير واستيراد السلع. كان جوسيب راندون Giuseppe Randone، أحد أتباع الإحصائي الإيطالي الشهير لويجي بوديو Luigi Bodio، قد أتى إلى مصر ليساعد في تنظيم تعداد ١٨٨٢ ثم أقام في البلاد وأدار قلم إحصاء التجارة الخارجية داخل مكتب جمارك الإسكندرية، قبل أن يصبح أول مدير لمكتب الإحصاء المركزي في ١٩٠٥[٩٠]. وقد أصبح نظام الإبلاغ عن الواردات والصادرات وتصنيفها الذي أقامه في الإسكندرية نموذجا احتذت به دول أخرى. ولكن هذا النظام لن ينجح في أي مكان آخر في مصر. في ١٩١٣ جرت محاولة لاستيلاد نظام مماثل للتجارة الداخلية، بالقيام بما كان يُنوي أن يكون مسحا سنويا للملاحة النهرية في النيل. تم التخلي عن المحاولة حين رفضت المواني وملاك السفن تقديم معلومات مناسبة. وقد جرت محاولة أخرى لمسح هذه المعلومات في ١٩٢٨، ولكن نجاحها كان جزئيا فحسب.

كان الأمر الأصعب بكثير من محاولة قياس الجزء غير المرئي من التجارة الخارجية، هو استيراد وتصدير رأس المال. وضع تقرير صدر في ١٩١٠ القائمة التالية بالعقبات: "التداول الزائف" الذي تخلقه البنوك والبيوت التجارية والمستحيل قياسه تماما؛ استحالة تحديد قيمة إشعارات الدائن المتعلقة بتصدير واستيراد السلع؛ نفقات السائح التي تُدفع بالشيكات وخطابات الائتمان والعملات الأجنبية؛ خطابات الائتمان أو الشيكات التي يصدرها المصريون الذين يقضون الصيف في أوربا؛ مدفوعات جيش الاحتلال؛ أرباح وخسائر المضاربين المصريين في البورصات الأجنبية؛ الرسوم التي تدفعها السفن في المواني أو العابرة لقناة السويس أو لشحن

الفحم؛ ريع واستثمار الدخل للمقيمين الأجانب في مصر؛ ريوع وفوائد وأرباح رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر، خصوصا في البنوك والشركات المساهمة(٩١). لاحظ أن كل عقبة من هذه العقبات مرتبطة بوضع مصر كبلد مستعمَر.

وُجدت صعوبات مشابهة في تحديد حركة السكان إلى مصر ومنها. تم إدخال نظام جوازات السفر بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها كانت تستعمل فقط في تسجيل الوصول، لا الرحيل. في عام ١٩٢٢ طلب مكتب العمل الدولي في جنيف من الدول الأعضاء، كما ذكرتُ، جمع أرقام قومية عن حركة السكان لتحديد تيارات الهجرة الدولية. وفي النهاية نجحت مصلحة الإحصاء في إقناع مكتب جوازات السفر بوضع نظام لبطاقات الجوازات تقابل الوصول والرحيل، ولكن الموضوع سقط بنشوب ركود عام ١٩٢٩. ولم يستأنف قياس حركة السكان إلا أثناء أو بعد الحرب العالمية الثانية.

كان تأسيس قياس دخل الأفراد والشركات بالغ البطء، وكان وضع البلاد كمستعمَرة مرة أخرى جزءا من الأسباب. قبل عام ١٩٣٦ كان المقيمون الأجانب في مصر خاضعين للسلطان القضائي لحكوماتهم لا للحكومة المصرية. رفضت الحكومات الأجنبية الموافقة على فرض ضريبة دخل، وبالتالي لم يتم إدخالها حتى ١٩٣٩. هذا يعني أنه لم يكن على الأفراد أو الشركات أن تبلغ عن دخلها السنوي أو أن تنظم أمورها المالية كنظام سنوي للدخل والإنفاق. وحتى الشركات المساهمة التي كانت تنشر بالفعل أرقاما سنوية لم تتبع أية طريقة موحدة في الحسابات، وبالتالي لم تكن دخول الشركات المختلفة قابلة للمقارنة. وفي الريف لم تجر محاولة منهجية لقياس الدخل الزراعي حتى عام ١٩٤٢، حيث جرت المحاولة استجابة لأزمة إمدادات الطعام زمن الحرب التي نوقشت في الفصل الأول. ولكن الأزمة أدت إلى إدخال تنظيم للمحاصيل وحصصها، وإلى تحولات درامية في المحاصيل التي تُزرع وفي أسعارها. لم تكن هناك طريقة يعتمد عليها لقياس الدخل في وسط مثل هذه التمزقات، وبالتالي كان لا بد من التخلي عن هذه المحاولة.

هذه المشكلات جعلت من المستحيل حساب "الدخل القومي" الإجمالي للبلاد

بأية طريقة مقنعة، برغم المحاولات الأخيرة لتضييق معنى المصطلح وتحويله إلى مفهوم يمكن تمثيله إحصائيا. في ١٩٢٢ نشر أ.ل. بولي A.L. Bowley مقالا في المجلة الاقتصادية *Economic Journal* في لندن بعنوان "تعريف الاقتصاد القومي". وقد اقترح أن يتم تعريف المصطلح ليشمل الدخل النقدي وحده، وبذلك يستبعد، مثلا، "قيمة خدمات النساء المنزلية" أو "القيمة السنوية لاستعمال المرء لملابسه أو أثاثه أو سيارته". ولكنه يعترف بأنه برغم ذلك ستمر سنوات كثيرة قبل أن تصبح مناهج حساب الدخل القومي ملائمة، خصوصا في ضوء التشوهات المالية التي سببتها الحرب[٩٢]. ولكن لاحقا في السنة نفسها نشر إ.ج. ليفي مدير مصلحة الإحصاء أول محاولة لتقدير دخل مصر القومي[٩٣]. تداخلت هذه المحاولة مع استقلال مصر الرسمي عن بريطانيا، وكان لها غرض سياسي مباشر: القول بأن الدخل القومي للبلاد أعلى بكثير مما يعتقد البريطانيون، وبالتالي أنها تمتلك الموارد الكافية للشروع في برنامج تصنيع كان البريطانيون يعارضونه. (واصل ليفي مساره ليصبح رئيسا لاتحاد الصناعات المصري). ولكن لم يكن هناك اتفاق على كيفية حساب الإجمالي. اتهم الإحصائيون البريطانيون ليفي بالمبالغة في تقدير الدخل القومي بنسبة ٥٠%، خصوصا لأن مناهجه الحسابية فشلت في اقتطاع كثير من النفقات الداخلة في إنتاج الدخل، خصوصا في الزراعة[٩٤].

*

لم تكن المنافسة السياسية في إنتاج الإحصائيات الاقتصادية أمرا عارضا معزولا. فقد كان مجمل تاريخ الإحصاء في مصر في العقود الأولى من القرن العشرين أسيرا بالفعل للصراع بين مصر وبريطانيا، مع دخول فرنسا وقوى أوربية أخرى بكثرة ضد البريطانيين. كان تأسيس جمعية الاقتصاد السياسي في ١٩٠٩ مدعوما مباشرة بالحكومة الفرنسية، التي دفعت مقابل حضور جرمان مارتان Germain Martin، وهو اقتصادي سياسي فرنسي، ليقضي ستة أشهر في مصر للمساعدة في تنظيم الجمعية وتأسيس مجلتها[٩٥]. وكانت المبادرة مرتبطة بتأسيس أول جامعة قومية مصرية في السنة السابقة، والتي حاول البريطانيون منع قيامها ورفضوا أن يدعموها ماليا.

كانت هذه المنافسة السياسية جانبا من مجموعة أكثر عمومية من العوامل

المؤثرة على نمو المعرفة الإحصائية. فالاستعمار الأوربي لمصر جعل الحقائق الاقتصادية ذاتها التي كان الإحصاء يرغب في تثبيتها أكثر مراوغة وصعوبة في التحديد بكثير. فقد جعلت الحركة السائلة لرأس المال والسكان وكثرة اللغات والسلطات القضائية والامتيازات والامتيازات الحصرية القانونية التي تمتعت بها الجماعات الأجنبية في مصر، كل هذا جعل تمثيل الاقتصاد كاقتصاد قومي مفرد أمرا في غاية الصعوبة. خذ مثلا المشكلات التي واجهتها عملية قد تبدو الأكثر وضوحا نسبيا لتعداد المقيمين في البلاد. كان تعداد ١٩١٧ الذي قيل إنه أول تعداد موثوق به قد حُدِّد له بعناية شهر مايو، باعتباره الفترة الوحيدة التي كان يُظن أن السكان يكونون فيها في "حالتهم المعتادة". فهو الشهر الوحيد الذي يخلو من سائحين أجانب وتحركات عمال الزراعة والسفر الصيفي لأوربا والأعياد الشعبية الكبرى. ولكن ظل على التعداد أن يتعامل مع تحركات العمل وقيود الحركة التي فرضتها الحرب وجيش الاحتلال الكبير[٩٦]. وبرغم أن التعداد قد تم التخطيط له ليشمل مجمل السكان في يوم واحد استغرق إجراؤه في الواقع أسبوعين. بالإضافة إلى ذلك وصف المسئولون الصعوبات التي واجهوها كالتالي:

١- معدلات أمية قدرها ٨٦,٣% من الرجال و٩٧,٩% للنساء، بما جعل من الضروري أن يملأ مندوبو التعداد النماذج بأنفسهم – ولكن كان المندوبون ممنوعين من دخول البيوت بالنسبة للسكان المسلمين (٩١,٤%).

٢- "شك [السكان] الراسخ في كل طلب للمعلومات يأتي من الحكومة" (برغم حملة الدعاية لإقناعهم ببراءة أهداف الإحصاء).

٣- معارضة السكان لكتابة أية معلومات تتصل بوضعهم الاقتصادي أو أعمارهم، أو حتى أسماء أبنائهم.

٤- الوضع السياسي الذي كان فيه "قسم من السكان، وهم المحليون يمقتون الحكومة والقسم الآخر، الجاليات الأجنبية، تعتبر نفسها دولا صغيرة داخل الدولة ولا تعترف عن طيب خاطر بحق الإدارة المحلية في التدخل في شئونها بغير إذن من ممثليها الدبلوماسيين".

٥- غياب تعريف للقومية المصرية وندرة إعلان الرعايا اليونانيين

والعثمانيين والفرس عن جنسيتهم الحقيقية، "لترك الباب مفتوحا لإعلان انتمائهم لجنسية أخرى عند الحاجة".

٦- العدد المعتبر من المشردين الذين يعيشون في شوارع المدن.

٧- صغار موظفي المديريات المعتادين على عدم مناقشة أوامر الحكومة المركزية، ولو بالسؤال عن تفسير للتأكد من التنفيذ على نحو أفضل، "بما يؤدي إلى أفعال غير منطقية وتفسيرات فضفاضة خطرة [للتعليمات]".

٨- "غياب أسماء الشوارع أو كثرة تغييرها وتشكُّل قرى جديدة وانقسامها أو نقلها من مركز إداري لآخر وعدم وجود أرقام على المباني أو خرائط للمدن.

٩- وجود سكان كثيرين من البدو الرحل على حواف مديريات معينة "لا يمكن الاقتراب منهم، وهم شديدو الغيرة على استقلالهم بحيث لا يمكن تطبيق مناهج التعداد العادية عليهم".

١٠- كثرة اللغات التي يجري الكلام بها وفوضى اختلاف الجنسيات والأعراق، وكثيرا ما يكون هذا في المباني أو الأحياء السكنية الواحدة، "بحيث يجب أن يكون مندوبو التعداد متعددي الألسن على أعلى مستوى وكلهم حساسية لإتمام مهمتهم".

١١- تتطلب الظروف المذكورة في الفقرتين (٤) و(١٠) استعمال لغات كثيرة في كل من الأسئلة والإجابات، بما يتطلب حلالي ألغاز متعلمين محترفين.

١٢- كان الأوربيون الذين أداروا التعداد، نظرا لافتقارهم لاتصال وثيق بالسكان المحليين، عرضة "لأن يغفلوا في الطبعات العربية [للاستبيان] عن تعبيرات غير سليمة قد تؤثر على النتائج"[٩٧].

هذه هي التمزقات والإبعادات التي نتجت عن الوضع الاستعماري: فوضى السلطات القضائية واللغات والأعراق، غياب أو إلغاز أسماء الشوارع وأرقامها، تشكل قرى جديدة وزحزحة حدودها، التهديد الدائم بأخطاء في فهم المعنى والترجمة غير السليمة. قام الموظفون من أهل البلاد في المديريات الذين يعملون بعيدا عن السلطات الأوربية في القاهرة بـــ"تفسيرات فضفاضة خطرة". ولم يكن

الأوربيون في المركز، البعيدون عن أهل البلاد، قادرين على استبعاد التعبيرات غير الصحيحة التي لوثت النصوص العربية وشوهت النتائج.

واجهت محاولات حساب الدخل القومي للبلاد مدًى مماثلا من الصعوبات. بعد محاولة إ.ج. ليفي التي انتُقدت كثيرا، كان أول حساب شامل للدخل هو "دراسة للدخل القومي لمصر"، وهو أطروحة دكتوراه [بالإنجليزية] لمحمود أمين أنيس نُشرت في ١٩٥٠. اعتمد المؤلف في حساباته على أية معلومات إحصائية متاحة، بما في ذلك تعدادات السكان (بكل مشكلاتها) ومجموعة متنوعة من المسوح الجزئية لمختلف جوانب الإنتاج والأسعار والدخول، يتعلق كل منها بسنوات مختلفة وأجزاء مختلفة من البلاد. وقد واجه بدوره صعوبات وضع مصر الخاص لا في علاقتها بالقوى الاستعمارية ولكن بما أصبح يسمى وقتها "اقتصاديات قومية" أخرى، وهي لا تنفصل حقا عن الأولى برغم اختلاف المصطلح. أوضح المؤلف أن "إحدى خصوصيات الاقتصاد المصري هي طابعه الكوزموبوليتاني وإلى حد ما اعتماده على رأس المال والمعرفة التكنولوجية الأجنبيين. وفي إجابتي عن سؤال من الذي نحاول أن نقيس دخله، لم أكن راضيا تماما"[٩٨]. وأشار إلى أن الصناعة والتجارة قد طورها غالبا رأس مال أجنبي أو أجانب يقيمون في مصر. وقد قرر أن يُعرِّف الدخل القومي باعتباره الدخل المتحصل لأي مقيم في البلاد، سواء كان وطنيا أو أجنبيا. ولكن الأرقام الإجمالية للدخل التي حسبها تضمنت أيضا أرباحا وأرباحا موزعة على الأسهم كانت تذهب إلى الخارج.

لقد ذكرتُ من قبل مشكلات قياس حجم قوة العمل الزراعية، حيث أنتج أحد مناهج تقديرها رقما أعلى بما بين ٣٠% و٤٠% من رقم المنهج الآخر، بما جعل قياسات الدخل الزراعي تخمينا كاملا. وكان تقدير الدخل الصناعي صعبا بالمثل، جزئيا؛ لأن معظم المنشآت لم تكن تحتفظ بسجلات سنوية. كانت معظم الأعمال المصنفة باعتبارها صناعية تعمل في واقع الأمر في إصلاح الأشياء، وهو ما يمثل انعكاسا آخر للوضع الاستعماري، بما جعل من الصعب حساب القيمة المضبوطة للمواد الخام والناتج.

وهناك مشكلة إضافية تمثلت في طلب المنظمات الدولية بأن تُجرى

الإحصاءات وتقدَّم وفقا لاستمارات منمطة، بحيث يمكن إجراء المقارنة بين بلد والذي يليه. وفي الممارسة كانت الاستمارة النمطية مبنية عادة على ترتيبات اجتماعية واقتصادية موجودة في الغرب(٩٩). فمثلا كان يجب تنظيم التعداد الزراعي كدراسة "للمزارع". فتلك كانت الوحدات التي يجب عدها وقياسها وعد الحيوانات والمحاصيل والعمال والآلات فيها. كانت معظم العائلات الزراعية في مصر تفلح أرضا مفتتة وموزعة لم يجر تنظيمها كمزارع، وكان الكثيرون يحوزون آلات أو حيوانات بالمشاركة. ومن جهة أخرى كانت العزب الكبيرة أكثر من مجرد مزارع، كما رأينا، وكانت تدار كـ"قرى خاصة". لهذا السبب كانت جوانب عديدة من التعداد مستحيلة التطبيق. لقد أعاد مثل هذا التوحيد القياسي إنتاج عملية تجانس وإنتاج متوسطات مميزة للإحصاء بصفة عامة، ولكن على المستوى الدولي.

برغم أن الاستعمار أتاح حافزا وحقلا لتطور المعرفة الإحصائية والاقتصادية، لم يكن تثبيت هذه المعرفة بوصفها "الاقتصاد القومي" ممكنا إلى أن يقوم عهد الدولة القومية – وكانت هذه المعرفة بالفعل جزءا من تأسيس هذا العهد العابر.

*

في منتصف القرن [العشرين]، حصلت السياسة في مصر وفي أماكن أخرى كثيرة على موضوع جديد. وُلد الاقتصاد كمجال يمكن قياسه وإدارته وتطويره وتحليله وإعادة هيكلته ومقارنته. لقد تتبعتُ بعض الممارسات التي ساعدت على تكوين الاقتصاد، بما في ذلك نشوء نطاق من العمليات، من رسم الخرائط والإحصاء إلى الملكية والقانون والتحولات الزراعية والسلطة الاستعمارية. بالطبع سيختلف مزيج وشكل هذه العمليات في أماكن أخرى، ولكن تفاصيل ما حدث في مصر تتيح لنا أن ننظر عن قرب أكبر لما حدث. وقد تتبعتُ أيضا "صعوبات القراءة" التي نشأت [عن هذه الممارسات]. هناك أربعة أشياء يمكن أن نتعلمها من هذه الأحداث المتصلة بصنع الاقتصاد.

أولا، برغم أن الممارسة الاقتصادية والإحصائية ستدعي، مثل ليونز، أنها

ترسم هذا المجال بدقة عظيمة، يجب أن نلاحظ ما يقوم به هؤلاء المشاركون فيها بالفعل. إنهم عادة في غاية العناية والدقة، ويؤكدون دائما دقة عملهم. ولكن يجب ألا تضللنا ادعاءاتهم لنظن أن جدة وفائدة هذه المعرفة تكمن في دقتها. مرة أخرى يستطيع مسح الأراضي أن يلقي الضوء على هذه النقطة. كانت جاذبية استعمال الخرائط كما رأينا تكمن في أن المعلومات عن حيازة الأرض سيتم احتواؤها على الخريطة من هذه اللحظة فصاعدا. فلم يعد قياس المساحات بالعصي والسلاسل على الأرض ضروريا لحساب مساحة حيازة، فيمكن أن نقرأ قياسها على سطح الخريطة بفضل دقتها. لقد أعيد زرع موقع السيطرة والحساب من الحقل إلى المكتب.

مع ذلك كان الحساب من خلال الخريطة بالغ الصعوبة. فهناك مشكلة انكماش الخريطة كلما جفت رطوبة ورقها. وحتى بعد تجفيف الورق لمدة ثلاثة أسابيع قبل رسم الخريطة كان على المساحين أن يضعوا في حسابهم انكماش الورق حين يحسبون مساحة قطعة أرض مفردة على الخريطة[١٠٠]. ولكن المشكلة الأكبر كانت كيف يمكن حساب هذه المساحة أصلا. لم تكن أية قطعة أرض منتظمة تماما، وبالتالي لا يمكن قياسها بمجرد قياس الجوانب وحدها على الخريطة. لحل هذه الصعوبة أدخل المساحون أداة طورتها إدارة مسح الإيرادات في الهند، أسموها "مشط الفدان". كان المشط يتكون من إطار صغير من كرتون صلب مقاسه ٢١×١٧ سنتيمتر (حوالي مقاس الكتاب من القطع المتوسط)، عليه نقاط مطبوعة تبعد كل منها عن الأخرى خمسة مليمترات على طول الجانبين الأطول، تشد عليها خيوط سوداء دقيقة في خطوط متوازية بين الجانبين لتقسم المساحة داخل الإطار إلى شرائط طولية عرض كل منها خمسة مليمترات. حين يوضع المشط على الخريطة تقسم الخيوط قطعة الأرض إلى شرائط يوازي عرض كل منها ١٢,٥ متر على الأرض. يستعمل المساحون فرجارا[*] لقياس طول كل شريط، ثم يأخذون الفرجار ليقرأوا المقاس على مقياس رسم تحويلي مطبوع على جانب كل

(*) بَرْجَل له سِنّان لقياس المسافة بين نقطتين – م.

مشط. وتتحدد مساحة قطعة الأرض بجمع هذه القياسات[١٠١]. كانت الطريقة إبداعية، ولكنها بعيدة عن الدقة. اعترف ليونز بأن "نقطة الضعف في مشط الفدان أنه يكاد يكون مستحيلا إبقاء الخيوط مشدودة ومتوازية. كما أن دفع الخيوط إلى أماكنها الدقيقة صعب والنقاط ليست دائما موضوعة على المسافة الصحيحة من بعضها البعض، ربما بسبب انكماش الكرتون بعد الطباعة"[١٠٢]. معنى انكماش الكرتون وورق الخريطة وعدم دقة مواضع النقاط وصعوبة الاحتفاظ بإحكام الخيوط وتوازيها أن قياس الحيازات وتحديد الالتزامات الضريبية من الخريطة مباشرة ليسا، بعد كل هذا، ممكنين.

يلقي الإطار الكرتوني الضوء على جانب مهم في صناعة الخبرة في القرن العشرين. لم تولِّد المناهج الإحصائية الجديدة معرفة أكثر دقة أو حتى كمية أكبر منها. كان كابتن ليونز مكرها على الاعتراف بأنه بعد عشر سنوات من العمل أنتج المسح معرفة بمساحة كل حيازة أقل دقة من قبل. وبرغم أنه انتقد قواعد الحساب القبطية القديمة – مع اعترافه بأنها كانت تتمتع بدقة كافية حين تكون القطع قريبة من شكل المربع وأن معظم القطع كانت مربعة إلى حد ما – أسفرت مناهجه هو عن حساب أقل مصداقية. كان ما أنجزه المسح هو سلسلة من الإبعادات وعمليات النقل التي حاولت أن تزحزح موضع إجراء الحساب. فبدلا من مساح القرية الذي يسير بعصاه على طول حدود كل قطعة، سيجعل موظف مكتب المساحة فرجاره يسير عبر مشط الفدان، وينقله للأماد ِ ْحلف من الخيوط إلى مقياس الرسم.

لم تكن مشكلة الدقة خاصة بـمسح أو مشكلات رسم الخرائط. فقد ظهرت صعوبات مماثلة بالنسبة لأشكـ ل اخرى للمعرفة. فمثلا كان الإحصاء الجديد لسعر القطن يمثل رقما تقريبيا. ربما كان لدى المزارع معرفة أكثر دقة عن سعر القطن. فهو يعرفه يوما بيوم في منطقته المحلية، وسعر مختلف أنواع البذور التي يزرعها، وسعرها عند التجار المعينين الذين تعامل معهم. لم تكن الأرقام التي تم جمعها في كتاب الإحصاء السنوي أو حتى السعر الأسبوعي الذي كانت تنشره وزارة الزراعة، سعر أي قطن بعينه، أو سعر كل الأقطان المختلفة في كل الأماكن

المختلفة التي تباع فيها. وبالمثل، نظم الإحصاء الزراعي، كما رأينا، المعلومات وفقا "للمَزارع"، وهو تبسيط كان من المستحيل أن يستوعب أشكال المعرفة والعلاقات التي شكلت عالم الريف. هنا أيضا يمكن أن نقول إن لدينا مشكلات انكماش. مرة أخرى لا يمكن أن يقال إن المعرفة الإحصائية كانت معرفة أكثر دقة، أو حتى تشكل قدرا أكبر من المعرفة، ولكنها بدلا من ذلك تمثل معرفة معادا ترتيبها، معرفة تمت ترجمتها ونقلها وكمشها وتبسيطها وإعادة رسمها. الجديد هو الموضع، وكذلك أشكال الحساب واتخاذ القرار التي يمكن أن تحدث في هذا الموضع الجديد.

النقطة الثانية تترتب على فعل الإبعاد هذا: لا تقف أشكال المعرفة الاقتصادية والإحصائية الجديدة في علاقتها بالاقتصاد كعلاقة تمثيل بسيط للحقيقة، على نحو ما كانت الخريطة في ظن البعض تمثل العالم الواقعي. ومع ذلك قُدِّر لها أن تبدو وكأنها كذلك. لقد فتح إبعاد وتركيز المعرفة في مواضع جديدة مسافة، فجوة أصبحت تبدو كانقسام مطلق. لم يكن من الواجب أن تعاش الحركة من الحقل لمكتب المساحة كسلسلة من العمليات الاجتماعية، ولكن كمسافة بين الواقع وتمثيله، بين المادي والمجرد، بين العالم الواقعي والخريطة.

هذه نقطة واجهناها بالفعل بطرق مختلفة، مثلا في مناقشة إقامة سد أسوان أو تركيز ادعاءات الملكية في قواعد القانون أو خبرة زيمل بالمدينة الكبيرة كعالم للثقافة المموضعة. شمل نظام المسح القديم والجديد كلاهما ممارسات اجتماعية متنوعة، ربما نرى في كل منها مزيجا من الفعل والفكر، القياس والحساب، الموضوع والفكرة، الشيء والقيمة، الواقع والتمثيل. ربما يستخلص مساح القرية المسافات بواسطة عصاه أو سلسلته، ويزيح التراب بقدمه عن علامة الحدود، ويدون القياسات في سجله، ويناقش مالك القطعة المجاورة، ويبلغ عن التغيرات في مكتب الضرائب. كل هذه العمليات شملت مزيجا مما أسميناه واقعا وتمثيلا، أو شيئا وقيمة، أو موضوعا وفكرة. من المستحيل في واقع الأمر الفصل بينهما وفقا لتمييز كهذا. بالطريقة نفسها، حين يُمسك رسام الخرائط مشط الفدان بيد، ويحاول

أن يحافظ على استواء الإطار الكرتوني وإحكام خيوطه ويحرّك فرجاره بيده الأخرى، ويحرص على ألا تنزلق سِنُه وهو يقرأ المقاس على المقياس، ويلعن الحرارة التي جعلت الورق ينكمش ويحاول أن يتجنب طيران الورقة كلها في الهواء بسبب مراوح السقف التي تدور فوق رأسه، في هذا كله يكون هو أيضا منهمكا في نشاط عملي بقدر ما هو ذهني، يتعامل مع موضوع بقدر ما يتعامل مع تمثيل، يصف سوسير Saussure، المُنَظِّر الشهير للتمثيل اللغوي، الفارق بين فكرة أو تمثيل والمادة التي تمثله بأنها ليست سوى الفارق بين وجهي الورقة الواحدة. بالنسبة لصانع الخرائط يكون الفارق أقل حتى من ذلك، وهذا هو على وجه الدقة مصدر الصعوبة. فأبعاد الورقة تمثيل، دالّ لمسافة معينة على الأرض. ولكن مقاس الورقة والمسافة من علامة من علامات القلم لأخرى هي أيضا مسافة "على الأرض"، أو على الأقل على منضدة، هي مسافة واقعية ومسافة لن تظل ساكنة. إنه لا يستطيع أن يفصل الواقع عن تمثيله.

إن عالمنا مصنوع من أجسام تقنية، من هجائن، لا هي موضوعات ولا هي مفاهيم بالكامل، هي أكثر من أشياء ولكنها ليست أرواحا غير مجسدة (ولذلك تبدو كروح مبلورة)، لا يمكن تقسيمها على نحو سليم إلى طبيعة وثقافة، أو إلى واقع وتمثيل. لقد حوّل كتبة مكتب المساحة قراءات المزواة والسلسلة من الحقل إلى مسافات لرسمها على الخريطة. وقد قسّموا عملهم الحسابي وحققوا ترابطه ليشكل "نظاما يكاد يكون ميكانيكيا"، شيئا قريبا من ماكينة. كان للجهاز الحاسب المصنوع من الرجال القوى الميكانيكية للكمبيوتر. وكان مثل الكمبيوتر مزيجا من جهاز صلب hardware وبرامج لينة software. ولكن في الوقت نفسه عالم السياسة الحديثة الجديد منظم لتصنيع وقَع بأن هذا التمييز الصعب وغير المستقر والمؤقت بين الصلب واللين، الفيزيقي والعقلي، الواقعي والتمثيلي، انقسام دائم وأساسي ووجودي. تقدم الخريطة نفسها كمجرد تمثيل، كفكرة أو تجريد، منفصلة عن الواقع الواقعي الثابت الفيزيقي الذي تصوره. إنها تمحو وتخفي الطبيعة الصراعية السياسية التمثيلية للعالم الذي تصوره، بالفعل نفسه الذي تنكر به فيريقيتها الخاصة

(الانكماشية). فالتنظيم الميكانيكي للعمل والحركة من الحقل للمكتب والأقوال المتكررة عن إحكام ودقة العمل، كلها تعمل معا لإنتاج وَقْع عالم منقسم إلى فرعين. وهو بوصفه كذلك وَقْعٌ أوجده الاقتصاد.

ثالثا، إن عمليات التنظيم والنقل وإعادة الصياغة والاستبعاد هذه هي التي أقامت الاقتصاد كمجال جديد لقابلية الحساب. يترتب على ذلك أن صنع الاقتصاد لا يقع خارج أشكال المعرفة التي مكّنت الإحصاء وعلم الاقتصاد من معرفته(١٠٣). يمكن توضيح هذا بمثل آخر – إدخال بارومترات الأسعار. في يوليو ١٩١٠ أشار إ.ج. ليفي وجرمان مارتان إلى أنه "بينما يتكون السوق عند منظّري التوازن الاقتصادي من ثبات الأسعار في لحظة معطاة ولكمية من المنتجات من النوع الواحد والجودة الواحدة، تختلف الأسعار في مصر فيما يتعلق بسلع معينة من مكان لآخر، بما يتجاوز تكاليف النقل والمواصلات، خصوصا في القرى". وقد أشارا إلى إمكان وجود اختلافات في الأسعار حتى بين قريتين تفصل بينهما كيلومترات قليلة. وقد اقترحا لعلاج هذا الشذوذ نشر بارومترات أسعار في كل قرى مصر، تضم قوائم بأسعار السلع الحالية في المدن المجاورة(١٠٤). هذا الاقتراح البسيط يوضح منهج تأسيس الاقتصاد. وقد تكرر في عمل المساحين. فقد وجدوا علاقات ملكية ريفية متنازعا عليها وموضوعا لمطالب كثيرة وتحولات زراعية وتواريخ عنيفة. لم تكن استجابتهم هي تسجيل هذه المطالب الكثيرة وتواريخ العنف على الخريطة، ولكن المساعدة في تشكيل العالم الذي كانوا يمسحونه، بتقسيمه إلى حقول وقطع أرض وتحديد الملكية وتسمية العزب قرى وصنع الحدود ورفض التماسات التعديل. لقد وجد ليفي ومارتان أشكالا للممارسة الاجتماعية لا تتفق مع النظريات المجردة للسوق. لم تكن إجابتهم هي تعديل النظرية لتأخذ في حسبانها بشكل أدق ما يحدث، ولكن اقترحا تعديل ما يحدث، تقريبه من الممارسة النظرية الأبسط. تعمل معرفة الخبير على تشكيل العلاقات الاجتماعية، ولا تعمل ببساطة بأي حال على تسجيلها في تقارير أو تصويرها.

نتذكر المؤرخ الاقتصادي كارل بولاني Karl Polanyi بحجته القائلة بأن العالم

الحديث قد تشكل في "التحول العظيم" في القرن التاسع عشر، الذي أصبحت فيه علاقات السوق منتزعة من الروابط الاجتماعية الأعرض التي كانت تحتويها من قبل[١٠٥]. وقال إن فصل الروابط الاقتصادية عن أشكال الممارسة الاجتماعية الأخرى التي حكمتها وحدَّت منها من قبل أدى إلى اقتصاد السوق المنظم ذاتيا (والذي سرعان ما أثبت عدم قدرته على تنظيم نفسه بنفسه). حين نُشر كتاب "التحول العظيم" في ١٩٤٤ كان أحد الأعمال الأكثر تأثيرا في تصوير بناء "الاقتصاد" كمجال منفصل في القرن التاسع عشر. ولكن اليوم يمكن أن نقرأه لا كمجرد رواية عن التاريخ الأوربي في القرن التاسع عشر، ولكن على مستوى آخر كمساهمة إضافية في إنتاج الاقتصاد في القرن العشرين. فالحدث الذي يُسقطه بولاني على القرن التاسع عشر، وهو بزوغ الاقتصاد كمجال منفصل، لم يتحقق في واقع الأمر إلا في منتصف القرن العشرين. وكانت المقالات النظرية مثل كتابات بولاني وقت الحرب جزءا من عمل إنتاج الاقتصاد هذا. لم يجر إيجاد الاقتصاد بنزع علاقات السوق من الأساس القومي الأكبر الذي احتواها فيما سبق، ولكن بغرس ممارسات قرن عشرينية معينة من حساب ووصف وعدّ في أشكال جديدة لممارسة فكرية وحاسبة وتنظيمية وحكومية. فالاقتصاد وفقا لعبارة كالون Callon، مغروس في علم الاقتصاد وفي النظرية الاجتماعية وفي الإدارة الاستعمارية وفي حساب الدخل القومي وفي كل الأنشطة العملية للحياة الاجتماعية في منتصف القرن العشرين التي رتبت وشكلت وصنعت حقل السياسة القومية الجديد.

وأخيرا، يجب التذكير بأن محاولة الترتيب هذه، محاولة نقل المكان الذي تحدث فيه الحسابات إلى فضاء الدخل القومي المتجانس، لم تكن ناجحة. فأشكال الممارسة الاجتماعية التي أوجدت أشكال قابلية الحساب الجديدة والتي حاول الحساب ترتيبها، هي أيضا التي جعلت العالم، كما رأينا، باستمرار أكثر حركة والتباسا وغير قابل للحساب. لقد قدمت خريطة المساحين نفسها كصورة للواقع على الأرض. ولكن ذلك الواقع "على الأرض" لم يبق هناك في الخارج، بل دخل في صنع الخريطة – ليس فقط في مشكلات الانكماش، ولكن في كل شيء، من

تحريك علامات المسح والنزاع على الحدود إلى مجمل سياسة ادعاءات الملكية الريفية التي كانت داخلة في عمل المسح. لقد حاول الخبراء أنفسهم أن يحدوا من هذا التمزق ويؤطروا ويعرّفوا العالم الذي كانوا يأملون في قياسه ومسحه. ولكنهم كانوا معرضين باستمرار، في فعل التأطير ذاته، لصعوبات رسم الحدود والنقل الناجح للصراعات السياسية إلى المواضع الضيقة للحساب التي برعوا فيها[١٠٦].

بعد استكمال مساحة أراضي مصر في ١٩٠٧ عاد هنري ليونز إلى إنجلترا وتولى منصب مدير متحف العلم في لندن (والذي كان من قبل مغمورا وسيئ التنظيم، فيما قيل، ولكن حوّله ليونز إلى أحد المتاحف التقنية العظيمة في العالم)[١٠٧]. وقد ظل إرنست داوسون، الذي حل محله كمدير عام لمصلحة المساحة، مساحا محترفا في الخدمة الاستعمارية. فقد صحب الجيش البريطاني حين احتل فلسطين والعراق في الحرب العالمية الأولى. وقد ساعد في وظيفته هذه في نشر خبرة المساحة الجديدة التي تطورت في مصر عبر الشرق الأدنى، وفيما بعد في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي عام ١٩٤٥ نشر مقالا ينتقد فيه "الطلاق" الذي تطور بين الجانبين العَملي والتقني للمسح من جهة والجانبين القانوني والسياسي من الجهة الأخرى. ادعى المقال أن المساحين ليسوا في حاجة فقط لخبرة تقنية، ولكن أيضا "لمعرفة بالبنية الاجتماعية والممارسات الزراعية وحيازات الأرض، العرفية والقانونية سواء بسواء، في المجتمع المعني؛ لأنه في ظل تلك الشروط فقط، وفي ضوء الأهداف القانونية أو المالية أو الاقتصادية أو غيرها من الأهداف المطلوبة، يمكنهم أن يكيفوا ما هو تقني للمتطلبات الأخرى المتمفصلة معها بشكل فعال"[١٠٨]. توضح هذه "المتطلبات المتمفصلة" الطبيعة المستحيلة للحساب. فكل محاولة لوضع حدود للعمليات التقنية للحساب يجب أن تؤسس وتفهم أولا هذه الحدود، الأمر الذي يفتح مشكلة الحساب على صعوبة بلا حدود، هي الحاجة إلى معرفة كل تلك الممارسات الاجتماعية والزراعية والقانونية التي تشكِّل منها الموضوع المطلوب رسم خريطته.

---

(١) Georg Simmel, "Die Grossstadt and das Geistesleben," in Die Grossstadt,

Vortrage and Aufsatz zur Stadteausstellung, ed. K. Bucher et al., GeheStiftung zu Dresden, Winter 1902-3, Jahrbuch der Gehe-Stiftung zu Dresden, vol. 9 (Dresden: von Zahn & Jaensch, 1903). English translation, "The Metropolis and Mental Life," trans. Edward A. Shils, in Second-Year Course in the Study of Contemporary Society (Social Science II): Syllabus and Selected Readings, 5th edition, ed. Harry D. Gideonse et al. (Chicago: University of Chicago Press, 1936), 221-38, quotations from 194.

(٢) Simmel, "The Metropolis and Mental Life," trans. Shils, 196.

(٣) Ibid.

(٤) ظهرت ترجمة هانز جِرث Hans Gerth وس. رايت ميلز C. Wright Mills كملحق لطبعة إنجليزية لكتاب زيمل: Soziologie. Georg Simmel, Soziologie, Untersuchungen fiber die Form en der Vergesellschaftung, ed. Otthein Rammstedt, Gesamtausgabe, vol. 2 (Frankfurt: Suhrkamp, 1992, 1st ed. 1908). English translation, Kurt H. Wolff, The Sociology of Georg Simmel (New York: Free Press, 1950), including "The Metropolis and Mental Life," trans. H. H. Gerth with C. Wright Mills, 409-24

(٥) Robert Palgrave, Palgrave's Dictionary of Political Economy, 2nd ed. (London: Macmillan, 1925-26), 6:678.

(٦) Simmel, "The Metropolis and Mental Life," trans. Gerth and Mills, 411.

(٧) انظر: Timothy Mitchell, "Fixing the Economy," Cultural Studies 12, no. 1 (1998): 82—101, and "Society, Economy, and the State Effect," in State/Culture: State Formation after the Cultural Turn, ed. George Steinmetz (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999), 76-97.

(٨) Simmel, "The Metropolis and Mental Life," trans. Gerth and Mills, 411, 412.

(٩) يُعرِّف فيبر Weber في كتابه الاقتصاد والمجتمع Economy and Society مصطلح "الاقتصاد" بأنه "فعل اقتصادي مستقل بذاته "autocephalous"، ويعني بذلك فعلا "يتعلق بإشباع رغبة في 'المنافع'". وقد حرّف بارسونز هذا التعريف في ترجمته إلى الإنجليزية إلى "نظام اقتصادي مستقل بذاته". أدت إضافة كلمة "نظام" إلى جعل فيبر يبدو وكأنه يتكلم عن التصور الجديد للاقتصاد كبنية مغلقة أو ككلية. Max Weber, Wirtschaft and Gesellschaft: Grundriss der Verstehenden Soziologie, 2 vols. in 1 (Tübingen: Mohr 1972), 31; and The Theory of Economic and Social Organization, ed. Talcott Parsons, trans. A. M. Henderson and Talcott Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), 158. التشديد من عندي. انظر: Timothy Mitchell, "Origins and Limits of the Modern Idea of the Economy," Advanced Study Center, University of Michigan, Working Papers Series no. 12, Nov. 1995.

(١٠) Karl Polanyi, The Great Transformation: The Political and Economic Origins

of Our Time (Boston: Beacon Press,1944); Keith Tribe, Land, Labour, and Economic Discourse (London: Routledge & Kegan Paul, 1978); Michel Foucault, "Governmentality," in Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller, eds., The Foucault Effect: Studies in Governmentality (Hemel Hempstead, Herts: Harvester Wheatsheaf, 1991), 87-104; Susan Buck-Morss, "Envisioning Capital: Political Economy on Display," Critical Inquiry 21, no. 2 (1995): 434-67; Louis Dumont, From Mandeville to Marx: The Genesis and Triumph of Economic Ideology (Chicago: University of Chicago Press, 1977).

(١١) للاطلاع على مقال كاشف عن ليست List وتأثيره خارج أوربا، انظر: Manu Goswami, "From Swadeshi to Swaraj: Nation, Economy, Territory in Colonial South Asia, 1870-1907," Comparative Studies in Society and History 40, no. 4 (1998): 609-36. ولكن أود أن أتحفظ على حجة جوسوامي بالإشارة إلى أن ليست List يستعمل كلمة "اقتصاد" بمعنى حُكم أو إدارة سليمة للثروة، لا بالمعنى القرن عشريني للكلمة. وبالتالي ليس مصطلح "اقتصاد قومي" الذي يستعمله ليست List بالتبادل مع "اقتصاد الشعب" وفي تعارض مع "اقتصاد مالي" (وبغير أداة التعريف)، موضوعا أو مجالا يجب أن يدار، ولكن عملية حكم أرض معينة ومواردها لصالح ناسها، الذين هم الأمة: Friedrich List, Das nationale System der politischen Oekonomie (Stuttgart: Cotta, 1841), English translation, National System of Political Economy, trans. Sampson S. Lloyd (London: Longmans, Green, 1885; reprint ed. Fairfield, N.J.: A. M. Kelley, 1977).

(١٢) انظر: Mitchell, "Fixing the Economy."

(١٣) في ١٩١٠ نشر العدد الثاني من مجلة "مصر المعاصرة" L'Egypte Contemporaine عرضا لكتاب Georges Blanchard, Cours d'Economie politique، وهو مرجع مدرسي للقانون يصور علم الاقتصاد كجزء من القانون، كتخصص يصبح أكثر "واقعية" من خلال دراسة المسائل الاقتصادية والمجتمعية: L'Egypte Contemporaine, no. 2 (Mar. 1910), 360-62.

(١٤) عن الطبيعة القومية للنظرية الكينزية انظر: Hugo Radice, "The National Economy: A Keynesian Myth ?" Capital and Class, no. 22 (Spring 1984): 111-40.

(١٥) John Maynard Keynes, Indian Currency and Finance (London: Macmillan, 1913).

(١٦) افتُتحت الجامعة المصرية في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨، وشغلت دارا مستأجرة تخص قطب صناعة السجائر الكبير، نستور جاناكليس Nestor Gianaclis. وفيما بعد شغلت الجامعة الأمريكية الدار. انظر: Donald M. Reid, Cairo University and the Making of a Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 31.

(١٧) L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan. 1910), 2.

(١٨) Germain Martin, "Rapport sur l'organisation des travaux de la Société," L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan. 1910), 17-33, at 19.

(١٩) David Ricardo, "An Essay on the Influence of a Low Price of Corn on the Profits of Stock" [1815], in The Works and Correspondence of David Ricardo, ed. Piero Sraffa, vol. 4, Pamphlets and Papers, 1815-1823, published for the Royal Economic Society (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), 9-41; On the Principles of Political Economy, and Taxation (London: John Murray, 1817).

(٢٠) H. G. Lyons, The Cadastral Survey of Egypt 1892-1907 (Cairo: Ministry of Finance, Survey Dept., 1908).

(٢١) Jacques Fresco, "Histoire et organisation de la statistique officielle en Egypte," L'Egypte Contemporaine 31, nos. 191-92 (1940), 339-91. وهناك مقالان مهمان عن تاريخ التعداد والعمل الإحصائي بصفة عامة في مصر، هما: Francois Ireton, "Eléments pour une sociologie de la production statistique en Egypte," Peuples méditerranéens, nos. 54-55 (Jan./June 199-1): 53-92, and Roger Owen, "The Population Census of 1917 and its Relationship to Egypt's Three Nineteenth-Century Statistical Regimes," Journal of Historical Sociology 9, no. 4 (1996): 457-72.

(٢٢) وفقا لمدير التعداد كانت أصغر قطعة أرض "تصادفنا كثيرا" مساحتها حوالي ٤ أسهم، أو أقل بقليل من ٣٠ مترا مربعا (والفدان ينقسم إلى ٢٤ قيراطا، والقيراط ينقسم إلى ٢٤ سهما. وبالتالي مساحة ٤ أسهم تمثل ١/١٤٤ من الفدان). Lyons, Cadastral Survey, 349.

(٢٣) Ibid., 365-66.

(٢٤) للاطلاع على مناقشة ممتازة لمشكلات مساحة الأرض في بريطانيا، انظر: Alain Pottage, "The Measure of Land," The Modern Law Review 57, no. 3 (1994): 361-84. وهناك دراستان مهمتان عن رسم الخرائط البريطاني الاستعماري، هما: J. H. Andrews, A Paper Landscape: The Ordnance Survey in Nineteenth-Century Ireland (Oxford: Clarendon Press, 1975), and Mathew Edney, Mapping an Empire: The Geographical Construction of British India, 1765-1843 (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

(٢٥) Stanford J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), 16-19; Anne Godlewska, "Napoleon's Geographers (1797-1815): Imperialists and Soldiers of Modernity," in Geography and Empire, ed. Anne Godlewska and Neil Smith (Oxford: Blackwell, -1994), 31-

53.

(٢٦) Charles Edmond, L'Egypte a l'Exposition Universe lie de 1867 (Paris: Dentu, 1867), 227-31, 334-35.

(٢٧) عرضت الخرائط المطبوعة مديريات القليوبية والمنوفية والغربية بمقياس رسم ١:٧٠٠,٠٠٠ ومديريات الدلتا الأخرى بمقياس رسم ١:٢٠٠,٠٠٠: Lyons, Cadastral Survey, 69-74.

(٢٨) Lyons, Cadastral Survey, 77-101. وبالنسبة لوباء الكوليرا انظر: سعيد إسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص ٢١٧.

(٢٩) تم استعمال المزواة في ١٨٨٥، ولكن لم يجر استخدام التثليث بشكل منهجي حتى مسح عام ١٨٩٨ - ١٩٠٧: Lyons, Cadastral Survey, 193.

(٣٠) E. H. H., Review of The Cadastral Survey of Egypt, The Geographical Journal 34, no. 5 (1909): 564-65.

(٣١) Lyons, Cadastral Survey, 179.

(٣٢) Ibid., 179-80.

(٣٣) Ibid., 180.

(٣٤) E. H. H., Review of The Cadastral Survey of Egypt, 564-65.

(٣٥) استعرت العبارة من: J. H. Andrews, A Paper Landscape.

(٣٦) Lyons, Cadastral Survey, 347-53.

(٣٧) Ibid., 77.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Ibid., 345.

(٤٠) كان ليونز مهندسا عسكريا بريطانيا، لفت الانتباه لأول مرة في ١٨٩٥ حين كُلف بمهمة مسح وتدعيم معبد فيلة الذي جعله بناء سد أسوان مغمورا بشكل جزئي في الماء. وأدار لاحقا المسح الأثري للنوبة الذي وضع خريطة ما سوف تغمره المياه بفعل تعلية سد أسوان لاحقا: "Colonel Sir Henry Lyons, F.R.S.," Empire Survey Review, no. 55 (Jan. 1945): 38-40. انظر الفصل الأول.

(٤١) عن أهمية أفعال الإبعاد أو الفصل هذه، انظر: Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press, 1991), chap. 1, and Bruno Latour, "Circulating Reference," in Pandora's Hope: Essays on the Reality of Science Studies (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999), 24-79.

(٤٢) كانت مساحة دومين الدولة تصل إلى ٤٢٦,٠٠٠ فدان، تقلصت لتصل في عام ١٩١٣ إلى

Gouvernement d'Egypte, Ministère des Finances, Département ١٤٩,٠٠٠ فدان.
de la Statistique Générale, L'Annuaire Statistique 1914 (Cairo: Imprimerie Nationale, 1915), 34.

(٤٣) جدير بالإضافة هنا أن النجوع في العزب الجديدة، باعتبارها قرى مملوكة ملكية خاصة، كانت تدار عادة كجزء من مشروع استثماري للعزبة. كان هناك في العادة ناظر (مشرف) وكاتب (محاسب) وخولي (متعهد أنفار)، يديرون نظاما دقيقا مبنيا على إمساك الدفاتر (Malak D. Rouchdy, "Change and Continuity in the Village of Batra: Family Strategies," in Directions of Change in Rural Egypt, ed. Nicholas S. Hopkins and Kirsten Westergaard [Cairo: American University in Cairo Press, 1998], 237-55, at 245.). وهكذا، إلى جانب تثبيت الريف ووضع خرائط له، وضع نظام العزب الخاصة الجديد الحياة الريفية كنظام لـ"الدخل" و"الإنفاق" ومثلها بهذه الطريقة في دفاتره. وكان البنكيون الأوربيون يديرون العزب الخديوية الأكبر كثيرا والتي كانت مرهونة لهم باستعمال مناهج مماثلة. وبالتالي كانت الحياة اليومية للقرية في جانب كبير من الريف تدار وفقا لمبادئ المحاسبة والإدارة السنويين اللذين سرعان ما وفرا طريقة جديدة لتنظيم العملية السياسية للبلد ككل.

(٤٤) E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development (Oxford: Oxford University Press, 1969), 217-19.

(٤٥) Ricardo, "An Essay on the Influence of a Low Price of Corn" and On the Principles of Political Economy, and Taxation.

(٤٦) تغطي الأرقام الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والصوف: Leland Hamilton Jenks, The Migration of British Capital to 1875 (London: Alfred A. Knopf, 1927), 329.

(٤٧) W. Stanley Jevons, The Theory of Political Economy (London: Macmillan, 1871); Karl Menger, Grundsiitze der Volkswirthschaftslehre (Vienna: W. Braumiiller, 1871), English translation: Principles of Economics, trans. and ed. James Dingwall and Bert F. Hoselitz (New York: New York University Press, 1976); Leon Walras, Eléments d'économie politique pure, ou, Théorie de la richesse sociale, 1 vol. in 2 (Lausanne: L. Corbaz, 1874-77).

(٤٨) Jacques Lumbroso, "Le coton: son influence sur la prospérité générale de l'Egypte," L'Egypte Contemporaine, no. 2 (Mar. 1910), 257-76, at 257.

(٤٩) Gouvernement d'Egypte, Ministère des Finances, Département de la Statistique Générale, L'Annuaire Statistique 1912 (Cairo: Imprimerie Nationale, 1913), 526-27.

(٥٠) ألغي قانونا الشركات في بريطانيا في ١٨٥٥ و١٨٦٢ الحاجة إلى قرار من البرلمان لإقامة شركات المسئولية المحدودة: Jonathan Barron Baskin and Paul J. Miranti Jr., A

History of Corporate Finance (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 127-45.

(٥١) Simmel, "The Metropolis and the Mental Life," trans. Gerth and Mills, 421-22.

(٥٢) انظر: Mitchell, Colonising Egypt.

(٥٣) Georges Vaucher, "La Livre égyptienne, de sa création par Mohamed Aly a ses récentes modifications," L'Egypte Contemporaine 41, no. 256 (Jan. -1950), 115-46, at 126-8; Keynes, Indian Currency and Finance, 50.

(٥٤) Vaucher, "La Livre égyptienne," 128-30.

(٥٥) Gouvernement d'Egypte, L'Annuaire Statistique 1914, xxxvi.

(٥٦) Gouvernement d'Egypte, Ministère des Finances, Département de la Statistique Générale, L'Annuaire Statistique 1915 (Cairo: Imprimerie Nationale, 1916), xxxi.

(٥٧) L'Egypte Contemporaine, no. 2 (Mar. 1910), 683.

(٥٨) انظر: Mitchell, Colonising Egypt.

(٥٩) E. de Regny, Statistique de l'Egypte d'après des documents officiels (Alexandria, 1870-72). See Fresco, "La Statistique officielle en Egypte," 346.

(٦٠) L'Egypte Contemporaine 35, no. 218/19 (1944), 365.

(٦١) في ١٩٤١ دشن المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية National Institute of Economic and Social Research في لندن مشروعا لبحث تقنيات حساب الدخل القومي – أو المحاسبة الاجتماعية كما كانت تسمى اختصارا قبل اختراع مصطلح "الناتج القومي الإجمالي" – في الأراضي المستعمرة. أشرف فيليس دين Phyllis Deane على الدراسة ونشر تقريرا مؤقتا في ١٩٤٨: The Measurement of Colonial National Incomes, National Institute of Economic and Social Research Occasional Paper XII (Cambridge University Press, 1948)، ودراسة نهائية بعد ذلك بخمس سنوات: Colonial Social Accounting, National Institute of Economic and Social Research, Economic and Social Studies No. 11 (Cambridge University Press, 1953; reprint ed., Hamden, Conn.: Archon Books, 1973).

(٦٢) Mahmoud Anise, A Study of the National Income of Egypt, monograph, published as L'Egypte Contemporaine, no. 261/262 (Cairo: Société Fouad 1er d'Economie Politique, de Statistique et de Législation, 1950), 736. وقد اعتمد محمود أنيس على عمل فيليس دين (المذكور في الهامش السابق)، وكذلك على: James Meade and Richard Strue, National Income and Expenditure, 2d ed. (Cambridge: Bowes and Bowes, 1948).

(٦٣) Government of Egypt, Ministry of Finance, Statistical Yearbook of Egypt for

بعد ظهور الكتاب السنوي .1909 (Cairo: National Printing Office, 1910). بالإنجليزية في السنة الأولى تحول إلى الفرنسية في ١٩١٠ وغيَّر عنوانه إلى Annuaire Statistique. ومنذ عام ١٩١١ أصبح يصدر بالفرنسية والعربية.

(٦٤) Government of Egypt, Ministry of Finance, Survey Department, A Report on the Work of the Survey Department in 1909 (Cairo: Ministry of Finance, 1909).

(٦٥) I. G. Lévi, "La reforme de la statistique officielle égyptienne." L'Egypte Contemporaine 15, no. 80 (1924), 412-42, at 423, cited in Ireton, "La production statistique en Egypte," 78.

(٦٦) L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan. 1910), 2.

(٦٧) Ibid., no. 3 (July 1910), 682-83.

(٦٨) يرى أرجون أبادوراي أن إنتاج الإحصائيات الرسمية في الهند المستعمَرَة على نطاق يتجاوز أي برنامج بيروقراطي موحد كان "جزءا من وهم السيطرة البيروقراطية ومفتاحا للمخيال الاستعماري الذي خلقت فيه التجريدات القابلة للعدّ، للناس والموارد على كل مستوى يمكن تصوره ولكل غرض قابل للإدراك، شعورا بواقع محلي يمكن السيطرة عليه": Arjun Appadurai, "Number in the Colonial Imagination," in Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997), 114-35.

(٦٩) وضع روجر أوين Roger Owen هذه الحجة في مناقشته لتعداد السكان عام ١٩١٧، الذي استعملت مطبوعاته لتقديم عمل إحصائي باعتباره جزءا جوهريا من الحكم الحديث: "Population Census of 1917," 460. وبشأن التفكير الاقتصادي البريطاني عن مصر في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، انظر: Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 326-51.

(٧٠) Lumbroso, "Le coton," 257; Giuseppe Randone, "Preface," Statistical Yearbook of Egypt for 1909 (Cairo: National Printing Office, 1910), vi; L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan. 1910), 2.

(٧١) Gouvernement d'Egypte, L'Annuaire Statistique 1914, 1.

(٧٢) L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan. 1910), 20.

(٧٣) "Middle East Financial Conference Resolutions," L'Egypte Contemporaine 35, no. 218/19 (1944), 363-71, 363; "Résolutions de la Conférence Financière du Moyen-Orient," idem, 345-52, 345؛ "قرارات المؤتمر المالي للشرق الأوسط"، نفسه، ص ص ٣٥٣-٦١، ٣٥٤.

(٧٤) A. N. Cumberbatch, Economic and Commercial Conditions in Egypt, Overseas Economic Surveys, published for Commercial Relations and Exports Department of the Board of Trade (London: Her Majesty's Stationery Office,

1952), 2.

(٧٥) الأهرام الاقتصادي، سبتمبر ١٩٥٢.

(٧٦) Lyons, Cadastral Survey, 370.

(٧٧) Ibid., 370.

(٧٨) Ibid., 355.

(٧٩) Ibid., 368.

(٨٠) Ibid., 199, 219.

(٨١) Anise, National Income of Egypt, 736.

(٨٢) Ibid., 753-55.

(٨٣) Owen, Cotton and the Egyptian Economy.

(٨٤) E. M. Dowson and J. I. Craig, Collection of Statistics of the Area Planted in Cotton in 1909 (Cairo: Survey Department, 1910).

(٨٥) وقد تمت ترقية المصلحة بعد سنتين لتصبح وزارة مستقلة: Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 346.

(٨٦) قدّم زيمل Simmel صورة أشمل لهذه الحجة في: Philosophie des geldes (Leipzig: Duncker & Humbolt, 1900), English translation, The Philosophy of Money (London: Routledge and Kegan Paul, 1978).

(٨٧) Viviana A. Zelizer, The Social Meaning of Money: Pin Money, Paychecks, Poor Relief and Other Currencies (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997).

(٨٨) Yacoub Artin, "Essai sur les causes du renchérissement de la vie matérielle au Caire dans le courant de xix[e] siècle (1800 à 1907)," Mémoires présentés a l'Institut égyptien, vol. 5 (1908), 58-140.

(٨٩) Fresco, "La Statistique officielle en Egypte," 388.

(٩٠) أصبح لويجي بوديو Luigi Bodio (١٨٤٠- ١٩١٠) رئيس إدارة الإحصاء الإيطالية الجديدة Direzione de Statistica في ١٨٧٢، ورأس لاحقا المعهد الإحصائي الدولي Silvana Patriarca, Numbers and Nationhood :International Statistical Institute (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 233.

(٩١) Edouard Papasian, "Les opérations du change, au point de vue de sa balance actuelle en Egypte," L'Egypte Contemporaine, no. 1 (Jan., 1910), 47-54.

(٩٢) A. L. Bowley, "The Definition of National Income," Economic Journal 32, no. 125 (1922), 1-11, at 3.

(٩٣) "L'Augmentation des revenus de l'etat: possibilités et moyen d'y parvenir,"

L'Egypte Contemporaine, no. 68 (Dec. 1922), 596-617. وقد اعتمد ليفي Lévi أيضا على مقال لبولي Bowley وعلى كتاب A. C. Pigou's Wealth and Welfare (London: Macmillan, 1912).

(٩٤) James Baxter, "Notes on the Estimate of the National Income of Egypt for 1921-1922," L'Egypte Contemporaine 73 (May 1923), 405-27.

(٩٥) واصل جرمان مارتان Germain Martin حياته العملية في السياسة الفرنسية وعمل وزيرا للمالية أو الخزانة في حكومات فرنسية عديدة قبل الحرب. وهو أخ لوي مارتان Louis Martin، مدير معهد باستور Institut Pasteur: New York Times, Oct. 7, 1943, quoted in Kristin Koptiuch, A Poetics of Political Economy in Egypt (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), 84.

(٩٦) I. G. Lévi, "Le Recensement de la population de l'Egypte de 1917," L'Egypte Contemporaine 67 (Nov. 1922), 471-506, at 475-76, 481-83.

(٩٧) Ibid., 478-81.

(٩٨) Anise, National Income of Egypt, 663.

(٩٩) انظر مناقشة طلال أسد Talal Asad للإحصائيات كـ"لغة قوية" في: "Ethnographic Representation, Statistics and Modern Power," Social Research 61, no. 1 (1994): 55-88, at 78.

(١٠٠) Lyons, Cadastral Survey, 296.

(١٠١) Ibid., 302.

(١٠٢) Ibid., 303.

(١٠٣) انظر في هذا الصدد: Michel Callon, ed., The Laws of the Markets (Oxford: Blackwell,1998).

(١٠٤) Germain Martin and I. G. Lévi, "Le Marche égyptien et l'utilité de la publication des mercuriales," L'Egypte Contemporaine, no. 3 (July 1910), 441-89, at 441.

(١٠٥) Karl Polanyi, The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time (Boston: Beacon Press, 1944).

(١٠٦) فيما يتعلق بمسألة التأطير، انظر: Mitchell, Colonising Egypt, chap. 2، والمناقشة الموجودة في: Michel Callon, "Introduction: The Embeddedness of Economic Markets in Economics," and "An Essay on Framing and Overflowing: Economic Externalities Revisited By Sociology," in The Laws of the Markets, 1-57, 244-69.

(١٠٧) "Colonel Sir Henry Lyons, F.R.S.," Empire Survey Review, no. 55 (Jan. 1945): 38-40.

(١٠٨) Sir Ernest Dowson and V. L. O. Sheppard, "Evolution of the Land Records," Empire Survey Review, no. 60 (1956): 202. وكان شبرد يعمل مع دوسون في المسح المصري، وعملا معا كأعضاء في لجنة التحقيق في ١٩١٧- ١٩٢١ لتقديم معايير لوضع نظام موحد لتسجيل الأرض بعد فشل الخريطة المساحية في توفير الدقة التي تتيح لها أن تعمل كسجل رسمي: Empire Survey Review, no. 56 (1945): 43. وأود أن أعرب عن شكري لمنير فخر الدين لأنه لفت انتباهي لهذه المقالات.

الباب الثاني

الدراسات الفلاّحية

الفصل الرابع

اختراع وإعادة اختراع الفلاح

من بين الشخوص في تخيل الدارسين للعالم بعد الكولونيالي، يمثل «الفـــلاح» نوعًا غريبًا من الحضور. فمع هذا التجريد، أصبحت فئة من فئات الكائن الإنساني ميدانًا للمعرفة، وموضوع مجلات بحوث خاصة به ومحور فرع متميز من فروع النظرية والوصف. وبينما يستهل الأنثروبولوجي چورچ فوستر تأريخًـا مــوجزًا للميدان، يتساءل: «ما هي **حال** القرويين في الهند، في مصر، في المكسيك **بالفعل**؟ على مدار نحو خمسين عامًا، بحث الأنثروبولوچيون (دون استبعاد الآخرين بـأي حال من الأحوال) عن إجابات [على هذا السؤال] .. وعاشوا مع القرويين من أجل سؤالهم وملاحظة سلوكهم، ووضعوا النتائج التي توصلوا إليها في كتب ومقالات». وفي البداية، سموا بحوثهم دراسة المجتمعات «الشـــعبية»، يقـــول فوســـتر، لكـــن الباحثين، بعد الحرب العالمية الثانية، «توصلوا إلى إدراك أن الفلاحية، مصـــطلح أنسب، وهكذا ولد ميدان ' الدراسات الفلاحية '، الفرعي الجديد»[١].

يدلي فوستر بهذه الملاحظات في تقديمه لكتـــاب «**شــحات: مصــري**» بقلـم ريتشارد كريتشفيلد، الذي يشيد به لتصويره الدقيق لما هي عليه حال الفلاحين فـــي كل مكان بالفعل، والذي أصبح كتابًا أثيرًا لدى كل من مكتبات بيـــع الكتـــب فـــي الفنادق في القاهرة والمداخل الجامعية إلى العالم الثالث فـــي الولايـــات المتحـــدة. وينتمي الكتاب إلى نوع من الدراسات الفلاحية، وفرت له الدراسات البحثية بشـــأن الشرق الأوسط. مما بشأن أي جزء آخر من أجزاء العالم الثالث، موطنـــا مُهِمًّـــا، وهو نوع أميل إلى تسميته بالواقعية الوصفية. ويعرض كريتشـــفيلد أمامنـــا حيـــاة الفلاح «كسلسلة من الصور الفوتوغرافية المركبة تركيبًا رائعًا»، فيما كتـــب أحـــد عارضي الكتاب، «تجعلنا نرى ونحس، عند تناولها مجتمعةً، حدود وجوهر ثقافـــة

الفلاح»[٢]. إلاّ أن من شأن قراءة متأنية لكتاب كريتشفيلد، على الرغم من دعاوي الواقعية الفوتوغرافية، أن تكشف أن «فلاحه الواقعي» هو شيء مركب من تمثيلات أسبق، كتوليفة من صور استشراقية مألوفة متداخلة مع قصاصات مأخوذة – منتحلة في الواقع– من كتابات أسبق، خاصة من الدراسة المبسطة الأسبق المنتمية إلى نوع مماثل – «**الفلاح المصري**» بقلم هنري عيروط.

ويدرس هذا الفصل شجرة نسب الفلاح المصري الذي يتحدث عنه كريتشفيلد، ليس فقط لتسليط الضوء على هذه الأشكال من التكرار والاستعارة، بل ولإثارة بعض الأسئلة الأوسع. ما هي طبيعة هذا النوع الواقعي في الدراسات الفلاحية؟ لماذا يجري الاهتمام بتمثيل الشرق الأوسط، مع افتقاره إلى فحوص نقدية أكثر للمجتمع الريفي؟ ما هو السبب في قبول النتائج على مثل هذا النطاق من الاتساع، بحيث تكتسب وضعية كلاسيكية بمثل هذه الدرجة من اليسر؟ ما هو السبب في أن واقعية تصوير الفلاح يبدو أنها بحاجة ليس فقط إلى استعارات من كتابات أسبق، بل وإلى استبعاد التاريخ والغرب وحضور الكاتب الغربي من الصورة؟ وبوجه عام، ما هي العمليات السياسية الفاعلة في إنتاج وإعادة إنتاج كل هذه الواقعية؟

إن ظهور الدراسات الفلاحية كميدان جديد للخبرة، قبل نحو نصف قرن أو أكثر، يمكن رده بشكل دقيق تمامًا إلى التمردات الواسعة التي تمكنت الجماعات السكانية الريفية من تنظيمها ضد قوى الاحتلال الأوروبية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين. ففي الشرق الأوسط، مثلاً، نجد أن الانتفاضات الريفية في مصر وسوريا والعراق في السنوات التالية للحرب العالمية الأولى قد أعقبتها الانتفاضة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ وهي أول تمرد متواصل معاد للاستعمار، تطلب لسحقه ثلث القوات المسلحة البريطانية ولجنة من الخبراء الكولونياليين لدراسة الحياة الريفية في فلسطين ولتفسير أسباب التمرد. وفي الهند الصينية، نجد أن الانتفاضات الفلاحية خلال أوائل الثلاثينيات والتي نجحت في إنشاء سوفييتات للحكم المستقل كانت خلفية دراسات كدراسة بيير جورو الكلاسيكية المنشورة تحت عنوان «**فلاحو دلتا تونكين**» (١٩٣٦)، وهي عمل يحيط السلطات

الاستعمارية علمًا بالمهمة «الحساسة» التي تواجهها في صون النظام «الأخلاقي والاجتماعي» الفيتنامي القائم والذي وصفه بدرجة كبيرة من التفصيل - جنبًا إلى جنب «أحوال» الفلاحين «المادية التعسة بشكل صارخ». ويحذرها من أنه إذا ما تعرضت كلمات الكاتب للتجاهل وإذا ما سُمح لهذا العالم «التقليدي» بالانهيار، فإن الفلاحين «سوف تتكون لديهم صورة واضحة لفقرهم وسوف يركزون أفكارهم عليه»[٣]. ومع انتشار التمردات، واصلت الدراسات الاتساع. وقد أثَّرت الانتفاضة في فلسطين على مصر الريفية، حيث تكثف التنظيم السياسي والاحتجاج الاقتصادي خلال عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩[٤]. ونشرت تشخيصات عديدة للحالة الفلاحية، بما في ذلك دراسة الأب عيروط الشهيرة عن الفلاح المصري، والتي نشرت لأول مرة تحت عنوان: «**طبائع وعادات الفلاحين**» (بالفرنسية) في عام ١٩٣٨، والتي زعمت «تصوير حقائق الحياة الفلاحية» بين المصريين لأول مرة - وقارنت نفسها، بدروها، بعمل جورو عن فيتنام[٥].

والحال أن صورة «ما عليه حال» الفلاحين «بالفعل» لها تاريخ غريب، كما تشهد على ذلك إعادة الإصدار اللاحقة لهذه الأنواع من النصوص. فقد ترجمت دراسة جورو إلى الإنجليزية في عام ١٩٥٥ من جانب مؤسسة هيومان ريليشنز ايريا فايلز المتحدة، وبين أواخر الستينيات ومنتصف السبعينيات أصبحت واحدًا من أهم مصادر الدراسات بشأن التمرد الفلاحي في فيتنام[٦]. وترجم عمل عيروط إلى العربية (١٩٤٣) والإنجليزية (١٩٤٥)، ثم، في أعقاب تحول بؤرة الاهتمام الأجنبي بمصر، إلى الروسية في عام ١٩٥٤ وأخيرًا إلى الإنجليزية مرة أخرى في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٣[٧]. فبحلول أوائل الستينيات كانت مؤسسات البحوث الأمريكية قد أصبحت مهتمة على نحو متزايد بمسألة السياسة الفلاحية، مدفوعة بالأحداث في الهند الصينية وفي أماكن أخرى وبشخصيات مثل شيستر باولز، وكيل وزارة الخارجية، الذي كان، بوصفه رئيسًا للجنة البرنامج الانتخابي للحزب الديموقراطي في انتخابات عام ١٩٦٠، قد أمَّنَ الالتزام الأمريكي بسياسة اقتصادية جديدة تجاه العالم الثالث[٨]. وقد نشر كتاب عيروط «**الفلاح المصري**» بمقدمة من جانب السوسيولوجي مورو برجر بجامعة برنستون، الذي أشار، بعد

خمس وعشرين سنة من صدور الطبعة الأولى للكتاب، إلى أنه مع أن المشاعر السياسية في مصر الريفية «قد بدأت بالكاد في التطور» فإن حكومة الرئيس عبد الناصر تسعى الآن «إلى إيقاظ الطموحات والتطلعات في صفوف الفلاحين»(٩). وقد سبقت هذه الملاحظات مقدمة من شيستر باولز نفسه نبه فيها إلى أن «الفلاحين، في كل مكان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ينهضون من اللامبالاة والقنوط لطرح أسئلة اقتصادية وسياسية صعبة» وأنهم مع انتشار «المحرضين الشيوعيين» قد أصبحوا الآن «يشكلون تربة خصبة للتخريب ولتهديد الاستقرار»(١٠).

والحال أن الاهتمام الأمريكي بمساعدة عبد الناصر على مواجهة التحرك والاضطراب الريفيين قد تراجع في منتصف الستينيات، بعد أن فشل المصريون في مواءمة سياستهم الداخلية والخارجية مع المصالح الإقليمية الأمريكية الآخذة في الاتساع. وقد عبرت الحاجة إلى توسيع القوة الأمريكية عن مشاكل في أماكن أخرى من العالم، خاصة تصاعد الحرب في فيتنام. وليست صدفة أن فيتنام كانت البلد الذي حقق فيه ريتشارد كريتشفيلد لأول مرة اهتمامه الأنثروبولوچي بالقرى الفلاحية، عندما كان يعمل هناك بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧ كمراسل لصحيفة **الواشنطن ستار**. وقد أوضحَ في سيرته الذاتية «إن ما بدأ بوصفه كتابة تقارير صحافية عن الأحداث (صحافة تقليدية) قد انتهى إلى دراسة ثقافة الناس العاديين (أنثروبولوچيا هواة)». وأضاف، مرددًا بعد جيل صدى مشاعر الإثنوغرافي الفرنسي بيير جورو: «لقد كان أثر الحرب عارمًا بحيث أنه بحلول عام ١٩٦٧، كانت استعادة القيم التقليدية الفيتنامية هي الفرصة الوحيدة المتبقية لإنقاذ البلد»(١١). والحال أن كتاب كريتشفيلد الأول، «**الأحجية الطويلة: التخريب السياسي في الحرب الفيتنامية**» (١٩٦٨)، قد قدم إلى القراء الأمريكيين آراء المستشارين العسكريين البريطانيين في فيتنام الجنوبية، والذين كانوا يمثلون خبرةً كولونيالية سبق لهم مراكمتها في الملايو وفلسطين وأماكن أخرى. وقد أوضح بمساعدتهم أن الحرب في فيتنام لم تكن نضالاً من أجل التحرر القومي بل مشكلة «قانون ونظام». فقوة الشرطة الحكومية كانت قد أضعفها الإرهاب في الريف ولا يمكن استعادة مكانة القادة والقيم «التقليدية» إلاَّ عن طريق استعادة «الأمن الدائم في المدن

والقرى»[١٢]. وقد كتب كريتشفيلد «إن القرويين هم المفتاح. ولكن كيف يمكن الوصول إلى **معرفتهم** على نحو جيد بما يكفي لمساعدتهم ضد الإرهاب الذي يدمر نقتهم وثقافتهم؟» [١٣]. وبعد أن غادر كريتشفيلد فيتنام، رحل للزيارة وللكتابة عن القرى في إندونيسيا والهند وإيران وأخيرًا مصر، حيث قضى عدة أشهر خلال عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥ محاولاً معرفة القرية الصعيدية، التي أصبحت موضوع «**شحات: مصري**»، دراسته الأولى المستفيضة عن القرية.

وقد رمز عاما ١٩٧٤ – ١٩٧٥ إلى بداية اهتمام أمريكي جديد بمصر الريفية، مع تخلي الرئيس السادات عن سياسات سلفه، وربط سياسته الخارجية بالولايات المتحدة وفتحه أبواب البلاد أمام استثمار رأس المال الخاص. وقد نشر كتاب «**شحات**» في عام ١٩٧٨، بعد شهرين من رحلة السادات إلى القدس وفي ذروة شعبيته في الولايات المتحدة. وكان رئيس اللجنة القومية للحزب الديموقراطي في ذلك الوقت هو روبرت شتراوس، الذي أصبح مستشارًا للبيت الأبيض ومنسقًا لزيارات السادات إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك مفاوضات كامب ديفيد في أواخر ذلك العام مع إسرائيل. ومع أن كتاب «**شحات**» قد فشل في الحصول على مقدمة من شتراوس توازي المقدمة التي حصل عليها كتاب عيروط من شيستر باولز، إلاَّ أن مقدمة الكاتب تدرج دراسة الفلاحين بشكل غير مقصود في سياق المصالح الأمريكية في مصر، بما في ذلك مصالح رجال كروبرت شتراوس. وتلخص المقدمة حديثًا أجراه الكاتب مع السادات، الذي يوصف بأنه «أول حاكم مصري من أصول **فلاحية** حقًا» (الواقع أنه كان ابن موظف صغير استخدمه الجيش البريطاني في مصر وانتقل من الريف إلى القاهرة وهو حدث صغير) [١٤]. ويقال لنا أن الرئيس «يشعر بالقلق العميق تجاه الأثر المدمر الذي يحدثه التغير السريع على النحو الوارد في هذه القصة، خاصة في القرى»، وأن خططه بالنسبة لمصر الريفية تتضمن الانتقال إلى «المحاصيل النقدية عالية القيمة» و«الاستثمار الكثيف في الصناعة الزراعية». وقد تطابق تحويل المزارع من سيطرة القرية إلى الأيدي التجارية الضخمة مع مصالح شركات الاستثمار الزراعي الأمريكية، بما في ذلك كوكاكولا وبيبسيكو، التي أكدت كامب ديفيد بالنسبة لهما إنهاء المقاطعة المصرية لشركات المياه الغازية الأمريكية وفتح سوق جديدة واسعة. وقد شرعت

كل من الشركتين بمشاريع استثمارية في مصر في أواخر السبعينيات، اشتملت على مشروع لزراعة الحمضيات على ٢٠ ألف فدان لإنتاج ركائز مياه غازية وهو مشروع تفاوض عليه بشكل مشترك كل من طه زكي (وهو مستشار للحكومة المصرية في مجال «الأمن الغذائي») وأحد مديري شركة بيبسيكو – هو مستشار البيت الأبيض، روبرت شتراوس[١٥].

في هذه الفترة الحاسمة للاهتمام الأمريكي باقتصاد ومجتمع مصر نشر كريتشفيلد تقريره عن حال المصريين الريفيين الفعلية. ويجري تنبيهنا إلى أنه، كما هي الحال «مع أية قصة سياقها العالم الثالث اليوم، خاصة العالم العربي»، فإن الكتاب يعالج الأرضية الصعبة لـ«القلق الثقافي والنفسي». ويقال أن شحات، اليافع المشاكس إلى حد ما والذي يعتبر الشخصية المحورية للقصة، يعتبر من نواح كثيرة «نموذجًا لجمهور المصريين الفقراء الواسع»، وبما أن رفاقه القرويين «يمثلون كلهم أناسًا موجودين في العالم الثالث الريفي اليوم»، فإن الكاتب يخبرنا أنه قد «وجد أن شحات ومشاكله يعدان نموذجًا». والمشاكل الماثلة هي المشاكل التي تواجه يافعًا ميالاً إلى العنف إذ يحاول التكيف مع الموت الذي أودى حديثًا بأبيه الضعيف والسكير وسط مطالب أم تهيم بالابن وتتسلط عليه (كما يلاحظ روبرت فيرني في عرضه للكتاب، فإن «التركيبة الفرويدية تخيم على المشهد»)[١٦]. والمراد هو قراءة حياة شحات، المقدمة بوصفها «قصة كيفية نضوج مصري تقليدي بدرجة عميقة إذ يواجه تغيرات مفاجئة في أسلوب حياته» كتجسيد فردي لدراما «التحديث» التي يضطر فيها القرويون الذين «لم يغيروا قط أسلوب حياتهم» على مدار أكثر من ستة آلاف عام إلى التكيف مع الحداثة في أقل من عقد[١٧].

وطبيعي أن الفكرة التي تتحدث عن حياة قروية لم تتغير على مدار ستين قرنًا ليست أكثر من خرافة كاملة. فلو أخذنا القرن التاسع عشر وحده، سنجد أن هذه المنطقة من صعيد مصر قد شهدت الأفول والزوال الفعلي لتجارة المسافة البعيدة مع الهند وشبه الجزيرة العربية والسودان، وانهيار صناعة النسيج المحلية، وإدخال وانتشار الملكية الخاصة للأرض، والمحاصيل التصديرية وطرائق الري الميكانيكي

وأمراض وبائية كالكوليرا. وقد أنشئت مزارع تجارية ضخمة، بما في ذلك العزبة «الإقطاعية» التي كانت قرية شحات تنتمي إليها حتى ثورة ١٩٥٢، والتي أصبحت مزرعة لشجر قصب السكر تزود شركة كوم أمبو للسكر بالقصب. وقد وصلت الجيوش الأوروبية – وقد تذكر الناس على الصعيد المحلي لوقت طويل قرية القرنة، المجاورة لقرية شحات، لمقاومة سكانها المسلحة لجنود نابليون الفرنسيين[١٨]. وجرى تجنيد القرويين أنفسهم لأول مرة في جيش مصري حديث وأرغموا على دفع الضرائب لدعمه. وفي عامي ١٨٢٢ و١٨٢٣، تمرد الحرفيون والفلاحون في المنطقة ضد التجنيد والضرائب وتدمير صناعة المنسوجات المحلية، وحشدوا قوة قوامها عدة مئات من الرجال المسلحين وأقاموا مقر قيادة لهم في قرية البعيرات التي ينتمي إليها شحات. وقد هاجموا الحامية المحلية ونهبوها، وتسببوا في امتداد التمرد عبر مجمل الأرياف المحيطة. لكن الحكومة أرسلت حينذاك تعزيزات يقودها ضباط أوروبيون أحرقت البعيرات وسوتها بالتراب وطوقت وذبحت المتمردين[١٩]. وفيما بعد أقيمت أقسام للشرطة وخطوط للتلغراف، وجاءت السفن البخارية، والسكك الحديدية تحمل المفتشين الحكوميين والمهندسين الأوروبيين وأعدادًا ضخمة من السياح وعلماء الآثار الذين أقام كثيرون منهم مخيمات في قرية شحات أو بالقرب منها، وهي قرية التي تقع أسفل جبانة طيبة حيث توجد مقبرة الملك توت، والتي ربما كانت أشهر موقع أثري وسياحي في العالم. وهذا المكان هو المكان الذي يقدمه لنا كريتشفيلد بوصفه ركنًا من أركان العالم لم تمسه يد ومن ثم فهو نموذجي، بوصفه قرية صغيرة «منزوية إلى أبعد حد بحيث إنها لا يكاد يكون لها اسم»(ص xxv).

وهذا العمى تجاه التحول التاريخي منجز بعناية. ويتمثل جوهر منهج كريتشفيلد في التأكيد لنا على فواصل متواترة على أن كل ما نواجهه في مصر الريفية سبق لنا أن رأيناه بطريقة ما في صورة غريبة من الماضي. فالفلاحون المصريون مألوفون سلفًا لدى أولئك الذين زاروا المعارض المتحفية لمصر القديمة. وأم شحات، مثلاً، يمكن التعرف عليها فورًا، لأنها تتميز «بالأنف العمودي وبالوجه البيضاوي وبالبشرة الجميلة المعروفة وبالعينين اللامعتين الواسعتين

المألوفتين من التماثيل والرسوم المصرية القديمة»(ص ٤). ويقال لنا أن «مظهر وجوه وأجسام القرويين» في مجمل صعيد مصر يشبه في الواقع مظهر «مئات التماثيل والتماثيل النصفية الموجودة في متحف القاهرة» (ص xv). ثم هناك الأصداء الحتمية من الكتاب المقدس. إذ يقال لنا أن شحات، عندما ينقذ سائحة شقراء من الجرف الصخري فوق القرية مُبْعِداً في غضب بعض صبية القرية الذين كانوا يتعقبونها، «في جلبابه الأسود في مواجهة الصخور البيضاء التي تعمي الأبصار والسماء الزرقاء المفتوحة تلفه، قد بدا أشبه ما يكون بشخصية غاضبةَ من شخصيات العهد القديم» (ص ١١١). كما نحصل على استشهاد من **رباعيات** عمر الخيام (ص ١٩٥)، وعدة تذكيرات **بألف ليلة وليلة**. ويقال لنا أن قرويًا اسمه متري «يشبه قزمًا عجوزًا من أقزام ألف ليلة وليلة» (ص ١٠١). بل أن فندق هابو سيئ السمعة، الذي بني في القرية قبل نحو عقد كنزل مألوف للنوع الأصغر سنًا من السياح الأوروبيين، «يشبه عالم ألف ليلة وليلة في العصر الوسيط» (ص ١٣٨) [٢٠]. ويبدو أن كل شي نصادفه بوصفه أصل شيء قديم وغريب سبق للمرء أن رآه بالفعل في متحف أو قرأ عنه في أدبيات الاستشراق، أو تخيله من الماضي البعيد[٢١].

لكن وسيلة كريتشفيلد الأهم في جعل الحياة الفلاحية تبدو كما لو كانت شيئًا غريبًا، ومن ثم مألوفًا بشكل لا يتبدل هي اعتماده على الكتابات الأحدث، خاصة عمل هنري عيروط. فهو يستعير ويحور جمل كتاب «**الفلاح المصري**» منذ الصفحات الأولى: «لقد جاء الفاتحون الأجانب ورحلوا – الفرس، الأغريق، الرومان، البيزنطيون، العرب، الأتراك، الفرنسيون والإنجليز. وكما لاحظ هنري حبيب عيروط ذات مرة، ففي حين أن قرويي صعيد مصر قد غيروا سادتهم وديانتهم ولغتهم ومحاصيلهم فإنهم لم يغيروا قط أسلوب حياتهم» (ص xiii) [٢٢]. بل إن قرية البعيرات التي ينتمي إليها شحات، حيث أقام كريتشفيلد، يجري النظر إليها بعيني عيروط[٢٣]. فقد كتب عيروط أن القرية المصرية «تشكل نظامًا مغلقًا ... من العادات والتقاليد والمحرمات المتوارثة من الماضي البعيد» (ص ١٠٦). وبعد ذلك بأربعين سنة، يكتشف كريتشفيلد أن قرية شحات «كانت في الواقع نظامًا

مغلقًا، صان التقاليد والمحرمات المتوارثة منذ الأزمنة الفرعونية» (ص ٨٩). وقد أوضح عيروط في أشهر سطور كتابه أن الفلاح «يصون ويكرر، لكنه لا يبتدع أي شيء» (ص ١٣٢). ويردد كريتشفيلد في غيبوبة أن الفلاحين المصريين «قد صانوا وكرروا، لكنهم لم يبتدعوا أو يخلقوا أو يغيروا» (ص xvi).

هكذا تتكشف قرية كريتشفيلد عن ذلك النوع الغريب من المكان الذي سبق لنا أن زرناه بطريقة ما، في المتاحف وألف ليلة وليلة والكتب الإرشادية، ولكن بالدرجة الأولى في الدراسات التي تناولت الفلاح المصري. وكما سوف نرى، فإن نطاق هذه الألفة مدهش تمامًا في حالة كريتشفيلد. ومع ذلك فإنه ليس أول من قدم مصر الريفية بوصفها متحفًا حيًا، مألوفًا لنا سلفًا من خلال ما لا حصر له من النصوص والصور الأسبق. ولو عاد المرء إلى عيروط، فسوف يواجه مشكلة مماثلة. إذ يقول لنا عيروط في فصله الأول (المعنون بـ«الثبات») أن المصريين الريفيين «عصيون على التحول وثابتون كجرانيت معابدهم، وبطيئون مثله في التطور». والصور التي يكونها المرء عن حياتهم اليومية سواء من «المقابر الفرعونية أو من الأساطير القبطية، من المؤرخين العرب أو من **وصف مصر**، من الباحثين الإنجليز الأوائل أو من رحالة زماننا، يبدو أنها تشكل حلقات سلسلة واحدة.. إن هذه الصور، على الرغم من أن قرونًا عديدة تفصل بينها، لا تفعل سوى أن تكرر وتؤكد أحداها الأخرى» (ص ٢٠)، وتضيف الطبعة الأمريكية لكتاب عيروط أن المصريين الحضريين الذين لا يعرفون شيئًا عن الريف ويجدون أن من المتعذر عليهم الوصول إليه بسيارة خاصة يمكنهم الآن أن يزوروا بدلاً من ذلك متحفًا زراعيًّا في القاهرة، أنشئ «لإطلاعهم على الحياة القروية»[٢٤]. على أن عيروط هو الآخر، شأنه في ذلك شأن كريتشفيلد، يقرأ مصر الريفية من خلال صفحات نص أكثر شيوعًا، وهو في هذه الحالة عمل جوستاف لوبون، السيكولوچي الاجتماعي الفرنسي الذي نشط عند منعطف القرن. وقبل أن أواصل قراءتي لكريتشفيلد وإظهار مدى اعتماده على عيروط، سوف أتناول اعتماد عيروط الخاص على عمل لوبون وأستكشف كيف ساعد هذا الاعتماد على توطيد مكانة دراسة عيروط كدراسة كلاسيكية عن الفلاح المصري.

إن كتابات لوبون، بما في ذلك «**القوانين السيكولوچية لتطور الشعوب**» (سر تطور الأمم) وعمله الشهير «**سيكولوچية الجماهير**» (روح الاجتماع) اللذان ترجما إلى العربية وانتشر الإطلاع عليهما في القاهرة، كانت موجهة إلى مسألتين سياسيتين محليتين في أيامه: كيف يمكن تقديم تفسير علمي للاختلاف بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وكيف يمكن تقديم تفسير علمي للاختلاف داخل مجتمع من المجتمعات بين جمهور شعبه ونخبته[٢٥]. ولتفسير هذه الاختلافات أدخل لوبون مفهوم تكوين نفسي أو روح للشعب، «عقل جمعي» يتألف من أفكار ومشاعر ومعتقدات وينشأ عن طريق عملية تراكم بطئ، وراثي. وقد زعم لوبون أن هذا التراكم، الذي هو معيار تطور شعب من الشعوب، لا يحدث وسط جماهير أمة، بل وسط نخبتها إلى حد بعيد. ولذا فإن الاختلاف في مستوى التطور بين الجماهير في بلد كمصر والجماهير في أجزاء من أوروبا قد يكون طفيفًا. «وما يميز الأوروبيين عن الشرقيين هو بالدرجة الأولى أن الأوائل هم وحدهم الذين لهم نخبة من رجال أرقى». وتلك النخبة هي التي «تشكل التجسيد الحق لمستوى جنس من الأجناس»[٢٦]. وفي عمله عن الجماهير، والذي وصفه جوردون أولبورت بأنه «ربما كان الكتاب الأوسع نفوذًا بين الكتب التي كتبت حتى الآن في مجال السيكولوچية الاجتماعية»، استخدم لوبون المبدأ نفسه لتفسير الاختلافات الاجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات[٢٧]. فقد أوضح أن الجمهور يتألف من خلايا ممتزجة معًا بشكل يسمح لها بأن تشكل «كائنًا مؤقتًا»، يتميز بعقل جمعي غير واع. وفي هذا الامتزاج تضيع الاختلافات العقلية الفردية التي تشكل - كما بَيَّنَ- مصدر كل امتياز. وقد استنتج لوبون أن ضياع الفردية يحول الجمهور إلى كائن أقل ذكاءً، كطفل أو كأمة متخلفة أو جنس متخلف. وتمثل الأمة المتخلفة والجمهور حالتين متوازيتين للدونية العقلية، تنشأ كل منهما عن غياب الفردية[٢٨].

وقد تبنى هنري عيروط مفردات وتفكير لوبون لتفسير طبيعة الفلاح المصري، فقد كتب يقول «يجب الحديث عن الفلاح دائمًا بصيغة الجمع، لأنه يحيا دائمًا كعضو في جماعة، إن لم نقل في جمهور» (ص ٩٤). وقد أوضح أن الفلاح

«كالبدائي أو الطفل» (ص ١٣٤)، لأنه، كالبدائي أو الطفل «قليل الفردية». وينعكس ذلك في «انعدام شكل» قريته (ص ١١٦)، حيث «كل شيء اضطراب وفوضى. فلا توجد خطة أو نظام ولا يوجد خط مستقيم واحد» (ص ١٠٠). ويشير غياب الشكل والبنية إلى غياب الفردية لأن المرء لا يمكنه أن يجد منازل فردية في غياب الخطوط المستقيمة. وشأنها في ذلك شأن شاغليها، لا تشكل المباني وحدات منفصلة بل هي ممتزجة معًا ولا يمكن تمييز أحدها عن الآخر، فهي كالخلايا «في خلية النحل الزراعية» (ص ١١٦). وغياب المنازل الفردية يعكس، بدوره، غياب الأسر المتميزة. فالأسرة أيضًا ليست لها هوية فردية بل هي ببساطة «تتلاشى في جماعة أوسع متداخلة فيما بينها إلى هذا الحد أو ذاك بأواصر الدم والمصاهرة ... وكما أن المنزل ليس وحدة كاملة قائمة بذاتها، فإن الأسرة التي تحيا فيه ليست وحدة كاملة قائمة بذاتها. وكما أنه لا يوجد منزل حقيقي، فكذلك لا توجد 'أسرة' حقيقية» (ص ١٢٥). كما أن الفردية والبنية غائبتان على مستوى القرية: «ليس هناك ما هو أشبه بقرية مصرية من قرية مصرية أخرى. وهنا مثال آخر للتماثل الرتيب» (ص ٩٥). ويترتب على ذلك أن القرية نفسها «ليست جماعة بالمعنى الاجتماعي، ليست كائنًا حيًا، بل **جمهورًا** *une foule*». وأخيرًا، على مستوى الفلاحين ككل وعلى مستوى الأمة، «يمكن للمرء أن يتحدث عن مصر بصيغة الجمع. فليس هناك شعب مصري واحد .. بل مجرد حشد مضطرب من أكثر الأنواع اختلافًا ... كما لا توجد جماعة فلاحية حقيقية، بل مجرد **جمهور متجانس**» (ص ٣٣).

وكل هذه الغيابات بدورها تعكس غيابًا أكثر أساسية: غياب الحياة العقلية الفردية، أو ما يسميه عيروط، محتذيًا حذو لوبون، «الشخصية». ويوضح عيروط أن الفلاح «أقل من شخصية كما هو أقل من فرد» (ص١١٠). ويبدو أن ما يحوزه من ذكاء قد «أصابه الضمور» وأن ما بقي منه «جمعي وليس شخصيًا». فهو لا ينخرط في «تفكير فردي». وتتبع «سمات جوهرية» عديدة للعقلية المصرية من هذه الحالة. فالفلاح ميال للشك بحكم العادة ومن ثم فهو أناني، «خبيث إلى درجة

الازدواجية»، مغرم بحالة البلادة «شبه الواعية»، ومع ذلك فإنه عنيف إلى أقصى حد عندما يستثار. وإحساسه بالعدالة فاسد وهو يفتقر إلى الصراحة، والفضول والطموح وتنشيط الحس والمبادرة (ص ص ١٣٢ – ١٣٨). فكيف يمكن تفسير هذه الغيابات العقلية الشنيعة؟ «إن بعض علماء الاجتماع يرجعونها إلى ممارسة العادة السرية، الشائعة على نطاق واسع في الشرق الإسلامي». لكن الأب عيروط يرى أن هذه الرذيلة الخاصة يبدو أنها أكثر شيوعًا في المناطق الحضرية في حين أن هذه المشاكل المتعلقة بالشخصية أكثر وضوحًا في الريف (ص ١٣٢). وهو يفسرها بدلاً من ذلك من زاوية الحالة البائسة للحياة الريفية، مع أن «الشرور الفعلية» لا تتمثل في الفقر والعوز نفسه بل في «افتقار» الفلاح «إلى التعليم والثقافة»، مما يؤدي إلى «عدم شعوره بعمق معاناته» (ص ١٥٤)، وكذلك لا مبالاة أولئك الذين كان يمكنهم مساعدته، والذين فشلوا في ملاحظة «الشقاء الذي لا يمكنه هو نفسه صوغه في كلمات والذي ربما لا يشعر به إلاَّ بشكل تقريبي» (ص ١٥).

والحل الذي يقترحه عيروط لهذه المشكلة وهي مشكلة **حشد بلا عمارة من الناحيتين المادية والثقافية**، حسب تعبير الأصل الفرنسي للكتاب، يتمثل في «إعادة بناء» مادية وعقلية «للقرية المصرية»[٢٩]. وهو يؤيد مختلف الاقتراحات التي طرحت في الثلاثينيات والأربعينيات للاستعاضة عن قرى مصر بـ«قرى نموذجية» هندسية، من النوع الذي كان قد بني بالفعل في كثير من المزارع التجارية الشاسعة في البلد (كان والده معماريًا قاهريًا شهيرًا) [٣٠]، بالاجتماع مع برنامج تعليم ريفي (كرس له حياته فيما بعد) من شأنه تزويد القرويين بالعمارة العقلية اللازمة للتعامل مع خطوط مستقيمة ومنازل منفصلة[٣١]. ويرى عيروط أن مثل هذا البرنامج هو مسئولية النخبة المصرية، أو بشكل أكثر تحديدًا مسئولية جماعة يسميها بـ«الطبقة المتوسطة الريفية»، رجال من طراز الزعيمين القوميين سعد زغلول ومصطفى النحاس، نماذج «محافظة محبة للكسب، غير مدعية»، تحيا في الريف وتحرص على غلة فدادينها ويجب تمييز هذه الطبقة عن ملاك الأرض الأكبر، الذين لا يقيمون إلاَّ في المدن والذين يعارضون إدخال إصلاح زراعي.

شأنهم في ذلك شأن حلفائهم البريطانيين وشركات التسليف وصناعات تجهيز المنتجات الزراعية المملوكة للأوروبيين[٣٢].

وكما توضح ذلك هذه الاقتراحات، فإن عمل عيروط يشكل جانبًا من صراعات الثلاثينيات والأربعينيات السياسية الحادة التي أسلفنا الإشارة إليها في الفصل الأول، والتي بدأت نخبة قاهرية متعلمة تنظر فيها إلى السكان الريفيين كمشكلة اجتماعية. ففي عام ١٩٣٨ وحده مثلاً، وهو العام الذي نشر فيه كتاب عيروط، ظهر كتاب مريت بطرس غالي «**سياسة الغد**» وكتاب حافظ عفيفي «**على هامش السياسة**» اللذان يتضمن كل منهما تحليلاً تفصيليًا، من زوايا مختلفة، لحالة السكان الريفيين[٣٣]. وتتمثل مساهمة عيروط في هذه المناقشة في إظهار كيف أن الفلاحين، حسب مفردات لوبون المألوفة، يفتقرون حتى إلى القدرة على الشعور بمعاناتهم، ولذا فإنهم بحاجة إلى التدخل السياسي، كما أكد لوبون دائمًا، من جانب النخبة القومية، التي يتمثل دورها في «استنهاض» السكان الريفيين، ولكن «استنهاضهم دون إثارتهم» (ص ص ١٥٨ – ١٥٩)، نظرًا إلى المخاطر السياسية التي يتضمنها ذلك. ويوضح عيروط أن واجب النخبة يتمثل في «تحرير روح الفلاح من غلافها الطيني الخانق.. فالمبادرة لا يمكن أبدًا أن تجئ من جماعته هو، المخدرة والعاجزة تمامًا، وإنما فقط من الطبقات التي تهيمن عليه، من **النخبة**، التي يمكنها من خلال ثرواتها العقلية والمالية أن تدفعه إلى الحركة. ففي هذه العجينة يجب أن تعمل خميرة الذكاء والتعاطف» (ص ٢٣)[٣٤].

ذلك هو النسب المعقد للعمل الذي سوف يظهر من جديد في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٣، والذي وصفه هاميلتون أ.ر.جيب، عميد المستشرقين البريطانيين والأمريكيين، على غلافه بأنه «عمل كلاسيكي في ميدانه»[٣٥]. فعن طريق أية عملية أصبح كتاب **الفلاح المصري** عملاً كلاسيكيًا؟ أولاً هناك ما سمته **الأميريكان سوسيولوچيكال ريفيو** بـ«حاليته المتواصلة واحتكاره الفعلي للموضوع»، بعد خمس وعشرين سنة من صدور الطبعة الأولى. ولم يكن الكتاب هو الدراسة الوحيدة عن الفلاح المصري منذ الثلاثينيات، كما رأينا للتو – الواقع أن العمل الكلاسيكي الحقيقي خلال هذه الفترة هو كتاب إبراهيم عامر «**الأرض والفلاح**»

(١٩٥٨) الذي أثر على جيل كامل من الباحثين المصريين، وكتابات الباحث الفرنسي چاك بيرك، لكن أيًّا من هذه الأعمال لم يترجم إلى الإنجليزية[٣٦]. لكن كتاب عيروط كان قد اكتسب حاليته المتواصلة ومن ثم احتكاره في أذهان المستشرقين الغربيين عن طريق منهجه اللاتاريخي في التفسير، والذي لا يجري فيه إرجاع حالة مصر الريفية إلى القوى السياسية والاقتصادية لزمنها بل إلى عقلية فلاحية لا زمانية[٣٧]. والحال أن مورو برجر، العالم الاجتماعي الأمريكي الكبير، الذي كتب مقدمة الطبعة الأمريكية، كان قد استخدم هذه القصة عن العقلية الفلاحية كمصدر لدراسته هو، **العالم العربي اليوم** (١٩٦٢)، معمِّمًا وجهات نظر عيروط للمساعدة على الإجابة عن سؤال «أيُّ نوع من الناس هو العربي؟». وكان بوسع برجر أن يقول إن «العربي يبدو أنه مسكون بباعثين متناقضين رئيسيين»، إذ يجمع بين «أقصى تأكيد للذات» و«عجز عن تأكيد الاستقلالية كفرد»، ناهيك عن «هوسه الفعلي بالأداءات الشفاهية». ومثل هذه الآراء غير الموضوعية، والتي من شأن التنميط الأخف الذي قام به عيروط أن يمنحها المصداقية، لم تكن تعتبر شاذة. على العكس، فقد كان برجر آنذاك رئيسًا للجنة الشرق الأدنى والأوسط بمجلس بحوث العلم الاجتماعي وأصبح بعد ذلك بثلاث سنوات الرئيس المؤسِّس لجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية[٣٨].

ثم هناك واقعية الكتاب. وقد زعم هـ.أ.ر.جيب أنه «يمسك بمرآة للفلاحين على نحو ما هم عليه». والمرآة هي التشبيه الصحيح، لكنها كما رأينا مرآة لا تعكس واقعًا فلاحيًّا أصليًّا معينًا بل سلسلة من المرايا الأخرى تتراوح بين «**وصف مصر**» الفرنسي وكتابات الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر الذين زاروا المعروضات في المتحف المصري، وبالدرجة الأولى، عمل جوستاف لوبون. وقد أنتج نظام مرايا من هذا النوع صورة للفلاحين تتلاءم مع شواغل الكاتب السياسية وتعاطفاته الرعوية. لكن أثرها الإجمالي قد تمثل في جعل الكتاب يظهر على أنه يؤكد كل ما كان الاستشراق قد تصوره دائمًا بشأن عقلية العربي وأسلوب حياته، الأمر الذي كفل استقباله كعمل كلاسيكي. وعلاوة على ذلك، لم تكن مصادفة أن الأب عيروط كان قد تلقى تعليمه في فرنسا وكتب دراسته بالفرنسية كرسالة تقدم

بها إلى جامعة فرنسية. وخلافًا للأعمال الصادرة بالعربية، كان من الممكن ترجمته بسهولة في طبعات بريطانية وروسية وأمريكية. وكانت الآليات النهائيـــة لتحويـــل الكتاب إلى عمل كلاسيكي تتمثل في متطلبات السياسة الأمريكيـــة بعـــد الحـــرب، خاصة مجموع البرامج الإنمائية والدراسات الجامعية بشأن الشرق الأوسط. وقـــد أتيحت الطبعة الإنجليزية لعام ١٩٤٥ في الولايات المتحدة مـــن خـــلال مؤسســـة الهيومان ريليشنز ايريا فايلز، ويبدو أن برنامج النقطة الرابعة كـــان قـــد أجـــرى ترجمة أمريكية أولى، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم لكي تكون مـــدخلاً إلـــى مصر الريفية مخصصًا لخبراء التنمية الأمريكيين[٣٩]. وعندما ظهرت أخيرًا طبعة البيكون برس في عام ١٩٦٣، أشارت مجلة **الايكونوميست** في ثقة إلى أنه «لـــيس هناك كتاب أفضل من هذا الكتاب فيما يتعلق بجسامة المهمة الداخلية التي يواجهها الرئيس عبد الناصر في مصر الريفية».

وعلى الرغم من وضعيته كعمل كلاسيكي، فإن الكتاب قد تطلب تحديثًا مـــن أجل الطبعة الأمريكية وكذلك شيئًا من إعادة التحرير الطفيفة ولكن المهمـــة مـــن جانب الكاتب. والحال أن إشارات عديدة إلى العنـــف السياســـي الـــذي اســـتخدمه الفلاحون المصريون بشكل شائع ضد السلطات قد جرى حـــذفها أو تعـــديلها فـــي الطبعة الأمريكية، عن طريق الاستعاضة عنها بصورة قرويين «سلبيين وطيعين». وعلى سبيل المثال، يصف النص الأصلي رد فعل جماعة مـــن الفلاحـــين علـــى محاولة لامتلاك عزبتهم (المجتمع السكني للعمال في مزرعـــة تجاريـــة شاســـعة، والذي غالبًا ما تطور إلى قرية مكتفية بذاتها بينما كانت المنازل والحقول والمعدات الزراعية بل والحيوانات المنزلية تظل مملوكة لمالك العزبة) من جانـــب مؤسســـة مالية كانت قد حبست رهنها عن صاحبها:

«عندما وصل مندوب البنك لتنفيذ الاستيلاء، قاومه القرويون واضطرت الشرطة إلـــى التدخل، ووصل معاون مأمور المركز إلى المكان على رأس قوة مسلحة لكن النـــاس قـــاموا بمهاجمته. وعندما رأى أن الموقف ينذر بأن يزداد خطورة، وجد نفسه مضطرًا إلى إصـــدار الأمر بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لإرهاب الفلاحين. وقد أدى ذلك إلى استثارتهم بشـــكل أوسع. فاتجهوا إلى قطع أسلاك التليفونات وإحراق عربة المندوب. وسرعان ما وصلت قـــوة

جديدة من الشرطة للنجدة، لكنها أثبتت عجزها كالقوة الأولى، وأخيرًا ظهر المدير في المكان على رأس قوة ثالثة ولم يتسن استعادة النظام إلاّ عندما أطلقت أعيرة نارية أخرى في الهواء. وقد أصيب سبعة من رجال الشرطة بجراح من جراء رميهم بالحجارة على يد القرويين. وقبض على العديد من القرويين وبدأت النيابة في إجراء تحقيق. وهذا الحادث، الذي وقع في عام ١٩٣٦، ليس غير مألوف بحال من الأحوال» (ص ص ٤١ -٤٢).

وقد حذفت هذه الفقرة من الطبعة الأمريكية واستعيض عنها بجملة واحدة: «كان من الضروري، في بعض الأحيان، إخضاع الفلاحين السلبيين والطيعين عادة، عن طريق استخدام قوة الشرطة»[٤٠]. وبمثل هذه التعديلات، حذفت بعض الإشارات القليلة للغاية في كتاب عيروط إلى أحداث تاريخية وسياسية خاصة وأصبح تصوير الكتاب اللازماني لمصر ريفية لا تتغير جاهزًا للقارئ الأمريكي.

يمكننا الآن العودة إلى كريتشفيلد. لقد رأينا كيف يستشهد بعيروط لدعم صورة قرية مصرية لم تتغير على مدار ستة آلاف سنة ورأينا مصادر هذه الصور عند عيروط، خاصة الاستعارات من لوبون وقبولها في الولايات المتحدة كتصوير حالي وواقعي لمصر الريفية في النصف الثاني من القرن العشرين. ويتمثل دور كريتشفيلد في تبني هذه الصور الباهتة في الربع الأخير من القرن وإعادة طبعها بألوان جديدة.

والأمر لا يقتصر على أن كريتشفيلد قد قرأ عيروط قبل أن يصل إلى القرية وأنه يرى المكان من خلال نص أسبق. فالأمر أسوأ من ذلك – فهو عاجز عن حجب صوت عيروط. وعلى سبيل المثال، فعندما يذهب كريتشفيلد مع شحات إلى السوق، لا يسعه إلاّ أن يعود إلى كتاب «**الفلاح المصري**» مرة أخرى. وكان عيروط قد أوضح أن السوق:

«تستمر من الفجر إلى الظهيرة، ويشق البائعون.. طريقهم إليها عند الفجر في طوابير طويلة، ويختارون موقعًا لرص أوانيهم، ويجلسون القرفصاء خلفها في انتظار زبائنهم.. وكل شيء خليط صاخب مشوش من الرجال والماشية والسلع» (ص ١٠٤).

ويخبرنا كريتشفيلد أن السوق:

«تستمر من الفجر إلى منتصف النهار، وإذا أراد شحات بيع شيء، فإنه يأتي عند الفجر، ويختار موقعًا على جانب الطريق لعرض خضرواته أو ربط أغنامه، ويجلس القرفصاء لانتظار الزبائن. وبحلول الساعة الثانية تصبح السوق خليطًا صاخبًا مشوشًا من الرجال والنساء والأطفال والماشية والسلع» (ص ٨٦).

ثم يواصل عيروط:

«هنا أيضًا يمكن رؤية حب الفلاحين للاحتشاد والتحرك في جماعات مزدحمة فقط. وإذا تعين على الفلاحين عبور النيل.. فإنهم يتدافعون بكثافة شديدة إلى زورق العبور ... بحيث أنه كثيرًا ما تقع حوادث. وعندما يخرجون سيرًا على الأقدام أو على ظهور الحمير، مثقلين بحزم مدهشة، يبدو كما لو أننا نشاهد عملية جلاء ... وعندما يتعين عليهم السفر بالقطار، يصلون إلى المحطة قبل قيام القطار بساعات عديدة، ويتكتلون في ركن من الرصيف، ويتدافعون كلهم معًا إلى عربة واحدة حتى ولو كانت هناك مقاعد وفيرة في العربات الأخرى» (ص ١٠٦).

ويقول كريتشفيلد:

«مع أن المكان على طول الطريق رحب فإنهم يزدحمون معًا في بقعة صغيرة واحدة لأن الفلاحين يحبون التواجد في جماعات مزدحمة. وعندما يريدون عبور النيل، يتدافع كل إنسان إلى زورق العبور الصغير نفسه بحيث أنه مما يستثير العجب أن تكون الحوادث نادرة. وعندما يزمعون ركوب القطار، فإنهم يصلون قبل قيامه بساعتين أو ثلاث، ويتكتلون في أحد أطراف الرصيف ثم يتدافعون معًا إلى عربة واحدة، حتى وإن كانت هناك وفرة من المقاعد في العربة التي تليها. أما الطريق الذي يخترقه السوق، حيث يتدافع أناس كثيرون على ظهور الحمير أو سيرًا على الأقدام – ومعظمهم ينوء بحمل حزم ضخمة– ... فهو يجعلنا نحس أننا أمام عملية جلاء» (ص ص ٨٦ – ٨٧).

ولكن ليس بالدرجة التي تجعلنا نحس أننا أمام كتاب عيروط.

فكيف تتعامل الشخصيات في دراما كريتشفيلد مع العالم المبني على نحو غريب والذي تجد نفسها فيه؟ ليست هناك مشكلة، لأنها مبنية بالأسلوب نفسه، إنها محفوظة ومكررة على غرار الريف الذي تسكنه. وفي الفصل المخصص في كتابه

لـ«جسم الفلاح»، يصف عيروط تحت عنوان «الجنس والنموذج» السمات العرقية للمصري – معتمدًا، بالمناسبة، على العنصرية العلمية لكُتاب مثل جوستاف لوبون. ويلاحظ عيروط أن فلاح صعيد مصر، لكونه مزيجًا من مصري و«زنجي»:

«قوي البنية يتميز بوجنتين بارزتين وأنف كبير.. وفك قوي. وملامحه بوجه عام غليظة.. لا هي حساسة جدًا ولا هي معبرة جدًا.. ويختلف البدو العرب اختلافًا ملحوظًا عن الفلاحين بملامحهم الأكثر رقة.. وبمزاجهم الأكثر استعدادًا للإثارة ... وقسوتهم في الثأر» (ص ص ٧٩ – ٨٠).

ويخبرنا كريتشفيلد بأنه «فيما عدا شعره الأسود المجعد، الذي يوحي بالدم الزنجي الأفريقي»، فإن شحات «يبدو كما لو كان عربيًا أكثر من كونه مصريًا». ومعظم الشبان الآخرين في القرية

يتميزون ببنية أقوى ولهم وجنات قوية وأنوف كبيرة وفكوك قوية. وبين وجوههم الغليظة، كان وجه شحات يتفرد بكونه حساسًا ومعبرًا. إن ملامحه الأكثر رقة، الأكثر سامية، ومزاجه الأكثر استعدادًا للإثارة وتمسكه بالثأر الذي لم يكن يفتقر إلى جانبه القاسي ... (ص٥).

قد جعلت من شحات شبيهًا ببدو الصحراء – أو على الأقل بدو التصنيف العنصري الذي نجده عند عيروط.

وهذه المفردات العنصرية، فور استعارتها من عيروط، تتكرر في مجمل قصة كريتشفيلد. وبشكل متصل، يجري الاستشهاد بـ«المزاج البدوي الانتقامي الذي يسري في دماء شحات» لتفسير عنفه المعتاد (ص ٦٣). وخلافًا لذلك، نجد أن أصدقاءه وزملاءه «زنوج». ففي «البشرة الداكنة والشعر المجعد والشفتين الغليظتين والوجنتين القويتين» لصديقه سنيك، «كان هناك شيء ما أفريقي بشكل واضح» (ص ٥٩) ؛ أمَّا فاروق شريك شحات في المزارعة، فقد كان يتميز «بشفتين نديتين مفتوحتين» (ص ١٥)، وصفتا فيما بعد بأنهما «ممتلئتين، نديتين» (ص ٥١) ؛ وكان عبد الله، صاحب البار المحلي، يتميز برأس وبصدر مكسوين «بشعر مجعد كشعر زنجي» (ص ٣٥). ويجري تعزيز الواقع العنصري عن طريق معظم الأوصاف الأخرى لملامح وجوه الناس. فالحاج علي، مثلاً، يتميز

«بعينين ماكرتين، قاسيتين، وبأنف صقر وبوجه متغضن وبأسلوب مداهن متملــق» (ص ٢٠). وعندما يشعر بالضيق، فإن هذا «الوجه الماكر» «يلتوي فــي غضــب حانق، أرجواني لاذع ... وتنتفخ الأوردة في جبينــه» (ص ٥٥). (تنــتفخ الأوردة والعضلات باستمرار: فعندما يغضب شحات، يكتسب وجهه وعنقه «حمرة وتنــتفخ كل العضلات» (ص ١٢)، ونقابل شخصًا آخر «تبرز عضـــلات عنقــه كحبــال المشنقة» (ص ٧٤) وهلم جرا). أما وجه عبد الله، صاحب البــار، فهــو «مُجَــدَّر بشكل بشع» ودائمًا ما تتميز وجوه زبائنه بــ«نظرة شيطانية» (ص ٣٥). أما عينا بهية فهما «كليلتان وحولاوان» في حين أن سعاد لها «عينان ذكيتــان وخبيثتــان» (ص ص ٤١ – ٤٢). أما الشيخ الحفني فهو «عجوز محني هزيل بــلا أســنان» (ص ٤٤)، خلافًا ليوسف «المحني الذي بلا أسنان لكنه مهــذار» (ص ٥٠). أمــا القط فهو «رجل ضئيل نحيل مراوغ شاحب» (ص ٦٠). وأما متري فهو «ضــئيل ومتغضن البشرة» كـ«قزم عجوز» ذي «عينــين زرقــاوين مرتشــحتين» (ص ١١١)، في حين أن والد فاروق، الشريك في المزارعة، «رجــل ضــئيل يــزداد نحولاً» بينما نجد أن حسنًا، وهو «وغد سكير»، له «عنق قصير غليظ يجعله يبدو كما لو كان أحدب»، في حين أن عليًا، ابن حسن، «شاب خامل، رخــو الفكــين» (ص ص ١٤٧ – ١٤٨) وهلم جرا وهلم جرا.

وللوصول بالوقع العنصري إلى تتمته، فإن جميع هذه الشخصــيات يجــري جعلها تتكلم كما يتكلم الأجانب. فلا أحد من هذه الشخصيات يعرف كيــف يقــول «كثيرًا»، على سبيل المثال، ولذا فإنهم يقولون دومًا أشياء من قبيل «فاضل حبوب ياما» (ص ١٥٥) «أكيد بيحب الفلوس قوي» (ص ١٢٠)، و«زمان كان فيه قمــح ياما، لكن دلواكيتي بنزرع قصب السكر وكمان محاصيل ياما وبتخش لنــا فلــوس كتيرة ... [و] بناكل ونشرب كتير» (ص ٩٥) وعنــدما يجــري طــرد مُــزارع مُحاصص، فإنه يقول «كويس. انتهينا. كنت عاوز كده» (ص ١٥٠)، وعندما ينتقد زكريا الحكومة تعلن امرأة «كلام زكريا صَح» (ص ١٢١). ويقول مــن يغــادر البلدة «بلّغوا أمي السلام. إحنا رايحين مصر» (ص ٢٠٥)، وعندما يرجع يقولــون

«سالمه يا سلامه». (ص ٢١٢)، إلاّ إذا كانت العودة غير متوقعة، فحينئذ يقولون «يا ترى إيه اللي رَجَّعَك!» (ص ١٦٩).

وضمن هذا الإطار العنصري، فإن شخصية شحاتَ بكاملها يبدو أنها قد تقررت سلفًا من خلال ما كتبه عيروط. فقد كتب عيروط: «ريفي، نزاع إلى العيش مع أبناء جنسه، محب للبقاء في داره: ذلك هو الشعب المصري في خصائصه السائدة» (ص ٣٠)، مشيرًا فيما بعد إلى «حبه للأرض، إحساسه بالإيقاع، غرامه بالأغاني وبالحكايات وبالألوان». وقد قال أن عقله «محكوم بحواسه، ويظل قريبًا من الأشياء التي يمكن الشعور والاضطلاع بها.. والحياة بالنسبة له ليست غير تعاقب أيام جارية» (ص ص ١٣٣ – ١٣٤). وبشكل مؤكد بما يكفي، يتكشف شحات عن «ريفي، نزاع إلى العيش مع أبناء جنسه، محب للبقاء في داره ... وبحبه للأرض وشعوره بالعمل البدني، وإيقاعات الطبيعة وبغرامه بالأغاني وبالحكايات وبالقيل والقال، فإن عقله محكوم بحواسه ويظل قريبًا من الأشياء التي يمكن الشعور والاضطلاع بها، إن الحياة بالنسبة له تعاقب أيام جارية» (ص ٣٨). ناهيك عن تعاقب الانتحالات.

وعند تفسيره للآراء السائدة عن الجنس بين مضيفيه القرويين، يستعير كريتشفيلد أيضًا من عيروط. إذ يخبرنا عيروط:

«إن مزاج الفلاحين ... متوقد وحسي جدًا.. [لكن] حرارة العاطفة قصيرة العمر، ففي سن الثلاثين، تفقد الفلاحة جاذبيتها، لكن الأطفال الذين أنجبتهم لزوجها يربطونها به ... ويظل الرجال.. مخلصين بحكم أعراف القرية أكثر مما بحكم الفضيلة» (ص ١١٩).

ويرى كريتشفيلد أن:

«أم محمد [أم شحات] كانت تعرف أن شبابًا مثل شحات متوقدون وحسيون ورومانسيون، لكنها كانت تعرف أن حرارة مثل هذه العاطفة تفتر بسرعة ؛ فبعد ثلاثين سنة أو نحو ذلك، يكون الأطفال ... هم الذين يربطون بين زوج وزوجة. وكانت ترى أن الرجال لا يظلون مخلصين إلاّ بحكم الشريعة الإسلامية وضغط القرية الاجتماعي وليس بحكم فضيلة يتميزون بها» (ص ص ٢٩ – ٣٠).

ولعل أم محمد نفسها قد اطلعت على كتاب عيروط.

ومستوحيًا عيروط، يحول كريتشفيلد شئون القرويين الجنسية وعنفهم إلى موضوع رئيسي من موضوعات الكتاب. وتزعم ملحوظة الكاتب التي أوردها في البداية أن «حدوث الزنا والفاحشة واللواط» في قرى صعيد مصر «على الرغم من العقوبات الإسلامية الشديدة، يبدو أنه تأكيد للانغماس الوثني في الشهوات الحسية والذي لا وجود له في أماكن أخرى من مصر» (ص xv). وتهيئ الصفحات الافتتاحية المشهد باستدعاء مصر القديمة كمصدر لهذه الوثنية الداعرة والعنيفة. ويجري وصف أم شحات، قبل عشرين سنة، وهي تدلف خلسة إلى داخل أطلال معبد في الليل وتتأمل الفن الفرعوني المحلي. فهناك رسوم جدارية تصور «موكبًا يتقدمه رب القضيب»، وتبين النقوش التي تصور انتصارات فرعون العسكرية «عمليات قطع رؤوس وخصي بالجملة، وركامًا من الأعضاء التناسلية المنحوتة في الصخر». ويقال لنا أن منظر هذا الركام من الأعضاء التناسلية وحده، يدفع القرويين المحليين إلى «الامتلاء بالشبق» (ص ٩). وبعد ذلك مباشرة يجري إخبارنا بـ«الجوع الجنسي المتزايد» لدى شحات الشاب ويقال لنا كيف صار «حجم قضيبه» حديث القرية. ويبدو أن اعتزاز الرجال المحليين بذكورتهم يخلق فيهم «نزوعًا إلى اختزال الذكور المنافسين إلى وضعية أدنى من خلال السيطرة والسادية بل واللواط ؛ إن السيطرة هي كل شيء». وإذ يجري وصف القرويين على هذا النحو كبهائم، لا تكون هناك مفاجأة في أنهم يمارسون اللواط بشكل عام ليس فقط مع ذكور آخرين بل ومع البهائم أيضًا. ويخبرنا كريتشفيلد بأن شحات نفسه قد اعتاد ممارسته مع أنثى حمار (ص ١٧).

وتردد بقية الكتاب النغمة ذاتها إلى حد بعيد، حيث تحدثنا، صفحة بعد أخرى، عن حالات عراك وطعن وسطو مسلح وقتل، وعن رجال يمارسون الاغتصاب، ورجال يجدعون أنوف الناس ورجال يقتلون الناس ويقطعون جثثهم قطعًا صغيرة. وقد وقع معظم هذه الحوادث قبل مجيء كريتشفيلد إلى القرية، أو حين كان بعيدًا عنها في القاهرة، ويرويها شحات له، من خلال ترجمان، نقلاً عن أشخاص ليسوا من شهود العيان. إن نوعيتها النقلية واضحة. وتخص إحدى الحكايات، مثلاً،

فاروق، شريك شحات في المزارعة، وهو «سكير وشهواني» حسب رواية السطور المكتوبة تحت صورته الفوتوغرافية، منغمس في «كل نوع من أنواع الفسق فهو يفرط في شرب الخمر ويدخن الحشيش ويطارد النساء ويقضي ساعات طويلة في لعب القمار» (ص ١٦). ويقال لنا أنه قابل ذات ليلة في الحقول امرأة من قرية مجاورة اعتادت بيع نفسها بين الحين والآخر لقاء مال. على أن فاروق ورفيقته رُصِدا من جانب قرويين آخرين - «رجلين لزجين، فاحشين، عديمي الشرف ومخمورين»- طرحا المرأة أرضًا وأوسعا فاروق ضربًا وقيداه ثم جروا المرأة من ثيابها وتناوبا اغتصابها وعندما انتهيا أخذا مهلة لفك قيد فاروق وأوسعاه ضربًا مرة أخرى «حيث كالوا له اللكمات والرفسات حتى غاب عن وعيه». إن كل سطر تقريبًا في الحكاية يتخذ طابع كليشيه مبتذل، من «لم يكن بوسع فاروق تحويل ناظريه وهو ينصت إلى أنين المرأة» إلى وصف نهدي المرأة بأنهما، حتمًا «ممتلئين» و«راسخين» كما يخبرنا الكاتب بأنها استمتعت باغتصابها (ص ص ٧٨-٧٩). ونبرة الكتاب كارهة للمرأة دومًا، إذ يجري تصوير ضحية أخرى للاغتصاب في صورة فوتوغرافية، حيث تقف مبتسمة أمام الكاميرا، وتحت الصورة كلمة تصفها بأنها فتاة «طائشة لعوب في الرابعة عشرة من العمر» (ص ١٠٣).

ويعيد كريتشفيلد حكي هذه الحكاية لا كمثال للكيفية التي قدم بها شبان القرية المزعجون قصصًا مفعمة بالصور لأمريكي زائر، بل كتفاصيل لصورته عن حال القرويين الفعلية، حسب تعبير مقدمة البرفيسور فوستر (الواقع أن فوستر يمتدح كريتشفيلد خاصة لإظهاره «الجانب الأكثر إظلامًا» في سلوك الفلاح، وهو سلوك يؤكد لنا فوستر أنه «يتميز بدرجة عالية من القدرة على التكيف» وذلك بالنظر إلى فقر الفلاحين وعدم توافر الفرص أمامهم (ص x)). والحال أن تقديم كريتشفيلد الواقعي لمثل هذه الحكايات يعتبر مثيرًا للاستغراب بوجه خاص حيث أنه يعترف، في مكان آخر من الكتاب، بأن الحكايات المحلية يمكن أن تصبح «مبالغًا فيها وتكتسب طابعًا دراميًا مفرطًا» مع «انتشارها عبر القرية» (ص ١٣٩)، وبأن شحات بوجه خاص «كان قد كف عن القدرة على التمييز» بين الحكايات التي كان قد سمعها من الآخرين وتلك التي كان قد اختلقها هو نفسه. «إن اللاواقع الأكثر

إفراطًا في الخيال يبهت ويختلط على نحو سهل بالواقع». ويضيف كريتشفيلد أن «الأجنبي المثقف يحتمل أن يشعر بالضجر وأن ينتابه الشك» (ص ١٠٠).

والواقع أن هذا محتمل – خاصة وأن كريتشفيلد يبدو أنه يشاطر شحات مشكلة العجز عن تمييز اللاواقعي من الواقعي، وقد وضع بمساعدة عيروط حكايات عنف إضافية في أفواه محدثيه، فعند وصفه للتجنيد العسكري للفلاحين، كان عيروط قد أوضح أنه:

«لضمان إعفائه قد يفقأ إحدى عينيه أو يبتر إصبعين.. وإذا أمكنه الاختفاء والهرب فسوف يفعل ذلك.. وعندما لا يكون هناك مخرج ولا يسعه تفادي ترك البلد للانضمام إلى الجيش، تتلقى الأسرة التعازي وتترك نفسها للحداد كما لو كانت قد مات لها عزيز. فترك القرية كالرحيل إلى الخارج. **والرحيل هو الموت** «Partir, c'est mourir» (ص ١٠٧).

ويحكي كريتشفيلد أن:

«شحات كان قد سمع كيف أن الشبان في القرية كان معروفًا عنهم في الماضي أنهم كانوا يبترون أصابعهم أو يفقأون عينًا حتى يعفون، أو يحاولون الاختفاء في الصحراء للهرب. وإذا لم يكن هناك مخرج ولم يكن بوسعهم تفادي الذهاب إلى الجيش، كانت أسرهم تتلقى التعازي وتترك نفسها للحداد الرسمي كما لو أن أبناءها قد ماتوا بالفعل. ففي الماضي، كان ترك القرية يساوي الموت» (ص ١٦٢).

وعند وصفه لآليات الثأر في مصر الريفية، كان عيروط قد قال أنه في بعض الأحيان:

«تورث الخصومة في كل أسرة من جيل إلى جيل.. فالتناحر، وإن كان عادة ما يكون في حالة كمون، سوف يبرز فجأة متذرعًا بمسألة تافهة ما، كنقل علامة حد فاصل بين الأراضي، أو سرقة للسماد أو دخول جاموسة أسرة أرض الأسرة المنافسة. عندئذ لا تساوي الحياة شيئًا» (ص ١٠٩) [٤١].

ويقول لنا كريتشفيلد أنه حتى في البعيرات

«يمكن لخصومة تكون قد بدأت في وقت من الأوقات بسبب مضخة تعمل بمحرك ديزل أو مسألة تافهة أخرى ما أن تستمر وقتًا طويلاً. وقد يبرز التناحر بسبب شيء تافه إلى حد بعيد كاختراق غنمة أسرة أرض أسرة أخرى أو اختفاء أسمدة أو نقل علامة حد فاصل بين الأراضي، وسرعان ما يمكن أن يبدو وكأن الحياة الإنسانية لا تساوي شيئًا» (ص ٨٩).

وكان سرد عيروط قد واصل:

«هكذا تعاش الحياة في انعدام متواصل للأمن، وحتى يشعر المرء بذلك لابد لـه مـن قضاء ليلة في إحدى القرى. فبمجرد ما أن يهبط الليل ... تبدأ الكلاب في النباح ...».

ثم يمضي إلى وصف حادثة وقعت في قرية قلندول في عـام ١٩٣٦ (وهـي إحدى الحوادث التاريخية الأخرى التي حذفت من الطبعة الأمريكية للكتاب)، حيث جرى طعن رجل في السوق، انتقامًا من جريمة قتل سابقة في صراع على اختيـار عمدة القرية. وعندئذ اندفع أصدقاء الضحية:

«إلى الموقع بالبنادق والشوم، صائحين الله الله!.. وبحلول منتصف الليل كان الفريقـان عازمين على القتال حتى الموت ... وقد واجهت الشرطة صعوبة كبرى في استعادة النظـام» (ص ص ١٠٩ - ١١٠).

وتتواصل فقرة كريتشفيلد بوصف للقرية المتاخمة للبعيرات:

«لكن الحياة في القرنة كانت تعاش في انعدام متواصل للأمن. فمع هبوط الليـل، تبـدأ الكلاب في التجول والنباح.. وفي بعض الأحيان يمكن لعراك أن يبدأ لغير ما سـبب معقـول وسرعان ما يأتي الرجال راكضين لتعزيز كل من الفريقـين، مسـلحين بالبنـادق والشـوم وصائحين الله الله، وسرعان ما يقسم كل من الفريقـين بالقتال حتى الموت وتواجه الشـرطة صعوبة كبرى في استعادة النظام» (ص ٨٩).

ولنلاحظ أن العنف قد نشأ في رواية عيروط من نزاع سياسي خطيـر، فـي حين أن علامة الأصالة الوحيدة في رواية كريتشفيلد هي أن العنـف يحـدث الآن «لغير ما سبب معقول»[٤٢].

في هذا التصور لما هي عليه «حال» الفلاح المصري - وفلاح العالم الثالث- «بالفعل» هناك ما هو أكثر من مجرد انتحال متواصل وإضافة حـوادث مختلقـة. فهناك أيضًا شيء غائب. إن الرواية مكتوبة في جملتها بضمير الغائب، مما يصور الكاتب، الذي كان موجودًا بشكل جزئي في القرية، كما لو كان غائبًا تمامًـا عـن المسرح. ولا يقدم كريتشفيلد نفسه إلاً في النهاية في حاشية ختاميـة، حيـث نجـد

صورة فوتوغرافية له وهو واقف في القرية، وتوضيحًا دقيقًا لمنهجه. فهو يبدأ دراسة «قرية تقليدية» دائمًا بالعمل في الحقول، حيث يعمل إلى جانب شخص يشير إليه – مستخدمًا ضمير الملكية- بوصفه «موضوعي الفلاحي». ثم يعمل من خلال ترجمانات، مستخدمًا اثنين منهم كل يوم («يميل الترجمانات إلى التعب بعد خمس أو ست ساعات من الترجمة المتواصلة») لتأليف دفتر جامعي ضخم يتضمن ذكريات موضوعه عن المغامرات والحوارات التي جرت في الماضي. ويقال لنا أن «هذه» الذكريات «شغلت سبعمائة صفحة من الملاحظات المنسوخة على الآلة الكاتبة دون ترك مسافة سطر واحد فارغة بين كل سطرين». ويضيف الكاتب أن «شحات وأنا كنا معًا، كل ساعات اليقظة من الناحية الفعلية على مدار نحو عام» (ص ص ٢٢٧ – ٢٣١). وعلاوة على ذلك فقد جرى التأكيد لنا في المقدمة على أن أسماء الشخصيات في الرواية وكذلك الصور الفوتوغرافية التي تصورها «حقيقية» كلها (ص xiv). ويخلص كريتشفيلد إلى أن النتيجة تعتبر «أصدق صورة» يمكنه رسمها، منهيًا الكتاب بزعم موجه إلى الجميع، يكاد يكون مستميتًا، عن قصة شحات: «إنه شخص حقيقي، شخصيته ووجوده يدلان عليه» (ص ٢٣٣). أما المزاعم والتفاصيل المتعلقة بكيفية رسم الرواية ونبرة الإفضاء بسر وإيثارنا بهذا الإفضاء والتي يجري الإفصاح عنها لنا من خلالها – والموضوعة كلها خارج حكي الحكاية نفسها- فإن المقصود بها هو تدعيم حجية الكاتب.

ويضيف كريتشفيلد في الحاشية الختامية أنه بينما كان في القرية، حاول هو وترجمانه «قدر امكاننا، أن نظل مراقبين لا مشاركين وأعتقد أننا قد نجحنا، بشكل رئيسي». لكن ذلك كان يتطلب «التأثير المهدئ» من جانب الترجمان، لأن كريتشفيلد.. وموضوعه الفلاحي، كما يخبرنا كريتشفيلد في الفقرة نفسها، كانت تحدث بينهما في مناسبات عديدة «مشاحنات عنيفة، مخمورة عادة، من الطراز العربي، تصل إلى تبادل اللكمات، وقد تبادلنا ذات مرة رمي أحدنا الآخر بالكراسي، وأحيانًا كان أحدنا يطرح الآخر أرضًا بالفعل». ومع أن معارك العنف «العربي» هذه كانت تشعر القرويين بـ«الانزعاج دائمًا»: فإن الأمريكي «كان يستمتع بها»، مثلما كان يستمتع بها موضوعه، و«ربما باستثناء موضوعين

فلاحيين آخرين، فإنني أشك في أنني قد توصلت إلى معرفة أي إنسان، بمن في ذلك أفراد أسرتي، معرفة حميمة كمعرفتي بشحات». وهذه الحميمية، التي يجري الإفضاء بها لنا سرًا، يقصد بها زيادة لا تقويض حجية الكاتب، لأنها فيما يبدو لا علاقة لها بما يسميه كريتشفيلد بـ«القصة»: «عندما يتعلق الأمر بالحوادث التي تمثل التقدم في القصة حرص [الترجمان] وأنا على التنحي جانبًا» (ص ص ٢٣١-٢٣٢). وهكذا تؤكد لنا وسيلة الحاشية الختامية الاعترافية فهم الكاتب الحميم في حين أن إزالة كل أثر لوجود الكاتب من القصة نفسها تخلق وقع موضوعية[٤٣].

على أن بعض صفحات الكتاب في نسختي الخاصة من «**شحات**» مخيطة في غير موضعها بشكل أدى إلى ظهور جزء من الحاشية الختامية في منتصف «القصة». ففي ذروة شجار عنيف بين شحات من ناحية وأمه وخاله من ناحية أخرى، يدفعه إلى مغادرة القرية إلى القاهرة، يظهر كريتشفيلد نفسه فجأة، متحدثًا إلينا بضمير المتكلم: «عندما أخبرني شحات في القاهرة بالشجار، عدت مرة أخرى إلى القرية. ومن ثم فقد كنت حاضرًا بلحمي ودمي خلال الأحداث الأكثر درامية للقسم الختامي». وفي إحدى تلك الأحداث، فيما يذكر، «وجدت نفسي مضطرًا إلى رسم مشهد هيستيري بدرجة عنيفة ...» (ص ص ٢٣٠ - ٢٣٢). وبعد صفحة أخرى ترد في غير موضعها، نعود إلى هذه الأحداث عينها، والتي يخيم عليها الآن شبح الحضور غير المرئي، والذي أعلن عنه بشكل غير مقصود. وهكذا يتعرض انفصال الكاتب عن قصته للتخريب ويفلت وقع الموضوعية.

ولكن حتى لو كانت نسختك الخاصة من الكتاب مخيطة وفق الترتيب الصحيح للصفحات، فسوف تشعر بحضور تخريبي آخر يخيم على صفحاتها. إن حكي الحكاية لا يحذف حضور الكاتب الأمريكي وحده بل وحضور الغربي عمومًا. ويشار إلى السياح وعلماء الآثار الغربيين الذين يزورون القرية والمناطق المحيطة بها، ولكن بشكل ملتو وغير مباشر فقط. فشأنهم في ذلك شأن الكاتب، لا يُسْمَحُ لهم أبدًا بحضور خاص بهم. والحديث المباشر الوحيد عنهم هو الوصف الساخر لزيارة عابرة قام بها باص مزدحم بالسياح إلى المعبد الفرعوني المحلي. ويجري عرض الاقتحام المفاجئ من زاوية القرويين بشكل محدد: فميدان القرية ينبض بالحياة

والكراسي توضع أمام المقهى ويجري إخراج الكوكاكولا والعاديات المزيفة لبيعها ويطلب الأطفال بقشيشًا ويهتف المرشدون بتوجيهاتهم للزوار المنهكين. ثم فجأة يرحل الباص مرة أخرى وتستعيد القرية سلامها وسكينتها (ص ١٠٧). إلا أنه على الرغم من هذا الإبعاد القصدي للحضور الأمريكي والأوروبي، تتسلل علامات أخرى عديدة تشير إلى وجود صلة أكثر تغلغلاً.

فأولاً، هناك فندق هابو، المبني في أوائل الستينيات، حيث أقام كريتشفيلد نفسه. وهو يصفه بشكل مراوغ بأنه «نزل ريفي» (ص ٢٢٧). لكنه، حسب علمي، لا يهتم بتقديم خدماته للمسافرين المحليين قدر اهتمامه بتقديمها للأوروبيين الشماليين الذين يتم اجتذابهم إليه عبر النهر من الأقصر بالأسعار الرخيصة للغرف بل وبالأسعار الأرخص للحشيش المحلي. أمَّا مقهى القرية، الذي غالبًا ما كان كريتشفيلد يقضي فيه أمسياته، فيبدو أنه كان يهتم بتقديم خدماته لزبائن مماثلين ؛ وهناك تعلم القرويون إنجليزيتهم ويحصل عديدون من الشخصيات الرئيسية في القصة على أرزاقهم بل وتسنى لهم تكوين ثروات من السياحة أو الأعمال المتصلة بالآثار. فأحمد، خال شحات، الذي يقال لنا أنه يمثل في القصة نوع المصري الذي «يقبل التحديث وقيمه» (ص xiv)، يعمل حارسًا ليليًا في أكبر فندق سياحي في الأقصر (ص ٣٠). والحاج علي سيئ السمعة، ابن عم أبيه، «كان قد صار ثريًا بشكل غريب في وقت قصير» وذلك، فيما يقال، من التجارة غير المشروعة في الكنوز الأثرية (ص ١٩). كما أنه ينظم توفير عمال لعمليات التنقيب الأمريكية عن الآثار في مجمل مصر وهو معروف جيدًا لهيئات كمركز البحوث الأمريكي في مصر. والواقع أن عمليات الآثار والسياحة يبدو أنها تشكل مصدرًا مهمًّا لدخل القرية وجزءًا لا يتجزأ بالتأكيد من حياتها. ثم إن قرويًا أو قرويين آخرين ناجحين قد أصبحا هما نفساهما متخصصين في المصريات، من بينهما رجل من القرية ذهب في دراسة للحصول على درجة الدكتوراه في مونبلييه وقد أصبح أستاذًا لعلم المصريات في القاهرة[٤٤].

ويتجاهل الكتاب اعتماد القرية على عمليات الآثار والسياحة، تمامًا مثلما يتجاهل اعتماد شحات على الكاتب. لقد وصل كريتشفيلد إلى البعيرات غداة موت

والد شحات مباشرة، حين وجدت أسرة الصبي نفسها فجأة غارقة في الديون. ومن الصعب أن يكون وصول كاتب أمريكي في الوقت المناسب، وهو كاتب مستعد لدفع نقود لشاب قروي لقاء حكاياته، أمرًا عديم الأهمية بالنسبة للصلة التي نشأت بينهما. ومع ذلك فإنه لا يجري نقاش لهذه الأشكال للاعتماد على الغربيين والاقتصاد الغربي (يقال لنا أن «أنماط الإنفاق لا تزال تقليدية»(ص xviii))، ولا تبذل محاولة لتحليل الأسباب الأكبر للفقر وللدين المحليين الضروريين لآليات عملها. والقصة قصة «اضطراب ثقافي وسيكولوجي»، والنقطة الأقرب إلى مناقشتها للتبعية الاقتصادية عبارة عن إشارة عابرة إلى المومسة الذكورية التي غالبًا ما تشكل جزءًا من هذه الأشكال المعاصرة للصلة الكولونيالية. فكثيرًا ما قال سنيك، صديق شحات، له، وقال شحات بدوره لكريتشفيلد، أنه «إذا كان السياح الأجانب الذين جاءوا لزيارة مقابر القرنة أكثر اهتمامًا به مما بالعاديات المزيفة التي يبيعها، فقد كان يأخذهم إلى الصحراء حيث يقدم لهم أية خدمة، ماداموا يجزلون له العطاء. ولم يكن ذلك سبيلاً غير شائع للحصول على المال بين شبان القرنة». ويجري التأكيد لنا على الفور أن شحات نفسه «لم تكن له علاقة تذكر بالسياح» (ص ١٠٧).

ومنذ السبعينيات، أصبحت السياحة أكبر صناعة في وادي النيل، من حيث عائداتها من النقد الأجنبي. ولذا فإن قرية شحات ربما كانت بالفعل «نموذجية» إلى حد ما، وإن لم يكن بأي شكل من الأشكال التي يوحي بها كريتشفيلد. وفي عمل سكانها كباعة جائلين ومرشدين وأصحاب مقاه وموظفي فنادق ومومس غير متفرغين وعمال في مجال التنقيب عن الآثار ومصادر معلومات محلية، ربما كانت القرية تقدم نموذجًا لجانب من السبل الجديدة التي أعاد بها عالم الغرب تنظيم مناطق كمصر الريفية في أواخر القرن العشرين واستخدم عن طريقها عمل الفلاح مرة أخرى. وهكذا فإن كريتشفيلد، بحجبه حضور صناعتي السياحة والآثار، وكذلك حضوره هو ككاتب، إنما يساعد على حجب السبل العديدة التي يستمر من خلالها تنظيم الفلاحين كمنتجين لاستهلاك غير فلاحي.

على أن الحجب هو الكلمة الخاطئة، لأن رواية «**شحات**» نفسها تشكل جزءًا من نظام الإنتاج هذا. ودورها هو إنتاج صوت الفلاح. ومع أنه يجري التأكيد لنا

في الحاشية الختامية أن شحات «لم يكن يعرف شيئًا من الإنجليزية» عندما التقى به كريتشفيلد لأول مرة، فإنه قد قيل لنا في القصة نفسها أنه كان قد التقط شيئًا من الإنجليزية «من خلال سماعه للأجانب في المقهى». إلا أنه، هكذا يضاف بسرعة، «لم يتحدث قط معهم. وإذا ما سأله أصدقاؤه عن السبب، كان يقول: 'الله يمنحني عملي. وأنا عندي أرض. فلماذا يجب أن أتحدث مع هؤلاء الأجانب..؟ إن عملي هو فلاحة الأرض'» (ص ص ٢٢٨ و١٠٨). وذلك، بطبيعة الحال، إلى أن وصل السيد كريتشفيلد إلى فندق هابو وتمكن أخيرًا من إقناع الصبي الفلاح بالتحدث. وبفضل كريتشفيلد، حسب تعبير فوستر في مقدمته، فإن «شحات الإنسان يتحدث من أجلنا ولنا» (ص xii). ومثلما صاغ عيروط لنا بؤس الفلاحين العاجزين عن الشعور بمعاناتهم، يترجم كريتشفيلد لنا كلمات فلاح لا يعرف شيئًا من الإنجليزية، ممكنًا إياه أخيرًا من العثور على صوت والتواصل معنا.

وبهذا الشكل، فإن استبعاد كل من حضور الكاتب الأمريكي وفعل الاقتصاد العالمي من القرية لا يخلق وقع موضوعية وحسب، بل يخلق أيضًا وقع ذاتية فلاحية. وشأنها في ذلك شأن الكثير من الدراسات الأكثر احترامًا إلى أبعد حد عن فلاح العالم الثالث، فإن كتابة كريتشفيلد تنتج صوتًا فلاحيًا يبدو مستقل التكوين. فالصوت لا يجري تقديمه كإنتاج كاتب أمريكي أو حتى كنتاج مواجهة الفلاح مع الكاتب أو مع أشكال محلية أخرى للهيمنة الغربية، بل كحديث ذات مستقلة. وبفضل الكاتب غير المرئي، يجري منح مكان لشخص الفلاح في مونولوج الغرب، معيدًا بحضوره تأكيد أسطورتنا عن المشاركة في حوار إنساني عالمي. وبهذا الشكل يجري إنتاج الموضوع الفلاحي لاستهلاك غير فلاحي، وتتولى دار نشر جامعية تعليبه ثم يُباع في فنادق الأقصر والقاهرة السياحية ومتاجر الكتب في حرم الجامعات الأمريكية.

فهل يجب نبذ كتاب كريتشفيلد بوصفه مجرد حالة انتحال تعسة ومعزولة من جانب كاتب يعتبر كاتب كتب مبسطة بأكثر مما يعتبر باحثًا؟ قد يقال أن من الواضح، على أي حال، أنه كاتب متحمس منحه حسه بالمغامرة وتمتعه الواضح

بصحبة بعض أولئك الذين يكتب عنهم فرصة لاختبار القرية في العالم الثالث أعظم بكثير مما أتيح لرفاقه السابقين من المراسلين الأجانب الأمريكيين. وأنا لا أعتقد ذلك ؛ ليس فقط لأن إدخال علامات التنصيص الغائبة حول الفقرات المنتحلة من عيروط لن يفعل الكثير لتحسين الأمور وإنما لأن الكتاب نفسه والواقعية التي يزعم تقديمها لم يتعرضا قط للرفض خلال السنوات الإثنتي عشرة التي مرت على صدوره. والمشكلة التي يطرحها كتاب «**شحات**» ليست مسألة انتحال في المقام الأول، لكنها مسألة السبب في أن كتابًا يعيد مرة أخرى إنتاج الصورة العنصرية المقولبة عن فلاح العالم الثالث، مع حذف مجمل التاريخ الكولونيالي وحجب كل آثار الاستعمار الجديد، مازال يمكن قبوله بهذه الدرجة من السهولة والانتشار.

لقد وصف كتاب «**شحات**» في مجلة **الأميريكان أنثروبولوجيست** بأنه «صياغة روائية ممتازة للحياة الفلاحية» وفي مجلة **الجيرنال أوف أميريكان فولكلور** بأنه «ممتع وشيق» وفي مجلة **الأميريكان إثنولوجيست** بأنه، على الرغم من «ذاتيته غير المنضبطة»، يصور بشكل ناجح «حيوية حياة صعيد مصر وحدتها العاطفية»[٤٥]. وتصف مقدمة جورج فوستر الكتاب بأنه «واحد من أكثر الاستقصاءات التي قرأتها حتى الآن عن الحياة الفلاحية استيعابًا» ويشدد على «مدى تصويره وتأكيده للنقاط التي صاغها الأنثروبولوجيون عن المجتمع الفلاحي» (ص xii). وتخبرنا حاشية في بداية الكتاب أن كريتشفيلد يكتب عن العالم الثالث لكل من **الايكونوميست والنيويورك تايمز ولوس أنجيليس تايمز والكريستيان ساينس مونيتور والواشنطون بوست والنيو ريبابليك** وأنه كاتب كتب ومقالات أخرى عديدة عن الحياة الفلاحية. ومن بين هذه الكتب كتاب لاحق، هو كتاب «**قرى**» (١٩٨١) الذي يُحَدِّثُ فيه قصة شحات ويعطي ما يعترف بأنه تقارير «غير مترابطة» موجزة عن دزينة من القرى الأخرى التي زارها، بما في ذلك القرى التي زارها حين كان في فيتنام. ويقال لنا في الطبعة ورقية الغلاف أن كتاب «**قرى**» قد «اجتذب على نحو غير متوقع إلى حد ما انتباهًا جديًا من جانب العلماء الزراعيين ودارسي التنمية وصانعي السياسة في واشنطون»[٤٦]. وفي عام ١٩٨٨، نجد أن كتاب كريتشفيلد الأول عن الفلاحين، **انكسار الوعاء الذهبي: الحياة**

الفلاحية في أربع ثقافات، قد أعيد نشره من جانب دار نشر جامعية كنص «يُوصَى باستخدامه في مجال الدراسة الجامعية»[٤٧]. وكانت بحوث كريتشفيلد في مصر تمول بمنحة من مؤسسة فورد، وقد حصل فيما بعد على منح من مؤسسة روكفيلر ومؤسسات أخرى وقد استخدمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمستشار بشأن قرى العالم الثالث. وبعبارة أخرى فإن «واقعيته» في تصوير الفلاح قد لقيت التأييد من جانب جمهرة من عارضي الكتب والمحررين والناشرين وخبراء التنمية وصانعي السياسة وأعضاء لجان تقديم المنح والأساتذة الجامعيين.

وفي ديسمبر ١٩٨١، بعد وقت غير طويل من نشر كتاب «**شحات**» وفور ظهور كتاب «قرى»، أصبح كريتشفيلد أحد الحاصلين الأوائل على جائزة مؤسسة ماك آرثر الجديدة (منحة قدرها ٢٥٠٠٠٠ دولار)، الذين يرشحهم سرًا باحثون غير معلني الأسماء، يخصصون جوائز سنوية للأفراد الذين يتميز عملهم بخبرة وأصالة بارزتين. وبعيدًا عن «الفلاح»، وفلاح الشرق الأوسط بشكل خاص، هل هناك أي تصور مقولب في التصوير الاستشراقي لغير الغرب يمكن لعنصريته ولا تاريخيته أن تظل مقبولة إلى الدرجة التي يمكن بها لصاحب تجسيده الأحدث أن يجد عمله مثل هذا الاستقبال الحسن والمكافأة السخية؟.

تذييل

كان هذا الفصل قد نشر لأول مرة على شكل مقال في مجلة **الإنترناشيونال جيرنال أوف ميدل إيست ستاديز**. وعلى أثر نشره جرى الاتصال بي من جانب أخوات هنري حبيب عيروط وبشكل غير مباشر من جانب ريتشارد كريتشفيلد. وقد قادت هذه الاتصالات إلى مزيد من الاكتشافات وأثارت أسئلة إضافية.

وقد لا يدهش القارئ كثيرًا إذا ما عرف أن الأب عيروط كتب دراسته الكلاسيكية عن الفلاح المصري دون أية معرفة مباشرة بمصر الريفية. فالرجل كان قد شب في القاهرة وغادر مصر سرًا في عام ١٩٢٦ وهو في الثامنة عشرة من عمره، ضد رغبة والده، الذي كان ينوي حثه على اقتفاء أثر ابنيه الآخرين في ممارسة مهنة الوالد المعمارية. والحال أن عيروط، وقد ارتدى ثوب كاهن وحصل

على جواز سفر من الچيزويت الفرنسيين، الذين كان قد تعلم في مدرستهم في القاهرة، قد غادر مصر ليقضي فترة اثنتي عشرة سنة في تلقي الإعداد والتأهيل في كلية يسوعية في ليون. وقد أنهى دراسته عن الفلاح المصري على شكل أطروحة جامعية بعد عشر سنوات، معتمدًا على كتب ككتاب وينيفريد بلاكمان **فلاحو مصر العليا** وعلى مراسلات مع أصدقاء سابقين من المدرسة في القاهرة كان آباؤهم يملكون ضياعًا زراعية كبيرة. أمَّا هو نفسه فلم يكن قد سبق له قط أن زار الريف المصري عند كتابة الكتاب، والأرجح أنه لم يكن قد رأي من الريف شيئًا أكثر من المشهد الذي كان يراه من القطار في طريقه إلى الإسكندرية[٤٨].

وقد عاد عيروط إلى مصر في عام ١٩٤١. وكان الجيش الألماني قد احتل ليون، ما أدى إلى حرمان مدارس الچيزويت في مصر وشرق البحر المتوسط من تلقي أموال من فرنسا وإجبارها على الحدّ من نشاطاتها أو إغلاق أبوابها. ومع عدم توافر وظيفة چيزويتية مألوفة، بدأ عيروط نشاطه التعليمي والتبشيري في صعيد مصر، حيث أسس في نهاية المطاف أكثر من مائة مدرسة بين الطائفة القبطية وأصبح المرجع الميداني عن الريف المصري بالنسبة للباحثين والصحافيين الأجانب[٤٩]. وقد كتب چاي ڤالز، مراسل **النيويورك تايمز** في القاهرة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٤: «كل من يأتي إلى مصر لدراسة الفلاحين كان يعتمد عاجلاً أم آجلاً على عون القس اليسوعي النشط خشن الشعر»[٥٠]. وفي عام ١٩٦٨، قررت مؤسسة فورد استخدام خبرة عيروط، فكلفته بقضاء سبعة أشهر في تفقد قرى في شرقي أفريقيا ثم جاءت به بالطائرة إلى نيويورك لإلقاء ثماني محاضرات في جامعة كولومبيا حول التنمية الريفية. ولدى وصوله إلى نيويورك في أبريل ١٩٦٩، تعرض لنوبة قلبية ومات[٥١].

والحال أن چانيت دو بونو – عيروط، أخت عيروط، التي تكرمت بدعوتي إلى زيارتها في شقتها في القاهرة، لم تكن تعتقد أن أخاها أو رفاقه المقربين قد قرأوا قط عمل جوستاف لوبون، إذ لم يسبق لها قط أن سمعت ذكرًا لاسمه بينهم. وبعد أن تناولنا الشاي، دعتني إلى إلقاء نظرة على المكتبة الشخصية لزوجها الراحل، المؤرخ المصري چاك تاجر. وقد فوجئت في أدب عندما وجدنا على الأرفف طبعة من كتاب لوبون **الإنسان والمجتمع** في مجلدين.

وقد اعترف ريتشارد كريتشفيلد في ردٍّ منشور على بحثي بأنه كان قد «أعاد صياغة» كلام عيروط «بألفاظ أخرى». لكنه، نظرًا إلى انشغاله بدراسات أخرى عن الفلاحين في ميندناناو وجاوه، كان قد نسيَ إضافة الإحالات عند إعداد «**شحات**» للنشر. وقد وعد بإضافتها في طبعة لاحقة(٥٢). وردًا عليه، أشرت إلى أنه لن يكون بحاجة إلى مجرد إثبات الإحالات، بل سيكون عليه إثبات علامات التنصيص، لأن الكثير من استعاراته من عيروط كانت حرفية ؛ وأنه سيكون عليه أيضًا عمل الشيء نفسه مع الفقرات المنقولة عن كُتّابٍ آخرين لم أُشر إليهم في بحثي، كالمستشرق إدوارد وبليام لين، الذي عاش في القرن التاسع عشر، وهي فقرات قد تكون أكثر من تلك المنقولة من عيروط (فحتى وصف بيت شحات، مثلاً، بما في ذلك تفاصيله المعمارية، إنما يعد منقولاً نقلاً حرفيًا من وصف «مساكن الطبقات الدنيا» في دراسة لين الشهيرة، **عادات وشمائل المصريين المحدثين**، المنشورة في عام ١٨٣٥) ؛ وأخيرًا، أنه سوف يتعين عليه أن يشرح للقارئ لماذا جاء وصفه لبيت شحات من كِتَابٍ كُتب قبل مائة سنة من بنائه ولماذا جرى نقل صورة زيارة شحات إلى السوق، وعمله في الحقل، وشخصيته وشكل وجهه، من وصفٍ كُتب قبل نحو جيل من مولده.

وكنتُ قد كتبت البحث الأصلي دون زيارة قرية البعيرات، لأن عدم موثوقية وصف كريتشفيلد كان واضحًا، بما يكفي، من جهله بالتاريخ القريب وتصوره التنميطي عن حياة قروية لا تتغير. على أنني زرت القرية فيما بعد عدة مرات، ووجدت أن صورة الكتاب أغرب بكثير مما كنت أتصور. فقد أوحى لنا كريتشفيلد بأن موقع كفر شحات داخل البعيرات، بجوار مدينة هابو، أطلال معبد رمسيس الثالث، يشير إلى أن هذا الكفر مجتمع قديم بشكل خاص، وإلى أنه قد احتفظ بممارسات فرعونية أكثر مما احتفظت به أغلبية المجتمعات في المواقع الأخرى. أمَّا الواقع، فهو أنه في حين أن القرية الرئيسية التي تبعد عن الكفر مسافة ميل إلى الجنوب من الأرجح أنها كانت نتاج مستوطنة عربية (في موقع قديم) خلال الأعوام الثلاثمائة الماضية، فإن كفر شحات قد بُني خلال الأعوام الخمسين السابقة(٥٣).

ومعظم الأسر التي استقرت هناك إنما جاءت لخدمة حاجات التنقيب الحديث عن الآثار والسياحة الحديثة. ويقال إن خليفة، جد شحات الأكبر، قد انتقل إلى المنطقة من الكرنك عبر النيل، ربما عندما بدأت مصلحة الآثار الحكومية، التي يديرها الفرنسيون والتي كان يعمل لحسابها، أعمال التنقيب في الجوار. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، عمل مرشدًا ومساعدًا لتشارلز ويلبور، عالم وجامع الآثار الأمريكي[٥٤]. وبالاشتراك مع أسرة أخرى، عملت هي أيضًا لحساب مصلحة الآثار، بَنَتْ ذريةُ خليفة معظم الكفر. والحال أن كثيرين من أعمام وأبناء عمومة شحات قد واصلوا العمل لحساب علماء آثار فرنسيين، وعمل آخرون لحساب أمريكيين من جامعة شيكاغو، كانوا قد بدأوا عملياتهم في مجال التنقيب في مدينة هابو في عشرينيات القرن العشرين. وقد استثمر ثلاثة أعمال دخلهم في بناء لوكاندات صغيرة. أمَّا والد شحات فقد كان أقل نجاحًا. إذ أصبح المُـوَرِّدَ المحلي للكحوليات لبعثات الآثار الأجنبية، وقد مات من إدمانه السُكر. وأمَّا شحات نفسه، فمع سعادته بعزق حقلٍ عندما يظهر سائح لالتقاط فيلم فيديو للشخصية الموجودة في كتاب كريتشفيلد، فقد كان عليه أن يقضي معظم الشتاءات في أماكن أخرى في مصر كملاحظ عمال ومقاول أنفار لأعمال التنقيب الفرنسية عن الآثار – وقد صارع هو نفسه مرض أبيه.

والحال أن هذا التاريخ الطويل للعلاقات بين الأسر المحلية والأركيولوچيا الأجنبية، وصناعة سياحة محدودة النطاق، والذي امتزج باقتصاد قصب السكر الزراعي وبالفلاحة من جانب الأسر المعيشية، قد شكل الواقع المعقد لقرية شحات. ولا يمكننا قراءة كتاب كريتشفيلد على أنه صورة لهذا الواقع، لأن الكتاب يتجاهل عمدًا العلاقات بين المحليين والأجانب والتي صاغت هذا الواقع. وفي أفضل الحالات، يمكننا اعتبار الكتاب مجرد ملمح آخر لهذه العلاقات.

مات ريتشارد كريتشفيلد في ١٠ ديسمبر ١٩٩٤ في واشنطون العاصمة. وكان قد ذهب إلى هناك لحضور حفل توقيع لكتابه العاشر، **القرويون**، الذي أعاد

فيه رواية قصص من دزينة القرى، أو ما يزيد عن دزينة، التي كان قد وصفها في كتبه الأسبق[٥٥]. وقد ذكر نعيه، في **النيويورك تايمز**، أن أخاه الأكبر، چيمس كريتشفيلد، من ديلابلين، بفرچينيا، مازال قيد الحياة. وقد اكتشفت فيما بعد أن چيمس كريتشفيلد قد عمل لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقاد الاكتشافُ إلى تساؤلات جديدة حول إنتاج صور كريتشفيلد لفلاح العالم الثالث.

لقد انتمي چيمس كريتشفيلد إلى الجيل المؤسِّس لوكالة الاستخبارات المركزية. وبعد أن عمل بشكل وثيق مع ضباط استخبارات نازيين سابقين في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، جرى تعيينه كأول مدير للعمليات السرِّية لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأدنى في عام ١٩٥٩، ثم أصبح واحدًا من كبار صانعي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لمدة ثلاثة عقود[٥٦]. ووفقًا لتحقيق لاحق قام به الكونجرس، فإن أحد أعماله، في فبراير ١٩٦٠، قد تمثل في محاولة قتل الرئيس العراقي، اللواء الركن عبد الكريم قاسم. وكانت فكرة كريتشفيلد هي قتل الرئيس بمنديل مسموم قام بإعداده قسم الخدمات التقانية بوكالة الاستخبارات المركزية. (وقد فشلت المحاولة، لكن قاسم قُتل بعد ذلك بثلاث سنوات في انقلاب رحبت به وكالة الاستخبارات المركزية وقد تكون هي التي ساعدته، حمل إلى السلطة حزب البعث، حزب صدام حسين) [٥٧]. والحال أن محاولة قتل قاسم كانت واحدة من الأعمال التي تعرض بسببها ريتشارد هيلمز، مدير وكالة الاستخبارات المركزية من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٣، ورئيس چيمس كريتشفيلد، للَوم المخفف، من جانب مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٧٧، لسماحه لوكالة الاستخبارات المركزية بالعمل وكأنها «تملك رخصة التصرف بحرية خارج إملاءات القانون»[٥٨].

ولا يمكن للمرء أن يفترض دون قرائن إضافية أن ريتشارد كريتشفيلد قد عمل في المهنة نفسها التي عمل فيها أخوه. على أن من المؤكد أنه قد تحرك في الأوساط نفسها. **فالقرويون**، كتابه الأخير، قد سجل الامتنان لـ«النصيحة والمقترحات والمساعدة وكرم الضيافة» التي تلقاها الكاتب من سينثيا هيلمز، زوجة الرئيس السابق لأخيه ؛ ومن روبرت س. مكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ؛ ومن عدد من شخصيات أخرى مرتبطة بوكالة الاستخبارات المركزية والمؤسسة

السياسية – العسكرية. وهؤلاء شركاء رفيعو المناصب بحيث يُعتبرون غير عاديين بالنسبة لرجلٍ شدَّدَ في كل كتاب من كتبه على أنه مجرد صحافي يكتب عن الفلاحين في أماكن منسية من العالم.

وقد يلاحظ المرءُ أيضًا كيف أن اختياره للقرى، التي يجري تصويرها دومًا على أنها أماكن جانبية، قد اقتفى أثر تغير بؤرة تركيز الشواغل الإمبراطورية الأمريكية، وبعضها كان آنذاك سريًّا تمامًا. فقد كان في الهند ونيبال في أعوام ١٩٥٩ – ١٩٦٢، الأعوام نفسها التي شهدت ما من الأرجح أنه كان أكبر عملية لوكالة الاستخبارات المركزية آنذاك: برنامج سرِّيٌّ، مركزه نيبال، لتدريب وتسليح لاجئين تبتيين لمحاربة الاحتلال الصيني في التيبيت[٥٩]. وقد جاءت زيارات كريتشفيلد إلى نيبال بين فترات كان يتولى خلالها تدريس الصحافة في جامعة ناجبور، مهد ومقر الحركة الفاشية الهندوية الصاعدة. وبحلول أواسط ستينيات القرن العشرين، يذكر تقرير عن برنامج وكالة الاستخبارات المركزية في نيبال أن «مسئول وكالة الاستخبارات المركزية چيمس كريتشفيلد قد وصف منجزات قوات حرب العصابات داخل التيبيت بأنها 'من الحد الأدنى' .... وعلى أية حال، فإن اهتمام وكالة الاستخبارات المركزية كان يتحول إلى الهند الصينية»[٦٠]. وقد اقتفى ريتشارد كريتشفيلد أثر هذا التحول، حيث وصل إلى ڤيتنام في عام ١٩٦٤ كمراسل لل**واشنطون ستار** وكَتَبَ الكِتَابَ الذي روج آراء الاستخبارات العسكرية البريطانية، التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحث واشنطون آنذاك على تبنيها. ومن ڤيتنام، قام برحلات إلى چاوه، ثم قضى عامًا هناك في ١٩٦٦ – ١٩٦٧، غداة مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية نظام سوهارتو في الاستيلاء على السلطة والقيام بقتل ما يصل إلى مليون من الخصوم السياسيين. كما قضى عامًا في واشنطون كمراسل في البيت الأبيض لصحيفة **ستار**، التي كانت لها صلاتها بوكالة الاستخبارات المركزية[٦١].

وفي عام ١٩٦٩، ترك كريتشفيلد **ستار** ليصبح «مراسلاً من القرى» متفرغًا، بمنحة من صندوق آليسيا پاترسون[٦٢]. وقد وقع اختياره على جزيرة موريشيوس التي تبدو جانبية، في جنوبي المحيط الهندي، لتكون موقع أول إقامة طويلة له في

قرية واحدة. على أن المحيط الهندي كان آنذاك في مركز توسع عسكري أمريكي آخر. وكانت موريشيوس قد حصلت للتوّ على استقلالها عن بريطانيا وأخذت تعرض تسهيلات بحرية على الاتحاد السوفييتي. وكانت الولايات المتحدة تبني قاعدتها البحرية والاستخباراتية في المحيط الهندي على جزيرة دييجو جارسيا، التي كانت مرتبطة بموروريشيوس في السابق لكن بريطانيا احتفظت بها وأجَّرَتها للولايات المتحدة. ولتأمين سرِّية القاعدة الجديدة، طلب ماكنمارا، صديق كريتشفيلد، ترحيل جميع سكان الأرخبيل الذي تنتمي إليه دييجو جارسيا، جزر تشاجو، وقد وافقت بريطانيا على أن تقوم بتجميع السكان سرًا، وضد إرادتهم وفي انتهاك للقانون الدولي، ونقلهم بالسفن إلى موريشيوس. ولدى وصول كريتشفيلد إلى الجزيرة، كانت بريطانيا والولايات المتحدة تدفعان لحكومة موريشيوس مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ دولار للمساعدة في توطين سكان جزر تشاجو، على أمل أن أنباء ترحيلهم غير الشرعي لن تصل إلى الغرب[٦٣].

وكان بناء القاعدة في دييجو جارسيا جزءًا من توسع قوة الولايات المتحدة في الخليج وشرق البحر المتوسط، وهو توسع انطوى على علاقات جديدة مع القوتين العسكريتين غير الغربيتين الرئيسيتين في المنطقة، إيران ومصر. والحال أن دراسات كريتشفيلد للقرى خلال الفترة التالية قد اقتفت أثر هذه الشواغل المتغيرة. فقد أقام في قرية على الحدود بين إيران والعراق في عام ١٩٧١، في الوقت عينه الذي كان فيه أخوه قد ساعد في إقناع الرئيس نيكسون ببدء تحويل إيران إلى حليف للولايات المتحدة يتمتع بتسليح قوي والبدء في نشاط سرِّي لزعزعة استقرار الحكومة البعثية في العراق. وفي عام ١٩٧٤، وصل إلى مصر، في غضون أسابيع من استئناف واشنطون علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة. ومع أن الريف المصري كان لا يزال بعيد المنال عن الغربيين الزائرين، فإن كريتشفيلد، إذ اختار قرية على حافة المنطقة السياحية قرب الأقصر، قد تمكن من قضاء وقت في الريف المصري، خلال هذه الفترة الحساسة لتجدد الانخراط الأمريكي في البلد[٦٤].

فهل كان كريتشفيلد جاسوسًا أمريكيًّا؟ لا أعرفُ ولا أظن أن هذه هي المسألة المهمة. فبعد سنوات قليلة من ظهور كتاب كريتشفيلد، نشرت مجلة مصرية كبرى سلسلة مقالات محذرة من «اختراق» مصر من جانب باحثين وخبراء تنمية أمريكيين، تمثل بحوثهم تهديدًا لـ«الأمن القومي» للبلد(٦٥). وقد أورد أحد المقالات آراء عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم، الذي قدم مثالاً لبحث أمريكي جَمَعَ بيانات عن القيادة المحلية في أربعين قرية مصرية، محذرًا من أن مثل هذه المعلومات يمكنها إلحاق الضرر بمصر(٦٦). وهذا يبدو غير وارد. فبالنظر إلى دلائل كتابات كريتشفيلد، يصعب تخيل أنه قد جمع شيئًا يمكن أن يمثل معلومات مفيدة، تمامًا كما أنه من غير الوارد معرفة الكثير من مسح لـ«القيادة» في أربعين، أو حتى أربعمائة، قرية مصرية. وكما أُوَضِّحُ في فصول تالية، فإنه لمن الصعب الإشارة إلى أي بحث أمريكي عن التطور الريفي المصري جَمَعَ معلومات صحيحةَ بما يكفي لتهديد أمن البلد. وإذا كان هناك تهديد فإنه يكمن في خطر التذرع بالشعار الذي أكل عليه الدهر وشرب، شعار «الأمن القومي»، فهذا تذرع يساعد تلك القوى القمعية التي يُعَدُّ هذا المصطلح مصطلحًا مفيدًا لها دومًا. وقد أصبح سعد الدين إبراهيم نفسه ضحية لهذا القمع عندما حُكم عليه بعد ذلك بعقد من الزمان بالحبس لمدة سبع سنوات بدعوى قيامه بنشاطات تهدد الأمن القومي(٦٧) (٠).

والحال أن أهمية ارتباطات كريتشفيلد بنظام «الأمن القومي» الأمريكي، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، إنما تكمن في شيء آخر، هو كشف الأصول السياسية لمثل هذه الخبرة بشأن الشرق الأوسط، وبشأن مسألة «الفلاح» خصوصًا. والحق أنه لم يتضح إلاَّ منذ عهد قريب فقط إلى أي مدى أثرت وكالة الاستخبارات المركزية على إنتاج الثقافة الأكاديمية والفكرية حول العالم في الشطر الثاني من القرن العشرين. وقصة مؤتمر الحرية الثقافية، الذي أنشأته وكالة الاستخبارات المركزية في باريس، معروفة الآن جيدًا، بما في ذلك تمويلها لمجلة **إنكاونتر** البريطانية. وقد امتدت جهود وكالة الاستخبارات المركزية إلى ما هو أبعد من ذلك

(×) برئت ساحته عند نظر استئناف الحكم. – م.

بكثير، فشملت تمويل المعارض الفنية، خاصة تلك المروجة للتعبيرية التجريدية ؛ والحفلات الموسيقية التي تقدم عمل المؤلفين الموسيقيين الأمريكيين الطليعيين ؛ والمؤتمرات الأكاديمية والثقافية ؛ والكتب والترجمات، ومجموعة متنوعة من المجلات الراغبة في نقد الماركسية أو الاتحاد السوفييتي وفي تأييد، أو على الأقل التزام الصمت حيال، العنف الأمريكي في فيتنام وأماكن أخرى من العالم(٦٨). ومن بين المجلات التي مولتها الوكالة في الخارج مجلة عربية نظيرة لمجلة **إنكاونتر**، هي مجلة **حوار**، التي أنشئت في بيروت في عام ١٩٦٢ تحت رئاسة تحرير كاتب فلسطيني بارز، هو توفيق صايغ(٦٩). وقد توقفت **حوار** عن الصدور في عام ١٩٦٧، بعد الكشف عن تمويل وكالة الاستخبارات المركزية لمؤتمر الحرية الثقافية.

وهذه الارتباطات بالإنتاج الأمريكي السرِّي للخبرة الثقافية والأكاديمية ربما تكون قد امتدت ليس فقط إلى عمل كعمل كريتشفيلد وإنما إيضًا إلى نشر الطبعة الأمريكية من كتاب عيروط «**الفلاح المصري**». وقد نُشر الكتاب في الولايات المتحدة، كما أشرتُ، بعد ربع قرن من كتابته أصلاً، وإن كان بالتزامن مع اهتمام أمريكي متجدد بالشئون المصرية الداخلية. وقد تم ترتيب نشره من جانب مورو برجر، الذي كان قد لعب دورًا في سن قانون تعليم الأمن القومي في عام ١٩٥٨ وكان، كما سبق أن أشرت إلى ذلك، الرئيس الأول للجنة الشرق الأدنى والأوسط التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية والرئيس المؤسِّسَ لجمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية. والواقع أن برجر، وقت أن كان طالبًا في نيويورك في أواخر الثلاثينيات، كان عضوًا في الحركة التروتسكية في نيويورك، مع آخرين مثل ايرفنج هاو وسيمور مارتن ليبسيت وجيرترود هيملفارب، الذين تحول كثيرون منهم إلى معادين نشطين للشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية وتحركوا في العديد من الحالات في اتجاه أقصى اليمين(٧٠)، وفيما بعد، سنجد أن بعضهم، من بينهم الصحافي ايرفنج كريستول ؛ وسيدني هوك(×)، أستاذ الفلسفة بجامعة نيويورك،

(×) في يوليو ١٩٤٣، وصفه الكاتب التروتسكي جون ج. رايت بأنه الزعيم سيئ السمعة لمدرسة بأكملها من الراديكاليين المرتدين. — م.

وميلڤين لاسكي، رئيس تحرير مجلة **إنكاونتر**، قد حصلوا على تمويل وتشجيع من جانب وكالة الاستخبارات المركزية. وشأن باحثين آخرين كثيرين دخلوا مجال الدراسات المتعلقة بمناطق محددة بعد الحرب العالمية الثانية، كان برجر قد عمل في الاستخبارات خلال الحرب، وكانت له، هو أيضًا، ارتباطات بوكالة الاستخبارات المركزية. وكان عضوًا في مؤتمر الحرية الثقافية وكان الباحث الذي اختار رئيس تحرير مجلة **حوار**، النظير العربي لمجلة **إنكاونتر**. والحال أن حجم أموال وكالة الاستخبارات المركزية السخي، الذي عَرَضَه على رئيس التحرير المرشح، كان مقترنًا بشرط واحد: أن تنشر المجلة مقالات تتناول أحوال المسلمين السيئة في الاتحاد السوفييتي(٧١).

والأسئلة الأكثر جدية والتي تطرحها هذه القصة ليست هي انتحالات كريتشفيلد من عيروط، ولا الارتباطات المحتملة بنشاطات العمل الاستخباراتي الأمريكي، والتمويل السياسي السرّي للصحافة والبحوث الأمريكية. فالمسألة الأكثر أهمية هي بنية الخبرة الأكاديمية التي ساعدت على ازدهار أشكال التحيز والجهل وإساءة تصوير الأحوال هذه وأتاحت لمثل هذه الكتب المريبة ما تمتعت به من تداول وقبول.

---

1. George Foster, Foreword to Richard Critchfield, *Shahhat: An Egyptian* (Syracuse: Syracuse University Press, 1978), ix, التشديد من عندي.

2. Vivian Gornick, "Metaphor for Egypt," *New York Times Book Review*, January 14 1979, 12.

3. Pierre Gourou, *Les paysans du delta tonkinois: Etude de géographie humaine* (Paris: Mouton, 1936), 577; English translation, *The Peasants of the Tonkin Delta: A Study of Human Geography*, 1 vol. in 2. (New Haven: Human Relations Area Files, 1955), 664.

٤. ساعدت الثورة الفلسطينية على تنشيط حركات سياسية شعبية في الريف المصري، خاصة حركة الإخوان المسلمين. والحال أن مجهود هذه الحركات التنظيمي والتحريضي في البلدات الريفية والقرى، كما في المدن الرئيسية، قد وجد تتويجًا له في تظاهرات جماهيرية في صيف عام ١٩٣٨، وهي تظاهرات قمتعها السلطات قمعا عنيفا.

Israel Gershoni, "The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine, 1936-39," *Middle Eastern Studies* 22, no. 3 (1986): 367-97.

5. Henry Habib Ayrout, *Moeurs et coutumes des fellahs*, Collection d'études, de documents et de témoignages pour servir a l'histoire de notre temps (Paris: Payot, 1938), reprint ed. (New York: AMS Press, 1978), i, 12.
في الولايات المتحدة في الفترة نفسها، رمز كتاب
Robert Redfield's *Tepoztlán, A Mexican Village: A Study of Folk Life* (Chicago: University of Chicago Press, 1930)
إلى تحول في الاهتمام، بين علماء الأنثروبولوجيا، من المجتمعات «البدائية» إلى المجتمعات «الشعبية»، أو، فيما بعد، «الفلاحية». وكان التحول، في جانب منه، رد فعل لثورة ١٩١٩ - ١٩٢٠ المكسكية، والتي تعود أصولها إلى مقاومة القرى الهندية لاستعمار أراضيها من جانب شركات زراعة قصب السكر المكسيكية.

6. See James C. Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven: Yale University Press, 1976); Samuel Popkin, *The Rational Peasant: The Political Economy of Rural Society in Vietnam* (Berkeley: University of California Press, 1979).

7. The major editions of Ayrout's work are: Henry Habib Ayrout, *Moeurs et coutumes des fellahs* (Paris: Payot, 1938; reprinted New York: AMS Press, 1978); 2nd revised ed., entitled *Fellahs* (Cairo: Editions Horus, 1942);
الطبعة العربية، **الفلاحون**، ترجمة محمد غلاب (القاهرة، مطبعة الكوثر، ١٩٤٣، الطبعة العربية الثامنة، ١٩٦٨).
English ed., *The Fellaheen*, trans. Hilary Wayment (Cairo: R. Schindler, 1945); Russian ed., *Fellakhi Yigipta* (Moscow, 1954); U.S. ed., *The Egyptian Peasant*, trans. John Alden Williams (Boston: Beacon Press, 1963).
وقد اقتبستُ أساسًا من ترجمة ويمينت الصادرة في عام ١٩٤٥، فهذه هي الطبعة التي استخدمها كريتشفيلد.

٨. أبعد باولز عن وزارة الخارجية في نوفمبر ١٩٦١ وعين ممثلاً خاصًا للرئيس للشئون الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية، وقد زار القاهرة واجتمع مع الرئيس عبد الناصر في فبراير ١٩٦٢.
William J. Burns, *Economic Aid and American Policy Towards Egypt, 1955-81* (Albany: State University of New York Press, 1985), 131, 249.

9. Ayrout, *Egyptian Peasant*, xvi.

10. Ibid., v-vi.

11. Richard Critchfield, *Villages* (Garden City, N.Y.: Anchor Press/Doubleday, 1981, reprint ed. 1983), 64.

12. Richard Critchfield, *The Long Charade: Political Subversion in the Vietnam War* (New York: Harcourt, Brace & World, 1968), 208.

13. Critchfield, *Villages*, 66,

التشديد من عندي. ومعظم الفصل القصير عن فيتنام في هذا الكتاب مكرر من كتاب *The Long Charade,* لكن الاقتباسات من المستشارين العسكريين البريطانيين في الكتاب الأول تكرر في الكتاب الثاني دون علامات تنصيص كما لو كانت آراء خاصة لكريتشفيلد.

14. Mohamed Heikel, *Autumn of Fury: The Assassination of Sadat* (New York: Random House, 1983), 8-10.

15. See John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1983), 261.

16. Robert Fernea, Review of Richard Critchfield, *Shahhat: An Egyptian, Middle East Journal* 33, no. 4 (1979): 506-7.

17. Critchfield, Shahhat, xiii-xiv. Further references to Critchfield are cited in the text in parentheses.

18. Fred H. Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820-1824," *International Journal of Middle East Studies*, 13, no. 2 (1981): 131-153, at 146.

19. J. A. St John, *Egypt and Nubia, Their Scenery and Their People* (London: Chapman and Hall, 1845), 378-86; Lawson, "Rural Revolt."

٢٠. يبدو أن كريتشفيلد يدرك جيدًا آثار هذا النوع من الخيال. فإحدى دراساته الأسبق عن الفلاحين عبارة عن سرد عن جماعة من البدو الرعاة الناطقين بالعربية في جنوب غربي إيران، كتب خلال عهد الشاه وجرى تقديمه من خلال حياة فرد اسمه يعقوب، يكتب كريتشفيلد اسمه على أنه جاكوب، وفي مقدمته للطبعة الثانية من الكتاب، والتي نشرتها دار نشر جامعة إنديانا في عام ١٩٨٨، يوضح: «لقد كتبت الاسم بأسلوب الكتاب المقدس على أنه جاكوب لكي أؤكد على نوعيته المرتبطة بالعهد القديم» - لأنه في تلك الأيام «لم يكن أحد يذكر آية الله الخميني... وكان الإسلام، مع كونه أسلوب حياة إجمالي للبدو، يبدو معتدلاً نسبيًا».

The Golden Bowl Be Broken: Peasant Life in Four Cultures, 2nd ed. (Bloomington, Indiana.: University of Indiana Press, 1988), ix.

21. Cf. Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1991), 21-32.

٢٢. هذا هو اعتراف كريتشفيلد الوحيد بدينه لعيروط الذي تنقل الفقرة منه بشكل يكاد يكون حرفيًا، فقد كتب عيروط: تحت السيطرة الأجنبية التي دامت أحيانًا لمدة سنوات وقرون، من جانب الفرس والإغريق والرومان والبيزنطيين والعرب والأتراك والفرنسيين والإنجليز...

غير الفلاحون سادتهم ودياناتهم ولغتهم ومحاصيلهم، لكنهم لم يغيروا أسلوب حياتهم. Ayrout, *The Fellaheen*, 19.

٢٣. يكتب كريتشفيلد اسم القرية هكذا: بيرات.

24. Ayrout, *The Egyptian Peasant*, 13.
افتُتح المتحف في عام ١٩٣٨، العام نفسه الذي صدر فيه كتاب عيروط وكجزء من الاهتمام الإثنوغرافي الجديد بالفلاحين.

25. See Mitchell, *Colonising Egypt*, 122-5.

26. Gustave Le Bon, *Les lois psychologiques de l'évolution des peuples* (Paris: Felix Alcan, 1898), English trans., *The Psychology of Peoples* (New York: Macmillan, 1898), 4-5, 13, 199-200.

27. Gardner Lindzey and Elliot Aronson, eds., *Handbook of Social Psychology*, 2nd ed. (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1968), 1:41.

28. Gustave Le Bon, *Psychologie des foules* (Paris: Felix Alcan, 1895), English trans., *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (New York: Macmillan, 1896), 36.

29. Ayrout, *Moeurs et coutumes*, 132.

٣٠. الوالد، حبيب عيروط، كان مهندسًا – معماريًا تلقى تعليمه في باريس، وقد شارك في تخطيط وبناء ضاحية هيليوبوليس الجديدة، كما أن شقيقي الأب عيروط، شارل وماكس، كانا معماريين يعملان في القاهرة. إفادة شخصية من إيفيت سن – عيروط بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٩٣.

٣١. أوضح عيروط أن الفلاح، «لكونه يتميز بمزاج شبيه بمزاج الطفل، لا يمكن تقديم منزل نموذجي له دون تعليمه، بأسلوب رقيق، طرائق استعماله .. وهذه التربية أهم من الإنجاز المادي». (*Egyptian Peasant*, 130) وللاطلاع على مناقشة لهذه الصلة بين وقع البنية والفردية والتربية في الممارسة الكولونيالية، انظر: , Mitchell, *Colonising Egypt*, 44 – 8 92-4. وفيما يتعلق بالقرى النموذجية، انظر أيضًا الفصل الثاني، أعلاه، والفصل السادس، أدناه.

32. Ayrout, *Egyptian Peasant*, 19-20, 151.

٣٣. كما كانت هناك مناقشة حيوية بشأن هذه المسائل في الصحافة. ففي صحيفة «**الأهرام**» في ١٧ و١٨ و١٩ فبراير ١٩٣٧، مثلاً وصفت بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن)، مؤلفة كتاب

«الريف المصري» (القاهرة، مكتبة الوفد، ١٩٣٦) شرور صناعة تجهيز القطن، موضحة كيف أن ٢٥ ألف طفل تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة عشرة كانوا مستخدمين في ذلك العام في شحن وتفريغ آلات الحلج في معامل حلج وكبس القطن، حيث كانوا يعملون وسط غبار خانق من الخامسة صباحًا إلى العاشرة مساءً كل يوم بلا انقطاع (Ayrout, *Fellaheen*, 63). كما أن مختلف طبعات كتاب عيروط القاهرية قد واصلت المناقشة. فالطبعة الفرنسية الصادرة في عام ١٩٤٣ قَدَّمَ لها فؤاد أباظة باشا. والطبعة الإنجليزية الصادرة في القاهرة في عام ١٩٤٥ قدَّمَ لها محمد طاهر باشا، وهو من كبار ملاك الأرض ورجال الأعمال البارزين، كان ينتمي إلى العائلة المالكة وكان عضوًا في مجلس النواب. وقد أشاد طاهر بــ«موضوعية» عيروط، ونبه إلى أن البلد، في هذا «المنعطف في تاريخه»، يحتاج إلى «تعاون كامل ووثيق بين جميع الطبقات» يستند إلى «تفهم متعاطف تعاطفًا خاصًا ... من جانب الطبقة العليا وكبار مُلاك الأرض لفلاحيهم» (Ayrout, *Fellaheen*, 5).
وحول طاهر انظر: Eric Davis, *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941* (Princeton: Princeton University Press, 1983), 141.

٣٤. حين توقف مريت بطرس غالي عن معارضة الإصلاح الزراعي ونشر في عام ١٩٤٥ اقتراحًا بوقف مراكمة الأراضي من جانب الضياع الكبيرة (بحيث لا يمس سوى المشتريات المستقبلية من الأراضي، لا الأملاك القائمة أو الموروثة)، دعا إلى حدٍّ حجمه ١٠٠ فدان بدلاً من خمسين بحجة أن الحدّ الأقل من شأنه أن «يحد من مبادرة الطبقة المتوسطة الريفية، أولئك الأعيان الريفيين الذين نرى أن عليهم الوفاء بالمهمة الحيوية المتعلقة ببث الحياة في المجتمع الريفي»، نقلاً عن Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950* (Oxford: Oxford University Press, 1962), 212.

٣٥. الاقتباسات في هذه الفقرة والفقرة التالية مأخوذة من الغلاف الخلفي لطبعة الكتاب ذات الغلاف الورقي، إلاَّ عندما يُشار إلى غير ذلك.

٣٦. إبراهيم عامر، **الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨).

Jacques Berque, "Sur la structure de quelques villages égyptiens," *Annales: Économie, Société, Civilisations* 10, no. 2 (1955): 199-215; "Dans le Delta du Nil," *Annales de géographie* (1955): 277-??, and "Le village et l'histoire," *Studia Islamica* (1956): 91-??.

وكان بيرك أول كاتب يصف بشكل تحليلي التحولات الاجتماعية المترتبة على مشروعات الري والمحاصيل الصناعية والملكية الخاصة في القرن التاسع عشر، معتمدًا إلى حد بعيد

على معلومات من كتاب علي مبارك، **الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٨٦ – ١٨٨٨).

٣٧. سنجد أن زعم عيروط، وهو صدى لكلام لوبون، أن القرية المصرية «ليست جماعة بالمعنى الاجتماعي، ليست جسمًا عضويًا، بل كتلة»، كان السند الرئيسي الذي استخدمه جابرييل باير، وهو باحث إسرائيلي أصبح لمدة جيلٍ المرجع الرئيسي حول التاريخ الحديث للريف المصري، لكي يذهب إلى أنه بحلول القرن التاسع عشر لم تعد القرية المصرية قائمة كجماعة تشاركية.

"The Dissolution of the Egyptian Village Community," in *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 17-29. Cf. Haim Gerber, *The Social Origins of the Modern Middle East* (Boulder, Co.: Lynne Rienner, 1987), 145.

38. Morroe Berger. *The Arab World Today* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962), 154-55, 158, 171.

٣٩. عيروط، **الفلاحون** (١٩٦٨)، ٧.

40. Ayrout, *The Egyptian Peasant*, 18; cf. Gabriel Baer, "Submissiveness and the Revolt of the Fellah," in *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 93-108, at 102.

٤١. هذه فقرة من العديد من الفقرات التي يُكَرِّرُ فيها عيروط كلامًا مأخوذًا من مصادر أوروبية أسبق. فاللورد كيتشنر، المندوب والقنصل العام البريطاني في مصر من عام ١٩١١ إلى عام ١٩١٤، والذي لاشك في أنه قرأ الكثير من المصادر نفسها، قد ذكر لوزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩١٢ أن «حياة الإنسان» في الريف المصري «تبدو قليلة الأهمية وتؤدي أبسط الحوادث إلى قتل البشر ... ومثل هذه الجرائم تنشأ عن مشاجرات عرضية أو خصومات عائلية أو عن الثأر....».

Public Record Office, London, PRO/FO/30/57/9, Kitchener to Grey, 1912, quoted in Martina Rieker, "The Sa`id and the City: Subaltern Spaces in the Making of Modern Egyptian History" (Ph.D. Dissertation, Temple University, 1997), 168.

٤٢. عندما يشبع القرويون من العنف، تبقى مشكلة «الكيف» «وهي كلمة عميقة المغزى»، حسب عيروط. فهو يقول أنها تشير إلى «نوع من السلبية اليقظة التي تعني عدم عمل شيء وعدم

قول شيء وعدم التفكير في شيء». (Ayrout, *The Fellaheen*, 136). ويوضح كريتشفيلد انه «توجد في مصر حالة ذهنية اسمها الكيف، حيث لا يفعل إنسان شيئا ولا يقول شيئا ولا يفكر في شيء. وهي نوع من السلبية اليقظة» (Critchfield, *Shahhat*, 183) .

43. See Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon, 1978), 160-64; Mitchell, *Colonising Egypt*, 26-7.

٤٤. بطرس وديع، إفادة شخصية.

45. M. Yasar Iscan, Review of Critchfield, *Shahhat: An Egyptian, American Anthropologist* 82, no. 4 (1980): 961; Sam Beck, Review of Critchfield, *Shahhat: An Egyptian, Journal of American Folklore* 93, no. 370 (1980): 487-88; John G. Kennedy, Review of Critchfield, *Shahhat: An Egyptian, American Ethnologist* 7, no. 1 (1980): 220-21.

46. Critchfield, *Villages*, vii.

47. 1. Critchfield, *The Golden Bowl Be Broken*. The book was first published in 1973. The press's catalogue recommended the book for use in university courses and included an endorsement from *The Annals of the American Academy of Political Science*.

48. Winifred S. Blackman, *The Fellahin of Upper Egypt: Their Religious, Social and Industrial Life To-day with Special Reference to Survivals from Ancient Times* (London: G. G. Harrap, 1927).

49. Yvette Senn-Ayrout, personal communication, March 19 1993; Janette De Bono-Ayrout, personal communication, June 1993; "Biography du P. Ayrout," *Le Messager* (Alexandria), April 9 1989.

50. *Newsletter of the American Research Center in Egypt* (Cairo), no. 142, summer 1988.

51. "Biography du P. Ayrout."

52. See Richard Critchfield, "A Response to 'The Invention and Reinvention of the Egyptian Peasant,'" and Timothy Mitchell, "A Reply to Richard Critchfield," *International Journal of Middle Eastern Studies* 23, no. 2 (1991): 277-80, from where I have drawn material in this and the following paragraph.

53. A photograph taken in the 1870s shows the site of Shahhat's hamlet, Kom Lolah, to consist entirely of fields, with no houses yet built. A photo taken circa 1930 shows at most one or two houses. See Deborah Bull, *Up the Nile: A Photographic Excursion, Egypt 1839-98* (New York: C. N. Potter, 1979), 88; James Henry Breasted, *The Oriental Institute of the University of Chicago*, The University of Chicago Survey, vol. 12 (Chicago: University of Chicago Press, 1933), fig.97, "General View of Medinet Habu, Looking South."

54. Wilbour (1833 - 1896), an American businessman, studied archaeology under Maspero, the French head of the Egyptian antiquities service, in Paris and Berlin, and spent the last twenty years of his life in Egypt and France. Khalifa, who farmed ten acres of land, was his host and general agent in the area, and supplied him with donkeys to get around and other needs. Charles Edwin Wilbour, *Travels in Egypt (December 1880 to May 1891): Letters of Charles Edwin Wilbour*, ed. Jean Capart (New York: Brooklyn Museum, 1936), 58. I am grateful to Caroline Simpson for this reference.

55. Richard Critchfield, *The Villagers. Changed Values, Altered Lives: The Closing of the Urban-Rural Gap* (New York: Anchor Books/Doubleday, 1994).

56. See "An Interview with James Critchfield," in *The Survival of Saddam*, at http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/saddam/interviews/critchfield.html.

57. Thomas Powers, "Strategic Intelligence: Part One, An Isolated Man," The Atlantic Monthly, April 1979. See also the hearings and report of the Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities (the Church Committee), 1976. James Akins, an attaché at the US Embassy in Baghdad at the time, recalled U.S. support for the Ba'th as follows: "The Ba'ath Party had come to control. We were very happy. They got rid of a lot of communists. A lot of them were executed, or shot. This was a great development." In "The Survival of Saddam: An Interview with James Akins," PBS/Frontline, at http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/saddam/interviews/akins.html

58. Powers, "Strategic Intelligence."

59. Melinda Liu, "When Heaven Shed Blood," *Newsweek*, International edition, April 19, 1999. The CIA operation was launched in March 1959, following the Dalai Lama's flight from Tibet.

60. Ibid.

61. In November 1973, when details began to emerge about the extent of the CIA's involvement in U.S. politics, the initial revelations concerned the CIA's use of American journalists. The first newspaper singled out for employing members of the CIA was *The Washington Star*. See Daniel Brandt, "Journalism and the CIA: The Mighty Wurlitzer," *NameBase NewsLine*, no. 17, April-June 1997, at http://www.pir.org/news17.html; Carl Bernstein, "The CIA and the Media," *Rolling Stone*, 20 October 1977, 65-67; and the series of articles in the *New York Times*: John M. Crewdson and Joseph B. Treaster, "The CIA's 3-Decade Effort to Mold the World's Views," *New York Times*, 25 December 1977, 1, 12; Terrence Smith, "CIA Contacts With Reporters," *New York Times*, 25

December 1977, 13; Crewdson and Treaster, "Worldwide Propaganda Network Built by the CIA," *New York Times*, 26 December 1977, 1, 37; Crewdson and Treaster, "CIA Established Many Links to Journalists in U.S. and Abroad," *New York Times*, 27 December 1977, 1, 40-41.

62. The executive secretary of the Alicia Patterson Fund was Richard H. Nolte, a former Rhodes Scholar in Arabic Studies who, with no previous diplomatic experience, had been appointed U.S. Ambassador to Egypt in April 1967 in the midst of the crisis leading to the Six Day War (he was forced to abandon the post a month later, after Egypt and the U.S. broke diplomatic ties). Nolte had previously been a Middle East Associate of the American Universities Field Staff.

63. In November 2000 in a case brought by the Chagos Islanders, the High Court in London declared that their deportation had been illegal and ordered the British Government to allow them to return home and pay them compensation. When the facts of the deportation first emerged, the U.S. and British governments had fabricated a story that the islanders were merely migrant workers from Mauritius with no indigenous rights. The U.S. continued to oppose their right of return. Ewan MacAskill, "Evicted Islanders to Go Home," The Guardian November 4 2000, 1, 3. For details of the secret history see Hansard, vol. 208 (May 18-June 5, 1992), Oral Questions and Debates, June 4, 1992, columns 1010-1012, at http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm/cmhansrd.htm; and Ewan MacAskill and Rob Evans, "Thirty Years of Lies, Deceit and Trickery that Robbed a People of their Island Home," The Guardian, November 4 2000, 3.

64. The other villages Critchfield wrote about were in the Philippines, South Korea, India, and Mexico. After receiving his MacArthur prize, however, he abandoned the Third World peasant and turned to studies of life in the rural United States and in Britain. He conducted his last study in a village on the Polish borderlands with Russia, just as the Soviet Union began its collapse.

٦٥. الأهرام الاقتصادي، ٤ أكتوبر ١٩٨٢.

The series of articles was published in *al-Ahram al-iqtisadi* in October and November 1982. Several important criticisms were made in these and other articles, drawing attention to the way Egyptian scholars and scientific centers had been coopted into consultancy work or joint research projects under American auspices, in which the goals, methods, and assumptions of the analysis were determined by the agenda of American development policy, and pointing out how the bulk of the fees and the credit for such joint research was earned by the American, even in the frequent cases where most of the research was done by Egyptians and the foreigner did little more than correct the English of the final draft. However, some authors also called for the Egyptian state to

become more directly involved in the control and direction of research, for CAPMAS (the Central Agency for Public Mobilization and Statistics) to reassert its power to licence all research projects in the country, and even for the Prosecutor General and the state security services to enforce more strictly a 1960 law providing six-month prison sentences for those disclosing state information on national planning, food consumption, and trade

(الأهرام الاقتصادي، ٨ نوفمبر ١٩٨٢).

٦٦. «حكومة ظل أمريكية بالقاهرة»، الأهرام الاقتصادي، ١١ أكتوبر ١٩٨٢، ١١ – ١٤.

67. The Egyptian state security forces arrested Sa`d Eddin Ibrahim on July 1, 2000 and charged him with spreading "false reports" about Egypt. The case was tried before a state security court, whose verdicts could only be appealed through the Court of Cassation and then only on procedural grounds and not on the substance of the case. Ibrahim had been organizing an attempt, with funds from the Ford Foundation, to monitor the legality of the Egyptian parliamentary elections of November 2000. Middle East Times, Jan 26, 2001, at http://www.metimes.com/2K1/issue2001-4.

68. Frances Stonor Saunders, *The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters* (New York: New Press, 1999), originally published as *Who Paid the Piper: The CIA and the Cultural Cold War* (London: Granta Books, 1999).

69. Saunders, *The Cultural Cold War*, 334.

70. Alan M. Wald, *The New York Intellectuals: The Rise and Decline of the Anti-Stalinist Left From the 1930s to the 1980s* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1987), 311-21.

٧١. إفادة شخصية من إبراهيم أبو لغد، ٣ أغسطس ٢٠٠٠. وكان برجر قد حاول تجنيد أبو لغد لرئاسة تحرير المجلة. ولم يكشف برجر عن مصدر التمويل، لكن حجم المال المعروض والشرط الخاص بالاتحاد السوفييتي قد أثارا ريبة أبو لغد على الفور. وعندما تكشفت في أواخر الستينيات الحقائقُ المتعلقة بتورط كثيرين من المثقفين الأمريكيين الذين حصلوا على أموال من وكالة الاستخبارات المركزية في نشاطات هذه الوكالة، زعموا أنهم لم يكونوا يعرفون الجهة التي تدفع لهم. والحال أن كتاب Saunders, The Cultural Cold War, إنما يدحض هذا الزعم دحضًا فعليًّا.

الفصل الخامس

لا أحد ينصت لفقير

دائمًا ما كانت مناقشة السياسة والعنف الفلاحيين أحادية الجانب بدرجة غريبة. ولا تزال الدراسات المتعلقة بالمقاومة وبالتمرد الريفيين تواصل النمو بقوة. إلاّ أنه يبدو أن من المتعارف عليه في هذه الأدبيات أن العنف الريفي يشير إلى عنف الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة. وعادةً ما لا يجري التعامل مع المصطلح على أنه يعني العنف الذي يمارس ضد هذه الجماعات. ومع أن هذا العنف الأخير قد يُنَاقَشُ في توضيح سياق التمردات أو ردود الفعل التي يستثيرها فإنه هو نفسه نادرًا ما يكون بؤرة التحليل(١).

ويرجع جانب من أسباب أحادية الجانب هذه إلى أن أية محاولة للكتابة عن الاستخدام اليومي للعنف ضد من لا حول لهم ولا قوة يواجه مشكلة البينة. فالعنف الموجه ضد الناس داخل جماعة صغيرة غالبًا ما يعتمد على القدرة على فرض الصمت. فالضحايا يمكن أن يختفوا والناجون قد يخافون الكلام، والتحقيقات، إذا ما جرت، لا تسفر إلاّ عن دعاوٍ وأقاويل، أو أنها تنظم لخدمة أغراض سياسية أكبر. ولذا فمن السهولة بمكان أن يضيع فعل العنف الأصلي، وتصبح الكتابة عنه محاولة شبه مستحيلة لإعادة تركيب الأحداث استنادًا إلى جزئيات واستعادة أصوات المفقودين.

على أن الصمت المفروض عن طريق أشكال محلية للعنف نادرًا ما يكون تامًا. فالعنف الذي يمحو كل علامة لنفسه سوف يكون عديم الكفاءة والفعالية بدرجة ملحوظة. ولابد للموت والاختفاء والإيذاء الجسدي أو فعل التعذيب أن تبقى ماثلة في ذاكرة الناس. فحتى يكتسب العنف جدواه في حركة السيطرة، لابد من الهمس به وتذكره من جانب ضحاياه والتلميح إليه في التهديدات التي تقع فيما بعد. وهذا الاختفاء أو فعل الإرهاب المستتر يكسب قوته كغياب يجري جعله ماثلاً باستمرار.

ويترتب على ذلك أن البينة الغائبة ليست مجرد مشكلة منهجية تحد من جدوى الكتابة عن العنف اليومي بما يجعل من المستحيل إعادة تركيب تحليل له معنى. بل أن المعنى نفسه، بشكل أساسي للغاية، يتم، في ثقافة خوف، جعله ممكنًا عن طريق ما هو غائب. وتتوقف صياغة اقتصاد ثقافي يمكن أن يصنع الإرهاب والطاعة والخضوع على الإشارة الماثلة دومًا إلى ما اختفى، على حالات الموت الباقية في الذاكرة والانتهاكات غير المنسية. هكذا، بصورة مفارقة، يتكشف أن الفراغ الذي يبدو أنه يقوض أسس تفسير مدروس للعنف السياسي هو مجال فارغ حاسم – «مجال الموت» كما يسميه مايكل توسيج، مستعيرًا عبارة لفالتر بنيامين– والذي يمكن بالإشارة إليه تدشين بناء اقتصاد خوف[٢]. كما يترتب على ذلك أن الذكريات والتقارير والشائعات التي تحيلنا إلى ما هو مفقود ليست مجرد بينة ثانوية، يمكن استخدامها كأداة تتيح إمكانية جزئية وغير موثوقة للوصول إلى الحدث الأصلي. فدون أنماط التذكر لن تكون هناك أهمية للحدث الأصلي وبهذا المعنى لن يكون هناك حدث. فما يشكل الحدث هو الجمع بين العنف وتذكره، بين الغائب وتمثيله.

ومن خلال إدراك الطبيعة الهجينة لوقوعه، ربما أمكننا أن نصبح أكثر انتباهًا إلى مشكلة العنف السياسي الذي يمارس ضد الفقراء وأن نبدأ الشك في السبل التي نكتب بها عن السياسة الريفية. وسوف أحاول في الصفحات التالية إعادة قراءة بعض الدراسات عن السياسة الفلاحية، متناولاً حالة مصر في الستينيات المدروسة جيدًا، وسوف أنظر في أنواع الكتابة التي جرى من خلالها تمثيل تلك الفترة، خاصة في الولايات المتحدة، باحثًا عن علامات العنف التي أغفلت ومتسائلاً عن مدى قدرة البحوث التي قدمت إلينا على معالجة مسألة العنف. وسوف أبدأ بتقديم بعض الشواهد الجزئية على العنف السياسي ضد الفقراء، والتي تم تجميعها في ريف مصر في الستينيات.

تتألف الشواهد من اتهامات وجهها سكان غزالة عبدون، وهي قرية في محافظة الشرقية في دلتا النيل، على نحو ما سجلت في تقرير سري أعدته في أكتوبر ١٩٦٦ إدارة التحقيقات الجنائية بالجيش المصري وورد، بعد ذلك بعشرين سنة، في ملحق لدراسة أمريكية عن سياسة الريف المصري[٣]. والوثيقة تقرير من

نحو ثلاثمائة تقرير مماثل قدمت إلى ما يسمى باللجنة العليا لتصفية الإقطاع، التي أنشأها الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٦ استجابة للمطالب الشعبية بأن تتولى الحكومة تحري وكبح السلطة الإقليمية لكبار ملاك الأرض[٤]. ويتهم التقرير أحمد حسن عبدون، وهو عضو سابق في البرلمان وأكبر مالك للأرض في القرية، بإحدى عشرة جريمة «جنائية وإرهابية».

ووفقًا للتقرير، فإن أحمد حسن «كان قد اتهم منذ عشر سنوات تقريبًا بقتل محمد القلشاني إبراهيم من القرية». والحال أن المجني عليه «قد اختفى عن الأنظار ولم يعثر له قط على أثر. ولم يتقدم أحد للإدلاء بشهادة ضده [ضد أحمد حسن] خوفًا منه، وأوقفت التحقيقات لعدم توافر الأدلة». وبعد ذلك «استولى» أحمد حسن «على الأرض التي تخص الفلاح القتيل، والتي تصل إلى أكثر من أربعة أفدنة من زمام القرية». ويزعم التقرير أن أحمد حسن قام بعد ذلك بخمس سنوات «بضرب وتعذيب الفلاح حسن أحمد علي، الشهير باسم حسن نَقّه، الذي كان حارسًا خصوصيًا له». والحال أن التعذيب «قد أدى إلى نزيف أفضى إلى الموت»، لكن «أحدًا في القرية لم يجرؤ على التقدم بشكوى ضده». وقد تعامل مع فلاح آخر «بربطه بعربته وسحله على طول طرق القرية إلى أن بلغ واجهة جرنه. كان المجني عليه عاريًا وجرى ضربه وبتر أجزاء من جسمه أمام أمه. وقد حدث ذلك لأن المجني عليه كان قد طلب تحويل قطعة من الأرض كان يزرعها إلى حيازة»، وكان أحمد حسن هو مالك هذه القطعة من الأرض[٥].

ثم يزعم التقرير أن أحمد حسن قام قبل ثلاث سنوات «بضرب وتعذيب المحامي عبد العظيم عيداروس بدفنه حتى الكتفين ليلاً في إحدى الجبانات. وقد أنقذه أقاربه. لكن المحامي المذكور، نتيجة لهذا الحادث، فقد عقله. وهو يحيا الآن كإنسان مختل عقليًا في القرية». وفي مناسبة أخرى، قام أحمد حسن «بضرب المواطن أحمد يوسف في المسجد وهو يؤدي الصلاة. كما اعتدى على زوجته». وعندما تدخل مدرس المدرسة المحلية، وهو ابن أخت للزوجة، اعتدى أحمد حسن عليه هو الآخر. «حيث قذفه بزجاجة خمر كانت بيده». وتشير الاتهامات في بعض الحالات إلى مطاردات جنسية، بما في ذلك جريمة قتل قيل إنها وقعت «لأن

المجني عليه رفض مجاراة رغبات زوجة الإقطاعي، المعروفة بسوء سلوكها»، والزعم بأن أحمد حسن نفسه قام بتحريض «زوجة الفكهاني عبد اللطيف على الهرب من عش الزوجية وأغراها بالإقامة معه مدة طويلة إلى أن اضطر زوجها إلى تطليقها». وبعد ذلك تزوج أحمد حسن المرأة «ولا تزال في عصمته حتى الآن»(٦).

فما الذي يمكننا أن نعرفه من هذا النوع من الشواهد الجزئية؟ في المقام الأول، يبدو أن التقرير يشير إلى أن السبب النموذجي للعنف في القرية هو نزاع على السيطرة على أرضها. فقد وقع أكثر من نصف الجرائم التي يشير إليها ردًا على مطالب المجني عليهم بنيل حقوق زراعة. ويقال أن أحمد حسن قام، في إحدى المناسبات بـ«ضرب وتعذيب الفلاح عبد الواحد العروشي، الذي مات جَرَّاء جراحه. وكان السبب نزاعًا على طلب من الضحية بتحويل قطعة أرض كان يفلحها، لكن الإقطاعي كان يملكها، إلى حيازة. وقد وقع الحادث قبل نحو أربع سنوات ولم يجرؤ أحد على الشكوى». وفي حالة أخرى طرح الفلاح طلبه خلال شهر رمضان المعظم، وردًا على ذلك، قام أحمد حسن بإساءة معاملة زوجة الرجل «بإجبارها على قطع صومها. ثم ضَرَبَ أطفالها، بينما كان زوجها على فراش مرضه. وقد جرى طردهم من القرية فذهبوا للإقامة في عزبة المنشية». وتَعَلَّقَ نزاع آخر بالأرض في قرية مجاورة. ووفقًا للتقرير، فإن أحمد حسن قد «قاد مجموعة من الخفر النظاميين والخاصين إلى جانب أفراد من عصابته في هجوم على أرض الحاج إبراهيم نجم، القريبة من قرية غزالة عبدون. وقد أطلقوا عدة أعيرة لإرهاب الفلاحين. وكان الهجوم نتيجة لنزاع قديم بينه ومالك الأرض على قطعة منها»(٧). والحال أن انتشار النزاعات المتصلة بالحصول على الأرض إنما يوحي بأنه سوف يكون بالإمكان تفسير الكثير من حوادث العنف هذه بشكل لا يسمح بأي تردد: إنها تمثل صراعًا على الموارد الاقتصادية الريفية بين أطراف تتفاوت قوتها تفاوتًا كبيرًا.

ومثل هذه الصراعات على الوصول إلى الأرض تظهر بشكل متكرر في التقارير المتعلقة بأسر قوية أخرى والتي قدمت إلى اللجنة التي شكلها الرئيس عبد

الناصر، ولا ترد في الدراسة الأمريكية. فأسرة صالح، مثلاً، التي كانت تملك مساحات زراعية شاسعة في قرية بني صالح وتسع عشرة قرية ودسكرة مجاورة في محافظة الفيوم، جنوبي القاهرة، اتهمها القرويون المحليون بدزينات من أعمال العنف والاستغلال – بما في ذلك ست حالات قتل على الأقل وإطلاق الرصاص على نجار القرية[٨]. ويبدو أن موجزًا لبعض الشكاوى الأخرى ضد أفراد الأسرة يكشف أن السبب الكامن وراء استخدامهم للعنف هو النزاع ذاته على حقوق زراعة الأرض. وقد قدمت شكاوى ضد صالح علي صالح من جانب مرسي عبد العال قنديل («استولى على غلة الأرض»)، ومن جانب مجاور عبد الغني مجاور وأمه («الاستيلاء غير المشروع على نصف فدان») ؛ وضد أنور علي صالح («طرد عبد القوي سنجابي بعد أن طلب عقد إيجار مكتوبًا») ؛ وضد أنور محمود علي صالح من جانب عبد التواب علي محمد عبد العزيز («الاستيلاء غير المشروع على أرض يملكها، وقام الأول بعد ذلك ببيعها») ؛ وضد عبد الظاهر علي صالح من جانب محمد محمد عبد الرحمن حسنين («أرض جرى الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع»)، ومن جانب ميزار مكاوي («استولى على غلة الأرض»)، ومن جانب ناعسة طوسون عوض («أرض جرى الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع»)، ومن جانب صوفي محمد محمد مسعد وأبيه محمد محمد مسعد («إغلاق قناة اعتادا الحصول منها على الماء مجانًا للري، اضطرا بعده إلى دفع ثمن للماء») وآخرين كثيرين[٩].

ومنطق هذه المنازعات يبدو واضحًا. فالمطالب الخاصة بالوصول المكفول إلى الأرض تأتي من جانب أولئك الذين لا يكادون يملكون شيئًا يذكر من الأرض أو لا يملكون أرضًا على الإطلاق، وهي حال معظم القرويين في مصر. وتشير الأرقام التي أذاعتها الحكومة إلى أنه في عام ١٩٦٥، بعد الإصلاحات الزراعية للخمسينيات وأوائل الستينيات، كانت نسبة ٤٥ في المائة من الأسر الزراعية لا تزال معدمة[١٠]. ومن بين أولئك الذين يملكون أو يستأجرون أرضًا، كانت نسبة ٩٥ في المائة تحوز أقل من خمسة أفدنة لكل حائز، بمتوسط قوامه أكثر بقليل من فدان واحد لكل حيازة، في حين أن نسبة الخمسة في المائة الأعلى من الملاك قد

واصلت السيطرة على نسبة ٤٣ في المائة من المساحة المنزرعة[١١]. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأرقام الرسمية تعتبر مقياسًا غير أهل للثقة به إلى حد بعيد لتفاوت الملكية. وكما رأينا، فإن شكوى القرويين تتمثل في أن كبار ملاك الأرض لديهم القدرة على طمس المعالم الحقيقية لنطاق سيطرتهم[١٢]. وتشير الدراسات التي أجريت عن قرى منفردة إلى وجود تفاوت أعظم بكثير بشكل يكاد يكون ثابتًا. وقد بينت دراسة أجريت عن قرية في صعيد مصر في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ أن حيازات القرية المسجلة رسميًا على أنها ٤٥٠٠ حيازة كانت موحدة في نحو ١٢٥٠ مزرعة، من بينها مزرعتان تتألف كل واحدة منهما من أكثر من ٣٠٠ فدان[١٣]. ووجدت دراسة أجريت عن ثلاث قرى في الدلتا في عام ١٩٨٤ أن سجلات الحيازة الرسمية في إحدى القرى «بدأت فقط في التلميح إلى درجة تركز السلطة الاقتصادية والسياسية». فمع أن دزينة الملاك الأكبر تزرع رسميًا متوسطًا يقل عن ١٥ فدانًا لكل مالك ولا يسيطر أحد منهم على أكثر من ٥٠ فدانًا، فإن واحدًا كان في الواقع يزرع ضيعة قوامها ١٥٠ فدانًا وكانت أسرته الممتدة تسيطر على ثلاثة أضعاف ذلك الحجم، أو نحو ربع زمام القرية المنزرع[١٤]. ووجدت دراسة أخرى عن إحدى القرى، أجريت في عام ١٩٧٩، أن أكبر مالك للأرض في القرية كان يملك حوالي ٢٠٠ فدان إلاَّ أنه كان مسجلاً على أنه يملك ٣٠ فدانًا فقط. وتستنتج الدراسة أن الخوف الواسع الانتشار من تخفيض يمكن أن يحدث في المستقبل للحد الأقصى المسموح به لحيازة الأرض «يدفع معظم المزارعين الأغنياء إلى تسجيل أراضيهم تحت أكثر من اسم واحد»[١٥]. وكانت أسرة أحمد حسن عبدون تملك ٢٩٠ فدانًا، وفقًا للتقرير الذي استشهدت به، مع أن سجلات القرية كانت تفيد أنه لا يملك غير ١٠٠ فدان. فهو أيضًا كان قد انتهك قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق تسجيل الأرض تحت أسماء مختلفة.

وهذا النوع من السيطرة على الأرض يمكن النظر إليه على أنه الوسيلة بدوره لبناء سلطة اقتصادية وسياسية أوسع. فهي في حالة أحمد حسن قد مكنته من احتكار كل من عمل القرية وغلتها الزراعية. ويلاحظ التقرير أنه «لا توجد عقود إيجار بينه وبين الفلاحين، وهو يستغلهم أبشع استغلال لأنه يستولي على جميع

المحاصيل، دون أن يترك لهم شيئًا غير النذر اليسير من الأرز والقمح». كما أنه «يفرض السخرة على الفلاحين لكي يعملوا في بساتينه دون دفع أجور أو في مقابل أجور منخفضة للغاية. وكل من يعارضه يعاقب بالضرب والتعذيب الذي يعقبه الطرد من الأرض والقرية»[١٦]. وقد اتسعت سلطة أحمد حسن أكثر من ذلك من خلال سيطرته على مضخة للري وتزويد الحقول بالماء، ومن خلال محاولة لاحتكار التزود بالأسمدة من الجمعية التعاونية الحكومية في القرية. وعندما حاول كاتب الجمعية التعاونية، وهو من أقاربه، مقاومة مطالبه بالحصول على أسمدة أكثر من الحصة المقررة له، قام أحمد حسن «بإشعال النار في مستودع الجمعية التعاونية مما أدى إلى خسائر تصل إلى ١٨٠ جنيهًا، دفعها الكاتب المذكور. وقد وقع هذا الحادث في عام ١٩٦٣. كما حرض بعض معاونيه على تسريب المياه إلى المستودع مما أدى إلى إتلاف الأسمدة المودعة به، وذلك لكي يثأر من كاتب الجمعية التعاونية»[١٧].

على أن دلالة أشكال العنف هذه ليست مجرد مسألة منفعتها الاقتصادية. والواقع، كما يلاحظ توسيج، أنه سوف يكون من الخطأ الاكتفاء بتفسير نفعي بشكل صرف لمثل هذه الأحداث[١٨]. ومع أن معظم الحوادث العنيفة المشار إليها في التقرير المتعلق بأحمد حسن يمكن الربط بينها وبين نزاع خاص على الأرض أو العمل أو المحاصيل، فإن العنف يبدو أنه يتجاوز هذا النوع من المنفعة: إنسان يجري دفنه حيًا، آخر يجري ربطه بعربة وسحله عاريًا على طول دروب القرية، وأشكال أخرى للتعذيب أسوأ بكثير. والتجاوز يبدو غير قابل للتفسير ويدفع المرء إلى الشك في إمكانية الثقة بالتقارير. وإدارة التحقيقات الجنائية بالجيش المصري، على أية حال، كانت معروفة باستخدامها للإرهاب في جمع المعلومات آنذاك. على أنه بالرغم من المشكلات المتعلقة بإمكانية الثقة في ظروف كهذه، فإن الاتهامات الموجهة ضد أحمد حسن تشتمل على نوع من التفاصيل يوحي بأن التقارير جاءت من القرويين أنفسهم. فحالة ضرب معينة تحدث أمام أم المجني عليه، وحالة أخرى تقع خلال شهر رمضان، والسلاح المستخدم في حالة ثالثة هو زجاجة خمر. والتواريخ والأماكن والمبالغ المالية والصلات بين الفرقاء والمتصلة بالمنازعات

يجري تذكرها كلها بشكل دقيق. وإذا كانت التفاصيل لا توحي بإمكانية الثقة المطلقة في وقوع الأحداث، فإنها توحي بوضعيتها كقصص رسخت في الذاكرة ورويت وأعيدت روايتها بين المجني عليهم. والحال أن التقارير، عن طريق ما يبدو لنا على أنه إسراف تتميز به (وهو شيء لا نملك سبيلاً لقياسه)، إنما تكشف عن ثقافة خوف.

وفي هذا السياق بالتحديد يجب أن ننظر في مسألة إمكانية الثقة. ودافعنا هو الوصول إلى أعماق مثل هذه القصص، لتحري حقيقتها. لكن ثقافة الخوف، كما أشرت في البداية وكما يبدو أن الاتهامات الموجهة ضد أحمد حسن تؤكده، ثقافة مبنية على الغيابات، على حالات تعذيب «لم يجرؤ أحد على الإبلاغ عنها»، ومجني عليهم «اختفوا عن الإنظار» وتحقيقات «أوقفت لعدم توافر الأدلة». ويستنتج التقرير المتعلق بأحمد حسن أنه «على الرغم من جميع هذه الحوادث الإجرامية ... لم يجرؤ أحد على توجيه الاتهام إليه، وذلك بسبب الخوف»[١٩]. وأخذ هذه الاتهامات مأخذ الجد على أنها علامات ثقافة خوف ليس معناه أن مثل هذا الخوف والعنف سمة نموذجية لجميع القرى المصرية. لكنه يثير بالفعل مسألة ما الذي يمكن على وجه الدقة، في تلك الحالة، اعتبار أن مثل هذه التقارير تمثله.

والحال أن بعض الكتاب الذين كتبوا عن مصر الريفية قد اعتبروا هذه التقارير، بمعنى ما، ممثلة إلى حد بعيد. وهي تؤخذ على أنها تمثل ليس مالك الأرض النموذجي، بل النطاق المحدود للغاية لهذا النوع من الاستغلال وطبيعته الإقطاعية من حيث الجوهر. ويشار إلى أنه في بلد من نحو خمسة آلاف قرية، فإن اللجنة العليا لتصفية الإقطاع لم تخرج بتقارير إلاّ عن نحو ٣٣٠ أسرة. ويستنتج من ذلك أنه لم تكن هناك غير «جيوب» للاشرعية ولمقاومة الإصلاح الزراعي وأن الاستغلال في الريف قد «أنهته اصطلاحات الفترة الناصرية بشكل موفق». ولذا فإن أية إشارة أخرى إلى «الاستغلال» «لا يمكن أن تكون غير دعاية سياسية»[٢٠]. والمشكلة مع هذا الاستخدام لتقارير اللجنة العليا هي أن المنازعات على الأرض لم تكن مقصورة على تلك القرى التي حققت اللجنة فيها. على العكس، لقد كانت تحقيقاتها مقصورة عمدًا على الأسر الخاضعة للإصلاح الزراعي

الأول الذي يرجع إلى عام ١٩٥٢ (تلك التي تملك أكثر من ثلاثمائة فدان)، سـعيًا إلى حرف مسار سخط شعبي أوسع بكثيـر علـى شـروط الرأسـمالية الريفيـة الاستغلالية، تلك الرأسمالية التي كانت الإصلاحات الزراعية قد عززت سـلطتها، وذلكِ عن طريق إساءة تمثيل المشكلة وعرضها على أنها مشـكلة بقـاء مخلفـات لـ«إقطاع» يرجع إلى ما قبل عام ١٩٥٢[٢١].

ولا يجب أن نسمح لأنفسنا بتصديق أن التقارير تدل، بهذا الشكل، على شـبه غياب العنف الريفي. ومع أن العنف كان بلا ريب أقل قسوة في حـالات أخـرى كثيرة، فمن المحتمل أن النزاعات على الأرض مشكلة متوطنة. وفي دراسة عـن النزاع المحلي في ثلاث قرى في مصر الوسطى بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠، وجد عبد المعطي منازعات متصلة في كل قرية كانت تتركز علـى القضـايا الـثلاث نفسها: تأخر المزارعين المستأجرين عن دفع الإيجار، والمحاولات المترتبة علـى ذلك من جانب ملاك الأرض لطردهم، ومطالبة المستأجرين بتحرير عقود إيجـار كتابية لهم[٢٢]. وصحيح أن هذه المنازعات كانت تعالج عن طريق اللجان القروية، التي كانت سجلاتها هي البينة الوحيدة المتاحة لمثل هذه الدراسة، مما عن طريـق مناهج العنف غير المرئية بدرجة أكثر والتي كان يحبذها أحمد حسـن. علـى أن اللجان، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المحلية الأخرى، كانت تحت سيطرة مـلاك الأرض وكانت تفصل في المنازعات عمومًا بما يتماشى مع مصالحهم. وهكذا فإنها قد أدت الوظيفة المفيدة المتمثلة في حرف مسار شكايات المزارعين المسـتأجرين (فهي لم تفعل شيئًا لأجل المعدمين)، في الوقت الذي أضفت فيه الشـرعية علـى العلاقات الأساسية التي تعد مصدر السلطة الإكراهية.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع، لا يمكننا حل مسألة المدى الذي يمكـن إليـه اعتبار التقارير المتعلقة بالعنف، كالتقرير المتعلق بأحمد حسـن عبـدون، ممثلـة. وسوف يكون من غير المثمر التساؤل عن عدد ملاك الأرض الرأسماليين الآخرين الذين كانوا مثل أحمد حسن أو عن عدد القرى المصرية الأخرى التـي تعرضـت لثقافة خوف مماثلة. وما يمكننا عمله هو استخدام ما تخبرنا به هـذه الحالـة عـن الطبيعة المراوغة للعنف الريفي ضد الفقراء في استجواب وربما في إرباك تقارير

أخرى. وبدلاً من المرور مر الكرام على التفاصيل الموجودة في تقارير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، أود أن استخدمها في فحص تمثيل العنف ضد الفقراء في التقارير الأكاديمية الغربية عن مصر الريفية. وسوف أزعم أننا قد طورنا سبلاً للكتابة تميل بشكل منتظم، بالنظر إلى طبيعة العنف الريفي، إلى استبعاده من الصورة.

وأحد أعراض هذا الاستبعاد هو أن التقرير الخاص بأحمد حسن والوارد في الدراسة الأمريكية المنشورة في عام ١٩٨٦، يحال إلى ملحق. ولا يشير الكاتب في أي مكان من النص نفسه إلى تفاصيله كما لا يجري النظر في دلالتها. ويبدأ الكتاب بحالة أخرى للعنف الريفي، بإعادة رواية تفصيلية لقصة جريمة قتل في قرية كمشيش، سوف أعود إليها. لكن هذا الوصف نفسه غير مرتبط، على نحو غريب، ببقية النص. فعلى الرغم من اهتمام معلن بـ«علاقات الجماعة المحلية»، يحذو الكاتب، حميد أنصاري، حذو ليونارد بايندر، في دراسة النفوذ القومي للبورجوازية الريفية بدلاً من دراسة البناء المحلي لسلطتها[٢٣]. وتبدي دراسات أخرى عن السياسة الريفية في مصر الناصرية تقصيرًا مماثلاً[٢٤]. والفقرة الوحيدة، حسب علمي، التي تصف دور العنف في خلق ثقافة خوف هي الفقرة التالية المأخوذة من دراسة إيليا حريق المنشورة في عام ١٩٧٤، عن قرية في دلتا النيل تلخص سلوك مصطفى عبد الصمد وشقيقه اللذين كانا حتى أواخر الخمسينيات الأسرة السائدة في القرية:

كان سلوك الأخوين في حكم القرية قاسيًا لكنه لم يكن عديم الرحمة ؛ ولم أبلغ إلاّ بحالتين من حالات العنف الرئيسي ارتكبهما آل عبد الصمد. وكانت الأولى تتعلق بمزارع فلاح كان له شأن مالي عاجل مع مصطفى عبد الصمد وأخذ يلاحقه بشكل متواصل، مما تسبب في فقدان مصطفى للسيطرة على أعصابه وقيامه بضربه. وقد أفضى هذا الحادث دون قصد إلى موت الرجل، لكن المسألة سويت سرًا من جانب مصطفى ولم تناقش قط من جانب القرويين مع الأغراب، ويعتبر ذلك ممارسة شائعة تمامًا في القرى المصرية. وكانت حالة ثانية تتعلق بإطلاق الرصاص دون قصد على امرأة من جانب أحد أفراد أسرة عبد الصمد. ومرة أخرى، لم يترتب على الحادث أي تحقيق رسمي وسوى مصطفى المسألة مع أسرة

المرأة. أمّا الاستخدام الوحيد الآخر للعنف والذي ينسب إلى حكم عبد الصمد فقد كان يتعلق بضرب وتخويف وابتزاز القرويين الذين سببوا مشاكل أو اجترأوا على تحدي سلطة آل عبد الصمد[٢٥].

والحال أن دراسة حريق للقرية التي يسميها «شبرا الجديدة» هي إلى حد بعيد أشمل دراسة لدينا عن الحياة السياسية الريفية المصرية في الخمسينيات والستينيات. لكن المرء، حين يتذكر التقرير المعد ضد أحمد حسن، يبدأ في التساؤل عن حجم المزيد من حالات السلوك «القاسي ولكن غير العديم للرحمة» و«الحوادث» التي سويت سرًا، والعنف الروتيني ضد أولئك الذين «يسببون مشاكل»، سوف تكون هناك حاجة إلى الإبلاغ عنها، حتى يتسنى لكل ذلك أن يستحق دراسة لائقة بوصفه منتميًا إلى شاغل الكتاب المحوري، والذي وصف بأنه «هياكل السلطة في الجماعة»[٢٦]. وبحلول وقت وصول الكاتب إلى شبرا في أواخر الستينيات، كانت أسرة عبد الصمد قد حلت محلها أسرة قوية أخرى مالكة للأرض، هي أسرة فوره. ويذكر الكتاب بشكل عابر أن أحد رجال أسرة فوره كان «يستسلم للتعبيرات العنيفة عن مشاعره» وأن الوكيلين اللذين كانت الأسرة تعتمد عليهما «للاتصال بالقرويين» كانا «معروفين بحدة أعصابهما»[٢٧]. لكن مسألة ثقافة خوف أو استخدام العنف هي ببساطة مسألة غير مطروحة.

والحال أن التخلف عن دراسة مسألة العنف السياسي ضد الفقراء في الكتابة الأكاديمية الغربية عن مصر الريفية ليس مجرد مسألة عدم انتباه أو إهمال. بل إن الأدبيات، كما سوف أبين في بقية هذا الفصل، قد شيدت بوجه عام موضوع دراستها بطريقة أدت إلى أن أية بينة عن مثل هذا العنف، بالنظر إلى طبيعته المراوغة، قد جرى، بشكل لا مفر منه، إسقاطها من الحساب أو تحويلها إلى شيء ما آخر. وهناك سبل عديدة حدث ذلك من خلالها، سوف أبينها من خلال قراءة متأنية للعملين الأمريكيين الرئيسيين اللذين يحللان فترة التدخل الناصري في الريف؛ كتاب جيمس مايفيلد: «**السياسة الريفية في مصر عبد الناصر**» (١٩٧١) وكتاب حريق: «**التعبئة السياسية للفلاحين**». وقد اخترت هذين العملين لأنهما يعالجان الفترة التي أعدت فيها تقارير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع. وسوف يوفران

لنا القدرة على النظر بتفصيل أكثر في فهمنا للعنف الريفي في تلك الفترة الحرجة. وقد نشرت مؤخرًا بعض الدراسات المهمة لحالة الريف المصري في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كدراسة آدامز، التي تدرس الفقر الزراعي والحياة السياسية في قريتين مصريتين، ودراسة هوبكنز، وهي تحليل تفصيلي لتحول علاقات العمل في قرية موشا بصعيد مصر(٢٨). ففي أواخر السبعينيات، أدى الطلب على عمل المهاجرين في الخليج ونشاط مجال البناء في القاهرة إلى تمكين فقراء الريف من الهرب من الريف بأعداد لم يسبق لها مثيل، ما أدى إلى خلق نقص موسمي للعمل الزراعي وارتفاع في الأجور (مع أن الأرقام هنا غامضة)، واندفاع للبناء الريفي وغير ذلك من وجوه النشاط الاقتصادي مع عودة المهاجرين إلى القرى بمدخراتهم(٢٩). والحال أن هذه التغيرات الحادة، وإن كانت قصيرة العمر، لم تؤد إلى إنهاء الأنماط الأساسية للاستغلال أو أشكال العنف التي قد تنطوي عليها (مع أن مسألة العنف لا تزال بعيدة عن التناول الواضح في الدراسات التي نشرت مؤخرًا). على أن الحالة التي يصفها آدامز وهوبكنز وكوماندر وفي أعمال أخرى لاحقة إنما تُعَدُّ مختلفة بشكل واضح عن ستينيات ولن يجري تناولها بشكل مباشر في هذا الفصل(٣٠).

أما كتاب مايفيلد: «**السياسة الريفية في عصر عبد الناصر**» فهو دراسة للاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب السياسي الوحيد الذي أنشئ في عام ١٩٦٢ كجزء من عملية تدخل رأسمالية الدولة في الريف، ولـ«الحواجز السيكولوجية» التي واجهتها هذه العملية في شكل «شخصية وثقافة» الفلاح المصري. وبما يشكل مواصلةً لتراث طويل من الكتابة الاستعمارية عن الريف المصري، بالامتزاج بالتنظير الأمريكي الأحدث عن الثقافة والشخصية، نجد أن الكتاب يترجم تحول الشواهد الجزئية للعنف السياسي الريفي إلى أعراضِ سيكولوجيةٍ مرضيةٍ ثقافية.

فالكتاب يفسر شخصية الفلاح بوصفها مزيجًا غير مستقر من العنف والخنوع. ويقال أن الخنوع ينشأ عن طريق عجز الفلاح الشامل عن إدراك القوى التي تصوغ حياته وعن طريق الأسلوب الذي يربي به أولاده. ويقال لنا أن

«الهدف الرئيسي لتربية الطفل هو تنمية مزاج مستسلم وخانع». فالطفل يتعلم التعلق بالسلطة، حيث يجري العمل على عدم تشجيعه على «التفكير المستقل» عن طريق «مشاعر الخوف والقلق التي قد تنشأ عند شخص يتخذ قرارًا خارج الإطار المقبول». ولما كان الفلاح يربى منذ الطفولة «على الطاعة دون نقاش»، فإن سخطه الذي لا مفر منه تجاه الأعلى منزلة «لا يمكن تبديده إلا بإسقاطه على الأدنى حتى وإن كان هذا الأدنى ليس غير ماشية القرية»، وهكذا فإن خنوعًا مستولدًا استيلادًا داخليًا يولد بدوره العنف. و«عندما تحدث شكوى بالفعل، فمن المحتمل أن تكون على هيئة احتجاج عاطفي أو حتى على هيئة سلوك عنيف. وفيما عدا استثناءات قليلة، فإنه لا وجود لتدريب يذكر على نوع الأخذ والعطاء البراجماتي الذي يتطلبه مجتمع منظم على شكل دولة ديموقراطية»[٣١].

والحال أن العنف الكامن تحت السطح الخانع لدى الفلاح إنما يفسر سمات سيكولوچية أخرى، مثل ما يجربه الزائر الأمريكي على أنه أدب وكرم الفلاح «الزائدين عن الحد». إذ يوضح مايفيلد، نقلاً عن عالم الاجتماع بجامعة برنستون، مورو برجر، الذي استكشفنا في الفصل السابق أصل آرائه هو، أن حسن ضيافة وكرم العربي يهدفان إلى «درء العدوان المتوقع».

بل إن المرء ليشعر بأن العداوة التي تتحول إلى عدوان سافر يتعذر السيطرة عليها إلى الدرجة التي تصبح معها تدابير كالأدب الزائد عن الحد (وهو شكل للتفادي) أو حسن الضيافة (وهي شكل للمداهنة في موقف لا يمكن فيه تفادي إبداء الحميمية) ضرورية أحيانًا بصورة مطلقة لمجرد الحفاظ على الحياة الاجتماعية[٣٢].

وبالنظر إلى هذا الخطر المتمثل في تهديد عدوان تتعذر السيطرة عليه لإمكانية الحياة الاجتماعية نفسها، فإن الفلاح، فيما يقول مايفيلد، «يتوقع من الأعلى منزلة أن يكون صارمًا وعازمًا. وهذا الموقف غالبًا ما ينساه البيروقراطيون ورسل الحكومة الذين يحاولون إبداء الود واللطف. فمثل هذا السلوك يستثير الشك فورًا، لأنهم لا يلعبون الدور الذي يتوقعه الفلاح منهم»[٣٣] وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان يبدو أن الفلاحين لا يثقون بالسلطة فإن ذلك يرجع إلى عدم حصولهم على ما يكفي منها.

ورغبة الفلاح الفطرية في السلطة لا تنتج عنفًا متقطعًا وحسب، بل تنتج أيضًا انعدامًا دائمًا لنزاهة الشخصية، يسمى «الشخصية **الفهلوية**». **فالفهلوي** فلاح ماهر في «الخداع والاحتيال»، يكيف نفسه حسب الموقف. وهو متملق تجاه رب عمله، «فهو يقبل يده ويمطره بكلمات الإطراء المداهنة»، إلا أن **الفهلوي** فور إدارة رب العمل ظهره «يشبع ذاته وإحباطه» بجعله هدف نكاته الساخرة. وبالنظر إلى هذا الانعدام للنزاهة وواقع أن «التظاهر هو السلوك المقبول»، فإن الفلاح **الفهلوي** لا يمكن أن يكون أهلاً للثقة كمستخدم. فهو يملك قدرة «عجيبة» على التهرب من العمل والمسئولية، وعلى العثور «على طريق مختصر لأداء الأمور»، وعلى «إنهاء عمله بسرعة» دون مراعاة «لمسات التشطيب». بل إن انعدام النزاهة لدى الفلاح يفسر الشواهد التي يبدو أنها تناقض هذه التصورات العنصرية النمطية. فعندما يكتشف الكاتب على نحو يثير استغرابه أن كثيرين من القرويين الذين تحدث معهم يرغبون في أن يحصل أطفالهم على تعليم حديث، يفسر ذلك على أنه علامة على قدرة **الفهلوي** على «أن يرى ما يتوجب عليه عمله وقوله والإيمان به حتى يكون مقبولاً ومن ثم غير عرضة للإزعاج» لا على أنه رغبة جادة في الحصول على مزايا التعليم[٣٤].

وينبهنا الكاتب إلى أنه ليس كل مصري ريفي **فهلويًا** بالضرورة. فالخصائص الأعم للتكوين النفسي للفلاح تشتمل على «الروح المحافظة والضيقة العنيدة والريبة وانعدام الثقة واللامبالاة العامة وعدم الاهتمام الشامل»، إلى جانب اهتمامه «الجشع بشكل مستميت» بموضوعين فقط للرغبة، «حيازة الأرض والمال»، وهو اهتمام «تصاغ به شخصيته كلها». ويجتمع الجشع والريبة في شخصية الفلاح لكي ينتجا «ذلك الحسد المسعور الذي يوهن، انطلاقًا من أسباب عاطفية وشخصية في القرى، حيوية المشاريع الخاصة ومؤسسات الحكومة، ويجعل الثقة المتبادلة والتعاون شبه مستحيلين»[٣٥].

وهكذا تبدو أسباب فشل التحديث الريفي واضحة بالفعل. لكن العيوب في شخصية الفلاح لن تجعله فقط يوهن حيوية التنمية الرأسمالية بل ستجعله أيضًا يرفض سلطة ملاك الأرض والخبراء الزراعيين والدولة نفسها. فتعويضًا عن

«شعوره بالنقص»، ينمي الفلاح نزعة أنانية جسيمة، تظهر في «الميل إلى المبالغة من شأن الأهمية الشخصية للمرء وقدراته وسيطرته على الموقف». وتتعزز أنا الفلاح عن طريق القيام «بهجمات خاصة على ولي الأمر أو مالك الأرض أو طبيب القرية» والإعراب عن «النقمة تجاه أي إنسان أو أي شيء يؤكد الاختلاف في المكانة». وعلى حين أنه يتخذ من الناحية الخارجية مظهر الاحترام تجاه الأعلى منه منزلة، فإنه «من الناحية الداخلية يرفض سلطتهم. ويمكن رصد هذا الشعور في الأحاديث وسط الفلاحين عن المهندسين الزراعيين الشبان الذين يرتدون ملابس غريبة، والذين سوف يقول عنهم الفهلوي: **فلان عامل ريس**(٣٦). والمحصلة النهائية لباثولوجية الخنوع والعنف وانعدام الثقة والجشع والأنانية المبالغ فيها هذه هي أن المصري الريفي «لا يعتبر سلطة الحكومة ضرورية للمجتمع»(٣٧). ولذا تواجه الدولة بشكل حاد المشكلة التي تواجه جميع «الأمم المنبثقة حديثًا»: كيف تنمي بين هذه الشخصيات غير السوية «إحساسًا عميقًا وغير ملتبس بالتوحد مع الحكومة القومية». واسم هذه المشكلة يشار إليه في العنوان الفرعي للكتاب: «البحث عن المشروعية»، والتي تُعَرَّفُ على أنها «عملية غرس وتعميق الإيمان بين صفوف أعضاء المجتمع بأن المؤسسات والإجراءات والمثل العليا السياسية الحالية صحيحة وجيدة ومناسبة»(٣٨).

وسمات الشخصية الموصوفة في كتاب «**السياسة الريفية في مصر عبد الناصر**» هي في معظم الحالات مجرد مراكمة لمأثورات استشراقية سابقة تشكل مصدرًا لملاحظات الكتاب(٣٩). وهذه المأثورات تعمم إلى درجة عبثية وتخبرنا عن الإحباطات والرغبات السياسية لأولئك الذين انخرطوا في تنظيم التحول الرأسمالي للزراعة المصرية على مدار القرنين السابقين بأكثر مما تخبرنا عن التجارب الخاصة للقرويين المصريين. (جرَّاء سمعته التي ساعد الكتاب على ترسيخها، أصبح مايفيلد في ربع القرن اللاحق مستشارًا أكاديميًا بارزًا في شئون سياسة الريف المصري، استأجرته بشكل متواصل الوكالةُ الأمريكية للتنمية الدولية). ومع ذلك فإنه يمكن جعل نصوص من هذا النوع، رغمًا عنها، تكشف عن شيء من تلك التجارب. فما يبدو للغريب على أنه أنماط خنوع ورياء، وتوجس من السلطة وعدم

احترام لها، وروح محافظة وريبة، يمكن أن يُقرأ بوصفه أعراضًا مميزة لثقافة خوف. وأشكال الإكراه التي لا تخلف لنفسها أثرًا سافرًا قد تفصح عن نفسها مع ذلك للغرباء من خلال علامات سلبية: الصمت، التحاشي، الشكلية المفرطة، والخنوع الظاهري[٤٠]. وكما أشرت في بداية هذا الفصل، فإنه لا سبيل هناك إلى تأكيد حقيقة هذه العلامات، لأنها علامات يخلفها ما هومفقود. لكن كتابة تتناول مسألة «الشخصية والثقافة» إنما تلزم نفسها سلفًا بتفسيرها على نحو سطحي، كسمات فطرية لـ«الشخصية» الفلاحية. ويؤدي هذا بشكل لا مفر منه إلى تحويل ما قد يكون بينة جزئية على الإكراه اليومي إلى أعراض باثولوجية ثقافية. والواقع إن الاهتمام «الجشع» بكسب الأرض والمال قد يكون بالفعل علامة فقر مدقع، و«النقمة» على الاختلافات في المكانة الاجتماعية قد تشير إلى قسوة التفاوت ؛ وعدم الاستعداد لـ«إنجاز العمل» قد يعبر عن اغتراب أولئك المكرهين على الإنتاج لأجل استهلاك الآخرين على حساب حاجاتهم الأساسية الخاصة ؛ واعتبار الحكومة «غير ضرورية للمجتمع» قد يعكس بشكل دقيق أسلوب مساعدة شرطتها وجيشها على قمع جميع المحاولات الأساسية لتحسين الأحوال. إلاّ أنه بدلاً من متابعة هذه المسائل، فإن علامات العنف هذه كلها يجري تحويلها إلى عيوب سيكولوچية لدى ضحاياه ويختفي العنف من النظر.

وينتقد كتاب إيليا حريق «**التعبئة السياسية للفلاحين**» التركيز السيكولوچي لأعمال كعمل مايفيلد. وهو يغطي الفترة نفسها في السياسة المصرية، لكنه يدرس قرية منفردة ويركز «على السلوك لا على الخصائص الشخصية» من أجل كشف شبكة السلطة المحلية التي تنفذ خطط التنمية وتصوغ نجاحها. وقبل أن أتناول المشكلات المختلفة إلى حد ما والتي يطرحها هذا النهج، سوف أدرج مناقشة الكتاب بشكل أوثق ضمن سياسة الفترة. إن «شبرا» تقع في محافظة البحيرة، التي كان محافظها، وجيه أباظة، حليفًا وثيقًا لعلي صبري رئيس الوزراء المصري في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥. وفي مارس ١٩٦٥ تولى علي صبري منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، وبمساعدة رجال كأباظة بدأ في إعادة تنظيمه كأداة للتعبئة وللمراقبة السياسية من شأنها أن تؤدي بصورة متزامنة إلى احتواء أو تحييد

اليسار وتقويض سلطة كبار ملاك الأرض وبيروقراطيي الأقاليم. وعندما وصل حريق إلى البحيرة في أوائل عام ١٩٦٧، كان برفقته الأمين المحلي للاتحاد الاشتراكي العربي ومسئول علاقات عامة من وزارة الإصلاح الزراعي. وبمساعدتهما اختار كميدان لدراسته قرية كانت المنظمات الجديدة للتعبئة الفلاحية فيها قد أنشئت بصورة ناجحة. كما اختار قرية لم تكن «موبوءة بالنزاعات» معتبرًا أن الخصومة المتأصلة تنجم عادة عن نزاع بين جماعات عائلية ومن ثم فإنها يمكن أن تؤثر على «عمليات التغير الطبيعية»[٤١]. ولكل من هذين السببين فإن القرية المختارة قد تكشف عن نموذج لنجاح سياسات علي صبري ووجيه أباظة، في البداية على الأقل.

وقد وجد حريق أن سيطرة أسرة عبد الصمد على القرية، وهي الأسرة التي وصفنا أعلاه بعض أساليب عنفها، قد أضعفت خلال الخمسينيات. ومع أن أراضي آل عبد الصمد الخاصة لم تخضع لإصلاحات عام ١٩٥٢، فإن الأراضي التي كانوا يستأجرونها من مالك غائب، وهو أمير من أمراء الأسرة الملكية، قد صودرت ووزعت بين صغار المستأجرين. ووجد آل عبد الصمد مكانتهم السياسية عرضة للتحدي من جانب كبار ملاك الأراضي المقيمين الآخرين الوحيدين، آل قوره. وكان الأخوان قوره وابن اختهما من أسرة تجارية كانت منخرطة أصلاً في تجارة القطن. وكانوا يقيمون خارج القرية نفسها، في دوار كبير على أرض مملوكة للأسرة، وهي أرض كان والد الأخوين قد اشتراها في القرية حوالي عام ١٩١٣. وبوصفهم رجال أعمال وسياسيين فقد كانوا على صلة جيدة بالنظام الحاكم الجديد في القاهرة. وكان أحد الأخوين مديرًا في شركة نسيج مؤممة في طنطا وفيما بعد صار نائبًا في مجلس الأمة. وبفضل الإصلاحات التي أدخلها النظام الحاكم في عام ١٩٥٢، كان آل قوره قد أصبحوا أكبر ملاك للأرض في القرية، وبحلول عام ١٩٦٠، كانوا قد استخدموا صلاتهم السياسية ونفوذهم المتزايد داخل القرية للحلول محل آل عبد الصمد كأسرة سائدة فيها. وكانت هذه التغيرات مميزة للأسلوب الذي حول به ملاك الأرض الريفيون الأكبر ومديرو المشروعات المملوكة للدولة أنفسهم خلال السنوات الأثنتي عشرة التي تلت عام ١٩٥٢ إلى

طبقة حاكمة مصرية آخذة في الظهور. والحال أن توطيد السلطة السياسية والاقتصادية لهذه الطبقة هو ما حاول برنامج الاتحاد الاشتراكي العربي التعبوي تقويضه في سنوات ١٩٦٥ – ١٩٦٧. وفي شبرا، أزيح سيد قوره عن منصب رئيس المجلس القروي ليحل محله كادر حزبي من الاسكندرية في الثامنة والعشرين من العمر، استخدم الشواهد على تلاعب آل قوره بأموال وممتلكات المجلس جنبًا إلى جنب مشاريع تحسين عديدة للقرية، ومنظمة شباب نشيطة ومراقبة مباشرة للفلاحين الأكثر كفاحية، بهدف كسب المساندة السياسية من جانب صغار ملاك الأرض من القرية وعزل آل قوره.

ذلك هو الموقف الذي شاهده حريق في ربيع ١٩٦٧. إلاَّ أنه بحلول ذلك الوقت، كانت سياسات التعبئة قد تعرضت بالفعل للإبطاء من جانب القوى المحافظة داخل النظام الحاكم. وقد أدى الغزو الإسرائيلي في حرب ذلك العام إلى وقفها، كما أوقف بحث حريق الميداني بعد مجرد ثلاثة أشهر ونصف. وعندما عاد لإقامة أخرى في الصيف التالي، وجد أن منظمة الشباب كانت قد أصبحت محظورة بعد أن قاد العمال والطلاب فورانات ضخمة مناوئة للحكومة، وأن رئيس مجلس شبرا القروي الشاب قد نقل إلى مكان آخر وأن الانتخابات لمجلس جديد جارية. ومع حظر الحملات الانتخابية المنظمة واشتراك ٧٠٠ قروي فقط في التصويت (من أصل أكثر من ٦٠٠٠ إنسان يشكلون سكان القرية)، استعاد آل قوره سيطرتهم السياسية. والحال أن هذه التطورات كانت موازية للتطورات في البلد ككل، حيث أن طبقة الدولة الإدارية وحلفاءها الريفيين قد استخدموا الهزيمة العسكرية والسياسية لعام ١٩٦٧ والأزمة الاقتصادية التي عجلت بها (إذ ضاعت رسوم قناة السويس ونفط سيناء والعتاد العسكري وإيرادات السياحة والمساعدة الاقتصادية الأمريكية المحتملة كلها) والضغط المترتب على ذلك على النظام الحاكم لكي يبدأ في التكيف مع إطار المصالح الإقليمية الأمريكية، لإعادة تأكيد نفوذهم على سياسة الحكومة. فجرى حل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ورد الأراضي المصادرة من الملاك الكبار كأحمد حسن عبدون. وبعد موت عبد الناصر في عام ١٩٧٠، لحقت الهزيمة بالفصيل السياسي الأكثر شعبوية والمحبذ للسوفييت بقيادة

علي صبري على يد فصيل بقيادة أنور السادات، المدافع عن مصالح طبقة الدولة الإدارية وكبار ملاك الأرض والذي أصبح فيما بعد رمزًا لإعادة دمج البلاد في الدوائر الاقتصادية العالمية للشمال.

ويكمن جانب من قيمة دراسة حريق في أنه الباحث الوحيد الذي رصد جانبًا من هذه الصراعات وهي تدور وسلط الضوء على ملمحها المحلي. على أن الكتاب رغم تفوقه الواضح على نهج مايفيلد السيكولوجي والثقافي، يعتبر مثلاً لعدد من المشاكل المتعلقة بأدبيات أواخر الستينيات والسبعينيات التي تتناول موضوع التنمية السياسية. فهناك ثلاثة أعراف للأدبيات سوف أحللها. وبدلاً من تحويل أعراض العنف ضد الفقراء إلى باثولوجية سياسية مثلما يفعل مايفيلد فإن هذه الأعراف تميل إلى استبعادها أصلاً.

أولاً، هناك مسألة الفكرة الرئيسية. ففي أي عمل من أعمال التحليل السياسي، لابد للبحث من أن يستدعي منطقًا سياسيًا أكبر يجري ترتيب الحوادث الخاصة عندئذ لتبيانه. والمنطق المستدعى والمبين في كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» هو منطق مألوف للتحليلات السياسية الأمريكية لتلك الفترة، «ظاهرة التغيير» ويجري تصور التغيير في مفردات فيبيرية شائعة بوصفه عملية ترشيد، تبادر بها الحكومة القومية. ويقال إن النظام الحاكم في القاهرة قد فرض «قواعد معيارية جديدة» على القرية أدت إلى «ترشيد إدارتها الاقتصادية والسياسية» وإلى تنمية مطابقة لـ«قدرات وصفات جديدة» في القرويين أنفسهم. وتوصف المحصلة النهائية بأنها «التعددية القروية»[٤٢].

وكثيرًا ما تعرض هذا النوع من السرد لمجيء الحداثة للنقد، ومن المحتمل أن حريق سوف يتحدث عن أمور معينة بشكل مختلف اليوم – مع أن معظم افتراضات نظرية التحديث قد عادت إلى الرواج في الثمانينيات والتسعينيات تحت عنوان العولمة[٤٣]. وأنا لا أنوي تكرار الانتقادات هنا، بل أنوي، بالأحرى، التركيز على تلك الجوانب التي يبدو لي أنها تحجب مسألة العنف. والمشكلة الأولى مع السرد الذي يدور حول التغيير هي عملية التجريد التي ينطوي عليها. وبعبارة أبسط، فمن أجل جعل الأحداث المستقاة من قرية منفردة تصور ظاهرة مجردة

كظاهرة «التغيير»، لابد من استبعاد تفاصيل كثيرة من الصورة – وهي تفاصيل قد تقدم المعلومات الضرورية نفسها التي يتكشف من خلالها عنف سياسي مراوغ. وما يجري استبعاده بالضبط يتوقف على كيفية تصور منطق التغيير. وشأنه في ذلك شأن معظم مثل هذه الأدبيات، يتصور كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» التغيير على أنه قوة ممركزة تتدخل في القرية من الخارج. ويوضح الكتاب أن «القوى الرئيسية التي دشنت عمليات التغيير في شبرا قد جاءت من خارج الجماعة، أي من الحكومة القومية»[٤٤]. فقوى التغيير مرادفة بهذه الدرجة أو تلك لسلطة مركزية، الدولة، التي تفرض نفسها على هامش مقاوم.

ما يستبعده هذا المفهوم، من ناحية، هو إمكانية تصور السلطة على أنها شيء محلي في بنائه من حيث الجوهر ؛ أي أنه يعتمد على المنطق الأوسع لتطور مصر الرأسمالي ويصاغ من جانبه، لكنه يبنى من العلاقات العملية بين المزارعين والعمال، ملاك الأرض والوسطاء، البيروقراطيين والتجار، الرجال والنساء. والحقول التي يملكها القرويون أو يستأجرونها، يعملون فيها أو يشرفون عليها، يبيعونها أو يستولون عليها، هي الموقع الحاسم لبناء ومنازعة علاقات السلطة الريفية – وهو ما يفسر السبب في أن كل حديث عن العنف في التقرير المتعلق بأحمد حسن عبدون يذكر الحقول بشكل أو بآخر. أمَّا «شبرا»، من الناحية الأخرى، فتظهر على أنها قرية بلا حقول. فعلى الرغم من كل ثراء معلومات الكتاب عن الحياة القروية، من تفاصيل عادات سفر الناس إلى المسار المرصود عن قرب لانتخابات محلية، ينهي المرء قراءة كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» دون أن يكون قد رأى قط حقلاً، أو دون أن يكون قد عرف قط شيئًا عن العلاقات اليومية بين الجماعات المختلفة التي تَعُدُّ الحقول بالنسبة لها، بأشكال مختلفة، مركز حياتها أو عن القوى الأخرى – التقانية، الحيوانية، الزراعية، أو الهيدروليكية– التي تعاش هذه الحيوات في ارتباط بها[٤٥].

ومن الناحية الأخرى، فإن الدولة، منظورًا إليها من منظور الحقول، تصبح مجموعة من العلاقات أكثر تعقيدًا. وتكف هذه العلاقات عن أن تظهر بالدرجة الأولى في شكل سلطة مركزية تتدخل من أجل تدشين التغيير، بل كممارسات

محلية للتنظيم والضبط والإكراه تدعم مستوى معينًا للتفاوت (ليس فقط في السيطرة على الأرض بل في سياسة أسعار وضرائب، مثلاً، تأخذ من الفقير وتعطي للغني)[٤٦]. وبرامج التغيير، من هذه الزاوية، لا تظهر كمنطق تحديثي بل تظهر كتدخلات مؤقتة، تحدث كرد فعل على الأزمات في البناء المحلي للسلطة وهي نفسها موقع للصراع والانتكاس. ولا يمكن للطبيعة المؤقتة، رد الفعلية وغير المؤكدة، لهذه التدخلات أن تنبثق من سرد يبدو أنه يعمم مثل هذه اللحظات، تحت اسم «التغيير»، في تكشف تاريخ يسير في خط وحيد مستقيم.

وكما أشرت بالفعل، فقد كانت أواسط الستينيات سنوات انعدام لليقين وسنوات أزمة، خاصة في الريف. وكانت بورجوازية بعد كولونيالية قد انبثقت بوصفها القوة السائدة في كل من الريف والاقتصاد الحضري المؤمم، لكنها لم تكن قادرة على توطيد سيطرتها على جهاز الحكم أو على أن تفرض عليه التحول، الضروري لذلك التوطيد، من الاعتماد على الاتحاد السوفييتي إلى الاعتماد على الولايات المتحدة. وحتى قبل كارثة يونيو ١٩٦٧، كانت قد بدأت أزمة اقتصادية، مع تآكل الاحتياطيات من العملة الصعبة وتوقف معدلات النمو وقطع المساعدات الأمريكية من المواد الغذائية وقفز تكلفة المعيشة بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة في أربع سنوات. وقد أصابت الأزمة فقراء الريف في الصميم ودفعوا ثمنها جزئيًا من أجورهم، التي كانت بالفعل دون مستوى الفقر والتي زادت انحدارًا بنسبة ١٠ في المائة من الناحية الفعلية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧[٤٧]. وقد نظمت احتجاجات عامة ومسيرات وإضرابات عن الطعام في الأقاليم، خاصة في الدلتا، حول مدن كبيرة كدسوق ودمياط وكفر الشيخ ودمنهور، حيث تعتبر الأخيرة المدينة السوق التي لا تبعد عن شبرا غير مسافة أميال قليلة. وفي دمياط، أدى حادث بين الصيادين المحليين والشرطة في عام ١٩٦٥، إلى تفجير احتجاج واسع، هاجم فيه الناس قسم الشرطة وقوبلوا بإطلاق النار عليهم. وانضم إلى الاحتجاج فلاحون وطلاب وعاطلون، قاموا بقلب السيارات والشاحنات لتحويلها إلى متاريس وألقوا القذائف وسلبوا المكاتب الحكومية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية، إلى أن تدخلت السلطات المركزية وفرضت الأحكام العرفية على المنطقة[٤٨]. والحال أن حوادث

من هذا النوع هي التي دفعت النظام الحاكم إلى تدشين برنامج التعبئة الحزبية الخاص به، والذي كان يهدف إلى إبعاد السخط عن الحكومة وتحويل الحزب في الوقت نفسه إلى جهاز للمراقبة المحلية.

إن السرد المتمحور حول «التغيير»، إذ يركز على المبادرات الصادرة عن المركز ويجردها ليجعل منها قصة تنمية، إنّما يميل بشكل لا مفر منه إلى تجاهل الصراعات السياسية الملموسة التي يجري فيها التنازع على السيطرة السياسية والتقليدية أو إعادة تأكيدها، وكذلك أشكال الإكراه والعنف التي ينطوي عليها ذلك. فالسلطة ليست مجرد قوة ممركزة تبحث عن حلفاء محليين إذ تمتد من المركز السياسي، بل إنها تبنى محليًا، أيًا كانت الارتباطات الأوسع المتضمنة في تلك العملية. وقد حدث ما يسمى بالمبادرات التعبوية الصادرة عن المركز ردًا على نضالات من أجل تغييرات محددة على المستوى المحلي. إن المركز لم يبادر بالتغيير بل حاول تحويل القوى المحلية إلى نشاطات من شأنها توسيع، بدلاً من زيادة تهديد، نفوذ النظام الحاكم الذي يتزايد ضعفًا.

وبوسع الآثار الضارة المترتبة على مثل هذا التدخل المركزي أن تزيد هذه النقطة وضوحًا. فالقوى المحلية التي حاولت الحكومة احتواءها سوف تعلو موجتها لا محالة فوق القنوات الجديدة وسوف تتطلب المزيد من حرف المسار أو من المراقبة. وسرعان ما تأكد ذلك عن طريق الحادث الشهير الذي وقع في قرية كمشيش في الدلتا، والذي تعاد روايته في الفصل الأول من كتاب أنصاري ويمكن تلخيصه بإيجاز. فصلاح الدين حسين، وهو فلاح من كمشيش كان قد قبض عليه ثم أفرج عنه ثانية في عمليات القبض التي أمر بها العسكريون على آلاف من النشطاء السياسيين في صيف ١٩٦٥[٤٩]، كان واحدًا من أولئك الذين احتواهم برنامج التعبئة في لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي الجديدة في قريته. وقد استخدم هذا المنصب لاستئناف حملة قديمة ترجع إلى الخمسينيات ضد السلطة السياسية لأسرة ملاك الأرض المسيطرة على القرية. وكان رد فعل الحكومة هو وضع صلاح حسين فورًا تحت المراقبة. وقد اكتشف المحققون أنه كان قائدًا لجماعة من

«الشيوعيين» في قريته. كانوا يعقدون اجتماعات بين الفلاحين «استغلوا» خلالها «كره سكان القرية» لكبار ملاك الأرض ودعوا إلى «تجميع الزراعة وإلغاء الملكية الخاصة». ويذكر تقرير تحريات أن مسئولين حزبيين قد أوفدا إلى كمشيش لعقد اجتماع عام شرحا فيه فكرة الحكومة عن الاشتراكية. لكن صلاح حسين «شدد بعد انتهاء المناقشة على القول للفلاحين بأن اشتراكيتنا متأثرة بالفكر الماركسي». ويخلص التقرير إلى أنه يخلق «انقسامات خطيرة» وسط أعضاء الحزب في القرية ويشكل تهديدًا لـ«الأمن الداخلي»(٥٠). والحال أن مثل هذه التهديدات المحلية لا أية عملية تنمية، مثلما يتصور حريق وآخرون، هي التي تفسر مبادرات الحكومة المركزية.

وفي الشهر التالي، أبريل ١٩٦٦، قتل صلاح حسين بالرصاص في قريته، ونسبت جريمة قتله إلى كبار ملاك الأرض الذين كان قد ندد بهم. وخلافًا لجرائم القتل التي نسبت إلى أحمد حسن عبدون، الذي بدأنا بقصته، سرعان ما اجتذب مصرع صلاح حسين الانتباه خارج القرية(٥١). وتبنى مسئولو وصحف الحزب قضيته واضطرت الحكومة إلى التجاوب. وزار الرئيس عبد الناصر كمشيش ووعد بإجراء تحقيق، لكن الحكومة حاولت مرة أخرى حرف الضغط الشعبي بعيدًا عن إجراء تغيير أساسي وفي اتجاه دعم النظام الحاكم. وبدلاً من السماح لعلي صبري ونشطاء الاتحاد الاشتراكي العربي بمواصلة التحقيق في أحوال سلطة كبار ملاك الأرض، شكل عبد الناصر اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ووضعها بين اليدين محل الثقة لقائد جيشه، المشير عبد الحكيم عامر. وكما أسلفت الإشارة، فإن عامر قد قصر تحقيقات اللجنة على مئات قليلة من الأسر التي كانت خاضعة للإصلاح الزراعي الأصلي لعام ١٩٥٢. وهكذا جرى تعريف المشكلة على نحو ضيق على أنها مشكلة بقاء «إقطاعيين» أفراد، أي بقايا من النظام القديم، لا بوصفها مشكلة سلطة طبقة من كبار ملاك الأرض رعاها النظام الجديد. وهكذا يمكن تصوير الإقطاع على أنه عقبة منعزلة أمام عملية التنمية الأوسع، بما يؤدي مرة أخرى إلى طمس الأشكال الأكثر منهجية والمحلية للإكراه والتي بنيت السيطرة اليومية من خلالها.

وتبين حالة كمشيش كيف يمكن للصراعات التي تبنى السيطرة السياسية على المستوى المحلي من خلالها أن تكون معقدة وغير مؤكدة وعنيفة. كما تبين كيف أن الأدبيات المتعلقة بالتنمية السياسية، عن طريق تجريدها مثل هذه الأحداث إلى قصة عن الكيفية التي تواجه بها عملية تغيير عقبات محلية، تقلد لغة النظام الحاكم – وهي لغة مندمجة في مؤسسات كاللجنة العليا لتصفية الإقطاع. والحال أن التقليد غير مثير للاستغراب، وذلك بالنظر إلى أن «التغيير»، بالنسبة للكتاب الذين يكتبون عن التنمية، يكاد يكون مرادفًا لممارسة السلطة المركزية، ولذا فلا يمكننا أن نتوقع أن أدبيات من ذلك النوع قد تتخذ كبؤرة لتركيزها أنواع الإكراه اليومي التي حمل عليها قرويو كمشيش.

أمّا تقنية السرد الثانية التي تميل إلى حجب مسألة العنف فهي تتمثل في بناء القصة على المستوى المحلي بوصفها قصة أفراد متفاعلين فيما بينهم. ويرى حريق أن تحليل السياسة القروية «يجب أن يركز على الأفراد لا على طبقات اجتماعية»، وهو تركيز يعتبر مرة ثانية عرفًا من أعراف مثل هذه الدراسات[٥٢]. فالمرء يدرس التحالفات التي يشكلها الأفراد والاستراتيجيات التي يتبعونها وضروب السيطرة التي يحاولونها. والصورة التي تنبثق في حالة شبرا هي صورة توازن «تعددي» لتحالفات فردية متنازعة، تتبدل فيها الولاءات باستمرار، لا صورة أية سيطرة على القرية من جانب «نخبة سلطة»[٥٣]. إلاّ أننا يجب أن نلاحظ أن الفردية المأخوذة كنقطة انطلاق لمثل هذه التحليلات دائمًا ما تُبْنَى هي نفسها سياسيًا. فهي وضع يخلق من ترتيب معين لعلاقات اجتماعية، بما في ذلك علاقات الخضوع والسيطرة. وأخذ الفرد بوصفه نقطة انطلاق يجعل هذه العلاقات غير مرئية ويطمس أشكال الإكراه التي قد تتوقف عليها. وفي قرية مثل شبرا، فإن الأكثر أهمية بين مثل هذه العلاقات سوف يكون هو العلاقة المختلفة تجاه الأرض. ومع أن كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» يذهب إلى أن «التمايز الاجتماعي بين قرويي شبرا طفيف للغاية» ولا يورد أرقامًا محددة، فإن الكتاب يورد معلومات

كافية لتمكيننا من عرض الأنواع المختلفة للفردية التي تبنيها العلاقات الاجتماعية في شبرا[٥٤].

وفي خطوط عريضة، فإن العلاقات الاجتماعية في شبرا تضع سكانها – على الأقل ذكورها الكبار، لأن النساء والأطفال يتعرضون لأشكال إضافية من الإخضاع لا يقول الكتاب لنا عنها شيئًا– في واحد من أربعة مواقع مختلفة. فنحو ٤٠ في المائة منهم، إذ لا يملكون أرضًا خاصة بهم، يستخدم عملهم آخرون ويحيون في فقر مدقع. ويبيع معظمهم عملهم لوسطاء يوفرون عمالاً زراعيين لملاك الأرض في القرية أو يوفرون مجموعات عمل لمشاريع الري الحكومي في الصحراء؛ ويجري استخدام آخرين كحراس وخدم وفراشين وبائعين وحرفيين مترحلين[٥٥]. ومتوسط دخلهم الشهري ٣ جنيهات، أو ٣٦ جنيهًا في السنة إذا كانوا محظوظين بما يكفي لأن يجدوا عملاً متواصلاً على مدار العام[٥٦]. وفي عام ١٩٦٧، فإن إعاشة أسرة عادية من شخصين كبيرين و ٣,٢٥ أطفال عند خط الفقر كانت تكلف ١٤٨ جنيهًا في السنة أو أكثر من أربعة أضعاف الدخل السنوي للقروي المعدم العامل على مدار العام[٥٧].

وتتألف طبقة ثانية من القرويين، أوسع قليلاً من الطبقة الأولى، من أولئك الحائزين على قطع صغيرة من الأرض، المملوكة أو المستأجرة[٥٨]. وكلهم منتفعون على نحو مباشر أو غير مباشر بالإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ ويزرع كل منهم ما متوسطه ٢,٥ فدان[٥٩]. وهذا يوفر لكل مزارع دخلاً صافيًا قدره نحو ٢٠٠ جنيه في السنة، وهو دخل يزيد عن دخل الفلاح المعدم أربعة أضعاف ونصف ضعف ويكفي لإبقاء أسرة عادية فوق خط الفقر بدرجة كافية[٦٠]. وحيث أن زمام القرية يتألف من ٣٠,٥٥٩ فدانًا، فإن فيها من الأرض ما يكفي لإعطاء كل ذكر كبير ٢,٥ فدان خاصة به ومن ثم إنهاء الفقر المدقع للمعدمين (الواقع أنه سوف يتبقى أيضًا فائض يتألف من مئات قليلة من الأفدنة بعد مثل هذا التوزيع). ومن شأن حد ملكية من ٢,٥ فدان أن يكون مناظرًا لحد الملكية الذي لا يتجاوز ٣ شيا (٢,٧٦ فدان) الذي فرضه في أوائل الخمسينيات برنامجان من أنجح برامج

الإصلاح الزراعي في العالم الثالث، هما برنامجا تايوان وكوريا الجنوبية الذي أناقشه في الفصل السابع[٦١]. إلا أنه مع سماح الحكومة المصرية بملكية ضياع خاصة تصل إلى ١٠٠ فدان للأسرة، فإن الأراضي المتبقية في شبرا قد تركزت في أيدي دزينات قليلة من الملاك الكبار.

ومع امتلاك نحو ٢٠ فدانًا في المتوسط، فإن هؤلاء الملاك للأرض يشكلون معًا الطبقتين الاجتماعيتين الثالثة والرابعة. ويمكننا أن نحذو حذو تحليل سمير أمين للعلاقات الطبقية الزراعية في مصر ونقسمهم إلى «الفلاحين الأغنياء» (ملاك ما بين ٥ إلى ٢٠ فدانًا) و«الرأسماليين الريفيين» (أكثر من ٢٠ فدانًا) [٦٢]. وهذا اختزال لا بأس به، وإن كنت أُفضّل مصطلح «المزارع» على مصطلح «الفلاح». وكما أوضح في الفصل الثامن، فإنني أعتقد أننا يجب أن نكون حذرين في افتراض أننا نعرف ما الذي نعنيه بـ«الرأسماليين». ونحن بحاجة إلى أن نربط بالأواخر كبار أصحاب المتاجر والوسطاء الذين، كما سوف نرى، يلعبون دورًا حيويًا في استغلال الفقراء لكننا لا نجد وصفًا لأعدادهم أو لمكانهم في القرية. كما أننا بحاجة إلى قول أنه ليس هناك من حد واضح يفصل «الفلاحين الأغنياء» عن الميسورين من صغار المزارعين الفلاحين. والواقع أن هذا الحد غير الواضح هو الذي أصبح في فترة التعبئة الحزبية موقع الولاءات السياسية المتبدلة التي يسميها حريق بالتعددية. على أن العلاقة بين حفنة ملاك الأرض الأكبر - آل قوره وآل عبد الصمد ونحو أربعة ملاك غائبين - وأولئك الذين لا يحوزون أو يحوزون النذر اليسير من الأرض علاقة واضحة تمامًا. فالرجال الثلاثة من آل قوره، مثلاً، كانوا يمتلكون أراضي مسجلة مساحتها ١٣٦ فدان[٦٣]. وإذا تركنا جانبًا مسألة الأراضي غير المسجلة ودخلهم المهم من مصادر أخرى، فإن ذلك كان يعطي كلاً منهم دخلاً سنويًا من الزراعة وحدها يصل إلى ٣,٦٠٠ جنيه على الأقل، أو مائة ضعف دخل قروي معدم[٦٤].

وأن تكون فردًا في اقتصاد قروي كهذا فذلك يعني أن تكون محدد الموقع بالفعل في مجموعة من العلاقات الإكراهية. وبالنسبة للأربعين في المائة معدم فإنه يعني أن يكونوا محددي الموقع كضحايا للفقر وسوء التغذية وحاجة ماسة إلى

العمل – وكلها تشكل أشكالاً للإكراه غير مرئية لسرد يركز على أفراد متفاعلين فيما بينهم. ولتوضيح السلطة الإكراهية لهذه العلاقات الاجتماعية، يمكننا أن نفحص قصة محاولة رامية إلى تكوين نقابة لعمال شبرا الزراعيين. فكجزء من محاولته الرامية إلى التقليل من الاستغلال الفاحش في الريف، ساعد الاتحاد الاشتراكي العربي العمال المعدمين في شبرا في عام ١٩٦٦ على إنشاء نقابة عمالية لتحل محل نظام مقاولي الأنفار. وبدلاً من أن يبيع العمال عملهم بسعر أدنى من سعر السوق لوسيط، يتولى بيعه بدوره إلى مشاريع استصلاح الأراضي الحكومية أو الجمعيات التعاونية الزراعية بما يحقق ربحًا له، كان على ممثل العمال الخاص أن يتعامل مع رب العمل مباشرة. وكان الحزب قد تولى تدريب ثلاثة عمال من القرية ليكونوا قادة للنقابة وجرى إفهامهم كيف أن «الوكالات الحكومية الرسمية وشبه الرسمية تستغلهم استغلالاً لا يقل عن استغلال ملاك الأرض لهم»[٦٥]. وعلى الرغم من هذه المساعدة الخاصة فإنه يبدو أن المحاولة قد فشلت، على الأقل فيما يتعلق بأكبر رب عمل في القرية، ألا وهو تعاونية الإصلاح الزراعي. فقد كان العمال بحاجة إلى تسلم أجورهم كل يوم حتى يطعموا أنفسهم ويكتب لهم العيش، لكن التعاونية كانت تدفع الأجور من خلال بيروقراطية مركزية مرة واحدة فقط كل أسبوعين. وبمقتضى النظام القديم، كان مقاولو الأنفار يملكون ما يكفي من رأس المال لكي يدفعوا للعمال أجورهم على أساس يومي (وكذلك، دون شك، لتقديم قروض صغيرة لتغطية نفقات العلاج أو الزواج أو غير ذلك من النفقات الاستثنائية التي لا يمكن لأجور أدنى بكثير من مستوى الفقر تغطيتها، الأمر الذي خلق علاقة نموذجية لعبودية الدين)[٦٦]. ولم تكن النقابة الجديدة تملك موارد لكي تقدم مثل هذه المبالغ. أمَّا القيادة المحلية للتعاونية، والتي كانت تمثل صغار ملاك الأرض في القرية وكانت تعارض تشكيل النقابة، فقد رفضت أن تقدم للنقابة القروض الضرورية من أموال التعاونية، وهكذا فشلت المحاولة الرامية إلى إزالة الوسطاء[٦٧].

ويقترح الكتاب أن نفسر هذا النزاع «دون أفكار مسبقة عن الطبقة الاجتماعية». ويقال أن الفريقين المعنيين «لهما خلفيات متواضعة متماثلة» ويجب

أن نفسر نزاعهما ببساطة على أنه «موقف صراعي في سياق مصالح متعارضة»[٦٨]. أي أنه يجب فهمه على أنه مثال آخر لأفراد متفاعلين فيما بينهم يشكلون تحالفات متنافسة في نسق تعددية قروية. والواقع أن خلفيات الفريقين لا تبدو متماثلة إلاَّ عندما تقارن بغريب أو بملاك الأرض الأكبر. وكما رأينا للتو، فإن صغار المزارعين الذين يشكلون أعضاء التعاونية يتمتعون في الواقع بمتوسط دخل يزيد خمسة أضعاف ونصف ضعف عن دخل العمال المعدمين (وقادة التعاونية أغنى من العضو العادي). وعلاوة على ذلك، فإن رفاهيتهم النسبية تتوقف على الحفاظ على الأجور المنخفضة للعمال الذين يستخدمونهم في مزارعهم، وهو ما يفسر تأييدهم لاستغلالهم الإجباري من جانب الوسطاء (الذين يشكلون طرفًا ثالثًا في النزاع، لكنه طرف لا يجد تحليلاً له). وهذه الأنواع بالتحديد من العلاقة الإكراهية هي التي يمكن لتحليل العلاقات الاجتماعية أن يوضحها والتي يستبعد «التركيز على الأفراد» شكل عنفها اليومي من مجال النظر.

أمَّا تقنية السرد الثالثة والأخيرة التي سوف أفحصها فهي الموقع الذي يتخذه الكاتب. فشأنه في ذلك شأن معظم أدبيات العلم الاجتماعي، يضع كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» كاتبه في موقع غريبٍ موضوعي منفصل عن الموضوع الذي يصفه[٦٩]. ولا يرجع اهتمامي بهذا العرف إلى الرغبة في إثارة الشكوك حول نزاهة الكاتب بل إلى الرغبة في فحص الوسيلة التي يجري عن طريقها وضع قرية شبرا كموضوع منفصل عن السرد وكاتبه وأثر ذلك على تمثل العنف.

من الواضح أن باحثًا أمريكيًا يزور قرية مصرية هو غريب، لكن الغريب يمكن أيضًا أن يشكل موقعًا داخل القرية. فآل قوره غرباء، يفصلهم بُعد دوار أسرتهم عن بقية القرية وارتباطاتهم السياسية وضيعتهم الكبيرة، ومع ذلك فإن هذه العوامل نفسها هي التي تضعهم داخل القرية. والكادر الحزبي الشاب المستقدم من الاسكندرية كعمدة جديد لشبرا هو نوع آخر من الغريب الموضوع بشكل خاص في الداخل، شأنه في ذلك شأن مسئولي الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز الذي يقدم إليهم تقارير تحرياته الدورية[٧٠]. وهؤلاء المسئولون، بدورهم، هم الذين

أدخلوا الكاتب إلى القرية، وكان تدخلهم الوثيق في شئون القرويين هو السياق الذي بدأ فيه رصده لسلوكهم السياسي وقدم إليهم استبيانه. والحال أن مثل هذه الظـروف قد وضعت الكاتب بشكل لا مفر منه داخل الصراعات السياسية المعقدة في القرية.

ويمكن للمرء أن يكون فكرة عن وضع الكاتب من عرض الكتاب للاتهامـات المتعلقة بوجود فساد في تعاونيات القرية. ففي حالـة إحـدى التعاونيـات، وجـه القرويون «اتهامات بالاحتيال وباستغلال المركز ضد الكتبة، متهمين المجلس أحيانًا بالتواطؤ»[٧١]. وفي حالة تعاونية أخرى، زعم القرويون أن رئيسها، علي الشاوي، قد استولى على موارد التعاونية لاستخدامه الشخصي.

«بشكل محدد، زعموا أنه رش برسيمه عن طريق استخدام آلات الرش التـي تخـص الجمعية التعاونية دون أن يدفع رسومًا وأنه عرض رش حقول جيرانه بسعر منخفض. كمـا اتهموا شقيق علي بقطع أشجار تخص التعاونية وباستخدام جرار التعاونية لنقلهـا إلـى دوار الأسرة، حيث يجري استخدامها في إقامة سقف. واتهموا عضوًا آخر في المجلس، هو ياسين، ببيع ساقية تخص التعاونية بتواطؤ من المجلس »[٧٢].

وقد وجدت لجنة تحقيق شكلها مأمور المركز أن المجلس مذنب بارتكاب هذه الجرائم، إلا أنها لم تتمكن من العثور على أدلة كافية للتحقق من صحة عـدد مـن الاتهامات الأخرى. ويتدخل الكاتب عند هذه النقطة في سـرده الخـاص، متحـدثًا بضمير المتكلم، ليصف تقرير المأمور بأنه «متحيز بشكل واضـح»[٧٣]. ويفسـر الاتهامات بأنها نتاج «مجتمع تنتابه الريبة تجاه شاغلي المناصب العامة» ويزعم أن أعضاء المجلس كانت تعوزهم «الصلابة للصمود أمام أشكال الضـغط والازدراء التي يتعرض لها القائمون بالخدمة العامة عادة» في مجتمع كهذا. والحال أن هـذا التفسير يعبر بالضبط عن آراء أعضاء المجلس أنفسهم. وقد اشتكى أحـدهم إلـى الكاتب قائلاً: «إن الناس لا يقدرون عملنا ... وهم يستريبون تمامًا في من يشـغل منصبًا. فإن قام عضو في المجلس بإصلاح سقف منزله أو اشترى جاموسة ماء أو قام بتحسين أرضه، تصوروا أنه يستخدم المـوارد العامـة للتعاونيـة لمصـلحته الشخصية». ويستنتج الكاتب أن مثل هؤلاء الأفـراد «مفرطـو الحساسـية» وأن «انتقاد سجلهم وتعريضه للشك قد صدرا عن مجرد قلة متشددة»[٧٤].

ومن الناحية الأخرى، بالنظر إلى وضع الكاتب، فإننا لا نعرف سوى القليل عن هذه «القلة المتشددة». فالاتهامات ضد التعاونية قد صدرت عن جماعة يتزعمها «سائق جرار في حاجة إلى عمل، إذ كان قد جرى تسريحه من مزرعة قوره»[٧٥]. لكننا لا نكتشف شيئًا، مثلاً، عن معاملته كمستخدم أو عن أسباب تسريحه أو عن الفقر الذي يحتمل أنه يعانيه أو فرص مثل هذا «المتشدد» في الحصول على عمل آخر في أي وقت. فتركيز الدراسة ينصب على صفوة القرية (على الرغم من أنهم هم أيضًا لا يشكلون، بطبيعة الحال، غير «قلة»)، وبشكل لا مفر منه، يرى الكاتب القرية من خلال عيونهم هم. والأكثر تعبيرًا عن وضع الكاتب في القرية هو استبعاد المرأة من الدراسة. ويفسر الكاتب ذلك قائلاً: «لأنني لم ألحظ مشاركة من جانب المرأة في الشئون العامة للجماعة وبسبب القيود العملية للبحث، فإن المرأة غير واردة في الدراسة»[٧٦]. والحال أن ما يسمى مسألة قيود عملية للبحث هو في واقع الأمر القضية النظرية لوضع الكاتب كغريب وذكر. وإحدى نتائج هذا الوضع هي مفهوم الباحث عن السياسة كـ«شئون عامة»، بمعنى نشاطات مفتوحة للملاحظة من جانب غريب زائر. والمشكلة في كل من هاتين الحالتين لا تكمن في فشل الكاتب في إيراد آراء العاطلين أو في دخول عالم المرأة. فبالنظر إلى وضعه في القرية، كان ذلك على الأرجح محتمًا. إنها تكمن في استعدادنا لقبول سرد لا يكاد يقول شيئًا عن الفقراء ويستبعد كل إشارة إلى تجربة المرأة باعتبارها صورة لـ«هياكل السلطة في الجماعة»[٧٧]. وبالنظر إلى الاستبعادات، لابد للمرء من أن يتساءل مرة أخرى عن الكيفية التي يمكن بها لأية بينة عن تجربة العنف وسط هذه الجماعات أن تشق طريقها إلى الصورة.

وهناك جانب آخر لمنهج اتخاذ الكاتب لموضعه بالقياس إلى موضوعه. فلإثبات الكيان الموضوعي للقرية، ومن ثم انفصال الكاتب عنها، تعين بناء القرية كشيء شبيه بموضوع، متاح للملاحظة الخارجية. وهذا يعني تصورها كنسق للسلوك، كشيء مرئي بشكل موضوعي من جانب مراقب. ويجري إيجاد تقابل بين إمكانية رؤيتها وعدم إمكانية رؤية الأفكار أو المعاني، التي تبوب على أنها «ذاتية» وتحول إلى شكل مرئي موضوعي عن طريق افتراض إنها تتألف من

مجرد مواقف فردية وتسجيل هذه المواقف في استبيان. والحال أن السلوكية شكل أحدث للوضعية التي حفزت توجهات راسمي الخرائط الذين كانوا يقومون بأعمال المسح في مستهل القرن العشرين. وقد تعرض استخدامها في التحليل السياسي للنقد كثيرًا قبل زمن طويل من كتابة دراسة حريق (وإن كانت مثل هذه الانتقادات تنتهي غالبًا إلى طرح الثنائية المادية / الذهنية نفسها بشكل أكثر براعة) (٧٨). وغرضي هنا هو ربط كل ذلك بتمثيل العنف. ولأسباب سوف أحاول توضيحها، فإن مثل هذه المحاولات للتمثيل لا يمكنها أبدًا رصد ثقافة خوف.

أولاً، قد يكون الإكراه معبرًا عنه على شكل ممارسات لا يمكن اختزالها لا إلى سلوك يمكن ملاحظته ولا إلى آراء فردية يمكن الوصول إليها عن طريق استبيان. وعلى سبيل المثال، يقال لنا أن الناس في شبرا يتقاسمون «معيارًا ثقافيًا للاعتزاز واحترام النفس» لا يعبر عن نفسه في المواقف الشخصية وحدها بل وفي نسق ممارسات احترامية وسلوكيات لائقة وأنماط للتواضع (٧٩). ومثل هذه الممارسات يمكن أن تعمل كقوة مراوغة من قوى الإكراه، تمارس عن طريقها الأسر السائدة ما يسميه بورديو بـ«العنف الرمزي» - تلك الأشكال من الإلزام والإرغام التي لا يتم الاعتراف أبدًا بأنها إكراهية بل تجرب بوصفها كرمًا أو ورعًا أو ولاءً شخصيًا أو احترامًا للنفس (٨٠). والحال أن الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨ في شبرا كانت محكومة بمثل هذه التوقعات، الأمر الذي عرقل خوض حملة نشيطة وساعد على تأمين الفوز لآل قوره بفضل رصيدهم الكبير من الفضل (ما يسميه بورديو بـ«رأس المال الرمزي») في نسق إكراه ثقافي. وهذا النوع غير المرئي من الإكراه لا يمكن فهمه من ملاحظة للسلوك المتضمن، والذي سوف يظهر ببساطة على أنه أدب وذوق. كما لا يمكن كشفه عن طريق استبيان للمواقف، حيث أن جوهر العنف الرمزي هو أنه لا يتم الاعتراف به أبدًا بصفته هذه، بل يجرب بوصفه نسق أخلاق.

ثانيًا، يمكن للمواقف نفسها أن تعبر عما هو أكثر بكثير مما تقوله بالفعل، خاصة في حالة أولئك الذين يعيشون ضمن قيود الفقر أو الاضطهاد السياسي الإكراهية. ومع أن كتاب «**التعبئة السياسية للفلاحين**» يورد القليل من آراء

القرويين الأكثر فقرًا، فإن بالإمكان معرفة الكثير مما يقولونه لنا. ويورد الكتاب جانبًا من نص حديث مع مزارع في الخامسة والخمسين من عمره، اسمه عبد المولى. وهو يبدأ حيث يطرح الكاتب سؤاله رقم ثمانية من دراسته الاستقصائية، والذي يتعلق بنشاطات المجموعة القيادية للاتحاد الاشتراكي العربي في القرية.

«أنا لا أعرف شيئًا عنهم».

«تعني أنك لم تسمع قط عنهم؟»

«لقد سمعت، لكنني لا أعرف شيئًا عنهم. أنا لا أهتم إلاَّ بعملي».

«كيف سمعت عنهم؟»

«من أبنائي» ثم توقف لحظة ثم قال: «قيل لي أنهم يذهبون إلى اجتماعات ويتحدثون في السياسة. إنهم يريدون الظهور بمظهر الناس الذين لهم شأن».

«ألا تعتقد أن من المناسب أن يفعلوا ذلك؟»

«الفلاح لا يجب أن يتدخل في مثل هذه الأمور. هذا عمل الناس الذين لهم شأن. وهؤلاء الرجال يتركون حقولهم دون رعاية ويضيعون الوقت في عمل أشياء ليست من اختصاصهم».

ثم غيرنا الموضوع وتحدثنا عن مشاكل القرية.

قال «ليست هناك مشاكل».

وأضاف «كل ما نحتاجه هو مخبز. ففي هذه الأيام لا توجد حبوب كثيرة في القرية، والناس الذين يخبزون في البيت يتسببون في اشتعال حرائق».

«هل تعتقد أن بوسعك عمل شيء لحل هذه المشكلة؟»

«لا، أنا رجل فقير ولا أحد ينصت لرجل فقير»[٨١].

إن إجابات من هذا النوع لا تكشف الكثير عن «المواقف» ولذا فإنها يبدو أنها تؤيد الاستنتاجات التي تتحدث عن غياب الوعي السياسي بين الفقراء. لكن هذه التصريحات تكشف عن عدة أمور لا تقولها بشكل واع. فبادئ ذي بدء، هناك التوجس الواضح. إذ يقال لنا أن عبد المولى «كان رقيقًا وإن كان مرتبكًا» خلال الحديث، وتبدأ كل إجابة من إجاباته بالنفي وتعبر عن عدم استعداد للكلام: «لا أعرف شيئًا عنهم» ؛ «ليست هناك مشاكل». وعندما يوافق على الكلام، فإن

إجاباته تعبر عن إحساس بالعجز أكثر مما تعبر عن أي شيء آخر: «أنا لا أهتم إلاّ بعملي» ؛ «الفلاح لا يجب أن يتدخل في مثل هذه الأمــور» ؛ «لا أحــد ينصــت لإنسان فقير». ولا يمكننا أن نقدر من هذا الــنص المــوجز درجــة التــوجس أو الخوف، أو مدى العجز أو أسبابه، أو الأشكال المحلية للعنف التي قد تكــون هــذه الكلمات تعبيرًا غير مباشر عنها. على أن ما يمكننا تقديره هو أن ثقافة الخوف لن تنبثق أبدًا من قياس المواقف.

ولذا تنبثق صلة بين مناهج التحليل التي يتطلبها موقف الموضوعية واختفــاء أية علامة للعنف. فمن ناحية، يؤدي وضع الكاتب كغريب في القرية إلــى جعــل كتابته تميل إلى تصوير تجربة مالك الأرض الذكر الأغنى على حســاب تجربــة النساء أو الفقراء. ومن الناحية الأخرى، فإن عرف اختزال المعــاني إلــى تلــك الأفكار المتاحة لقرويين أفراد ويمكن التعبير عنها في شكل مواقف بحيــث يمكــن جمعها من استبيانات أو مقابلات، إنما يميل إلى استبعاد إمكانيــة تمثيــل تجربــة العنف. وأولئك الذين يحيون حيوات لا تحتمل، إذ يعانون من الفقر والبطالة وسوء التغذية وأشكال الإكراه الأخرى المباشرة أكثر، لابد لهم من أن يعبروا بطريقة مــا عن حالهم ومع ذلك فإنهم قد يكونون غير قادرين علــى أن يجــدوا الفرصــة أو الشجاعة أو اللغة لعمل ذلك. وهذه أحوال قد تعبر عن نفسها ليس فــي مواقــف أو حكايات عن أحداث يمكن رصدها، بل في صموتات أو عدم استعداد للإجابة أو في العجز السافر عن الإفصاح. ولا يمكن استكشاف أي شيء من ذلك عــن طريــق المناهج التقليدية للتحليل السياسي الموجودة في الأعمال المكتوبة عن مصر الريفية.

من خلال قراءة عن قرب لبعض الأدبيات الأمريكية حول السياسة الريفية في مصر الناصرية، حاولت أن أبين كيف أن نوع السرد الذي يتبناه عمل معين يمكــن أن يقرر ما إذا كانت مسألة العنف الريفي سوف تجد تمثيلاً لها، وفي أي اتجاه. إن بحثًا عن العقبات الثقافية أو السيكولوجية أمام التنمية، وسردًا عن التغيير، وتحلــيلاً لأفراد متفاعلين فيما بينهم، وبناء نظرة موضوعية للســلوك وللمواقــف السياســية يمكن في كل حالة أن يحول ما قد يكون متوافرًا من شــواهد علــى العنــف إلــى

باثولوجية أخرى ما أو أن يجعل آثاره غير مرئية. وهذا النوع من الكتابة يتعارض بشكل صارخ مع التقرير المتعلق بعنف أحمد حسن عبدون. فالتقرير وثيقة منعزلة، فهو نتاج فرعي لمحاولة رامية إلى تشتيت الأشكال الأوسع للسخط الشعبي، بقي صدفة في الأرشيفات. وليست هناك حاجة إلى افتراض أن قصته ممثلة للعلاقات الزراعية في مصر في تلك الفترة، أو حتى أنها بينة يمكن الثقة بها بصورة مطلقة عن الحالة الخاصة التي يسجلها. لكن التقرير له فائدة مهمة بالفعل. ذلك أن تفاصيله المقلقة يمكن أن تتحدانا لإعادة فحص الطريقة التي مثل بها الباحثون الغربيون الحياة السياسية الريفية في مصر خلال صراعات الستينيات الحرجة، وللتساؤل عن الغياب شبه الكامل لأية علامة على العنف الريفي ضد الفقراء ولأي بحث له بالتأكيد.

---

1. Two important studies of rural rebellion in Egypt are Nathan Brown, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State* (New Haven: Yale University Press 1990) and Reinhard Schulze, *Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919* (Berlin: Baalbek Verlag, 1981). The study of rural rebellion was revived by postcolonial theory in the 1980s and 1990s following the influence of the work of Ranajit Guha, *Elementary Aspects of Peasant Insurgency in Colonial India* (Delhi: Oxford University Press, 1983) and the Subaltern Studies School. See *Selected Subaltern Studies* edited by Ranajit Guha and Gayatri Chakravorty Spivak (New York: Oxford University Press, 1988) and *A Subaltern Studies Reader, 1986-1995*, ed. Ranajit Guha (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997). In the United States, from a different perspective, the work of James Scott, *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (Yale University Press, 1985), was also influential. For a critical discussion of the latter see Timothy Mitchell, "Everyday Metaphors of Power," *Theory and Society* 19, no. 5 (1990): 545-77.

2. Michael T. Taussig, "Culture of Terror--Space of Death. Roger Casement's Putumayo Report and the Explanation of Torture," *Comparative Studies in Society and History* 26, no. 3 (1984): 467-97.

3. Hamied Ansari, *Egypt: The Stalled Society* (Albany: State University of New York Press, 1986).

٤. يمكن الاطلاع على مداولات اللجنة وأمثلة أخرى للتقارير في كتاب محمد رشاد، **سرّي جدًا: من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع** (القاهرة: دار التعاون، ١٩٧٧)، ٢٠٩ – ٣٥٢.

5. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, Appendix D, 257-8.

6. Ibid., 258-9. For a discussion of what these reports tell us about the language of powerlessness among the poor, see Timothy Mitchell, "The Ear of Authority," *MERIP Middle East Report*, no. 147 (1987): 32-35, from where the preceding two paragraphs are drawn.

7. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*. 258.

8. Rashad, *Sirri jiddan*, 311-13.

9. Ibid., 314-15.

10. Samir Radwan, *Agrarian Reform and Rural Poverty: Egypt, 1952-1975* (Geneva: International Labour Organization, 1977), 23.

هذا التقرير تؤيده الدراسة الاستقصائية التفصيلية التي قام بها رضوان ولي في عام ١٩٧٧ لألف أسرة معيشية في ١٨ قرية مصرية. فقد وجد أن نسبة ٣٦ في المائة فقط من الأسر المعيشية تملك أرضًا وأنه حتى مع ضم الأسر المعيشية التي لها عقود إيجار فإن نسبة القادرين على حيازة أرض كانت أقل من ٥٠ في المائة. أما نسبة الأسر المعيشية الباقية المعدمة باختيارها، لقدرتها على الوصول إلى مصادر أخرى للدخل، فهي غير واضحة. إلا أنه حتى إذا اقتصر المرء على اعتبار الأسر المعيشية المعدمة التي تحيا تحت خط الفقر وحدها أسرًا معيشية «معدمة»، على النحو المحسوب في الدراسة الاستقصائية نفسها، فإن الإجمالي يظل متراوحًا بين نسبة ٤٠ و٥٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية.

Samir Radwan and Eddy Lee, *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty* (London: Croom Helm, 1986), 48-49, 60-66.

11. Radwan, *Agrarian Reform and Rural Poverty*, 19.

بعد عام ١٩٦٥، انخفضت درجة التفاوت بين ملاك الأرض، بحسب الأرقام الرسمية، ليس عن طريق إصلاح زراعي وإنما عبر تفتت الملكية: فبحلول عام ١٩٧٨، نجد أن مساحة الأرض المسجّلة على شكل حيازات تقل عن فدان واحد قد زادت بنسبة نحو ١٠ في المائة، مع انخفاض مساحة الأرض المسجّلة على شكل حيازات من ١٠ أفدنة أو أكثر بالقدر نفسه. لكن الفئة الأخيرة كانت لا تزال تمثل نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي، وكانت تحت سيطرة مجرد ٢,٣ في المائة من ملاك الأرض.

Mohaya A. Zaytoun, "Income Distribution in Egyptian Agriculture and its Main Determinants," in *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*, ed.

Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor (New York: Holmes and Meier, 1982), 268-306, at 277.

١٢. يجب الإشارة أيضا إلى أن الأرقام الرسمية تستبعد الأرض التي يقوم مالك بتأجيرها للغير من الناحية القانونية، حيث يتم تسجيلها باسم المستأجر.

Nicholas Hopkins, *Agrarian Transformation in Egypt* (Boulder, Colo.: Westview, 1987), 61.

وقد يميل ذلك إلى تخفيض حجم الملكيات الكبيرة للأرض في الإحصاءات.

13. Nicholas Hopkins. "The Social Impact of Mechanization," in *Migration, Mechanization, and Agricultural Labor Markets in Egypt*, ed. Alan Richards and Philip L. Martin (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), 181-197.

    إلى جانب هاتين المزرعتين، يقدر هوبكنز أن خمسة إلى ستة مزارعين آخرين في قرية موشا، قرب أسيوط، كانوا يشغلون أكثر من مائة فدان، وأن ما يصل إلى نحو دزينة أخرى كانوا يشغلون أكثر من خمسين فدانا، وهكذا فإن نحو عشرين مستثمرا، في قرية قوامها ٢,٥٠٠ أسرة معيشية، كانوا يسيطرون على ما يتراوح بين ثلث ونصف زمام القرية الذي لا يزيد عن ٥,٠٠٠ فدان.

14. Simon Commander, *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973*, published for the Overseas Development Institute (London: Ithaca Press, 1987), 53-55.

15. Richard Adams, *Development and Social Change in Rural Egypt* (Syracuse: Syracuse University Press, 1986), 89.

    وجدت إحدى الحالات المتطرفة للتهرب من الإصلاح الزراعي في قرية البارنوجي، في البحيرة في الدلتا المصرية، حيث اكتشف في عام ١٩٦٣ أن أسرة نوار كانت لا تزال تملك عشرين ألف فدان (حريق: ١٩٧٤: ٦).

    Iliya Harik, *The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian Community* (Bloomington: Indiana University Press, 1974), 6.

16. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, 257.

17. Ibid., 259, translation modified.

18. Taussig, "Culture of Terror," 469.

19. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, 259.

20. Iliya Harik with Susan Randolph, *Distribution of Land, Employment and Income in Rural Egypt* (Ithaca: Rural Development Committee, Center for International Studies, Cornell University, 1979, 1984), 9-10; Iliya Harik, "Continuity and Change in Local Development Policies in Egypt: From Nasser to Sadat," *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 1 (1984): 46-7.

٢١. صدر هذا التفسير للجنة العليا آنذاك من جانب لطفي الخولي ومثقفين آخرين منتقدين للنظام.
See Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1978), 343, and Raymond Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat* (Cambridge: Harvard University Press, 1978), 108-113.

ويجد هذا التفسير تأييدًا له في محاضر اجتماعات اللجنة المنشورة في كتاب رشاد سرّي جدًّا.

٢٢. عبد المعطي، عبد الباسط، **الصراع الطبقي في القرية المصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧).

23. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, xiii; Binder, *In a Moment of Enthusiasm*.

٢٤. تقدم الدراسات التي قام بها للمجتمع الريفي في الفترة الناصرية باحثون مصريون مثل

Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distributionand Social Change in Rural Egypt, 1952-70: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975) and Radwan, *Agrarian Reform and Rural Poverty*,

تحليلاً تفصيليًا للإصلاح الزراعي ولأثره على ملكية الأرض والدخل والاستهلاك والأسعار، إلا أنها تشكو من اضطرارها إلى الاعتماد على بيانات كمية كلية مأخوذة من مصادر رسمية، سبق أن أشرنا إلى مشاكلها. كما أنها لا تفحص الآليات الفعلية للسلطة السياسية في الريف.

25. Harik, *Political Mobilization*, 52.

26. Ibid., 27.

27. Ibid., 73, 75.

28. Adams, *Development and Social Change; Hopkins, Agrarian Transformation in Egypt*.

29. See Mona Abaza, *The Changing Image of Women in Rural Egypt*, Cairo Papers in Social Science 10, monograph 4 (Cairo: American University in Cairo Press, 1987); Richard H. Adams, "The Effect of Remittances on Household Behavior and Rural Development in Upper Egypt," *Newsletter of the American Research Center in Egypt*, Fall (1987): 139; Commander, *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973*; Elizabeth Taylor, "Egyptian Migration and Peasant Wives," *MERIP Reports*, no. 124 (1984): 3-10.

٣٠. للاطلاع على بعض القضايا النظرية الأوسع في دراسة السياسة الزراعية المعاصرة في مصر والشرق الأوسط، انظر المناقشة بين

Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis, "The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production," *Current Sociology* 31, no. 2 (1983): 1-106, and David Seddon, "Commentary on Agrarian Relations

in the Middle East: A New Paradigm for Analysis?" *Current Sociology* 34, no. 2 (1986): 151-72. I discuss these debates in Timothy Mitchell, "Fixing the Economy," *Cultural Studies* 12, no.1 (1998): 82-101, and in chapter eight below. James Toth, *Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on the State, 1961-1992* (Gainesville: University Press of Florida, 1999), a detailed study of the role of the rural poor in Egyptian politics, is an important addition to the theoretical debates on agrarian political economy.

31. James B. Mayfield, *Rural Politics in Nasser's Egypt: A Quest for Legitimacy* (Austin: University of Texas Press, 1971), 61-63.

32. Morroe Berger, *The Arab World Today* (Garden City, NY: Doubleday, 1962), 160, cited in Mayfield, *Rural Politics*, 70.

33. Mayfield, *Rural Politics*, 71.

34. Ibid., 67-72.

35. Ibid., 72-73.

36. Ibid., 69-71.

37. Ibid.

38. Ibid., 5.

39. Gabriel Baer, "Submissiveness and Revolt of the Fellah," *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 93-108,
قدم نقدًا لإحدى هذه السمات، خنوع الفلاح، إلاّ أنه أرجع شعبيتها إلى مجرد سطحية ملاحظات الرحالة. وللاطلاع على الأصول والاستخدامات الاستعمارية لهذه الأنواع من التصورات العنصرية المقولبة في جزء آخر من العالم، انظر
Hussein Syed Alatas, *The Myth of the Lazy Native: A Study of the Image of the Malays, Filipinos, and Javanese from the 16th to the 20th Century and its Function in the Ideology of Colonial Capitalism* (London: Frank Cass, 1977).
وللاطلاع على تحليل لاستخداماتها الأحدث في الحالة المصرية، انظر الفصل الرابع.

٤٠. قد توحي هذه الملاحظات بنهج مماثل لنهج Scott, *Weapons of the Weak*.
على أن سكوت يدرس سلوك الفقراء بحثًا عن علامات روح مقاومة فلاحية لا تلحظ في حالات أخرى، وهو نهج أرى أنه مثير للانزعاج
(see Mitchell, "Everyday Metaphors of Power").
فأنا أرى أن بوسع المرء دراسة الممارسات نفسها بحثًا عن علامات أشكال سيطرة لا تلحظ في حالات أخرى. للاطلاع على الحجاج الأخير، انظر
Lila Abu-Lughod, "The Romance of Resistance," *American Ethnologist* 17, no. 1 (1990): 41-55.

41. Harik, *Political Mobilization*, 8.

42. Ibid., 260-70.

٤٣. على أن حريق بظل واحدًا من أكثر الكتاب تفاؤلاً عن التنمية الريفية المصرية. وقد عاد مؤخرًا إلى التأكيد على الاستنتاجات التي أوردها كتابه الواسع النفوذ، حيث وصف مصر الريفية بأنها مكان لا يعرف الاستغلال أو الوسطاء أو كبار ملاك الأرض أو النزاع الطبقي.
Iliya Harik, "Continuity and Change in Local Development Policies in Egypt: From Nasser to Sadat," *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 1 (1984): 43-66.
للاطلاع على انتقاد مفيد، إلا أنه مُهْمَلٌ، لبعض مشاكل الأدبيات المتعلقة بالتنمية السياسية، انظر
Irene Gendzier, *Managing Political Change: Social Scientists and the Third World* (Boulder, Colo.: Westview, 1985). More recent critiques are mentioned in chapter one, above.

44. Harik, "Continuity and Change in Local Development Policies," 263.

٤٥. كانت هناك مشكلة موازية في الدراسات المتعلقة بمصر الحضرية، حيث جرى إهمال موقع العمل كموقع لبناء العلاقات السياسية، وذلك بحجة أن العمال ليسوا قوة سياسية نشيطة. ويجري الآن تجاوز هذا الإهمال عن طريق عدد من الدراسات، خاصة دراسة

Joel Beinin, and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class,1882-1954 (Princeton: Princeton University Press, 1987), Marsha Pripstein Posusney, Labor and the State in Egypt : Workers, Unions, and Economic Restructuring* (New York: Columbia University Press, 1997), and Samer Shehata, "Plastic Sandals, Tea, and Time: Shop Floor Politics and Culture in Egypt" (Ph.D. Dissertation, Princeton University, 2000).

٤٦. تفعل الدولة ذلك عن طريق تخفيض الثمن الذي تدفعه لقاء المحاصيل الرئيسية والتصديرية التي يرغم صغار المزارعين أساسًا على زراعتها، مع قيامها بدعم تكلفة البذور والمبيدات الحشرية والأسمدة والقروض الائتمانية، والتي يذهب أغلبها إلى كبار المزارعين. وفيما يتعلق بالتسعير الزراعي في مصر قبل إصلاحات أواخر الثمانينيات والتسعينيات، انظر
William Cuddihy, "Agricultural Price Management in Egypt," *World Bank Staff Working Paper* no. 388. (Washington D.C.: The World Bank, 1980),
وللاطلاع على تحليل أوسع، انظر
Yahya Sadowski, *Political Vegetables: Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1991).

47. Adams, *Development and Social Change*, 138.

48. Mahmoud Hussein, *Class Conflict in Egypt: 1945-1970* (New York: Monthly Review Press, 1973), 231-2.

٤٩. أدى الاكتشاف المزعوم لأدلة على تآمر «تنظيم» سري للإخوان المسلمين من أجل الإطاحة بالنظام، وهو أمر رفضت وزارة الداخلية تصديقه، إلى تمكين الجيش من التدخل بدلاً عنها، حيث أمر باعتقالات واسعة ووسع نفوذه الداخلي الخاص وكذلك سيطرته على جهاز الحكم. والحال أن هذا الصراع الداخلي نفسه للسيطرة على النظام هو الذي ظهر على السطح في السنة التالية في تشكيل اللجنة العليا لتصفية الإقطاع. انظر أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، المجلد ٢، **مجتمع جمال عبد الناصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، ٢٤٠ – ٢٦١.

50. Ansari, *Egypt: The Stalled Society*, Appendix C, 251-4.

٥١. أورد جون ووتربري رواية بديلة لقصة كشميش راجت فيما بعد، وتذهب هذه الرواية إلى أن صلاح حسين قد قتل بناء على إيعاز من زوجته التي قيل أنها امرأة منحلة وأنها كانت تأمل في الزواج من أحد أفراد أسرة كبار ملاك الأرض

John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1983), 340.

ومع أنه قد بدا أن ووتربري يؤيد القصة، فإن من الواضح أنها مجرد افتراء. يُصَوِّرُ كيف يمكن تجريد الشكايات السياسية من مشروعيتها بتحويلها إلى إساءات شخصية إلى سمعة الضحية، حيث تعتمد الإساءة إلى السمعة على التاكتيك القديم الخاص بالطعن في أخلاق امرأة. وهناك أدلة كافية في الوثائق المجموعة في كتاب محمد رشاد، **سرّي جدًّا** وفي ملحق كتاب Ansari, *Egypt: The Stalled Society* لتأييد رواية أنصاري للقصة. وقد ناقشت هذه الأحداث مع شاهنده مقلد، أرملة صلاح حسين، في مايو ١٩٩٣.

52. Harik, *Political Mobilization*, 217.

53. Ibid., 111, 126.

54. Ibid., 138.

٥٥. وفقًا لأرقام حريق فإن نسبة ٤٤ في المائة فقط من ذكور القرية الكبار يفلحون أراضيهم الخاصة بينما تدبر نسبة ٥٦ في المائة موارد عيشها عن طريق وسائل أخرى. وليست واضحة نسبة من يحصلون بين النسبة الأخيرة على دخول كافية من المصادر الأخرى والنسبة التي تشكل الفقراء «المعدمين» الذين أشير إليهم. Harik, *Political Mobilization*, 290, table 2.

ونسبة الـ ٤٠ في المائة التي أقدمها مستمدة من الجدول عن طريق جمع نسبة ١٠٠ في المائة من «العمال الزراعيين» مع نسبة ٧٠ في المائة من «الحرفيين والتجار» ونسبة ٧٠ في المائة من «المستخدمين المحليين» (حيث تشكل نسبة الـ ٧٠ في المائة تقديري لنسبة هاتين الجماعتين اللتين تكسبان مادون خط الفقر وقدره ١٢ جنيهًا شهريًا [انظر الهامش ٥٧ أدناه]، استنادًا إلى الأرقام المتعلقة بالدخل والواردة في ص ٤٧). فيكون الإجمالي ٥٣٩ أو نسبة ٤٠ في المائة من البالغين الكبار الذين يبلغ عددهم ١٣٥٠ فرد. وقد يقلل هذا الرقم من نسبة الأسر التي تحيا في فقر، وذلك بسبب استبعاد النساء من الدراسة الاستقصائية، بمن في ذلك النساء الرئيسات لأسر معيشية (وجدت الدراسة التي قام بها رضوان ولي لثمانية عشرة قرية أن نسبة ٨,٥ في المائة من الأسر المعيشية الريفية ترأسها نساء وأن مثل هذه الأسر المعيشية تندرج ضمن أفقر الأسر; (*Agrarian Change in Egypt*, 64, table 4.10) ويستبعد أولئك الذين يملكون أو يستأجرون أرضًا جد محدودة بحيث لا يمكنها أن تخرج بهم من دائرة الفقر.

56. Harik, *Political Mobilization*, 47.

57. Calculated from the poverty table in Adams, *Development and Social Change*, 14, adjusted for 1967 using the cost of living index given on p. 138, table 6.2. The average family size, taken from population censuses, is calculated by Adams at 4.37 "adult equivalent units" (AEUs), where it is estimated that, on average, 1.0 person equals 0.830 AEUs.

٥٨. يبدو أن صغار أصحاب الحوانيت والموظفين الحكوميين من المرتبة الأعلى لهم مستوى دخل مماثل، لكن الموارد التي يسيطرون عليها قد تعطيهم موقعًا اجتماعيًا متميزًا.
Harik, *Political Mobilization*, 47.

59. Ibid., 43.

60. Ibid., 47.

61. John P. Powelson and Richard Stock, *The Peasant Betrayed: Agriculture and Land Reform in the Third World* (Boston: Oelgeschlager, Gunn & Hain, in association with the Lincoln Institute of Land Policy, 1987), 84, 189.

62. Samir Amin (pseudonym Hasan Riad), *L'Egypte nassérienne* (Paris: Editions de Minuit, 1964).

63. Harik, *Political Mobilization*, 115.

٦٤. يبدو أن الدخل الفعلي لآل قوره كان أعلى بكثير. فإلى جانب إمكانية أنهم كانوا يسيطرون على مساحة من الأرض أكبر من المساحة المسجلة في السجلات الرسمية أو في الإجابات

الواردة في الاستبيانات، يبدو أنهم كانوا منخرطين في العديد من المشاريع الأخرى بما في ذلك تجارة الماشية، وكان محمد قوره يحصل على دخل من منصبه في مؤسسة حكومية للقطن في طنطا.

65. Harik, *Political Mobilization*, 253.

٦٦. يجد نظام عبودية الدين وسط عمال التراحيل الزراعيين توضيحًا له في بحث
Sawsan el-Messiri, "Tarahil Laborers in Egypt," in *Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt*, ed. Alan Richards and Philip L. Martin (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), 88-92,
من خلال حالة عامل يتولى إعاشة أسرته من قروض من أحد مقاولي الأنفار ويجبر في المقابل على قضاء معظم السنة في معسكرات عمل في أماكن أخرى من مصر. ويقدم آدمز توضيحًا آخر من خلال حالة عامل زراعي يضطر كثيرًا إلى اقتراض المال لشراء الحاجات الأساسية كالمواد الغذائية والملابس ويتعين عليه بعدئذ العمل لحساب مقرضه «لمدة أسبوع أو أكثر دون أجر وذلك على سبيل الوفاء بمديونيته».
Adams, *Development and Social*, 136

67. Harik, *Political Mobilization*, 252-4. On the wider history of this attempt by the state to organize migrant labor and eliminate the labor contractors, see Toth, *Rural Labor Movements*, 133-63.

68. Harik, *Political Mobilization*, 255-6.

69. Although in anthropology and cultural studies the problems of the scholar's relation to those being studied has been extensively explored for a generation, these debates have by-passed the discipline of political science, which still attempts to model itself on the procedures of technoscientific enquiry. For an example see Gary King, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton: Princeton University Press, 1994). For a classic discussion of these issues in anthropology, see James Clifford, "On Ethnographic Authority," *Representations* 1, no. 2 (1983): 118-146.

70. Harik, *Political Mobilization*, 92.

71. Ibid., 244.

72. Ibid., 248.

73. Ibid., 249.

74. Ibid., 243, 245.

75. Ibid., 247.

76. Ibid., 30.

77. Ibid., 27.

78. For a conventional critique of behavioralism that seems to reproduce its dualisms in more sophisticated terms, see for example Charles Taylor, "Interpretation and the Sciences of Man," *The Review of Metaphysics* 25, no. 1 (1971): 3-51. On the use of questionnaires, see Robert Chambers, *Rural Development: Putting the Last First* (London and New York: Longman, 1983), 49-58.

79. Harik, *Political Mobilization*, 227.

80. Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), 191.

وترد مناقشة موجزة لكيفية مساعدة ثقافة المراعاة على صون التفاوت الاجتماعي في قرية من قرى صعيد مصر في

Hopkins, *Agrarian Transformation in Egypt*, 175-6, 187-8.

81. Harik, *Political Mobilization*, 192-3.

الفصل السادس

التراث والعنف

يكمن أحد الأشياء الغريبة المتصلة بمجيء عصر الدولة – الأمة الحديثة في أن إثبات أنك حديث إنما يعدُ أمرًا مفيدًا إذا كان بوسعك أن تثبت أيضًا أنك قديم. فالأمة التي تريد بيان أنها مواكبة للعصر وتستحق مكانًا بين أسرة الدول الحديثة إنما تحتاج، بين أمور أخرى، إلى إنتاج ماضٍ لها. وهذا الماضي ليس مجرد قطعة في جهاز رمزي، كالعلَم أو النشيد الوطني، يمكن عبرها تنظيم الولاء السياسي وإبراز هوية متميزة. فكما يشير كل مُنظِّر جديد للنزعة القومية، يُعتبر اعتماد ماضٍ مشترك أمرًا حاسمًا بالنسبة لسيرورة صوغ خليط خاص من الناس في أمة متماسكة[1].

والحال أن فكرة الأمة إنما تقدم سبيلاً لعيش تجربة العلاقات الاجتماعية عبر تخيل أنها ترجع إلى فترة زمنية متصلة. عندئذ يمكن للجماعة السياسية أن تفهم حاضرها تاريخيًا. وهذا الإسقاط للهوية الجماعية على الماضي قد يساعد على جعل الحاضر يبدو طبيعيًا، حاجبًا جانبًا من التعسف والظلم والإكراه الذي يعتمد عليه. ولا يحقق التفكير التاريخي ذلك بمجرد إسقاط ماضٍ، وإنما بتنظيم ذلك الماضي بوصفه حياة موضوع يوجه نفسه بنفسه هو «الأمة» أو «المجتمع». وتكتسب الترتيبات المعاصرة هالةَ حتميةٍ إذ تظهر بوصفها المصير الوراثي لهذا الكائن التاريخي.

كما تذكرنا الكتابات الجديدة حول النزعة القومية بأنه لإنتاج ماضٍ لابد من إنتاج مكان. فإذا كان تحقيق الأمة يعتمد على تخيل أن العلاقات الاجتماعية الحاضرة تمتد إلى الوراء بشكل متصل عبر الزمن، فإنه لا يمكن عمل ذلك إلاّ بتعريف حدودها الجغرافية. ويذهب بينيدكت أندرسون إلى أن فكرة الأمة قد انبثقت

إلى الوجود عندما أدت الأشكال الحديثة للكتابة إلى تمكين العوالم الاجتماعية لمواطنين أفراد من التوسع. وقد أدت مبتكرات مثل الرواية الحديثة والصحيفة إلى تمكين الناس من تخيل آخرين غير معروفين بوصفهم أعضاء في جماعَة واحدة[٢]. إلاّ أنه في أجزاء كثيرة من العالم، كما يعترف بذلك أندرسون أيضًا، تطلبت فكرة الأمة من الناس ليس فقط أن يوسعوا إحساسهم بالجماعة بسبل مبتكرة، وإنما أيضًا أن يقيدوا هذا الإحساس بسبل مبتكرة بالمثل. والحال أن إحساس الناس بالانتماء المشترك إلى ديانة ما أو بالتحدر من أصل قبلي واحد، وشبكاتهم التجارية والهجرة، وجماعات التعلم والأدب، وأنماط السلطة الإمبراطورية والولاء، كانت في أماكن كثيرة أكثر تنوعًا بكثير من الحدود الضيقة للدول – الأمم الحديثة. ومن المعروف بشكل واسع أن إرنست رينان قد لاحظ أن فكرة الأمة إنما تتطلب أن يتعلم الناس نسيان بعض جوانب ماضيهم[٣]. كما كان على أناس كثيرين أن يتعلموا نسيان، أو على الأقل إعادة النظر في، إحساسهم بالمكان. فقد كان من المفترض فيهم أن يختزلوا أهمية تلك الارتباطات المتداخلة والتبادلات والأنساب وأشكال الهيمنة والأنساق الأخلاقية والهجرات التي عَرَّفَتْ مشهدًا اجتماعيًا كانت آفاقه تمتد إلى ما وراء ما أصبح الحدود الجديدة للأمة، أو حتى نسيان وجودها بالمرة[٤].

حتى أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن الممسكون بزمام السلطة في القاهرة يعتبرون أنفسهم حكامًا لشيء مماثل للأمة – الدولة المعروفة في القرن العشرين باسم مصر. والحال أن مؤرخًا بريطانيًا للهند الكولونيالية، كان قد روج في ثلاثينيات القرن العشرين النظرة التي تصور محمد علي، والي القاهرة العثماني في الشطر الأول من القرن السابق، على أنه «مؤسس مصر الحديثة»[٥]. على أن محمد علي قد اعتبر نفسه واليًا على ولاية داخل الدولة العثمانية، لا على أنه حاكم كيان سياسي مُعَرَّفٍ بقوامه الجغرافي. وقد اضطلع ببرنامج ملحوظ للتصنيع والتوسع العسكري واستعمر السودان وسيطر على الولايات العثمانية في شبه الجزيرة العربية وفلسطين وسوريا. على أن هذه التطورات، كما يبين ذلك خالد فهمي، لم يجر تنظيمها والاضطلاع بها كمشروع قومي أوَّلي لبناء «مصر حديثة» متخيلة على مستوى ترابي، بل كانت محاولة لإعادة صنع النظام العثماني، انطلاقًا من ولاية القاهرة[٦]. وقد جرى تصور السياسة والاضطلاع بها بوصفها عالم

توسيع للسلطة الإمبراطورية، لا لدول قومية لها حدودها الترابية. ويترتب على ذلك أن الدولة الجغرافية الخاصة التي بدأت في الانبثاق في الحقبة الكولونيالية كانت واحدة من عدة نتائج محتملة لهذا التاريخ الإمبراطوري[٧].

والحال أن التكوين الحديث نسبيًا للدولة القومية إنما تحجبه الكلمات الإنجليزية، المستخدمة عادةً لترجمة أسماء الأماكن العربية منذ القرن التاسع عشر. فالولايات العثمانية كان يُشار إليها عمومًا باسم المدينة التي تحكمها[٨]. وكان محمد علي والي ولاية مصر، أو القاهرة. ولم يكن المصطلح يشير إلى المدينة وحدها، وإنما إلى المدينة وبلدها، بما يعني الداخل المؤلف من المدن والقرى التي تدعمها، سياسيًا وعسكريًا. كما كان يجري استحضار هذا المعنى عند استخدام عبارات كـ«إقليم مصر» و«بلاد مصر»[٩]. إلاّ أنه اعتبارًا من أواخر القرن التاسع عشر، أخذت كلمة القاهرة (مصر) تُستخدم عبر التوسيع لوصف شيء جديد، هو الدولة الترابية. وقد جرى اختزال عبارات مثل «بلاد مصر» إلى مصر لا أكثر، وأخذت الكلمة تُستخدم للإشارة إلى المدينة والبلد على حدٍّ سواء. والحال أن الباحثين المحدثين، المعتادين على التفكير في كل التاريخ على أنه تاريخ دول – أمم، قد بدأوا يكتبون، بما يشكل مفارقة زمانية، عن ولاية «مصر» (بدلاً من القاهرة) العثمانية. وكان مصطلح مصر قد أخذ يشير إلى وحدةٍ مكانيةٍ مُعَرَّفَةٍ بحدود جغرافية. ولم تكن العبارات الأقدم تصور موضوعًا ترابيًّا بل كانت تشير إلى المكان من زاوية علاقةٍ – الصلة بين مدينة وبلاد الداخل.

قد يفترض المرء أن وادي النيل الأسفل، بالمقارنة مع أجزاء أخرى كثيرة من العالم، قد أتاح جغرافية جد محددَّة يمكن ضمنها تخيل مجتمع مكتف بذاته. ولابد أنه من السهل نسبيًا تصوير مصر كأمة مكتفية بذاتها والتقليل إلى أدنى حد من شأن العلاقات الأوسع التي ربما كانت للشعب مع أقاليم أخرى، وإعطاء خليط جماعاتها الخاص ماضيًا فريدًا ومكتفيًا بذاته. والحال أن بقاء آثار ترجع إلى أكثر من خمسة آلاف عام، بل والصورة القوية لما نسميه بـ«مصر القديمة» من حيث هي مهد للحضارة، يبدو أنها تتيح للنزعة القومية المصرية الحديثة أسلوبًا صافيًا ولا جدال فيه لجمع بين صور الشعب والمكان والماضي المتراكبة تراكبًا قويًا.

على أن بناء الماضي ليس مستقيمًا إلى هذا الحد البتة. ففي المقــام الأول، لا تنتمي الآثار القديمة بشكل أوتوماتيكي إلى ماضي المرء الخاص. وباعتباري واحدًا من إنجلترا، يمكنني أن أعجب بالمقاييس الخيالية وبالدقة التليدة لستونهينج، إلاّ أنني لا يمكنني أن أحس بهذه الحجارة كجزء من ماضيَ الخاص. فالآثار، لكي تنتمــي إلى تاريخ المرء، لابد لها من أن تتصل بجانب معين من جوانــب هويــة المــرء الاجتماعية. ويبدو أن شيئًا مماثلاً ينطبق على الأسلوب الذي تبرز به آثار مصــر القديمة في سياسة النزعة القومية المصرية. فبشكل دوري، كان يجري بذل جهــد لتصوير الماضي الفرعوني كمصدر للهوية القومية المصــرية الحديثــة. كمــا أن الفكرة التي تذهب إلى أن مصر الحديثة هي مجتمع ترجع أصوله في خط متصــل إلى بداية فرعونية هي النظرة إلى تاريخ الأمة التي نجدها في الكتــب المدرســية المصرية(١٠). على أن مثل هذه الاستخدامات للماضي كانت بوجه عــام ذات نفــع سياسي محدود في سياسة البلد الحديثة.

والحال أن المسعى الأكثر تواصلاً للتذرع بأمجاد مصــر القديمــة كمصــدر للهوية المصرية الحديثة قد جاء في الربع الثاني من القرن العشــرين، علــى أثــر اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في وادي الملوك، قرب الأقصر، في عــام ١٩٢٢. فعندما كشف عالم الآثار البريطاني هوارد كارتر عن كنوز أول مقبرة ملكية يــتم العثور عليها سالمة كاملة في الأزمنة الحديثة، اجتذب الحدث انتباه العالم برمتــه. وقد حدث الاكتشافُ في السنة ذاتها التي كسبت فيها مصر اســتقلالاً جزئيًــا عــن الاحتلال العسكري البريطاني الذي تأسس في عام ١٨٨٢، وزوّدَ الحكومة القومية الجديدة بتعبير قوي عن هوية الأمة. وقد رفضت الحكومة السماح لعلمــاء الآثــار البريطانيين بأخذ خمسين في المائة من الكنز المكتشف، كمــا هــو العُــرف مــع اكتشافات سابقة(١١). وقَدَّمَ عزمها على السيطرة على الكنز برهانًــا مفيــدًا علــى السلطة التي فازت بها الحكومة للتو. إلاّ أنه في الأعوام التالية لهــذا الحــدث، لــم يلعب الماضي الفرعوني غير دور طفيف وضئيل في النزعة القومية المصرية.

وفي مجال العمارة، راج لفترة قصيرة أسلوب فرعوني جديد، لكن أهميته لــم تدم إلاّ لأقل من عقد من الزمان(١٢). ولأعوام أخرى قليلة، واصلت مجموعة مــن

الكتاب المحافظين ذوي الصلات الثقافية بأوروبا التشديد على أهمية الأصول الفرعونية للأمة. لكنهم قالوا ذلك كجزء من حجة ضد الأوروبيين الذين شددوا على طابع مصر الشرقي، ومن ثم المتخلف، وضد مثقفين محليين كانوا يشددون على الطابع الإسلامي الصرف لمجتمعهم. وكان شاغل الكتَّاب يتمثل في بيان أن مصر أمة حديثة، غربية، وهي نظرة كان يتعين إثباتها بواقع أن ماضي الغرب نفسه إنما يوجد في مصر. والحال أن أهمية الماضي بالنسبة لهؤلاء الكتاب لم تكن تكمن في أنه يعطي الأمة هوية متميزة وأصيلة بقدر ما أنه يثبت أن الأمة إنما تنتمي إلى الأسرة الأوسع للغرب، ومن ثم فإنها حديثة. فدور الماضي، بعبارة ديركس، كان يتمثل في أن يكون علامة على الحديث(١٣).

وفي الفترة نفسها، بدأ حزب مصر الفتاة الشعبوي اليميني التشديد على أهمية الماضي الفرعوني، حيث وجد فيه تعبيرًا عن إيمانه بعبادة الزعيم وبالروح العسكرية وبإمبريالية مصرية تمتد من البحر المتوسط إلى خط الاستواء. لكن هذا الاتجاه كان أيضًا قصير العمر. فبحلول الثلاثينيات، كان أغلب النقاش السياسي في مصر قد ارتد إلى موضوعات سرعان ما ترتبط بخبرة الحياة اليومية وبفكرة الناس عن أنفسهم، خاصة موضوعات الإسلام والعروبة ومعاداة الإمبريالية(١٤). والحال أن هذه التماهيات السياسية لم تكن تحيل بالضرورة إلى حدود وادي النيل، وقد منحت السياسة المحليةَ صدى أوسع بكثير من صدى نزعة قومية مصرية خالصة.

ويمكننا فهم الصعوبات والالتباسات في إنتاج ماضي الأمة فهمًا أشمل لو حولنا انتباهنا عن تاريخ النزعة القومية، بالشكل التقليدي المكتوب به، ونقلناه إلى السيرورة السياسية التي أسميها بالأمة. وأجد من المفيد هنا أن أفكر من زاوية تمييز هومي بابا بين الأمة كبيداجوجيا والأمة كأداة(١٥). فالتاريخ التقليدي للنزعة القومية إنما يعيد بناء القصة المتماسكة إلى هذا الحد أو ذاك عن كيفية انبثاق الأمة كموضوع بيداجوجي (تربوي). وهو يُركِّبُ الأمة الرسمية التي يجري استحضارها والتذرع بها في إيديولوجية الأحزاب السياسية، ودعاية البرامج الحكومية ومخيال صناعة سينمائية قومية ورطانة الكتب المدرسية ومذكرات الشخصيات العامة ونقل الأخبار وصنع الرأي اللذين تقوم بهما وسائل الإعلام. وهذه المصادر إنما تشكل

الأرشيف الرسمي الذي يفحصه أي تأريخ عادي لانبثاق النزعة القومية المصرية في القرن العشرين(١٦). وما يغفله مثل هذا التأريخ عمومًا هو سيرورة إنتاج الإمة، وهي سيرورة أكثر دنيوية وأكثر التباسًا. وأنا أعني بذلك تلك المجموعة المتنوعة من الجهود والمشاريع والمواجهات والصراعات التي يجري عبرها تمثيل وتأدية الأمة وهويتها الحديثة. والفارق بين الأداء والبيداجوجيا ليس مسألة نظر إلى العملي بدلاً من الفكري أو إلى المحلي بدلاً من القومي. فكلاهما (البيداجوجيا والأداء) ينطويان على صنع المعنى وكلاهما يحدثان في مواقع خاصة بين أطراف خاصة. وما هو مختلف في صنع أو تأدية الأمة هو أنه ينطوي دائمًا على مسألة الآخرية.

ففي الأمة كبيداجوجيا، يجري فهم انبثاق الجماعة القومية بوصفه تاريخ ذات تتوصل إلى الوعي بذاتها، أو بوصفه تاريخ شعب يبدأ في تخيل جماعيته كشعب. ويتخذ التاريخ شكل وعي متنامٍ بالذات أو تخيل ذات جماعية. ويُنظر إلى هذا التخيل على أنه يتطور عبر كشف تدريجي تأخذ فيه الذات في الظهور أمام نفسها، وهو ظهور تصوغه قوى التواصل والعقل والوعي تلك التي تُعَرِّف فهمنا لذات آخذة في الانبثاق. وفي هذه النظرة إلى النزعة القومية، لا توجد مواجهة مع الآخرية، اللهم إلاّ كجزء من الاكتشاف العام لعالم وراء الذات. أمَّا في الصنع الأدائي للأمة، من جهة أخرى، فإن الآخرية تلعب دورًا تكوينيًا. فالأمة لا تتكون من سيرورة وعي بالذات، وإنما من مواجهات تصاغ فيها هذه الذات عبر الآخرين؛ أو بالأحرى تصاغ عبر صوغ اختلافها. فتصاغ الأمة من مشاريع لا يمكن تحقيق هوية الجماعة فيها كأمة حديثة إلاّ عبر تمييز ما ينتمي إلى الأمة عما لا ينتمي إليها، وعبر تأدية هذا التمايز في مواجهات خاصة. وخلافًا للروايات التقليدية عن انبثاق الأمة كبيداجوجيا، فإن فهمنا لمثل هذه المواجهات لا يمكن أن يكون محكومًا بوعي ذات جماعية تنتج معنى الأمة ؛ لأن هذه الذات الجماعية – الأمة– ليست خالقة الأداء وإنما هي وقعه العرضي. ثم إن بوسع المرء توضيح أشكال الصعوبة والالتباس والعنف والتخريب التي يمكن لصنع أمة أن ينطوي عليها.

وفي مصر، فإن أحد أهم الأشخاص في هذه السيرورة الخاصة بخلق الذات عبر صوغ الاختلاف هو شخص الفلاح. وقد تناولت في الفصلين السابقين مجموعة متنوعة من تمثيلات غربية في معظمها للفلاح. وقد طورت النخبة القومية الجديدة داخل مصر علاقة أكثر تعقيدًا بالريف، وهو تيمة برزت بقوة في بواكير الروايات والأفلام والمناقشات السياسية. ويأخذ هذا الفصل حدثين متداخلين من مصر في القرن العشرين، يتصلان كلاهما بسياسة الهوية القومية والتراث الثقافي، ويتعلقان كلاهما بحيوات جماعة قروية محلية. أولهما هو حملة جرى تدشينها في الأربعينيات لتعريف ولصون تراث ثقافي قومي، وهي حملة جرت مواصلتها عبر صراع من أجل خلق عمارة قومية، تستند إلى الأشكال الرائجة للقرية المصرية. وثانيهما هو نزاع حول حماية وتقديم تراث مصر القديمة، خاصة جبانة طيبة قرب الأقصر حيث كان هوارد كارتر قد اكتشف من قبل كنوز الملك توت. والحال أنه في عام ١٩٤٥ التقى هذان المسعيان المختلفان إلى إنتاج وحماية تراث قومي، في الخطط الرامية إلى هدم وإعادة بناء قرية في جنوبيّ مصر. وفي التسعينيات، بعد أكثر من نصف قرن، ظلت القرية موقع صراع غير محسوم حول مسألة التراث القومي.

صنع الأمة

في عام ١٩٤٥، كلفت مصلحة الآثار التي تتبع الحكومة المصرية المهندس المعماري القاهري حسن فتحي بتصميم وبناء قرية نموذجية لإعادة إسكان سكان قرية الجرنة، التي تقع على الضفة الغربية لنهر النيل قبالة مدينة الأقصر، التي تبعد مسافة أربعمائة ميل إلى الجنوب من القاهرة، والمجاورة لقرية البعيرات، قرية شحات، التي تعرفنا عليها في الفصل الرابع. وتتألف القرية من سلسلة من النجوع المنتشرة على طول الجرف الصحراوي على حافة الوادي، وسط المقابر والمعابد الصخرية القديمة المعروفة بجبانة طيبة. وقبل ذلك بعام أو عامين، كانت مصلحة الآثار قد تعرضت للحرج بسبب نزع حائط كامل لإحدى المقابر الخاضعة لحراستها. وقد أنحت باللائمة في ذلك على السكان المحليين وقررت وجوب

ترحيلهم من سفح الجبل وإسكانهم في قرية جديدة، على أن تُبنى وسط حقول قصب السكر في الوادي الأسفل.

وكان حسن فتحي معماريًا بعيد النظر. فقد ارتاد في الجرنة اعتماد ما أصبح يُعرف فيما بعد بـ «التكنولوچيا المناسبة». فلإيمانه بقيمة وامتياز مناهج البناء المحلية، رفَضَ استخدام الأسمنت المسلَّح والطوب الأحمر الذي يجري إنتاجه على نطاق واسع – وهي خامات كانت قد أصبحت معيارية بالفعل في مشاريع الإسكان العام– وشَدَّدَ على البناء بالطوب المصنوع يدويًا، بالأسلوب المحلي، من الطين، والمخلوط بالقش والمجفف في الشمس. وقد قال أن الطوب اللبن أيسر وفرة، خاصة إذا ما سُمح للقرويين أنفسهم بالمشاركة في البناء، بصنع طوبهم من الطين المحلي، كما أنه يوفر حماية أفضل من قيظ شمس الصيف. وقدر رأى أنه أكثر بهجة من الناحية الجمالية، خاصة عند استخدامه، ليس فقط في بناء الجدران، وإنما إيضًا عند استخدامه في بناء الأسقف، التي يمكن جعلها تدعم نفسها على شكل عقود وقباب جميلة. وقد بنى فتحي الجرنة الجديدة كقرية نموذجية لتصوير إمكانية وجمال هذه العمارة الفلاحية المحلية. وقد قصد بها أن تكون نموذجًا أوليًا، ليس فقط لمشاريع الإسكان العام الأخرى في مصر، وإنما أيضًا لتطوير أسلوب قومي مصري[١٧].

وقد أصبحت الجرنة الجديدة شهيرة على المستوى الدولي. وقد بَشَّرَ بناؤها برفض الحداثة في العمارة وبالرغبة في احتياز أساليب ومواد تراث قومي أصيل. وقد رمز بناء القرية النموذجية أيضا، كما يلاحظ ڤان دير سبيك، إلى موعد هذه العمارة الوطنية الجديدة مع الموت السابق للأوان[١٨]. والحال أن الحكومة قد اشترت خمسين فدانًا من أراضي قصب السكر في عام١٩٤٥، وتم بناء حاجز لإبعاد مياه الري، وامتد بناء القرية على مدار الشتاءات الثلاثة التالية. وفي عام ١٩٤٨، حيث لم يكن قد بُني غير جزء من القرية التي قدرت مساحتها المتوقعة بخمسين فدانًا، اضطر فتحي إلى هجر المشروع، جزئيًا بسبب المشاحنات بين المصالح الحكومية، ولكن أساسًا لأنه في إحدى ليالي ذلك الشتاء، كان رجال من

قرية الجرنة القديمة التي عارضت عائلاتها الترحيل وإعادة الإسكان المخطط لهما، قد قطعوا السد وأغرقوا القرية الواقعة في المنخفض.

ورواية فتحي عن هذه الأحداث، المنشورة بعد ذلك بعشرين سنة، إنما تعبر عن شعوره بالإحباط تجاه فشل خططه الرامية «إلى إحياء إيمان الفلاح بثقافته الخاصة» وعن شعوره بالمرارة تجاه من سماهم بسكان الجرنة «المفعمين بالشك وبالتزمت» الذين رفضوا التعاون و«كانوا عاجزين عن التعبير حتى عن متطلباتهم المادية في السكن»[١٩]. ومن السهل انتقاد فتحي اليوم، سواء بسبب نزعته الأبوية تجاه القرويين الذين وقفوا في طريق رؤيته المعمارية، أو بسبب النزعة الكوزموبوليتية التي قادته إلى الترويج لرؤيته في كتب منشورة بالإنجليزية وبالفرنسية وتحظى بالإعجاب على نطاق واسع، وإن كانت قد عزلته عن أولئك الذين يفضلون القراءة بالعربية[٢٠]. على أن ما يهمني هنا ليس حسن فتحي، بل تلك الأحداث التي جرت في الأربعينيات في الجرنة، حيث ولدت وماتت في آن واحد محاولة رامية إلى احتياز وصون تراث محلي مصري. وما أحاول استكشافه هنا هو هذه العلاقة بين إنتاج تراث قومي وهدمه. لماذا نجد أن صناعة التراث المحلي الحديث، محاولة إحياء أو صون ثقافة فلاحية، وكذلك حماية ماض أكثر قِدمًا، ماضٍ آركيولوچي، يبدو أنهما يتوقفان على علاقة قوة وبنية تناحر؟ هل بوسعنا أن نعرف شيئًا أوسع من واقع أن مولد حركة تراث قومي في الجرنة الجديدة يستند إلى مناهج بناء خاصة بالعمارة الفلاحية كان أيضًا لحظة موتها العنيف؟

إن تاريخ قرية حسن فتحي النموذجية المحلية إنما يتقاطع مع جهد متواصل يرمي إلى تقديم وصون تراث قومي آخر، هو آثار مصر القديمة. فالطريق المار وراء الجرنة الجديدة اليوم غاص بباصات السياح التي تتوقف وراء القرية عند تمثال ممنون الضخم قبل أن تتجه إلى وادي الملوك ومواقع آثار قديمة أخرى. ولا يتوقف أي من الباصات عند القرية النموذجية، التي تظهر بالكاد خلف المحال والعلامات السياحية المصطفة على الطريق. والحال أن «الجرية»، بحسب المصطلح الذي مازال المحليون يستخدمونه للإشارة إلى المكان، كانت مجتمعًا عامرًا بالحركة وبالنشاط، لكن بيوت فتحي قد جرى إثقالها بأعمال بناء إضافية،

عبر سد الفراغات وبناء طوابق إضافية (بقدر ما تسمح بذلك الأسقف المقببة) أو جرى هدمها في بعض الحالات. ثم إن مدرسة القرية التي أنشأها فتحي والتي كان سقفها المقبب قد انهار بسبب الإهمال، قد هدمتها وزارة التعليم في أواخر الثمانينيات وحلت محلها مدرسة أوسع بنيت بأعمدة الخرسانة الأسمنتية المسلحة وبالطوب الأحمر وفق تصميم الوزارة الموحَّد لجميع المدارس. والحال أن قوالب طوب اللبن المصنوعة يدويًا والتي كانت قد بُنيت بها مدرسة فتحي الأصلية قد استخدمت كرديمٍ في تمهيد الطريق إلى البناية الجديدة.

على أن شيئًا واحدًا يظل قائمًا كما هو بعد أكثر من خمسين سنة: الرغبة غير المتحققة في طرد سكان الجرنة القديمة. فبعد إخفاقات عديدة في تلك الأثناء، صيغت في السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤ خطط جديدة، كجزء من خطة كبرى للأقصر تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تهدف إلى «تفريغ» النجوع السبعة أو الثمانية على جرف الجرنة «من السكان»، وذلك من السوالم في الشمال إلى جرنة مرعي في الجنوب، بالإضافة إلى نجع مدينة هابو المجاور (موطن شحات كريتشفيلد) [٢١]. وعلى مدار السنوات الأربع التالية، جرى بناء قرى جديدة مرة أخرى، تقع هذه المرة في الصحراء على مسافة ما بين خمسة إلى عشرة كيلومترات شمال الجرنة القديمة، ومرة أخرى رفضت أسر الجرنة إلى حد بعيد الانتقال وقبول هدم قريتها. وفي ١٧ يناير ١٩٩٨، بعد مناوشات سابقة عديدة، تحرك بولدوزر حكومي مصحوب بعربتين محملتين برجال الشرطة المسلحين إلى الجرنة للقيام بأعمال الهدم. فتجمع حشد من نحو ثلاثمائة قروي، تضخم فيما بعد إلى عدة آلاف، ورد الشرطة بالحجارة ودفع البولدوزر المنسحب إلى السقوط في ترعة. وقد فتحت الشرطة النار على القرويين بالأسلحة الأوتوماتيكية، ما أدى إلى مصرع أربعة وإصابة أكثر من عشرين بجراح[٢٢]. وأدى هذا الحادث إلى انتكاس خطط إعادة التسكين، إلاَّ أنه بحلول نهاية ذلك العام نفسه، أكد اللواء سلمي سليم، رئيس مجلس مدينة الأقصر، أن الخطط الرامية إلى تفريغ ما وصفه بـ«تسع مناطق عشوائية تسمى الجرنة القديمة» من السكان سوف يجري تنفيذها كجزء من رؤية تهدف إلى تحويل المنطقة إلى «متحف مفتوح ومحمية ثقافية»[٢٣]. وأوضح

للصحافة: «لا يمكن تحمل تبديد هذا التراث بسبب بناء بيوت بشكل غير حضاري وغير مصرح بها»(٢٤).

والحاصل أن فهم اللواء لـ«التراث» كان مختلفًا جدًا عن فهم حسن فتحي. ولم ينجح فتحي قط في إقناع الحكومة المصرية بأن هناك أي شيء يمكنها أن تتعلمه من الفلاح. واقتناعه بأن أسلوبًا حديثًا، قوميًا، وكذلك الحلول للمشكلات العملية للحداثة، يمكن العثور عليها في الأساليب التي اعتاد القرويون على عمل الأشياء بها لم يكن له مكان في الرؤى الرسمية المتعلقة بالتنمية التقانية وصناعة تراث مستندة إلى السياحة. والحال أن استخدام اللواء لمصطلح «غير حضاري» لتبرير عمليات الطرد، إنما يشكل صدى للغة حسن فتحي القديمة. فرواية فتحي لأحداث الأربعينيات تحكي تاريخ الجرنة الجديدة باعتباره حكاية تقدم الثقافة والذكاء، الذي يعرقله جهل الأهالي ومسلكهم الخارج على القانون. وقد قال فتحي إن عائلات الجرنة قد عاشت بشكل أساسي على نهب المقابر (وهو اتهام سوف أرجع إليه فيما بعد) وإنها قد خربت مشروعه سعيًا إلى صون أسلوب الحياة هذا الخارج على القانون. (في الخطط الخاصة بالقرية النموذجية، كان من المقرر إنشاء عدة مبان عامة، من بينها مسرح وصالة معرض، قُصد بها خلق ذلك النوع من الروح العامة الذي أحس فتحي أنه غائب في القرى العادية. إلاّ أنه كان من المقرر أيضًا أن توجد بناية عامة أخرى لم يسبق لها أن وجدت قط في القرى الصغيرة، قسم شرطة). والحال أن هذا العنف والخروج على القانون المزعومين قد قدّما الذريعة لبناء القرية الجديدة. ومن خلال مجرد مواجهة مشكلات الجهل وغياب «الحضارة»، يمكن لمهندس معماري مهتم ببرنامج خلق تراث حديث أن يجد فرصة للعمل. وكان لابد أن يكون هناك افتقار ما، شيء ما غائب عن الفلاح، كيما يتسنى حتى لداعية تحديث متعاطف أن يحول بيته إلى أسلوب قومي.

وأود أن أبدأ تحليلي لمشروع فتحي باستحضار ما يبدو أنه حدث طفيف الأهمية في روايته، ما يشير إليه بوصفه «وباء الملاريا» في عام ١٩٤٧. إنه يقول في جملة عابرة إن الوباء قد «أسفر عن موت نحو ثلث سكان الجرنة»، لكنه يركز تركيزًا أشد على القيود المفروضة على السفر من القاهرة والتأخيرات الأخرى التي

سببها الوباء لمشروعه[٢٥]. ويبدو مروِّعًا اليوم ألاَّ يناقش فتحي أيَّ اعتراضات أوسع على ترحيل وإعادة تسكين جماعة كانت قد عانت للتو من كارثة كهذه. إلاَّ أن هناك في الواقع ما هو أكثر من هذا السهو. إن فتحي الذي كان يكتب بعد انقضاء عشرين سنة، قد جمع بين وبائين منفصلين. وهذان الحدثان لم يكونا مجرد عقبة أمام تنفيذ خططه، بل كانا مصدر الظروف السياسية التي جعلتها ممكنة.

كان وباء عام ١٩٤٧ في الواقع تفشيًا للكوليرا، لا الملاريا، وقد أصاب مصر السفلى أساسًا، وإن كان قد جرى فرض قيود على السفر من الجنوب وإليه (ساعد فتحي القرويين في الجرنة على تعقيم آبارهم كإجراء ضد أيِّ تفش للوباء في القرية). إلاَّ أنه قبل ذلك بسنوات قليلة، في أعوام ١٩٤٢ - ١٩٤٥، كان وباء ملاريا قد حدث في إقليم الأقصر، وكان عبارة عن تفشٍ لملاريا الجامبيا، وهي أشد أشكال الملاريا فتكًا بالبشر، والتي ناقشتها في الفصل الأول. والحال أن هذا الوباء الأسبق، الذي جاء من الجنوب مع مشروع ري حديث كان يهدف إلى توسيع مزارع قصب السكر، كما ذكرت، ومع تزايد الاتصال مع السودان في زمن الحرب، كان، إلى جانب المجاعة المترتبة على نقص المواد الغذائية في زمن الحرب وعجز الرجال المرضى عن جني محصول القمح أو كسب أجور من قطع القصب، هو الذي أدى إلى موت أكثر من ثلث سكان منطقة الجرنة[٢٦]. ومن بين المائة ألف إلى مائتي ألف إنسان من الذين ماتوا في الجنوب، كانت الوفيات الأفدح في أماكن كالجرنة ومزارع القصب الأخرى، إذ ساعد الري الدائم بعوضة الجامبيا على التكاثر. وفي مايو ١٩٤٤، كان مدير مزرعةٍ قرب مزرعة قصب السكر في الجرنة هو الذي قَدَّرَ أن ثمانين إلى تسعين في المائة من السكان المحليين قد أصيبوا بالمرض، أما الطبيب في مدينة أرمنت، وهي المدينة الأقرب على الضفة الغربية، فهو الذي ذكر أن ثمانين إلى تسعين شخصًا يموتون في اليوم الواحد[٢٧]. ولم يصل فتحي إلى الجرنة إلاَّ بعد شهور قليلة من قتل آخر بعوضة جامبيا، قبل أن يكون الناجون في القرى المحلية قد جمعوا ولو حصادًا آخر.

والحال أن وباء ملاريا الجامبيا قد أثار أزمة سياسية في القاهرة، كما رأينا في الفصل الأول. فقد رد السياسيون المعارضون فداحة عدد الموتى إلى الفقر

الشديد لإقليم الأقصر وبقية الجنوب الأقصى، حيث كانت حفنة من الملاك تسيطر على معظم الأراضي في مزارع قصب السكر التي تتألف كل واحدة منها من عشرات الآلاف من الأفدنة، بينما كانت غالبية السكان تتألف من المعدمين والعاملين بأجور لا تكفي لمجرد إبقائهم أحياء بشكل سوي. وقد ذهب نائب في البرلمان إلى أن ظروف المعيشة في الاتحاد السوفييتي أفضل بكثير. أما حزب الوفد الحاكم، والذي كان يمثل مصالح كبار ملاك الأرض، فقد كان تواقًا إلى تسريح هذا التهديد الجذري لمبدأ ملكية الأرض. فذهب إلى أن سبب الوباء ليس الفقر وانعدام المساواة، بل الشروط المعيشية غير الصحية في القرى. وبدلاً من الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الثروة، اقترح خطة لهدم جميع القرى القائمة في البلد والاستعاضة عنها بقرى نموذجية جيدة التهوية وصحية وجذابة[٢٨].

والحال أن فكرة حل مشكلات الريف بإحلال قرى نموذجية محل الإسكان القروي القائم إنما تعَدُّ فكرة كان قد روج لها جيل جديد من الباحثين الاجتماعيين والتربويين والخبراء في المجال الطبي والمعماريين[٢٩]. وفي عام ١٩٣٣، قامت الجمعية الزراعية الملكية ببناء عزبة نموذجية (مُجَمّع سكني) على أراضيها في بهتيم، قرب القاهرة، وفي عام ١٩٤٠، منحت حسن فتحي أول تكليف معماري كبير له، وذلك لبناء عزبة ثانية في الموقع نفسه[٣٠]. أمَّا هنريِ عيروط، الذي كان والده وأخواه مهندسين معماريين عاملين في القاهرة، فقد روج لفكرة إعادة بناء قرى البلد في دراسته عن الفلاح المصري، **طبائع وعادات الفلاحين** (باريس، ١٩٣٨)، الذي أعيد نشره في القاهرة في طبعتين فرنسية وعربية في عام ١٩٤٢ ثم في طبعة إنجليزية في عام ١٩٤٥[٣١]. وفي عام ١٩٤١، نجد أن مجلة **العمارة**، وهي مجلة قاهرية متخصصة في شئون الهندسة المعمارية، قد أطلقت حملة لإعادة بناء القرى ونشرت خطة لقرية نموذجية[٣٢]. ولم يحصل أي اقتراح من هذه الاقتراحات على تمويل من الحكومة، حتى أزمة ١٩٤٤ – ١٩٤٥ السياسية، عندما دعت مصلحة الآثار حسن فتحي إلى بناء قريته النموذجية في الجرنة.

اشترت الحكومة خمسين فدانًا من أرض قصب السكر من بولس حنا باشا، الذي كان يملك ألف فدان في إقليم الجرنة وكان واحدًا من أكبر ملاك الأرض في

صعيد مصر. وكان على الأفدنة الخمسين أن تكون مكانًا للقرية ببيوتها ومبانيها العامة العديدة المتناسبة فيما بينها تناسبًا سخيًا، مع حمام سباحة عذب المياه (لحث الأطفال على الابتعاد عن الترع، حيث كانوا يصابون بالبلهارسيا) وحديقة عامة للاستجمام – ولكن دون تكريس فدان واحد لزراعة محاصيل غذائية. وجرّاء عدم القدرة على طرح المسألة الخطرة المتعلقة بحقوق القرويين في الأرض الزراعية، ساعد فتحي على إنشاء ورشة منسوجات، تستخدم عمل عشرين نساجًا من الأطفال، وذلك لتوفير دخل ما للقرية. وقد لاحظ مسئول حكومي زار القرية أن الأطفال في الورشة «بدوا هزيلين وجائعين»، واقترح تزويدهم بطاسة شوربة عدس يوميًا. ويعترف فتحي بأن ذلك «كان اقتراحًا معقولاً وعمليًا». إلاّ أنه لم تكن هناك إمكانية للحصول على مال لتوفير الغذاء[٣٣]. على أنه لم يجر النظر إلى ذلك باعتباره قيدًا، فقد اعتبر فتحي قريته مشروعًا تجريبيًا رائدًا يدشن «برنامجًا قوميًا للإعمار الريفي» سوف يؤدي «إلى التجديد التام للريف المصري عبر إعادة بناء قراه»[٣٤].

وقد تأسست هذه المقاربة للمشكلات الاجتماعية على الاعتقاد بأن إحياء تراث قومي محلي – وهو تراث نقي ولم يفقد قيمته، ومن ثم فهو نظيف وصحيّ – من شأنه أن يتيح وسيلة لاستعادة الحيوية والصحة الاجتماعيتين والهدف الاجتماعي. والحال أن مثل هذا التفكير قد تجاوز السياسة المعمارية لأواخر القرن التاسع عشر، والتي وجدت تعبيرًا عنها في إعادة بناء القاهرة ومدن كبيرة أخرى وبناء مساكن للعمال على الأراضي الزراعية كأماكن مستقيمة الخطوط، منظّمة بصريًا[٣٥]. فالتخطيط وإعادة البناء سوف يقودان الآن إلى بناء ذوات فلاحية جديدة. وفي الوقت نفسه، أتاح مثل هذا التفكير بديلاً للاقتراحات غير العملية ومحل الجدل والخلاف والتي كانت تهدد النظام الاجتماعي لملكية الأرض. وكان فتحي فردًا بعيد النظر، مهتمًا تمامًا بالإمكانيات الجديدة للتخطيط والعمارة، ليس فقط لنتائجها النهائية، وإنما أيضًا من حيث كونها سيرورة. فقد شدّدَ على مشاركة القرويين في التصميم – بما يشكل فكرة مبتكرة– وقد آمن بأن عملية التخطيط نفسها سوف تكون الوسيلة التي تساعدهم على استعادة فرديتهم الضائعة (والتي كان

عيروط قد كتب عنها)، عبر تنمية قدرتهم على اتخاذ القرارات. فهم سوف يتطورون إلى ذوات للأمة باكتشافهم، في مجرى إعادة بناء تراثهم، القدرة على التفكير المستقل. وقد كتب فتحي، أن «من المستحسن، إن كان بناء القرية يتطلب ثلاث سنوات، أن يستغرق التصميم سنتين وأحد عشر شهرًا»[٣٦].

وتلك كانت رؤية جذرية لإمكانيات المبادرة الفلاحية والثقافة الفلاحية. والمحدودية التي يمكننا أن نراها الآن – العجز عن رؤية أن القرويين قد يفضلون البقاء في البيوت التي كانوا قد صمموها وبنوها هم أنفسهم بالفعل- إنما تعبر عن عجرفة التخطيط الجديدة. وقد تفاخر فتحي بواقع أن كل بيت في الجرنة الجديدة، وهي قرية كان المراد بها إيواء سبعة آلاف نسمة – كان من المقرر أن يُصَمَّمَ تصميمًا فرديًا. على أن هذه الرغبة قد انطوت على تناقض، التناقض الظاهري للفردية المُخَطَّطِ لها. فما كان مميَّزًا في الإسكان القروي كان يتمثل تحديدًا في أن القرى لم تُخَطِّط قط بيوتها كأشياء منتهية. فهم قد بنوها بحيث تتسع مع الأسر المعيشية والنشاطات التي كانت هذه البيوت مقارًّا لها، فكانوا يوسعونها ويقَسِّمونها ويضيفون إليها ويزيلون عنها طوابق إضافية، ويحولون غرفًا إلى وُرَشٍ أو حَظائر أو مخازن، وذلك على مدار أعوام أو أجيال. أمَّا الدروب غير المنتظمة والبيوت المتشابكة التي صممها فتحي للجرنة الجديدة فقد عبرت عن محاولته الرامية إلى إعادة خلق الأسلوب الذي كانت به «عادات» القرويين «وتابوهاتهم، صداقاتهم ونزاعاتهم، مندمجةً اندماجًا حميميًا بالطوبوغرافيا، بكل حائط وعتبة في القرية»[٣٧]. إلاَّ أنه لإنتاج عدم الانتظام هذا لشيء مُخَطَّطٍ له سلفًا، كان لابد من تجميع البيوت تجميعًا مُحكَمًا، حتى يمكن للدروب أن تتعرج وللعلاقات المتشابكة أن تجد تعبيرًا عنها في طوبوغرافية القرية. والنتيجة أن التخطيط لم يتح مكانًا لتوسيع أو لإعادة تنظيم البيوت في وقت لاحق.

كما عبرت مواقف فتحي تجاه مشكلات المبادرة الفلاحية عن واقع أنه هو نفسه كان من طبقة مُلاَّك الأرض (كان والده مالك ضيعة أو أكثر) بل كان أشبه ما يكون بنصير للمَلَكية، وكان له مُعجَبون ومؤيدون بين صفوف العائلة الملكية المصرية، بينهم شقيقات الملك فاروق[٣٨]. وقد جاءت تكليفاته المعمارية من الوسط

نفسه، فالمؤسسات الكبيرة أو الأفراد الأثرياء كانوا الوحيدين الذين يمكنهم تحمل ترف الهندسة المعمارية. وقبل أن يحصل على التكليف ببناء قرية الجرنة الجديدة، صَمَّمَ المزرعة النموذجية للجمعية الزراعية الملكية (١٩٤١) ومقرًا بميناء سفاجة على البحر الأحمر لشكرة النترات الشيلية التي يسيطر عليها أنجلو- أمريكيون (١٩٤٢)، وهما مؤسستان تدعمان الزراعة واسعة النطاق. وكانت معظم تصميماته المعمارية الأخرى في هذه الفترة لبيوت ريفية لملاك ضياع زراعية واسعة[٣٩].

وإذا كان فتحي قد اعتبر قرويي الجرنة عاجزين «عن التعبير حتى عن متطلباتهم المادية في السكن»، فإننا إذا وضعنا مشروعه في سياق اجتماعي أوسع فسوف نجد أن صاحبه ربما كان هو العاجز عن التعبير عن أساسه المادي. إن مزارع السكر في إقليم الجرنة كانت في الأصل أرض قرية. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإنه اعتبارًا من ستينيات القرن التاسع عشر، بدأ البيت الخديوي في القاهرة الاستيلاء على أرض القرية، حيث دفع تعويضات زهيدة أو لم يدفع أي تعويضات على الإطلاق، ذلك أن مشروعات الري الجديدة قد أتاحت إمكانية السيطرة على فيضان النيل السنوي وزراعة محصول القصب الذي لا يُجنى إلاّ بعد عام. وبعد أن جرى في عام ١٨٧٥ إشهار إفلاس الأسرة التركية العثمانية الحاكمة للبلد من جانب دائنيها البريطانيين والفرنسيين وبعد غزو الجيش البريطاني مصر واحتلاله لها، أدار الدائنون الأجانب الضياع ثم طرحوها للبيع في مزادات علنية، فلم يعيدوها إلى زارعيها القرويين الأصليين بل باعوها بتمامها لبارونات مثل بولس باشا وأحمد عبود. وفي عام ١٩٠٨، عندما طرح الدائنون للبيع في مزادات علنية ضياع الأسرة الخديوية قرب الجرنة، اكتشف القرويون أن أرضهم، بل وبيوتهم، سوف تصبح ملكًا لملاك المزرعة الجدد. وعندما جاء وكلاء الملاك بعد ذلك لطرد القرويين، في حادثة تحدثت عنها التقارير، واجهوا مقاومة. وقد أصيب بجراح خمسة عشر فردًا من قوة الطرد وأُلقي القبض على سبعة وخمسين قرويًا، مات أحدهم في الحبس[٤٠]. وهكذا فعندما لم تهتم الحكومة بتزويد الجرنة الجديدة بأرض لزراعة محاصيلها الغذائية، أو حتى بطاسات شوربة عدس للعمال الأطفال، لم يكن ذلك سهوًا بريئًا. لقد شكّل استمرارًا لسيرورة استحواذ على الأرض كان قد جرى

الاضطلاع بها على مدار الأعوام المائة السابقة عبر عمليات سلب قامت بها نخبة حاكمة ودائنوها الأوروبيون. ولمواجهة التهديدات الجديدة لهذا النظام الإكراهي، بعد وباء الملاريا في أعوام ١٩٤٢ - ١٩٤٥، أخذ أناس يحلمون بخطط لبناء قرى نموذجية وكان فتحي يعلن عن قدرة المهندس المعماري الفريدة على «إحياء إيمان الفلاح بثقافته الخاصة»(٤١).

وفي مشاريع من هذا النوع، يمكن للمرء أن يرى صعوبات عملية صنع الأمة. فلتأدية الأمة، لابد من إدراج مجتمعات عبر البدء بإعلان أنها مستبعدة بحكم افتقارها إلى «الحضارة»، ولابد من هدم قرى حتى يتم صونها، ولابد من اكتشاف جماعات تفتقد فرديتها حتى يكون بالإمكان هديها إليها، ولابد من إعلان ضياع ماضٍ حتى يتسنى استرداده. لقد كان فتحي يرغب في «إحياء» ثقافة أصيلة كوسيلة لاستحداث تراث قومي مصري. ولتأدية هذا الإحياء، كان بحاجة إلى سكان الجرنة. لكنه كان بحاجة إليهم كجماعة خارج الأمة، من شأن إزالتها المساعدة على إظهار الأمة وماضيها إلى الوجود. وكان لابد من تصوير الجرونويين في صورة الجهلاء، غير المتحضرين، والعاجزين عن صون تراثهم المعماري الخاص. وعبر تصويرهم بهذا الشكل فقط، يمكن للمهندس المعماري أن يجد فرصة للتدخل، وتقديم نفسه بوصفه معيد اكتشاف تراث محلي لم يعد المحليون أنفسهم يتعرفون عليه أو يعرفون كيف يقدرون قيمته. وبوصفه الناطق الذي يُدخل هذا التراث في السياسة القومية، فإن المهندس المعماري سوف يمكّن الماضي من أن ينطق ومن أن يلعب دوره في إعطاء الأمة الحديثة شخصيتها.

وهكذا كان على سكان الجرنة أن يدخلوا في السياسة القومية عبر الاستسلام لعمل من أعمال العنف. وحتى يتسنى صون تراثهم، لابد للمهندس المعماري من أن يهدمه أولاً. فالجرنة القديمة يجب هدمها وإعادة بنائها - وليس فقط لأنها كانت قد بنيت فوق آثار، لأنه لو نجح المشروع فإن كل قرية أخرى في مصر - بحسب أمنيات فهمي- سوف يجري أيضًا هدمها وإعادة بنائها (وهذا اقتراح تبناه فيما بعد برنامج الولايات المتحدة الإنمائي في مصر)(٤٢). إن صون الماضي إنما يتطلب

تدميره، حتى تتسنى إعادة بناء الماضي. وبالمثل، فإن تأدية الأمة إنما تتطلب إعلان كل واحد من سكانها الريفيين خارجًا عن الأمة، غير متحضر، غير نظيف، وذلك حتى يتسنى صنع الأمة عبر جعلهم متحضرين ونظيفين.

يذكر فتحي أنه عندما زار واحدة من المزارع الكبيرة التي تملكها عائلته، قرب طلخا في دلتا نهر النيل، «كان ذلك تجربة رهيبة. فحتى ذلك الحين، لم تكن لديَّ فكرة عن القذارة والقبح المريعين اللذين يحيا في وسطهما الفلاحون في مزرعة. لقد رأيت مجموعة من الأكواخ الطينية، البائسة، المعتمة والقذرة، المحرومة من النوافذ ومن المراحيض ومن الماء النظيف، حيث تحيا البهائم فعليًّا في الغرفة الواحدة مع الناس ؛ فلم أجد أدنى صلة بالريف الشاعري الذي صاغه خيالي»[٤٣]. وقد حث فتحي والديه على إعادة بناء مساكن العمال، أو العزبة. ولدى اضطلاعه بهذا المشروع ومشاريع لاحقة، اكتشف صعوبتين، إحداهما جمالية والأخرى عملية. والحال أن حل هذه الصعوبة الثنائية هو الذي سيحدد أسلوب البناء الذي اشتهر به. وأصل الحل مهم، لأنه ينطوي على عناصر متشابكة لم تكن لفتحي سيطرة عليها. وهذه العناصر توضح تعقيدات التوجه إلى الفلاح، أو إلى الريف المثالي الذي صاغه الخيال، عند محاولة حل المشكلات القومية وتحديد أسلوب قومي.

وكانت المشكلة الجمالية هي أن فتحي لم يكن قادرًا على اكتشاف نموذج للشكل المحلي الذي حاول إحياءه في أي قرية من القرى التي كان يعيد بناءها، أو أي قرية أخرى زارها في مصر. والحال أن الريف الشاعري الذي صاغه خياله لم يكن له وجود في أي مكان. وأمَّا الصعوبة العملية فكانت أن مصر ليست بها غابات وليس بها إمدادات تجارية من ألواح الخشب، التي كان فتحي بحاجة إليها لبناء أسقف بناياته المصنوعة من الطوب اللبن. وفي عام ١٩٤١، عند بناء المزرعة النموذجية للجمعية الزراعية الملكية في بهتيم، أصبحت المشكلة حادة، لأن المشروع أشتمل على إنشاء مخازن غلال واسعة كان عرض أسقفها أكبر من عرض مساكن العمال العادية. ولحل المشكلة، حاول فتحي بناء أسقف مخازن الغلال من دون ألواح خشبية – على شكل عقود وقباب، مستخدمًا الطوب اللبن

نفسه المستخدم في بناء الجدران. وكان المقصود أن تدعم العقود نفسها باستخدام مبدأ القوس، ومن ثم يمكنها أن تتحمل ثقل القباب. على أن هذا النهج المعقد لم يحالفه النجاح وانهارت القباب(٤٤).

والحال أن عليًا، شقيق حسن فتحي، الذي عمل كمهندس في سد أسوان، قد ساعده في التغلب على المشكلة. فقد دعاه إلى زيارة قرية غرب أسوان، قرب السد، حيث وجد فتحي أخيرًا بيوتًا اشتملت أسقفها على عقود كبيرة مبنية بالطوب اللبن. وقد كتب فقال إن غرب أسوان،

كانت بالنسبة لي عالمًا جديدًا، قرية بأكملها من بيوت فسيحة، جميلة، نظيفة ومتناغمة كل بيت فيها أجمل من الذي يليه. ولم يكن هناك في مصر ما يشبهها ؛ إنها قرية من بلد أحلامٍ ما ... حوفظ على عمارتها لقرون دون عدوى من مؤثرات أجنبية .... لا أثر للتكوم البائس للقرية المصرية العادية، فالبيوت، بيتًا بعد بيت، طويلة، سلسة، مسقوفة على نحو نظيف بعقد من الطوب اللبن .... فأدركت أنني إنما أنظر إلى الأثر الحي الباقي الشاهد على العمارة المصرية التقليدية(٤٥).

وقد جَنَّدَ فتحي كبير بَنَّائين من القرية، هو علاء الدين مصطفى، الذي بَيَّنَ له نهج بناء العقود وعمل معه في مشروع الجرنة الجديدة والعديد من مشاريعه اللاحقة. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا، حدد العقد والقبة المبنيين بالطوب اللبن أسلوب فتحي المحليٍ المصري. وقد اعتقد أن هذه المناهج، باستبعادها استخدام الألواح الخشبية المكلفة، إنما تتيح، في الوقت نفسه، وسيلة بناء «عمارة للفقراء».

وكانت هناك مشكلات في حلول فتحي من الناحيتين الجمالية والعملية. فمن الناحية الجمالية، كانت غرب أسوان قرية نوبية، وكانت بناياتها مبنيَّة بالأسلوب المميز للكنوزيين، وهم واحدة من الجماعتين اللغويتين والثقافيتين النوبيتين الرئيسيتين. وقد اختار فتحي أن يعتبر هذا الأسلوب أثرًا باقيًا لعمارة مصرية خالصة «دون عدوى من مؤثرات أجنبية». وبما أن الحكومة المصرية لم تعترف بأن النوبيين، الذين يمتد بلدهم عبر الحدود الحديثة بين مصر والسودان، يشكلون شعبًا متمايزًا أو جماعة إثنية متمايزة، فإن اعتبار فتحي الثقافات النوبية ثقافات مصرية كان يتماشى مع وجهة النظر الرسمية، حتى وإن كان الكنوزيون أنفسهم قد

لا يعتبرون تراثهم تراثًا مصريًا. إلا أنه كان من المفارقات – ومما له دلالته- أنه فقط عند شعب كانت لغته وثقافته وتاريخه مختلفة كلها عن تلك التي يقال إنها تُعَرِّف مصر الحديثة، أمكن لفتحي أن يجد مصرًا غير متأثرة بما هو أجنبي(٤٦). وما نرمي إليه ليس هو النيل من رغبة فتحي في التوصل إلى عمارة مصرية كلية، بل توضيح أصولها المعقدة وغير المتجانسة.

وما يشكل عقبة أخرى أمام نجاح هذه الجماليات الجديدة هو أن القباب في كل من مصر والنوبة كانت لها دلالة مختلفة بالأحرى في العمارة المحلية عن المعنى الذي أراد فتحي أن يسبغه عليها. فهي، من الناحية التاريخية، لم تكن تستخدم إلاّ في أسقف المساجد والكنائس والأضرحة. ومع أن هذه الصلة ربما لم تكن صارخة على نحو خاص بالنسبة لمعاريٍّ قاهريٍّ كوزموبوليتيٍّ تشرَّبَ الأسلوب الحداثي، ففي الريفي المصري، خاصة في الجنوب، كانت القباب تُستخدم في كل مكان للأسقف الصغيرة لأضرحة الأولياء، وليس لبناء البيوت البتة. وعلى الرغم من اتفاق كثيرين على قوة بساطة وجمال تصميمات فتحي، فإنه لم يكن بمقدوره البتة محو الدلالة الموجودة للقباب في الريف، والتي حَوَّلت تصميماته إلى خلط غير مناسب بين الأسلوبين الديني والدنيوي.

ومن الناحية العملية، فإن العقود والقباب كانت حلاً لمشكلة لم يكن لها وجود بالنسبة لمعظم القرويين في مصر. وقد اعتبر فتحي ألواح الخشب مكلِّفة – ورأى أن الأسقف المحكمة المبنية بالطوب اللبن أوفر – لأنه كان مرغمًا على شراء ألواح الخشب تجاريًا. وكان يبني لمزرعة بهتيم قرية نموذجية بأكملها، خاصة المخازن الكبيرة لتخزين غلال مالك الأرض، وهو شيء لم يكن القرويون العاديون يتمتعون بترف الحاجة إليه، لذا كان بحاجة إلى كميات كبيرة من ألواح الخشب. وكانت مصر تستورد أخشابها التجارية من رومانيا. لكن الحرب العالمية الثانية قطعت هذه الإمدادات وتسببت في استيلاء الجيش البريطاني على الخامات الموجودة بالفعل في البلد. وهكذا فإن نقص الأخشاب المترتب على ذلك قد أرغم فتحي على الاتجاه إلى البديل الأكثر تعقيدًا والمتمثل في العقود، وهو بديل كان يتطلب كميات كبيرة من الطوب اللبن وعمل البنائين المهرة.

وفي الجرنة وأجزاء أخرى من صعيد مصر كان هناك أسلوب محلي لبناء العقود باستخدام تقانة تُعرف بالطوف، وهو أسلوب أبسط وأقل تكلفة من أسلوب فتحي(٤٧). لكن هذا الأسلوب لم يكن يستخدم إلاَّ في ظروف استثنائية، كما في حالة وجود قوارض، ويبدو أن فتحي لم يعرف بوجود هذا الأسلوب. وفي معظم الحالات، كان القرويون يصنعون أسقفًا مستوية من سيقان أشجار نخيل التمر المزروعة حيث يعيشون، ثم كانوا يقومون بتغطية هذه السيقان بجريد النخيل والملاط الطيني. وخلافًا لفتحي، لم تكن لديهم أي حاجة لشراء إمدادات تجارية من الخشب. وكانوا يبنون بيوتهم بأنفسهم، وعندما كان يتعين بناء أو توسيع بيت، كان من الممكن دائمًا العثور على شجرة نخيل أخرى، عادة ما تكون إحدى نخلات القروي نفسه. والحال أن النخلات ذكور أو إناث، والإناث وحدها هي التي تنتج البلح، ولا يتطلب تخصيب كل خمسة عشرة أو عشرين أنثى سوى شجرة ذكر واحدة، ومن ثم يمكن قطع الشجرات الذكور الأخرى للحصول على الخشب(٤٨). وبفضل آليات تكاثر نخيل التمر، فإن القروي، خلافًا للمهندس المعماري، لم يكن يشكو من نقص الخشب، ومن ثم فلم تكن هناك حاجة إلى تعقيدات القباب.

ولأسباب جمالية وعملية على حدٍّ سواء، فإن قباب وعقود فتحي المصنوعة من الطوب اللبن لم تلق انتشارًا، إلاَّ بين مجموعة صغيرة من تلامذته وأصدقائه. ثم إن استخدام الطوب اللبن لأي نوع من أنواع العمارة لم يجد قط تأييدًا من جانب المسئولين أو المهندسين المصريين وقد نجح مقاولو بناء كبار كعثمان أحمد عثمان في الضغط من أجل استبعاد أفكار فتحي. هذا بينما واصل القرويون بناء بيوتهم بجدران مبنية بالطوب اللبن. إلاَّ أنه حتى هذه أخلت السبيل تدريجيًا أمام استخدام قوالب الطوب الأحمر والأسمنت. ومن العجيب أن العناصر التي أدت إلى زوال هذا التراث المحلي هي التطورات نفسها التي كانت قد مكنت فتحي من اكتشاف أسلوبه المتمايز - الزراعة واسعة النطاق، وسد أسوان.

فبحلول أواخر ستينيات القرن العشرين، أي بعد عقدين من بناء الجرنة الجديدة، كانت الحكومة قد حلت محل كبار ملاك الأرض في تحديد ما تجب زراعته وكانت قد شيدت سدًّا ثانيًا في أسوان. وقد أنهى السد العالي فيضان النيل

السنوي ومكن السلطات من توسيع زراعة قصب السكر، الذي حل محل زراعة القمح. ولم يعد بوسع القرويين كسب الأسابيع الطويلة لفيضان النيل، والتي كانت تتيح في السابق وقتًا للعمل المتواصل في صنع الطوب اللبن وبناء بيوت الجماعة القروية. ولم يعد بوسع كثيرين الحصول على القمح اللازم لتدبير الوفرة اللازمة من القش لصنع الطوب اللبن والملاط. ولكلٍّ من هذين السببين، بدأ البناء بالطوب اللبن يفقد مزاياه لحساب الأسلوب الأسرع المتمثل في البناء بالأسمنت المسلح.

ثم إن الطين نفسه أصبح أقل فأقل توافرًا وذلك بسبب السد. فالحقول لم يعد يصل إليها فيضان ولم يعد هناك ترسيب سنوي لطمي النيل ولم يعد هناك أي تجديد للطمي الذي كانت تبنى من طينه البيوت المبنيَّة من الطوب اللبن. وقبل إنشاء السد العالي، كان النيل يحمل إلى البحر ١٢٤ مليون طن من الرواسب سنويًا، ولم يكن يُرَسِّبُ إلاَّ نحو مليوني طن في مجرى الفيضان النهري. وبعد بناء السد، بقي ما نسبته ٩٨ في المائة من هذه الرواسب خلف السد(٤٩). وبحلول الثمانينيات، اضطرت الحكومة إلى حظر استخدام الطين الغريني في صنع الطوب، حمايةً للأرض الزراعية. وهكذا فإن احتفال فتحي بأسلوب محلي يستند إلى قرون من تراكم الطين المحلي قد بدأ في اللحظة عينها تمامًا التي لم يعد فيها الطين متوافرًا، لأول مرة في التاريخ (ولأسباب مرتبطة بهذا الواقع).

وإذا كانت مشاريع الري في أسوان قد أدت إلى الاختفاء التدريجي للبناء بالطوب اللبن، فإن من المفارقات أن هذه المشاريع قد لعبت دورًا أيضًا، غير ملحوظ، في إنتاج فتحي لأسلوب محلي مصري. فغرب أسوان، القرية التي اكتشف فيها فتحي عمارة مصرية «حوفظ عليها لقرون»، كانت في الواقع قرية حديثة. فهي قد بنيت في مستهل القرن العشرين لإيواء أناس من القرى النوبية الجنوبية، التي أغرقها الخزان الذي أنشأه سد أسوان الأول(٥٠). وكان السد قد أعطى فتحي الفرصة لبناء قريته المحلية، بخلقه أولاً الضياع ثم الأوبئة التي أنجبت سياسة إعادة بناء الريف. والحال أن مشاريع الري هذه قد دمرت في الوقت نفسه بلاد النوبة، التي كانت بيوتها التي أُعيد بناؤها مصدر إلهام أسلوبه المحلي المصري. والواقع أن الأمة، وتراثها، لابد من صنعهما من الحيوات المادية للآخرين. إلاَّ أنها، إذ

تفعل ذلك، إنما تقوم باحتواء سيرورات ومواد لا تسيطر سيطرة كاملة على استخدامها ومعناها.

أداء الماضي

بعد ذلك بخمسين سنة، كانت الحكومة لا تزال تحاول طرد سكان الجرنة القديمة، وكانت لا تزال تصفهم بأنهم خارجون على القانون وغير نظيفين. وإلى المزاعم القديمة حول نهب المقابر، تضيف التصريحات الرسمية في التسعينيات مزاعم بأن «ظروفهم المعيشية بائسة وغير صحية وتفسد المنظر»، وبأن وجود هذه الجماعة السكانية الضخمة في ما أصبح الآن موقعًا مدرجًا في قائمة التراث العالمي التي قررتها اليونسكو إنما يحول دون صون آثار هذا الموقع وتطويره ليصبح «متحفًا في الهواء الطلق»[٥١].

وكانت المسائل لا تزال مسائل التراث والحضارة. إلاّ أنه بحلول نهاية القرن العشرين، كانت رؤية حسن فتحي عن ثقافة قومية تستلهم إحياء مبادرة ومعارف الفلاحين العملية قد اختفت، جنبًا إلى جنب معظم بيوت قريته النموذجية. وبدلاً من ذلك، خططت الحكومة لمتحف في الهواء الطلق كان دور الفلاح فيه، كما سوف نرى، أقل بالأحرى. وقد ناقشنا خطط التنمية في الثمانينيات والتسعينيات بشكل أوفى في القسم الأخير من هذا الكتاب. لكن خطط تنمية السياحة والتراث القومي في الجرنة بوسعها أن تقدم مدخلاً إلى هذه المسائل، كما أن بوسعها أن تتيح مقارنة مع السياسة الفلاحية في حقبة أسبق.

ففي عام ١٩٨٢، استأجر البنك الدولي مؤسسة آرثر د. ليتل الاستشارية الأمريكية لصوغ برنامج لزيادة إيرادات السياحة في الأقصر (وكانت المؤسسة نفسها قد استؤجرت للاضطلاع بدراسة مماثلة في عام ١٩٥٣)[٥٢]. وقد أحيا المستشارون اقتراح تفريغ الجرنة من سكانها، كما أحيوا مشروع حسن فتحي الخاص بإنشاء جمعية تعاونية لتحسين نوعية الهدايا التذكارية المصنوعة محليًا. ومع إزاحة السكان المحليين، كان على الزيادة في إيرادات السياحة أن تجيء من «إدارة» أفضل «للزوار» وتحسين البنية التحتية للمساعدة على تطوير فنادق

الأقصر والمراكب السياحية على النيل. وبما أن هناك حدًّا لعدد السياح الذين يمكن عصرهم كل ساعة في مقبرة الملك توت عنخ آمون وخارجها، فإن زيادة الدخل سوف تجئ جزئيًّا من التركيز على السياح الأكثر ثراءً. وقد اتجهت الحكومة إلى إنفاق ٦٠ مليون دولار على هذه التحسينات، وكان أكثر من نصفها قد تم اقتراضه من البنك الدولي لدفع أجور المستشارين الأجانب والمقاولين[٥٣].

وقد أتاحت هذه الاستثمارات نموًّا سريعًا في السياحة. فمن عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢، زاد عدد زائري مصر وإنفاقاتهم المقدرة بأكثر من الضعف (ولو أن هجمات المتشددين الإسلاميين قد تسببت في هبوط هذه الأرقام في التسعينيات)[٥٤]. وفي الأقصر، كما كان مخططًا، سنجد أن الجانب الأعظم من النمو كان في الفنادق الممتازة والمراكب السياحية. وعبر النهر في الجرنة، سارت على ما يرام أحوال أولئك الذين كانوا قد أقاموا فنادق صغيرة أو مشروعات سياحية أخرى قبل الحظر الذي فرضه المشروع الإنمائي. وكانوا عادة ما يستثمرون أرباحهم في استيراد باصات سياحية صغيرة مكيفة من ألمانيا واليابان، أو في شراء أرض وإقامة مبان سكنية في الأقصر. إلاّ أنه بالنسبة لكثيرين من القرويين، لم يكن هناك تقريبًا أي سبيل إلى دخول صناعة السياحة، باستثناء أولئك الذين وجدوا أعمالاً فندقية غير ماهرة في الأقصر بأجور دون مستوى الكفاف. كما أن عشرات قليلة من الشبان كانت أسعد حظًا، بالعثور على سائحة أجنبية للزواج منها – وهي عادة ما تكون امرأة أكبر سنًا بكثير، تأتي للزيارة كل شتاء لقضاء أسابيع قليلة وتكون لحسن الحظ ثرية بما يكفي لأن يبدأ الزوج مشروعًا. والحال أن امرأة، هي مطلقة مستثمرة من كاليفورنيا اسمها هابي، قد بدأت في بناء فندق صغير على حافة الصحراء إلى الجنوب من جبانة طيبة[٥٥]. وبالطبع، فقد قامت السلطات بوقف البناء، وبعد مرور ست سنوات وإنفاق مدفوعات كثيرة لحث المسئولين على السماح باستمرار البناء، كان الفندق لا يزال غير مكتمل بالمرة. ويرضى معظم الأزواج بما هو أقل كشراء سيارة مستوردة واستخدامها كتاكسي سياحي. والحال أن هؤلاء الرجال الذين يمرون في سياراتهم البيچو المكيفة أمام أولئك العاملين في حقول قصب السكر، إنما يبدو أنهم يؤكدون الانفصال بين عالم السياحة والقرية.

والواقع أن برنامج البنك الدولي لتنمية السياحة في الأقصر قد قصد به زيادة هذا الانفصال. إن مؤسسة آرثر د. ليتل الاستشارية، قد أجرت دراسة لتجربة السياح في الأقصر واستنتجت مثلما سبق لها أن استنتجت في دراستها التي قامت بها في عام ١٩٥٣، أن أكبر مشكلة إنما تتعلق باتصال الزائرين بالسكان المحليين. فالسياح يشكون من تعرضهم المتواصل للملاحقة من جانب أشخاص يحاولون أخذهم إلى مكان ما لبيع شيء ما لهم. وقد أوصى المستشارون بالتوقف عن إصدار المزيد من تراخيص العمل للباعة الجائلين.

ومما له دلالة أكبر أن مشروع إدارة حركة الزائر الذي صاغوه كان الهدف منه تقليل الاتصال العشوائي بالسياح وزيادة انفصالهم الجسدي عن الجماعة المحلية. وقد جرى استحداث تسهيلات عبّارات نهرية وباصات منفصلة لعزل حركة السياح عن المواصلات المحلية على أفضل نحو. كما تقرر إنشاء مركز خاص للزوار له مطعمه ومحاله، لعزل السياح الذين ينتظرون الانتقال. وفي قرية مجاورة للجرنة، نصت الخطة على إنشاء ممشى علوي عبر وسط القرية، حتى يتسنى للسياح العبور من موقف الباصات إلى المعبد الفرعوني دون أن يدخلوا القرية نفسها.

والحال أن السياحة المسوَّرة، كما يسمى هذا النوع من التنظيم، هي الآن النمط النموذجي للتنمية السياحية في الأقاليم الموجودة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. ويبدو أن ما يفرضها هو التباين المتزايد بين ثراء السياح وفقر أولئك الذين يزور السياح بلادهم. وتدعو وزارة السياحة المصرية الرأسماليين الأجانب إلى التفكير في استثمار أموالهم في فنادق أو مشاريع استثمارية سياحية أخرى مشيرة إلى أن المستثمرين «يتمتعون بأرباح عالية في حقل السياحة»، وذلك بفضل الترحيل السهل لتلك الأرباح و«بفضل تكاليف العمالة التي تعتبر أكثر من تنافسية على مستوى عالمي»[٥٦]. وفي أواخر الثمانينيات، حسبت الوزارة أن كل سائح قد أنفق في المتوسط مائة دولار يوميًا في مصر، وهو مبلغ يزيد عما يحصل عليه معظم العاملين في الفنادق في شهر. وبعد مرور عقد من الزمان، أصبح التباين

أعظم بكثير[٥٧]. والتباين في الثروة سافر تمامًا بحيث إنه لا يمكن تأمين متعة السياح إلاّ بفصلهم جسديًا عن الجماعة المضيفة.

على أن هناك سببًا أوسع لخلق السياحة المُسورّة. إذ بينما تصبح الصناعة مركّزة في معظمها لإدارة سلاسل دولية توجد قواعدها في الولايات المتحدة أو في أوروبا، إلى جانب نصف دزينة من المستثمرين المصريين الأثرياء ثراءً فاحشًا، نجد أنّ مديري الفنادق يسعون إلى زيادة أرباحهم بتحويل المزيد والمزيد من إنفاق السياح إلى داخل منشآتهم[٥٨]. والحال أن الفنادق المصرية الكبرى التي كانت قد اعتادت توفير ما يزيد قليلاً عن غرف رحبة وصالة أنيقة لتناول الطعام قد حلت محلها مجمعات فندقية تقدم ثلاثة أو أربعة مطاعم ومطابخ مختلفة وعدة بارات ورواقات للتسوق وحمام سباحة وناديًا تتوفر فيه جميع المواصفات ومراكب ورحلات وتسهيلات استثمارية ومحاضرات وسهرات احتفالية مسائية. بل إن المراكب النيلية و«القرى السياحية» المسورة المفصلة حيث المكان رحب، كساحل البحر الأحمر، إنما تعد أكثر اكتفاءً بذاتها.

وقد التقينا في الفصل الثاني بنوع مختلف من القرى المسوَّرة، هو العزبة، أو المجمع السكني المبني للعمال في الضياع الزراعية الواسعة. وليس هناك تشابه بين النوعين المسوَّرين، فيما عدا هذا التشابه: إنهما يمثلان، كلاهما، مناهج لإحتواء جماعة سكانية، لإنشاء منطقة محلية للسيادة قد لا يجري فيها تطبيق الأشكال الخارجية للقانون أو التبادل أو الحركة. وسوف ننظر في فصل لاحق في الكيفية التي تعتمد بها ما تسمّى بالرأسمالية أو السوق استراتيچيات مختلفة كثيرة لبناء معازل أو مسوَّرات من هذا النوع.

وإذا كانت العزبة قد بنيت لإبقاء الفلاحين داخلها، فإن الفندق المسوَّر قد بُني لإبقائهم خارجه. وفيما عدا نخبة صغيرة، فإن السكان المحليين مستبعدون من هذه الجيوب، حيث تؤدي أسعارها المحددة وحراسها الواقفون على بواباتها إلى إبقائهم خارجها. ولدخول مناطق بعينها، كحمام السباحة أو كازينو القمار، فقد يكون من المطلوب إبراز جواز سفر أجنبي. والنتيجة لا تعدو أن تكون نظام فصلٍ يكاد يكون تامًا. ومعظم السياح في الأقصر يحيون ويأكلون وينامون في فنادقهم المسورة

ويسافرون في تاكسيات وباصات مكيفة خاصة بهم ويذهبون إلـــى حفـــلات ســـمر خاصة بهم. والمناسبات القليلة التي يقابل فيها السياح المنظَّمون الشارع المحلـــي، سواء أكانت نصف ساعة مخصصة للتسوق في بازار الأقصر أو مســيرة خمــس دقائق من المركب النهري السياحي إلى موقع أثري عبر قطاع من القريـــة، إنمـــا تصبح مشاهد جنونية حيث يحاول الباعة الجائلون والتجـــار والمتعهــدون الفــوز بحصة صغيرة ما من صناعة السياحة.

وقد زادت سياسة الحكومة والبنك الدولي من التشجيع علـــى الفصـــل. ففـــي الثمانينيات، وجه البنك الدولي أموالاً عامة مصرية إلى بناء بنية أساســية للتنميـــة السياحية. وفي التسعينيات، بدأ البنك الدولي السعي إلى تحويل الأرباح مـــن هـــذا الاستثمار العام إلى أيدٍ خاصة مصرية وأجنبية. وبدعم من موظف سابق بصندوق النقد الدولي، هو رجل بنوك سابق تحول إلى وزير للسياحة، فؤاد ســلطان، دفـــع البنك الدولي أموالاً لمؤسسة كوبيرس وليبراند ديلويـــت الاستشـــارية، فـــي عـــام ١٩٩٢، لإعداد خطط لبيع فنادق البلد الممتازة، والتي بالرغم من أن سلاسل فندقية دولية كانت تديرها إلاّ أنها كانت لا تزال مملوكة للدولة[٥٩]. وكانت الفنادق تحقـــق ربحية عالية، إذ كانت تحقق عوائد تصل إلى نسبة خمسين في المائة أو أكثر مـــن الإيرادات. وكما اعترف المستشارون فإن المستثمرين قد تمتعوا باحتمالات الفـــوز بأرباح غير متوقعة من قيامهم في المستقبل بإعادة بيع الممتلكـــات التـــي قُـــدِّرت أثمانها بأقل من قيمتها الفعلية[٦٠].

وأيًا كانت الأرباح غير المتوقعة، فإن سيطرة رأس المال الخارجي المتزايـــدة على السياحة في الأقصر كان من المحتمل أن تترتب عليها نتيجتان: أولاً: ســـوف ترسل إلى الخارج ليس فقط الأرباح من السياحة، وإنما إنفاقات السياح بوجه عـــام أيضًا. فالدمج الدولي المتزايد لصناعة السياحة إنما يقلل من حصة إنفاقات الســـياح التي تبقى في البلد أو الإقليم المضيف[٦١]. وقد ترافق دمج الصناعة الفندقيـــة فـــي التسعينيات مع دمج شركات الرحلات السياحية الأجنبية[٦٢]. ثانيًا، بمـــا أن أولئـــك الذين اشتروا هذه الأرصدة قد زادوا الضغط على المديرين المحليين لزيادة حصتهم في سوق محدودة، فإن سيرورة عزل السياح داخل الجيوب الفاخرة التـــي يقيمـــون

فيها سوف تزداد حدة. أما بالنسبة لشبان الجرنة والقرى المجاورة، فإن هذين التطورين على حد سواء من المرجح أن يؤديا إلى انخفاض نسبة الدخل من السياحة المتاحة للجماعة المحلية.

إلاّ أنه حتى مع تطور سيرورة العزل، فإن حيوات الجماعة المحلية تتأثر تأثرًا متزايدًا بالحضور السياحي. فبسبب نوع السياحة كصناعة، نجد أنَّ نموها إنما ينطوي على ما هو أكثر من مجرد سيرورة عزل. إن صناعة تقليدية، سواء أكانت قائمة على الصنع أو الزراعة، إنما تنطوي على تنظيم الناس لكي ينتجوا. والإنتاج الواسع يعتمد على جميع المناهج المعروفة جيدًا في تجنيد وضبط قوة عاملة، وتنظيم استخدامها للوقت وحركتها وترتيبها في مكان فيزيقي، واستحداث نظم توجيهات ومراقبة وإدارة. أمّا السياحة الواسعة، خلافًا لذلك، فهي تنطوي على تنظيم الناس لكي يستهلكوا. وهي تعتمد على مناهج مماثلة في إدارة التدفقات والجداول الزمنية، وتنظيم المكان الفيزيقي، والتوجيه والمراقبة، وذلك للوصول بعملية الاستهلاك إلى أقصى مدى لها.

السياحة صناعة استهلاك، وهو ليس استهلاك سلع فردية بل استهلاك سلعة أكثر تعقيدًا، هي التجارب. وليس أي موضوع استهلاكي مجرد شيء. فشراء الطعام أو الملابس أو السيارات هو دائمًا شراء ذوق أو أسلوب حياة أو تجربة معينة. والمرء يدفع ليس مجرد ثمن الشيء بل ثمن ما يعنيه. وفي السياحة، فإن هذا الاستهلاك لما تعنيه الأشياء إنما يصل إلى أقصى حد له. والحال أن صناعة السياحة لا تبيع موضوعات فردية للمعنى وإنما تبيع مجمل عوالم التجربة والمعنى.

وفي الأقصر، تتولى صناعة السياحة تسويق استهلاك مصر القديمة. والتجربة تَخلق من المواقع الأثرية، لكنها تُخلق أيضًا عبر تنظيم المجتمع المعاصر بحيث يبدو كانعكاس وامتداد للماضي. وقد أوضح تقرير البنك الدولي في عام ١٩٨٢ حول إدارة الزائرين أن «خلق بيئة شاملة يعد أمرًا ضروريًا على الضفة الغربية حتى يتسنى للأقصر الوصول إلى تحقيق مجمل إمكاناتها في السوق[٦٣]. وهذا يعني تحويل الجرنة إلى «متحف مفتوح في الهواء الطلق»، وترحيل سكانها

وهدم بيوتها. باستثناء عدد قليل منها يجب تركه كأمثلة للعمارة المحلية واستخدامه لإسكان الصناع والحرفيين الذين ينتجون التحف الفنية السياحية.

اتخذت الخطط الجديدة لطرد السكان طابعًا رسميًا في دراسة جرى الاضطلاع بها في أعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤. والحال أن الموقع الجديد لإعادة التسكين والذي كان قد جرى تحديده ومسحه في الخمسينيات، إنما يقع على بُعد عدة كيلومترات إلى الشمال. ثم تحولت فيما بعد إلى ممارسة تنموية معمارية، وفي تكرارها لأفكار رئيسية كان حسن فتحي هو أول من عبر عنها، سنجد أن شروط الإحالة لدراسة إعادة التسكين، التي مولتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قد أكدت على الحاجة إلى إجراء دراسات معمارية واجتماعية وثقافية تفصيلية عن القرية القديمة و«مشاركة الجماعة» في عملية التخطيط. وقد تضمنت الحاجة الأولى تصوير فيلم إثنوغرافي عن الجماعة التي تقررت إزالتها، أمّا «مشاركة الجماعة» فقد جرى اختزالها في إنشاء نماذج بيوت من رقائق الخشب، بثلاثة أحجام، يمكن للقرويين زيارتها واختيار التصميم الذي يريدونه لمساكنهم[٦٤]. وقد وافقت على الانتقال إلى المستوطنات الجديدة عدة مئات من القرويين، كانوا في أغلب الحالات ممن كان بوسعهم التنازل عن بيت قديم واحد مقابل عدة بيوت جديدة، الأمر الذي أدى إلى ازدحام شديد (منذ عام ١٩٧٨، كانت الحكومة قد حظرت إقامة أي مساكن جديدة في الجرنة القديمة). وهكذا فإن عشرات قليلة من البيوت القديمة هي وحدها التي كانت متاحة للهدم. وعندما حاولت الحكومة إرغام القرويين الآخرين على الانتقال، كانت النتيجة، أكثر من مرة، هي المقاومة ، والتي بلغت ذروتها في أعمال الشغب وإطلاق النار في يناير ١٩٩٨.

والحال أن البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية قد أنفقت عشرات الملايين من الدولارات خلال التسعينيات في مجرد التخطيط ومحاولة القيام مرة أخرى بطرد سكان الجرنة[٦٥]. وعلى الرغم من هذا الاستخدام الواسع للمهندسين المعماريين وللمخططين وللإثنوغرافيين وللبيروقراطيين وللبولدوزرات، لم يبذل غير جهد ضئيل لتحري الحاجة الفعلية إلى عمليات الترحيل أو أثرها المحتمل. ومع أنه كانت هناك دراسات لجماليات ولثقافة الجرنة

القديمة، إلاّ أنه لم يكن هناك بحث عن المشكلات الفعلية التي قيل إن هؤلاء الناس يخلقونها، وهو بحث قد يثير الشك حول الحاجة إلى عمليات الطرد وإلى توظيف كل هذه الخبرات. ويمكن النظر في المشكلات المزعومة بإيجاز. يقال، أولاً، إن سكان الجرنة لصوص مقابر، وهو اتهام مكرر كثيرًا جدًا بحيث إنه حتى كثيرين من نقاد الطرد يفترضون أنه اتهام صحيح. وصورة لصوص المقابر عنصر شائع ومشترك في تمثيلات وسائل الإعلام المحلية للجرنة، من فيلم شادي عبد السلام الشهير في عام ١٩٦٩، فيلم **المومياء**، إلى مسلسل تليفزيوني جماهيري أذيع في قلب هذه الصراعات في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، هو مسلسل **حلم الجنوبي**، الذي تدور فكرته حول النزاع بين سارق مقابر شرير في منطقة الأقصر وبطل متعلم يحاول حماية وإعادة اكتشاف تراث مصر[٦٦]. وبين الحين والآخر، راحت الحكومة تعزز هذه الصور بالقيام بغارة على أحد منازل الجرنة. ففي عام ١٩٦٦، عندما عاد محمد الأدهم، وهو رجل في الثالثة والستين من عمره، إلى بيته، وجد أن السلطات قد اكتشفت مقبرة محفورة في الصخر خلف غرفة جدته الأكبر الميتة. ولم تكن المقبرة غير مجرد سرداب فارغ، لكن هذا لم يمنع السلطات من اعتقال الرجل العجوز، الذي كان يعمل كمساعد في عيادة طبيب أسنان محلي، وجعله مثلاً أمام الجميع. قال: «لقد ذُهلت تمامًا، فلم أكن أعرف قط أن هناك سردابًا. وأعتقد أن كل ما في الأمر هو أن هيئة السياحة قد أرادت إطلاق بالون لاجتذاب الأجانب. وغدًا سوف يقولون إن هذا الشبشب الذي ألبسه هو شبشب رمسيس الثاني». وأشار إلى أن من المفترض أن لصوص المقابر يكسبون أموالاً كثيرة. «ولكن، هل يمكنكم أن تقولوا لي أين سيارتي المرسيدس، وأين بيتي المكون من ستة طوابق؟» [٦٧].

لاشك أنه صحيح أنه خلال نحو مائتي عام، كانت بعض أسر الجرنة تشكل جزءًا صغيرًا من الشبكات العالمية التي كانت تنقل كنوز مصر القديمة إلى المتاحف الكبرى والمجموعات الخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن الغريب أننا ننظر الآن إلى جرنويي ذلك الزمن بوصفهم «لصوص مقابر»، بينما نجد أن من الصعب مع ذلك أن نصف المتحف البريطاني في لندن أو متحف المتروبوليتان في نيويورك بأنهما متحفان لمسروقات[٦٨]. كما أن تجارة غير مشروعة صغيرة

في الآثار لا تزال مستمرة، ويكمن وراء التشجيع عليها وجود طلب من جانب جامعين خاصين في الغرب. على أن هذه الشبكات التجارية يجري الإجهاز عليها من حين لآخر، وتبين التقارير الإخبارية أن مصدر المسروقات هو بشكل ثابت مخازن تحت سيطرة الحكومة، ودزينات منها توجد في أماكن متفرقة من البلد، وتحتوي ملايين القطع الأثرية[٦٩]. وهذه المشكلات كان يمكن التعامل معها على نحو أفضل عبر اتخاذ تدابير كصرف مرتبات أفضل وتوفير تدريب أفضل للعاملين المحليين في هيئة الآثار، وإيجاد مخازن أكثر أمنا، وخوض حملة دولية أنشط ضد السماسرة الأمريكيين والأوروبيين. وفي عام ١٩٧٠، اعتمدت اليونيسكو اتفاقية لمنع التجارة الدولية في التحف الفنية وقطع الآثار المسروقة. وبعد ذلك بثلاثين سنة، لم تكن قد صدقت على الاتفاقية دول كبريطانيا وألمانيا وسويسرا واليابان وعدة دول أخرى لعبت دورًا مهمًا في التجارة غير الشرعية[٧٠]. وكان تنفيذ الاتفاقية جد ضعيف بحيث إن الإنتربول [الشرطة الدولية] قَدَّرَت أن ما بين ٩٠% و٩٥% من التحف المسروقة لم تتم استعادته قط[٧١]. كما لم تنجح المحاولات الرامية إلى دفع الولايات المتحدة ومستوردين بارزين آخرين لقطع الآثار المسروقة إلى سن تشريعات لمنع التجارة[٧٢]. فمن الأسهل المطالبة بطرد القرويين من سفح جبلي في جنوبي مصر بدلاً من دراسة الكيفية التي نُظِّمت وأديرت بها بالفعل تجارة الآثار، وبدلاً من التعاون في اتخاذ تدابير ضد السماسرة والمشترين الدوليين. وعندئذ يمكن لوكالات التنمية والمهندسين المعماريين والمخططين والأكاديميين أن يكرروا دون دليل إدعاء أن الجرنويين لصوص مقابر.

وثانيًا، يقال إن قرويي الجرنة، سواء أكانوا يسرقون مقابرها أم لا، إنما يلحقون الضرر بجبانة طيبة بحكم وجودهم ذاته. وتزعم السلطات أن مياه الصرف الخارجة من بيوت الجرنة إنما تلحق الضرر بالمقابر، وأن البيوت المبنية فوق المقابر «تفسد المشهد» وتحول دون تنمية السياحة.

ومرة أخرى، لا يتضح الدليل على صدق هذه المزاعم. إن نجوع الجرنة غير مسموح لها بإدخال المياه الجارية أو بحفر الآبار. ولابد لها من توفير جميع المياه التي تحتاج إليها في براميل تتحرك على عجلات يجرها الحمار. والمياه الجارية

الوحيدة في سفح جبل طيبة لا وجود لها إلاّ في استراحات بعثات الآثار الأوروبية. وفي حين أن الضرر المترتب على الرطوبة يعد مشكلة، إلاّ أنه لـم يجـر مسـح جيولوچي شامل لموقع الجرنة، بطبقاته المتناوبة بين الحجـر الجيـري والطفـل الصفحي، لتقدير أثر السكن البشري (في مقابل، مثلاً، أثر الارتفاع العام لمسـتوى المياه ومستويات الرطوبة منذ بناء سد أسوان العالي)، أو لتحديـد المواقـع التـي يمكنها تحمل السكن البشري دون إلحاق ضرر بالمقابر[٧٣]. ومرة أخرى، نجـد أن هذه الدراسات لم يجر الاضطلاع بها، وذلك على الرغم من مئات الملايـين مـن الجنيهات التي أُنفقت على مستشارين من الخارج. كما لم يجـر بـذل أي مجهـود للنظر في حلول لمشكلة مياه الصرف أقل تخريبًا.

ومن الجهة الأخرى، هناك معلومات تفصيلية عن الضرر الذي يلحقه السياح بها، وخاصة الضرر الناجم عن نفايات مياه السياح. فإذا ما زار مقبرة في جبانـة طيبة اثنا عشر سائحًا، ففي ساعة واحدة سوف يؤدي عرقهم إلى زيـادة الرطوبـة النسبية بمعدل وسطي قدره خمسة في المائة. وفي ذروة الموسم السياحي، يزور ما يصل إلى ٤,٥٠٠ سائح الجبانة كل ساعة. وأكثر مـن ثلـثهم، مـا بـين ١,٥٠٠ و٢٠٠٠، يزورون المقابر الثلاث الأشهر، بما يؤدي إلى زيادة الرطوبة فيها بمـا يصل إلى مائة في المائة، وهو مستوى يمكن أن يؤدي إلى زوال خمـس الألـوان على جدار المقبرة[٧٤]. وفي حين أن بالإمكان حرمان القرويين من المياه الجاريـة سعيًا إلى الحد من مشكلة مياه الصرف، إلاّ أنه لا يبدو أن هناك أسـلوبًا مسـاويًا لوقف السياح عن أن يعرقوا. والحال أن الخطة الكبرى للأقصـر، والتـي يعتبـر تفريغ الجرنة من سكانها جزءًا رئيسيًا فيها، قد ارتأت زيادة عدد السياح إلى أربعة أضعاف في غضون عشرين سنة، من معدل مليون في العام الواحد إلـى أربعـة ملايين. والحال أن كل واحد تقريبًا من هذه الملايين الثلاثة الإضافية من الـزوار سوف تكون لديه الرغبة في أن يعصر نفسه وأن يقطر العرق منه في مقابر الجرنة وخارجها. إن الخطط المعدة للجرنة، بعيدًا عن أن تحد من مشكلة نفايـات الميـاه، سوف تضيف إليها احتدادًا كبيرًا.

أمَّا فيما يتعلق بالوصول إلى المقابر القديمة، ففي حين أنه صحيح أن بيوتًا قد بنيت فوق مداخل عدد قليل جدًا منها، فإنَّ هناك مئات كثيرة أخرى من المقابر التي لا تحجبها البيوت، ومع ذلك فهي ليست مفتوحة بعدُ للسياحة. وبعض هذه المقابر تستخدمها السلطات في أغراض أخرى، كغرف تخزين مثلاً. ويمكن أن يقال إن المقابر التي تحجبها البيوت التي تريد السلطات هدمها هي أفضل من جميع المقابر الأخرى. وفي المقام الأول، ففي حين أن المقابر التي لا تتميز بأهمية آركيولوچية قد تكون مجرد امتداد على شكل كهف للبيت المقام قبالتها، فإنَّ الجانب الضئيل من الأهمية الآركيولوچية مفصول عن البيت نفسه ببوابة داخلية وتحت سيطرة هيئة الآثار. ثم إن العلاقة بين البيت والمقبرة قد تمثل جانبًا من جوانب التراث المحلي أكثر أهمية من الناحية التاريخية من الكثير من المقابر الخاوية المفرغة والمفتوحة كمواقع سياحية. بل إن عالمًا أو عالمين من علماء الآثار العاملين في المنطقة قد شرعا في التنقيب ليس في المقابر غير المفرغة بل في أكوام الرديم الذي أزاحته عمليات تنقيب سابقة. فالمنقبون السابقون لم يهتموا إلاّ بالكنوز الفرعونية، أو، في أغلب الأحوال، بفن العصر الفرعوني وتحفه الفنية. على أن الكثير من المقابر قد استخدم كمساكن بشرية على مدار قرون تالية، ورديم التنقيبات السابقة إنما يحتوي على شواهد ثرية على هذا العصر الطويل للحياة المحلية القبطية والإسلامية الأولى. إن الجماعات التي تحيا بين المقابر اليوم ربما ترجع إلى مجرد أربعمائة أو خمسمائة سنة. لكن العلاقة التي تمثلها بين ماضٍ ميت وجماعة حية يمكن أن يقال، كما يرى ڤان دير سبيك، إنها جزء لا يتجزأ من تاريخ جبانة طيبة[٧٥].

في عام ١٩٨١، زار نصف مليون سائح الأقصر وأقام كل واحد مجرد ٢,١ ليلة في المتوسط. وبحلول التسعينيات، كان عدد الزوار في سنة جيدة أكثر من ضعف ذلك العدد، لكن مدة الإقامة انخفضت، إلى أقل من ليلة واحدة في المتوسط[٧٦]. وصناعة السياحة المحلية أمامها أقل من أربع وعشرين ساعة لتنظيم استهلاك السائح خلالها. وهذا يتطلب تنظيمًا دقيقًا للوجبات والمشروبات والنوم والترفيه، بالإضافة إلى الرحلات الضرورية إلى معابد الكرنك والأقصر،

وعروض الصوت والضوء، ونزهة الفلوكة وزيارة بازار الأقصر، التي تتلوها زيارة مقبرة الملك توت عنخ آمون ومقابر ومعابد متفرقة أخرى في جبانة طيبة عبر النهر.

وهذا الإنتاج الواسع للتجربة إنما ينتج مصلحة مشتركة غريبة بين مستهلكي التراث الذين تنظمهم السياحة تنظيمًا محكمًا وجانب من الجماعة المحلية. وفي المسح الذي قام به البنك الدولي في عام ١٩٨٢، سنجد أنه بالإضافة إلى الشكوى من سلوك الباعة الجائلين والتجار المحليين، فإن أكثر ما يطلبه السائح هو الاتصال الأهم مع السكان المحليين. إن كثيرين من السياح في الأقصر يتوقون إلى الهرب من الروتين السياحي وإلى الالتقاء بـ«مصريين حقيقيين». وكثيرون من السكان المحليين، المهتمين برد الإنفاق السياحي إلى تلبية حاجاتهم، إنما يتوقون إلى مساعدتهم في تحقيق ما يتوقون إليه. وعلى سبيل المثال، فإن زينب، لها بيت يطل مباشرة على ساحة انتظار لباصات السياح. وأولادها يتسكعون حول الباصات، بعيدًا عن بصر المرشدين السياحيين، ويشدون انتباه السياح المتخلفين عن المجموعة الرئيسية وهي في طريقها نحو المعبد. عندئذ يدعونهم إلى زيارة البيت لكي يشاهدوا أمهم وهي تخبز الخبز في الفرن الترابي. ويتوقع الأولاد بقشيشًا، جنيهًا أو نحو ذلك، بل إن بعض السياح قد قدَّموا مالاً لأمهم.

والاستهلاك الواسع للتراث يشمل لقاءات عابرة كهذه لا حصر لها، يتم عبرها وقف مؤقت لمنطق الاستبعاد والإفقار والطرد. ومثل هذه الأحداث تدور كسياحة بيئية محلية، غير مرئية تقريبًا من صناعة السياحة الواسعة النطاق، لكنها غالبًا ما تمثل بالنسبة لكثيرين من السياح الأفراد ذروة يومهم، الأكثر بقاءً في الذاكرة من كل تراث طيبة هذا الممتزج بالعرق. وكثيرًا ما تتحول هذه اللقاءات إلى صلات أطول، تشمل نساء أجنبيات يعثرن كسائحات على زوج محلي في القرية. على أن أيًا من هذا ليس بالضرورة سياحة بيئية تستحق الاحتفال بها، فهو مبني عادة على تفاوتات والتباسات ملحوظة. لكنه يذكرنا بأن صنع واستهلاك التراث إنما ينتجان لقاءات بعيدة عن سيطرة مديري التراث، حيث يؤدي فعل الاستهلاك مؤقتًا إلى تقويض مكان الأشياء في نظام التراث.

دعوني أختتم الكلام بإعادة مسألة صناعة السياحة والتراث إلى مسألة إنتاج الأمة. في نوفمبر ١٩٩٦، وقع عائلو أكثر من سبعين أسرة مهددة بالطرد وبالهدم عريضة إلى السلطات. وتبدأ العريضة بما يلي:

> نحن أهالي الجرنة ... أصبحنا مهددين في ديارنا، وأصبحنا معذبين بالخوف، بينما يجري هدم بيوتنا على رؤوسنا وطردنا من موطننا. أيها السادة، إنكم تعرفون المشاعر التي يكابدها اللاجئ المطرود من داره، المنفي عن أرضه، والذي يصبح غريبًا في بلده. لقد بدأنا نتساءل ما إذا كنا مصريين.

وتصف العريضة الخوف وعنف إعادة التسكين، الذي تربطه بعمليات طرد أخرى أكثر وحشية من نوع لم يواجهه المصريون من قبل في التاريخ الحديث. ثم يطرح القرويون على أنفسهم سؤال الأمة: «لقد بدأنا نتساءل ما إذا كنا مصريين». وهذا التساؤل البسيط إنما يكشف عن تناقضات صنع الأمة. لقد جرى تبرير طردهم بأنه مشروع من مشاريع إنتاج الأمة. وسعيًا إلى صون التراث القومي، وتحويل من جرى تصويرهم على أنهم خارجون على القانون وغير متعلمين إلى مواطنين نزيهين من مواطني الدولة، فلابد من طردهم من ديارهم. إن إنتاج الأمة إنما يتطلب فعلاً محليًا من أفعال العنف، وفي كشفهم لهذا العنف يكشف ضحاياه عن القوى وأشكال عدم الاستقرار التي يحركها صنع الأمة. وتستطرد العريضة:

> إن الحجة لهذا كله هي أننا نضر بالسياحة ونلحق الأذى بها وأننا نهدد سلامة الآثار. ونحن لا ندري من الذي اختلق هذه الأقاويل. لقد جئنا من الآثار وعبر الآثار نحيا. وعيشنا من السياحة. ولا مصدر لنا للعيش بعد الله غير عملنا في السياحة ... ونحن متزوجون من سائحات ... [٧٧].

ضد التصوير الرسمي الذائع لهم كمتخلفين وقذرين وجهلاء، وعقبة أمام تطوير موقع حديث للتراث، يعلنون «نحن متزوجون من سائحات». وبما يعد مجازًا في آن واحد لانخراطهم الوثيق في صناعة السياحة، وإشارة إلى واقع أن أجنبيات قد تزوجن بالفعل من رجال محليين، فإن هذا القول إنما يهدم الادعاء الرسمي برقةٍ وإن كان بإصرار.

وبالنظر إلى أن السلطات قد حاولت من وقت لآخر، على مدار أكثر من خمسة عقود، طرد سكان الجرنة، وأصبح في جانبها اليوم كل إمكانات البولدوزرات وقوات الشرطة المسلحة والمستثمرين في السياحة والمستشارين الأمريكيين ومستشاري البنك الدولي، فربما كان علينا أن نأخذ مأخذ الجد هذه القدرة على هدم الخطط العنيفة لصناعة التراث. وهذا الهدم، كما حاولت أن أبين هنا، ليس المقاومة الصرفة التي تقوم بها جماعة أهلية معارضة لخطط السلطات. إنه هدم يعمل ضمن، ويتيح كشف، التناقضات الكامنة في مشاريع صنع التراث والأمة. إن صنع تراث قومي إنما يحاول تقسيم العالم إلى مستهلكين للتراث والتراث الميت، المفرغ من ساكنيه، الذي سوف يستهلكونه. إلاّ أنه على مستويات عديدة وبأشكال متعددة، لا يوافق، لا المستهلكون ولا أولئك الذين يواجهون الطرد، على هذا البرنامج. وهم بأعمال الاعتراض الهينة التي يقومون بها، إنما يعرون عنفه المستتر.

---

1. Influential contributions to the debate on nationalism and the invention of the past include those of Eric Hobsbawm and Terence Ranger, eds, *The Invention of Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press 1983); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Oxford University Press, 1983); Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, 2nd ed. (London: Verso, 1991); and Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse*? (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993), and *The Nation and its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

2. Anderson, *Imagined Communities.*

3. Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation? What is a nation?*, Introduction by Charles Taylor, English translation by Wanda Romer Taylor (Toronto: Tapir Press, 1996).

4. For a further discussion of the questions about space raised by Anderson's work, see Timothy Mitchell, "The Stage of Modernity," in Timothy Mitchell, ed., *Questions of Modernity* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), 1-34.

5. Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad `Ali* (Cambridge: Cambridge University Press, 1931). A former curator of the

Madras Record Office, Dodwell wrote numerous studies of British India and was an editor of *The Cambridge History of India* and *The Cambridge History of the British Empire.*

6. Khaled Fahmy, *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

7. Sudipta Kaviraj makes this argument in respect to India, in "The Imaginary Institution of India," *Subaltern Studies VII*, ed. Partha Chatterjee and Gyanendra Pandey (New Delhi: Oxford University Press, 1992), 1-39.

٨. ولاية الشام العثمانية، والتي تترجم عادة إلى سوريا، من شأنها أن تبدو كاستثناء لهذا. لكن الشام، في المصادر العثمانية والعربية في القرن التاسع عشر، هي اسم لمدينة دمشق كما للريف المحيط بها (خالد فهمي، إفادة شخصية).

٩. بالعربية، الديار المصرية وبلاد مصر. والحال أن العمل العلمي الأهم في القرن التاسع عشر عن البلد، موسوعة علي باشا مبارك الجغرافية المنشورة في ١٨٨٦ – ١٨٨٨، إنما يبين كيف فُهِمَت العلاقة بين المدينة والإقليم. وكان عنوان الكتاب «**الخطوط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**» (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٨٨٦ – ١٨٨٨).

10. See Gerard Coudougnan, *Nos ancêtres les Pharaons: L'Historie pharaonique et copte dans les manuels scolaires égytpiens*, Dossiers du CEDEJ 1998, no.1 (Cairo: Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique et Sociale, 1988).

١١. كان مثل هذا الاستيلاء على جانب من الكنوز الحافز الرئيسي لتنقيب الغربيين عن الآثار، كما كان الوسيلة الرئيسية لدعمه. وقد أدى إنهاؤه إلى انخفاض حاد في أعمال التنقيب الغربية عن الآثار في مصر. وهي لم تتسع من جديد إلاّ في أواخر الخمسينيات، عندما توافرت تمويلات من اليونسكو ومصادر أخرى لا تستهدف تحقيق أرباح، وذلك لمواجهة الدمار الوشيك لمواقع قديمة من جراء بناء سد أسوان العالي.

12. Mercedes Volait, *L'Architecture moderne en Egypte et la Revue* Al-`Imara, *1939-1959*, Dossiers du CEDEJ 1987, no. 4 (Cairo: Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique, et Sociale, 1988).

13. Nicholas B. Dirks, "History as a Sign of the Modern," *Public Culture* 2, no. 1 (1990), 25-32.

14. On Egyptian nationalism in this period, see the two books by Israel Gershoni and James P. Jankowski, *Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood* (Oxford: Oxford University Press, 1986), and *Redefining the*

Egyptian Nation, 1930-1945 (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1995). For criticisms of this work see my review of the latter book, *American Political Science Review* 90, no. 2 (1996): 451-452, and the review essay by Charles D. Smith, "Imagined Identities, Imagined Nationalisms: Print Culture and Egyptian Nationalism in the Light of Recent Scholarship," *International Journal of Middle East Studies* 29, no. 4 (1997): 607-22. For further discussion of the intellectual debates of this period see, among others, Charles D. Smith, *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal* (Albany: State University of New York Press, 1983); and Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954* (Princeton: Princeton University Press, 1987).

15. Homi K. Bhabha, "DissemiNation: Time, Narrative, and the Margins of the Modern Nation," in *The Location of Culture* (London and New York: Routledge, 1994), 139-70, at 145.

16. For an example, see Gershoni and Jankowski, *Redefining the Egyptian Nation*.

17. There is now a large literature dealing with Fathy's life and accomplishments. For an overview and guide to further works, see James Steele *An Architecture for the People: The Complete Works of Hassan Fathy* (London: Thames and Hudson, 1997).

18. Kees van der Spek , "Dead Mountain vs. Living Community: The Theban Necropolis as Cultural Landscape," paper presented at the UNESCO Third International Forum, "University and Heritage," Deakin University, Melbourne and Geelong, Australia, October 4-9 1998.

19. Hassan Fathy, *Gurna: A Tale of Two Villages* (Cairo: Ministry of Culture, 1969); reprinted as *Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1973), 43, 51, 40.

20. Fathy was educated in British schools in Cairo. In 1956, with the collapse of the European presence in Egypt following the failed British, French, and Israeli invasion that year, he chose to leave Egypt himself, and spent the next five years based in Athens. Thus he abandoned Egypt at the moment of triumph of an alternative vision of national heritage, that of Arab nationalism. *Architecture for the Poor* was translated into Arabic only in the 1980s. See Steele, *Architecture for People*, 96, 109. On the problems of Fathy's cosmopolitanism see Nezar Al-Sayyad, "From Vernacularism to Globalism: The Temporal Reality of Traditional Settlements," *Traditional Dwellings and Settlements Review* 7, no. 1 (1995): 13-24. Fathy's cosmopolitanism, however, may have been central to his achievement. Perhaps it gave him a certain distance from the narrower materialism and less generous paternalism of the landowning class from which he came; and opened him to the influence of other inventions of the modern vernacular, such as French colonial architecture in Morocco. For example, the Habous neighborhood built in the late 1930s in Casablanca, and

copied some years later in Rabat, was widely discussed in this period as a reaction against the Modernist movement and Lecorbusier (Muhammed Hamdouni Alami, personal communication, February 10, 1999).

21. Luxor City Council, "El Gurna Region Resident Relocation Study and New El Tarif Village Planning through Community Participation: Terms of Reference," mimeo, Luxor, Egypt, October 1992. The funds for the planning process were given to the U.S. consulting firm Chemonics, under a USAID Local Development II grant. Interview with a Chemonics consultant, Cairo, May 1993.

22. *Al-Ahram Weekly*, February 12-18 1998.

23. Ibid., May 7-13 1998; *Middle East Times*, November 22 1998.

24. Mariz Tadros, "A House on the Hill," *Al-Ahram Weekly*, April 1-8 1998.

25. Fathy, *Architecture for the Poor*, 60.

٢٦. للوقوف على تاريخ أوبئة الملايا والكوليرا، انظر الفصل الأول، أعلاه، و

Nancy Gallagher, *Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health* (Syracuse: Syracuse University Press, 1990).

ونحو نهاية كتابه، يميز حسن فتحي تمييزًا صحيحًا بين الوبائين.

Architecture for the Poor, 166.

27. Gallagher, *Egypt's Other Wars*, 32-35.

28. Ibid., 60-66.

29. On the role of Egyptian sociologists in promoting rural reform, see Alain Roussillon, "Project colonial et traditions scientifique: aux origines de la sociologie égyptienne," mimeo.

30. Volait, *L'Architecture moderne en Egypte*, 78.

31. Henry Habib Ayrout, *Moeurs et coutumes des fellahs* (Paris: Payot, 1938; reprint ed. New York: AMS Press, 1978); 2nd revised ed., entitled *Fellahs* (Cairo: Editions Horus, 1942); Arabic ed., *al-Fellahin*, trans. Muhammad Ghallab (Cairo: Matba`at al-Kawthar, 1943); English ed., *The Fellaheen*, trans. Hilary Wayment (Cairo: R. Schindler, 1945). On Ayrout's work, see chapter four, above.

32. Volait, *L'Architecture moderne en Egypte*, 76-77.

33. Fathy, *Architecture for the Poor*, 63-64.

34. Ibid., 113, 127, 134.

35. See chapter two, above, and Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1991).

36. Fathy, *Architecture for the Poor*, 39

37. Ibid., 17.

38. Ibid., 1; Steele, *An Architecture for the People*, 96.

39. Fathy, *Architecture for the Poor*, 5. For a chronology of Fathy's designs see Steele, *An Architecture for the People*, 188-201.

40. Nathan Brown, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State* (New Haven: Yale University Press 1990), 114-5, 133, citing *al-Muqattam*, January 24 and 28 1908, and Kitchener to Grey, April 27, 1913, in United Kingdom Foreign Office Records, Public Record Office, London, FO 371/20291, file 1638.

41. Fathy, *Architecture for the Poor*, 51.

٤٢. انظر الفصل الأول.

43. Fathy, *Architecture for the Poor*, 3-4.

44. Steele, *An Architecture For People*, 24.

45. Fathy, *Architecture for the Poor*, 6-7.

46. It is also instructive that Fathy either failed to notice or chose not to mention an earlier introduction of domed, mud-brick architecture, the work of the English architect and archaeologist Somers Clarke. Clarke's work before World War I included at least three domed railway stations, at Idfu, Silsila, and Kom Ombo, the three stops Fathi passed on the train before reaching Aswan. See Caroline Simpson, "Nubia, Somers Clarke, and Hassan Fathy," *Bulletin of the Association for the Study of Travel in Egypt and the Near East*, no. 9 (Apr 2000).

47. The local method consisted building a parallel series of mud-brick arches, set about an arm's length apart. The gaps between them were filled with a thick mud plaster mixed with a large amount of straw, laid up by hand working in circular fashion (*tuuf*) from the edges towards the center, as though making an inverted clay bowl. (Indeed, *tuuf* was typically a woman's skill, used for making large bowls and the domed roofs of bread ovens and grain silos.) The vault resulting was quite shallow, but strong enough to allow another floor to be built above -- another advantage over Fathy's more highly arched method which, like the dome, did not easily allow the later addition of an upper floor. Nessim Henry Henein, *Mari Girgis: Village de Haute-Egypte* (Cairo: Institut français d'archéologie oreintale du Caire, 1988); Boutros Wadieh, personal communication, January 2001.

48. The pollen from the male tree is harvested by hand and distributed among the females.

49. Lori Pottinger, "The Environmental Impact of Large Dams," International Rivers Network, available at http://www.irn.org/basics/impacts.shtml.

50. See Anne M. Jennings, *The Nubians of West Aswan: Village Women in the Midst of Change* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995), 35-36. There may have been some settlement prior to the Aswan Dam, but most families moved to Gharb Aswan in 1903, when the dam was built, or in 1933, when it was raised and further areas of Nubia were flooded. I am grateful to Elizabeth Smith for this reference.

51. *Al-Ahram Weekly*, May 7-13, 1993.

52. U.S. National Archives, Record Group 286, Department of State, Central Files, Egypt 1950-54, Box 33, folder 1031, March 23, 1953. I am grateful to Robert Vitalis for a copy of this record.

53. World Bank, "Staff Appraisal Report: Arab Republic of Egypt Tourism Project," mimeo, Washington D.C., April 26 1979, 19-22. The contractors building new tourist roads initially agreed to employ some of the villagers. But as one of the villagers who did this work, later told me, when they discovered that for twelve hours a day of heavy labor they were to be paid only E£5 (about $1.50 at that time) they refused to work, and the contractors brought in cheaper labor from other, more destitute villages. The major local construction contract, building a new river embankment at Luxor, which might also have employed local workers, was awarded (following perhaps the World Bank's new free-market principles) to a military workforce from China.

54. Government of Egypt, Ministry of Tourism, Tourism Development Authority, Information Management Department, "1992 Tourism Data Bulletin," January 1993. Tourist arrivals dropped from 3.21 million in 1992 to 2.51 million in 1993, recovering to 2.87 million in 1995, 3.53m in 1996, and 3.66m in 1997, before dropping again to 3.22m in 1998. In 1999 the total jumped to an estimated 4.49 million arrivals. Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Profile 1997/98* (London: Economist Intelligence Unit, 1997), 68; World Tourism Organization, *World Tourism Highlights 2000*, available at http://www.world-tourism.org.

٥٥. هابي وأسماء محلية أخرى مستخدمة في هذا الفصل أسماء تختلف عن الأسماء الحقيقية.

56. Government of Egypt, Ministry of Tourism, "Taba Touristic Development Company," mimeo, Cairo, 1991, 54-55.

57. Business International, "Egypt: Profile of a Market in Transition," Geneva, 1989, 75.

58. See Tilman G. Freitag, "Enclave Tourism Development: For Whom the Benefits Roll?" *Annals of Tourism Research* 21, no. 3 (1994): 538-554.

59. After working for the IMF in North Yemen, in 1974 Fu'ad Sultan set up one of the first new private-sector banks, the Egyptian-Iranian Investment Bank and was one of the earliest Egyptian voices advocating the IMF program of economic restructuring. Following his spell as Minister of Tourism, he enjoyed

substantial private holdings in tourism through his company Al-Ahli for Investment and Tourism. John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton: Princeton University Press, 1983), 138; *Middle East Times*, 23 June 2000, at http://www.me-times.com.

60. The management companies typically took 15 to 20 percent of profit. Coopers and Lybrand Deloitte, "Egyptian Hotels Privatisation Study: Interim Report," mimeo, Cairo, June 19 1991.

61. John Urry, *The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies* (London: Sage, 1990), 64. Attempts to measure the exact proportion of tourist expenditure that remains in the host country are inconclusive, in part because circumstances differ so much from one economy to the next. See E. Philip English, *The Great Escape? An Examination of North-South Tourism* (Ottawa: The North-South Institute, 1986), 17-45. The measurements are also inconclusive because the very nature of the industry, organized around the consumption of experience, as I discuss below, makes conventional economic measurement impossible.

62. In Britain, for example, by 2000 just four companies controlled more than 80 percent of the overseas tour industry, each with its own retail chain, tour operator, and airline. The largest two, Thomson Travel group and Thomas Cook, were themselves taken over by the German tourism, shipping, and industrial conglomerate Preussag. Preussag was set up in the 1920s as a Prussian state-owned mining company, and used slave or forced labor during the National Socialist period. See http://www.preussag.com, and http://www.cmht.com/ajc-companies.htm.

63. Arthur D. Little, *Study on Visitor Management and Associated Investments on the West Bank of the Nile at Luxor*, April 1982, VII-9, emphasis added.

64. Luxor City Council, "El Gurna Region Resident Relocation Study," 21.

65. Siona Jenkins, "Lifting Roots and Moving Home," *Al-Wakaleh* (Cairo), March 1997, 36-37.

66. See Lila Abu-Lughod, "Television and the Virtues of Education: Upper Egyptian Encounters with State Culture," in *Directions of Change in Rural Egypt*, ed. Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard (Cairo: American University in Cairo Press, 1998), 147-165.

67. Shyam Bhatia, "Villagers Cursed by Tombs of the Pharaohs," *The Observer*, Jan 7, 1996, 13.

68. Lynn Meskell, ed., *Archaeology Under Fire: Nationalism, Politics and Heritage in the Eastern Mediterranean and the Middle East* (London: Routledge, 1998) offers a collection of essays on the political and cultural context of the practice of archaeology in the Middle East.

69. Mahmoud Kassem, "Ill Gotten Gains," *Business Monthly*, April 2000, available at http://www.amcham.org.eg/HTML/news.publication/BusinessMonthly. Neil Brodie of Cambridge University's Illicit Antiquities Research Center pointed out that Sotheby's, Christie's, and other auction houses refused to reveal the provenance of antiquities they auctioned (ibid.). A Cairo-based archaeologist informed me that the antiquities he saw offered for sale in Gurna had been engraved with identifiable excavation register numbers, indicating that they came from government storehouses, not undiscovered tombs hidden among the houses of Gurna.

70. See http://www.unesco.org/culture/laws/1970/html_eng/page3.htm. In the case of Britain, successive governments claimed for thirty years that legal obstacles relating to British property law prevented ratification of the treaty. In November 2000, after an advisory panel showed this argument to be specious, the government said it would consider signing the convention. "UK Concession Over Art Treasures," *The Guardian*, December 19 2000, 9.

71. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "30th Anniversary of UNESCO Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property," available at http://www.unesco.org/opi/eng/unescopress/2000/00-116e.shtml.

٧٢. في أوائل التسعينيات، مثلاً، حاول الباحثون في اللجنة الاستشارية لحقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة حث الحكومة المصرية على مطالبة الولايات المتحدة بحظر استيراد التحف الفنية المصدَّرة بشكل غير شرعي من مصر، إلاَّ أنه لم يجر سن أي حظر.

73. See van der Spek, "Dead Mountain vs. Living Community."

74. Ibid.

75. Ibid.

76. Arthur D. Little, *Study on Visitor Management*, VIII-2; Government of Egypt, "1992 Tourism Data Bulletin."

٧٧. عريضة من سكان الجرنة، بالعربية، بتوقيع «أهالي الجرنة، عنهم: عبد السلام أحمد، الجرنة، نجع الحُروبات، الأقصر»، نسخة بحوزة المؤلف، نوفمبر ١٩٩٦ [ترجمة عن الإنجليزية. – م].

الباب الثالث

تثبيت الاقتصاد

الفصل السابع

موضوع التنمية

لو أنك فتحت أية دراسة تقريبًا عن مصر من إعداد وكالة تنمية أمريكيـــة أو دولية فمن المحتمل أن تجد أنها تبدأ بالتصوير البســيط عينــه. فمســألة التنميــة الاقتصادية لمصر يجري تقديمها بشكل يكاد يكون ثابتًا على أنها مشكلة جغرافيــا في مواجهة ديموجرافيا، تُصَوَّر عن طريق وصف وادي نهر النيل الضيق المحاط بالصحراء، والمزدحم بملايين من السكان الذين يتكاثرون بسرعة.

ويقدم تقرير عن مصر نشره البنك الدولي في عام ١٩٨٠ مثالاً نموذجيًــا. إذ يبدأ الكتاب بالقول بأن «الخصائص الجغرافية والديموجرافية لمصر تحدد مشــكلتها الاقتصادية الأساسية».

مع أن البلد يضم نحو ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع،... إلاَّ أن شريطًا ضيقًا من وادي النيــل ودلتا النيل هو القابل للاستخدام. وهذه المساحة التي تتألف من ١٥,٠٠٠ ميل مربع – أي أقل من نسبة ٤ في المائة من الأرض– ليست غير واحة نحيلة وسط الصحراء ولولا النيل، الذي يمتد عبر مصر نحو ألف ميل دون أن ينضم إليه رافد واحد لكان البلد جزءًا من الصــحراء الكبرى. ويتكدس في المساحة المأهولة نحو ٩٨ في المائة من السكان ... ويتزايــد الســكان بسرعة ويقدر أنهم قد زادوا بنسبة ضعف منذ عام ١٩٤٧[1].

والحال أن البساطة البصرية للصورة، المنشورة كخريطة أمام عين القــارئ، تجتمع مع اليقين الحسابي لأرقام السكان ومساحات الأرض ومعدلات النمو لبســط منطق التحليل الذي سوف يترتب على ذلك: إذ يبدأ تقرير كتــب لأجــل الوكالــة الأمريكية للتنمية الدولية بأن

مصر التي تعد واحدًا من أقدم الاقتصادات الزراعية في العالم، تعتمد على ثمار الشريط الضيق من الأرض الزراعية المتاخمة لنهر النيل ودلتا ذلك النهر الغنية التــي تتخــذ شــكل

مروحة. وعلى مدار أكثر من ٥٠٠٠ عام، حافظت الزراعة على تزويد مصر بأسباب الحياة. إلاَّ أنه خلال النصف الأول لهذا القرن... فشل نمو الزراعة في مواكبة حاجات سكان تزايدوا بنسبة الضعف ثم تزايدوا بنسبة ثلاثة أضعاف تقريبًا. والمسألة هي مسألة حساب بسيط[٢]...

وتجد شعبية هذا التصور عن المساحة والأعداد إيجازًا لها في أحد تقارير البنك الدولي. «إن هاتين الفكرتين الرئيسيتين – الحجم الثابت للأرض القابلة للاستخدام والنمو السريع للسكان – سوف تعتبران فكرتين متكررتين في مناقشة مشكلات مصر الاقتصادية»[٣].

والحال أن ميادين التحليل غالبًا ما تستحدث عُرفًا لتقديم موضوعها. ومثل هذه الأعراف الاستهلالية سرعان ما تبدو واضحة ومفروغًا منها، ومباشرة جدًا ومتكررة بشكل واسع جدًا بحيث يصعب إثارة التساؤلات حولها. والصورة الشعرية نوعًا ما للعرف الذي تحبذه الكتابات التي تدور حول التنمية المصرية نادرًا ما تدوم بعد الفقرة الاستهلالية، حيث يتجه النص بسرعة إلى عمل النقاش الاجتماعي أو الاقتصادي الجاد. على أن البدايات مهما كانت براءة لغتها، لها وقع قوي، فالصورة البصرية التي تقدمها فقرة استهلالية يمكنها تأسيس كامل الصلة بين التحليل النصي وموضوعه. ومثل هذه الصلات ليست بسيطة على الإطلاق. فموضوعات التحليل لا ترد بوصفها ظواهر طبيعية بل تبنى جزئيًا عن طريق الخطاب التحليلي الذي يصفها. وكلما بدا الموضوع طبيعيًا كلما كان هذا البناء الخطابي أقل وضوحًا.

والحال أن وصف وادي النيل وسكانه والذي يستهل دومًا دراسة التنمية الاقتصادية لمصر إنما يبني موضوعه من ناحيتين. ففي المقام الأول، تؤدي الصورة الطوبوغرافيه للنهر والصحراء المحيطة به، والسكان الذين يتكدسون على ضفتيه إلى تعريف الموضوع محل التحليل من زاوية الحدود الملموسة للطبيعة والمجال الفيزيقي والتناسل البشري. وهذه الأفكار الرئيسية المتكررة تحدد ما يبدو أنه يشكل حدودًا طبيعية للتحليل، بما يشكل أنواع الحلول التي سوف تترتب على ذلك: تحسين إدارة الموارد وتوفير التكنولوجيا للتغلب على حدودها الطبيعية. فالعالم يجري تقسيمه إلى طبيعة وعلم، المادي والتكنولوجي، مجال الموضوعات

(الأشياء) ومجال الأفكار. على أن الحالة الطبيعية الظاهرية لهذه الصورة مضللة. إذ يمكن فحص وإعادة تفسير الافتراضات والأرقام التي تستند إليها لكشف صورة مختلفة للغاية. وحدود هذه الصورة البديلة ليست حدود الجغرافيا والطبيعة بل العجز والتفاوت الاجتماعي. والحلول التي تترتب على ذلك ليست مجرد حلول تكنولوچية وإدارية بل هي حلول اجتماعية وسياسية.

وفي المقام الثاني، فإن الحالة الطبيعية للصورة الطوبوغرافية، المصورة بهذه السهولة، تحدد موضوع التنمية على أنه ليس أكثر من ذلك – فهو موضوع، موجود في الخارج، وليس جزءًا من الدراسة بل هو شيء خارج عنها. وبعبارة أخرى، فإن خطاب التنمية الدولية يؤلف نفسه بهذا الشكل بوصفه خبرة ومعرفة منفصلتين تمامًا عن البلد والشعب اللتين تصفهما. لكن معظم هذه الخبرة يجري توليده داخل منظمات كالبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اللتين تلعبان دورًا اقتصاديًا وسياسيًا قويًا داخل بلدان كمصر. ومع ذلك فإن التنمية الدولية، بوصفها خطاب خبرة يسعى فيه الغرب إلى تحديد صلته باللاغرب، إنما تحتاج حاجة خاصة إلى إغفال هذا التورط الداخلي في الأماكن والمشكلات التي تحللها وتقديم نفسها بدلاً من ذلك على أنها معرفة خارجية منفصلة عن الموضوعات التي تصفها. والحال أن الواقعية الجغرافية التي كثيرًا ما يجري تقديم مصر بها إنمَّا تساعد على ترسيخ هذه الصلة البسيطة بشكل خادع.

وقد ناقشت فصول سابقة في الكتاب الذي بين يديّ القارئ سلسلة من المشروعات والقوى التي صاغت الريف المصري في القرنين التاسع عشر والعشرين، بما في ذلك نظام العزبة وقانون الملكية ومشاريع الري والأمراض الوبائية والأسمدة المُصنَّعة والمحاصيل الصناعية وصناعة التراث واستيراد العلم الاجتماعي. ويتجه الباب الأخير من الكتاب إلى تناول أواخر القرن العشرين.

ففي ١٩٧٣ – ١٩٧٤، أعلنت حكومة مصر سياسة «انفتاح» اقتصادية، بعد نحو عقدين من التنظيم الدقيق للاستثمار الأجنبي والواردات. فالملكية الحكومية والتمويل الحكومي والإدارة الحكومية للصناعة والتجارة وأعمال البناء والأعمال المصرفية الكبيرة سوف يجري استكمالها الآن بمبادرات القطاع الخاص الأجنبي

والمحلي، في شراكة مع بنوك ومشروعات الدولة غالبًا. ولا تجب المبالغة في تقدير أهمية هذا التغير في السياسة. فالعلاقات الاقتصادية كانت قد صيغت كمزيج يجمع العمليات الحكومية بما يسمى بالعمليات الخاصة منذ قيام الملكية الحديثة للأرض والقانون الحديث ومشاريع الري الحديثة والسكك الحديدية وجهاز الشرطة الحديث ومشروعات الصحة الحديثة وشبكات أخرى في القرن التاسع عشر، على الأقل، كما رأينا في الفصل الثاني. وقد مرت هذه الصياغة بالعديد من الأزمات والتعديلات. والحال أن الإصلاحات التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين قد مثلت سلسلة أخرى من التعديلات، لا مجرد أي تحول بسيط من «الدولة» إلى «القطاع الخاص»، أو، كما صار يُعْرَفُ، «السوق».

والواقع أن جانبًا مهمًّا من جوانب هذه الصياغة قد تمثل في الدور الجديد الذي لعبته في مصر الوكالاتُ السياسية الثلاث التي تتخذ من واشنطون قاعدة لها والتي يتزايد نشاطها عبر مختلف أرجاء العالم بعد الكولونيالي، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فهذه الوكالات التابعة للقطاع العام قد شكلت تحالفات مع بنوك وشركات وخزانات حكومات ووزارات أجنبية أمريكية وغربية أخرى، ومع مجموعة متنوعة من القوى داخل مصر، رسمية وغير رسمية على حدٍّ سواء. كما لقيت مقاومة في مصر، رسمية وغير رسمية، ونادرًا ما كانت قادرة على أن تفرض ببساطةٍ سياساتٍ جديدة، ناهيك عن أن تتمكن من السيطرة على المحصلة النهائية عندما تنجح تدخلاتها. على أن ما حققت فيه نتائج كان في احتكارها للخبرة.

وتدرس الفصول الثلاثة الأخيرة هذه الخبرة ومكانها في السياسة المصرية. ويدرس هذا الفصل إصلاحات السبعينيات والثمانينيات، والأسلوب الذي صيغت به هذه الإصلاحات كحلول لمشكلات الجغرافيا والطبيعة التي عُرِّفَت مصرُ دومًا من زاويتها. وينظر الفصلان الثامن والتاسع في الأزمة التي أعقبت ذلك في أواخر الثمانينيات، وإعادة صوغ الاقتصاد في الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها التسعينيات.

أناس كثيرون جدًا ؟

يمكننا البدء بالصورة الأساسية عن فيض السكان ونقص الأرض. تشير سوزان جورج إلى أن المرء متى سمع كلمة «فيض السكان» «يجب أن يتحسس، إن لم يكن مسدسه، فعلى الأقل آلته الحاسبة»[٤]. وكما تشير، فمن النادر أن يكون واضحًا إلى أي شيء تشير كلمة «فيض». فما هو المعيار أو المقارنة التي تتصل بها ؟ إن تقرير البنك الدولي عن «**اتجاهات في الاقتصادات النامية**» في عام ١٩٨٩، يشير إلى أن «مصر تتميز بأكبر عدد من السكان... في الشرق الأوسط»، ثم ينتقل إلى الإشارة، إلى: «أن سكانها الذين يصلون إلى ٥٢ مليون نسمة يتكدسون في دلتا النيل والوادي ... حيث تعتبر كثافة السكان أعلى من كثافة السكان في بنجلاديش أو إندونيسيا»[٥]. فلماذا يجري اختيار بنجلاديش وإندونيسيا لقياس كثافة سكان مصر بالمقارنة مع كثافة السكان فيهما؟ لقد كان بوسع البنك الدولي بدرجة مساوية أن يذكر بلچيكا، مثلاً، أو كوريا الجنوبية، حيث تعتبر كثافة السكان فيهما، بحسب الترتيب، أعلى ثلاث وأربع مرات من كثافة السكان في إندونيسيا – لكن المقارنة عندئذ سوف تكون لها دلالة أقل سلبية.

وصحيح أن مستوى مصر الخاص بنسبة السكان الزراعيين إلى الهكتار الواحد من الأرض الصالحة للزراعة كان مماثلاً لمستوى بنجلاديش ونحو ضعف مستوى إندونسيا[٦]. لكن هذه المقارنة مضلِّلة، لأن الأرض الصالحة للزراعة في مصر أكثر إنتاجية بكثير. وقد أفادت التقديرات في عام ١٩٨٦ أن الناتج الزراعي المصري للهكتار الواحد كان أكثر ثلاث مرات من ناتج كل من بنجلاديش وإندونيسيا[٧]. ولذا فإنه ليس واضحًا أن مصر تشكو من فيض سكاني قياسًا إلى أيٍّ من هذين البلدين.

وربما يكون أكثر واقعية مقارنة مصر ببلدان ذات حجم سكاني وناتج محلي إجمالي للفرد مماثلين، لكنها ذات مساحات أوسع من الأرض المزروعة، والفلبين وتايلند هما المثلان الأقرب من حيث حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي، والمساحات المزروعة فيهما، بحسب الترتيب، أوسع ثلاث مرات وثماني مرات من مساحة الأرض المزروعة في مصر[٨]. على أنه بالرغم من أن سكان مصر

الزراعيين لا يحوزون غير أرض أقل بكثير يمكنهم زراعتها، فإنهم قد أنتجوا محاصيل أكبر (بالنسبة للفرد الواحد) مما أنتجه أيٌّ من هذين البلدين. وربما كان الناتج الزراعي بالنسبة للعامل الواحد أعلى بنسبة ٨% من ناتج الفلبين وأعلى بنسبة ٧٣% من ناتج تايلند[٩].

وعلى الرغم من القوة البصرية لصورة أكثر من ٥٠ مليون مصريٍّ مكدسين في وادي النيل، فإنه لا توجد بينة كافية لتأكيد الافتراض الذي يذهب إلى أن هؤلاء السكان كثيرون جدًا بالقياس إلى مساحتهم المزروعة. وربما جاز القول بشكل أكثر عمومية أن سكان العالمِ يتجاوزون «توازنًا» معينًا بالقياس إلى موارد كوكب الأرض المحدودة[١٠].إلاَّ أنه، في تلك الحالة، لا يوجد سبب لإفراد المصريين. على العكس، إن استهلاك المصريين من موارد العالم متواضع للغاية (مقاسًا من زاوية استهلاك الطاقة للفرد) بالمقارنة مع سكان أوروبا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية. وعلى سبيل المثال، فإن الواحد من سكان المملكة المتحدة يستهلك من طاقة العالم في السنة الواحدة أكثر مما يستهلكه ستة من المصريين، ويستهلك واحد من الأمريكيين من الطاقة أكثر مما يستهلكه إثنا عشر من المصريين[١١]. ولذا فمن العسير القول بأن الأخيرين هم الذين يهددون موارد العالم المحدودة.

وربما أمكن الاتفاق على أن وجود أكثر من ٥٠ مليون نسمة من السكان في مصر لا يجعلها تشكو بالضرورة من «فيض سكاني». على أن خبراء التنمية قد يصرون على أن المشكلة لا تتمثل في حجم سكان مصر بل في معدل نموهم. وكما يزعم تقرير أعدته وزارة الزراعة الأمريكية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن «الانفجار السكاني»، في البلد «هو المشكلة الأكثر خطورة التي تواجه مصر اليوم»[١٢]. ويبدو أن النمو السريع في السكان قد تجاوز قدرة البلد على إطعام نفسه، وقد أصبحت مصر منذ عام ١٩٧٤ مستوردًا صافيًا للسلع الزراعية. وبحلول الثمانينيات، اختصت المواد الغذائية بنحو ٣٠% من واردات مصر من السلع، وهي نسبة أعلى مما بالنسبة إلى جميع بلدان العالم المتاحة أرقام عنها، وذلك باستثناء بلد واحد[١٣]. ويمكن أن يبدو من هذه الأرقام أن ادعاء وجود عدم توازن بين أرقام السكان والموارد الزراعية قد وجد تأييدًا له على أية حال. ولكن، قبل أن نقبل هذا الاستنتاج، يجب أن نتحسس الآلة الحاسبة، مرة أخرى.

طعام غير كاف ؟

وفقًا لجداول البنك الدولي، تزايد سكان مصر بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠ بمعدل سنوي نسبته ٢,١ في المائة. كما يبين البنك الدولي أنه خلال الفترة نفسها تزايد الإنتاج الزراعي بمعدل أسرع بكثير نسبته ٢,٧ في المائة سنويًا. وخلال الثمانينيات، حين ارتفع معدل نمو السكان إلى نسبة ٢,٤ في المائة سنويًا، واصل النمو الزراعي تقدمه على نمو السكان[١٤]. ففي عام ١٩٩١، كان إنتاج المواد الغذائية للفرد أعلى بنسبة ١٧ في المائة مما كان عليه في بداية العقد السابق[١٥]. ولذا فليس صحيحًا أن السكان يتزايدون بمعدل أسرع من تزايد قدرة البلد على إطعام نفسه.

وإذا كانت تلك هي الحالة، فلماذا إذًا اضطر البلد إلى استيراد كميات متزايدة باستمرار من المواد الغذائية؟ يمكن التوصل إلى إجابة على هذا السؤال عن طريق النظر إلى أنواع الطعام التي يجري تناولها وإلى أولئك الذين يتوصلون إلى تناولها.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن المصريين يستهلكون كميات كبيرة نسبيًّا من المواد الغذائية. وقد صنف البنك الدولي مصر كبلد «منخفض الدخل» في الثمانينيات، ومع ذلك فإن التقديرات تذهب إلى أن استهلاك البلد اليومي من السعرات الحرارية للفرد أعلى من استهلاك جميع البلدان فيما عدا بلد واحد من البلدان «ذات الدخل المتوسط الأدنى»، بل وأنه أعلى من استهلاك غالبية من بلدان العالم ذات الدخل المتوسط الأعلى والمرتفع[١٦]. كما أن الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين قد تجاوز مستوى استهلاك معظم البلدان متوسطة الدخل ونافس استهلاك كثير من البلدان مرتفعة الدخل[١٧]. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فقد عانى المصريون من معدلات مرتفعة من سوء التغذية. وقد وجد بحث أُجري في عام ١٩٨٨ أن ٩٠% من الأطفال يعانون من سوء تغذية طفيف بينما يعاني ٣١% آخرون من سوء تغذية معتدل أو جسيم[١٨]. وبين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٦، ربما كانت غلبة سوء التغذية الحاد قد زادت بأكثر من الضعف[١٩]. وقد وجدت دراسة عن الأنيميا (الناشئة على الأرجح عن تفاعل سوء التغذية والعدوى) في القاهرة إصابة ٨٠% من الأطفال دون سنتين من العمر وإصابة ٩٠% من النساء

الحوامل[٢٠]، وهي معدَّلات وصفها البنك الدولي بأنها «مرتفعة ارتفاعًا خطيرًا»[٢١]. ومن الواضح أن الأرقام العالية لاستهلاك السعرات الحرارية والبروتين للفرد لا تعبر عن التوزيع الفعلي أو الاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية.

ومن المرجح أن ما تعبر عنه أرقام السعرات الحرارية هو المستويات المرتفعة لاستهلاك المواد الغذائية بين الميسورين، حدوث تحول في ما يستهلكونه باتجاه الأغذية الأكثر تكلفة، خاصة اللحوم، وتحويل الإمدادات الغذائية من البشر إلى الحيوانات. والحال أن دراسة للبنك الدولي عن سياسة التسعير الزراعية في مصر في الثمانينيات قد أشارت إلى وجود درجة جد عالية من التنوع في قيمة المواد الغذائية المستهلكة بين الأغنياء والفقراء، عزتها الدراسة إلى مستوى دخل الفرد المنخفض وتوزيعه المتفاوت[٢٢]. وكان هذا التفاوت يتزايد بالفعل من ١٩٦٤/ ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤/ ١٩٧٥: ففي الريف، نجد أن حصة إنفاق الأسر المعيشية بين الأسر المعيشية الأدنى التي تشكل نسبة ٢٠ في المائة قد انخفضت من نسبة ٧ في المائة إلى أقل من ٦ في المائة في ذلك العقد، بينما نجد في المناطق الحضرية أن الأسر المعيشية الأعلى التي تشكل نسبة ٢٠ في المائة قد زادت حصةُ إنفاقها من ٤٧ في المائة إلى ٥١ في المائة[٢٣]. وخلال فترة الازدهار البترولي القصيرة من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، تَحَسَّنَ دخلُ الفقراء وربما تكون الفجوة بين الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر ذات الدخل المتوسط قد ضاقت. لكن الـ ٥ في المائة الأغنى زادوا حصة دخلهم بين ١٩٧٤/ ١٩٧٥ و١٩٨١/ ١٩٨٢ من ٢٢% إلى ٢٥% في حالة الأسر المعيشية الريفية وإلى ٢٩% في حالة الأسر المعيشية الحضرية[٢٤]. وفي أواخر الثمانينيات، مع نجاح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق النقد الدولي في أن يفرضا أخيرًا سياسات إعادة الهيكلة التي ألغت دعم الأسعار وزادت البطالة وأدت إلى الركود الاقتصادي، نجد أن درجة التفاوت قد زادت بشكل يكاد يكون مؤكَّدًا. وقد أوضح تقرير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن مصر أنه في ظل هذه السياسات، نجد أن «الخاسرين يتجاوز عددهم بالضرورة عدد الفائزين». ومع زعم التقرير أن تزايد فقر الغالبية لن يحدث إلاً في الأمد القصير، فإنه قد اعترف بعدم وجود

مؤشر على أي تقدم مهم نحو المكاسب في الأمد الطويل والتي كان يُتَصَوَّر أن هذا الفقر سوف يحققها[٢٥].

وقد أدى تزايد الثروة، جنبًا إلى جنب تزايد أعداد الأجانب المقيمين والسياح، إلى زيادة ضخمة في الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى التي «يجري استهلاكها بشكل رئيسي من جانب السياح وغير المصريين الآخرين، بالإضافة إلى المقيمين الحضريين من الطبقات المتوسطة والعليا»[٢٦]. وقد أظهرت دراسة للأسر المعيشية في ١٩٨١/ ١٩٨٢ أن الـ ٢٥% الأغنى قد استهلكوا ما يزيد ثلاث مرات عما استهلكه الـ ٢٥% الأفقر من الدجاج واللحوم[٢٧]. وفي سنوات الازدهار البترولي التالية، أدى تزايد الدخل والإعانات الواسعة من جانب الولايات المتحدة والحكومة المصرية إلى التشجيع على تحول أوسع من الوجبات المستندة إلى الخضروات والذرة إلى وجبات أقل صحيَةً قوامها منتجات القمح واللحوم.

ومن عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠، في حين زاد إنتاج المحاصيل من حيث القيمة الفعلية بنسبة ١٧ في المائة، فإن إنتاج الماشية قد زاد ضِعف تلك الزيادة تقريبًا، إذ زاد بنسبة ٣٢ في المائة[٢٨]. وفي السنوات السبع التالية، زاد إنتاج المحاصيل بنسبة ١٠ في المائة، لكن إنتاج الماشية زاد بنسبة ٥٠ في المائة تقريبًا[٢٩]. ويتطلب إنتاج كيلو جرام واحد من اللحم الأحمر عشرة كيلوجرامات من نباتات الحبوب، بحيث ان إطعام هذه الحيوانات قد تطلب تحويلاً هائلاً لإمدادات الأغذية الأساسية من الاستهلاك الآدمي إلى الاستهلاك الحيواني[٣٠].

عَلَفٌ من أجل السلام

وهذا التحول إلى استهلاك اللحوم، لا الزيادة في السكان، هو الذي تَطَلَّبَ الزيادة المثيرة في الواردات من المواد الغذائية، خاصة الحبوب. فبين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٨٨، زاد سكان مصر بنسبة ٧٥ في المائة. وفي الفترة نفسها، زاد إنتاج الحبوب بنسبة ٧٧ في المائة، لكن الإنتاج الإجمالي المصري من الحبوب زاد بنسبة ١٤٨ في المائة أو ضعف معدل زيادة السكان تقريبًا[٣١]. وقد بدأت مصر في استيراد كميات كبيرة ومتزايدة باستمرار من الحبوب، فأصبحت ثالث أكبر مستورد

في العالم بعد اليابان والصين. وتعبر حصة صغيرة من الزيادة في الواردات عن زيادة في الاستهلاك الآدمي للفرد، والذي زاد بنسبة ١٢ في المائة في فترة السنوات الاثنتين والعشرين هذه. على أن الجانب الأوفر من الواردات الجديدة كان مطلوبًا لتغطية الاستخدام المتزايد للحبوب في إطعام الحيوانات. وقد زادت واردات الحبوب بـ ٥,٩ مليون طن متري بين عامي ١٩٦٦ و١٩٨٨، لتغطية زيادة في الاستهلاك غير الغذائي للحبوب (معظمه كعلف للحيوانات ولكن أيضًا على شكل استخدام بزري وكهالك)، تقدر بـ ٥,٣ مليون طن، أو نسبة ٢٦٨ في المائة (انظر الشكل ٢)[٣٢].

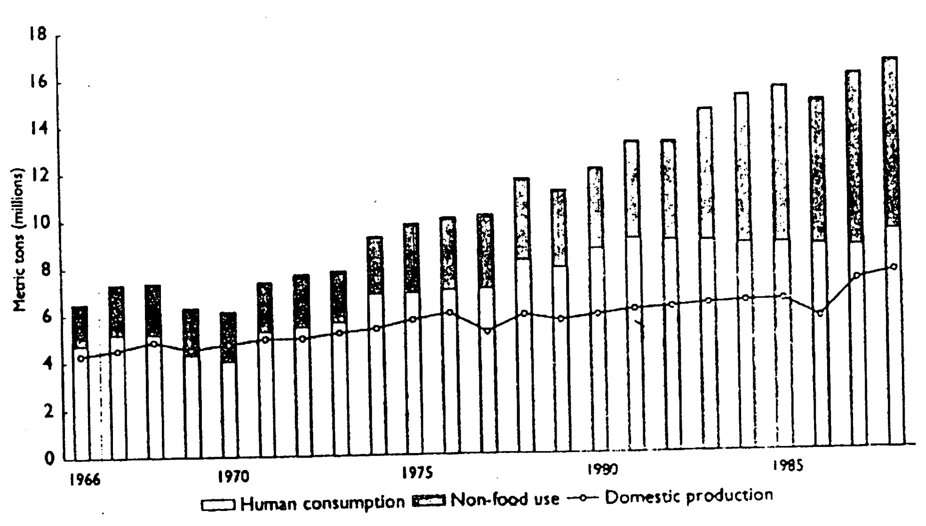


Figure 2. Supply and consumption of grains in Egypt, 1966–90. Source: Calculated from USAID, *Status Report* (Cairo, 1989).

إن الاعتماد الهائل على واردات الحبوب بعد عام ١٩٧٤ لم ينجم عن نمو السكان، الذي تخلف عن نمو الإنتاج المحلي للحبوب، بل عن تحول إلى استهلاك اللحوم. على أن هذا التحول قد طمسه أسلوب استخدام الحبوب المختلفة. فبدلاً من استيراد العلف الحيواني مباشرة، حولت مصر الإنتاج المحلي من الاستهلاك الآدمي إلى الاستهلاك الحيواني. فالاستهلاك الآدمي للذرة والحبوب الخشنة

الأخرى (الشعير، السرغم)، قد هبط من نسبة ٥٣ في المائة في عام ١٩٦٦ إلى نسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٨[٣٣]. وقد جرى تعويض النقص الناشئ عن ذلك في الحبوب المحلية المخصصة للاستهلاك الآدمي عن طريق الزيادة في الواردات والتي تألفت بشكل رئيسي من القمح ودقيق القمح لصنع الخبز. وهكذا يبدو كما لو أن الواردات كانت مطلوبة ليس بسبب الزيادة في استهلاك اللحوم بل بسبب احتياج الناس إلى المزيد من الخبز. والحال أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد دعمت التحول الهائل إلى استهلاك اللحوم بين الميسورين بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٨عن طريق تمويل مشتريات حبوب مصرية من الولايات المتحدة تزيد قيمتها عن ثلاثة بلايين من الدولارات بأسعار فائدة منخفضة، مما جعل مصر أكبر مستورد في العالم للحبوب المدعمة. على أن الوكالة قد زعمت أن هدف هذه الإعانات هو «مساعدة الفقراء»[٣٤].

والحال أن القروض الأمريكية المدعمة لم تمول غير جزء من واردات الحبوب. وقد تطلب الجزء الباقي مزيدًا من الاقتراض مما ساهم في دين خارجي إجمالي وصل في عام ١٩٨٩ إلى ٥١,٥ بليون دولار، وهو رقم لم تتجاوزه في ذلك العام غير خمسة بلدان أخرى. وفي حين أن مستويات ديون هذه البلدان الخمسة الأخرى قد تراوحت بين نسبة ٢٢ ونسبة ٩٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، فإن ديون مصر قد مثلت نسبة ١٦٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي[٣٥]. وقد بدأت مصر في التخلف عن سداد الديون وهي تحتاج إلى قروض ضخمة لمجرد سداد مدفوعات عن قروضها الأسبق. ولمعالجة هذه الأزمة استخدمت الولايات المتحدة ذريعة المساندة المصرية في ١٩٩٠ - ١٩٩١ الحرب ضد العراق لإلغاء ديون مصر العسكرية التي تبلغ ٧ بليون دولار. وللترتيب لتخفيف للديون الثنائية الباقية طويلة الأجل والتي يبلغ حجمها ٢٨ بليون دولار، حيث أُلغيَ نصفها وأعيدت جدولة النصف الآخر[٣٦]. وكشرط لإعادة التمويل هذه، تُشَدِّدُ الولايات المتحدة على تحول إضافي نحو المحاصيل التصديرية، بعيدًا عن المواد الغذائية الأساسية، للحصول على المزيد من العملة الصعبة لسداد الديون.

والحال أن التحول في عادات الاستهلاك الغذائي لم يؤثر فقط على الواردات الزراعية وميزان المدفوعات، بل أثر أيضًا على الزراعة المحلية. فبحلول الثمانينيات، لم يعد دقيقًا القول بأن الزراعة الرأسمالية المصرية «لا تزال تتمثل إلى حد بعيد في زراعة القطن»[٣٧]. فشاغلها الأكبر من حيث الأرض والعمالة المخصصتين هو إنتاج اللحوم ومنتجات الدواجن والألبان. وفي عام ١٩٨٩، لم يحتل القطن غير نحو مليون فدان من ملايين الأفدنة الستة في مصر[٣٨]. والمحصول الصناعي الرئيسي الآخر، وهو قصب السكر، لا يحتل غير ما يزيد قليلاً عن ربع مليون فدان. أمَّا الأفدنة الباقية التي تتألف من أربعة ملايين وثلاثة أرباع مليون فدان، فإن أكثر من نصفها يستخدم في زراعة العلف الحيواني – خاصة البرسيم المصري في الشتاء والذرة والسرغم في الصيف والخريف[٣٩]. وكنتيجة لذلك، فإن مصر تزرع الآن لاستهلاك الحيوان غذاءً أكثر من الغذاء الذي تزرعه لاستهلاك الآدميين.

وهناك سببان رئيسيان للتحول إلى إنتاج اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى (والذي صاحبه إنتاج متزايد لمنتجات زراعية أخرى أكثر تكلفة وغير أساسية، خاصة الفاكهة والخضروات). ويتمثل السبب الأول، حسب تعبير البنك الدولي، في أن «تعديلاً قد طرأ على الطلب الفعال عن طريق تغير في توزيع الدخل»[٤٠]. وبعبارة أخرى، فإن التفاوت المتزايد في الدخل بين الأغنياء والفقراء قد مكن الميسورين من تحويل موارد البلد من إنتاج الضروريات إلى إنتاج الكماليات. ويتمثل السبب الثاني في أن الحكومة المصرية، مدعومة بالقروض الأمريكية الضخمة التي أشرنا إليها بالفعل (والمسماة بـ «الطعام من أجل السلام»)، قد شجعت هذا التحول عن طريق دعم استيراد الضروريات للمستهلكين وفرض ضرائب ثقيلة على إنتاج الضروريات من جانب المزارعين، ودعم إنتاج اللحوم ومنتجات الدواجن والألبان[٤١]. وتتركز تربية الماشية بشكل خاص في مزارع شاسعة تزيد مساحة الواحدة منها عن عشرة أفدنة، حيث يوجد على الفدان الواحد ماشية تزيد ما بين ثلاث إلى أربع مرات عن الماشية الموجودة على المزارع التي تتراوح مساحتها بين فدان واحد وعشرة أفدنة[٤٢]. إلاَّ أنه كنتيجة لسياسة الحكومة

في مجال الغذاء، فإن المزارعين الأصغر أيضًا قد اضطروا إلى التحول من الإنتاج بهدف الاستهلاك الخاص إلى إنتاج المنتجات الحيوانية وإلى الاعتماد بشكل متزايد على الدقيق المستورد المدعوم لتلبية حاجاتهم من الضروريات الغذائية.

ولذا فإن الصورة التي ترسم سكانًا كثيرين مكدسين داخل مساحة زراعية محدودة ويتزايد حجمهم بمعدل يتجاوز قدرتهم على إطعام أنفسهم هي صورة مضللة تمامًا. فالنمو في الإنتاج الزراعي كان دائمًا أعلى من النمو السكاني. ومشكلة مصر الغذائية ليست نتيجة احتلال عدد كبير من الناس لأرض محدودة جدًا، بل نتيجة لقدرة جزء معين من هؤلاء السكان، بدعم من النظام المحلي والدولي السائد، على تحويل موارد البلد من إنتاج المواد الغذائية الأساسية إلى إنتاج مواد استهلاكية أكثر تكلفة.

والآن قد يقال ردًا على ذلك أن معدلات نمو السكان بنسبة تزيد عن ٢,٥ في المائة سنويًا تظل مع ذلك مرتفعة جدًا. ومن المؤكد أن من الأفضل إنتاج أطفال أقل وجواميس وأبقار وفراخ أكثر – كما أشارت إلى ذلك في الواقع مبادرة خاصة بتنظيم الأسرة. لكن ذلك يتوقف على وجهة نظر المرء. ومن المرجح أن يبدو مثل هذا الاقتراح معقولاً في نظر أسرة من الطبقة العليا أو الطبقة المتوسطة في القاهرة، والواقع أن معدل المواليد بين مثل هذه الأسر أقل بكثير بالفعل. إلاَّ أنه من وجهة نظر أسرة ريفية أو فقراء الحضر، فإنه قد يبدو أقل معقولية.

ففي عَالَمٍ اجتماعي تترك فيه البنات أسرة آبائهن لدى زواجهن للانضمام إلى الأسر المعيشية لأزواجهن، وحيث لا يوجد من الناحية العملية نظام ضمان اجتماعي لدعم الآباء عندما يصبحون جد متقدمين في العمر أو مرضى بحيث لا يمكنهم العمل، يمكن القول بأن الرغبة في حدٍّ أدنى يتألف من ولدين تُكتب لهما الحياة ليست رغبة مسرفة. فوفقًا لأرقام عام ١٩٨٠، نجد، في ريف صعيد مصر، وهو الجزء الأكثر فقرًا في البلد والإقليم الذي يوجد به أعلى معدل للإنجابية، أن النساء قد ولدن ٧,٥ أطفال في المتوسط خلال سنوات قدرتهن على الحمل. إلاَّ أن واحدًا تقريبًا في كل ثلاثة من أطفالهن (٢,٧ من ٧,٥) قد ماتوا في طفولتهم[٤٣]. وفي هذه الظروف، فإنه إذا كان هدف الوالدين هو ضمان استمرار حياة ولدين

على الأقل لدعمهما في أواخر حياتيهما، فإن معدل ٧,٥ أطفال ليس معدل مواليد غير معقول. وبعد عام ١٩٨٠، انخفضت وفيات الأطفال، أساسًا بفضل علاج بسيط للإسهال، وبدأت النساء في تكوين أسر أصغر(٤٤).

وهؤلاء النساء، لا يحتمل أن يُرجعن مشكلاتهن الاقتصادية إلى تزايد السكان، كما فعل البنك الدولي. ولعل الشاغل الأكثر جدية هو افتقار مستقبلهن إلى الأمن وهزال حصتهن من الموارد المحلية والقومية والعالمية وعجزهن السياسي والاقتصادي الذي يمنعهن من تبديل هذا الوضع. ولابد لأية مناقشة لحالتهن من أن تبدأ من مسألة القدرة هذه.

أرض غير كافية ؟

يمكن رؤية نوع الأثر الذي يحدثه الإطار التصويري على التحليل الذي يقدمه بالالتفات إلى المسألة التي تعتبر محورية بالنسبة لمشكلة الفقر والعجز الريفيين، مشكلة توزيع الأرض. إن صورة شريط ضيق من الأرض الخصيبة المزدحمة بملايين غفيرة من السكان قد مكّنت معظم تحليلات التنمية الاقتصادية المصرية المعاصرة من المرور مر الكرام على مشكلة الوصول إلى الأرض. فمع احتلال هذا العدد الكبير من الناس لهذه المساحة الصغيرة من الأرض، تبدو المشكلة وكأنها قد لقيت تفسيرًا لها بالفعل. وتستنتج دراسة أعدت للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تناقش الحالة الاقتصادية لمزارع أن «صورة الحاضر ليست مشرقة، والسبب الرئيسي لذلك هو عدم توافر ما يكفي من الأرض. «فمتوسط حجم الحيازة لا يزيد عن فدانين، وتملك نسبة ٩٤ في المائة من جميع الملاك أقل من خمسة أفدنة للمالك الواحد، بينما تملك نسبة ٠,٢ في المائة فقط ٥٠ فدانًا على الأقل للمالك الواحد(٤٥)».

وبهذه الصورة عن ريف مؤلف من ملايين من قطع الأرض الصغيرة، يجري الإيحاء لنا مرة أخرى بأنه إذا كان المزارعون المصريون يواجهون موقفًا صعبًا، فإن ذلك يرجع إلى كثرتهم بالنسبة إلى المساحة المتاحة. إلا أننا، كما في السابق، يجب أن نحول البصر عن الصورة ونفحص الأرقام.

فأولاً وقبل كل شيء، ليست الحيازات الأقل من خمسة أفدنة صغيرة بالدرجة التي قد تبدو بها. فمع أراضي مصر الزراعية الخصيبة وشمسها المشرقة على مدار العام ومياه الري المتاحة فيها على الدوام، يعتبر البلد أشبه ما يكون بصوبة شاسعة مفتوحة على الهواء يمكن الحصول منها على غلال مرتفعة من محصولين أو حتى ثلاثة محاصيل في السنة. وبعبارة أخرى، فإن حيازة من خمسة أفدنة إنما تنتج ما بين ١٠ و١٥ فدانًا من المحاصيل في السنة. والواقع أن مساحة من خمسة أفدنة تعتبر الحجم الأقصى لمزرعة أسرة - أي المساحة القصوى التي يمكن لأسرة من خمسة أفراد أن تزرعها بنفسها، دون إهدار وقت ودون استئجار عمل الآخرين[٤٦]. والحال أن الحجم الأدنى المطلوب لمزرعة لمثل هذه الأسرة لكي تطعم نفسها، مع افتراض استهلاك سنوي قدره ٢٥٠ كيلوجرامًا من الحبوب (أو ما يساويها) لكل فرد وضريبة للدولة بنسبة ٣٠ في المائة من الإنتاج، قد قدر في عام ١٩٨٢ بـ ٠,٨ فدان أو أكثر قليلاً من ١٨ قيراطًا (الفدان الواحد يساوي ٢٤ قيراطًا)[٤٧]. وبالنظر إلى الزيادة في الغلال في الثمانينيات، فإن المساحة الأدنى المطلوبة بحلول عام ١٩٨٨ كانت مجرد ٠,٦٢٥ . فدان، أو ١٥ قيراطًا.

ويشير التقرير الذي أوردناه أعلاه، وهو تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن نسبة ٩٤ في المائة من الحيازات أقل من خمسة أفدنة، وهو حد مزرعة أسرة. أما ما يفشل في ذكره فهو أن نسبة الستة في المائة الباقية من ملاك الأرض، والذين يحوزون حيازات تتراوح بين خمسة أفدنة والحد القانوني الذي يتألف من ٥٠ فدانًا للفرد أو من ١٠٠ فدان للأسرة التي تعول قصرًا، إنما تسيطر على نسبة ٣٢ في المائة على الأقل من مساحة البلد الزراعية[٤٨]. وعلاوة على ذلك فمنذ منتصف السبعينيات زاد عدد هذه الحيازات. وبحلول عام ١٩٨٢، مثلت نسبة ١٠ في المائة من الحيازات وسيطرت على نسبة ٤٧,٥ في المائة من المساحة المنزرعة في البلاد[٤٩].

ثم إن الأرقام الرسمية تصور تركز حيازة الأرض على نحو أقل مما هو عليه، لأنها تستند إلى سجلات أراضي القرى لا إلى دراسات فعلية لحيازة الأرض. وكثيرًا ما تكشف مثل هذه الدراسات في قرى منفردة عن تركز أعظم

بكثير لملكية الأرض، كما ناقشت ذلك في الفصل الخامس، حيث يجري تسجيل المزارع الأوسع تحت أسماء مختلفة عديدة للبقاء ضمن الحد القانوني. كما أن الحدود الرسمية لم تُطبَّق على الحيازات الكبيرة لشركات الاستثمار الزراعي. ففي الثمانينيات، على سبيل المثال، أدار قسم شركة بيكتل للاستثمار الزراعي الدولي ضيعة مساحتها عشرة آلاف فدان في النوبارية يملكها مستثمر خليجي[٥٠]، أمَّا شركة الدلتا للسُكَّر، وهي مشروع استثماري مشترك لشركة السكر التي تملكها الدولة المصرية ومجموعة من البنوك المصرية والدولية، فقد امتلكت ضيعة مساحتها أربعين ألف فدان في أرض مروية في شمالي وسط الدلتا[٥١].

وحتى لو تجاهلنا هذه الأشكال الإضافية لحيازة الأرض، فإن الأرقام الرسمية تظل تشير إلى تركيز كبير للأرض في أيد قليلة نسبيًا. وتجب مقارنة حد الخمسين إلى مائة فدان بالحد الذي يتألف من نحو ٢,٥ إلى سبعة أفدنة (من هكتار إلى ثلاثة هكتارات) الذي تحقق في الأربعينيات والخمسينيات عن طريق برامج الإصلاح الزراعي في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية[٥٢]. ففي كوريا، كان ما يقل عن نسبة ٢٠ في المائة من الأرض في عام ١٩٧٥ موضع حيازة في مزارع من هكتارين أو أكثر (خمسة أفدنة تقريبًا)، بينما في مصر كان نحو نصف الأرض (٤٧,٥ في المائة) في حيازات أعلى من هذا الحد[٥٣]. ومن الناحية الأخرى، فإن نحو ثلث حائزي الأراضي في مصر (٣٢,٣ في المائة) كانت لهم حيازات أقل من فدان واحد، لا تمثل غير ٦ في المائة من الأرض الزراعية[٥٤]. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن نسبة مهمة، وإن كانت غير مقاسة، من القوة العاملة الزراعية، كان حجمها الإجمالي ٤,٣ مليون عامل في عام ١٩٨٥[٥٥]، قد ظلت دون أي أرض بالمرة.

وإذا ما اضطلعت مصر بتدابير إصلاح زراعي مماثلة لتدابير اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، فإن مشكلة الحرمان من الأرض أو شبه الحرمان من الأرض سوف تزول[٥٦]. فعن طريق تحديد حد أقصى لحيازة الأرض قوامه ٣ أفدنة (وهي مساحة تساوي عدة مرات الحد الأدنى اللازم لإطعام أسرة)، سوف يتاح ٢,٢٦ مليون فدان من الأرض على الأقل لإعادة توزيعها[٥٧]. وإذا ما وزعت على

المعدمين وأشباه المعدمين فلن يكون لدى أية أسرة معيشية زراعية في مصر أقل من الخمسة عشرة قيراطًا الضرورية لإطعام نفسها. كما أن الإنتاج الزراعي الإجمالي قد يزيد، حيث يتوافر الدليل على أن المزارعين الصغار ينتجون على الفدان الواحد غلالاً أوفر من الغلال التي ينتجها كبار المزارعين[٥٨]. وقد قدمت آسيا الشرقية أيضًا نموذجًا لتمويل إعادة توزيع كهذه. ففي الإصلاح الزراعي التايواني لعام ١٩٥٣، قامت الحكومة بتعويض كبار الملاّك عبر برنامج خصخصة متزامن، بإعطائهم أسهمًا في شركة أسمنت تايوان وصناعات أخرى مملوكة للدولة موروثة من الاحتلال الياباني[٥٩]. وقد دشنت مصر في التسعينيات برنامجًا لخصخصة مشاريع مملوكة للدولة، بما في ذلك عدة شركات أسمنت. والحال أن توزيع أسهم في هذه الممتلكات قد أتاح أسلوبًا غير ملتوٍ لدفع تعويض عن إعادة توزيع الأرض في الريف.

وعادة ما تتجاهل مناقشة حِيازة الأرض في مصر النسبة الضخمة للأرض التي تقع في حيازات تزيد عن خمسة أفدنة وتشير إلى مثل هذه الحيازات على أنها مجرد حيازات «متوسطة» الحجم. ولا يوصف بـ«كبار» ملاك الأرض غير الحائزين على أكثر من ٥٠ فدانًا. والحال أن عتبة الخمسين فدانًا هذه، والتي أدخلت في قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦١، كانت تمثل تعريف مالك الأرض الكبير الذي صيغ في عام ١٨٩٤ من جانب اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني في مصر، تماشيًا مع المصالح السياسية والمالية البريطانية[٦٠]. وهو لا يراعي المصالح المعاصرة لمعظم المزارعين المصريين. كما أن استمرار استخدامه لا يعبر عن واقع أن غلال المحاصيل قد زادت بمُعَامل ٤,٥ على مدار السنوات المائة التالية للاحتلال البريطاني[٦١]. فالمزرعة المؤلفة من ٥٠ فدانًا في عام ١٩٨٢ قد انتجت ما كانت تنتجه مزرعة مؤلفة من ٢٢٥ فدانًا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أو ربما ما كانت تنتجه مزرعة مؤلفة من ٤٥٠ فدان، إذا ما أخذ المرء في اعتباره انتشار الري الدائم وإدخال زراعة محصولين وثلاثة محاصيل في العام. ثم إنه من عام ١٩٨٢ إلى التسعينيات زادت غلال القمح، وهو محصول غذائي رئيسي، بنسبة ٨٠ في المائة أخرى، ما زاد كثيرًا من إنتاج المزارع الكبيرة[٦٢].

كما أتاحت إعادة توزيع الأرض الزراعية سبيلاً لخلق أسباب رزق في الريف ومدن الأقاليم. ومن شأن زيادة عدد وأرصدة الأسر المعيشية الزراعية الصغيرة إفراز ثلاثة أنواع من الربط الاقتصادي(٦٣). فمن شأنها أن تزيد الطلب، أولاً، على المدخلات الزراعية المصنوعة محليًا (المحاريث، الأدوات اليدوية، بهائم الجر، عربات النقل الصغيرة، ماكينات الدرس، ومضخات الري الصغيرة) ؛ وأن تزيد الطلب، ثانيًا، على السلع الاستهلاكية التي تتولى الصناعة المحلية صنعها وصيانتها (الأثاث، مواد البناء، الأجهزة والأدوات الأساسية والأجهزة الاليكترونية) بدلاً من الترفيات والكماليات المستوردة من الخارج ؛ وأن تزيد الطلب، ثالثًا، على مجموعة متنوعة من صناعات المعالجة المحلية للمواد الغذائية والمحاصيل التي تستخدم في صنع المنسوجات، كمضارب القمح والأرز الصغيرة ومعالجة قصب السكر وأنوال النسيج. وبالمقارنة مع الصناعة واسعة النطاق ذات الكثافة الرأسمالية والتي تحبذها الدولة والمؤسسات المالية الدولية، نجد أن صناعات المعالجة صغيرة النطاق والمستندة إلى تكنولوچيا متوسطة كانت لها ميزتان. فهي قد أنتجت عادةً منتوجات أقل نقاءً لكنها ذات قيمة غذائية أعظم، كالسكر الأسمر أو الدقيق المصنوع كله من الحبوب. كما أنها قد وظّفت عددًا من الأفراد أكبر وأنتجت سلعًا بتكلفة إجمالية أدنى(٦٤).

لقد وفرت إعادة توزيع الأرض الزراعية وسيلة عملية وأكيدة لخلق أسباب رزق ريفية مستدامة(٦٥). وعلى مدار العقد التالي، نجد أن الإصلاح الزراعي قد «عاد إلى جدول الأعمال»، في أجزاء أخرى من العالم، بحسب ما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، لأن الجماعات السكانية الريفية قد طرحته على هذا الجدول، أساسًا. والحال أن انتفاضة تشياپاس في المكسيك وغزوات طالبي الأراضي الزراعية في مالاوي وزيمبابوي وحركة السيم تيرا في البرازيل والمطالبة باستعادة الممتلكات الزراعية التي كان نظام الأبارتهيد قد استولى عليها في جنوب أفريقيا، ونجاح الإصلاح الزراعي في التسعينيات في الفلبين، قد أسهمت كلها في هذا الضغط الجديد الرامي إلى الاعتراف بأهمية حقوق صغار المزارعين في الأرض الزراعية(٦٦). إلاّ أنه في الدراسات الرسمية للعقبات التي تعترض سبيل

نمو مصر الاقتصادي التالي، نجد أن مسألة إدخال إصلاح زراعي إضافي لم يجر طرحها من الأصل قط. وقد رفضت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعم مقترحات تفصيلية مستقلة للإصلاح الزراعي وساعدت بدلاً من ذلك، كما سوف نرى، على إدخال برنامج «سوق حرة» للريف المصري بدأ في محو الإصلاحات السابقة وتعزيز تماسك الأرض في مزارع أوسع(٦٧). وبفضل الصورة القوية لملايين من الفلاحين المصريين المحشورين في وادي نهر ضيق، فقد بدا من الطبيعي افتراض أن حيازات الأرض تُعَدُّ أصغر مما هو عملي وأن هناك حاجة إلى حلول من أنواع أخرى.

مُدخلات ذات مردود مرتفع

ما أن يجري تعريف المشكلات التي تواجهها مصر على أنها مشكلات طبيعية وليست سياسية، فإن مسائل التفاوت الاجتماعي والعجز تتراجع إلى الوراء. وعندئذ يمكن للتحليل أن يتركز بدلاً من ذلك على كيفية التغلب على هذه الحدود «الطبيعية» التي تمثلها الجغرافيا والديموجرافيا. والحال أن صناعة التنمية الدولية في مصر في الثمانينيات قد اقترحت وموّلت مجموعتين متكاملتين من المناهج لحل مشكلات مصر، المجموعة التكنولوجية والمجموعة الإدارية. والأولى تحتاج إلى المدخلات الضخمة من الموارد الرأسمالية من الغرب، والثانية تحتاج إلى الخبرة. ووفقًا لتقرير للبنك الدولي عن مصر حَدَّدَ جدول أعمال للثمانينيات والتسعينيات، فإن «مشكلة التنمية تعتبر من حيث الجوهر مسألة كمية ونوعية ونسبة الموارد التي يجب تكريسها للتنمية من ناحية وللإدارة الاقتصادية من الناحية الأخرى»(٦٨). وبعبارة أخرى، فإن الحدود الإنتاجية التي رسمتها الطبيعة سوف يجري التغلب عليها عن طريق قوى التكنولوجيا، في حين أن الموارد الطبيعية المتاحة سوف يجري جعلها أكثر إنتاجية عن طريق إدارة أكثر عقلانية وأكثر كفاءة – خاصة عن طريق تفكيك بيروقراطية الدولة المصرية وإعادة صوغ سلطتها على شكل «قوى السوق».

وغالبًا ما تُدخل الصورة الأزلية لوادي نهر النيل وسكانه بناءً معينًا للتاريخ، تنجم عنه الحاجة إلى حلول تكنولوجية وليست سياسية. فالحتمية الجغرافية للصورة تعني نظامًا زراعيًا يظل من حيث الجوهر ثابتًا منذ القدم. ويبدو أن هذا العالم القديم لم يكتشف الغرب - أو مرادفه، «القرن العشرين»، إلاَّ مؤخرًا. وقد جرى التعبير عن هذه الصلة بين الطبيعة وتاريخ ثابت لا يتبدل في إحدى الفقرات التي أوردناها بالفعل من تقرير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: «إن مصر التي تعد واحدًا من أقدم الاقتصادات الزراعية في العالم، تعتمد على ثمار الشريط الضيق من الأرض الزراعية المتاخمة لنهر النيل ودلتا ذلك النهر الغنية التي تتخذ شكل مروحة. وعلى مدار أكثر من ٥,٠٠٠ عام، حافظت الزراعة على تزويد مصر بأسباب الحياة ... »[٦٩]. وتوجد فكرة رئيسية مماثلة، وكلمات مماثلة، في مقدمة تقرير أسبق أعد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: «إن دلتا النيل وشريان حياتها، وادي نهر النيل الذي يمتد جنوبًا مسافة نحو ٦٠٠ ميل، يعتبران واحدة من أقدم المناطق الزراعية في العالم، حيث كانتا بؤرة زراعية متصلة على مدار ٥,٠٠٠ عام على الأقل ... ». وعلى هذه الخلفية، يجد المرء نفسه مستعدًا لأن يقبل بعد ذلك بسطور قليلة الفكرة الغريبة التي تذهب إلى أن «مصر، من نواح كثيرة، قد دخلت القرن العشرين بعد ثورة ١٩٥٢»[٧٠] وقد ذكر تقرير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دون تردد، في عام ١٩٧٧ أن «تحول القرية المصرية قد بدأ قبل خمس وعشرين سنة مع تدابير الإصلاح الزراعي»[٧١]. وفي الأعوام نفسها، كما رأينا في الفصل الرابع، كان ريتشارد كريتشفيلد يكتب الشيء نفسه في دراسته شحات التي مولّتها مؤسسة فورد، وهي الدراسة التي استأجرته بعدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كخبير في التنمية الريفية.

وطبيعي أن دلالات هذه التصريحات والصور - أن الحياة في وادي النيل قد ظلت حتى النصف الأخير من القرن العشرين ثابتة من حيث الجوهر على مدار قرون، إن لم يكن على مدار آلاف السنين - دلالات مضللة إلى حد بعيد. فهي، كما شدّدت على ذلك فصول سابقة، تتجاهل مئات السنين التي شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى، كنمو ثم انهيار شبكة للتجارة العالمية تمر عبر

وادي النيل في العصور الوسطى، أو الترسيخ الذي حدث في القرن التاسع عشر لنظام إنتاج زراعي موجه إلى التصدير يستند إلى مشاريع الري ومؤسسة الملكية الخاصة الجديدة، وكل من هذا انطوى على تحولات في القرى المصرية مهمة أهمية الإصلاحات الزراعية ومشاريع الري في منتصف القرن العشرين. وتجاهل مثل هذه التطورات يخلق الانطباع بأن فقر وادي النيل هو الفقر التقليدي لفلاحين لم يلحقوا بعد أو لحقوا مؤخرًا فقط بـ«القرن العشرين»، لا أنه، إلى حد بعيد، نتاج القوى السياسية والاقتصادية لذلك القرن.

وهذه الصورة لعالم ريفي تقليدي تفترض نظام زراعة استاتيكيًا، ومن ثم غير قادر على تغيير نفسه. وقد أوضح تقرير أعد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام ١٩٧٦، فإنه إذا كان يراد لمصر «أن تدخل العالم الحديث بالكامل»، فإن الحافز والوسائل يجب أن تأتي من الخارج[٧٢]. وهذه القوى الخارجية يجب أن تضطلع ليس بمجرد إدخال تعديلات على النظام القائم بل بما سماه البنك الدولي في عام ١٩٨٠ بـ«تحويل نوعي» للزراعة المصرية[٧٣]. والوسائل الرئيسية لتحقيق هذا التحويل هو الاستثمارات الرأسمالية الجديدة وأساليب الري الجديدة وتحسين أنواع البذور والميكنة والتحول إلى إنتاج المحاصيل التصديرية كالخضروات وزهور الزينة، للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل مثل هذه التكنولوجيات.

والحال أن استخدام صورة نظام زراعي «تقليدي» لتبرير حلول تكنولوجية لمشكلات الريف المصري إنما يمكن إيضاحه على نحو تفصيلي من خلال حالة مشروع الميكنة الزراعية الذي مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧. فقد تمثل الهدف المعلن للمشروع في تشجيع ميكنة الزراعة المصرية عن طريق شراء معدات ميكانيكية زراعية من الولايات المتحدة لإجراء تجارب ميدانية وبرامج إيضاحية في مصر، وتمويل إنشاء مراكز خدمة للآلات وإيفاد مصريين إلى الولايات المتحدة وبلدان أخرى للتدريب على «تقانات نقل التكنولوجيا»[٧٤]. وقد منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد هذا المشروع الذي تكلف ٣٨ مليون دولار إلى شركة لويس برجر انترناشيونال بإيست أورانج بولاية نيوجيرسي. وفي تقريرهم الختامي عن المشروع، حدد المتعاقدون

«فلسفة» برنامج الميكنة: «سعيًا إلى ضمان أن يخدم المشروع أغراض التنمية، من الضروري ربط الميكنة بالنظرية الإنمائية بحيث لا تتعارض الميكنة مع أغراض التنمية، بل تكون مساندة لها»(٧٥).

ولتقديم ذلك النوع من النظريات الذي من شأنه ضمان خدمة «أهداف التنمية»، اعتمدوا على أفكار ت. ف. شولتز، الذي كان كتابه «**تحويل الزراعة التقليدية**» (١٩٦٤) عملاً كلاسيكيًا مبكرًا من أعمال النظرية الإنمائية الاقتصادية. وقد رأى شولتز أن المزارعين في الزراعة «التقليدية» يستخدمون مواردهم استخدامًا يتميز بالكفاءة ضمن حدود الخبرة والتكنولوجيا المتاحتين لهم. وقد زعم أنهم، عبر سنوات طويلة من التجربة والخطأ، قد قضوا على أشكال انعدام الكفاءة والتبديد وتوصلوا إلى «نوع خاص من التوازن» يصبح الاقتصاد الزراعي فيه «غير قادر على النمو إلاً بتكلفة مرتفعة. والمدخلات الضخمة من التكنولوجيا الجديدة ورؤوس الأموال من خارج هذا التوازن هي وحدها التي تستطيع تمكين المزارع «من تحويل زراعة أجداده التقليدية»(٧٦). وتوضح شركة لويس برجر: «بعبارة أخرى، فإن استمرار الاستثمار عن طريق مدخلات تقليدية لن ينتج غير القليل جدًا من حيث توافر تدفق إضافي للدخول. وبناءً على ذلك، فإن التحول عن الزراعة التقليدية هو مشكلة استثمار تتوقف على تدفق مدخلات جديدة مرتفعة العائد: مدخلات الزراعة العلمية»(٧٧). ومن المرجح أنه لم تكن هناك قط زراعة «تقليدية» تشبه وصف شولتز. ومن المؤكد أن مثل هذا النظام لم يوجد في مصر في الذاكرة التاريخية القريبة، ناهيك عن الثمانينيات حين وصلت شركة لويس برجر إلى مصر من نيوجيرسي. والحال أن الشيء الغائب أكثر من سواه عن حديث شولتز عن المزارعين الأفراد الذين يتخذون قرارات رشيدة لتعظيم دخلهم، هو أي مفهوم عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي(٧٨).

وقد اختبر شولتز نظريته باستخدام بينة من دراسة عن قرية في جواتيمالا قام بها سول تاكس (١٩٥٣) ودراسة عن قرية من شمال الهند قام بها ديفيد هوبير (١٩٥٧) (٧٩). والحال أن القرية الأولى كانت أكثر انخراطًا في التجارة مما في إنتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي، ولذا فمن الصعب اعتبارها «نموذجًا

لشريحة ضخمة من المجتمعات الزراعية الفقيرة» كما يزعم شولتز[٨٠]. أما القرية الهندية فقد أظهرت بينة على أن نسبة الأرض والموارد الأخرى المخصصة لمختلف المحاصيل قد تطابقت بشكل وثيق مع أسعارها النسبية في السوق، بحيث أن تبديل تخصيص الموارد ليس من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دخول المزارعين زيادة مهمة[٨١]. لكن هذا التحليل لا يولي انتباهًا إلى التفاوت والاختلاف الناشئين عن الفقر. إذ يشير هِلْ إلى أن «الأفراد المفقرين بدرجة جسيمة، والذين يوجدون في جميع المجتمعات ... هم بالضرورة غير أكفاء ولو لمجرد أنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للانخراط في العمل بشكل فعال»[٨٢]. وعلى سبيل المثال، فإن المزارعين الفقراء في مصر لا يمكنهم عادةً تدبير الأسمدة الكافية لمحاصيلهم وكنتيجة لذلك فإنهم يحصلون على غلال أقل. ويشير هِلْ إلى أن التخصيص الأكثر «كفاءة» للموارد من منظور شولتز من شأنه عدم تخصيص أي أرض على الإطلاق للمزارعين الأفقر.

وعلى الرغم من غياب بينة أكيدة تدعم حجة شولتز البالية، فإنها تقدم «الفلسفة» اللازمة لتبرير التمويل الأمريكي لميكنة الزراعة المصرية. كما أن الميكنة قد لقيت تمويلاً كثيفًا من جانب البنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي[٨٣]. وقد تطلبت هذه الأموال الخارجية مساهمات إضافية من جانب الحكومة المصرية، التي كانت تتحمل بالفعل أعباء الميكنة عن طريق تقديم القروض المدعمة والوقود المدعم إلى المزارعين. وقد زعم المستشارون الذين استأجرتهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن هذا الحل «المرتفع العائد» لمشكلات مصر سوف يؤدي إلى جعل الفاصل الزمني بين زراعة المحاصيل قصيرًا ويزيد غلال المحاصيل بنسبة تصل إلى ٥٥ في المائة[٨٤]. وقد تعارض هذا الزعم مع البينة المستمدة من بلدان أخرى، والتي أشارت إلى أن غلال المحاصيل الأكثر ارتفاعًا لا تحدث عن طريق الميكنة إلاّ في حالات استثنائية ومن المؤكد أنها لا تحدث في ظل ظروف الاستخدام الكثيف للأرض كما في مصر[٨٥]. كما تعارض مع الخبرة القائمة في مصر، حيث «لا توجد بينة على أن المزارع التي تستخدم الجرارات تتميز بغلال أكثر ارتفاعًا أو بكثافات محصولية أعلى مما هي الحال في المزارع

غير المميكنة»، كما ذكر آلان ريتشاردز[٨٦]. وقد بينت دراسة لاحقة أنه لم تحدث بالفعل زيادة في الغلال[٨٧].

وكان الطلب على الميكنة قد ازداد كثافة بين صفوف كبار الملاك في أواخر السبعينيات، بسبب نقص مزعوم في العمالة الزراعية استمر حتى أوائل الثمانينيات. والواقع أن هذا «النقص» كان ارتفاعًا مؤقتًا، موسميًا، في أجور العمال الزراعيين الذكور، خاصة في المناطق القريبة من المدن الكبرى، وهو ارتفاع ترتب على الأجور المرتفعة المتاحة عن عمل البناء الحضري خلال ازدهار حركة البناء في تلك الفترة وعلى هجرة العمال إلى الخليج[٨٨]. والحال أن الأجور الزراعية، التي شكلت في المتوسط مجرد ثلث متوسط الأجر الفعلي بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من السبعينيات، بدأت لفترة في اللحاق بالأجور الحضرية. والحال أن كبار المزارعين، بالنظر إلى الانخفاض المصطنع للأسعار التي كانوا يحصلون عليها في مقابل حاصلاتهم، كانوا عاجزين عن دفع الأجور المرتفعة أو غير راغبين في دفعها. وبعبارة أخرى، فإن السبب الحقيقي لـ«نقص» العمالة كان يتمثل في التوزيع المتفاوت للأرض إلى مزارع واسعة تحتاج إلى عمل مأجور (غالبًا ما تستخدم المزارع الصغيرة عمل الأسرة أو العمل التعاوني) والأسعار الزراعية المنخفضة التي فرضتها الدولة. لكن الحكومة وكبار المزارعين ووكالات التنمية الدولية، بدلاً من مواجهة هذه المشكلات، تحولت إلى برنامج الميكنة المرتفع العائد. وكما رأينا، فإن العائدات المرتفعة لم تأخذ شكل زيادة في الغلال، بل شكل أرباح أعلى لأصحاب الماكينات الجديدة ولصانعيها الأجانب. وقد جرى اختزال الطلب على عمل الذكور الريفيين مرة أخرى وبقيت التفاوتات بين العمال الزراعيين وملاك الأرض على حالتها. والحال أن هذه التفاوتات هي ما تعززه الميكنة والمدخلات الأخرى «ذات العائد المرتفع» وما تتستر عليه الدراسات المكتوبة عن وادي النيل وعن الحاجة إلى تحويل زراعته «التقليدية».

اللامركزية والسوق

هناك بعد ثان للتفاوت الريفي في مصر وجانب ثان للصورة التاريخية لوادي النيل والتي تميل إلى إضفاء صبغة طبيعية عليه. ففقراء الريف لم يعانوا فقط من التفاوتات المحلية في توزيع الأرض والموارد الأخرى، بل عانوا أيضًا من تفاوت سياسات الحكومة المركزية التي تحول الثروة من سكان الريف إلى الدولة. وقد أخذت الدولة تمارس دورًا رئيسيًا ليس فقط في الحفاظ على التفاوت، بل وفي إنتاجه. وهذه مسألة سياسية تحتاج تحليلاً لشبكات السلطة والامتياز التي تمر عبر الدولة وتستفيد من الثروة التي تحصل عليها. والحال أن التنمية الدولية بصورها ذات الصبغة الطبيعية عن وادي النيل وموارده المحدودة، إنما تنزع عن هذه القضية طابعها السياسي وتحولها إلى مسألة الإدارة المناسبة للموارد. والحلول التي تترتب على ذلك هي الحلول التي يفترض أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة: لا مركزة الدولة وإعادة تصوير بعض شبكاتها وسلطاتها على صورة قوى «السوق».

قبل عام ١٩٥٢، كانت مؤسسة الملكية الكبيرة للأرض هي التي انتزعت الثروة من السكان المزارعين وحولتها إلى مكان آخر. ومنذ عام ١٩٥٢، على الرغم من استمرار تفاوتات مهمة في حيازة الأرض، جرى وضع غالبية المزارعين تحت السيطرة المباشرة للحكومة المركزية وقد جرى إخضاعهم لمتطلباتها الإلزامية الخاصة بزراعة المحاصيل ولجباياتها ولسياساتها السعرية. وحتى إذا ما أخذ المرء في الحسبان استثمارات الدولة في الري ودعمها للمدخلات الزراعية، فإن التقديرات تذهب إلى أن الأثر الصافي لسياسات الحكومة بين عام ١٩٦٠ و١٩٨٥ قد تمثل في الاستيلاء على نسبة ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي[٨٩]. وعلاوة على ذلك، فإن صغار المزارعين قد عانوا أكثر مما عانى كبار ملاك الأرض، حيث أن الأخيرين كانت لديهم فرصة أكبر للاستثمار في مجالات أكثر ربحية كزراعة الفاكهة والخضروات وعمليات إنتاج الألبان. وبعد عام ١٩٧٤، بدأت الحكومة تخفيفًا للسياسات المتعلقة بالزراعة الإلزامية لمحاصيل محددة وبتحديد الأسعار وبدأت بعد عام ١٩٨٦ في إلغائها. لكن التغييرات جرى الاضطلاع بها على نحو يفيد كبار ملاك الأرض بالدرجة الأولى.

ولا يزال صغار الحائزين منخرطين بشكل غير مناسب في إنتاج القطن والأرز وقصب السكر، حيث جرى الحفاظ على الأسعار المحددة وعلى التوريدات الإلزامية للدولة. ولاستكمال الانقلاب على إصلاحات عام ١٩٥٢، اتجهت الحكومة في عام ١٩٩٢ إلى إلغاء الضمانات الممنوحة للمزارعين المستأجرين، بإعادتها «السوق الحرة» في الأرض الزراعية ودفع مئات الآلاف من صغار المزارعين إلى الاضطرار لمواجهة خطر الطرد (انظر الفصل الثامن).

وهذا النظام للاستحواذ على الثروة من الريف يحتاج إلى أن يدرس بوصفه عملية سياسية، عبرت فيها سياسات الدولة عن مجموعة مركبة سائدة (وإن لم تكن متماسكة دائمًا) من المصالح الاجتماعية – مصالح المديرين وبيروقراطيي الدولة، والقطاع الخاص المتنامي الذي تسانده الحكومة، وكبار ملاك الأرض الريفيين. والحال أن صورة وادي النيل وسكانه وزراعة عمرها خمسة آلاف عام، إنَّما تسمح بإرجاع هذا الاستحواذ بدلاً من ذلك إلى «تراث حكومة مركزية قوية» قرنته جغرافية وادي النيل نفسها ويرجع إلى الأزمنة الفرعونية. وهكذا يوضح منسق برنامج تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بجامعة كينتاكي الشرقية يقدم تدريبًا على الإدارة لمسئولين حكوميين محليين مصريين: «لقد حُكمت مصر على مدار قرون كنظام سياسي يتميز بعملية صنع للقرار تتميز بدرجة عالية من المركزية. ومع أنه كانت هناك استثناءات طفيفة قليلة، فإن هذا القول صحيح بالنسبة للفترة التي أعقبت توحيد مصر العليا والسفلى في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد – أي خلال خمسة آلاف عام مضت على الأقل»[٩٠]. واعتمادًا على التصورات المألوفة، يمضي الكاتب إلى تفسير هذه السلطة المركزية، من زوايا جغرافية وديموجرافية: «من الأمور التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من مسألة الهيكل الإداري لجمهورية مصر العربية مشكلتها الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية – فيض السكان– ونهر النيل. فمع أن المساحة الإجمالية لأرض جمهورية مصر العربية تتألف من ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع، فإن ما يزيد عن نسبة ٩٦ في المائة من السكان يقيمون في مساحة الأرض المتاخمة لنهر النيل ودلتا النيل والتي لا تزيد عن نسبة ٤ في المائة من مساحة الأرض»[٩١]. والحال أن دور الدولة في الزراعة، إذ يجري نزع طابعه

السياسي عنه بهذا الشكل، يكف عن أن يكون مسألة سلطة وسيطرة علـــى مـــوارد الناس وحيواتهم. وهو يصبح بدلاً من ذلك مشكلة إدارة. ويقال إن تدخل الدولة قـــد أسفر عن «عدم توازن»[٩٢]. وقد استُخدمت لغةُ الاقتصـــاد الريكـــاردوي الجديـــد لتصور قيام توازن طبيعي بين قوى العرض والطلب الزراعيين، توازن يســـمونه «السوق». والسوق صورة بسيطة لتصوير العلاقات بـــين المـــزارعين، والعمـــال ومُلاّك الأرض ومسئولي الدولة والاستثمارات الزراعية الدولية والمستهلكين، وهي صورة تختزل تركزات القوة هذه المتداخلة ولكن غيـــر المتكافئـــة فـــي مشـــترين وبائعين متساوين من الناحية الإسمية، وتُصَوِّر انعدام المساواة فيما بينها على أنـــه توازن السوق. والحال أن هذا التوازن المتخيّل، والذي لم يكن له وجود قط علـــى مدار قرنين من الزراعة المصرية الحديثة إلاّ بوصفه نتيجة لعمليات التجريد مـــن الملكية وحالات نقص المواد الغذائية وقيام الاحتكارات والتمردات الطفيفة وعمليات القمع عن طريق استخدام العنف ومطالبات ملحة بتدخل الدولة.

ولبدء خلق هذا التوازن، إلى جانب تقديم «المدخلات ذات العائـــد المرتفـــع» حاولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تشجع في الريف المصري عملية إعادة تنظيم تدريجية لدور الدولة، تحت شعاري «اللامركزية» و«الخصخصة». بـــل إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد تحدثت عن تشجيع 'الديموقراطية' و'التعدديـــة' في الأقاليم عبر زيادة دور المسئولين المحليين وإشراك المجالس القروية المنتخبـــة في البلد[٩٣]. وقد يكون إضعاف سلطة البيروقراطية المركزيـــة خطـــوة إيجابيـــة بالنسبة للمصريين الريفيين، لكن النتيجة السياسية الفعلية سوف تتوقف على توزيع الموارد والسلطة على مستويات المحافظة والمركز والقرية التي يجـــري تحويـــل السلطة والأموال إليها. والحال أن الحكم المحلي أو القطاع الخاص ليسا بالضرورة أكثر ديموقراطية أو حتى أكثر كفاءة من الحكومة المركزية. وغالبًـــا مـــا تكـــون المجالس القروية الشعبية، إن كان لها أي دور على الإطلاق، تحت سيطرة مـــلاك الأرض الأقوى والمسئولين المحليين في القريـــة، والـــذين يســـتخدمون المجـــالس لحسابهم الخاص إلى حد بعيد. وقد لا تؤدي اللامركزية إلى ما هو أكثر من تحويل القدرة على ممارسة الاستغلال من قوة إلى أخرى.

وقد وجدت دراسة لمشاريع اللامركزية في ثماني قرى مختلفة أن الأموال قد ذهبت إلى تحسينات في البنية الأساسية وإلى مشاريع تدر دخلاً كوحدات تبريد الألبان وتربية الماشية والدواجن والنحل ودود القز وتعبئة البلح وتعليب الزيتون والنجارة وصنع الأثاث وشراء الشاحنات والجرارات والتاكسيات. ويلاحظ التقرير المكتوب لحساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن «من الطبيعي أن القرويين ليسوا كلهم حائزين لمدخرات تمكنهم من الاستثمار» في هذه المشاريع، ومن ثم فإن الأرباح كانت من نصيب أولئك «المنتمين إلى الشرائح ذات الدخل ما بين المتوسط والمرتفع، بدرجة أكبر من أن تكون من نصيب الفقراء»[٩٤]. وعلى سبيل المثال، فإن مشروعًا لتخليل وتعليب الزيتون في إحدى قرى الفيوم قد أتاح عمالة لمائتي قروي إلاّ أنه لم يخدم الحاجات التسويقية إلاّ لخمسة مزارعين أثرياء فقط، لأن المزارعين الأثرياء هم وحدهم الذين يمكنهم تحمل أعباء زراعة أشجار الزيتون. وبالمثل، فإن: «القرويين الأثرياء هم وحدهم الذين يمكنهم الأمل في تربية النحل، لأن النجاح الاقتصادي لمثل هذا المشروع يتطلب تربية مالا يقل عن ٢٠ خلية للنحل مما يعد استثمارًا ضخمًا. وغالبًا ما يدخل المسئولون القرويون كمهندسي الزراعة في مشاركة مع مثل هؤلاء المزارعين ويضطلعون بمثل هذه المشاريع لحسابهم الخاص»[٩٥]. وبعبارة أخرى، فإن اللامركزية والخصخصة حين تحولان الموارد إلى نظام تفاوت قائم، من شأنهما تعزيز ذلك التفاوت. وتذهب الأرباح إلى كبار المزارعين ومسئولي الدولي المحليين ولا يحصل الفقراء في أفضل الأحوال إلاّ على فرص معينة للعمل المأجور. ويعترف تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن «الميسورين والمسئولين الأكثر تعلمًا وخبرة أكثر استفادة من القرويين العاديين»، لكنه يرى أن هذا «مستحسن من الناحية الإنمائية»[٩٦]. ويذهب التقرير إلى أنه «سوف يكون من غير اللائق وصف مثل هذه الظاهرة بالاستغلال لمجرد أن الميسورين يمكنهم الاستفادة أكثر». فالاستغلال في الريف المصري لم يوجد إلاّ «قبل ١٩٥٢، حيث كان المزارعون يحصلون على أجور أو أنصبة من الملاك لا تكفي إلاّ لسد الرمق». وبدلاً من ذلك توصف الصلة بين الرأسماليين الريفيين والعاملين بالأجر بأنها «ميزة تفاضلية»، بمعنى «القدرة المتغيرة للأفراد أو

الجماعات على إجراء استخدام أفضل وجني فوائد أعظم من الفرص المتاحة قياسًا إلى الغير»[٩٧]. وطبيعي أن من بين السبل الأكيدة لـ«جني فوائد أعظم» من استثمارِ ما دفع أجور أقل لمن يستخدمهم المرء. وهذه «القدرة» تستند إلى توزيع للأرض لا يتيح لكثيرين من الفلاحين موارد إلى جانب عملهم، وإلى غياب حد أدنى محدد للأجر، وفي ظل نظام وصاية وإشراف بوليسي ومراقبة في ريف مصر يمنع «الفقراء» من الاحتجاج على وضعهم أو تنظيم تغيير لوضعهم. وحتى عندما يجري تحويل ممارسة الاستغلال من الدولة إلى قوى محلية أو خاصة ويعاد تسميته بـ«الميزة التفاضلية»، فإنه يظل نظام تفاوت مبنيًا من الناحية السياسية - ليس من شأن برامج اللامركزية والخصخصة غير تعزيزه.

والحال أن تعزيز التفاوتات باسم تحسين «إدارة» الموارد وباسم «إزالة العقبات التي تعترض عمل قوانين السوق» يمكن رؤيته في استراتيجية رئيسية أخرى تهدف إلى اختزال دور الدولة. وهذه الاستراتيجية الرئيسية الأخرى هي ما تسميه صناعة التنمية بـ«استعادة التكلفة في تقديم الخدمات الحكومية»[٩٨].

واستعادة التكلفة مصطلح موارب لتحويل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات عامة أخرى إلى مؤسسات خاصة تستند إلى رسوم كما في الولايات المتحدة. ففي مجال التعليم، مثلاً، عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على إدخال التعليم الخاص في مصر على المستوى الثانوي والجامعي وعملت، على مستوى أكثر تواضعًا، على تحقيق مشروع لبيع مساحات للإعلانات على أغلفة كتب التمارين المدرسية[٩٩]. وفي مجال الرعاية الصحية الذي لم تخصص له الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية غير ٢٤٦ مليون دولار من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩، بما يمثل نسبة ١,٦ في المائة من إجمالي المساعدات غير العسكرية لمصر، تقرَّر أن يذهب مبلغ ٩٥ مليون دولار (حوالي ٤٠ في المائة من ميزانية الصحة) إلى برامج الخصخصة. وبمساعدة تقانية من مؤسسة ايميري آسوشييتس/ تايلور آسوشييتس الاستشارية، يتمثل هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في «إنشاء بنية مالية سليمة لقطاع الصحة تشدد على نظم استعادة التكلفة». وتتضمن البرامج دفع الحكومة المصرية إلى تنفيذ «تغييرات سياسية للسماح ببنية تستند إلى رسوم

بالنسبة للرعاية العلاجية» و«تحويل مستشفيات وعيادات مختارة إلى مرافق خدمة لقاء رسوم»[١٠٠]. وتتمثل إحدى مزايا الرعاية الصحية الخاصة المختارة في اعتمادها المتزايد على العقاقير والمعدات الأمريكية المستوردة. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في ظل النظام القائم للتمويل العام للرعاية الصحية وللتعليم، فإن المصريين يدفعون مبالغ شخصية ضخمة على الصحة والتعليم. والنسبة المئوية من إجمالي الإنفاقات الاستهلاكية للأسرة المعيشية والمنفقة على العلاج في مصر (١٤ في المائة) هي بالفعل النسبة المئوية الثانية الأعلى في العالم بعد سويسرا وتتساوى مع النسبة المئوية المنفقة في الولايات المتحدة، أما النسبة المئوية المنفقة على التعليم (١١ في المائة) فهي النسبة المئوية الثالثة الأعلى في العالم، بعد كندا وسنغافورة[١٠١].

والحال أن تحويل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات اجتماعية أخرى إلى تسهيلات خاصة تستند إلى مدفوعات من الرسوم لا يخلق في حد ذاته «بنية مالية سليمة». وما يفعله هو تحويل مصدر التمويل من الإيرادات الحكومية التي يساهم فيها الناس بحسب مواردهم إلى الرسوم أو أقساط التأمين والتي يتعين على الفقراء أن يدفعوا منها مثل ما يدفعه الأغنياء. وهذا يخلق أو يعزز تفاوت الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. وتصبح المستويات الممتازة للتعليم وللرعاية الصحية بدورها آلية لتحويل الامتياز الاجتماعي الأوسع من جيل إلى الجيل الذي يليه.

والحال أن رطانة الإدارة والسلامة المالية وقوى السوق إنّما تنزع عن هذه القضايا المعقدة طابعها السياسي. وقد أدت برامج اللامركزية واستعادة التكلفة إلى تحويل مسائل التفاوت الاجتماعي والعجز إلى قضايا كفاءة وإشراف - بالشكل نفسه الذي حوّلت به برامج الميكنة الزراعية مسألة الأجور غير الكافية والحرمان من الأرض إلى قضايا كفاءة تكنولوجية. ويتسنى تجاهل القضايا السياسية الرئيسية التي يواجهها الناس، لأن صورة النيل وسكانه ذات الصبغة الطبيعية قد اختزلت الموضوع إلى مسائل الموارد الطبيعية والإشراف الأكثر كفاءة عليها. وعندئذ لا تكون هناك حاجة البتة إلى التساؤل على حساب من سوف يجري تحقيق الكفاءة، أو في أيدي من سوف يجرى تعزيز الإشراف.

موضوعات التنمية

هناك حاجة إلى مناقشة جانب أخير للتصور الجغرافي لوادي النيل: الأسلوب الذي يتستر به على مشاركة وكالات التنمية في ديناميات الحياة السياسية والاقتصادية المصرية. فالتصور بتصويره البلد ومشكلاته كصورة، معروضة أمام البصر كخريطة، إنّما يعرض مصر نفسها كشيء طبيعي. ويجري تمثيل النطاق الخاص للمكان والسكان والذي يشار إليه باسم «مصر» كما لو كان موضوعًا إمبريقيا بما يشكل صدى لخرائط المساحة التي عرفتها بدايات القرن العشرين. وتعيد أدبيات التنمية إنتاج العرف الذي يذهب إلى أن مصر توجد كنوع من وحدة مستقلة تصطف في مجال فيزيقي إلى جانب سلسلة من الوحدات المماثلة. أمّا آليات عمل هذه الوحدة – وظائفها الاقتصادية وتفاعلاتها الاجتماعية وعملياتها السياسية- فيجري فهمها على أنها آليات داخلية. فهي تشكل البعد الداخلي للوحدة الذي يجب تمييزه عن القوى الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر عليها من الخارج.

وهذا العرف الذي يتمثل في تصور البلدان بوصفها موضوعات إمبريقية نادرًا ما يجري تمييزه باسمه – أي بأنه مجرد عرف. فالواقع أن العلاقات والقوى والحركات التي صاغت حيوات الناس على مدار مئات السنين العديدة الأخيرة لم تكن محصورة قط داخل أطر الدول القومية، كما أنها لم تحترم حدودها. فقيمة ما ينتجه الناس وتكلفة ما يستهلكونه والقوة الشرائية لعملتهم إنّما تتوقف على علاقات التبادل العالمية. وحركات الناس والسلع الثقافية تشكل تدفقات دولية للسياح ولبرامج التلفزيون والمعلومات والعمال المهاجرين واللاجئين والتكنولوجيات والأزياء. والهوية «القومية» المحدَّدة لسكانٍ أو لاقتصادٍ أو للغةٍ أو لثقافةٍ هو كيان يتعين اختراعه باستمرار في مواجهة قوى هذه العلاقات والحركات الأوسع. وكانت تلك هي الحالة دائمًا، لأن التداخل العالمي للسلع والسكان واللغات والأفكار أقدم بكثير من اختراع الدول القومية الحديث.

والطابع الملموس الظاهري لدولة قومية حديثة كمصر، ظهورها كموضوع منفصل، هو نتيجة المناهج الحديثة لتنظيم الممارسة الاجتماعية وتمثيلها: إقامة الحدود على الطرق والمطارات، ومحاولة التحكم في حركة الناس والسلع عبرها

وإنتاج الخرائط وكتب التاريخ للمدارس، ونشر جيوش ضخمة والتلقين السياسي لأولئك المجندين فيها، وتمثيل الدولة القومية في نشرات الأخبار الإذاعية والمناسبات الرياضية الدولية والأدب السياسي، وإقرار عملة ولغة قوميتين، وبدرجة لا تقل عن ذلك، خطاب «دراسات البلدان» والإحصاءات القومية التي تنشرها صناعة التنمية الدولية التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لها.

وهذه الترتيبات العملية من حيث الجوهر للغة والصورة والمكان والحركة هي في معظمها حديثة المنشأ، كما أوضحتُ في فصول سابقة من هذا الكتاب[١٠٢]. ونحن نميل إلى التفكير فيها بوصفها عمليات ليس من شأنها غير تمييز وتمثيل الدولة القومية كما لو أن الدولة القومية نفسها كان لها واقع سابق معين. والواقع هو أن الدولة القومية هي وقع لجميع هذه الأشكال اليومية للتنظيم والتمثيل، والذي يجري استحضاره عن طريقها في مظهر موضوعٍ إمبريقي. والحال أن الصورة الجغرافية لوادي النيل وسكانه والتي تشكل مدخلاً للعديد من دراسات التنمية المصرية إنّما تستحضر هذا الوقع وتعيد إنتاجه.

إجابات نموذجية

هناك نتيجتان للطريقة التي يتخذ بها علم الاقتصاد الدولة القومية كموضوع له مسلم به. والنتيجة الأولى هي وهم النموذج. فالدولة القومية المحددة التي يجري تصويرها ككيان مستقل لا كمكانة محددة ضمن ترتيب أوسع لقوى اقتصادية وسياسية عبر قومية إنّما تبدو وحدةَ وظيفية - شيئًا مماثلاً لسيارة، مثلاً، أو لمضخة ميكانيكية، يمكن مقارنتها واستخدامها كنموذجٍ لتحسين وحدات مماثلة أخرى. والحال ان إمكانية المقارنة المزعومة هذه إنّما تؤكدها مجلدات الإحصاءات الحولية التي ينتجها البنك الدولي ووكالات التنمية الدولية الأخرى. فالسمات الاقتصادية لدولة ما تبدو قابلة لأن تحول بشكل دقيق إلى دول أخرى، بما يؤدي إلى تجاهل مواقعها المختلفة في الشبكات الاقتصادية والتاريخية الأوسع.

ومثال ذلك في حالة مصر هو الطريقة التي بدأت بها وكالات كصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تشجع بها نمو الصادرات كحل لمشكلات

البلد الاقتصادية. إذ يتعين على مصر تنمية تصدير الخضراوات الشتوية وزهور الزينة إلى أسواق في أوروبا والخليج، إلى جانب المنسوجات وربما سلع الصناعة الخفيفة الأخرى، من أجل الحصول على العملة الصعبة اللازمة لمواصلة سداد فوائد ديونها الخارجية. والفكرة هي أن مصر والبلدان المماثلة يجب أن تتبع طريق الدول المصنَّعة حديثًا في شرقي آسيا – سنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية.

وهذه الفكرة التي تذهب إلى أن الحلول المستمدة من شرقي آسيا توفر نموذجًا لدول العالم الثالث الأخرى فكرة غريبة[١٠٣]. لقد شكلت صادرات مصر السلعية في عام ١٩٨٧ أقل من خُمس نسبة واحد في المائة من التجارة العالمية. وتألف أكثر من ثلثي هذه السلع من النفط، والذي من المتوقع أن يهبط المعروض منه في العقود القادمة. وحتى تتمكن مصر من مجاراة مستوى صادرات سنغافورة في أواخر الثمانينيات بالنسبة إلى الفرد الواحد سوف يتعين عليها توسيع صادراتها بحيث تصل إلى نسبة ٢٣ في المائة من التجارة العالمية – أو ما يزيد بدرجة مهمة عن الصادرات السلعية من جانب اليابان والولايات المتحدة معًا[١٠٤]. بل إن الهدف الأكثر تواضعًا بكثير والخاص بمجاراة كوريا الجنوبية، والتي بلغت قيمة صادراتها ١,١٢٠ دولار بالنسبة إلى الفرد الواحد في عام ١٩٨٧، كان ليتطلب من مصر الاستئثار بنسبة ٢,٣٥% من التجارة العالمية. وهذا يتطلب زيادة تصل إلى أربعين ضعفًا في الصادرات غير النفطية، بحيث ترقى من المستوى السنوي آنذاك، وقدره ١,٢٥ بليون دولار إلى أكثر من ٥٢ بليون دولار[١٠٥].

ولم توجد بينة على أن طلب أوروبا على شحنات زهور الزينة والطماطم الشتوية المصرية المحمولة جوًا قد يزيد ولو بهامش صغير من هذا المبلغ. وفي غياب إصلاح زراعي بعيد الأثر من النوع الذي اضطلعت به كوريا الجنوبية لم توجد أيضًا بينة على أن مثل هذه السياسات التصديرية سوف تعود بأية فائدة على غالبية سكان الريف المصري المعدمين وشبه المعدمين[١٠٦]. وعلى سبيل المثال، فإن البرازيل التي «نجحت نجاحًا مذهلاً من حيث الاستثمار في إنتاج وصادرات المواد الغذائية الزراعية»، كانت أيضًا «كابوسًا من حيث عمليات الطرد من

الأراضي وإزاحة المنظومات الغذائية المحلية ومن حيث الجوع وانعدام الاستقرار الاجتماعي(١٠٧). وأخيرًا، وكما لاحظ ذلك ستريتين وآخرون، فإن هذا الحل ذا التوجه التصديري يُفتَرَضُ أن يتحقق ليس خلال فترة تتميز بطلب إقليمي وعالمي ضخم كالطلب الذي ولدته حرب فيتنام خلال الفترة التي بدأت فيها اقتصادات شرقي آسيا في التوسع، بل في فترة تقوقع اقتصادي خلال الثمانينيات، وهي فترة اعتمدت فيها نصف دزينة أو أكثر من اقتصادات العالم الثالث الأوسع علاجات مماثلة وتنافست فيها على السوق المحدودة نفسها(١٠٨). والواقع أن نمذجة آدلمان الاقتصادية قد أشارت إلى أنه في وضع هبوطٍ للتجارة العالمية، فإن من شأن سياسة بديلة قوامها تحويل الثروة إلى المزارعين المتوسطين والصغار (عن طريق الإصلاح الزراعي والاستثمار في البنية التحتية وأسعار أعلى للمنتجين) لحفز تشغيل العمال الريفيين وحفز الاستهلاك الريفي، أن تؤدي إلى معدلات نمو أعلى وصادرات أعلى من تلك التي قد تؤدي إليها السياسات ذات التوجه التصديري(١٠٩). كما أن من شأنها أن تؤدي إلى إعادة توزيع مهمة للدخل من الأغنياء إلى الفقراء.

وهناك نتيجة ثانية للطريقة التي تؤدي بها صورة وادي النيل وسكانه – وخطاب التنمية الأوسع– إلى تشكيل مصر بوصفها موضوعًا قائمًا بذاته. فعن طريق عرض هذا النوع من الصورة البصرية لمصر يجري تصور البلد بوصفه موضوعًا مستقلاً عن الخطاب الذي يصفه. ويستحضر المجاز الجغرافي الذي يمهد لتقارير منظمة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القاهرة صورة كيان «خارجي» هو مصر، المعروضة كخريطة، بوصفها موضوع تخطيط ومعارف المنظمة. ويوحي المجاز بأن المنظمة نفسها ليست جانبًا من جوانب هذا الموضوع. فهي تطل على خريطة مصر بهدف القياس ووضع الخطط دون أن تكون أكثر من مركز عقلاني للخبرة ولصنع السياسة لا يشكل جزءًا من الموضوع محل الملاحظة. وبعبارة أخرى فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تظهر على الخريطة.

وهكذا يمارس خطاب التنمية خداعًا للنفس – ما يسميه بارثا تشاتيرجي «خداعًا ضروريًا للنفس، فدونه لا يمكن له [أي لخطاب التنميه. – المترجم] أن

يشكل نفسه»[١١٠]. والتنمية خطاب تخطيط عقلاني. ولكي يخطط بشكل فعال يجب أن يستوعب موضوع تخطيطه في كليته. ويجب أن يمثل على الخرائط التي يرسمها كل جانب مهم من جوانب الواقع الذي يتناوله. وقد يؤدي سوء تقدير أو إغفال إلى أن يتسبب العامل الغائب في تهديد تنفيذ الخطة. بل إن حساباتها يجب أن تشمل القوى السياسية التي سوف تؤثر على عملية التنفيذ نفسها.

لكن هذا الحساب له حدوده، وهو ما يجعل خداع النفس ضروريًا. وكما يشير تشاتيرجي، فإن القوى السياسية التي يجب للتخطيط العقلاني أن يحسبها لا تؤثر وحسب على تنفيذ الخطط بل تؤثر أيضًا على وكالة التخطيط نفسها. فمنظمة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي لابد لها من أن تتصور نفسها كوعي عقلاني خارج عن البلد، هي في الواقع عنصر محوري في ترتيبات السلطة داخل البلد. لكن أدب التنمية، بوصفه خطاب عقلانية خارجية، مرموزًا إليه كوعي يبسط مصر كخريطة، لا يمكنه البتة وصف مكانه هو في هذا الترتيب للسلطة.

ويتمثل إيضاح لهذه المشكلة في حالة برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاص باللامركزية، والهادف إلى اختزال دور الدولة وتشجيع «الديموقراطية والتعددية» عن طريق تحويل أموال التنمية إلى المبادرات الخاصة على مستوى القرى والمراكز. لكن التقرير الذي أسلفتُ الاستشهاد به يشير إلى أن مسئولي الحكم المحلي والمهندسين الزراعيين التابعين للدولة وأعضاء آخرين في بيروقراطية الدولة كانوا من بين المستفيدين الرئيسيين من هذه الأموال. وغالبًا ما دخل المستفيدون الرئيسيون الآخرون، المزارعون الأثرياء، في مشاركة مع مثل هؤلاء المسئولين[١١١]. ومثل هذه البرامج، بدلاً من أن تشجع «قطاعًا خاصًا» في مواجهة الدولة، إنّما تجعل الدولة مصدر أموال وموقع وصاية أقوى بكثير. والتراكمات الجديدة للثروة ليست البتة أكثر من تراكمات شبه خاصة، لأنها متطفلة على هيكل الدولة المعزز هذا.

وقد وصف روبرت سبرنجبورج عملية مماثلة على المستوى القومي. فهو يعطي مثال أحد المتلقين لأموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو رجل كان رئيسًا للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشورى. وكان ينتمي إلى عائلة انخرطت

زمنًا طويلاً في السياسة والاستثمارات المصرية وكان لديه ثروة شخصية تصل إلى عدة ملايين من الجنيهات. وقد منحته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قرضين كبيرين لشراء معدات ري أمريكية لاستخدامها في مساحات شاسعة من الأراضي المستصلحة التي يملكها، والتي باع أجزاءً منها فور تركيب المعدات. ويستنتج سبرنجبورج أن «نسبة كبيرة من مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للقطاع الخاص قد استخدمها أولئك الذين يتمتعون بصلات جيدة داخل جهاز الدولة لتحقيق أرباح سريعة» - إلى الدرجة التي دفعت اقتصاديي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القاهرة أنفسهم إلى فقدان الأمل في برنامج منح قروض للقطاع الخاص[١١٢]. وسوف نلتقي في الفصل التاسع بعدة مستثمرين خاصين آخرين أصبحوا أثرياء بفضل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بينهم مالتيمليونير في الثلاثينيات من عمره أعطى معنىً جديدًا للبرنامج الأمريكي الخاص بـ«استعادة التكلفة» في مجال الرعاية الصحية.

وهذه الأمثلة توضح الحدود المميزة لخطاب التنمية. فالهدف الرئيسي لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر هو تنمية ما يسمى بـ«القطاع الخاص». لكن الأثر الفعلي لهذه البرامج هو تعزيز سلطة الدولة. ولا يرجع هذا ببساطة إلى خلل ما في تصميم أو تنفيذ البرامج. فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها وكالة تابعة للدولة، جزء من «القطاع العام»، ومن ثم تعمل في اتصال مع القطاع العام في مصر. وهي عن طريق وجودها ذاته داخل القطاع العام المصري تعزز موارد ثروة وموارد وصاية الدولة. وهكذا فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جزء من المشكلة التي ترغب في استئصالها. إلاَّ أنه مادام ضروريًا لخطاب التنمية أن يمثل نفسه كمعرفة عقلانية، نزيهة، خارجة عن موضوعها، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تستطيع تشخيص نفسها كجزء لا يتجزأ من المشكلة.

معارضون للدعم ؟

هذه الصعوبة في رؤية نفسها كجزء من المشهد تعبر عن خداع أكبر بكثير. فالحكمة السائدة لدى منظمات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية هي أن مشكلات بلد كمصر إنما تنبع من القيود المفروضة على مبادرة وحرية القطاع الخاص[١١٣]. وبرنامج «التكيف الهيكلي» الذي حاولت هذه المنظمات فرضه على مصر منذ أواخر السبعينيات، خاصة عقب انهيار أسعار النفط في ١٩٨٥ – ١٩٨٦، والذي أدى إلى عجز البلد عن مواصلة سداد ديونه الدولية، إنما يهدف إلى تفكيك نظام الدعم والضوابط التي تضطلع بها الدولة وتمكين القطاع الخاص من الازدهار في حرية «السوق» غير المقيدة. إذ يجب على الأسعار التي يدفعها المصريون لاستهلاك، أو يحصلون عليها مقابل إنتاج الأغذية والوقود والسلع الأخرى أن تعكس حالة الأسعار في السوق الدولية.

إلاّ أنه لا تكاد توجد حاجة إلى الإشارة إلى أن الأسعار العالمية لكثير من السلع الرئيسية لا تتقرر عن طريق تفاعل قوى السوق «الخاصة» بل عن طريق الاحتكارات أو احتكارات القلة التي تنظمها الدولة والشركات المتعددة الجنسيات. فأسعار النفط لا يقررها مستخدمو السيارات والكهرباء بل قدرة الدول المنتجة على تنسيق الحصص ومستويات الأسعار. وسعر السكر الخام (وهو محصول صناعي مصري رئيسي)، والذي يزيد تقلبه بأكثر من مرتين عن تقلب سعر أية سلعة أخرى يرصدها البنك الدولي، إنما يتقرر إلى حد بعيد عن طريق برامج دعم الأسعار الحكومية الأمريكية وغير الأمريكية. ولا يجري الاتجار بحرية في السوق العالمية إلاّ في نحو ١٤ في المائة فقط من الإنتاج العالمي[١١٤]. كما أن السوق الدولية للألومنيوم، وهي إحدى الصناعات الثقيلة الرئيسية في مصر، تعمل تحت ضوابط شاملة من جانب الدولة.

ولعل المثال الأكثر أهمية هو السوق العالمية للحبوب. إذ تتمثل إحدى الحجج المعارضة لإنتاج مصر للأغذية الأساسية التي تحتاجها في أنها لا يمكنها المنافسة في السوق العالمية ضد الأسعار المنخفضة للحبوب التي ينتجها المزارعون الأمريكيون. لكن هذه الأسعار هي نتاج دعم وضوابط للسوق. فالزراعة الأمريكية، التي تعمل تحت ضرورة نمو متواصل، قد أصبحت تسيطر عليها شركات عملاقة تقدم المدخلات إلى الزراعة وتجهز وتسوق منتجاتها. وتسيطر أربع شركات فقط

على أكثر من ثلاثة أرباع صناعة إمداد المزارع. وتسيطر ست شركات، مملوكة كلها ملكية خاصة باستثناء شركة واحدة، على نسبة ٩٥ في المائة من الصادرات الأمريكية من القمح والذرة وعلى نسبة ٨٥ في المائة من إجمالي تجارة الحبوب العالمية[١١٥]. وكما بينت استقصاءات الكونجرس، فإن الاحتكارات التي تتمتع بها هذه الشركات إنَّما تمكنها من السيطرة على السوق والتحكم في الأسعار[١١٦]. والحال أن المزارعين الأمريكيين، المحصورين بين فكي كماشة هذه الاحتكارات، المدخلات والتسويق، قد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى زراعة كميات أكبر بشكل متزايد من المحاصيل لمجرد البقاء قيد الحياة، حيث أخذوا يستثمرون بشكل متواصل في الحصول على تكنولوجيات جديدة وأصبحوا غارقين في الديون بشكل متزايد. ومنذ الثلاثينيات، أدت هذه الطاحونة المتسارعة إلى إخراج أكثر من ثلثي مزارع البلد من الوجود – ولا تزال تقوضها إلى اليوم[١١٧].

ولتخفيف آثار النظام، جرى توفير دعم ضخم من جانب الدولة، بدءًا بدعم الأسعار وضوابط المحاصيل التي فرضتها برامج النيو ديل، والتي أعقبتها الصادرات المدعمة التي فرضها بعد الحرب مشروع مارشال وبرنامج القانون العام رقم ٤٨٠ (الذي مول ما يصل إلى نسبة ٥٨ في المائة من صادرات الحبوب الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات) والسياسة الاقتصادية الجديدة التي دشنها الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٢ (والتي زادت من دعم الصادرات ورفعت الأسعار عن طريق دفع أموال لمزارعين لقاء إخراج ٦٢ مليون آكر من الإنتاج، وهي مساحة تساوي مساحة مصر المزروعة الإجمالية عشر مرات). وكنتيجة لهذه السياسات، كانت الحبوب الأمريكية تباع بحلول عام ١٩٨٢ بأسعار أدنى بنسبة ٤٠ في المائة من تكاليف الإنتاج الوسطية المقدرة، وكان الحفاظ على بقاء المزارعين يكلف ١٢ بليون دولار في السنة على شكل دعم من جانب الدولة[١١٨]. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أسعار المنتجين المنخفضة، ظلت أسعار المستهلكين جد مرتفعة بحيث إن ٤٠ مليون أمريكي قد احتاجوا إلى دعم من الحكومة لكي يتمكنوا من شراء المواد الغذائية، ما كلَّف ٢٧ بليون دولار أخرى سنويًّا في صناديق التمويل الاتحادية[١١٩]. والحال أن الدعم الحكومي للصادرات قد دفع ثمن تحول

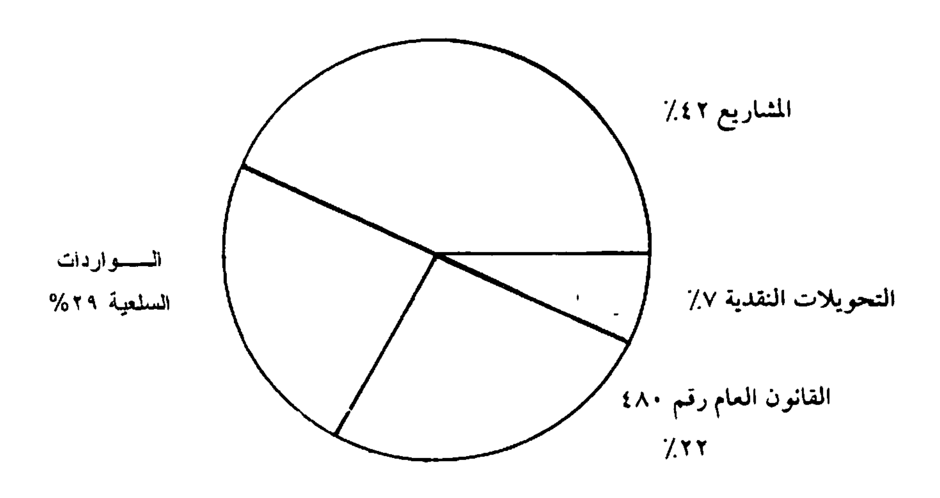
المستهلكين من الطبقة المتوسطة والعليا إلى الوجبات المتمحورة على اللحوم ومن ثم وَسَّع سوق حبوب الأعلاف الأمريكية(١٢٠). وبحلول التسعينيات، كان هذا النظام آخذًا في الانهيار. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يعد بوسعهما تحمل المستويات المتزايدة باطرادٍ للدعم من جانب الدولة، والمصدرون الزراعيون الجدد من العالم الثالث كانوا يختزلون حصة البلدان السائدة، وكانت الصناعات الزراعية عبر القومية ترى في بعض القيود المفروضة على حرية التجارة عقبة في طريق المزيد من النمو والعولمة. وقد جرى البحث عن حلول في الأمد القصير في إعادة توجيهٍ للتجارة إلى كتل الأسواق الإقليمية وفي تحولٍ من دعم الأسعار إلى دعم الدخول (لا يشجع الفوائض الزائدة عن الحدّ). إلاّ أنه على أثر قانون حرية الزراعة الأمريكي الصادر في عام ١٩٩٦، واصلت المدفوعات الاتحادية للمزارعين تزايدها، حيث وصلت إلى ٢٣ بليون دولار سنويًّا – ضعف مستوى عام ١٩٨٢– بحلول عام ١٩٩٩(١٢١). ولم يظهر دليلٌ على حلٍ طويل الأمد أو نهاية للدعم والضوابط من جانب الدولة. وكما رأينا، فإن مصر كانت أوسع موقع في العالم يجري إدماجه في هذا النظام للزراعة الأمريكية التي تدعمها الدولة. أما ذراع الدولة التي نظمت هذا الإدماج فهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

والحال أن خداع النفس المميز لخطاب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا يتمثل في مجرد أنها تعرض موضوعًا اسمه مصر لا تستطيع التعرف فيه على دورها الداخلي الخاص. فهو يتمثل في أن هذا الموضوع المفترض واقع في شباك ترتيب أوسع بكثير للسلطة، شبكة من الاحتكارات والدعم التي تسمى على نحو مضلل بـ«السوق» العالمية، وهي شبكة ليست الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية غير ذراع مساعدة لها. فالوكالة التي تكرس نفسها لقضية إلغاء الدعم وتشجيع القطاع «الخاص» هي نفسها عنصر في أقوى نظام للدعم من جانب الدولة في العالم.

ويمكن رؤية دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمصدر دعم للزراعة وللصناعة الأمريكيتين عن طريق النظر في النحو الذي أنفقت به موازنة «المساعدة الاقتصادية» لمصر والتي بلغ حجمها ١٥ بليون دولار منذ بدأت

عملياتها هناك في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩ (انظر الشكل ٣). إذ يمكن إظهار أن كل مليم تقريبًا من هذا المبلغ قد خصص من الناحية الفعلية لشركات أمريكية. فأولاً وقبل كل شيء، يمثل أكثر من نصف الإجمالي أموالاً أنفقتها مصر فقط على شراء سلع من الولايات المتحدة. فبرنامج المساعدات الغذائية المستند إلى القانون العام رقم ٤٨٠ وبرنامج الواردات السلعية، واللذان وصل حجمهما الإجمالي إلى نحو ٧,٧ بليون دولار حتى عام ١٩٨٩، قد مكّنا مصر من شراء حبوب وسلع زراعية أخرى ومعدات زراعية وصناعية وواردات أمريكية أخرى[١٢٢]. وقد سدّدت مصر ثمن نحو نصف السلع بالدولارات، حيث قدمت الولايات المتحدة قروضًا ائتمانية طويلة الأجل منخفضة الفائدة. أما النصف الآخر فقد سُدِّدَ على الفور أو عن طريق قروض قصيرة الأجل، ولكن بالجنيهات المصرية[١٢٣].

الشكل ٣ : المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٩
الإجمالي: ١٤,٩٨٢,٠٠٠,٠٠٠ دولارًا.



المصدر : USAID Cairo 1989 c.

كما أن بليون دولار آخر من إجمالي المساعدة قد دُفِعَ مباشرة إلى الولايات المتحدة، عن طريق الحكومة الأمريكية نفسها، على شكل ما يسمى بالتحويلات النقدية المستخدمة لمواصلة المدفوعات عن دين مصر العسكري. وينص القانون الأمريكي على ضرورة وقف جميع المساعدات المقدمة إلى البلد الذي يتخلف لأكثر من سنة عن سداد الديون العسكرية، مثلما بدأت مصر تفعل في شتاء ١٩٨٣ – ١٩٨٤[١٢٤]. والحال أن الحكومة الأمريكية قد ردت على خطر الانهيار هذا لنظام دعم قطاعها الخاص هي بتحويل جميع القروض العسكرية اللاحقة إلى مِنَح، فخصصت معظم هذه المنح لمدفوعات متوالية لنفسها عن مشتريات السلاح المصرية الأسبق، ووجهت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الوقت نفسه إلى الالتفاف على القانون بخصم نحو ١٠٠ مليون دولار سنويًا من أموال التنمية الاقتصادية كتحويلات نقدية، بحيث يتم إيداعها في بنك الاحتياطي الفيديرالي بنيويورك ثم ردّها لواشنطون بوصفها مدفوعات مصر الشهرية من الفائدة عن ديونها العسكرية[١٢٥]. وعندما اكتشف الكونجرس (بفضل تسريب برقية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى صحيفة **الواشنطون بوست**) هذا التحويل غير القانوني لأموال التنمية الاقتصادية لأغراضٍ عسكرية، نفت وكالة المساعدات حدوث ذلك – لكنها واصلت الممارسة. وقد اعترف فيما بعد أحد محامي الوكالة بأن القانون «كان مسألة أكاديمية، لأن إنفاقات التحويلات النقدية الفعلية لا يمكن رصدها»[١٢٦].

وفي عام ١٩٨٧، عندما كشفت أخيرًا قواعد محاسبة جديدة عن التحويل غير القانوني للأموال، عكست الحكومة الأمريكية موقفها وقالت أن مثل هذا الاستخدام العسكري للمساعدات الاقتصادية قانوني، على أساس أن ١) الديون العسكرية، بمجرد تحملها، قد أصبحت مسألة «اقتصادية» وليس مسألة «عسكرية» و٢) في حالة إسرائيل. أعاد الكونجرس، بشكل اعتيادي، دفع ديون إسرائيل العسكرية للخزانة الأمريكية من أموال المساعدة الاقتصادية. وقد رفض الكونجرس الحجة الأولى، مشيرًا إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بدفعها ديون مصر العسكرية السابقة، قد أمنت بشكل مباشرٍ إمداد مصر بالمساعدات العسكرية الجارية، ورَفَضَ الكونجرس الفرضية المؤسِّسة للحجة الثانية، فرضية أن بوسع

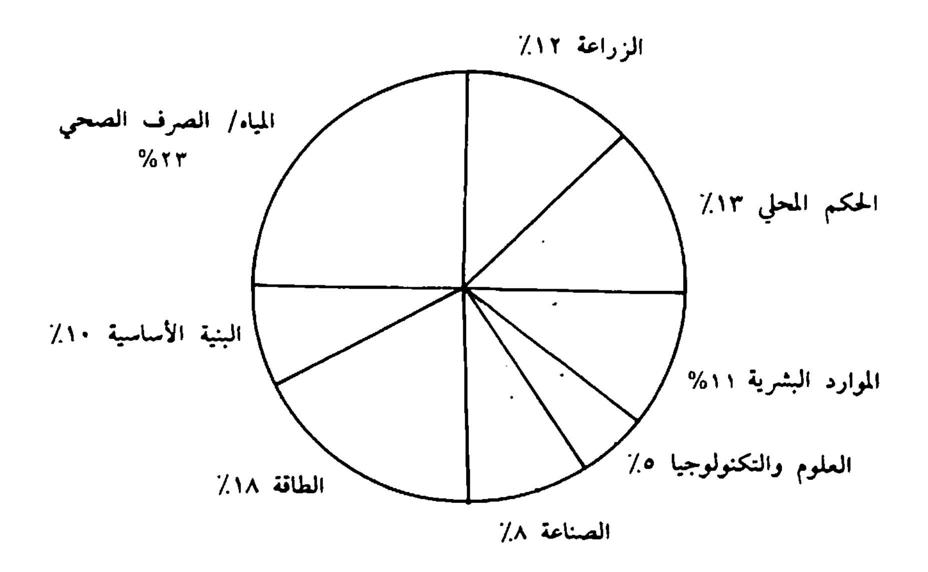
بلدان أخرى أن تحصل على الاستثناء نفسه من القانون الأمريكي الذي تتمتع إسرائيل بالحصول عليه، لأن هذه الفرضية تشكل إساءة فهم خطيرة «لحقائق هذا الكونجرس ولما يحدث هنا فيما يتصل بإسرائيل»[١٢٧]. فوافقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مرّة أخرى، على التوقف عن دفع الديون العسكرية المصرية من أموالها - لكنها طالبت في العام التالي بالفعل بتخفيف قواعد المحاسبة الجديدة. وفي عام ١٩٩٠، على أثر الغزو العراقي للكويت وتخلفات مصرية جديدة عن دفع الديون، قامت الحكومة الأمريكية بإلغاء كل ديون مصر العسكرية، والتي وصل حجمها إلى ٧,١ بليون دولار، مستخدمةً تأييد مصر السياسي لشنّ حرب ضد العراق للتغلب على المعارضة في الكونجرس[١٢٨].

وهكذا فإن ما مجموعه ٨,٧ بليون دولار، أو نسبة ٥٨ في المائة من مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية، قد تم إنفاقه على نحو مباشر في الولايات المتحدة لا على مشروعات إنمائية في مصر، والواقع أن معظم هذه «المساعدة الأمريكية» إنما يمثل أموالاً دفعتها مصر لأمريكا.

أمّا نسبة الـ ٤٢ في المائة الباقية من أموال المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر وحجمها الإجمالي ٦,٣ بليون دولار، فقد خصصت لمشاريع إنمائية داخل البلد (انظر الشكل ٤). على أن شيئًا من هذا المال لم يحول إلى مصر مباشرة. فالمبلغ كله، حسب المعلومات المتاحة، قد أنفق في الولايات المتحدة أو على المتعهدين الأمريكيين في مصر. ويتمثل كبار المتلقين للأموال في مؤسسات الصناعة والتشييد والاستشارات الأمريكية الضخمة. وقد ذهب ما يزيد عن بليون دولار إلى شركات كجنرال اليكتريك وويستنجهاوس وأوفرسيز بيكتل لشراء توربينات لتوليد الطاقة الحرارية ومنظومات لتوزيع الكهرباء. وذهب ما يزيد عن ١,٥ بليون دولار إلى شركات هندسية وشركات بناء أمريكية لبناء شبكات للصرف الصحي ومشاريع لمياه الشرب. وذهبت ثلاثمائة مليون دولار إلى شركة التليفون والتلغراف الأمريكية وشركات اتصالات أمريكية أخرى لتقديم معدات تليفونية للقاهرة والاسكندرية. وذهب ما يزيد عن مائتي مليون دولار إلى شركة فيرجوسون إنترناشيونال أوف كليفلاند، بولاية أوهايو، وشركات أمريكية أخرى

لبناء مشروعين للأسمنت. وحصلت شركات الاستثمار الزراعي والشركات الهندسية الأمريكية على عقود قيمتها ملايين عديدة من الدولارات لتقديم صوامع للحبوب وتسهيلات لتخزين الدهون وذلك لحفظ واردات البلد المتزايدة من المواد الغذائية. وجرى شراء معدات لرفع الأوحال وتقليب التربة من شركات مثل كاتيربيلار وجون دير وإنترناشيونال هارفيستر. وحصلت شركة ويستنجهاوس هيلث سيستيمز على عشرات من ملايين الدولارات لتحسين «وصول الخدمات الصحية» الريفية والحضرية. وذهبت مئات الملايين من الدولارات إلى الجامعات ومعاهد البحوث الأمريكية لتقديم تدريب في مجالات العلوم الزراعية والإدارة ونقل التكنولوجيا(١٢٩).

الشكل ٤ : المشاريع بحسب القطاع، السنوات المالية ١٩٧٥ - ١٩٨٩
الإجمالي: ٦,٢٨٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار.



المصدر: USAID Cairo 1989 c.

كما تطلب الكثير من هذه المشاريع مدفوعات محلية داخل مصر بالجنيهات المصرية. وفي عام ١٩٨٨ قيل إن تكاليف التنفيذ المحلية هذه قد بلغت نحو ٢٠٠ مليون جنيه مصري في السنة، وهو ما كان يساوي آنذاك أكثر قليلاً من مائة مليون دولار، أو نحو ١٠ في المائة من المساعدة الأمريكية السنوية بالدولارات لمشاريع التنمية[١٣٠]. لكن مثل هذه المدفوعات لا تدفع من أموال الدولارات الأمريكية. وبدلاً من ذلك، فإن أموال العملة المحلية التي تدفعها الحكومة المصرية لشراء واردات أمريكية بموجب برنامج الواردات السلعية والذي سبقت الإشارة إليه إنّما تستخدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القاهرة لدفع ثمن جميع التكاليف المحلية. وبعبارة أخرى، فإن نفقات التنفيذ المحلية لمشاريع التنمية وكذلك التكاليف التشغيلية المحلية لبعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القاهرة تدفعها الحكومة المصرية، في مقابل سلع مستوردة من الولايات المتحدة[١٣١].

ولا حاجة إلى القول أن ملايين كثيرة من المصريين قد استفادت من هذه المساعدة الاقتصادية في الأمد القصير على الأقل. فقد أدى توفير محطات الطاقة وشبكات الصرف الصحي وسنترالات التليفونات ومشاريع مياه الشرب وشبكات الري، وغير ذلك من مشاريع وخدمات البنية الأساسية الضرورية العديدة، إلى تحسين النسيج المادي المتدهور، خاصة في حاضرتي القاهرة والإسكندرية، اللتين اجتاحتهما الهجرة من الريف على أثر الفشل في إعادة توزيع حصة أفضل من الدخل بين سكان الريف. وفي الوقت نفسه، أدى برنامج المساعدات إلى مفاقمة المشكلات الأساسية في توزيع الثروة والسلطة السياسية، وكما قال عدة باحثين مصريين، فإن هذا البرنامج كان ثمنه هو الاعتماد الذي يصيب بالشلل على الواردات من الأغذية والآلات والتكنولوجيا الأمريكية[١٣٢]. ففي الثمانينيات، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر للواردات المصرية، وبحلول عام ١٩٨٨، كانت واردات البلد من أمريكا قد بلغت ١,٩٤ بليون جنيه مصري. وفي العام التالي، ١٩٨٩، قفزت بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة، إلى ٢,٩٣ بليون جنيه مصري[١٣٣].

وهذا الاعتماد، والمستويات الفلكية للدين التي تسبب فيها، قد أعطت الولايات المتحدة موقعًا قويًا للنفوذ داخل الدولة المصرية. وتجري الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تسميه بـ«حوار على مستوى مجلس الوزراء» بشأن السياسة الاقتصادية الرئيسية مع الحكومة المصرية. وتذكر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنه في أحيان معينة، عندما لم يكن هذا «الحوار» «موفقًا بالكامل» - أي عندما كانت الحكومة المصرية ترفض أو تؤخر تنفيذ المطالب الأمريكية- «كان يجري تأجيل تدفقات سنوية من الأموال»[١٣٤]. والحال أن الحصول على كل مستوى من مستويات البيروقراطية المصرية على هذا النوع مما يسمى بـ«القدرة على التأثير السياسي» قد أصبح الآن المعيار الرئيسي الذي يجري بموجبه تقييم المشاريع الإنمائية التي تضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر[١٣٥]. وكل هذا جرى تحقيقه عن طريق برنامج تَمَثَّلَ أثره الأوسع في تقديم دعم ضخم لما يسمى بالقطاع الخاص في الولايات المتحدة - وذلك، على حد سواء، بشكل مباشر، عن طريق شراء ما يساوي بلايين الدولارات، من منتجاته، وبشكل غير مباشر، عن طريق تحويل مصر إلى سوق أمريكية في المستقبل[١٣٦].

معارضون للدولة ؟

وهكذا فإن وكالة التنمية الدولية قد عملت، بهذه الدرجة أو تلك من النجاح، كشكل من أشكال دعم الدولة للقطاع الخاص الأمريكي، بينما تعمل في مصر على إزالة الدعم من جانب الدولة. والحال أن شيئًا من ذلك لم يجد تفسيرًا له في خطاب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفسها، والتي تزعم أنها تقف خارج السياسة المصرية، وتضطلع بمجرد «حوار» على مستوى «السياسة» العقلاني والنزيه. على أن ما هو غائب عن خطاب التنمية الخاص بمصر أكثر من ذلك بكثير. فالاتفاقات التي تصل إلى ١٥ بليون دولار من المساعدات بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩ لا تغطي غير نحو نصف المساعدات الأمريكية لمصر في تلك الفترة. وقد تألف النصف الآخر من مساعدات اقتصادية للجيش المصري. ومن عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠، كان الحجم الإجمالي للمساعدات الأمريكية لمصر أكثر

من ١٥ بليون دولار، لكن نصف هذا المبلغ قد تألف من مساعدات عسكرية[١٣٧]. وقد أُنفقت المساعدات العسكرية في الولايات المتحدة أساسًا لشراء أسلحة، فمثلت في تلك السنوات الخمس وحدها دعمًا إضافيًا للصناعة الأمريكية قدره ٧,٧ بليون دولار. على أن الولايات المتحدة استبعدت هذه المساعدة من أرقامها المخصصة لـ«المساعدة الاقتصادية» وبوبتها على حدة كمساعدة عسكرية.

وهكذا فإن المساعدة الأمريكية، التي وصفت هدفها في مصر بأنها يتمثل في مساندة القطاع الخاص و«التعددية»، قد حولت في الواقع نصف أموالها (أو أكثر، إذا ما أضاف المرء مدفوعات التحويلات النقدية التي تسدد أمريكا بها لنفسها قروض مصر العسكرية) بشكل مباشر إلى القطاع الأقوى بين قطاعات الدولة. والحال أن الجيش المصري، بدعم من الأموال الأمريكية، قد تطور إلى قوة رئيسية في صناعة وزراعة وبناء واستهلاك البلد. وصناعاته الحربية، التي تحصل على دعم من الدولة لكن دخلها يدخل في حسابات الجيش وليس في الحسابات القومية، قد أصبحت أكبر قطاع صناعي في البلد، إذ أنتجت صادرات (إلى العراق أساسًا) قُدِّرت قيمتها بنحو ثلاثة أضعاف قيمة إجمالي جميع الصناعات الأخرى فيما عدا المنسوجات[١٣٨]. كما اتجه الجيش إلى الصناعات المدنية، فقام بإنتاج الملابس والمعدات الكهربائية ومواد البناء والأدوية. وفي عام ١٩٨٦، تفاوض على تعاقد مع شركة جنرال موتورز لصنع عربات ركاب. وتحت ضغط من السفارة الأمريكية، خصصت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مائتي مليون دولار من ميزانية مساعداتها لدعم هذا المشروع. وقد جرى التخلي عن المشروع لأسباب سياسية ومالية، إلاَّ أن الجيش بدأ فيما بعد في تجميع عربات الجيب الشيروكي الواردة من شركة كريزلر[١٣٩].

وتعد الزراعة قطاعًا آخر أصبح الجيش فيه قوة سائدة، فأقام مزارع لمنتجات الألبان والدواجن والخضروات ومصائد أسماك ومشاريع لاستصلاح الأراضي، وصناعات تجهيز المواد الغذائية، خاصة في مجالات اللحوم والفاكهة والخضروات. والحال أن شعبة الأمن الغذائي التابعة له تمثل إلى حد بعيد أكبر مجمع زراعي – صناعي في البلد، حيث أنتجت في ١٩٨٥ – ١٩٨٦ ما قيمته

٤٨٨ مليون جنيه مصري من المواد الغذائية، أو حوالي خُمس القيمة الإجمالية لإنتاج المواد الغذائية المصري[١٤٠]. كما أن الجيش قد لعب دورًا رئيسيًا في بناء الكباري والطرق وشبكات التليفونات وغير ذلك من مشاريع البنية الأساسية المدنية. وقد وافقت شركة لوكهيد في عام ١٩٩٠ على دفع رشوة قدرها مليون دولار لسيدةٍ عضوٍ في البرلمان المصري، استخدمت نفوذها لإقناع الجيش المصري بشراء ثلاث طائرات نقل من طراز هركوليز سي - ١٣٠ التي تنتجها شركة لوكهيد، بما يعطي مؤشرًا على ضخامة مبلغ الصفقة. (عندما اكتشف مراقبو الحسابات بالبنتاجون الرشوة، تعهدت شركة لوكهيد بعدم دفعها، لكنها قامت بعد ذلك بسنة بدفعها، وفقًا للنيابة الأمريكية، تحت غطاء «رسوم تخليص»)[١٤١]. كما بدأت وزارة الدفاع في بناء مدنها العسكرية الخاصة، حول القاهرة أساسًا. وبحلول عام ١٩٨٦، كان قد تم بناء ١٣ مدينة، يتراوح سكان كل واحدة منها بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠ نسمة، وهي مجهزة بمستشفيات ومحال تجارية ومدارس ومساجد، وكانت عشر مدن أخرى قيد البناء[١٤٢]. وإلى جانب المنتجعات الساحلية والخدمات السياحية وكليات تدريب النخبة، أدت هذه التطورات إلى تحويل طبقة الضباط المحترفين إلى ما سماه روبرت سبرنجبورج بـ«جيب حداثة طبقة متوسطة يكاد يكون مستقلاً بالكامل وسط اقتصاد عالم ثالث مفقر ومهمَّش بشكل متزايد»[١٤٣]. وفي تلك الأثناء، فإن كثيرين من الرتب الأعلى، الحائزين غالبًا على دبلومات في الإدارة من كليات عسكرية أمريكية، قد انتقلوا إلى التمتع بدخول ريعية من مناصب عالية في الوزارات والشركات المملوكة للدولة وجهاز الحكم المحلي.

وقد حصل هذا الجيب من جيوب الامتياز على دعم مهم من الأموال العامة المصرية. وبين بلدان العالم المنخفضة المتوسطة الدخل التي تصل إلى عشرين بلدًا أو نحو ذلك، كانت مصر في عام ١٩٨٧ قريبة من ذيل القائمة من حيث نسبة إنفاقات الحكومة المركزية على الصحة والتعليم (كانت سوريا والمكسيك هما وحدهما اللتان أنفقتا نسبة أقل) وكانت قريبة من رأس القائمة من حيث النسبة (٢٠ في المائة) المخصصة للجيش (كانت سوريا والأردن واليمن الشمالي والسلفادور

هي وحدها التي أنفقت نسبة أعلى). وفي الوقت نفسه، فإن سلطة وامتيازًا على هذا النطاق ما كان يمكن لهما أبدًا أن يوجدا لولا مساهمات المساعدة الأمريكية التي وصلت إلى بلايين عديدة من الدولارات.

وعلى الرغم من وجود الجيش القوي في الاقتصاد المصري، والحصة الضخمة التي يستهلكها من الأموال الحكومية، والحصة الأضخم بكثير والتي يحصل عليها من إجمالي المساعدات الأمريكية، فإنه لا يكاد يلقى اهتمامًا في أدبيات منظمات كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي. وبالنظر إلى الأهداف المزعومة المتمثلة في تنمية القطاع الخاص والتعددية، فإن صمت هذا الخطاب إنَّما يدعو إلى الاستغراب. والحال أن الصمت إنَّما يعبر عن الحدود الضرورية لخطاب التنمية. ومن شأن بحث منهجي لاقتصاد وسلطة الجيش المصري أن يكشف صلاته بالصناعات العسكرية الأمريكية وبنظام الدعم من جانب الدولة والذي تعتمد عليه تلك الصناعات ومن ثم بالهدف الأوسع لبرامج المساعدة الأمريكية. وبالشكل نفسه، كما أشرت، فإن من شأن تحليل مناسب للزراعة المصرية يدرس أسباب التحول إلى إنتاج اللحوم، ومعاناة البلد الناشئة عن ذلك من حالات النقص في الغذاء ومن المديونية المتزايدة، أن يكشف الارتباطات بين هذه الأحداث وأزمة الزراعة الأمريكية والعلاج المتمثل في صادرات غذائية مدعمة. ومن شأن مثل هذه التحليلات أن تساعد على التذكير بأن خطاب التنمية يقع داخل، لا خارج، مثل هذه الارتباطات.

وذلك هو سبب الصمت. فخطاب التنمية يرغب في تمثيل نفسه كمركز نزيه للعقلانية والمعرفة. وسوف يجري بناء الصلة بين الغرب واللاغرب من هذه الزاوية. فالغرب يملك الخبرة والتكنولوجيا ومهارات الإدارة التي يفتقر إليها اللاغرب. وهذا الافتقار هو ما سبب مشكلات اللاغرب. أما مسائل السلطة والتفاوت، سواء أكانت على المستوى الشامل لأسواق الحبوب الدولية والدعم من جانب الدولة وتجارة الأسلحة، أم على المستوى الأكثر محلية لحيازة الأرض والإمدادات الغذائية وتوزيع الدخل، فلن تُناقش في أي مكان. ولكي يظل خطاب

التنمية صامتًا تجاه مثل هذه المسائل، والتي يندرج وجوده نفسه فيها، فإنه بحاجة إلى موضوع يبدو خارجًا عنه. فهل يمكن أن يكون هناك موضوع أكثر طبيعية، لمثل هذا الغرض، من صورة وادي نهرٍ ضيقٍ، محاصرٍ بالصحراء، ومزدحم بملايين تتزايد بسرعة من السكان؟

---

1. Khalid Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition,* Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt by the World Bank (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, for the World Bank, 1980), 3.

2. Pamela R. Johnson, et al., *Egypt: The Egyptian American Rural Improvement Service, a Point Four Project, 1952-63,* AID Project Impact Evaluation, no. 43 (Washington D.C.: Agency For International Development, 1983), 1.

3. Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition,* 3.

4. Susan George, "Conscience 'planétaire' et 'trop nombreux' pauvres," *Le Monde Diplomatique,* no. 434, May 1990: 18.

5. World Bank, *Trends in Developing Economies 1989* (Washington D.C.: The World Bank, 1989), 129.

6. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The State of Food and Agriculture* (Rome: Food and Agriculture Organization, 1989), Annex, table 12b.

7. FAO, *Inter-Country Comparisons of Agricultural Production Aggregates,* FAO Economic and Social Development Paper 61 (Rome: Food and Agriculture Organization, 1986), table 5.7, 36.

8. FAO, *Yearbook 1987: Production,* vol. 41 (Rome: Food and Agriculture Organization, 1988), table 1.

9. FAO, *Inter-Country Comparisons,* table 5.6, 34.

10. George, "Conscience 'planétaire'," 18.

11. World Bank, *World Development Report 1989* (Washington D.C.: The World Bank, 1989), table 5.

12. United States Department of Agriculture (USDA), *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity,* Foreign Economic Report No. 120 (Washington D.C.: Department of Agriculture, 1976), 48.

    تجدر الإشارة إلى أن الوكالات الإنمائية، على الرغم من أنها تنظر بعين الخطر إلى مشكلة النمو السكاني، لم تكرس لها غير القليل نسبيًا من الموارد، فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،

التي تزعم أنها تضطلع بنسبة نحو ٧٥ في المائة من جميع المساعدات الأجنبيـــة المكرســـة لتنظيم الأسرة في مصر، لم تكرس غير نسبة ١ في المائة فقط من مســـاعداتها الاقتصـــادية الإجمالية من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩ للبرامج السكانية.

United States Agency for International Development, Cairo, *Status Report: United States Economic Assistance to Egypt* (Cairo: Public Affairs Office, USAID/Cairo, 1989), 105-8.

وفي عام ١٩٩١، اضطرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تعليق برنامج يهـــدف إلـــى توزيع ٥٠ مليون واق ذكري في مصر، بعد اكتشاف أن الصيدليات تبيع الواقيات الذكريـــة لتجار يعيدون بيعها على أنها بالونات للعب الأطفال.

The Washington Post, December 14 1991, A1.

13. World Bank, *World Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), table 15.
14. World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty* (Washington D.C.: The World Bank, 1991), tables 2, 26.
15. FAO, *Yearbook 1992: Production*, vol. 46. (Rome: Food and Agriculture Organization, 1992), table 9.
16. World Bank, *World Development Report 1990* (New York: Oxford University Press, 1990), table 28.
17. FAO, *Yearbook 1988: Production*, vol. 42 (Rome: Food and Agriculture Organization, 1989), table 107.
18. The Population Council, "Egypt 1988: Results from the Demographic and Health Survey," *Studies in Family Planning*, 21, no. 6 (1990): 351.
19. Central Agency for Public Mobilization and Statistics and UNICEF, *The State of Egyptian Children* (Cairo: CAPMAS, 1988).
20. A. S. Nockrashy, Osman Galal, and Jay Davenport, *More and Better Food: An Egyptian Demonstration Project* (Washington D.C.: National Research Council, 1987), 30-32.
21. World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty*, 23.
22. Jean-Jacques Dethier, *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt*, vol. 1, *The Country Study* (Washington D.C.: The World Bank, 1989), 20.
23. Saad Eddin Ibrahim, *Social Mobility and Income Distribution*, mimeo, Egyptian Income Distribution Research Project, no.4, 1979, table 2.
24. Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder. Colo.: Westview, 1990), 282.

25. Alan Richards and Raymond Baker, *Political Economy Review of Egypt*, prepared for USAID's Governance and Democracy Program (Washington DC: Management Systems International, 1992), 21, 42. On the increased poverty and inequality that followed the structural adjustment program, see chapters eight and nine.

26. USDA, *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity*, 23.

27. Harold Alderman and Joachim von Braun, *The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption*, Research Report no. 45 (Washington DC: International Food Policy Research Institute, 1984), table 12.

28. Jean-Jacques Dethier, *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt*, vol. 1, *The Country Study* (Washington D.C.: The World Bank, 1989), 19.

29. FAO, *Yearbook 1987: Production*, vol. 41 (Rome: Food and Agriculture Organization, 1988)

30. Eating protein in the form of animal products cost the Egyptian consumer in real terms (discounting subsidies) about ten times the price of eating it in the form of legumes (broad beans, lentils). See Ibrahim Soliman and Shahla Shapouri, *The Impact of Wheat Price Policy Change on Nutritional Status in Egypt*, U.S. Department of Agriculture, International Economics Division. Economic Research Service, Staff Report no. AGES831129, 1984, table 13, 21.

31. These figures cover wheat, maize, barley and sorghum but exclude rice. Rice production remained at about the same level from the mid-1960s to late 1980s. Per capita consumption was maintained by reducing exports. USAID, *Agricultural Data Base* (Cairo: Office of Agricultural Credit and Economics, USAID/Cairo 1989), 221.

32. These figures may severely underestimate the proportion of grain fed to animals. The figures for wheat consumption are based on the estimate that animals consumed 18 percent of domestic production, and that this proportion had not increased since 1966 despite the large rise in fodder prices and the relative decrease in the price of imported flour. The actual proportion is difficult to estimate because almost all domestic wheat was consumed within the village. Some sources suggest that 80 percent of domestic wheat was used as fodder (Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Report*, no. 4, 1989, London: Economist Intelligence Unit, 1989, 13). If so, then per capita food consumption of grains dropped by 10 percent between 1966 and 1988, and non-food usage increased by 357 percent to over 9 million tons -- surpassing the 7.45 million tons fed to humans.

33. Calculated from USAID, *Agricultural Data Base*, 209.

34. USAID, *Common Misconceptions about USAID in Egypt / Mafahim khati'a `an barnamij al-musa`idat al-amrikiya li-misr*, pamphlet (Cairo: USAID Public Affairs Office, 1989).

35. Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Profile 1993/94* (London: Economist Intelligence Unit, 1993), 46; World Bank, *World Development Report 1991* (New York: Oxford University Press, for the World Bank, 1991), tables 23 and 24.

36. Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Profile 1993/94*, 45-46.

37. Georg Stauth, "Capitalist Farming and Small Peasant Households in Egypt," in *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*, ed. Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis (Ramallah: Bir Zeit University, and London: Zed Press, 1990), 122.

38. As in previous chapters, unless specified otherwise the term "acre" here refers to an Egyptian acre or *faddan*, equal to 1.038 British or U.S. acres or 0.420 hectares.

39. USAID, *Agricultural Data Base*.

40. Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition*, 175.

41. See Dethier, *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing*, 246-65.

42. Simon Commander, *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973* (London: Ithaca Press, 1987), table 4-13, 80.

43. Allen C Kelley, Atef M. Khalifa, and M. Nabil el-Khorazaty, *Population and Development in Rural Egypt* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1982), 9.

44. M. El-Rafie, W. A. Hassouna, N. Hirschhorn, S. Loza, P. Miller, A. Nagaty, S. Nasser, and S. Riyad, "Effect of Diarrhoeal Disease Control on Infant and Child Mortality in Egypt," *The Lancet*, vol. 335 (February 10 1990): 334-338; Population Council, "Egypt 1988."

45. USDA, *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity*, 172.

46. Thierry Ruf, *Histoire contemporaine de l'agriculture egyptienne: Essai de synthese* (Bondy, France: Editions de l'Orstom, 1988), 236.

47. Ibid., 214, 220, 236.

48. Mohaya A. Zaytoun, "Income Distribution in Egyptian Agriculture and its Main Determinants," in *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*, ed. Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor (New York: Holmes and Meier, 1982), 277.

49. Robert Springborg, "Rolling Back Egypt's Agrarian Reform," *Middle East Report*, no. 166 (Sep.-Oct. 1990), 29.

50. Ibid.

51. International Finance Corporation, "Report and Recommendation of the President to the Board of Directors on a Proposed Investment in Delta Sugar Company S.A.E., Arab Republic of Egypt," Washington D.C.: International Finance Corporation, 1983.

52. The Japanese land reform, imposed by the United States after World War II to break the power of large landowners, set the land holding ceiling at one hectare (2.38 Egyptian acres, or *faddan*). The 1949 Land Reform Act in South Korea, introduced in response to the 1944 land reform in North Korea, redistributed land above the limit of 3 *chongbo* (1 *chongbo* = 0.992 hectare), or 7.08 Egyptian acres. In Taiwan, the 1953 Land to the Tiller program placed the limit at 3 *chia* (1 *chia* = 0.958 hectare), corresponding to 6.84 Egyptian acres. John P. Powelson and Richard Stock, *The Peasant Betrayed: Agriculture and Land Reform in the Third World* (Boston: Oelgeschlager, Gunn & Hain, in association with the Lincoln Institute of Land Policy, 1987), 179, 189; "Contemporary Thinking on Land Reform," paper prepared by J. Riddell and the staff of the Land Tenure Service, Rural Development Division, FAO, posted 24 March 2000, available at http://www.fao.org/sd/ltdirect/ltan0037.htm.

53. Eddy Lee, "Egalitarian Peasant Farming and Rural Development: The Case of South Korea," *World Development* 7, nos. 4/5 (1979): 510; Springborg, "Rolling Back Egypt's Agrarian Reform," 29.

54. Springborg, "Rolling Back Egypt's Agrarian Reform," 29.

55. Dethier, *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing*, 5.

56. The success of the East Asian land reforms depended on several factors beside the elimination of large farms, including the development of local village government and agricultural cooperatives, support for rural industry, and the protection of agricultural prices against subsidized U.S. imports. When the Uruguay Round free trade agreements forced the removal of price supports, the Republic of Korea launched a New Agricultural Policy (1994-2004), whose ten-year funding equaled the entire annual budget of the state. The funds supported the development of specialized farms and early retirement for less productive farmers. However, the removal of the three-hectare limit on land holdings immediately encouraged land speculation, which undermined the other aspects of the reform. Hyunseok Oh, "La réforme de la politique agricole en République de Corée, ses défis et ses problèmes: la nouvelle orientation du développement rural face à la libéralisation," *Land Reform* 2000/1, 108-117, available at http://www.fao.org/sd/ltdirect/landrf.htm.

57. Calculated from Springborg, "Rolling Back Egypt's Agrarian Reform," table 1, 29.

58. See Gershon Feder, "The Relation Between Farm Size and Farm Productivity," *Journal of Development Economics* 18, nos. 2-3 (1985): 297 - 313; Hans

Binswanger, Klaus Deininger, and Gershon Feder, "Power, Distortions, Revolt and Reform in Agricultural Land Relations," in *Handbook of Development Economics*, ed. J. Behrman and T. N. Srinivasan, vol. 3b (Amsterdam: Elsevier, 1995), 2659 - 2772. For evidence from Egypt, see Nicholas S. Hopkins, "Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt," in *Sustainable Agriculture in Egypt*, ed. Mohamed A. Faris and Mahmood Hasan Khan (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993), 185-95; and M. Z. Moussa and T. T. Jones, "Efficiency and Farm Size in Egypt: A Unit Output Price Profit Function Approach," *Applied Economics* 23, no. A1 (1991): 21-29. Graham Dyer's study of data from eighteen Egyptian villages confirms the greater productivity of small farmers, except in the case of one sugarcane-producing village. His evidence, and my own research in the same region, indicates that large cane farmers achieved higher yields by monopolizing the supply of inputs, especially fertilizer. Unfortunately, Dyer draws the strange conclusion that this represents a more "developed" form of agriculture, so the greater productivity of small farmers elsewhere is likely to disappear. He adds that this would be a good thing, since small farmers can achieve higher yields only by "extreme levels" of self-exploitation— a claim for which there is no evidence. Class, State, and Agricultural Productivity in Egypt: A Study of the Inverse Relationship Between Farm Size and Land Productivity (London: Frank Cass, 1997), 146.

59. Yu-Shan Wu, *Comparative Economic Transformations: Mainland China, Hungary, the Soviet Union, and Taiwan* (Stanford University Press, 1994).

60. See Peter Gran, "Modern Trends in Egyptian Historiography: A Review Article," *International Journal of Middle East Studies* 9, no. 3 (1978): 370.

61. Ruf, *Histoire contemporaine de l'agriculture egyptienne*, 214; USAID, *Agricultural Data Base*, 224.

62. Calculated from data on crop yields for Egypt available at http://apps.fao.org.

63. See Gustav Ranis, "Rural Linkages and Choice of Technology," in *The Other Policy: The Influence of Policies on Technology Choice and Small Enterprise Development*, ed. Frances Stewart, Henk Thomas, and Tom de Wilde (London: Intermediate Technology Publications, 1990), 43-57, at 48-49.

64. 1. For example, using the open pan sulphitation method to process sugar cane employed three to five times as many workers per unit of output, compared to the vacuum pan method used in large factories, and cost 15 to 30 percent less. Frances Stewart and Gustav Ranis, "Macro-Policies for Appropriate Technology: A Synthesis of Findings," in *The Other Policy: The Influence of Policies on Technology Choice and Small Enterprise Development*, ed. Frances Stewart, Henk Thomas, and Tom de Wilde (London: Intermediate Technology Publications, 1990), 2-42, at 6.

65. Taiwan's successful industrialization program in the second half of the twentieth century did not begin with export-oriented industry. The country first focused

on improving agricultural and non-agricultural rural livelihoods. In the 1960s, a large proportion of industrial employment was in rural industry, initially based on agricultural processing (starting with rice and sugar, then moving to vegetables such as mushrooms and asparagus). Ranis, "Rural Linkages," 45.

66. "Contemporary Thinking on Land Reform," paper prepared by J. Riddell and the staff of the Land Tenure Service, Rural Development Division, FAO, posted March 24 2000, available at http://www.fao.org/sd/ltdirect/ltan0037.htm.

٦٧. اقترح روي بروسترمان، وهو متخصص أمريكي في الإصلاح الزراعي، اقترح في عام ١٩٨٧ أن تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تمويل برنامج لنقل الملكية من ملاك الأراضي المصريين، الذين لم يكونوا أكثر كثيرًا من جباة ضرائب، إلى المستأجرين الذين يفلحون الأرض والذين يمكنهم تحسينها. لكن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رفضت تمويل الاقتراح أو حتى تأييده.

Yahya Sadowski, *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1991), 297. See also Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal* 45, no. 2 (1991): 231-49; and Raymond A. Hinnebusch, "Class, State and the Reversal of Egypt's Agrarian Reform," *Middle East Report*, no. 184 (Sep.-Oct. 1993): 20-23; and chapters eight and nine below.

68. Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition*, 5.

69. Johnson et al, *Egypt: The Egyptian American Rural Improvement Service*, 1.

70. USDA, *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity*, 1.

71. Iliya Harik, "Decentralization and Development in Rural Egypt: A Description and Assessment," mimeo, prepared for USAID, Egypt, 1977, 1.

72. USDA, *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity*, 25.

73. Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition*, 5.

74. USAID, *Status Report: United States Economic Assistance to Egypt*, 60.

75. Louis Berger International Inc., *Agricultural Mechanization Project: Final Report* (East Orange, New Jersey: Louis Berger International Inc., 1985), 2-1.

76. Theodore Schultz, *Transforming Traditional Agriculture* (New Haven: Yale University Press, 1964), 23, 29.

77. Louis Berger International Inc., *Agricultural Mechanization Project*, 2-1.

78. Polly Hill, *Development Economics on Trial: The Anthropological Case for a Prosecution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), 25-26. Schultz emphasized the rationality of peasant agriculture in order to criticize the idea that low productivity was due to the fatalism of peasants and their ignorance of

markets. Nevertheless, the absence of any concept of inequality made his work the foundation for the view, still prevailing, that technology is a panacea for the problems of rural poverty.

79. Sol Tax, *Penny Capitalism* (Chicago: University of Chicago Press, 1953); W. D. Hopper, "The Economic Organization of a Village in North Central India" (Ph.D. Dissertation, Cornell University, 1957).

80. Cited in Hill, *Development Economics on Trial*, 25-26.

81. Ibid., 26.

82. Ibid.

83. Commander, *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973*, 233.

84. ERA 2000 Inc., "Further Mechanization of Egyptian Agriculture," mimeo, New York, 1979.

85. Hans Binswager, "Agricultural Mechanization: A Comparative Historical Analysis," *World Bank Research Observer* 1, no. 1 (1986):27-56, at 30-32.

86. Alan Richards, "Egypt's Agriculture in Trouble," *MERIP Reports*, no. 84 (1980), 11.

87. Winrock International, *Policy Guidelines for Agricultural Mechanization in Egypt*, mimeo, Cairo, 1986, 41.

88. Commander, *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973*, 162-66; James Toth, *Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on the State, 1961-1992* (Gainesville: University Press of Florida, 1999), 164-88.

89. Dethier, *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing*, 220.

90. J. Allen Singleton, "The Training of Local Development Fund Officials and the Decentralization Process in Egypt" (paper presented at the Conference on Organizational Policy and Development, University of Louisville, Louisville, Kentucky, 1983), 1.

91. Ibid., 2.

92. Ikram, *Egypt: Economic Management in a Period of Transition*.

93. USAID, *Status Report*, 37.

94. Harik, "Decentralization and Development," 22.

95. Ibid., 24.

96. Ibid., 24, 26.

97. Ibid., 24.

98. United States Agency for International Development, *Congressional Presentation, FY 1990, Annex II: Asia and the Near East* (Washington, D.C.: USAID, 1989), 83.

99. United States Agency for International Development, *Annual Budget Subgiission, FY 1990: Egypt* (Washington, D.C.: USAID, 1988), 76-78.

100. USAID, *Status Report*, 111.

101. World Bank, *World Development Report 1989*, table 10.

102. See also Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1991).

103. The argument in this paragraph draws on George, "Conscience 'planétaire'."

104. Calculated from World Bank, *World Development Report 1989*, table 14.

105. Ibid., tables 14 and 16. These figures are intended to indicate the scale of the problem rather than the details of an export-led program. Such a program would attempt to spread the growth over many years (a 12 percent annual growth in exports would achieve the forty-fold increase after about a third of a century). But assuming that the trade of the industrialized and newly industrialized countries also continued to grow, there would be no guarantee with such a program that Egypt would improve its share of world trade or its trade balance.

106. Lee, "Egalitarian Peasant Farming," shows the importance to Korean development of the egalitarian land reforms of 1949-57 and of continuing efforts since then to limit the reversion to inequality.

107. Harriet Friedmann, "The Political Economy of Food: A Global Crisis," *New Left Review*, no. 197 (1993): 50.

108. Paul Streeten, "A Cool Look at Outward-Looking Strategies for Development," *The World Economy* 5, no. 2 (1982): 166-167.

109. Irma Adelman, "Beyond Export-Led Growth," *World Development* 12, no. 9 (1984): 937-49.

110. Partha Chatterjee, *The Nation and its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*, (Princeton: Princeton University Press, 1993), 207.

111. Harik, "Decentralization and Development," 24.

112. Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), 280.

113. Cf. Zaki Laïdi, *Enquête sur la Banque Mondiale* (Paris: Fayard, 1989).

114. International Finance Corporation, "Report and Recommendation of the President to the Board of Directors," 1983.

115.James Wessel with Mort Hantman, *Trading the Future: Farm Exports and the Concentration of Economic Power in Our Food System* (San Fransisco: Institute for Food and Development Policy, 1983), 91-3.

116.See U.S. Congress Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations. *Hearings on International Grain Companies* (Washington, D.C.: 94th Congress, June 1976); and U.S. Congress House Committee on Small Businesses, *Export Grain Sales* (Washington D.C.: 96th Congress, June 1979); cited in Wessel, *Trading the Future.*

117.In the decade 1980-89 alone, the number of farms in the U.S. declined by 11 percent. Unlike the attrition pattern of previous decades, which was concentrated in small farms, the collapse in the 1980s spread to medium-sized operations. In the 1990s the collapse continued. USDA, *Agricultural Outlook* (October 1989), 20; Nicholas D. Kristof, "As Life for Family Farmers Worsens, The Toughest Wither," *The New York Times*, April 2 2000, 1:1, 1:18.

118.Wessel, *Trading the Future.*

119.The FY (fiscal year) 1991 Department of Agriculture budget for food assistance included $17.3 billion for food stamps, $3.5 billion for school lunches, $2.3 billion for the special program for women, infants and children, and smaller amounts for food for the elderly, summer camps, Puerto Rico, and Indian reservations. USDA, "Domestic Food Assistance Reached Record Levels," *Food Review* 15, no. 2 (July-Sept 1992), 22.

120.As Harriet Friedmann shows, the combination of price supports for farmers, import quotas, and export subsidies was replicated after World War II by the European Community. This postwar international "food regime" generated chronic surpluses and was dependent on forcing open third world markets by the dumping of food aid and the conversion of these countries to meat consumption (Friedmann, "The Political Economy of Food").

121.Kristof, "As Life for Family Farmers Worsens, The Toughest Wither," 1:18.

122.The only exception that did not require a purchase was PL 480 Title II aid, which provided free milk and grain products estimated to be worth $179 million (about 5 percent of PL 480 aid and 1 percent of total U.S. economic aid to Egypt) to voluntary child feeding programs. The program was cancelled after FY 1989.

123.The major hard-currency purchase was the PL 480 Title I food program, amounting to $2,870 million between 1975 and 1989. PL 480 Title III (canceled after FY 1983) provided an additional $72 million of food, primarily wheat, purchased in Egyptian pounds. The Commodity Import Program (CIP) provided $3,660 million worth of imports purchased in Egyptian pounds and about $700

million in U.S. dollars. Agricultural commodities and equipment represented one third of CIP purchases (USAID, *Status Report*, 1-8, figure 3).

١٢٤. اعتبارًا من منتصف عام ١٩٨٨، كانت مصر مدينة للولايات المتحدة بـ ١١,٧ بليون دولار، كانت ٥,٧ بليون دولار منها لمشتريات عسكرية، معظمها من أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وخلافًا للشروط الائتمانية الميسرة المقدمة للواردات الغذائية والواردات الأمريكية الأخرى، فقد جرى التعاقد على هذه الديون بأسعار فائدة ثابتة مرتفعة تصل إلى ما بين ١٢ و١٤ في المائة، وفي حالات معينة إلى ١٨ في المائة. وبحلول أواخر الثمانينيات، بلغت مدفوعات فوائد الديون العسكرية إلى الولايات المتحدة ٦٠٠ مليون دولار في السنة.
Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Report*, no. 4 1989, 56.

125.U.S. Congress House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East, *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1985 (Part 3): Economic and Military Aid Programs in Europe and the Middle East* (Washington D.C.: 98th Congress, second session, February-March 1984), 508.

126.U.S. Congress House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Europe and the Middle East, *Hearings on Agency for International Development Policy on the Use of Cash Transfer: The Case of Egypt* (Washington D.C.: 100th Congress, second session, December 10 1987), 78. The cable leaked to the *Washington Post* (Feb 3 1984) recorded a conversation in Cairo in which the visiting head of USAID asked a high Egyptian official "if the $103 million [cash transfer] would be sufficient to enable the GOE [Government of Egypt] to meet its FMS [Foreign Military Sales] debt servicing obligations through the elections." USAID officials admitted in Congress that such military use of USAID funds was a violation of the 1978 Security Assistance Act, explained away the cable by saying that Egyptian officials often referred to FMS debt when they meant non-military debt (ignoring the fact that it was the head of USAID, not the Egyptian, who specified FMS debt, and that only an FMS default would trigger adverse political consequences before the elections), and promised that this illegal use of funds would not occur. But despite repeated Congressional requests, USAID produced no accounting of how the Cash Transfers were actually spent. See U.S. Congress, *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1985*, 119-22, 149-52; U.S. Congress, *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Years 1986-87*, 175-78.

127.U.S. Congress, *Hearings on Agency for International Development Policy on the Use of Cash Transfer*, 25 .

128.*New York Times*, September 20 1990, A8; Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Profile 1993/94*, 46.

129.USAID, *Status Report.*

130.United States Agency for International Development, Washington, *Annual Budget Submission, FY 1990: Egypt* (Washington D.C.: USAID,1988), Main Volume, 21. (E, = Egyptian pounds).

١٣١. ذكرت ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لسنة ١٩٩٠ أن الأولوية الأولـــى لهــذه الأموال من العملة المحلية هي دعم النفقات التشغيلية لبعثة القاهرة بالعملة المحليـــة (والتـــي تمثل نحو نصف نفقاتها التشغيلية الإجمالية التي تتألف من ١٢ مليون دولار)، أما الأولويـــة الثانية فهي «ضمان تلبية جميع الاعتمادات المطلوبة بالجنيهات المصرية لتنفيــذ المشـــاريع الممولة بالدولارات».

United States Agency for International Development, Washington, *Annual Budget Submission, FY 1990: Egypt*, Main Volume, 21.

١٣٢. انظر دينا جلال، **المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟** (القاهرة: الأهرام، ١٩٨٨)، عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصـــرية والتنميـــة والديموقراطيـــة** (القـــاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥) والكراس الدفاعي الذي نشرته الوكالة الأمريكية للتنميـــة الدوليـــة بالعربية ردًا على ذلك، «تصورات خاطئة شائعة عن هيئة المعونة الأمريكية فـــي مصـــر» [ترجمة عن الإنجليزية، لتعذر العثور على الأصل العربي. – م.]

١٣٣. **الأهرام الاقتصادي**، ٩ يوليو، ١٩٩٠، ٩٦.

134.USAID, *Status Report*, 8.

135.Springborg, *Mubarak's Egypt*, 258-9.

136.This larger purpose of U.S. assistance funds is made quite clear in government publications intended for U.S. corporations. See, for example, U.S. Department of Commerce International Trade Administration, *Foreign Economic Trends and their Implication for the U.S.* (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1989), 15-16.

137.Economist Intelligence Unit, *Egypt: Country Report*, no. 4 1989, 53; USAID, *Annual Budget Submission, FY 1990: Egypt*, Main Volume, 293.

138.Springborg, *Mubarak's Egypt*, 111.
وحول الجيش المصري، انظر أيضًا الأبحاث المجموعـــة فـــي أحمـــد عبـــد الله، **الجـــيش والديموقراطية في مصر** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٠).

139.Library of Congress, Federal Research Division, *Egypt: A Country Study*, Country Studies/Area Handbook series, sponsored by the Department of the Army (Washington D.C.: Library of Congress. 1991), 404; Springborg, *Mubarak's Egypt*, 110.

140.Springborg, *Mubarak's Egypt*, 113.

141.According to U.S. prosecutors, Lockheed agreed in 1988 to pay a commission of $600,000 per plane to a consulting company owned by the M.P., Layla Takla, and her husband. The Pentagon discovered evidence of the fee agreement in 1989, and Lockheed executives told the Pentagon it would not be paid, but in 1990 the company agreed to pay a $1 million "termination fee" to Takla in lieu of the sale commission. Lockheed pleaded guilty in a case brought under the Foreign Corrupt Practices Act of 1977 and was fined $24.8 million, twice its profit from the sale. "$24.8 Million Penalty Paid by Lockheed," *The New York Times*, January 28 1995, A:35.

142.Library of Congress, Federal Research Division, *Egypt: A Country Study*, 397.

143.Springborg, *Mubarak's Egypt*, 107.

الفصل الثامن

موقع السوق

تظل قصة التحول الرأسمالي هي التيمة السائدة في وصف ريف العالم الثالث في ختام القرن العشرين. يمثل الريف المصري نموذجا لذلك، فقد كان الغرض من إصلاح وإزالة ضوابط الدولة من خلال البرنامج المعروف بالتكيف الهيكلي structural adjustment هو تحويل الأرض ومنتجاتها إلى سلع مطروحة في السوق وإعداد الريف للقرن الحادي والعشرين كاقتصاد رأسمالي بالكامل. هناك طرق عديدة لنقد قصة تقدم الرأسمالية هذه. وفي حالة مصر نستطيع أن ننقدها بأن نتساءل عن مدى جدية تطبيق بعض إصلاحات السوق، أو عن طرق مقاومة الناس لها أو كيفية إفلاتهم منها، أو بالإشارة إلى زيادة العوز والفقر بسببها، أو بمهاجمتها؛ لأنها تلغي الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ وإنجازات سياسية أخرى، أو بنقد مدى ملاءمتها للطريقة التي تعيش بها معظم الأسر وتكسب عيشها. ولكن الأمر الذي يبقى صعبا بشكل ملحوظ هو أن نقدم رواية عما كان يحدث في الريف بطريقة لا تكتفي بمساءلة مدى أو مرغوبية إدخال رأسمالية السوق، ولكن تجنب حكايتها باعتبارها قصة الرأسمالية.

دعوني أعود إلى التيمات التي قدمتها في بداية هذا الكتاب وأستعيد الأسباب التي قد تدفعنا لتجنب حكي قصة الرأسمالية. لا تتكشف قوة اقتصاد السوق فقط في تحويل حيوات الناس ومعيشتهم ولكن في تأثيرها على طريقة تفكيرنا. إنها إحدى تلك الأفكار التي يبدو أننا لا نستطيع أن نستوعبها إلا بالمصطلحات التي تمليها الظاهرة نفسها. هناك طرق كثيرة مختلفة لوصف طبيعة اقتصاد السوق، ولكن كل الأوصاف تحمل افتراضا مشتركا. فيقال بطرق متنوعة إنها [:الرأسمالية] مبنية على مبادئ المصلحة الخاصة وصناعة الربح والتنظيم السليم للتسعير ولأشكال

أخرى من المعلومات وتراكم رأس المال وإعادة استثماره وفصل رأس المال عن العمل الذي يستغله، وإنها عملية تاريخية مستمرة للتوسع والتحول العالميين. قد تشدد بعض الروايات على بعض هذه السمات المختلفة أو تغفل بعضها، ولكن كل محاولة لوصف الاقتصاد الرأسمالي تحاول حتما أن تقبض على ما يميز نظام السوق عن اللاسوق، أو يميز نمط الإنتاج الرأسمالي عن اللارأسمالي. ويمنح التمييز الرأسمالية هويتها[١].

فلكي تستطيع الرأسمالية أن تعمل كبنية تمثيل، أي كطريقة تبدو وكأنها توزع الظواهر كتمييز بين عالم واقعي ومعناه، يجب أن تكون لها هوية. يجب أن تكون هناك سمة ما هي جوهر الرأسمالية، عنصر تماثل ما، بحيث نستطيع أن نتعرف على حدوثه كلما تطور وامتد من خلال تبديات مادية وزمنية مختلفة، وأن نجمع قصته من خلالها. يمكن أن نسمي هذا "تماثلية التأثير" homoficence للرأسمالية: مهما كانت التنويعات المحلية تفعل الرأسمالية على مستوى ما الشيء نفسه دائما، أو يكون لها الأثر نفسه[٢]. تمدنا التماثلية بالتيمة التي تُمَكِّن الحكاية من التحرك إلى الأمام، وتُقَدِّم منطقا يصبح مصدر الحركة التاريخية ومحرك التحولات الاجتماعية. يمكن أن نعزو انتشار ممارسات السوق الحر في مصر إلى قوة المصلحة الخاصة والحرية الاقتصادية الفردية، بمجرد إزالة قيود سيطرة الدول والترتيبات اللارأسمالية الأخرى؛ أو نعزو التغيرات، وفقا لتصور مختلف عن جوهر الرأسمالية، إلى قوة رأس المال المصري والدولي الذي تقوده حاجته إلى التراكم والتكاثر. أيا كانت الطريقة التي نحكي بها القصة، قصة ما يحدث في مصر الريفية، أو أي مكان آخر في ريف العالم الثالث، فإنه يتلقى منطقه ومعناه من حركة مبدأ رأسمالية السوق.

لا يعني هذا المنطق أنه لا توجد عوامل فاعلة أخرى. فالحكاية تمنح مكانا لكل أنواع السمات اللارأسمالية. فقد يحتوي الريف على ما قد نتصوره كممارسات تقليدية أو ترتيبات اجتماعية قبل رأسمالية تقاوم انتشار السوق أو حتى تتفاعل معه في نوع ما من التمفصل الانتقالي. وقد يحتوي الريف على قوى سياسية تمثل عقبات أمام انتشار الرأسمالية أو تفسد عملها. وقد يكون لدى الناس قيم اجتماعية أو

معايير ثقافية تختلف عن قيم ومعايير السوق. ولكن ما يميز كل هذه السمات المضافة هو أنها حين توضع داخل قصة الرأسمالية الأكبر تتحدد بمنطق هذه الرأسمالية. فالحكاية تسمها بميسم عوامل لاسوقية، بمعنى أنها تحدد هويتها وأهميتها من حيث ما لا تكونه. فدورها هو دور العناصر السلبية. إنها تقف خارج مبدأ السوق كعوامل خارجية غير ديناميكية، متبقية عموما، ومحلية غالبا. وبرغم أنها قد تعوق تقدم الرأسمالية أو تحرف مسارها فإنها باعتبارها خارجية بالنسبة لها لا تشكل جوهرها، لا تلعب دورا في تحديد طبيعتها. فاقتصاد السوق يُفهم كشكل كُلي مكون فقط من منطقه الخاص وحده. أما السمات المحلية والمتبقية التي يلتقي بها في مكان مثل مصر الريفية فلا تؤثر على طبيعته الحقة[٣].

لما كان الاقتصاد الرأسمالي يُفهم باعتباره يتحدد بمنطقه الداخلي الخاص، ولما كان له داخل أو جوهر يحدد طبيعته، نفكر فيه باعتباره مجاله الخاص به. إنه يبدو كفضاء مكتمل بذاته، يتميز عن المجالات الاجتماعية الأخرى مثل العائلة أو الدولة أو الثقافة. أثناء القرنين الماضيين عرّفت الأشكال المتغيرة للخطاب الاقتصادي الرأسمالي هذا الفضاء بطرق مختلفة. فكما استقصيت في الفصل الثالث، لم يشر رجال الاقتصاد السياسي من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر إلى موضوع يسمى الاقتصاد. لقد وصف كتاب مثل ديفيد ريكاردو David Ricardo حركة منتظمة للإنتاج والتبادل والاستهلاك تشتق انتظامها من الدورة الطبيعية للسلعة الكبرى للبلاد، وهي القمح، والتي أسموا حركتها السوق. وفي زمن لاحق من القرن التاسع عشر حوّل ليون والراس Leon Walras وعلم الاقتصاد الحديث السوق إلى تجريد رياضي، بينما استبدل به ماركس تصورا أوسع بكثير عن الإنتاج المادي والتبادل. لم تظهر الفكرة الحديثة عن الاقتصاد إلا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، لتعكس انهيار التنظيم الاستعماري للقوة والمعرفة والتبادل وصعود الدولة القومية كمُنتِج للمعرفة الإحصائية وكوصي على الاقتصاد. وفي الربع الأخير من القرن العشرين بدأت هذه التصورات تتزحزح مرة أخرى. أصبح السوق في الخطاب السياسي الأنجلو-

أمريكي يمثل نظاما لقوى تَدَّعي الدولة أنه مستقل عن إدارتها للاقتصاد، واضعا حدودا لا تستطيع إدارتها هذه أن تتعدى عليها بشكل مفيد(٤).

إذن لا تستند الفكرة القائلة بأن رأسمالية السوق لها طبيعة واحدية كلية لا تحددها العناصر المحلية أو اللاسوقية التي تلتقي بها، على مجرد تمييز بسيط بين الرأسمالي واللارأسمالي، أو السوق واللاسوق. هذه التمييزات جزء من حقول ممارسة أكثر تعقيدا أسست المقاييس والاستبعادات وعلاقات السلطة التي أتاحت إمكانية السوق أو الاقتصاد كأشكال للتنظيم التقني والمادي. لقد لعبت التخصصات الأكاديمية ومؤسسات الدولة ومنظمات التنمية الدولية وهيئات المعرفة الإحصائية والنظرية أدوارا في هذه العملية. تبدو فكرتا الاقتصاد والسوق كأمر واقع بالكامل، بحيث تظهران كمقولتين مركزيتين في كل مناقشة تقريبا للتغيرات التي تحوّل ريف العالم الثالث. ولكنهما حين تؤخذان كأمر مسلم به تخفيان أكثر مما تكشفان. فأية دراسة لريف مصر المعاصر تدعي أن الاقتصاد موضوع كلي وغير إشكالي ستغفل عن العملية السياسية التي تخلقه، وكذلك عن التاريخ المحلي لهذه العملية في السياسة المصرية التي ذكرت خطوطها العريضة في الفصل الثالث. والأهم أنها ستعيد إنتاج الزعم القائل بأن الاقتصاد هو مجال قائم بذاته يتحدد بمنطقه الخاص، وأن العقبات والمقاومات التي يواجهها اقتصاد السوق في الريف يجب أن تُفهم فحسب كردود فعل تابعة ورجعية ومحلية لقصة الرأسمالية الكُلية.

لدينا دراستان فحسب عن كيفيات ارتباط القرويين في مصر بما نسميه السوق، مع روايات كثيرة تعالج القرية بشكل معزول. تصف الدراستان تعقد التنظيم الاجتماعي للتسويق، والذي يشمل في كل قرية على حدة أنواعا عديدة مختلفة من التجار والوسطاء ومستويات كثيرة للتجارة تتراوح بين المركزي والبالغ المحلية، وتنوعا في الترتيبات المالية، ومواضع بديلة كثيرة للتبادل. وهما تشددان أيضا على الأهمية التي يعلقها المزارعون على علاقاتهم الشخصية بالتجار، بسبب اعتماد التبادل على الثقة المتبادلة(٥). تقدم مثل هذه التحليلات ترياقا ممتازا مضادا لصورة السوق التي نجدها عند المدافعين عن إصلاحات السوق الحر، والتي تبدأ عادة من نموذج مجرد للتبادل ولا تكاد تذكر ما يحدث بالفعل، إذا ذكرته، إلا كفشل

لهذا التجريد أو كانحراف عنه. ولكنهم يصرون على أن هذه الممارسات المحلية المعقدة تمثل مستوى معينا لتطور "السوق" عموما، وأن أفضل فهم للمزارعين أن نعتبرهم رأسماليين صغارا. وحتى حين ينهمك المزارعون في ممارسة لاسوقية بوضوح، مثل زراعة الطعام لاستهلاكهم الخاص، فإنهم يُقَدِّرون بشكل حسابي أن هذا استعمال للموارد يحقق لهم نتائج أفضل من تسويق محاصيلهم وشراء الطعام. وبالتالي فإنهم يتعاملون مع السوق.

إذا كان علينا أن نقرر ما إذا كان صغار المزارعين رأسماليين أم لا، سيبدو الخيار الأول هو الخيار السليم. فهو يتجنب نسبة العلاقات التي تبدو لاسوقية إلى التقاليد والجهل كما يفعل إصلاحيو السوق الحر عادة، أو إلى نمط إنتاج مواز موجه نحو توفير احتياجاتهم المعيشية يوجد بطريقة ما وسط كل هذه الارتباطات بنظام السوق. ولكن أثر وصف هذه الأشكال الاجتماعية المحلية كتنويعة من رأسمالية السوق يعني إعادة إنتاج حكاية الرأسمالية العامة. ومهما كان تعقيد التنويعات المحلية فإنها لا بد أن تُشتق من المبدأ الداخلي للرأسمالية نفسه – وهو مبدأ بالغ التجريد لا موضع له، وبالتالي يقال إنه كُلي أو عالمي.

هناك طريقة مهمة أخرى لتناول تنوع العلاقات في السوق هي إدخال فكرة "الرأسماليات المتعددة"، أو بشكل أعرض "حداثات بديلة". قد يشدد هذا المدخل على تنوع القوى المحلية والإقليمية والعالمية التي يشكل الجمع بينها التواريخ الجزئية للعولمة الرأسمالية، بما ينتج طبعات مختلفة في أماكن مختلفة. توفر هذا الصياغات طريقة أقل في مركزيتها الأوربية، تعترف بأهمية وتنوع السياقات غير الأوربية لتطور الرأسمالية، ويمكن أن تكشف الأصول المعقدة والمتعددة لما نُوَحِّده باستسهال تحت اسم العولمة. ومع ذلك تحتوي قوة هذا المدخل على ضعف. يمكن أن توحي لغة الحداثات البديلة بلعبة احتمالات غير منتهية تقريبا، بغير شعور دقيق بما يعطي العولمة الرأسمالية ما يبدو أنه قوتها المشهودة في الاستنساخ والتوسع، إذا اهتمت أصلا بهذا الأمر. ومن جهة أخرى يظل قاموس البدائل ينطوي على رأسمالية وحيدة جوهريا تحته، حورتها الظروف المحلية لتجعل منها أشكالا بديلة.

فلا يمكن أن نتخيل أو نناقش مثل هذه البدائل إلا بالإحالة إلى هذا التصنيف العام المضمر[٦].

هل هناك طريقة أخرى لفهم ما يحدث في أماكن مثل الريف المصري؟ هل يمكن أن نجد طريقا لأخذ هذا التعقد والتنوع المحليين وجعلهما يتحديان حكاية السوق؟ هل يمكن أن نفعل هذا بغير أن نفترض وجود مجال قبل رأسمالي أو لارأسمالي، أو حتى رأسماليات متعددة، وهي مواقع تعيد دائما استدعاء الطبيعة الكلية للرأسمالية؟ لكي نبدأ في ذلك يجب أن نتوقف عن التساؤل ما إذا كانت مصر الريفية رأسمالية أم لا. يجب أن نتجنب افتراض أن الرأسمالية لها "وجود" ونأخذ بشكل أكثر جدية التنوعات والتمزقات والتخلُّعات التي تجعل كل ظهور للرأسمالية، برغم أنف خطط المصلحين، شيئا مختلفا.

سوف أستكشف هذه الأسئلة بالاعتماد على خبرة جماعة ريفية في جنوبي مصر في تسعينيات القرن العشرين[٧]. هناك جوانب كثيرة لخبرة القرية سأناقشها، ولكني أريد أن أنظر بصفة خاصة لمسألة القمح لتكون بؤرة هذه المناقشة.

*

يقدم القمح تيمة مناسبة لنقد الخطاب الاقتصادي. لقد أسس رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي صورة السوق كعملية طبيعية، كما ذكرتُ في الفصل الثالث، على دورة إنتاج القمح. بالفعل كتب دافيد ريكاردو مقاله الرائد في الاقتصاد السياسي، وهو "مقال عن الأرباح" في ١٨١٥ كجزء من جدل سياسي عن حماية سعر القمح[٨]. وبعد قرن، بين عامي ١٨٧٣ و١٩٣٥، تداخل التوسع العالمي للقوى الاستعمارية مع زيادة كبيرة في إنتاج القمح ومع طرق جديدة لنقله. أصبح القمح أول سلعة كبرى تطور السوق العالمي، ليواجه المنتجون في كل مكان سعرا وحيدا[٩]. قرب نهاية القرن العشرين اكتسب القمح أهمية مختلفة، فأصبح يرمز لمقاومة شعبية للسوق العالمي. في مصر والأردن، وفيما وراء العالم العربي، اتسمت جهود إنهاء الحماية القومية ضد السوق العالمي بأعمال شغب كبرى تحتج على زيادة سعر الخبز. في ١٨ يناير ١٩٧٧، حين أعلنت الحكومة المصرية أنها تقبل طلب صندوق النقد الدولي بإنهاء دعم الطعام وضاعفت سعر الخبز، تحركت

جماعات من العمال والطلبة وفقراء المدن إلى مركز مدينة القاهرة لتحتج. تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب وانتشرت إلى الإسكندرية وتسع عشرة مدينة أصغر، حيث هاجموا متاجر ومباني حكومية ومراكز شرطة. جلبت الحكومة الجيش إلى الشوارع ليقمع الاحتجاجات بالقوة، ولكنها لم تستطع أن تستعيد النظام إلا في اليوم التالي، حين ألغت ارتفاعات الأسعار. ادعت الحكومة أن القتلى ٧٧ شخصا والجرحى ٢١٤، ولكن التقديرات غير الرسمية تبلغ أضعاف ذلك[١٠]. بعد عقدين من الزمن لم تكن أية مناقشة لإصلاحات صندوق النقد الدولي في مصر تمر بغير الإشارة إلى شغب الخبز في يناير ١٩٧٧[١١].

وتجمع كل الروايات عن الإصلاحات الاقتصادية المصرية على أن الحكومة تحركت بعد هذه المواجهة بشكل أبطأ وأكثر خفاء نحو إعادة إدخال أسعار القمح العالمية. كانت حماية سعر الخبز قد بدأت في ١٩٤١ كإجراء لمواجهة نقص الخبز وتضخم الأسعار بسبب الحرب [العالمية الثانية] وأزمة السماد التي صحبتها والتي تناولها الفصل الأول. وفي ١٩٦٦ وضعت الحكومة نظام بطاقات التموين للسيطرة على التوزيع بعدما قطعت الولايات المتحدة إمداداتها من القمح المدعوم. وبعد عودة القمح الأمريكي غير السوقي بكميات كبيرة، بعد تقارب مصر مع واشنطن مرة أخرى في ١٩٧٤، انتهى نظام الحصص والسيطرة على الكمية، واتبع منهج توزيع إمدادات غير محدودة تقريبا من خبز مدعوم بشدة[١٢]. حين بدأت الولايات المتحدة تطالب منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بتحرير سعر القمح الذي كانت قد تخلت عنه من قبل (بهدف معلن هو خلق سوق مستقبلي)، بدأت وزارة التموين ترفع السعر وتقلل كمية ونوعية الخبز والدقيق المدعومَين. كما توقفت عن إصدار بطاقات تموين للأطفال الذين وُلدوا بعد ١٩٩١. وفي الوقت نفسه بدأت وزارة الزراعة في تنفيذ سياسات بناء على طلب الولايات المتحدة لخلق سوق محلي غير مقيَّد. فادعت الوزارة أنها أنهت السيطرة الحكومية على كل مساحات وحصص وأسعار المحاصيل بدءا من ١٩٨٧، عدا الأرز والقطن والقصب، وعن كل المحاصيل عدا قصب السكر بدءا من ١٩٩٢. كذلك خففت الحكومة سيطرتها على تسويق ومعالجة المحاصيل. وفي حالة القمح قللت حصتها من الإنتاج المحلي

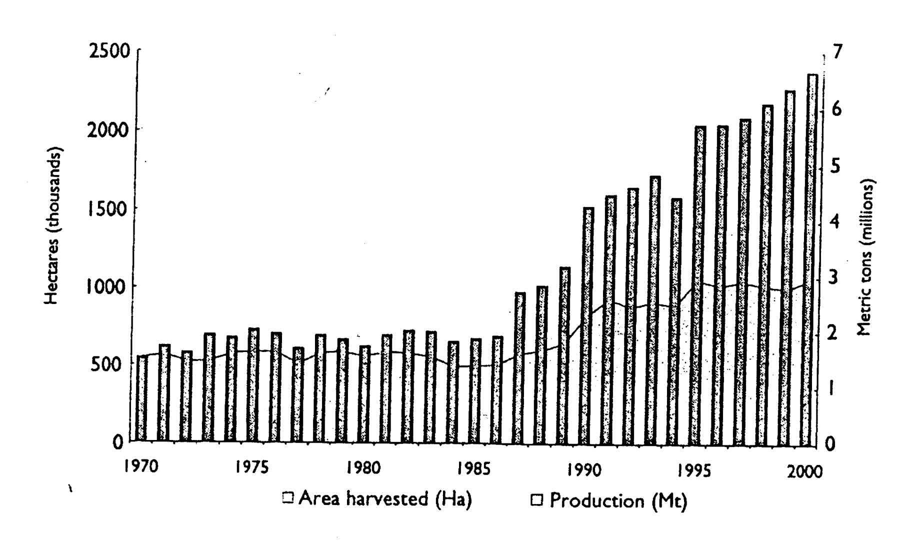
إلى حوالي ٥٠% بعد ١٩٩٢، وسمحت أيضا للشركات الخاصة بالبدء في استيراد دقيق القمح[١٣].

كيف شعرت مصر الريفية بهذه التغيرات؟ تقع القرية التي أود أن أستقي منها بعض الملاحظات في.منطقة تنتج قصب السكر في محافظة قنا، على بعد حوالي ستة كيلومترات من مدينة الأقصر على الجانب الآخر من النيل وعلى هامش صناعة السياحة[١٤]. والخبز هو الطعام الأساسي للقرية، ولكن في التسعينيات لم يكن لديها مخابز، ولم يكن أحد تقريبا من سكانها وهم أكثر من ألفي أسرة يشتري خبزا[١٥]، بل كانوا يستعملون دقيق القمح في صنع رقائق كبيرة من الدقيق المخمر تعرف بالعيش الشمسي، تترك لتخمر في الشمس وتخبز في أفران سطحية منزلية. كان حوالي دستة من أكبر ملاك الأرض يستعملون قمح غيطانهم وحده، ولكن الآخرين اعتمدوا جزئيا أو كليا على أكياس الدقيق المشتراة. وحين جعلت الحكومة الدقيق المحلي المدعوم أكثر ندرة وأغلى ومن أسوأ نوع، أصبحت كل الأسر عدا أفقرها تعتمد بشكل متزايد على دقيق أبيض عالي النقاء ومستورد غالبا، يشترونه من التجار المحليين بأسعار حرة.

تعاملت أسر كثيرة ممن لديها حيازات صغيرة مع هذه التغيرات بزراعة كمية متزايدة من قمحها الخاص، كانت تطحنه في أحد مطاحن القرية البالغة الصغر، والتي تشغل كل منها غرفة صغيرة وتستعمل حصرا لصنع الخبز البيتي. فمثلا أصبحت زينب التي تملك عشرين قيراطا (خمسة أسداس فدان) ولم تكن تنتج سوى كمية صغيرة للغاية من القمح، تزرعه الآن في أكثر من نصف أرضها[١٦]. ولما كان لديها ثمانية أطفال بغير رجال كبار ليطعموهم (كان زوجها يعمل لمدة أحد عشر شهرا سنويا في مصنع لتجهيز لحوم الدجاج خارج الإسكندرية) كان بمقدور محصول جيد أن يمدها بكل احتياجاتها السنوية. وتزرع أسرة محمود أربعة أفدنة، وهي تستعمل الآن أكثر من نصف الأرض في زراعة القمح. وبرغم أن لديه ثلاثة أبناء متزوجين وأطفالهم لم يكن المحصول يوفر لهم كل احتياجاتهم. ولحل المشكلة كانت النساء تضيف قليلا الدقيق الأبيض في كل مرة يخبزن فيها إلى القمح المزروع محليا، الذي ينتج خبزا يتمتع بملمس وطعم فائقين. ويُنتج سليم، أكبر ملاك الأرض في القرية، الذي يسيطر على أكثر من ٣٠٠ فدان من مساحتها

البالغة ٢٧٥٠ فدانا فائضا هائلا من القمح يبيعه إلى تجار حبوب من قنا أو من مدن أخرى أكبر. ولكنه على خلاف صغار الحائزين لم يُزِد مساحة القمح بعد رفع القيود الحكومية على السوق، مفضلا (لأسباب سيجري استكشافها) الاحتفاظ بمعظم أرضه للقصب.

وقد أنتجت وزارة الزراعة إحصائيات تعكس تزايد إنتاج القمح، على الأقل بين صغار الحائزين، وقد تكون قد بالغت فيها. تسجِّل الأرقام الرسمية عن البلاد كلها ركود مستوى الإنتاج الإجمالي للقمح عند مستوى يقل بقليل عن مليوني طن متري سنويا من بداية السبعينيات وحتى ١٩٨٦، ليتضاعف عندئذ فجأة إلى أكثر من أربعة ملايين طن في ١٩٩٠ وإلى أكثر من ستة ملايين طن في ١٩٩٨. كانت أعلى نسبة زيادة في ١٩٨٧، بعد إزالة قيود المساحة والحصص وأسعار التوريد الثابتة مباشرة، حيث قفز الإنتاج بنسبة ٤٠% في سنة واحدة (انظر شكل ٥). وتستشهد الوزارة وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بانتظام بهذه الأرقام باعتبارها أفضل برهان على نجاح برنامجهم للإصلاح القائم على السوق الحر.

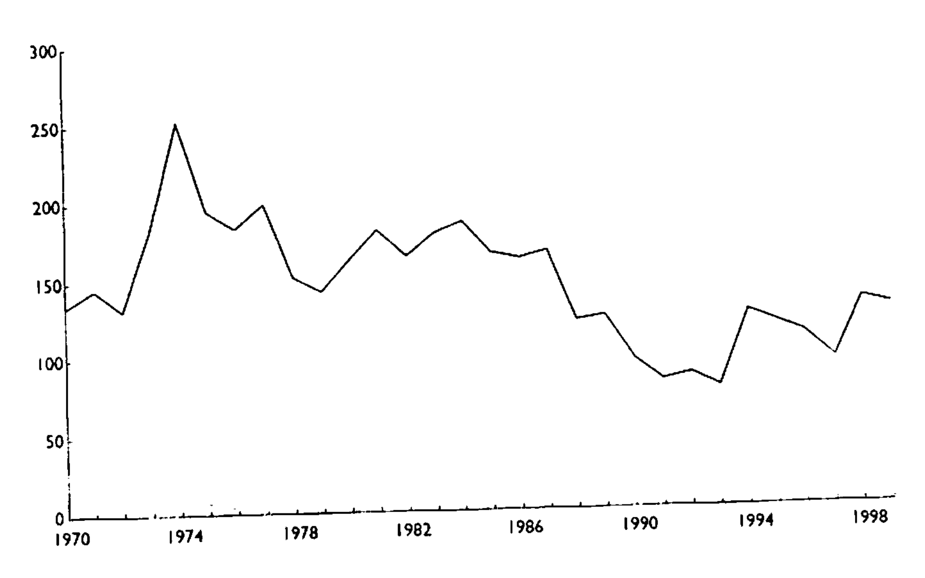


شكل ٥: إنتاج القمح في مصر، ١٩٧٠– ٢٠٠٠: المصدر: FAO, http://apps.fao.org.

مع الاعتراف بوجود زيادة مهمة في إنتاج القمح يمكن أن نشير إلى مشكلتين في استعمال هذه الأرقام. أولا أن نظام الدورة المحصولية الإجبارية وأسعار التوريد المنخفضة التي كانت تعمل قبل إصلاح ١٩٨٧، والتي أثرت بصفة خاصة على صغار المزارعين، أعطتهم حافزا قويا لإخفاء حجم محاصيلهم من القمح. (كانت طريقة جمع الإحصائيات الزراعية تتيح فرصا كثيرة لذلك. كان طاقم التعداد يحدد المساحة المزروعة بمحصول معين في كل قرية "بمساعدة طاقم القرية الإداري"، ببساطة بسؤال المزارعين عما زرعوه. وكانوا يقومون بقياسات ميدانية للقطن والقمح والأرز والقصب لنصف مساحة كل محصول فحسب، ويقيسون فقط جوانب القطع المساحية القائمة. وكانوا يحددون مقدار المحصول بسؤال المزارعين مرة أخرى وبالتقدير بالنظر. وكانت قياسات العينة للحقول تجري فقط في قريتين من كل مركز)[١٧]. كذلك كان لصغار الحائزين المجبرين على زراعة حصة من قصب السكر أو محاصيل تجارية أخرى وبيعها للحكومة بأسعار منخفضة، منطق قوى في تحويل جزء من أرضهم لمحاصيل يمكنهم أن يأكلوها بأنفسهم، بما فيها القمح. وعلى الأقل كانوا سيعملون على تخصيص أية تربة فقيرة بشكل خاص لمحاصيل الحكومة لا للمحاصيل التي يستهلكونها في بيوتهم. (كثيرا ما كان عم محمود يقول، مشيرا إلى قطعة جرداء من تربة مبيضّة لم تنتج يوما أي شيء "هنا سمسم الحكومة"). ربما كانت هذه الأنواع من الممارسات قد تزايدت بقدر معتبر أثناء الثمانينيات، حين تدهورت أسعار التوريد الحقيقية وأصبح الحصول على الدقيق المدعوم أصعب وزادت أسعار الأطعمة الأخرى بشكل حاد. وهكذا فإن ركود كمية المحصول في السنوات السابقة على ١٩٨٧، الذي جعل التحول للسوق الحر ضروريا، من وجهة النظر الرسمية، قد يعكس في الواقع جزئيا أو كليا تغيير الحائزين للأرض والمحاصيل بشكل غير مسجل رسميا لخدمة احتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل[١٨]. بقدر ما يكون الأمر على هذا النحو، وهو شيء لا توجد طريقة لقياسه، تكون إصلاحات السوق الحر قد أثرت على الإحصائيات التي تنشرها

الدولة بأكثر مما أثرت على ما كان المزارعون يزرعونه بالفعل.

ثانيا، من الغريب أن من يحكون قصة الزراعة المصرية في نهاية القرن العشرين كقصة انتقال ناجح إلى السوق الحر يعتبرون أن أفضل دليل على تقدمه حقيقة أن المزارعين لم يكونوا ينتقلون بشكل متزايد نحو السوق ولكن نحو التموين الذاتي والحماية من السوق[١٩]. كان المنطق الدافع لتحرير الزراعة أن المزارعين سيستجيبون بزراعة مزيد من المحاصيل المسماة عالية القيمة، خصوصا محاصيل التصدير، مثل القطن والخضروات، ويندمجون بشكل أكبر في اقتصاد السوق القومي والعابر للقوميات وبذلك يُزيدون دخلهم والدخل القومي. هذا لم يحدث. في السنوات الست التي تلت تحرير الزراعة في ١٩٨٧ تناقصت المساحة المزروعة قطنا والمزروعة بمحصولي الخضر الرئيسيين (الطماطم والبطاطس)، وكذا مساحة معظم الخضروات الأخرى[٢٠]، فتراجعت قيمة الصادرات الزراعية بشكل حاد. وحتى بعد عقد من التحرير لم تستعد قيمة الصادرات مستويات ما قبل التحرير (انظر شكل رقم ٦). من جهة أخرى ظلت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب والعلف التي تخدم في معظمها الإنتاج العائلي ثابتة، وزادت المساحة بالنسبة لمحصولي الحبوب الغذائيين الرئيسيين، القمح والأرز، بشكل درامي[٢١]. في شمالي الدلتا، حيث حل الأرز كغذاء رئيسي محل الخبز، زرع المزارعون الكثير جدا منه بحيث وقّعت عليهم الحكومة ٢٥٠ ألف غرامة وهددتهم بالسجن في محاولة للمحافظة على إمداد الماء للصناعة ومحاصيل التصدير[٢٢]. وبالإجمال شغلت المحاصيل المخصصة في معظمها للأسر الزراعية أكثر من ثلثي المساحة المحصولية بعد الإصلاحات[٢٣].



شكل رقم ٦: مؤشر قيمة الصادرات الزراعية المصرية، ١٩٧٠- ١٩٩٩ (متوسط الفترة ١٩٨٩- ١٩٩١ = ١٠٠). المصدر: FAO, http://apps.fao.org.

*

وفي القرية نفسها قال كثير من صغار الحائزين إنهم حاولوا زراعة الخضروات للسوق بعد رفع الضوابط الحكومية بنتائج تتراوح بين الفشل والنجاح. في ١٩٨٨ زرع أحمد حسن قيراطين باذنجانا روميا وباع المحصول بسبعمائة جنيه، وهو عائد جيد(٢٤)، فزرع في السنة التالية ستة قراريط (ربع فدان) تشكل نصف حيازته. كان هناك نقص في ماء الري لمدة شهر، فجف الزرع وملأ المحصول بأكمله ثلاث سلال بالكاد، باعهم بعشرين جنيها. وقال آخرون إنهم زرعوا طماطم وحصلوا على ما بين جنيهين وثلاثة جنيهات للكيلوجرام، بالبيع مباشرة لرجل يقود شاحنة وينتقل بها بعد ملئها لسوق الجملة في روض الفرج بالقاهرة. حينئذ أتت "أيام صدّام" (أزمة الخليج في ١٩٩٠- ١٩٩١) حيث تراجعت السياحة ومعها مجمل أسعار الخضروات. فكانوا يبيعون اثنين أو ثلاثة كيلوجرامات بخمسين قرشا فحسب. وقد حكى آخرون قصصا كارثية مختلفة بينما

عجز آخرون حتى عن محاولة التفكير في القيام بمثل هذه المخاطرات.

بدلا من ذلك، تبنى المزارعون استراتيجيات أخرى لزيادة دخلهم، ولكنها أفضت بهم إلى اتجاهات مختلفة عن الاتجاه للسوق. لنبدأ بمثال بسيط: لكي تجهز زينب شريطا من الشرائط التي قسمت لها أرضها لزراعة محصول القمح لعام ١٩٩٧/١٩٩٦ استأجرت قريبا بعيدا لها كان يستعمل محراثا خشبيا تجرُّه بقرة وعجلها. خلال السنوات الثماني منذ بدأت في زراعة أرضها كانت تستأجر دائما جرارات. وبحلول نهاية الثمانينيات كانت الجرارات قد حلت بالكامل تقريبا محل المحاريث التي تجرها الحيوانات، وهي عملية شجعها الدعم الحكومي وبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتشجيع استيراد الآلات الزراعية[٢٥]. ولكن انتهاء الدعم أزال بعض مزايا الجرار من حيث التكلفة (تتكلف حراثة القيراط جنيها ونصف إلى جنيهين للجرار مقابل جنيهين ونصف للبقرة). كذلك تعلمت زينب أن المحاريث التي تجرها الحيوانات تعطي محصولا أكبر لأنها لا تكبس التربة كما يفعل الجرار، خصوصا حين يقوم بدورات ضيقة عند نهايات الشرائط الطويلة الضيقة التي يملكها صغار المزارعين. فوق ذلك كلمت ملاك القطع المجاورة في استئجار المحراث نفسه وتلقت من صاحب المحراث (خصوصا أنه من أقاربها) تخفيضا مقابل ذلك، بما جعل استئجاره أرخص من الجرار. وأصبح مالك المحراث يواجه طلبا متزايدا بحيث استأجر شريكا ليقوم بالحرث مقابل ثلث الدخل. والآلات عمرها محدود ويجب على ملاكها أن يدفعوا مقابل استبدالها، أما البقرة فتدرِّب عجلها وهي تحرث ويستطيع أن يحل محلها خلال سنتين أو ثلاث. ولما كانت البقرة تتغذى على علف محلي وتنتج بديلها، فإنها صارت تمثل جزءا آخر من انهماك الناس في أنواع من المنطق تبتعد من حيث هدفها عن منطق السوق أو تتقاطع معه.

لا تخلق هذه الاستراتيجيات البديلة مجالا منفصلا للممارسة يمكن أن يسمى تقليديا أو لاسوقيا ويتعارض مع مجال السوق. استأجرت زينب جرارا لحراثة شريط من الأرض في جزء مختلف من القرية، كانت تجهزه أيضا للقمح. كان أبو قمصان يزرع شريطا مجاورا وكانت زينب تعتمد على ابنه الذي كان يقود الجرار

في أداء خدمات أخرى لها أثناء العام. كان الأب يملك ثلاثة فدادين فقط، أقل بكثير من أي مالك جرار آخر، وبالتالي كان معتمدا جزئيا على تأجير الجرار ليحرث قطع جيرانه. ووجدت زينب أنه من الحكمة مواصلة استئجار جراره حفاظا على العلاقات الطيبة معه. وفي أماكن أخرى من القرية، كمثال مختلف، بدأ المزارعون في استعمال الجِمال، وبصفة خاصة لحمل محصول قصب السكر. ومثل حيوانات الحرث كانت الجرارات قد حلت بشكل شبه تام محل الجِمال على مدى العقود السابقة. ولكن حينئذ بدأ عدد من الشباب من أقسام مختلفة من القرية يستثمرون في الجِمال. كانوا يستعملونها في حمل قصب السكر صباحا ثم يضعون عليها السروج والأقمشة المزخرفة ويأخذونها إلى المعدية حيث يهبط السائحون القادمون من الأقصر، فيؤجرونها لهم في نزهة عبر القرية.

ويقدم قصب السكر حالة أكثر تعقيدا لهذا التداخل، كمثال على صعوبة التمييز بين ممارسات السوق واللاسوق. ظلت أسرة محمود التي تملك أربعة أفدنة، ولديه ثلاثة أبناء متزوجون، تُبقي فدانا مخصصا لإنتاج قصب السكر الذي يظل في الأرض طوال العام، برغم أنها زادت مساحة محصول القمح لأكثر من فدانين. كان القصب هو محصولهم النقدي الوحيد، أما بقية الأرض فكانت لزراعة الذرة والبرسيم لإطعام الحيوانات والبصل والملوخية ومحاصيل أخرى صغيرة لإطعام العائلة. كان القصب يوفر الدخل اللازم لشراء البذور والسولار لمضخة الري والسماد المطلوب لزراعة محاصيل الأسرة. يُدِر فدان القصب ما بين ٤٥٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه من مصنع السكر الحكومي، الذي يدفع جزءا من هذا المبلغ مقدما، فيوفر قرضا نقديا في وقت مبكر من السنة، أصبحت الأسرة تعتمد عليه الآن. كان هذا سببا إضافيا لاحتفاظها بفدان للقصب - أي كمصدر للاقتراض؛ لأنهم إذا تحولوا إلى محصول آخر لن يكون باستطاعتهم مواصلة الحياة في موسم نمو المزروعات بغير قرض. لقد كانوا مندرجين في الإنتاج للسوق، ولكن الغرض من ذلك كان تدعيم نظام التموين الذاتي الأكبر بكثير. وينطبق هذا على القرية كلها، وربما على البلاد بأكملها. هذا الترتيب نقيض ما وصفته المناقشات القديمة عن تمفصل أنماط الإنتاج وأكثر تعقيدا. فبدلا من أن يواصل القطاع المعيشي حياته

دعما للرأسمالية، تواصل محاصيل السوق، بحماية الدولة وتشجيعها، دعمها للتموين الذاتي.

لم يكن صغار المزارعين ومتوسطوهم مثل أسرة محمود مهتمين بتوسيع إنتاج محاصيل السوق مثل قصب السكر فيما يتجاوز احتياجات إنتاجهم الأسري، بالتحديد بسبب التكاليف والخسائر التي يتضمنها جلبها للسوق(٢٦). لقد كانوا يقطعون ويقشرون القصب بأنفسهم، وبمساعدة جيرانهم وأقاربهم، ولكنهم كانوا مضطرين لاستئجار جرار وعربة لحمله عبر القرية حتى خط السكك الحديدية الخفيف الذي ينتهي إلى معصرة أرمنت، على بعد خمسين كيلومترا إلى الجنوب، واستئجار رجلين لتحميل عربة السكك الحديدية. ويكلف الجرار خمسمائة جنيه للفدان، والرجلان ثلاثمائة. فكما يقول رجب محمود "الجرار يأخذ ربحنا". وهو يُقسم أن عمال العصارة يأخذون أيضا بعض المال؛ لأنهم حين يزنون القصب عند المصنع يغشون دائما ويسجلون وزنا أقل لعربات المزارعين. أما المحصول العائلي الذي يجمعونه أيضا بأنفسهم فكان يُنقل للبيت على عربة يجرها حمار أو ينقلونه بأيديهم أو في شاحنة خفيفة تستأجر ببضعة جنيهات إذا كان الحقل بعيدا. لم يكن أحد غيرهم يأخذ أرباحهم.

أنتجت الاعتبارات نفسها منطقا مختلفا عند حفنة كبار الملاك؛ لأن قصب السكر كان بالنسبة لهم أقل احتياجا للعمل نسبيا. فمثلا استأجر سليم الذي كان يزرع أكثر من مائة فدان قصبا فرقا من عمال اليومية بخمسة جنيهات لكل منهم في اليوم (في ١٩٩٦/ ١٩٩٧) لزراعة كل محاصيله وتنقيتها من الحشائش الضارة وحصادها. وكان أبناؤه وأبناء أخوته يساعدون في الإشراف على سير العمل في مختلف مناطق القرية، كما وظف حفنة من العمال الدائمين لقيادة الجرارات التي يملكها وتشغيل مضخات الري وغيرها من الآلات. ولما كانت كل محاصيله تتحمل تكلفة العمل المأجور، لم يكن قصب السكر أكثر تكلفة في زراعته من القمح أو الذرة أو الفول. بل كانت تكلفة العمل بالنسبة له أقل بكثير في الحقيقة. يبقى القصب في الأرض لمدة ثلاث إلى خمس سنوات، بما يقلل تكلفة زراعته، ويحتاج إلى

التسميد ثلاث مرات سنويا فقط. كان محصول سليم كبيرا جدا بحيث كان حصاده يستغرق خمسة أشهر، من أواخر ديسمبر إلى مايو. وكان يستأجر عربات تحميل طوال هذه الفترة، بتخفيض. فكان يدفع جنيهين فقط عن تحميل كل طن من القصب، مقابل جنيهين ونصف إلى ثلاثة جنيهات يدفعها صغار الحائزين مقابل استئجار العربة لمدة يوم، الأمر الذي يجعل تكلفة العمل بالنسبة له أقل بما يصل إلى ٥٠%. والأهم أن القرويين يتولون جانبا كبيرا من حصاد أرضه مجانا. فمن لا يملكون أرضا أو يملكون قطعا صغيرة كانوا يستعملون أوراق القصب، المعروفة باسم الجلوة كعلف للجاموس المنزلي. فمثلا كانت مُنى، التي تملك بضعة قراريط فحسب وتستأجر قراريط كثيرة غيرها لزراعة البرسيم، تعتمد على الجلوة كمصدر إضافي للعلف. وكانت تساعد في حصاد القطع المجاورة لبيتها وترسل أبناءها إلى الجانب البعيد من الحقل نفسه. فكانوا يقومون بقطع القصب ونزع أوراقه الحادة كالنصل، هو عمل صعب وخطر جسمانيا، بغير أجر، أو بأجر رمزي، مقابل أخذ الأوراق التي ليست لها قيمة سوقية. لقد جعل تفاعل العمل المدفوع وغير المدفوع المحصول نفسه، الذي يعتبره صغار المزارعين أكثر المحاصيل تكلفة في إنتاجه، أرخصها بالنسبة لكبار الملاك. ولكن الأرباح التي أدت بكبار الملاك لزراعة قصب السكر بدلا من القمح اعتمدت على إمداد كبير من القرويين من صغار الملاك والمعدمين الراغبين في أداء أشق الأعمال جميعا بغير أجر نقدي.

لقد ظللت أسمي قصب السكر محصولا سوقيا، ولكن هذا مضلِّل. فالمعصرة التي اشترت المحصول كانت ملك الحكومة التي كانت تشتري بسعر ثابت. ولكن ليس هذا هو الجانب المضلِّل، فلو خصخصت الحكومة شركة السكر والتقطير المصرية لن يكون لدى المزارعين خيار يُذكر فيما يتعلق باختيار شاري المحصول وسعر البيع. فالشركة تملك سكة الحديد الضيقة [التي تنتهي إلى المصنع] ولا توجد طريقة سهلة أخرى لنقل القصب، الذي يجب أن يصل إلى المعصرة خلال ساعات ، لأنه بعد قطعه مباشرة تتناقص رطوبته ونسبة السكروز فيها بسرعة. يستغرق

المحصول ثمانية عشر شهرا لينمو حين يُزرع لأول مرة ويبقى في الأرض لتسعة شهور أخرى يحتاج أثناءها للرعاية، وبالتالي ليس أمام المزارعين أية طريقة للاستجابة لتقلبات أسعار السكر العالمية.

الأمر المضلِّل هو فكرة إمكان وجود سوق حر للسكر نفسها. نظرا لأن القصب محصول يتطلب شمسا على مدار العام في المناطق المدارية وشبه المدارية، ولا يمكن ميكنة حصاده بسهولة، يكون هو الغذاء الأساسي الوحيد في العالم الذي لا تسيطر على زراعته وتصديره دول المنطقة المعتدلة الغنية. في البداية تم التغلب على هذا الشذوذ قبل ثلاثمائة عام باستعمار الكاريبي واستعباد الأفريقيين ليزرعوا القصب هناك (كانت زراعة قصب السكر أحد أشكال التنظيم والانضباط الصناعي الأولى، كما أوضح سيدني مينتز Sidney Mintz، واضعا صناعة السكر القائمة على عمل العبيد في مركز نشأة مناهج الإنتاج الرأسمالي ونظام التجارة العالمية[٢٧]. كذلك يعيد تاريخ المحصول تذكيرنا بأن السوق ليس له جوهر، ولكنه يتطلب دائما تنوعا متغيرا من مناهج اللاسوق في قلبه، يتضمن أحيانا العبودية). حين فقدت الولايات المتحدة وأوربا السيطرة على مستعمراتها الكاريبية في منتصف القرن العشرين، ردت بتشجيع زراعة بنجر السكر، وهو محصول ردىء يحتاج إلى استعمال مكثف لمبيدات الأعشاب الكيميائية وإلى حمايته بدعم سعره وبحصص استيراد. حينئذ جرى التخلص من فائض سكر البنجر بسعر زهيد في السوق العالمي، بما أدى إلى تخفيض سعر سكر القصب وزعزعته، الأمر الذي كلف منتجيه في العالم الثالث بلايين الدولارات في كل عام من عائداته المفقودة[٢٨]. في النصف الثاني من التسعينيات ساعد دعم الاتحاد الأوربي وأمريكا على إنتاج تخمة سكر عالمية لخمس سنوات متتالية، الأمر الذي خفَّض الأسعار إلى ما دون تكاليف الإنتاج بالنسبة لكل البلدان عدا البرازيل[٢٩]. شمل سعر السكر في الولايات المتحدة مئات الآلاف من الدولارات التي دفعتها صناعة السكر كل سنة لشراء أصوات في الكونجرس للإبقاء على نظام الدعم[٣٠].

*

مثلما لا يسهل فهم قصب السكر كمحصول سوقي، يصعب فهم القمح على هذا النحو. فهناك صعوبة مشابهة في فهم حركة القمح خارج القرية كنظام سوق. فكما حدث مع القصب والقطن والمحاصيل الكبرى الأخرى، لم تكن إصلاحات السياسة الزراعية في مصر قادرة على تحرير سعر القمح. منذ عام ١٩٩٢ سُمح للتجار باستيراد الدقيق، بما أقام ظاهريا سوقا حرا للدقيق الأبيض. ولكن في الممارسة استبَدل الإصلاح بضوابط الحكومة المصرية سلسلة من القيود والضوابط الأخرى تمتد من السوق العالمي إلى تاجر القرية.

على المستوى العالمي، تسيطر على تجارة القمح خمس أو ست شركات دولية لتجارة الحبوب، معظمها مملوك ملكية خاصة. وتعتمد أسعار الإنتاج على نظام شامل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لدعم السعر لمساعدة منتجيهم التجاريين الكبار الذين لا يستطيعون بغير ذلك أن يربحوا. يرجع فشل الإنتاج التجاري الكبير للقمح إلى ظهور سوق القمح العالمي منذ أكثر من قرن، بين سبعينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين، كما ذكرتُ في الفصل الماضي. وكما بيَّنت هاريت فريدمان Harriet Friedmann، لم يتبع ظهور السوق منطقا يمكن أن نصفه ببساطة بأنه رأسمالي. فقد تداخل مع تحول عالمي متزايد من الزراعة التجارية واسعة النطاق إلى إنتاج المزارع العائلية للقمح. كان إنتاج الأسرة الذي يعتمد على عملها غير المدفوع أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على التعافي من المزارع الكبيرة التي تستعمل العمل المأجور. (شجع التوسع الإقليمي للولايات المتحدة وكندا وغيرها من دول الاستيطان إقامة المزارع العائلية ودعمها اقتصاديا[٣١]). مع تفاقم أزمة منتجي القمح الكبار منذ الثلاثينيات، بدأت الولايات المتحدة وحكومات أخرى في وضع نظام لدعم الأسعار، وسعته واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية ليصبح برنامجا لصادرات الحبوب المدعمة التي كانت تهدف أولا لتحويل الأوربيين، ثم أجزاء من العالم الثالث، إلى مستهلكين لوجبات أساسها اللحوم، الأمر الذي يتطلب مستويات أعلى بكثير من إنتاج الحبوب. وكما أوضح الفصل السابع، كانت مصر أكبر مستقبِل للحبوب الأمريكية المدعومة في

السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث ساعدت واردات القمح الرخيص على خفض دخول المزارع وتحويل الإنفاق الحكومي إلى قطاعات أخرى، خصوصا الجيش.

في الولايات المتحدة وأوربا الغربية أبقت الحكومات دعم أسعار القمح عاليا لحماية المنتجين الأقوياء سياسيا. وبحلول منتصف التسعينيات وصل الدعم السنوي الإجمالي للزراعة في الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٩ ألف دولار لكل مزارع (أو أربعين ضعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر)[٣٢]. وقد أُتيح الخبز للفقراء بفضل نظام منفصل للدعم يستعمل كوبونات الطعام ومدفوعات الرفاهة[٣٣]. وفي مصر حيث لا يتمتع المنتجون بقوة سياسية ولا تستطيع نسبة أكبر بكثير من السكان تحمل الأسعار البالغة الارتفاع لسوق الحبوب العالمي، استعملت الحكومة الدعم بشكل مختلف، لتحافظ على انخفاض الأسعار للمستهلك. وكما ذكرنا سابقا، بدأت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات تطالب بأسعار السوق مقابل قمحها، وأجبرت مصر على البدء في برنامج لإصلاح السياسة الزراعية. ألغت الحكومة الدعم عن معظم السلع وقلصت كمية ونوعية الدقيق المدعم، وبدأت تضيف دقيق الذرة للقمح. ولكن الحكومة برغم ضغط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لإلغاء دعم الخبز كلية عجزت عن إلغاء برنامج الدعم. وكان على سوق القمح في القطاع الخاص أن يتعايش مع نظام الإمداد الحكومي.

أصبح مزارعو القرية الآن واقعين في شرك الغموض الناتج عن هذه السياسة. ادعت وزارة الزراعة أنها قد ألغت نظام قيود المساحة والحصص وأسعار التوريد الثابتة. ولكن وزارة التموين والتجارة، بالاشتراك مع سلطات الإدارة المحلية، ظلت تحاول الحصول على توريد ١٢ إلى ١٥% من الإنتاج المحلي من القمح بسعر ثابت (مائة جنيه للإردب في ١٩٩٦ و١٩٩٧)[٣٤]. وطالبت تعاونيات الإصلاح الزراعي المدارة حكوميا، مقابل إمدادها للمنتفعين بالإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ بالبذور والسماد، ملاك كل قطعة (نمرة، وهي وحدة أرض الإصلاح الأصلية التي كانت رسميا غير قابلة للتقسيم ولكن يشارك فيها عادة ملاك كثيرون من الجيل الثاني والثالث) بأن يبيعوا للحكومة إردبا واحدا

(١٥٠ كيلوجراما) من القمح [بهذا السعر]. وفي صيف ١٩٩٦ انفجرت أزمة حين ارتفع سعر القمح في السوق التجاري لمستوى أعلى بكثير من سعر الحكومة، فأصبحت وزارة التموين عاجزة عن الحصول على قمحها. ردت سلطات محافظة قنا بإيقاف كل مشروعات التنمية في أية قرية لا تقوم بتوريد حصتها، بما أجبر المزارعين على تقديم ما نقص من حصة القمح بشرائه من السوق، حيث قفزت الأسعار بشكل أعلى. كذلك قللت السلطات إمداد الدقيق المدعم لكل موزِّع. وفي محافظة أسوان الواقعة في الجنوب اشترطت السلطات على كل من يطلب تصريحا من أي نوع أو أية مساعدة حكومية أخرى أن يستخرج وثيقة تبين أنه قد قام بتوريد حصته من القمح. وقد فُرِض هذا الشرط على كل أسرة قروية في مركز واحد على الأقل، بما في ذلك تلك التي لا تزرع قمحا أو حتى لا تزرع أرضا على الإطلاق. فكان على القرويين، للحصول على الوثيقة المطلوبة، أن يدفعوا للتعاونية مبلغا يغطي تكلفة شراء الدقيق من السوق لتعيد بيعه للحكومة. وقد منعت السلطات نقل القمح بين المحافظات، وبالتالي كان على القرويين أن يُهَرِّبوا التموين عبر الصحراء لتجنب الحواجز ونقاط التفتيش التي أقيمت على الطرق الرئيسية على غرار الحدود الدولية[٣٥]. لم تناقش الروايات الرسمية عن انتقال مصر الناجح لاقتصاد السوق الريفي هذه الترتيبات الفائقة للعادة[٣٦].

هناك أسباب إضافية تجعل حركة القمح خارج القرية لا تشبه نموذج السوق الحر. لقد تم استنساخ الكارتل الدولي لشركات تجارة الحبوب التي تسيطر على إمدادات العالم داخل مصر. فقد سيطرت مجموعة صغيرة من التجار على استيراد دقيق القمح تجاريا وثبَّتت السعر[٣٧]. وداخل القرية نفسها مال التوزيع التجاري للدقيق أيضا نحو احتكار قلة محلي. حصل ثلاثة أو أربعة تجار في القرية على امتيازات رسمية لبيع الدقيق المدعم من وزارة التموين. والآن أصبحت المبيعات التجارية للدقيق مركزة في الأيدي نفسها. أكبر هؤلاء التجار جميعا بما لا يقاس هو حسن قناوي، الذي ورث مع أخيه إبراهيم دكان أبيه في القرية وحوله في منتصف التسعينيات إلى أكبر مشروع تجاري محلي.

*

يعكس تاريخ هذه الأسرة التجارية تعقيد التغيرات التي كانت تحدث. يقال إن جذور عائلة قناوي تمتد إلى التجارة البعيدة مع السودان. لم يبق من هذه التجارة – التي كانت يوما نشاطا مهما للقرية التي تقع بالقرب من بداية إحدى الطرق الصحراوية القديمة المتجهة إلى الجنوب – إلا القليل بعد منتصف القرن العشرين[٣٨]. وكان قناوي الأب يعيش من تجارة بعيدة مختلفة ازدهرت في المنطقة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وهي إمداد القاهرة بالبيض عن طريق القطار. وقد بدأ كتاجر متجول يجمع البيض من النساء اللاتي يربين الطيور المنزلية، وبنى لاحقا مفرخة ظلت بقاياها بعد أربعة عقود قائمة بجانب بيت العائلة. في السبعينيات دُمرت هذه التجارة أيضا؛ جزئيا بسبب تراجع إنتاج الحبوب المحلي بعدما أتاح سد أسوان نشر زراعة القصب؛ وجزئيا بفعل تزايد مزارع إنتاج البيض والدجاج في الشمال التي دعمتها قروض صندوق النقد الدولي وحبوب إطعام الدجاج الأمريكية اللاسوقية. أصبح واحد أو اثنان من جيران عائلة قناوي الفقراء يعملان في واحد من مزارع الدجاج العملاقة هذه في الدلتا، أحدهما زوج زينب المهاجر.

استطاع الأب أن يواصل نشاطه بعد انهيار صناعة البيض المحلية، فأصبح تاجرا عاما ومرابيا، يتعامل بصفة خاصة في القمح، وفتح دكانا صغيرا بناه في الحائط الخارجي لبيته الكبير. وبعد الدورة الأخيرة لنقل ملكية الأرض في الستينيات[*]، حين صادرت الدولة الأرض من بعض الذين أفلتوا من الإصلاحات الزراعية السابقة أو استفادوا منها، امتلك خمسين فدانا من عزبة في قرية مجاورة (كان مالكها قطبا محليا يدير عزبة أحمد عبود، بارون السكر الذي تناوله الفصل الأول، ووسع حيازاته الخاصة بعد أن فتت إصلاح ١٩٥٢ الزراعي ملكية عبود البالغة ستة آلاف فدان. في الستينيات صودرت أملاك هذا القطب وسافر للخارج، وعاد بعد عقد بعدما ألغى الرئيس السادات هذه المصادرات الأخيرة. وهو يدير الآن عزبة وفندقا كبيرا عبر النهر في الأقصر وعمليات أخرى كثيرة من بيته

(*) يحيل الكاتب إلى أعمال لجنة تصفية الإقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر عام ١٩٦٦- م.

بالقرب من أرمنت – وهو بيت عبود الريفي المستعاد). أرسل قناوي ابنيه للدراسة في كلية التجارة في إحدى جامعات القاهرة الكبيرة، وكانت استفادتهما مما تعلماه أقل مما حققته لهما العلاقات التي أقاماها مع أبناء أسر تجارية أخرى في القاهرة وعلى طول الصعيد. وقد عادا إلى بلدهما بعد موت أبيهما وبنيا مخزنا بجوار الجامع الواقع أمام البيت (والذي بناه الأب وتم تجديده وتوسيعه مؤخرا)، وحوَّلا دكانه إلى مركز تجارة جملة كبيرة، باستعمال علاقاتهما التجارية التي بُنيت في الجامعة، وتوليا توريد البضائع لكل الدكاكين الأصغر في القرية. وخلال ثلاث سنوات بنيا مستودعا أكبر على الطريق الرئيسي وآخر عبر النهر في الأقصر وبدأوا يحتكرون إمداد الدقيق في المركز وكذلك إمدادات معينة للفنادق السياحية الكبرى، بما في ذلك ماركة جديدة من المياه المعدنية تسمى "صافي". (التي ينتجها قطاع الأغذية والمشروبات في الجيش المصري، أكبر مشروع زراعي شامل، من الإنتاج للتوزيع، تمثل قوة عمله غير المدفوعة الأجر نظام سخرة آخر داخل ما يسمى السوق).

معظم النسوة اللاتي اعتدن على إمداد الأب بالبيض لم يعد باستطاعتهن شراء بيض المزارع. في أواخر الثمانينيات تم إيقاف إمداد حبوب علف الدواجن الأمريكية وفقا للنظام اللاسوقي، كجزء من برنامج إصلاح الأسعار الزراعية. وفي الوقت نفسه رفعت الحكومة الحظر عن استيراد الدجاج المجمد، الذي أغرق السوق بإمدادات رخيصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لم يكن دعمها قد توقف. انهارت معظم مشروعات صناعة البيض والدجاج التجارية ونقص عدد الدجاج الحي للنصف بين ١٩٨٤ و١٩٨٩، وتراجع استهلاك البيض للفرد من ثمانين بيضة سنويا إلى خمس وثلاثين بيضة. ولم ينجُ سوى أكبر المنتجين (بما فيهم المشروع الذي وظف رجالا من القرية في الدلتا)، ببناء عمليات متكاملة لها مطاحن علفها الخاصة ونظم توزيع منتجاتها. وبحلول أوائل التسعينيات شكلوا كارتلا صغيرا يسيطر على الأسعار والإمداد[٣٩]. بدأت نساء القرية تربين أعدادا متزايدة من الطيور المنزلية، لتوافر المزيد من النواتج الثانوية من عملهن الزراعي التي استعملنها كعلف حيواني، ولعدم قدرتهن على الشراء بأسعار الكارتل. فمثلا

كانت زينب تربي في المتوسط دستة أو أكثر من الحمام وعددا مساويا من الدجاج ونصف دستة من البط والأوز، بالإضافة إلى جاموسة وما يصل إلى دستتين من الخراف والماعز، بينما قد تملك الأسر الأغنى عدة جواميس وأبقار. وكانت النساء تبعن فائض الطيور والدجاج للجيران، وفي القرية المجاورة في السوق الأسبوعي، حيث يكاد عددهن يتساوى أحيانا مع عدد التجار المحترفين الذين يبيعون الخضروات وحبوب العلف والأدوات المنزلية. كذلك حلت الطيور التي تربَّى منزليا محل اللحم الذي كُن يشترينه من الجزار لعشاء يوم الخميس، الذي يشكل وجبة اللحوم الأسبوعية الوحيدة عند معظم البيوت، فلم يعد كثير منها قادرا على شراء اللحم بعد الإصلاحات(٤٠).

هذه قصة أسرة تجارية واحدة وقرية واحدة. لا تكمن أهميتها في إقامة أية حجة عامة عن أثر إصلاحات السوق، ولكن في إقامة الحجة ضد الرؤى العامة. فالقصة تلقي الضوء على التنوع الهائل في العوامل الفاعلة في محاولة إدخال نظام سوق، كثير منها لا يتفق مع أي تعريف مجرد للسوق. لم تكن نتيجة إصلاحات السوق، سواء بالنسبة للطيور المنزلية أو القمح، شيئا يشبه نظام السوق. وقد حدثت هزيمة مشابهة مع السماد: فحين أنهت الحكومة السيطرة على إمداد السماد في ١٩٩٤ استولت قلة من ثلاثة منتجين على إمداد السماد ورفعت السعر أربعة أضعاف، الأمر الذي أجبر الحكومة على استعادة السيطرة على السماد(٤١). لا تعكس كل هذه التطورات فشلا في تطبيق الإصلاحات، بل تعكس تفاعلها مع الشبكات وأشكال المنطق التي غيرت وضعها ونقلتها.

*

أريد أن أعود للمرة الأخيرة لقضية الخبز. لم يكن بمقدور سوق الدقيق أن يعمل بحرية كسوق، كما رأينا، جزئيا لأن الخبز هو الغذاء الرئيسي لمعظم الناس في مصر. لقد قللت الحكومة أو رفعت الدعم عن كل الأغذية الأخرى تقريبا، ولكنها لم تستطع أن تلغي توفير الخبز المدعم. يشكل الخبز في القرية جزءا كبيرا من وجبة كل فرد تقريبا. بالمقارنة بأرغفة الخبز البلدي المسطحة التي تؤكل في المدن، كان رغيف الخبز الشمسي الذي يُنتَج في قرى الصعيد مُشبِعا للغاية، ويكاد

يكون بالنسبة لأفقر الأسر الطعام الوحيد، فيأكلونه مع كوب من الشاي الأسود في الإفطار (والشاي يساعد على قتل الشهية) ويغمسونه في سلطانية الملوخية لتجعله طريا في الوجبة الرئيسية.

كانت التغذية الرئيسية التي يستطيع الخبز أن يوفرها ناتجا عن مَورِد عظيم من موارد القرية، مورد شَكَّل سوق القمح ولكن لا يمكن تسويقه، هو الخَبيز. كان عمل النساء في عجن الخبز وخَبزه وتوفير الوقود لفُرن الخبز أحد الوسائل الأكثر أهمية لخلق ثروة الأسرة. تخبز معظم النساء كل أربعة أو خمسة أيام، ويكون ذلك عادة بالاشتراك مع زوجة أخ أو جارة أو ابنة تغيب عن المدرسة في هذا اليوم لتشارك في العمل الذي يُنتج خمسين أو ستين رغيفا. كان الخبيز يتكامل مع أعمال منزلية أخرى كتنشئة الأطفال أو الغسيل أو الطبخ أو التنظيف، وكان مرتبطا تماما بتربية الحيوانات. توفر أقراص روث الجاموس مع بقايا أوراق الذرة أو الحنطة التي تستعمل كعلف للحيوان، ممزوجة مع روث حمار، مصدر الوقود الأساسي لفُرن الخبز (وتستطيع البيوت التي تحتاج إلى مزيد من الروث أن تنشر بعض الروث على أوراق في الممر الواقع خارج البيت، فرائحته تجتذب كل حمار مار بالمكان ليقدم المزيد). وتقدم علب الكرتون وكراسات المدرسة المستعملة وأشكال أخرى من النفاية في القرية مصدرا إضافيا للوقود. جلبت جماعات السائحين الآتية من الأقصر لزيارة المعبد القريب من بيت زينب علب غذاء قامت زينب بترتيبها لتعيد تدويرها في فرنها. لم تكن زينب تتخلص من بقايا الخُبز الجافة على مائدتها، بل كانت تجمعها بحذر وتطعمها للطيور. وحتى رماد فُرن الخبز كان يعاد استعماله كسماد في الحقول.

لا يمكن إعادة إنتاج هذا الشكل من أشكال إنتاج الطعام تجاريا، في ضوء أسعار السوق للوقود والعمل، وبالتالي لم يكن الرغيف الشمسي مطروحا في السوق. وعند أغنى الأسر المالكة للأرض كانت النساء تُعفى من المهام الأخرى كتربية الحيوانات وجمع العلف، ولكنهن ظللن ينتجن خبزهن الخاص. وحتى الحفنة من النساء الشابات الأفضل حالا، اللاتي يعشن في شقق صغيرة بالقرب من

المعدية، التي ينتقل بها أزواجهن يوميا ليعملوا كمحامين أو صيادلة في الأقصر، ما زلن يغدن كالمعتاد إلى بيوت أمهاتهن في القرية كل بضعة أيام ليخبزن الخبز.

يمكن أن يبدأ نظام التموين الذاتي بزراعة القمح وتربية الحيوانات المنزلية. لا توجد أسرة مكتفية بذاتها، فمعظمها يفتقر إلى ما يكفي من الأرض لتعيل نفسها بالكامل، ومن يملكون حيازات كبيرة يشترون الشاي والسكر وسلعا أخرى لا يستطيعون زراعتها. ولكن التموين الذاتي يشمل ما هو أبعد بكثير من الموارد الممثَّلة في الأرقام الحكومية عن إنتاج القمح وأعداد حيوانات المزارع. لا تُنتج أسر القرية وجبتها الأساسية فقط بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، ولكن بنظام كثيف لصناعة الطعام. لا العمل المستخدم في صنع الخبز ولا الوقود سلعة سوقية. وينطبق الأمر نفسه على العمل المستخدم في حلب الجاموسة وإنتاج الجبن والزبد المصفى وغيرهما من منتجات الألبان المنزلية، أو في إعداد الطيور للأكل. قد يكون نظام التصنيع هذا أكبر صناعات البلاد، على الأقل من حيث عدد العاملين فيه والأفواه التي يطعمها. ومع ذلك ليس له مكان رسمي في برنامج الحكومة للتنمية الزراعية. تشمل مناهج تقدير الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بعض التخمينات عن قيمة المحاصيل التي يستهلكها من يزرعونها. ولكن الإصلاحات كانت مهتمة بإزالة العقبات أمام عمل قوانين السوق وفهمت طبيعة الزراعة المصرية وفقا لنموذج السوق. هذا النموذج لا مكان فيه لصناعة الطعام المنزلي والمحاصيل والحيوانات التي تدعمه، إلا كشيء مهمَل وبلا أهمية.

*

كان من شأن نتائج تطبيق المصلحين لنموذج السوق أن توضح فشله. ربما يكون إلغاء الشراء الإجباري للمحاصيل من جانب الحكومة بسعر منخفض قد نَشَّط الإنتاج. فقد زادت أرقام محاصيل كبرى كثيرة بشكل ملحوظ. ولكن ربما ترجع بعض هذه الزيادة إلى تسجيل أكثر دقة للمحاصيل، ويعود معظم الباقي إلى استمرار إدخال فصائل ذات إنتاجية محصولية أعلى، وهو أمر لا يرتبط بالضرورة بمبادئ السوق (في التسعينيات حصلت مصر على الرقم القياسي العالمي لإنتاج قصب السكر [للفدان]، وهو المحصول الوحيد الذي ظلت الحكومة تسيطر عليه

بالكامل). بصفة عامة أنتجت إصلاحات السوق الحر نتائج مناقضة لما تنبأ به المدافعون عنها. بدلا من الانتقال نحو محاصيل تصدير عالية القيمة مثل القطن والخضروات زاد المزارعون إنتاجهم من محاصيل الطعام الرئيسية مثل القمح والذرة والأرز. لم تنجح الأسواق بسبب الاحتكار وتخزين كميات ضخمة والمضاربة وتعريض المزارعين لتقلبات أسعار عالمية جعلت زراعة السوق الحر في كل مكان في العالم مستحيلة. بدأ المصلحون يواجهون عدم الاستقرار الناتج عن برامجهم، فنادوا بإدخال الأسواق المستقبلية، لتمكين الفلاحين من بيع محاصيلهم مقدما بأسعار أكثر ثباتا. ولكن نادرا ما تنجح الأسواق المستقبلية مع صغار المزارعين، فهي تميل ببساطة لفتح حقل آخر للمضاربة المالية، ينزع المزيد من الدخل ممن زرعوا الطعام[٤٢]. أما البدائل الأفضل مثل تعاونيات التسويق التي يديرها المزارعون، والتي تلعب دورا كبيرا في أوربا والولايات المتحدة، فقد تجاهلتها مؤسسات من قبيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفي بعض الحالات عارضتها بنشاط[٤٣]. بدلا من ذلك كانت الحكومة مضطرة لإدارة الأزمة باستبقاء وإعادة استعمال ضوابط المساحة المحصولية وأسعار الدقيق. وفوق ذلك اعترف المصلحون أنفسهم بأن "تكاليف" سياستهم، على حد قولهم، "أصبحت أكثر بروزا". وتشمل التكاليف التي عددوها، بغير أدنى إشارة إلى مسئوليتهم عنها، "تزايد البطالة وهبوط الأجور الفعلية وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وتزايد انتشار الشعور بعدم الأمان الاقتصادي"[٤٤].

ادعى المصلحون أن هذا الفقر المدقع ثمن ضروري لإزالة الحواجز أمام النمو الزراعي، وبمجرد أن يبدأ النمو، سيجري التغلب على هذا الفقر. ولكن لما كانت إزالة الحواجز قد عرضت المزارعين لعدم استقرار الأسعار العالمي ولتثبيت الأسعار المحلي، فإنها لم تحفز نموا واقعيا. كان البنك الدولي قد ادعى أن نظام ضوابط السعر القديم يعاقب المزارعين ويقلل الناتج القومي الإجمالي الزراعي بنسبة ٢٠%[٤٥]. ومع ذلك، في السنوات السبع التالية لإزالة الضوابط في ١٩٨٦، وبرغم الزيادة المسجلة في العائد، ركد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي أو حتى تراجع[٤٦]. وأقر المصلحون لاحقا بأنهم لم يكونوا يعرفون ما إذا كانت ضوابط

السعر القديمة قد خفضت الناتج أو ما هو أثر تدخل الدولة على الأداء الزراعي الإجمالي، وهو جهل فاتهم أن يذكروه حين كانوا يدافعون عن الإصلاحات(٤٧). فوق ذلك، شجع النجاح الظاهري في مساحة كبرى أخرى للإصلاح الاقتصادي، وهي تثبيت العملة (انظر الفصل التاسع)، تدفقات كبيرة من رأس المال الأجنبي إلى مصر، ادعى صندوق النقد الدولي أنها تسببت في جعل الجنيه المصري مقدرا بأعلى من قيمته في علاقته بالدولار، بما قد يصل ربما إلى ٣٠%(٤٨). إذا كان الأمر كذلك، يكون تراجع الدخل الزراعي الإجمالي، وكذلك المعوقات أمام المزيد من تعزيز الصادرات الزراعية، أكبر.

لم تكن تكاليف الإصلاح ظاهرة مؤقتة بأي حال، فقد قُدِّر لها أن تصبح جزءا مركزيا من خطط المصلحين طويلة المدى للريف المصري. بعد إقامة سوق تجاري للمحاصيل، كان الهدف التالي إقامة سوق حر للأرض: في ١٩٥٢ منح الإصلاح الزراعي حائزي الأرض الزراعية وورثتهم الأمان من الطرد وثبت الحد الأعلى لإيجار الأرض عند سبعة أمثال الضريبة. قالت حكومة الولايات المتحدة والوكالات المالية الدولية إن هذا الترتيب "يخلق حوافز مضادة للاستعمال الأكفأ للأرض"، برغم أنه لا يوجد دليل يدعم هذه الرؤية(٤٩). في عام ١٩٩٢ مرر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وحزب الوفد اليميني، وهو حزب العائلات الغنية مالكة الأرض (والتي تشمل وزير الزراعة) قانونا في البرلمان يلغي إصلاح ١٩٥٢(٥٠). رفع القانون الحد الأقصى للإيجار من سبعة أمثال إلى ٢٢ مثل الضريبة على الأرض، مع فترة انتقالية قدرها خمس سنوات، تصبح بعدها الإيجارات والحيازات المستأجرة بلا ضوابط، ويمكن طرد جميع المستأجرين. أصدر البرلمان القانون بغير أية دراسة لآثاره المحتملة، ولا حتى أرقام دقيقة عن عدد المستأجرين الذين سيؤثر عليهم أو مساحة حيازاتهم(٥١).

جرى إسكات المعارضة الشعبية للقانون عن طريق النظام الأمني الذي اعتبر أي شكل للنشاط السياسي غير المرخَّص غير قانوني – وهو نظام شدد قبضته بشكل ملحوظ خلال فترة إصلاحات السوق الحر – وفي الوقت نفسه أوحت الحكومة بشكل متكرر بأن القانون لن يطبق بجدية. وبرغم أن الحكومة قد طبقت

مضاعفة إيجار الأرض ثلاث مرات، إلى اثنين وعشرين ضعف ضريبة الأرض، أعلنت في أكتوبر ١٩٩٦ أنها ستبقي الحد الأعلى للإيجار لخمس سنوات إضافية، حتى ٢٠٠٢[٥٢]. ولكن بنهاية عام ١٩٩٦، بدأ المزارعون يعرفون من خلال تغيرات في التعاونيات الحكومية المحلية أن القانون سيواصل طريقه، وبدأت الاحتجاجات[٥٣]. في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ تجمع المزارعون المستأجرون من قرى بالقرب من بني سويف، على بعد ثمانين ميلا جنوبي القاهرة، على خط السكك الحديدية الرئيسي وبدأوا يوقفون القطارات من وإلى القاهرة، ثم ساروا إلى مكتب المحافظ وطالبوا بإلغاء القانون. ألقت قوات الأمن القبض على عشرة مزارعين[٥٤]. وأغلقت لاحقا صحيفتا المعارضة اللتان كتبتا عن هذه الأحداث وأمثالها[٥٥].

حين طبق القانون في النهاية في أكتوبر ١٩٩٧ تصاعدت الاحتجاجات، وتصاعد معها عنف الدولة. جاء في تقرير "مركز الأرض لحقوق الإنسان" الذي أقيم للدفاع عن مطالب صغار المزارعين أن ٤٩ شخصا قتلوا في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ في نزاعات متصلة بالقانون الجديد، وجُرح ٩٥٦، وأُلقي القبض على ٢٧٨٥ شخصا. وفي الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩ فقد ١٧ آخرون حياتهم وجُرح ٢٠٥ وأُلقي القبض على ٣٧٥ شخصا، تعرض بعضهم أيضا للتعذيب[٥٦]. في الوقت نفسه، مررت الحكومة قانونا جديدا لتنظيم المنظمات غير الحكومية المماثلة لمركز الأرض يحظر عليها ممارسة أنشطة سياسية[٥٧].

اختلف أثر قانون الإيجارات الزراعية بشكل كبير من قرية لأخرى ومن مركز لآخر، لأن ترتيبات الإيجار اعتمدت على تاريخ تشكُّل العزب وتوزيع الأرض والهجرة الخارجة في أماكن مختلفة[٥٨]. من بين ٩٠٥ آلاف مزارع أثر عليهم القانون يقدر أن ٤٣٢ ألفا، أو النصف تقريبا، أصبحوا بلا أرض (منحت الحكومة أرضا بديلة لـــ١٢ ألفا من هؤلاء، أي أقل من ١,٥% ممن تأثروا بالقانون). وقد نجح النصف الآخر في الحفاظ على وضعهم كمزارعين، إما لأنهم كانوا يملكون قطعا أخرى من الأرض أو أعادوا التفاوض حول حيازاتهم[٥٩]. هؤلاء كانت معاناتهم من القانون أقل فظاظة، كانت مجرد جزء إضافي من الضغط

الذي يدفع بهم على مدى سنوات كثيرة إلى حياة أكثر قسوة وصعوبة. قال سيِّد، وهو مزارع في القرية "لقد وضعونا في الخلاط وأداروه بلا توقف".

اختلف أثر القانون أيضا باختلاف العوامل والقوى التي تفاعلت معه، خصوصا تلك المتعلقة بسلطة الأسرة محليا. في بعض الحالات كان إعمال القانون مستحيلا في القرية التي درستُها. استأجر رجب أحد الفدادين الأربعة التي تزرعها أسرته واستطاع أن يمنع الملاك من استعادتها. فبرغم أن الملاك يعيشون في جزء مجاور من القرية نفسها، فإنهم كانوا ورثة من الجيل الثاني للمالك الأصلي ولم تكن لديهم فكرة عن الموقع الدقيق للشظايا المتناثرة التي يملكونها رسميا[٦٠]. وحتى لو استطاعوا تحديد موضعها لن يكون لهم ممر إليها؛ لأنها محصورة داخل حيازات رجب وأخوته. ولا هم أقوياء بما يكفي ليجدوا الدعم السياسي الذي يحتاجون إليه داخل القرية ليستعيدوا الأرض. من جهة أخرى استطاعت أرملة شابة ورثت حيازة تقل عن فدان كان يستأجرها قريب ثري يملك أكثر من خمسين فدانا أن تستعيد الأرض. في البداية رفض المستأجر، ولكنه أمكن إقناعه بتدخل أقارب آخرين ورؤساء القرية، قائلين إن المرأة ليست لديها وسيلة معيشة أخرى. في هذه الحالة خلق إنهاء عقد الإيجار أثرا عكسيا لنية المدافعين عن إصلاحات السوق الحر، حيث أعاد الأرض من مزرعة تجارية كبيرة إلى مُزارِعة ستزرعها زراعة أسرية. مرة أخرى، أنتج منطق السوق الحر نتائج مختلفة حين زحزحته أشكال منطق أخرى تعمل داخل القرية.

*

لم يكن طرد المزارعين المستأجِرين الجزء الوحيد في خطط المصلحين طويلة المدى. انتهى مؤتمر عُقد في القاهرة في مارس ١٩٩٥، جمع ممثلين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الزراعة وشركات استشارية للاستثمار الزراعي وبعض الأكاديميين الأمريكيين والمصريين العاملين لديها، إلى أن مستقبل مصر الزراعي يعتمد أساسا على زيادة استعمال التكنولوجيا لتشجيع "تراجع استعمال العمل"، الأمر الذي سيحرر بدوره قوة عمل إضافية للتوظيف الصناعي. وسوف يساعد هذا العمل الفائض مع دفع أسعار أقل للمزارعين لإنتاج الطعام على "إبقاء

الأجور المدينية الحقيقية منخفضة والصناعة أكثر ربحية"[٦١]. وهكذا تم الكشف عن أن التكاليف الانتقالية المتمثلة في بطالة أعلى وتدهور الأجور الحقيقية وتناقص الأمان الاقتصادي هي هدف طويل المدى للإصلاحات.

وربما بهدف تعجيل عملية الإفقار هذه، كرر المؤتمر مطلب حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي بإلغاء ما تبقى من دعم للخبز والدقيق سريعا، على أساس أن إبقاء الطعام الأساسي في متناول الناس يؤدي إلى "فاقد" وإلى "استهلاك زائد"، وعرض بدلا من ذلك منح قدر أقل من المساعدة للـ"٢٠% الأكثر فقرا من السكان"[٦٢]. وليس من شأن هذا القدر الأصغر من الدعم تغطية النسبة المعروفة، حتى قبل تأثير الإصلاحات، التي تعاني من نقص خطير في التغذية[٦٣]. وقد يؤدي إنقاص الدعم إلى زيادة نسبة من يعانون من سوء التغذية؛ لأنه لا دليل على أن من يأكلون الخبز المدعم مدانون بالاستهلاك الزائد. وحتى عند ثلثي السكان الذين صُنفوا كغير فقراء، كان متوسط الإنفاق على الطعام ما يقرب من ٥٠% من الإنفاق الأسري، يتكون جزء كبير منه من الخبز ونشويات أخرى. وتشير المسوح إلى أن متوسط السعرات الحرارية التي يتناولها هؤلاء الثلثان الأفضلان دخلا تظل تحت الحد الأدنى الموصى به، حتى قبل معظم زيادات الأسعار وانخفاضات الأجور [الحقيقية] في التسعينيات[٦٤].

إذا كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة بالاستهلاك الفائض والزائد يلزمها النظر في مكان آخر. إذ توحي تقديراتها الخاصة بأن ٥% من سكان مصر أغنياء وفقا للمعايير الأمريكية، وأن أعلى ٢% من السكان (أكثر من مليون شخص) "أثرياء بشكل استثنائي واستعراضي"[٦٥]. ما من دليل على أن هذه الطبقة تشتري كمية تُذكر من الخبز المدعوم (في ١٩٨٤ كان الخبز يصل إلى ٧٥% فقط من سكان المدن، وبعد ذلك تراجع في النوعية وقلَّ وجوده[٦٦]). تزايدت ثروة واستهلاك الأغنياء مع الإصلاحات التي قادتها الولايات المتحدة، بما وسع الفجوة التي تفصلهم عن الـ٩٥% الباقين. في ١٩٩٤ صنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة مصر كواحدة من أربعة بلدان "تتعرض لخطر الالتحاق بالقائمة العالمية للدول الفاشلة بسبب فجوات الدخل الواسعة بين أقسام سكانها"[٦٧].

يُصدم المرء وهو يقرأ عروض وتقارير المدافعين عن إصلاحات السوق الحر للزراعة المصرية بالغياب الكامل تقريبا لأي تفصيل أو خصوصية لمصر الريفية فيها. إنها كتابات لا نصادف فيها مزارعين أو قرى. ولكن هناك أشياء أخرى كثيرة تغيب عنها. فكثير من عروض الإصلاح الكاسحة ليست مدعمة بأدلة مناسبة. طُرحت مطالب إلغاء ضوابط الأسعار وحصص المحاصيل ودعم الغذاء وحماية المستأجرين بغير معرفة موثوق بها عن آثار هذه البرامج أو العواقب المرجحة لإلغائها، وكانت النتيجة تراجع معدلات النمو الزراعي والابتعاد عن زراعة محاصيل عالية القيمة كالقطن وانهيارا كبيرا في مُنتَج التصدير الصناعي المصري الأكثر قيمة، وهو المنسوجات والملابس القطنية، وأزمات متكررة لفيض أو نقص إنتاج محاصيل مختلفة. لم يحل أي شيء من هذا بين المصلحين وبين إعلان نجاح خططهم. لا يجب أن نعتبر دلالة هذه التقارير والإعلانات التي لا تنتهي علامة على التقدم على طريق التنمية الرأسمالية، ولكن على التكرار الثابت للغة رأسمالية السوق، التي تعيد بفعل التكرار إنتاج انطباع بأننا نعرف ما الرأسمالية وأن تفتُّحها يحدد تاريخنا.

كانت مؤتمرات السياسة ووثائق صندوق النقد الدولي والبرامج الحكومية والتقارير الاستشارية والمعلومات الإحصائية والتصريحات الصحفية والأوراق الأكاديمية، جزءا من مشروع متواصل لترتيب وإعادة إنتاج الاقتصاد المصري. مرة أخرى، يجب ألا نخطئ ونعتبر هذا الاقتصاد موضوعا قائما بذاته، بل يجب أن نختبره بوصفه العلاقة بين الخبرة والعالَم الذي تحيل إليه الخبرة – عالَم ليست له حين نفحصه عن قرب هذه البساطة أو المنطق أو الثباتية التي تدعيها خبرة علم الاقتصاد.

كيف نستطيع إذن أن نفهم مصر الريفية وعلاقتها بنظم السوق (بما في ذلك علاقاتها بهذه الخبرة الاقتصادية)؟ هناك حتى الآن، بصفة عامة، خياران، لا يخلو أي منهما من مشكلات[٦٨]. يشير أحدهما إلى تمييز أساسي في المجتمع الريفي بين الحيازات الفلاحية الصغيرة، التي تتحدد عادة بأقل من خمسة أفدنة، حيث يكون الإنتاج موجها إلى المعيشة وإعادة إنتاج الأسرة، والزراعة الرأسمالية المندمجة في

الأسواق القومية والدولية. نوعا الزراعة مرتبطان؛ لأن مزارع قطاع السوق تجند عمالا مأجورين من بين المعدمين وأصحاب قطع الأرض الأصغر مساحة في القطاع المعيشي. وتتيح العلاقة لقطاع السوق أن يزيح إلى خارجه عملية إعادة إنتاج قوة العمل، حيث يتولى القطاع المعيشي دفع تكاليفها، الذي يعتمد بدوره على فرص عمل في قطاع السوق لمواصلة حياته[٦٩].

يهدف هذا المدخل – بأن يأخذ بجدية الأسرة المعيشية كشكل للإنتاج واختبار مناهج التمفصل بين القطاعين العائلي والرأسمالي – إلى الكشف عن تنوع الاستراتيجيات التي تحاول التجمعات السكانية الريفية استعمالها لمقاومة اختراق رأس المال أو استيعابه، بغير اختزال الظاهرة إلى عناد التقاليد أو إلى تأخر بحث في عملية البلترة proletarization[*] المدفوعة بالتوسع العالمي للرأسمالية[٧٠]. كان المأمول أن مدخلا كهذا سيغير موضع ديناميكية التغيير الرئيسية ليضعه داخل، لا خارج، مجتمعات الشرق الأوسط ويمكّنها من "إعادة القبض على تاريخها الخاص"[٧١].

المشكلة في هذه الطريقة في التفكير هي أن "تاريخها الخاص" هذا يجب أن يكون تاريخا خارج الرأسمالية، ولكن، باستثناء كتابات ريتشارد كريتشفيلد Richard Critchfield، ليس خارج الرأسمالية هذا مكانا يسهل العثور عليه[٧٢]. تاريخ الرأسمالية يجب أن يُكتب كتاريخ للغرب، كتاريخ آخرين، وبالتالي لاستعادة تاريخ مختلف يجب على أناس مصر الريفية أن ينظروا لأنفسهم خارج ديناميكية الرأسمالية. والمأمول هنا أن يستطيعوا تحديد موضع "ديناميكية" تخصهم. ولكن كما رأينا في مناقشة نظام العزبة في الفصل الثاني، وكما بينت دراسات القرن الثامن عشر والفترات الأسبق، لم يكن تاريخ مصر الريفية قط خارج ما يسمى تاريخ الرأسمالية. وفي نهاية القرن العشرين، كما ناقش هذا الفصل، لم يوجد "قطاع معيشي" مكتفٍ بذاته في علاقة تمفصل بسيط مع قطاع خارجي بالنسبة له يسمى

(*) هى عملية تاريخية لتحويل من يعملون بأيديهم إلى عمال بالأجر، بوسائل عديدة، منها إفقار ملكيات الأرض الصغيرة وإفلاسها، أو حرمان المجتمعات الفلاحية من حقوقها فى الأرض المشاع، مع تحويل نمط استغلال الملكيات الكبيرة إلى الرأسمالية، أى الاعتماد على العمل المأجور – م.

السوق. لا توجد طريقة متماسكة لرسم خط فاصل بين الاثنين. كانت صعوبة إيجاد أي منهج تحليلي أو وصفي لفصل اللارأسمالي عن الرأسمالي هي التى أصابت بالشلل نظريات "تمفصل أنماط الإنتاج"، التي أصبحت هذه المشكلة تُعرف بها. انتهت مقالة راجعت هذه الأدبيات إلى أنها "جعلت العلاقات التي تكاد تتجزأ وتتنوع بلا نهاية"، والتي تميز ما يسمى الزراعة اللارأسمالية في العالم الثالث، تفسير "كيفية جمع نمط إنتاج واحد لعدد كبير للغاية من 'الأشكال' المتنوعة" صعبا. وواصل الاستنتاج قائلا إن تمفصلها مع الأنماط الرأسمالية، الذي يشمل روابط على مستويات عديدة، متغايرة في الشكل والمضمون، "لا يكاد يعني أكثر من اعتراف (ضروري) بمستوى من الترابط، بينما لا يكاد يفترض شيئا عن شكله أو طبيعته الدقيقة". وفي النهاية كل ما يمكن تقديمه هو الأمل في أن "ما تفتقر إليه صياغات كهذه في الدقة تعوضه بأكثر منه من حيث القوة: فهي تشير بجلاء إلى واقع زمننا، حتى ولو لم تقم بعد بالكثير لحل ألغازه"(٧٣).

المدخل الآخر هو رفض فكرة أن القطاع الأسري ظل متماسكا، بل أُدمج في النظام الرأسمالي الأوسع، أو رفض إمكان التفكير في تمفصله مع القطاع الرأسمالي كعلاقة خارجية(٧٤). وهو يصف المزارعين على أساس عائلي كرأسماليين صغار، مشددا على تنوع طرق تعاملهم مع السوق والمهارات التنظيمية التي يحولون بها الموارد الشحيحة إلى أساس لمواصلة الحياة، أو كمنتجي سلع صغار، أي هؤلاء الذين يجمعون بين دوري رأس المال والعامل، ليكونوا بالتالي رأسماليين يستغلون أنفسهم(٧٥). بدت هذه الطريقة في التفكير وكأنها تتيح بشكل أكبر فهم تعقد العلاقات الاجتماعية والدور المركزي لصغار المزارعين فيما يسمى نظام السوق. ولكنها بالتشديد على دور المزارعين العائليين داخل الرأسمالية لا تقدم بديلا حقيقيا عن قصة السوق. هذا يعني نسبة كل ما حدث في مصر الريفية في النهاية إلى منطق رأس المال، أما الأنواع الأخرى من العناصر، فلعبت دورا ثانويا فحسب ولم تؤثر على تطور الرأسمالية نفسها(٧٦).

*

هناك بديل لكلا المدخلين، كما يوضح جيبسون وجراهام Gibson and Graham في السياق المختلف لصناعة المال الدولية[٧٧]. يبدأ هذا البديل بالتساؤل عن موضوع الرهان في افتراض أن هناك شكلا اجتماعيا كُليا ما يسمى الرأسمالية، يرتبط به المزارعون المصريون، ويجب أن يجري تفسيرهم من حيث علاقتهم به. ليست العمليات المتنوعة التي وُصفت بأنها رأسمالية أو سوقية نظاما مكتملا بذاته يُستورد بشكل متماسك إلى مصر الريفية، سواء في توسع الرأسمالية في القرن التاسع عشر أو في إصلاحات السوق الحر في القرن العشرين. رأى أحد أنصار الإصلاحات في الزراعة المصرية أن إدخالها يتطلب "شبكة محكمة" seamless من التغيرات المتزامنة في النظام الزراعي (عبارة "شبكة محكمة" هذه أدخلها الاقتصادي جيفري ساكس Jeffrey Sachs ليصف بها نظرية الصدمة، البرنامج الكارثي الذي دافع عنه بالنسبة لروسيا وأوربا الشرقية[٧٨]). ولكن توسع السوق لا يمكن أن يكون محكما؛ لأنه يجب أن يُرقَّع من أناس وممارسات منهمكين بالفعل في علاقات اجتماعية كثيرة، زراعية وغيرها. لم يواجه مشروع رأسمالية السوق الحر هذا النطاق من الممارسات القائمة فحسب، بل اعتمد عليها في مواصلة طريقه. كان المحصول النقدي الرئيسي في القرية، كما رأينا، هو قصب السكر، الذي قامت ربحيته على استعمال عمل غير مدفوع الأجر، لاسوقي، في الحصاد. فوق ذلك، لم يكن معظم زارعي القصب ينتجونه بوصفهم مستثمرين في السوق، ولكن لتدعيم نظام أكبر من التموين الذاتي. لم يكن التموين الذاتي نفسه عَرَضيا بالنسبة لمشروع السوق الحر. لقد تطلب هدف التوسع الرأسمالي من خلال أجور أقل عمالا زراعيين يتجنبون تكلفة طعام السوق بزراعة وصُنع كثير من احتياجاتهم الاستهلاكية بشكل مباشر. بعد الإصلاحات، كانت المحاصيل الموجهة في معظمها للأسرة الزراعية مسئولة عما يصل إلى ثلثي المساحة المحصولية. وحتى الإنتاج الموجه للسوق كان يقوم غالبا على أشكال من التنظيم لا يمكن وصفها بسهولة بأنها رأسمالية، فبنيتها لا تقوم على سعر نظام السوق ولا على علاقة بين عمل مأجور ورأسمال – مثل العمل الإجباري لقطاع الإنتاج الحربي،

واحتكارات القلة التي سيطرت على تربية الحيوان التجارية أو أشكال المحسوبية وروابط القرابة التي أدار بها تجار محليون مثل القناوية أو كبار المزارعين كسليم عملياتهم.

لم تكن صورة مصر الزراعية التي تبرز لنا نظاما لمنتجي سلع صغار مدمَجين في اقتصاد رأسمالي أكبر. ولا كان هناك قطاع لارأسمالي مستقل يتمفصل مع اقتصاد سوق. بالأحرى شمل ما يسمى الزراعة الرأسمالية التي شجعتها إصلاحات السوق الحر، واعتمد على، نطاق أوسع بمراحل من الممارسات التي لا ينطبق عليها أي تعريف معتاد للطبيعة الجوهرية للرأسمالية. كانت هذه العناصر التي تبدو لارأسمالية كثيرة جدا ومركزية للغاية بحيث شكلت نتاج الإصلاحات. وأوضح مثال على ذلك هو أن الحكومة حين خففت ضوابطها بشأن حصص المحاصيل والمساحة، لم يصب الازدهار السوق ومحاصيل التصدير، بل المحاصيل الغذائية الرئيسية والتموين الذاتي. وحين خففت الحكومة سيطرتها على تسويق منتجات المزارع لم يأت نظام السوق الحر، ولكن قامت كارتلات أسرية بتثبيت الأسعار من جانب، وأعادت الحكومة إدخال ضوابط أسعار الدقيق ومساحة القمح من جانب آخر. نَسَب أنصار السوق هذه النكسات والتمزقات إلى الطبيعة غير المكتملة للإصلاحات، أو الترتيب غير السليم [لخطوات الإصلاح]، أو الآثار الجانبية غير المتوقعة. بكلمات أخرى، نسبوا النكسة إلى الفشل في إدخال السوق كشبكة محكمة. ليس البديل لذلك أن نعتبر هذه النكسات مقاومة منسقة من جانب أناس يصنعون تاريخا بديلا، بل أن نراها كعمليات إزاحة وإعادة صياغة حدثت بسبب اعتماد ما يسمى الترتيبات الرأسمالية على مثل هذه الكثرة من أشكال المنطق التي تبدو لارأسمالية. في ضوء هذا الاعتماد لا تعود أشكال المنطق الأخرى هذه تستحق عنوان لارأسمالية. ولكن بمجرد أن ندخلها في ديناميكية رأس المال، يجب التخلي عن أية محاولة لنسبة جوهر للرأسمالية.

ليست أشكال الإزاحة وإعادة الصياغة التي وصفتها مجرد سمة مميزة لترتيبات انتقالية بأي معنى، حيث يجري إدخال ما يفترض أنه مبادئ السوق في نظام لاسوقي. فكما تشير مناقشتي لدور الدعم في الزراعة في الولايات المتحدة أو

دور العبودية في أصول الرأسمالية أو أسواق السكر والحبوب، هذه الإزاحات موجودة في كل مكان. فهي سمة مميزة لما يسمى الرأسمالية المتقدمة مثلما نجدها في الأوضاع التي يُطلق عليها انتقالية. وفي الوقت نفسه ليس الاستنتاج الذي يجب استخلاصه هو أن الوضع في مصر الريفية ليس إذن مختلفا من الناحية الجوهرية عن وضع المزارعين الأمريكان، أو أن إعادات الصياغة المحلية قد تكون مرحبا بها كتحدٍ متماسك أو منظم لمشروع الرأسمالية العالمية. فهو يظل مشروعا تسانده تَركزات هائلة للقوة والموارد. بالأحرى الاستنتاج هو أننا بحاجة إلى إيلاء انتباه أكبر بكثير لحالات فشل وتحول وإعادة توجيه المشروع. تكمن قوة ما نسميه الرأسمالية بشكل متزايد في قابليتها لعرض نفسها كشكل فريد وكُلي، وفي إعادة إنتاج رؤية للتاريخ والاقتصاد يكون فيها السوق هو النظام الكُلي، الذي تشكل واندفع إلى الأمام بقوة منطقه الداخلي الخاص. تبين عمليات إزاحة وإعادة صياغة المشروع الرأسمالي اعتماده على ترتيبات وقوى يحتاج هذا المنطق لتصويرها باعتبارها لارأسمالية. بالكشف عن غياب منطق داخلي، تحتم علينا هذه العمليات أن نبحث عن قوة الرأسمالية في مكان آخر.

---

(١) تعتمد المناقشة التالية على عمل Ernesto Laclau, New Reflections on the Revolution of Our Time (London: Verso, 1990)، وعلى المقال العميق لجولي جراهام وكاترين جيبسون Julie Graham and Katherine Gibson الذي نُشر تحت اسم مستعار: J. K. Gibson-Graham, "Identity and Economic Plurality: Rethinking Capitalism and 'Capitalist Hegemony,'" Environment and Planning D: Society and Space 13, no. 3 (1995): 275-82. ويوسع جيبسون-جراهام حجتهما في: The End of Capitalism (As We Knew It): A Feminist Critique of Political Economy (Cambridge, Mass.: Blackwell, 1996). انظر أيضا المقال المهم: Dipesh Chakrabarty, "The Two Histories of Capitalism," in Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000), 47-71.

(٢) "تماثلية التأثير" مصطلح أدخله أيدان فوستر كارتر Aidan Foster Carter في مناقشته لكتاب Pierre-Philippe Rey, Colonialisme, néo-colonialisme, et transition au capitalisme (Paris: Maspero, 1971). ويقترح فوستر كارتر أن مصطلح تماثلية

تأثير الرأسمالية سيتيح "الاحتفاظ باتساق الماركسية". والعبارة كاشفة. كان يؤمل عادة أن تساعد الماركسية في الكشف عن عدم اتساق الرأسمالية. والآن بالعكس، يجب جعل الرأسمالية متماثلة التأثير للاحتفاظ باتساق نوع معين من الماركسية: "The Modes of Production Controversy," New Left Review, no. 107 (Jan.—Feb. 1978): 47-77.

(٣) بالنسبة لنقد التصورات المجوهَرة essentialized للاقتصاد انظر: Timothy Mitchell, "Origins and Limits of the Modern Idea of the Economy," Advanced Study Center, University of Michigan, Working Papers Series, no. 12, Nov 1995؛ وللاطلاع على نظرية عما هو اجتماعي معادية للجوهرانية، انظر: Ernesto Laclau and Chantalle Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics (London: Verso, 1985)؛ وعن تحدي خطاب الحداثة الرأسمالية في كتابات عن العالم الثالث، انظر بين آخرين: Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press, 1991); Homi K. Bhabha, The Location of Culture (London: Routledge, 1994); Gyan Prakash, "Writing Post-Orientalist Histories of the Third World: Perspectives from Indian Historiography," Comparative Studies in Society and History 32, no. 2 (1990): 383-408, and "Can the 'Subaltern' Ride? A Reply to O'Hanlon and Washbrook," Comparative Studies in Society and History 34, no. 1 (Jan. 1992): 168-84; Talal Asad, "Introduction," Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1993), 1-24; Dipesh Chakrabarty, Provincializing Europe; and Gayatri Chakravorty Spivak, "Can the Subaltern Speak?" in Marxism and the Interpretation of Culture, ed. C. Nelson and L. Grossberg (Basingstoke: Macmillan Education, 1988), 271-313, reprinted in Colonial Discourse and Post-Colonial Theory, ed. Patrick Williams and Laura Chrisman (New York: Columbia University Press, 1994), 66-111.

(٤) انظر: Mitchell, "Origins and Limits of the Modern Idea of the Economy."

(٥) Soheir Mehanna, Nicholas S. Hopkins, and Bahgat Abdelmaksoud, Farmers and Merchants: Background to Structural Adjustment in Egypt, Cairo Papers in Social Science 17, Monograph 2 (Cairo: American University in Cairo Press, 1994); Nicholas S. Hopkins, Agrarian Transformation in Egypt (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), and "Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt," in Sustainable Agriculture in Egypt, ed. Mohamed A. Faris and Mahmood Hasan Khan (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993), 185-95. وعن تاريخ الأسواق الريفية، انظر: Barbara

K. Larson, "The Rural Marketing System in Egypt over the Last Three Hundred Years," Comparative Studies in Society and History 27, no. 3 (1985): .494-530.

(٦) تناولت هذه الحجة بتوسع في مقالي: "The Stage of Modernity," in Questions of Modernity, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000)، والذي تعتمد عليه هذه الفقرة. وفي الاقتصاد السياسي قام كتاب Michael J. Piore and Charles F. Sabel, The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity (New York: Basic Books, 1984) بترويج فكرة مسارات التنمية الرأسمالية البديلة داخل الغرب الصناعي. ولكن هذه البدائل تفهم داخل إطار تاريخاني، فهي تحدث كفروع لشجرة التطور التاريخي الواحدة، لا كاختلافات داخل كل لحظة من لحظات الرأسمالية، وبالتالي تعد علامة على لا تحدد جذري داخلها.

(٧) للاطلاع على تحليل مطول لأثر برنامج التكيف الهيكلي، انظر: Ray Bush, Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt (Boulder, Colo.: Westview Press, 1999).

(٨) David Ricardo, "An Essay on the Influence of a Low Price of Corn on the Profits of Stock" [1815], in The Works and Correspondence of David Ricardo, ed. Piero Sraffa, vol. 4, Pamphlets and Papers, 1815-1823, published for the Royal Economic Society (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), 9-41.

(٩) Harriet Friedman, "World Market, State, and Family Farm: Social Bases of Household Production in the Era of Wage Labor," Comparative Studies in Society and History 20, no. 4 (1978): 545-86, at 545-46.

(١٠) Yahya Sadowski, Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1991), 156.

(١١) انظر مثلا: "خبير خبراء الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي"، الأهرام ٢٥ يناير ١٩٩٧، ص ٢١؛ Douglas Jehl, "Egypt Adding Corn to Bread: An Explosive Mix?" New York Times, Nov. 27, 1996, A4.

(١٢) انظر: Harold Alderman and Joachim von Braun, Egypt's Food Subsidy and Rationing System: A Description (Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, 1982).

(١٣) Hassan Khedr, Rollo Ehrich, and Lehman B. Fletcher, "Nature, Rationale, and Accomplishments of the Agricultural Policy Reforms, 1987-1994," in Egypt's Agriculture in a Reform Era, ed. Lehman B. Fletcher (Ames: Iowa State University Press, 1996), 51-83, at 63.

(١٤) لا تتسع مساحة هذا الفصل لتقديم رواية كاملة عن الاقتصاد السياسي للقرية أو لمناقشة تأثير السياحة عليها. باختصار، تحصل عشرات الأسر على بعض الدخل من السياحة أو صناعة الآثار المرتبطة بها، عادة بالعمل كعمال أو كحراس حكوميين في المواقع الأثرية، أو كعمال موسميين في عمليات التنقيب عن الآثار أو كعمال غير مهرة في فنادق الأقصر والبواخر النيلية السياحية التي تنطلق منها. يقدم هذا العمل منخفض الأجر إضافة لدخل الأرض الزراعية، ونادرا ما يكون بديلا عنه. لم تحصل إلا حفنة من الأسر على أرباح كبيرة من السياحة، بالعثور على رأسمال للاستثمار في بناء فندق رخيص أو في النقل السياحي. وتتمثل آثار العمل في السياحة في: أولا، كان على عدد قليل من الرجال أن يهاجروا إلى مكان آخر ليجدوا عملا (برغم أن الكثيرين هاجروا إما إلى القاهرة أو إلى قرى البحر الأحمر السياحية أو بلدان الخليج)؛ ثانيا، تعرضت أسر عديدة لآثار الانكماش المتكرر لصناعة السياحة في فترات عدم الاستقرار أو العنف السياسي؛ وثالثا، القرية غير متخصصة في الزراعة كثيفة العمل، مثل الإنتاج الكبير للخضروات (تلبي القرى الواقعة إلى الجنوب، بين أرمنت وإسنا، الطلب الكبير على الخضروات من جانب تجارة السياحة في الأقصر)، ولا في صناعات غير زراعية أخرى مثل النسيج والأثاث وصناعة الطوب أو الفخار الموجودة في قرى مجاورة. انظر: Timothy Mitchell, "Worlds Apart: An Egyptian Village and the International Tourism Industry," Middle East Report, no. 196 (Sept.-Oct. 1995): 8-11, 23.

(١٥) سجل تعداد ١٩٨٦ أن عدد سكان القرية ١٠,٨٥٠، يتكونون من ٢,٣٨٥ وحدة سكنية و ١,٩١٤ أسرة: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Census of Egypt 1986, Qina Governorate (Cairo, n.d.), 96.

(١٦) غيرتُ أسماء أهل القرية وبعض أوصافهم.

(١٧) وُصفت المناهج في: Food and Agriculture Organization of the United Nations, National Methods of Collecting Agricultural Statistics, Supplement no. 18, Egypt, Mexico, Puerto Rico (Rome: FAO, 1983), I-3.

(١٨) القطن مثال مثير للاهتمام. قيل إن مساحة القطن قد تناقصت بنسبة ١٧% في السنوات الأولى للإصلاح، من ١,٠٥ مليون فدان في ١٩٨٦ إلى ٨٨٠ ألف فدان في ١٩٩٣. ومع ذلك لم يتغير حجم الإنتاج بدرجة تذكر، حيث تراجع من ٦,٩ مليون قنطار إلى ٦,٨٨ مليون. واستنتجت الأرقام الرسمية أن الزيادة الكبيرة والدرامية غير المتوقعة في إنتاجية الفدان من ٦,٥٤ إلى ٧,٧٨ قنطار قد وازنت تماما نقص المساحة. وقد يكون هناك تفسير بديل، هو أن إيقاف الحصص وأسعار التوريد الإجباري للقمح وغيره من المحاصيل الغذائية قد قضى على الحاجة إلى المغالطة في مساحة القطن المزروعة، وأن المساحة الفعلية وإنتاجية الفدان والإنتاج ظلت جميعا ثابتة.

(١٩) هناك أمثلة أخرى على هذا الانتقال نحو التموين الذاتي في أماكن أخرى من العالم بعد تشجيع زراعة السوق الحر. وهناك حالة مثيرة للاهتمام، هي حالة زراع القطن في آندرا برادش Andra Pradesh في جنوبي الهند، حيث تحول السكان إلى زراعة الحمص. وقد أنهى التحول معاركهم مع الآفات والأسواق وقضى على الحاجة لإمدادات كثيفة من السماد

والعمل. وقد استعاد الحمص، وهو نبات مثبت للنيتروجين، خصوبة تربتهم وقضى على سوء التغذية بسبب نقص البروتين في وجباتهم المحلية: International Crop Research Institute for the Semi-Arid Tropics, "A Silent Pulse Revolution," Food From Thought, available at http://www.icrisat.org/text/pubs/fft/gpub2.html.

(٢٠) في حالة القطن بدأت (أو واصلت) المساحة المزروعة تراجعها بشدة بعد إزالة ضوابط المساحة في ١٩٩٢ و١٩٩٣، فتراجعت من ٨٥٠ ألف فدان في ١٩٩٠ إلى ٧٢٠ ألفا في ١٩٩٤ و٧١٠ آلاف في ١٩٩٥. ورفعت وزارة التموين أسعار التوريد بما يصل إلى ٣٠% فوق سعر السوق العالمي للحفاظ على إمدادات صناعة النسيج: Khedr, Ehrich, and Fletcher, "The Agricultural Policy Reforms," 63, 67. وقد تم تحرير التسويق جزئيا في ١٩٩٤، ولكن الحكومة احتفظت بسعر أرضية. (هناك تقارير بأن تاجرا واحدا، هو محمود وهبة، قد احتكر السوق التجاري في تلك السنة). في ١٩٩٦ أزيلت القيود على التصدير ورفض التجار شراء القطن المحلي بسعر أرضية قدره ٥٠٠ جنيه للقنطار. وأنفقت الحكومة بليون جنيه على شراء فائض المحصول. وفي يناير ١٩٩٧ نادت وزارة المالية، بدعم من التجار وشركات القطاع الخاص، بإلغاء سعر الأرضية، ولكن وزارتي الزراعة والتموين أصرتا بنجاح على عدم إمكان تحرير السوق وضرورة الإبقاء على دعم الأسعار. احتفظت الحكومة بسعر أرضية ٥٠٠ جنيه وأعلنت أن مساحة القطن سوف تتسع إلى مليون فدان ("الحكومة تحملت ٥٢٢ مليون جنيه لموسم القطن ٩٧/٩٦"، الأهرام الاقتصادي، ٢٤ فبراير ١٩٩٧، ص ٤٠؛ جمال إمبابي، تصاعد الخلافات بين الزراعة والمالية والري حول تحديد مساحة الرز والقطن"، الشعب، ٣١ يناير ١٩٩٧، ص ٨؛ "زراعة مليون فدان قطنا في الموسم القادم"، الأهرام ٧ فبراير ١٩٩٧، ص١). ونظرا لأن أسعار القطن العالمية واصلت الانخفاض، تسبب سعر الأرضية المصري الأعلى في تراجع صادرات المنسوجات والملابس القطنية بشكل حاد. كانت صادرات ١٩٩٦ أقل بنسبة ٢١% من صادرات ١٩٩٥: (Business Today Egypt, Mar. 1997, 12).

(٢١) انظر: Saad Nassar, Fenton Sands, Mohamed A. Omran, and Ronald Krenz, "Crop Production Responses to the Agricultural Policy Reforms," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 84-111, table 5.1, 92. بخلاف القمح، تراجعت ربحية الأرز أثناء فترة الإصلاح: Khedr, Ehrich, and Fletcher, "The Agricultural Policy Reforms," 69. يدعم هذا الدليل الحجة القائلة بأن المزارعين كانوا يتحولون إلى زراعة الأغذية الرئيسية لتجنب السوق، لا استجابة لإشاراته.

(٢٢) حددت الحكومة مساحة الأرز بـــ٩٠٠ ألف فدان في ١٩٩٦، ولكن الفلاحين زرعوا ١,٢ مليون فدان (جمال إمبابي، "تصاعد الخلافات"، ص٨). وصل الإنتاج في ذلك العام إلى ٤,٥ مليون طن، ولكن الصادرات تراجعت من رقم مرتفع سابق، هو ٨٠٠ ألف طن إلى ٣٠٠ ألف فقط ("معركة الرز ما زالت مستمرة"، أخبار اليوم، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦، ص٢٢). أراد وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن يحدد استعمال ماء الري في زراعة الأرز، جزئيا لأنه كان نصير مخططات استصلاح أراض طموحة، من شأنها أن تحتاج إلى

إمدادات جديدة هائلة من الماء. وقبيل وفاته في نوفمبر ١٩٩٦ فاز بدعم الرئيس لخطة خلق "دلتا جديدة"، هي مشروع توشكا في جنوب مصر (انظر الفصل التاسع). من المزايا المهمة لزراعة الأرز أن كمية الماء الكبيرة المستعملة في ريه منعت دخول الماء المالح في المناطق الساحلية من شمالي الدلتا: نادر نور الدين محمود، "حوارات الزراعيين حول المياه والأرز والقصب"، الأهرام ١١ مارس ٢٠٠١، ص١٢.

(٢٣) كانت المساحة المحصولية للمحاصيل المختلفة في ١٩٩٠- ١٩٩٣، كنسبة من الإجمالي كالآتي: البرسيم ٢١,٧، الذرة ١٩,٦، القمح ١٨، الأرز ١٠,٩، القطن ٨,٨، الخضروات ٦,٢، أخرى ١٤,٨: Nassar et al., "Crop Production Responses to the Agricultural Policy Reforms," 91. كانت المحاصيل الأربعة الكبرى، المسئولة عن ٧٠,٢% من المساحة المحصولية، تُنتَج في معظمها للاستعمال الأسري. ووجد مسح أُجري في ١٩٨٩- ١٩٩١، وشمل ٦٦٥ مزارعا في ثلاثة أجزاء مختلفة من البلاد، أن حوالي ٧٠% ممن يزرعون القمح، وحوالي ٨٠% ممن يزرعون الذرة، وما يقرب من نصف من يزرعون البرسيم، يستعملون المحصول بالكامل لاستهلاكهم الخاص. ومعظم الباقين يبيعون جزءا فقط من المحصول، وغالبا لأسر أخرى داخل القرية، ويكاد ذلك يشمل كل ما يباع من البرسيم: Mehanna et al., Farmers and Merchants, 68-77.

(٢٤) في ١٩٨٩- ١٩٩٠ كان الدولار يعادل ٢,٧٥ جنيها مصريا، ويعادل ٣,٤ جنيها خلال ما تبقى من التسعينيات.

(٢٥) بشأن ميكنة الزراعة المصرية، انظر الفصل السابع.

(٢٦) وجد مسح أُجري في ١٩٨٩- ١٩٩١ أن تكاليف التسويق مسألة مهمة عند المزارعين: Mehanna et al., Farmers and Merchants, 133.

(٢٧) Sidney W. Mintz, Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History (New York: Viking Penguin, 1985), 46-61.

(٢٨) في ١٩٨٣، تسببت سياسة الحماية في البلدان الصناعية في خسارة منتجي بلدان العالم الثالث لـــ٧,٤ بليون دولار من العائد، بما أنقص دخلهم الحقيقي بمقدار ٢,١ بليون دولار وزاد من تقلب الأسعار بنسبة ٢٥%: The World Bank, World Development Report 1986 (Washington, D.C.: World Bank, 1986); World Commission on Environment and Development, Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987), 82.

(٢٩) كانت البرازيل مسئولة عن ٢٨% من زيادة الإنتاج بين ١٩٩٣- ١٩٩٤ و١٩٩٩- ٢٠٠٠. ويرجع دورها المهيمن على السوق إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وكذلك لأن قطاع الكحول فيها يوفر مخرجا بديلا للقصب: United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service, "Sugar: World Markets and Trade," Circular, Nov. 1999, at http://www.fas.usda.gov/htp2/sugar/1999/november/toc.html; Economist, Nov. 27, 1999, 108.

(٣٠) يورد Center for Responsive Politics صناعة السكر كمثال بارز على كيفية استعمال جماعات الضغط للمال في التأثير على التصويت في الكونجرس. في ١٩٩٦ دفعت هذه الصناعة متوسطا قدره ١٣ ألف دولار لواحد وستين عضوا في الكونجرس صوتوا للاحتفاظ بدعم السكر، بالمقارنة بمتوسط ١٥٠٠ دولار لمن صوتوا ضده: Cashing In: A Guide to Money, Votes, and Public Policy in the 104th Congress (Washington, D.C.: Center for Responsive Politics, Jan. 1997). وشمل سعر السكر الأمريكي أيضا تكلفة الحظر المفروض على سكر كوبا، وهو جزء آخر من نظام الحماية.

(٣١) Friedmann, "World Market, State, and Family Farm," 582-86.

(٣٢) رقم ٢٩ ألف دولار مصدره منظمة التعاون والاقتصادي والتنمية، نقلا عن: Kevin Watkins, "Fast Route to Poverty," Guardian Weekly, Feb. 16, 1997, 29. يقدر الناتج القومي الإجمالي للفرد في مصر عام ١٩٩٤ بـ٧٧٠ دولارا (World Bank, World Development Report 1996 [New York: Oxford University Press,1996], table 1, 188). يقدر دعم المنتجين الزراعيين السنوي عام ١٩٩١ في الاتحاد الأوربي بـ٨٣ بليون دولار، وبـ٣٤ بليون دولار في الولايات المتحدة، وبـ٣٠ بليونا في اليابان. ويمثل هذا الدعم ٣٠% من دخل المزارعين في الولايات المتحدة، و٤٩% بالنسبة للاتحاد الأوربي و٦٦% في اليابان (Economist, Dec. 12, 1992). وبرغم هذا الدعم احتاج مزارعو الولايات المتحدة إلى دخل هائل من خارج الزراعة ليستمروا. في ١٩٩٢ كان الداخل الآتي من مصادر غير زراعية يمثل ٤١% من دخل أسر أصحاب المزارع: United States Department of Agriculture, Agriculture Fact Book 1994 (Washington, D.C.: USDA, 1994), 33.

(٣٣) في ١٩٩٣ خدم برنامج كوبونات الطعام في الولايات المتحدة ٢٧ مليون شخص، وتكلف ٢٧ بليون دولار (السنة المالية ١٩٩٤). وتم إنفاق ٨ بلايين دولار أخرى على برامج غذاء مدعم أخرى، بما فيها وجبات الغذاء في المدارس وبرامج للنساء والرضع والأطفال: Ibid., 76-79.

(٣٤) الإردب مقياس بالحجم للمحاصيل الجافة، يساوي ١٩٨ لترا. ويبلغ وزن إردب القمح ١٥٠ كيلوجراما.

(٣٥) أعبر عن امتناني لريم سعد بشأن توفير المعلومات عن أحداث محافظة أسوان.

(٣٦) بعد ستة شهور حدثت أزمة مشابهة مع حصاد الأرز عام ١٩٩٦. فبرغم غزارة المحصول لم تستطع مطاحن الحكومة أن تحصل على إمدادات لتشغيلها ولو بنسبة ٢٠% من طاقتها. ادعت سلطات التعاونيات أن المضاربين كانوا يشترون المحصول بقروض بنكية ويخزنونه في صوامع تملكها البنوك، متوقعين أن تضع وزارة الري ضوابط جديدة على المساحة المزروعة أرزا ترفع الأسعار في العام التالي. ألقى مسئولون آخرون باللوم بشأن العجز على وجود أربعين ألف مضرب في القرى، أغلبها غير مرخص، وبعضها يضرب الأرز للبيع لآخرين لا لاستهلاك المُزارع الشخصي، والذي كانت الحكومة تحظره. وأعلن اللواء فكري ذكري، مدير قسم التحقيقات في وزارة التموين أن ١١٥ مضربا قرويا قد أغلقت لهذه

الأسباب. وقد تم التخلي عن خطة لحظر نقل الأرز بين المحافظات، مثلما حدث مع القمح، نظرا لأن هناك ثماني محافظات فقط تنتج الأرز ومن شأن الحظر أن يترك المحافظات الأخرى (حوالي عشرين)، بلا إمدادات ("معركة الرز ما زالت مستمرة"، أخبار اليوم، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦، ص٢٢).

(٣٧) في يناير ١٩٩٧ اعترفت وزارة التموين بوجود هذا الكارتل (الاحتكار) ووعدت بإصدار تشريع حكومي ضد الاحتكارات "يضرب على أيديها بشدة": "Basic Commodities Abundant in Ramadan," Egyptian Gazette, Jan. 10,1997, 10.

(٣٨) عن تاريخ هذه التجارة انظر: Terence Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, 1700-1820 (Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1978).

(٣٩) A. John De Boer, Forrest E. Walters, and M. A. Sherafeldin, "Impacts of the Policy Reforms on Livestock and Feed Production, Consumption and Trade," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 112-48, at 119-20, 126, 129-31. أعيد فرض الحظر على استيراد الدجاج المجمد لحماية الكارتل.

(٤٠) بعد الإصلاحات قال جزار محلي إنه يذبح الآن عجلا واحدا فقط في الأسبوع ويبيع لحمه، بينما كان يذبح قبلها أربعة أو خمسة؛ فقد زادت أسعارها بأكثر من الضعف في خمس سنوات.

(٤١) سيطرت الحكومة على إمدادات السماد من خلال البنك المركزي للتنمية والائتمان الزراعي. وحين انتهى احتكاره في ١٩٩٤ بدأ المنتجون المحليون يصدِّرون معظم إمداداتهم: Bush, Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt, 69; Mohamed Abd al-Aal, "Farmers and Cooperatives in the Era of Structural Adjustment," in Directions of Change in Rural Egypt, ed. Nicholas S. Hopkins and Kirsten Westergaard (Cairo: American University in Cairo Press,1998), 279-302.

(٤٢) تُثَبِّت الأسواق المستقبلية الأسعار، ولكنها تميل إلى جعل الكميات غير ثابتة، وبالتالي قد يصبح الدخل أقل ثباتا مما لو كانت الأسعار غير مثبّتة وسُمح لها بالتكيف مع التغيرات في الكمية: David M. Newberry, "Futures Markets, Hedging, and Speculation," in The New Palgrave Dictionary of Money and Finance, ed. David M. Newberry, Murray Milgate, and John Eatwell, vol. 2 (New York: Stockton Press, 1992), 202-10.

(٤٣) في ١٩٨٦ عرض إ. لي فولر E. Lee Fuller، وهو خبير أمريكي في التسويق الزراعي، المساعدة في كسر احتكار القلة للأسواق في مصر بإدخال مجموعة متنوعة من التنظيمات اللاسوقية الشائعة في أوربا والولايات المتحدة، بما فيها التعاونيات. وقد تلقى بعض المسئولين المصريين العرض بالترحيب، ولكن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أوقفته،

نظرا لأن برنامجها للسوق الحر يستبعد أي دعم لبناء مؤسسات تعاونية: Sadowski, Political Vegetables, 181.

(٤٤) Lehman B. Fletcher, "Introduction and Overview," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 3-8, at 4.

(٤٥) Jean-Jacques Dethier, Trade, Exchange and Agricultural Pricing Policies in Egypt, World Bank Comparative Studies (Washington, D.C.: World Bank, 1989).

(٤٦) تم حساب مؤشر القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي (سنة الأساس ١٩٨٠ = ١٠٠) كالتالي: ١٤٥ في ١٩٨٦، ١٥٨ في ١٩٨٧، ١٤٤ في ١٩٩٢، ١٥٤ في ١٩٩٣: Abdel-Moneim Rady, Mohamed A. Omran, and Fenton B. Sands, "Impacts of the Policy Reforms on Agricultural Income, Employment and Rural Poverty," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 149-64; table 7.1,153.

(٤٧) Khedr, Ehrich, and Fletcher, "The Agricultural Policy Reforms," 61.

(٤٨) "تدفق رؤوس أموال أجنبية كثيرة لمصر قد يمثل قوة ضاغطة على تغيير سعر الصرف وبالتالي يعقد من الوضع الاقتصادي"، الأهرام ٢٥ يناير ١٩٩٧، ص٢١، حيث ينقل رؤى دكتور أرفيند سوبرامانيان Arvind Subramanian، الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي في مصر. انظر أيضا: Fletcher, "Introduction and Overview," 5.

(٤٩) Ngozi Okonjo-Iweala [Chief of Agricultural Operations, World Bank] and Youssed Fuleihan, "Structural Adjustment and Egyptian Agriculture: Some Preliminary Indication of the Impact of Economic Reforms," in Sustainable Agriculture in Egypt, ed. Mohamed A. Faris and Mahmood Hasan Khan (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993), 127-39, at 134. إذا كان المستأجرون يحوزون الأرض بشكل مؤبد ويستطيعون توريث الإيجار، لن يكون لديهم سبب لمعاملتها بشكل مختلف عمن يملكون أرضهم، ولا يوجد دليل على تصرفهم بخلاف ذلك. ويمكن الزعم بأن إلغاء هذا الأمان من شأنه على الأرجح أن يثبط المستأجرين عن تحسين الأرض والحفاظ على نوعيتها. إذا كان الأمر كذلك، لم يكن قانون ١٩٥٢ هو الذي "يخلق العوامل المثبطة"، ولكن القانون الذي ألغاه.

(٥٠) حين سمحت الحكومة بتكوين أحزاب معارضة في أواخر السبعينيات، كان يوسف والي واحدا من أوائل أعضاء حزب الوفد [الجديد]، خليفة حزب الوفد السابق على ١٩٥٢، والذي أصبح وزيرا للزراعة ومسئولا عن إصلاحات السوق الحر. وهو ينتمي إلى واحدة من أكبر عائلات كبار الملاك في الفيوم. ونادرا ما تذكر علاقته بحزب الوفد، نظرا لأن كل الوزراء أعضاء في الحزب الحاكم من الناحية الرسمية.

(٥١) قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، المعروف باسم قانون الإصلاح الزراعي الأول. انظر: Reem Saad, "State, Landlord, Parliament and Peasant: The Story of the 1992 Tenancy Law in Egypt," in Agriculture in Egypt from Pharaonic to Modern Times, ed. Alan

Bowman and Eugene Rogin, Proceedings of the British Academy, no. 96 (Oxford: Oxford University Press, 1999), 387-404; and Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: the Debate over Owner-Tenant Relations," Middle East Journal 45, no. 2 (1991): 231-49.

(٥٢) الأهرام، ١٢ أكتوبر ١٩٩٦. بدأت أحزاب المعارضة تطالب في البرلمان والصحافة بأن تؤجل الحكومة تطبيق القانون أو تتخذ إجراءات للحد من أثره، ولكن الحكومة كانت مضطرة للإصرار على مواصلة الإصلاحات، ووعدت فقط بأنها ستعطي أولوية للمستأجرين المطرودين في تخصيص ملكية الأراضي المستصلحة حديثا: "في مجلس الشعب"، الأهرام ٢٥ فبراير ١٩٩٧، ص١٣؛ "أمانة الفلاحين تطالب بتأجيل تنفيذ قانون المالك والمستأجر"، الشعب، ٢٥ فبراير ١٩٩٧، ص١.

(٥٣) بدأت التعاونيات الزراعية في جمع معلومات استعدادا لعمليات الطرد: مجاهد العروسي، "بدء إجراءات طرد المستأجرين من الأرض"، الشعب، ٢٥ فبراير ١٩٩٧، ص١.

(٥٤) "مظاهرات بني سويف"، الدستور، ٢٢ يناير ١٩٩٧، ص٥.

(٥٥) أُغلقت الدستور في فبراير ١٩٩٨ وحُكم على رئيس تحريرها واثنين من صحفييها بالغرامة والأشغال الشاقة لمدة سنتين بتهمة قذف وزارة الزراعة. وأُغلق حزب العمل الاشتراكي وجريدته "الشعب" في مايو ٢٠٠٠: Middle East Times, May 20, 2000.

(٥٦) لم يستطع المركز أن يورد سوى الأحداث التي أُبلغ بها أو وردت في وسائل الإعلام المصرية: The Land Center for Human Rights, "Report on Farmers' Conditions in Egypt's Rural Areas During 1998," mimeo, Land and Farmer Series, no. 3 (Cairo: Land Center for Human Rights, Mar. 1999); "Violence in Egypt's Countryside Claimed Life of 18 Persons, Injured 97, 135 Detained in Six Months," mimeo, Land and Farmer Series, no. 4 (Cairo: Land Center for Human Rights, Sept. 1999).

(٥٧) كانت الحكومة تسيطر بالفعل على ترخيص كل الجمعيات الأهلية. ولكن القانون الجديد حل التنظيمات القائمة وطالبها بالتسجيل وفقا لشروط أكثر صرامة، تشمل سيطرة الدولة على مواردها من المنح وعضوية مجالس إدارتها. وفي يونيه ٢٠٠٠ حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون على أسس فنية. ولكن الحكومة أعلنت أنها ستصدر القانون معدلا: Middle East Times, June 9, 2000.

(٥٨) قام محمد عبد العال وريم سعد Mohamed Abdel Aal and Reem Saad بدراسة أثر القانون الجديد في ست قرى في الصعيد: "Social and Economic Impact of the New Egyptian Land Reform Law Legislation on Rural Economy," mimeo (Cairo: American University in Cairo, Social Research Center, 1999). وانظر أيضا: Reem Saad, "Agriculture and Politics in Contemporary Egypt: The 1997 Tenancy Crisis," in Discourses in Contemporary Egypt: Political and Social Issues, ed. Enid Hill, Cairo Papers in Social Science 22, monograph 4 (Cairo: American University in Cairo Press, 1999), 22-35.

(٥٩) الأرقام من مركز الأرض لحقوق الإنسان، نقلا عن: "Egypt 2000," Financial Times Survey, available at http://specials.ft.com/ln/ftsurveys/country/scdcf6.htm

(٦٠) كان المعتاد تسجيل صفقات الملكية في المحكمة المحلية في الأقصر، والاحتفاظ بالسجل في دار المحفوظات بالقاهرة. ولكن هذه الممارسة انتهت إلى حد كبير بعد الأربعينيات، بما جعل إقامة الدليل على ادعاءات الملكية أصعب. تم تأجير أرض رجب للمرة الأولى في ١٩٤٤، ربما بسبب وباء الملاريا في الصعيد في تلك السنة، والذي قتل الكثيرين من أهل القرية (انظر الفصل الأول).

(٦١) Lehman B. Fletcher, "Egypt's Agricultural Future," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 331-41, at 333-34.

(٦٢) Khedr, Ehrich, and Fletcher, "Agricultural Policy Reforms," 75.

(٦٣) وجد مسح أجري في ١٩٩١ أن القزمية (القصر بالنسبة للسن) أصابت ٢٣% من أطفال المدن تحت خمس سنوات، و٣٤% من أطفال الريف. ووصل المعدل في ريف الصعيد إلى حوالي ٤٠%: Rady, Omran, and Sands, "Impacts of the Policy Reforms," 159. وقال لي طبيب في القرية أن زمن ما بعد الإصلاحات اتسم بزيادة القزمية.

(٦٤) بناء على مسح عام ١٩٩٠/٩١ للدخل والإنفاق والاستهلاك (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٣)، تقدر عبلة عبد اللطيف وهبة الليثي Abla Abdel-Latif and Heba El-Laithy أن غير الفقراء (وجرى تعريفهم بأنهم من لديهم دخل أسري أعلى من خط الفقر، وهو ٣,٩٩٤ جنيها سنويا في المناطق الحضرية و٣,٣٩٩ جنيها سنويا في المناطق الريفية، وهو ما يمثل تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية) يحصلون على ٢,٤٨٨ سعرا حراريا يوميا في المناطق الحضرية و٢,٤٦٨ سعرا في المناطق الريفية: "Protecting Food Security for the Poor in a Liberalizing Economy," in Fletcher, ed., Egypt's Agriculture in a Reform Era, 294-327, at 299-301. وتوصي منظمة الأغذية والزراعة بحد أدنى قدره ٢,٥٤٠ سعرا حراريا: Rady, Omran, and Sands, "Impacts of the Policy Reforms," 159.

(٦٥) تقرير سفارة الولايات المتحدة، نقلا عن: Economist Intelligence Unit, Egypt: Country Profile 1996/97 (London: Economist Intelligence Unit, 1996), 22.

(٦٦) Harold Alderman and Joachim von Braun, The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption, Research Report no. 45 (Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, 1984).

(٦٧) United Nations Development Program, Human Development Report 1994, quoted in Economist Intelligence Unit, Egypt: Country Profile 1996/97, 22-23.

(٦٨) هناك نقاش طويل عن الزراعة الفلاحية وعلاقتها بتوسع الرأسمالية، وُضعت أسسه في مناقشات عن الفلاحين الروس، ولكنه استؤنف في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين عن أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوبي آسيا والشرق الأوسط. للاطلاع على متابعة مبكرة لها انظر: Foster Carter, "The Modes of Production Controversy." وبالنسبة للجدل في هذا الشأن في دراسات الشرق الأوسط، انظر: Timothy Mitchell, "Fixing the Economy," Cultural Studies 12, no. 1 (1998): 82-101، وتعتمد هذه الفقرة على هذا المقال.

(٦٩) Georg Stauth, Die Fellachen im Nildelta: Zur Struktur des Konflikts zwischen subsistenz and warenproduktion in Ländlichen Ägypten (Wiesbaden: Franz Steiner, 1983); and "Capitalist Farming and Small Peasant Households in Egypt," in The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production, ed. Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis (London: Zed Press, 1990), 122 -41.

(٧٠) تعتمد كاثي Kathy وباندلي جالفانيس Pandeli Glavanis على عمل ستوث Stauth، وكذلك على المساهمات الأسبق لإسلاموجلو Islamoglu وكيدَر Keyder والمناقشة الأعرض عن تمفصل أنماط الإنتاج ليقترحا مدخلا جديدا لدراسة المجتمع الريفي في الشرق الأوسط، يأخذ ظاهرة الزراعة الفلاحية بجدية ويحاول أن يفسر قدرتها على البقاء: Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis, "The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production," Current Sociology 31, no. 2 (1983): Glavanis and Glavanis, The Rural Middle East; Huri Islamoglu-Inan and Çağlar Keyder, "Agenda for Ottoman History," Review 1, no. 1 (1977): 31-55. وقد راجعت إسلاموجلو رأيها في: Huri Islamoglu-Inan, State and Peasant in the Ottoman Empire: Agrarian Power Relations and Regional Economic Development in Ottoman Anatolia during the Sixteenth Century (Leiden: E. J. Brill, 1994).

(٧١) Glavanis and Glavanis, "The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East," 36.

(٧٢) عن كريتشفيلد Critchfield، انظر الفصل الرابع.

(٧٣) Foster Carter, "The Modes of Production Controversy," 75-77.

(٧٤) يقدم دافيد سدون David Seddon هذه الانتقادات، معتمدا على عمل برنشتاين Bernstein، ويرى أن محاولة مساعدة الفلاحين على استعادة تاريخهم الخاص يمثل شكلا وهميا ورجعيا من الشعبوية الفلاحية: David Seddon, "Commentary on Agrarian Relations in the Middle East: A 'New Paradigm' for Analysis?" Current Sociology 34, no. 2 (1986): 151-72; Henry Bernstein, "Concepts for the Analysis of Contemporary Peasantries," in The Political Economy of Rural Development: Peasants, International Capital, and the State, ed. Rosemary Galli (Albany: State University of New York Press, 1981), 3-24.

(٧٥) تجد أفضل صياغة للرؤية التي تعتبر المزارعين العائليين رأسماليين صغارا في الكتابات الآتية: Nicholas Hopkins, Agrarian Transformation in Egypt, and "Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt." وعن المزارعين العائليين كمنتجي سلع صغار، انظر: Henry Bernstein, "Agrarian Classes in Capitalist Development," in Capitalism and Development, ed. Leslie Sklair (London: Routledge, 1994), 40-71, and P. Gibbon and M. Neocosmos, "Some Problems in the Political Economy of 'African Socialism,'" in Contradictions of Accumulation in Africa: Studies in Economy and State, ed. Henry Bernstein and B. K. Campbell (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1985).

(٧٦) لا يتسع المكان هنا لتناول محاولات التنظير للنشاط الاقتصادي المبني على الأسرة بشكل مجرد، داخل تقليد علم الاقتصاد النيوكلاسيكي. وهناك نقد جيد لكل من "اقتصاديات الأسرة الجديدة" لجاري بيكر Gary Becker وآخرين، والكتابات الأحدث التي تتناول الأسر "كمؤسسات" تقوم على "عقود ضمنية". انظر: Naila Kabeer, "Benevolent Dictators, Maternal Altruists, and Patriarchal Contracts: Gender and Household Economics," in Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought (London: Verso, 1994), 95-135.

(٧٧) Gibson-Graham, "Identity and Economic Plurality."

(٧٨) Fletcher, "Introduction and Overview," 3; Jeffrey Sachs, "What is to be Done?" Economist, June 13, 1990, 25.

الفصل التاسع

دريملاند

خلال النصف الثاني من القرن العشرين أسس علم الاقتصاد دعواه بأنه العلم السياسي الحق. قدمت فكرة "الاقتصاد" نمطا لرؤية العالم وطريقة لتنظيمه يمكن أن تشخص الحالة الأساسية لبلد ما، وتؤطر شروط الجدل العام فيها وتصور نموه أو تراجعه الإجمالي وتعرض علاجات لتحسينه، كل ذلك بالإحالة إلى ما يبدو كسلسلة واضحة من القياسات والأهداف والمقارنات. وفي العقود الأخيرة من القرن، بعد انهيار اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية، بدت سلطة العلم الاقتصادي أقوى من أي وقت مضى[١]. فيمكن بتوظيف لغة وسلطة الاقتصاد النيوكلاسيكي وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي دافع عنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن وحكومة الولايات المتحدة الحكم على حالة أمة ورفاهيتها الكلية بمجرد قياس موازينها النقدية والمالية.

وفقا لطرق التفكير هذه، كانت التسعينيات في مصر عقدا من النجاح المرموق يثبت صحة مبادئ الليبرالية الجديدة. فبعد موافقة الحكومة على برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح جعل الانضباط المالي والنقدي معدل التضخم أقل من ٥% وتراجع عجز الموازنة من ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى أقل من ٣%، وفي بعض السنوات إلى أقل من ١%، ليحل بين المستويات الأدنى في العالم. وقيل إن الاقتصاد ينمو بمعدل أكبر من ٥% سنويا، وأصبحت الرأسمالية الخاصة التي أعيد تنشيطها مسئولة الآن عن ثلثي الاستثمار المحلي. وتم ربط قيمة الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، مدعوما باحتياطيات من العملات الصعبة تزيد على ١٨ بليون دولار. هذه الحفنة من الأرقام تكررت مرات لا تحصى في صحف الحكومة ونشرات التليفزيون ومطبوعات صندوق النقد الدولي، وشكلت صورة

"نجاح سريع ومرموق في فرص الاقتصاد الكلي لمصر" في السنوات الأخيرة من القرن[٢].

ومع ذلك، إذا نظرنا خلف الأرقام الرسمية، أو حتى في مكان آخر من الصحف وبرامج التليفزيون نفسها، لظهرت لنا تطورات أخرى مناقضة لهذه الرؤية. فمع صورة التحكم النقدي والانضباط المالي نجد صورة معارضة لتوسع خارج عن السيطرة وأحلام بلا حدود. والمثل الأكثر درامية هو عاصمة البلاد الآخذة في التوسع السريع. بينما كانت ميزانية الحكومة تتقلص، كانت القاهرة تنفجر. وفقا للإعلانات التليفزيونية عن أكثر التطورات الموعودة طموحا: "دريملاند هي أول مدن العالم الإلكترونية". والمشترون مدعوون ليشتروا الآن فيلات فاخرة مزودة بألياف ضوئية، حيث المولات والملاهي وملاعب الجولف والبولو تبزغ من الصحراء غرب أهرامات الجيزة – ولكن على بعد دقائق فقط من وسط البلد عبر الطريق الدائري المبني حديثا. كما يمكن أن يأخذ المرء الطريق الدائري في الاتجاه العكسي إلى شرق هضبة المقطم ليصل إلى صحراء "القاهرة الجديدة" حيث يسوّق المضاربون عمارات سكنية للعاملين في الخارج الذين ادخروا ثرواتهم في الخليج. قيل للمشترين المحتملين: "اشتر الآن مستقبلا يفوق كل خيال... قبل فوات الأوان". يستطيع المشترون البدء في الدفع فورا (لا يُشترط دفع مقدم) في وكالات في جدة ودبي. "لا مصانع، لا تلوث، لا مشاكل"، هكذا وعد الإعلان، مصحوبا بشعار البناة "مصر التي أتمناها"[٣]. كانت مساحات المدن الجديدة التي امتدت عبر الحقول والصحراوات حول القاهرة الكبرى تمثل أكبر انفجار عقاري شهدته مصر في تاريخها. وأثناء النصف الثاني من التسعينيات تضاعفت مساحة عاصمتها تقريبا – ولكن عدم وجود خرائط متاحة يمكن أن تؤكد هذا كان عَرَضا يكشف الطريقة التي حدث بها ذلك.

لم تكن الدولة أقل نشاطا من بناة القطاع الخاص. فبينما كان البناة المضاربون يضاعفون حجم القاهرة، قررت الحكومة أن تضاعف نهر النيل. في أكتوبر ١٩٩٦ أعلن الرئيس مبارك إحياء خطط ترجع إلى خمسينيات القرن العشرين لإقامة وادٍ موازٍ للنيل، بضخ الماء من البحيرة الواقعة خلف السد العالي في الجنوب في ترعة

تجري شمالا سوف تروي في النهاية مليوني فدان من الصحراء الغربية[٤]. ولما عجزت الحكومة عن إقناع البنك الدولي أو المستثمرين بأن مشروع توشكا، وهو الاسم الذي اشتُهر به، معقول، باشرت الحكومة بناء محطة ضخ المياه وشقت أول سبعين كيلومترا من الترعة وأذاعت صورا تليفزيونية لحفارات كاتربيلر Caterpillar وهي تعمل في الصحراء[٥]، وخصصت أول مائة ألف فدان من الأرض التي ستُزرع مستقبلا لرجل وُصف بأنه ثاني أغنى شخص في العالم، وهو الأمير الرأسمالي السعودي الوليد بن طلال، الذي كلفت شركته، شركة المملكة للتنمية الزراعية Kingdom Agricultural Development Company، شركة من كاليفورنيا للمشروعات الزراعية المتكاملة agribusiness، تسمى صن وورلد Sun World، بتطوير وإدارة ما يؤمل في أن يصبح أكبر مزرعة في العالم، تستهلك وحدها ١% من مياه النيل[٦].

كانت صن وورلد متخصصة في زراعة العنب وغيره من فواكه المائدة في أراض مروية وتملك براءات اختراع لأكثر من خمسين نوعا تجاريا من الفواكه المهجنة cultivar. ولكن الشركة لم تكن مطالَبة باستثمار أية أموال تخصها في مشروع توشكا، أو حتى بدفع تكلفة دورها في الإدارة. وفي غمرة الحماس الذي أثاره إعلان الحكومة عن وجود شريك أمريكي، لم تلاحَظ أسباب هذا الوضع: لم يكن لدى صن وورلد أموال. كانت مجموعة شركات صن بمثابة فشل آخر لصناعة الزراعة في الولايات المتحدة، وقد أفلست قبل مدة قصيرة. ضمت شركة مناضلة أخرى للمشروعات الزراعية المتكاملة في كاليفورنيا، هي شركة كاديز Cadiz، شركة صن وورلد، وخططت لدفع ديونها بتحويلها من شركة منتجة للمحاصيل إلى شركة تسويق تقوم ببيع براءات الاختراع والماركات المسجلة التي تملكها، بما في ذلك ماركتها الرئيسية: أفضل عنب بلا بذور Superior Seedless™ grapes [TM اختصار ماركة مسجلة- م] حول العالم. فالشركة العاجزة عن الحصول على ربح من زراعة وبيع العنب ستبيع بدلا منه أسماء الأعناب. وسوف تضمن براءات الاختراع العالمية للشركة الحصول على مال في المستقبل عن كل عنبة وخوخة ومشمشة وبرقوقة قد يزرعها الفلاحون المصريون الكادحون في

الصحراء الغربية يوما[٧]. وافقت الحكومة على توفير ٢٠% من رأسمال المزرعة ومنحتها إعفاء من الضرائب لمدة عشرين عاما تمنحه لكبار المستثمرين. ولكن الحكومة والأمير الوليد ظلا يبحثان عن مشاركين آخرين من القطاع الخاص راغبين في تقديم مال للمشروع.

في الوقت نفسه، كانت الحكومة تدعم بالمثل بُناة العقارات المدينيين، فباعت لهم الأراضي العامة بسعر بخس وبنت لهم الطرق السريعة والكباري المطلوبة على النيل في زمن قصير. كذلك تولت الدولة بنفسها بناء العقارات. فعلى الطريق الآتي من دريملاند، إلى جانب مدينة استثمارية تديرها الولايات المتحدة اسمها بيفرلي هيلز Beverly Hills، كان اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهو ذراع تجاري لوزارة الإعلام، يبني على ٣٥ مليون متر مربع مدينة ملاهٍ وتجهيزات لصناعة الأفلام أسماها مدينة الإنتاج الإعلامي، سُجلت باعتبارها أكبر مجمع إعلامي في العالم بعد هوليود[٨]. أما أكبر بناة أحياء القاهرة الجديدة، أكبر بكثير من بناة دريملاند أو بيفرلي هيلز، فكان وزارة الدفاع، حيث ملأ المستثمرون العسكريون آلاف الأفدنة بالشقق على الحواف الشرقية للمدينة لإقامة ضواحٍ جديدة لطبقة الضباط.

قد يكون رد الفعل الأول هو الدهشة إزاء مدى وسرعة هذه التطورات، ولكن المرء سرعان ما يبدأ في التعجب من التناقضات. لقد تحدث صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد بهدوء عن الانضباط المالي والنمو الاقتصادي القابل للدوام، ولكنهما لم يذكرا شيئا عن الانفجار المحموم للعاصمة أو المخططات الكارثية من الناحية البيئية لإقامة وادٍ في الصحراء[٩]. لم يجر أي فحص لدور الدولة في دعم هذا الاستثمار المضارِب والشبكات التي تربط المضاربين بالبنوك بمسئولي الدولة. وثمة مشكلة أخرى، هي أن الغرض من التثبيت المالي والتكيف الهيكلي هو خلق ازدهار تصديري، وليس ازدهارا تشييديا. كان المفترض أن تزدهر مصر ببيع فواكه وخضروات لأوربا والخليج، لا بتمهيد حقولها لبناء طرق دائرية. لقد حل قطاع العقارات الآن محل الزراعة باعتباره القطاع الاستثماري الثالث غير البترولي من حيث الحجم، بعد الصناعة والسياحة[١٠]، وربما يكون قد أصبح بالفعل

أكبر قطاع غير بترولي؛ نظرا لأن معظم الاستثمار السياحي يذهب لبناء فنادق وبيوت سياحية، وهي شكل آخر من العقارات.

كان المفروض أن تفتح هذه الإصلاحات مصر للتجارة مع السوق العالمي، ولكن أثرها في الواقع كان عكس ذلك. انهار مؤشر انفتاح البلاد، وهو يقيس قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من ٨٨% في ١٩٨٥ إلى ٤٧% في ١٩٩٦- ١٩٩٧. وفي الفترة نفسها تراجعت أيضا حصة مصر من الصادرات العالمية بأكثر من النصف[١١]. في واقع الأمر انكمشت قيمة الصادرات غير البترولية في ١٩٩٥- ١٩٩٦، ثم انكمشت مرة أخرى في العام التالي، لتترك البلاد معتمدة على المنتجات البترولية بنسبة ٥٢% من دخلها من الصادرات. وفي نهاية ١٩٩٨ كان الوضع أسوأ حتى من ذلك، حيث أجبر انهيار السعر العالمي للبترول مصر على إيقاف صادراتها البترولية لمدة قصيرة[١٢]. وفي ١٩٩٨- ١٩٩٩، شرعت حكومة الولايات المتحدة في إعادة بناء احتكار بترول أوبك بهدوء، فيما قيل، بمفاوضات سرية مع إيران والسعودية وفنزويلا قايضت فيها تنازلات سياسية بوعود بتخفيض الإنتاج. نجحت المفاوضات بما ضاعف سعر البترول مرة أخرى خلال ستة أشهر[١٣]. ولكن هذه الإدارة من قبل الدولة للتجارة العالمية، التي لم يعلن عنها، أتت بعد فوات الأوان فيما يتعلق بحل أزمة ميزان المدفوعات الجديدة في مصر والنقص المتكرر في العملة الصعبة.

لا يرجع العنصر الأكثر بروزا في صورة مصر الناجحة، وهو تثبيت قيمة العملة، إلى قوة السوق بأي درجة. لقد حدث لأن الحكومة أصبحت الآن أقدر على عزل العملة المحلية عن التبادلات المالية الدولية المضاربة. بكلمات أخرى، لم تعتمد الإصلاحات على تجارة أكثر حرية واندماج عالمي أكبر، ولكن على إعادة تنظيم الحماية المحلية من أثر السوق الدولية لشراء وبيع النقود. وقد اعتمدت حماية العملة على الـــ١٨ بليونا من احتياطيات العملة الأجنبية التي كثر الإعلان عنها، وهو رقم أصبح يرمز بمفرده لقوة الاقتصاد. كانت الرمزية في غاية الأهمية بحيث كانت الحكومة كارهة فعليا لإنفاق احتياطياتها للدفاع عن العملة. حين واصلت الصادرات انخفاضها وساءت أحوال الميزان التجاري مرة أخرى في ١٩٩٨-

١٩٩٩، لجأت الحكومة إلى إجراءات بارعة لإعاقة تدفق الواردات لتعيق بذلك خروج العملة الصعبة، بما زاد عزلة البلاد عن أخطار السوق العالمي[١٤].

*

كيف يمكن أن نفسر تطورات تبدو على طرفي نقيض مع التمثيلات الرسمية؟ تقول الرواية التقليدية إنه بحلول عام ١٩٩٠ كان الاقتصاد المصري مأزوما، غير قادر على دعم صناعات القطاع العام الخاسرة والعملة المقدرة بأعلى من قيمتها وتبذير الإنفاق الحكومي وطباعة نقود تضخمية لتغطية فجوة الميزانية وأرقام فلكية للدين الخارجي[١٥]. بعد خمسة عشر عاما من الإصلاحات الجزئية والمتباطئة، بما فيها إصلاحات الأسعار الزراعية التي نوقشت في الفصل الثامن، كانت الحكومة مجبرة في ١٩٩٠- ١٩٩١ على تبني خطة صندوق النقد الدولي للتثبيت، التي سمحت بتخفيض سعر العملة مقابل الدولار وإنقاص ميزانية الحكومة والتضييق على إمداد النقود وتقليل دعم مشروعات القطاع العام الذي أعادت الحكومة تنظيمه في شركات قابضة لكي تخصخصها أو تغلقها. تم تطبيق هذه السياسات المالية "الحكيمة" بشكل أكثر عنفا حتى مما طلبه صندوق النقد الدولي، بما حقق هبوطا في عجز [ميزانية] الحكومة وصفه صندوق النقد الدولي بأنه "لا نظير له فعليا في السنوات الأخيرة"[١٦].

هناك روايات تسلِّم بأن القصة تحتوي على عناصر أكثر من هذه الحكاية البسيطة عن دولة مسرفة تبدأ حياة جديدة تتسم بالرشد. فقد تضيف مثلا أن من بين إنفاقات الحكومة الأكثر تبذيرا شراء المعدات العسكرية، ومعظمها تمدها بها الولايات المتحدة وتدعمها – كجزء من نظام واشنطن الخاص لدعم الصناعات العسكرية الأمريكية. ساعد على انفجار الانهيار في ١٩٩٠ العجز الوشيك عن سداد هذه الديون العسكرية، وهو أمر من شأنه أن يوقف أوتوماتيكيا المساعدة الأمريكية (كانت مصر قد بدأت تعجز عن السداد منذ وقت مبكر يرجع إلى ١٩٨٣، ولكن كما نعرف كانت حكومات الولايات المتحدة تحول لبضع سنوات مواردها الخاصة بشكل غير قانوني لسداد قروض مصر العسكرية[١٧]). وقد تعترف بعض الروايات بأن الأزمة لم تتسبب فيها دولة مبذرة فحسب، ولكن أيضا

تمزقات أوسع خارجة عن سيطرتها، خصوصا تراجع سعر البترول بعد ١٩٨٥ (أكبر مصدر لدخل الحكومة)؛ وتوقف مشتريات الولايات المتحدة السرية من الأسلحة المصرية لحرب واشنطن السرية على أفغانستان (١٩٧٩- ١٩٨٩)؛ وتناقص تحويلات العاملين المصريين في الخارج وصادرات السلاح للعراق ومصادر أجنبية أخرى للدخل بانفجار صراعات الخليج في ١٩٩٠- ١٩٩١[١٨]. مكَّنت أزمة العراق الولايات المتحدة وغيرها من المقرضين في أوربا والخليج من شطب ما يقرب من نصف دين مصر الخارجي، فتقلص من ٥٣ بليون دولار في ١٩٨٨ إلى ٢٨ بليونا. وكان انخفاض الفوائد المدفوعة، الذي يصل إلى ١٥,٥ بليون دولار في ١٩٩٦- ١٩٩٧ مسئولا عن كل الزيادة التي حدثت في الاحتياطيات النقدية[١٩]. وهكذا كانت أكبر مساهمة مفردة في نجاح مصر المالي المفاجئ ناتجة عن قرار سياسي للولايات المتحدة وحلفائها، ولا شأن لها على الإطلاق بالليبرالية الجديدة.

فوق ذلك هناك جزء مهم من دخل الحكومة المصرية في التسعينيات لم يأت من فرض الضرائب على الأنشطة المنتجة، ولكن من الريع الناتج عن الموارد العامة. فقد أتى ما يقرب من ثلث الموارد من مشروعين تمتلكهما الحكومة، الشركة المصرية العامة للبترول وهيئة قناة السويس. وكانت الحكومة تقبض عائداتهما بالدولار الأمريكي، وبالتالي أدى تخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى زيادة قيمة هذه الموارد بنسبة ٥٠%. وقد قدَّمت هذه الزيادة الكتلة الرئيسية من نمو إيرادات الحكومة في فترة التثبيت. مرة أخرى ليس للمعجزة المالية أي ارتباط يذكر بمبادئ السوق الحر، بل كانت مدينة هنا بشكل أكبر لملكية الدولة الهائلة للموارد.

خلف هذا كله، هناك قصة أخرى أكثر تعقيدا، قصة تتجاوز مصطلحات الحكايات الرسمية وتم دفعها إلى الهوامش. لم تكن أزمة ١٩٩٠- ١٩٩١ مجرد مشكلة للمشروعات العامة التي تخسر أموالا أو مشكلة حكومة مبذرة تنفق ما يفوق إمكانياتها. فقد كانت أيضا مشكلة ما يسمى القطاع الخاص والفوضى التي أظهرتها تدفقات التمويل المضاربة الدولية المحررة. لم تكن الإصلاحات المالية التي تلت

إلغاء فعليا لدعم الدولة، على نحو ما صورت الطبعة الرسمية للأحداث الأمور، ولكنها كانت أقرب إلى تغيير من يتلقاه. يمكن رؤية برنامج "السوق الحر" في مصر بشكل أفضل كتكيف سياسي متعدد الطبقات للريوع والدعم والتحكم في المصادر. وسوف أسترجع في الصفحات التالية هذه القصة من الهوامش. ثم أتناول في النصف الثاني من الفصل ما يستطيع ما دُفِن في الهوامش أن يقوله لنا فيما يتعلق بالأسئلة الكبرى التي تطرحها هذه الأحداث: كيف يجب أن نفهم العلاقة بين خبرة علم الاقتصاد والموضوع الذي نسميه الاقتصاد؟ ما مزيج لحظات الفهم والصمت، القوى والرغبات، الذي يجعل الاقتصاد ممكنا؟ ولماذا تجعل هذه العناصر، في الوقت نفسه، صنع الاقتصاد غير كامل؟

*

أولا، لم تكن مشروعات القطاع العام في واقع الأمر تخسر في ١٩٨٩-١٩٩٠، أي عشية الإصلاح. كان ٢٦٠ مشروعا من بين ٣١٤ مشروعا غير مالي تملكه الدولة مربحا، وكان ٥٤ مشروعا فحسب تعاني من الخسارة. وبينما خسرت هذه ٣٠٠ مليون جنيه (١١٠ مليون دولار)، حققت الشركات الأخرى ربحا صافيا بعد الضرائب قدره ١,٥ بليون جنيه (حوالي ٥٥٠ مليون دولار)[٢٠]. كان مركز الاهتمام في ١٩٩٠- ١٩٩١ أزمة لا تتعلق بالصناعة المملوكة للدولة، ولكن بالقطاع المالي، جعلت النظام البنكي للبلاد على حافة الإفلاس. منذ عام ١٩٧٤ زاد عدد البنوك من سبعة إلى ثمانية وتسعين بنكا، حيث انبثقت بنوك تجارية لتمويل الواردات واستثمارات سنوات الازدهار البترولي. منحت بنوك الدولة الكبيرة الأربعة قروضا معظمها لمشروعات القطاع العام. ويقدر ما أُهمل استعماله من هذه القروض بــ٣٠% منها على الأقل[٢١]. ولكن بنوك الدولة كانت أيضا شريكا في ملكية بنوك القطاع الخاص بما سمح لها بتوجيه أرصدة مالية عامة إلى مجموعة صغيرة من المستثمرين النافذين[٢٢]. كان هؤلاء المقترضون من القطاع الخاص الكبير يعانون أيضا من المشاكل.

بحلول عام ١٩٨٩ تعثر ٢٦% من القروض الخاصة والاستثمارية في السداد، وكان أكثر من نصفها يخص ٣% من المتعثرين. كان كثير من المديونين

الكبار قادرين على تأخير الإجراءات القانونية ضدهم، وهرب آخرون من البلاد لتجنب المحاكم[٢٣]. أتى التعثر الأكبر في يوليو ١٩٩١، حين انهار بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي يوجد مقره الرئيسي في لندن. (وهو أكبر بنك ينهار في التاريخ، وكان البيت المالي العالمي القائد في تمويل الحروب السرية، بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في غسيل الأموال المستعملة في حروب الولايات المتحدة في الثمانينيات في نيكاراجوا وأفغانستان). كان المودعون في الفرع المصري لبنك الاعتماد والتجارة محميين بمخطط ضمان غير رسمي بين البنوك المصرية، التي كان عليها أن تساهم بنصف في المائة من ودائعها وتشارك في تكلفة قرض بلا فوائد قدره بليون جنيه مصري للتعويض عن الأرصدة الناقصة[٢٤].

تعكس هذه الصعوبات مشكلة دولة كانت فيها المصالح العامة، كما سنرى، متداخلة بشكل متزايد مع مشروعات جماعة نافذة من الماليين والمستثمرين، لم تكن قادرة على ضبط أفعالهم[٢٥]. ولكن كما حدث في الأزمة المالية العالمية في ١٩٩٧- ١٩٩٩، لا يمكن فصل مشكلة الموارد العامة المتدفقة على الشبكات الخاصة عن الصعوبات التي نتجت عن المضاربة الدولية، خصوصا تجارة العملة[٢٦]. بعد التخلي عن ضوابط العملات الدولية في ١٩٨٠، بريادة الولايات المتحدة وكندا، زادت حركة التبادل الدولي في العالم يوميا من ٨٢,٥ بليون دولار في ١٩٨٠ إلى ٢٧٠ بليونا في ١٩٨٦ و٥٩٠ بليونا في ١٩٨٩ (وستصل في ١٩٩٥ إلى ١,٢٣ تريليون دولار)[٢٧]. وأغرق نمو المضاربة الخاصة والمؤسسية في العملات الوطنية محاولات الحكومات لإدارة عملاتها وفقا للاحتياجات المحلية.

وفي مصر تزامنت إزالة القيود على نطاق عالمي مع زيادة مفاجئة في تحويلات العملة الأجنبية الخاصة، حيث أرسل المغتربون إلى مواطنهم الأموال التي حصلوا عليها في الخليج. تشكلت أكثر من مائة شركة إدارة مالية غير منظمة لنقل واستثمار هذه الأرصدة، أصبحت خمس أو ست منها كبيرة للغاية[٢٨]. استثمرت شركات توظيف الأموال الإسلامية (سُميت هكذا لأنها اجتذبت المودعين بوصف الزيادة التي تدفعها لهم بأنها نصيب في الربح، لا فائدة) بنجاح في

مضاربات العملة، ونوعت نشاطاتها لاحقا لتشمل السياحة المحلية والعقارات والصناعة وتجارة البضائع، ودفعت عوائد ظلت أعلى من معدل التضخم. لم تكن البنوك التجارية للقطاعين العام والخاص، المعرضة لشروط الاحتفاظ باحتياطيات عالية ومعدلات فائدة رسمية منخفضة (ضرورية للحكومة لتمويل الصناعة)، قادرة على المنافسة، وأصبحت تفتقر بشكل متزايد للعملة الصعبة. كان النظام المالي مأزوما.

في ١٩٨٨- ١٩٨٩، نجح البنكيون في النهاية في إقناع الحكومة بإلغاء شركات توظيف الأموال، فأصدرت قانونا أوقف عملياتها لمدة تصل إلى سنة، ثم أغلقت الشركات التي وجدتها مفلسة (وفي حالات كثيرة جعلتهم مفلسين) وأجبرت ما تبقى منها على إعادة تنظيم نفسها كشركات مساهمة وإيداع أصولها السائلة في البنوك. حمى هذا الإجراء البنوك وعملاءها النافذين ودشن كسادا ماليا عاما لم تستطع البنوك ولا العملة الوطنية الشفاء منه[٢٩].

استجابة للأزمة المالية، كان الأمر المركزي فى إصلاحات ١٩٩٠- ١٩٩١ هو بذل الجهد لإنقاذ بنوك البلاد. بعد السماح بتخفيض العملة وإنقاص مشروعات الاستثمار العام، نقلت الحكومة للبنوك أرصدة تساوي ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في صورة سندات خزانة[٣٠]. لكي نأخذ فكرة عن النطاق الكبير لهذا الدعم نذكر أن حكومة الولايات المتحدة نقلت في الفترة نفسها ما يصل مجموعه إلى نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى عشر سنوات. كانت المدفوعات المصرية التي نقلت لإنقاذ المدخرات ولإقراض الصناعة التي انهارت بعد التحرير المالي حوالي ضعف ذلك من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة واحدة. فوق ذلك أعلنت الحكومة أن دخل البنوك من هذه الأرصدة معفى من الضرائب، وهو دعم مالي وصل إلى ١٠% أخرى من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ١٩٩٦- ١٩٩٧. في ١٩٩٨ حاولت الحكومة أن تُنهي الدعم بوضع ضرائب على أرباح البنوك، ولكن البنكيين قاوموا تطبيق القانون[٣١]. أصبحت البنوك مربحة للغاية، تتمتع بمعدلات من العائد على حصص الملكية قدرها ٢٠% أو أكثر. كل هذه الأرباح أتت من برنامج الإنقاذ الحكومي[٣٢].

جاء دعم آخر لقطاع البنوك حين ضيقت الحكومة إمداد النقود لزيادة معدلات الفائدة، فجعلتها أعلى من مستويات السوق الدولي بما يصل إلى ١٤%. جلبت معدلات الفائدة اللاسوقية فيضانا من رأس المال المضارب من الخارج. وسرعان ما اعتُبر ذلك مؤشرا على نجاح الانضباط الليبرالي الجديد وأرثوذوكسية السوق. ولكن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق، فالمال تكون من أرصدة استثمارية سريعة التطاير تطارد دخلا يأتي من الفوائد ولم يكن نتيجة لأية "أسس أصولية للسوق"، بل نتيجة لتدخل الدولة. بعد سنتين تم تخفيض أسعار الفائدة وانتهت موجة الازدهار الصغيرة.

في ١٩٩٦- ١٩٩٧ صنَعت الحكومة ازدهارا صغيرا آخر، بالإعلان عن برنامج خصخصة بالغ القسوة. فبدأت في بيع أسهم في مشروعات مملوكة للدولة في بورصة القاهرة التي نظمتها بحيث تستبعد صغار السماسرة وتلغي الضرائب على الأرباح[٣٣]. وبحلول يونيه ١٩٩٧ وصل دخل الحكومة من الخصخصة إلى ٥,٢ بليون جنيه (١,٥ بليون دولار). واستعملت ٤٠% من هذا الدخل في تقديم مزيد من الدعم لقطاع البنوك بسداد الديون المعدومة. وفي مايو ١٩٩٨ هنأ صندوق النقد الدولي مصر على برنامج الخصخصة "المرموق"، وصنفه في المرتبة الرابعة في العالم (بعد المجر وماليزيا وجمهورية التشيك) من حيث دخل الخصخصة كحصة من الدخل المحلي الإجمالي[٣٤].

أتخم البيع البنوك وميزانية الحكومة وغذى ازدهارا قصير العمر للبورصة. ولكن الحصيلة لم تكن تحولا من مشروع تديره الدولة إلى قطاع خاص بْعِث. فالتمييز التقليدي بين قطاعين عام وخاص، الذي استعملته الحكومة وصندوق النقد الدولي، كان أبسط بكثير من أن يمسك بنطاق العلاقات السياسية والاقتصادية المندرجة في العملية[٣٥]. فكثير من أكبر المشروعات التي تملكها الحكومة مثل "المقاولون العرب"، أكبر شركات التشييد في البلاد، والشركة الشرقية للدخان التي تحتكر صناعة السجائر كان لها "قطاعها الخاص" من شركات تابعة لها أو مشروعات مشتركة، يديرها عادة أعضاء من الجماعة نفسها التي تدير القطاع العام الأب[٣٦]. كانت بنوك الحكومة تملك جزئيا بنوك القطاع الخاص، كما رأينا،

وغيرها من المشاريع غير التابعة للدولة. وهناك عدد كبير من وزراء الحكومة وغيرهم من كبار المسئولين، مع زوجاتهم وأقاربهم وأبنائهم، شركاء أو مستثمرون رئيسيون في كثير من أكبر المشاريع التي أسموها قطاعا خاصا[٣٧].

بالإضافة إلى ذلك، عقِّدت إعادة تنظيم مشروعات الدولة في كيانات أكبر تحت سيطرة الشركات العامة القابضة، التمييز بين القطاعين العام والخاص. بحلول ٣٠ يونيه ١٩٩٩ باعت الحكومة أسهما في ١٢٤ مشروعا من ٣١٤ مشروعا عاما غير مالي. ولكنها باعت حفنة منها فقط بالكامل. وظلت الشركات القابضة أكبر حامل أسهم في كثير منها، وواصل مديرو الدولة سيطرتهم على أخرى من خلال جمعيات العاملين حاملي الأسهم[٣٨]. وتمتلئ الصحف بقصص الخصخصة الزائفة، مثلا بيع شركة النصر للمسبوكات في ديسمبر ١٩٩٧، التي بيعت في الواقع لبنوك القطاع العام[٣٩]. (بعد سنة أجبر مسئولو الدولة رئيس البورصة على الاستقالة بعدما حاول تحسين مراقبتها لمالية الشركات وتجارة الأسهم[٤٠]). كذلك أقامت شركات الدولة القابضة شركات تابعة خاصة جديدة مثل شركة أسمنت الأهرام، التي أقامتها شركات الأسمنت المملوكة للدولة وبدأت تقدم عطاءات لشراء أسهم شركات أسمنت أخرى كانت الحكومة "تخصخصها"[٤١]. وبدأت وزارات كثيرة، بدعم من بنوك القطاع العام، تدشن مشروعات مربحة أخرى، على غرار مشروع وزارة الإعلام لبناء مدينة الإنتاج الإعلامي الشاسعة.

فات تقرير صندوق النقد الدولي وهو يقرر بثقة أن مصر تحتل المركز الرابع في العالم في الخصخصة تعقيد عمليات إعادة الترتيب هذه وأشكال الملكية العديدة والترابطات وعلاقات القوة الداخلة فيها. وكما يقول ديفيد ستارك David Stark في دراسة لأوربا الشرقية، حين تقوم الروايات المألوفة بالتركيز على المشروع كوحدة وتكتفي بوضع عدد من انتقل منها من الملكية العامة والخاصة وقيمة كل منها، تعجز عن إدراك المناهج الكثيرة للسيطرة وكذلك أهمية الشبكات التي تجمع بينها[٤٢]. لقد أتاحت الحدود الضبابية بين الملكية "العامة" و"الخاصة" دائما لمسئولي الدولة ومديري المشروعات، وغيرهم من داخل اللعبة، أشكالا من الغموض يستغلونها لصالحهم. لقد وفَّر التكيف الهيكلي الفرص لمزيد من التركيبات وأشكال

الغموض الجديدة. كان الإصلاح الاقتصادي إعادة تكيف معقدة للشبكات التي تربط وتجمع مجموعة متنوعة من الأصول المملوكة والقوى القانونية ومصادر المعلومات وتدفقات الدخل.

استمر ازدهار البورصة أقل من ثمانية عشر شهرا، حيث وصل مؤشر أي إف جي EFG للشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة الذروة في سبتمبر ١٩٩٧، ثم فقد ثلث قيمته على مدى الاثني عشر شهرا التالية[٤٣]. ونظرا لانهيار البورصة أوقفت الحكومة عمليات التخلص من الأسهم، فأرجأت معظم عمليات الخصخصة بعد صيف ١٩٩٨ وأجلت مطلب صندوق النقد الدولي بالبدء في خصخصة القطاع المالي. بدلا من ذلك، استعملت الحكومة مؤسساتها المالية وصناديقها السيادية في إيقاف انهيار السوق. فبين ديسمبر ١٩٩٧ وأكتوبر ١٩٩٨ ضخت بنوك الدولة وشركات تأمينها وصندوق معاشاتها ما لا يقل عن بليوني جنيه (٦٠٠ مليون دولار) في السوق، وعانت من خسائر كبيرة[٤٤]. أثناء هذه العملية أعادت الدولة امتلاك أسهم في معظم الشركات التي ادعت مؤخرا أنها تتخصخص - الأمر الذي يزيد تعقيد قصة رأس المال الخاص الذي يحل محل الملكية العامة. استعاد السوق عافيته لفترة قصيرة في شتاء ١٩٩٨- ١٩٩٩، حين جعلت الأزمة المالية في شرقي آسيا والبرازيل وروسيا مصر تظهر، بفعل النظام البنكي المدعوم من الدولة، كإحدى الواحات القليلة الآمنة لأرصدة المضاربة الدولية، ولكن بعد فبراير ١٩٩٩ عاد التراجع. وبحلول الصيف التالي كان السوق هامدا للغاية، بحيث أصبح من المعتاد أن تكون سندات شركة واحدة فقط (هي شركة خطوط المحمول الاحتكارية، موبينيل، المخصخصة حديثا)، مسئولة عن ٥٠% من التعاملات اليومية، وأحيانا ما يصل إلى ٧٠% منها[٤٥].

كان معظم ما تبقى من نشاط البورصة وتقدم الخصخصة محصورا في قطاع اقتصادي واحد فقط، هو قطاع التشييد. وفر مشروع الري توشكا ومشروعات الحكومة الكبيرة الأخرى، ومعها ازدهار العقارات المدعوم من الدولة والقرى السياحية، المصدر الوحيد المهم للنمو الاقتصادي. فقد ازدهرت أحوال أسواق الأسمنت وصناعة حديد التسليح وشركات المقاولات، مع وصول أرباح المتعاقدين

على مشروعات الدولة فيما يقال إلى متوسط ٣٠ إلى ٤٠% من الدخل. زاد الطلب على الأسمنت بسرعة بحيث تكالبت أكبر شركات العالم لصناعة الأسمنت، وهي هولدربانك Holderbank السويسرية ومجموعة لافارج Lafarge الفرنسية وسيمكس Cemex المكسيكية على شراء كل ما يمكن شراؤه من مصانع الأسمنت المصرية الحكومية[٤٦]. حوّل ازدهار المقاولات البلاد إلى مستورد للأسمنت، وبالتالي يجب تصنيف هذه الاستثمارات الأجنبية في إنتاج الأسمنت محليا كعودة إلى سياسة التصنيع بإحلال الواردات التي لم تعد على الموضة. فلا علاقة لها بنمو الصناعة الموجهة للتصدير التي وعد بها المصلحون الاقتصاديون[٤٧].

فشل الازدهار العقاري وتقلبات البورصة الحادة في مواجهة مشكلة المستويات المتدنية للاستثمار المحلي في البلاد. انخفض الاستثمار المحلي الإجمالي من ٢٨% من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٠ إلى ١٩% في ١٩٩٠، مقارنة بمتوسط ٢٥% في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل[٤٨]. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ نما الاستثمار بنسبة ٢,٧% فقط سنويا، بالمقارنة بـــ٧,٢% لكل البلدان متوسطة الدخل و١٢,٧% لبلدان شرقي آسيا[٤٩]. بالإضافة إلى ذلك من بداية الإصلاحات وحتى يونيه ١٩٩٦ زاد عدد المشروعات العامة الخاسرة بمقدار الضعف تقريبا، من أربع وخمسين شركة إلى مائة، وارتفعت الخسائر المتراكمة من بليوني جنيه إلى ١٢ بليونا (٣,٥ بليون دولار)[٥٠]. ولكن الحكومة أعادت تعريف ماليتها لتستبعد شركات القطاع العام من الحسابات المالية، وبالتالي تم إخفاء تدهور الأوضاع[٥١]. هكذا كان بمقدور المصلحين أن يواصلوا ادعاءهم بأنهم حققوا ميزانية متوازنة بدلا من العجز السابق.

*

لم يُخرِج برنامج الإصلاح الحكومة من السوق، ولم يلغِ الدعم العام المسرف. لقد كان أثره الرئيسي هو تركيز الأرصدة العامة في أيدٍ مختلفة، أقل عددا بكثير. لقد أبعدت الدولة الموارد عن الزراعة والصناعة ومشكلاتها الأساسية في التدريب والتوظيف. لقد أصبحت الآن تدعم الممولين بدلا من المصانع، وأفران الأسمنت بدلا من الخبازين والمضاربين بدلا من المدارس. وبرغم أن صندوق النقد الدولي

لم يبد اهتماما بدراسة المسألة ليس من الصعب تحديد المستفيدين من الدعم المالي الجديد. لقد ركزت البنوك التجارية العامة- الخاصة، التي أعيد تنشيطها، على تقديم قروضها المعفاة من الضرائب لكبار المستثمرين، فمنحتهم قروضا كبيرة. كان أقل قرض عادي يتجاوز المليون جنيه وكان يتطلب ملكيات كبيرة كضمان واتصالات قوية[٥٢]. وبالتالي تم توجيه الأرصدة المدعمة إلى أيدي عدد قليل نسبيا من الماليين والمستثمرين المتزايدي القوة والثراء.

على رأس هؤلاء هناك نحو دستة من مجموعات الاستثمار، مثل بهجت وسعودي ومحمد محمود ومنصور والعربية الدولية وعثمان وأوراسكوم. بدأت شبكات المشروعات المملوكة عائليا هذه في العادة كشركات تشييد أو كوكلاء استيراد/ تصدير، ازدهرت بعد ١٩٧٤ حين سمحت الحكومة لكبار أصحاب المشروعات الخاصة بالظهور مرة أخرى بعد سنوات من قيود التصدير واحتكارات الدولة. اعتمد الكثيرون على عقود عالية الربحية لإمداد الجيش المصري بالبضائع والخدمات. ومعظمهم توسع لاحقا في السياحة والعقارات والمأكولات والمشروبات والكمبيوتر وخدمات الإنترنت، وفي بعض الحالات في صناعة مواد البناء، أو التجميع المحلي لبضائع استهلاكية مثل الإلكترونيات أو السيارات حين جعلت الحماية الجمركية ذلك مربحا. وشارك الكثيرون في ملكية بنوك القطاع الخاص التي ظهرت في الفترة نفسها، وتمتعوا باحتكارات أو احتكارات قلة قوية، خصوصا كوكلاء حصريين لبضائع وخدمات الشركات الغربية عابرة القوميات. لا يجد المرء شيئا في وثائق صندوق النقد الدولي أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن طبيعة أو تاريخ أو قوة هذه المجموعات، التي أخفي وجودها خلف الصياغات المائعة من قبيل "القطاع الخاص" وإعادة تنشيط "الاقتصاد المصري".

مثلا، ترجع أصول مجموعة سعودي إلى شركة تجارة محلية أقامها عبد المنعم سعودي في ١٩٥٨. وفي منتصف السبعينيات، مع فتح اقتصاد المستهلك، بدأت الشركة تستورد مواد غذائية وسلعا عامة ومركبات سوزوكي للنقل الخفيف، واستعملت مناطق التجارة الحرة الجديدة في تصنيع وتصدير الغزل الصناعي

(أكريليك). وشاركت الأسرة في إقامة اثنين من بنوك القطاع الخاص الجديدة، المهندس ووطني. وفي الثمانينيات توسعت في المشروعات الزراعية المتكاملة ومزارع الدجاج والبيض، بحبوب العلف التي تدعمها الولايات المتحدة، واستيراد المبيدات الحشرية والمواد المضافة للطعام والمعدات الزراعية الأمريكية. كذلك أقاموا شركة تشييد خاصة بهم لبناء تجهيزات مشروعاتهم المتزايدة الاتساع. وبحلول التسعينيات كانوا يقومون بتجميع سيارات النقل سوزوكي ويصنّعون مقاعد السيارات والرادياتيرات، وكانوا المستوردين الوحيدين لسيارات نيسان للنقل والوكلاء الوحيدين لكمبيوترات إن سي آر NCR(٥٣).

سيطرت عائلة متولي على العربية الدولية للبناء حين أُلغي تأميمها في ١٩٨٧، وطوروها لتصبح شريكا محليا لشركات عابرة للقوميات تبني محطات طاقة ومشروعات حكومية أخرى. وفي التسعينيات حصلت الشركة على الحصّة المحلية من اثنين من أكبر المشاريع الحكومية، مد أنابيب مياه الشرب تحت قناة السويس لمشروع تنمية شمال سيناء، شق الترعة وبناء محطة الضخ لمشروع توشكا. كان متوسط صافي أرباح الشركة في مثل هذه المشروعات ٤٠%، الأمر الذي جعل العربية الدولية أكبر شركة بناء خاصة في مصر. وتم توجيه الأرباح إلى ثماني شركات أخرى مملوكة للعائلة، قيل إنها جميعا أصبحت أكبر من العربية الدولية نفسها، وأكبرها شركة تنمية عقارية(٥٤).

تُرجع مجموعة أبناء محمد محمود أصولها إلى ١٨٩٥ حين ورث محمد محمود ورشة أحذية عن والده ليصبح بائع أحذية بالقطاعي في العشرينيات، وأكبر صانع ومصدِّر للأحذية في الشرق الأوسط في الخمسينيات. ومثل المجموعات الأخرى، نوعت العائلة أنشطتها في منتصف السبعينيات لتشمل استيراد وتوزيع السلع الاستهلاكية بالجملة، وأصبحوا أكبر مُصنّعي صناديق الكرتون المقوى corrugated في البلاد. وفي الثمانينيات أقاموا شركة خاصة بهم في قطاع الهندسة والمقاولات، واستوردوا، ثم قاموا لاحقا بتجميع، النوافذ والأبواب الألومنيوم والأثاثات المنزلية والمكتبية والجرارات الأوكرانية وأنابيب الري. بحلول التسعينيات، شملت شركات المجموعة الثلاث عشرة سلسلة محلات إم إم MM

للملابس الفاخرة، تحمل ماركات من قبيل إيف سان لوران Yves Saint Laurent وتشيرشس Church's وفراتيلي روزيتي Fratelli Rossetti؛ وحصة مالية في البنك المصري الخليجي وشركة التأمين الفرعونية؛ وشركة داتم Datum لتقديم خدمة الإنترنت؛ والوكيل المصري الوحيد لسيارات جاجوار Jaguar؛ ومعارض سيارات رولزرويس Rolls Royce وفيراري Ferrari(٥٥).

كانت عائلة منصور من كبار تجار القطن الذين أُممت تجارتهم في عهد الرئيس ناصر. في ١٩٧٥، حين ظهرت شركات التجارة الخاصة مرة أخرى، بدأ منصور في استيراد شاحنات شيفروليه Chevrolet من شركة جنرال موتورز General Motors، ولاحقا حفارات كاتربيلار Caterpillar وجرارات جون دير John Deere. وبعد عقد، بدأوا بوصفهم الوكلاء المحليين لجنرال موتورز في تجميع سيارات النقل شيفروليه وإيسوزو Isuzu، وبحلول ١٩٩٣ كانوا يسيطرون على ٦٠% من سوق سيارات النقل في البلاد، بما في ذلك التعاقدات مع الجيش المصري. وفي التسعينيات، حصلوا على رخصة توزيع سجائر مارلبورو ومنتجات استهلاكية أخرى، وامتلكوا نصف امتيازات مطاعم مكدونالد وحصة في التشييد السياحي وتكنولوجيا الإنترنت(٥٦).

كانت عائلة ساويرس تعمل في الخارج كمقاولين في ليبيا قبل أن يعيد السادات فتح مجال الأعمال للمستثمرين الأفراد. فعادوا ليصنعوا ثروة كوكلاء محليين لهيوليت باكارد Hewlett-Packard وإيه تي آند تي AT&T [للاتصالات]، وبنوا شبكات اتصال للجيش المصري مولتها الولايات المتحدة. واستُعملت الأرباح (تدعي العائلة أن نسبة ربح صافٍ بين ٣٠ و٥٠% طبيعية) في التوسع في الاتصالات المدنية والتشييد والسياحة. وبحلول التسعينيات سيطرت شركتهم القابضة، أوراسكوم Orascom، على دستة من الشركات التابعة تشمل أكبر أو ثاني أكبر شركات التشييد وصناعة الأسمنت وإمداد الغاز الطبيعي، وأكبر قرى سياحية في البلاد (مولها البنك الدولي جزئيا)، وبزنس استيراد التكنولوجيا العسكرية مع ضباط وثيقي الصلة بالبنتاجون خارج واشنطن العاصمة، وأكثر من نصف السوق المحلي لتكنولوجيات ميكروسوفت وهيوليت باكارد ولوسنت Lucent، و٦٠% من

خدمة الإنترنت في البلاد، ومشاريع اتصالات التليفون المحمول بالاشتراك مع فرانس تليكوم France Télécom، تسيطر على معظم السوق المصري وعلى خدمات المحمول في الأردن وسوريا وباكستان ودستة من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء(٥٧).

في التسعينيات تدرجت مجموعة بهجت، وهي أكبر منتج للتليفزيونات في الشرق الأوسط مع تمتعها بوضع سائد في السوق المصري، من تجميع أجهزة كورية إلى صناعة تليفزيونات فيليبس Philips وماركات خاصة بها. وقد ارتبطت بضباط كبار في الجيش واستعملت مصانع مملوكة للجيش في تجميع منتجاتها. كانت شركات المجموعة الأربعون (ولكن عدد موظفيها يقتصر على ثلاثة آلاف) مشتركة أيضا في تجميع الأجهزة الإلكترونية والكمبيوترات واستيراد المعدات الطبية ونظم الري والتسويق بالجملة والقطاعي والتنمية السياحية وبرامج الكمبيوتر وخدمة الإنترنت(٥٨). وهم بناة دريملاند المتمتعة بخدمة الإنترنت. ويشيع عن دكتور أحمد بهجت، رأس العائلة، أنه واجهة لاستثمارات العائلة الرئاسية، الأمر الذي قد يفسر السرعة الخارقة في بناء الطرق السريعة إلى دريملاند.

من هذه الأوصاف تبرز سمات عامة معينة. تغذت معظم جماعات الأعمال الكبرى على العقود الحكومية، المدنية والعسكرية. وكثير من هذه العقود شملت مشروعات حفزتها ودعمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. اعتمدت مجموعات الأعمال، بالإضافة إلى تلقي أرصدة حكومية، على علاقات وثيقة بالبنوك الخاصة، كانت غالبا جزءا من الشبكة العائلية الواحدة. وتجنب معظمها مناهج أكثر عمومية للحصول على تمويل في البورصة. وتتمثل الاستثناءات في المجموعات التي نَمَت بشكل أسرع من قدرة البنوك أو الحكومة على دعمها. فمثلا ادعت عائلة لكح، وهم مستوردون للخشب ومواد بناء أخرى منذ وصولهم من سوريا في تسعينيات القرن التاسع عشر، أنها أصبحت بحلول عام ١٩٩٩ أكبر مجموعة أعمال خاصة في مصر. وقد نوَّع رامي لكح مشاريعه لتشمل استيراد الأجهزة الطبية وإقامة تجهيزات عالية التكنولوجيا للمستشفيات الحكومية المدعومة أمريكيا القائمة على مبدأ "استعادة التكاليف" للأغنياء(٥٩). ولتمويل مزيد من النمو بدأ لكح في أغسطس

١٩٩٩ أكبر عرض للأسهم شهدته البورصة في تاريخها، وفي نوفمبر أصبح أول مشروع مصري يقترض من سوق السندات الدولي (ولم تكن الكارثة بعيدة كما سنرى). والسمة الأخيرة المشتركة بين هذه المجموعات هي العدد القليل نسبيا من العاملين. فباستثناء واحد أو اثنين من صناع الملابس، كانت أكبر مجموعات الأعمال لديها قوة عمل من ألفين إلى ثلاثة آلاف فحسب. ومعظمهم وظف عددا أقل بشكل ملحوظ.

بحلول التسعينيات كانت هذه المشروعات تركز بشكل متزايد على إمداد البضائع والخدمات التي لا يستطيع تحمل ثمنها سوى قسم صغير من السكان. فوجبة جيدة في ماكدونالد تكلف أكثر من الأجر اليومي لمعظم العمال. ومن شأن نزهة عائلية في دريم بارك، المجمع الترفيهي الجاري تشييده في دريملاند، أن تستهلك ما يوازي متوسط الأجر لأسبوعين. وقد يتجاوز ثمن حذاء لطفل من متاجر إم إم للموضة الأجر الشهري لمُدرس. وقدرت شركة الأهرام للمشروبات التي تنتج مشروبات خفيفة ومياه معبأة وبيرة سوقها المحتمل (شاملا العائدين من الخارج والسائحين) بما لا يزيد عن خمسة إلى ستة ملايين، في بلد به أكثر من ستين مليونا[٦٠]. هذا السوق الضيق هو القسم نفسه من السكان الذي يستطيع أن يتحمل، أو حتى يتخيل أن يتحمل، تكلفة واحدة من الـــ١,٣ مليون سيارة خاصة – وهو ما يفسر تركيز القائمين بالصناعة على تجميع المرسيدس Mercedes والبي إم دبليو BMW والجيب شيروكي Jeep Cherokees وغيرها من الموديلات الفاخرة[٦١]. وقد أجرت شركة تبيع باقات ورد للطبقات العليا، بامتياز من الشركة الأمريكية كاندي بوتيك Candy Boutique، دراسة لسوقها وتوصلت إلى تقدير أضيق، وربما أكثر دقة، للأغنياء: "مصر يبلغ عدد سكانها ٦٠ مليونا، ولكن ٢٠ ألفا منهم فقط يستطيعون أن يشتروا ما نبيعه"[٦٢]. بخلاف هذه المجموعة الصغيرة من الأثرياء السوبر الذين يتلقون دعما من الدولة، قد لا يشمل الأغنياء الأكثر تواضعا أكثر من ٥% من السكان[٦٣].

ماذا عن الـــ٩٥% الآخرين؟ انخفضت الأجور الحقيقية في القطاع العام الصناعي بين عامي ١٩٩٠- ١٩٩١ و١٩٩٥- ١٩٩٦ بنسبة ٨%، وبقيت أجور

القطاع العام الأخرى ثابتة، فيما قيل، ولكن ذلك تحقق فقط، لأن الأجور كانت تحت الحد الأدنى للمعيشة[٦٤]. يعود المدرس للبيت يوميا بأقل من دولارين. إحدى العلامات الصغيرة الدالة على طبيعة هذا الزمن هو عودة مطاعم الفقراء الخيرية إلى القاهرة، لتقدم طعاما مجانيا للفقراء. والعلامة الأكثر دلالة مقال في الصحافة القومية لم يفسر هذا كعلامة على قسوة الظروف الحالية، ولكن كعودة محمودة لنوع من الإحسان الخاص عند الأثرياء لم تُر منذ أيام الملَكية[٦٥].

بيَّنت مسوح الإنفاق العائلي تراجعا حادا في استهلاك الفرد الحقيقي بين ١٩٩٠- ١٩٩١ و١٩٩٥- ١٩٩٦. وزاد عدد السكان تحت خط الفقر في الفترة نفسها من حوالي ٤٠% (حضريين وريفيين) إلى ٤٥% في المناطق الحضرية وأكثر من ٥٠% في المناطق الريفية. لا يوجد مؤشر يُعتمد عليه لتغير نصيب كبار الأغنياء في الاستهلاك، لأن المسوح فشلت في تسجيل معظم إنفاقهم. إذا تم تعميم نتائج مسوح ١٩٩١- ١٩٩٢ للإنفاق الأسري على المستوى القومي، ستبين الأرقام أن السكان كلهم أنفقوا ٥١ بليون جنيه. ولكن التقديرات القومية تقدم رقما للإنفاق الكلي قدره ١٠٠ بليون جنيه. بكلمات أخرى، نصف الإنفاق الاستهلاكي للبلاد مفقود في المسوح (برغم أن هذا لم يردع البنك الدولي وغيره من الوكالات عن الإشارة إلى مثل هذه الأرقام كمؤشرات معقولة على توزيع الدخل[٦٦]). وربما يكون الوضع مشابها لما يحدث في الهند، فحين اكتُشف تفاوت مشابه بعد عقد من إعادة الهيكلة الاقتصادية، قيل إن مسوح الأسر ربما تكون قد فاتها الاستهلاك المتزايد بشكل حاد عند شديدي الثراء؛ لأنهم "يقللون من إسرافهم حين يأتيهم مندوبو المسح" (أو ببساطة يتركون الخدم يتصرفون معهم)[٦٧]. وقد دعم فحص لنوع الإنفاق المفقود من المسوح المصرية والنصيب النسبي للدخول التي تنفقها المجموعات المختلفة على الطعام، الرأي القائل بأن الأرقام مثلت تركز الثروة عند الأغنياء بأقل من الواقع. وحتى حين استُعمل تصنيف عريض تماما يضع كل من ينفقون أكثر من ١٤ ألف جنيه مصري سنويا (حوالي ٤ آلاف دولار) معا، كانت الأسر الغنية في مصر وفقا لهذا التعريف تمثل ١,٦ مليون شخص فقط. وقد قدَّرت

دراسة استهلاك هذه المجموعة التي تقل عن ٣% من السكان بحوالي نصف الإنفاق الاستهلاكي[٦٨].

*

كانت مشكلة معرفة مدى تركز الثروة في أيدي الأغنياء جزءا صغيرا من مشكلة أكبر. قامت سياسة الإصلاح الاقتصادي على اختلاق. لقد بُنيت على فكرة أن الاقتصاد يوجد كفضاء يمكن مسحه ووضع خرائط له، تماما مثلما مسح الكولونيل ليونز وادي النيل قبل ذلك بقرن. لقد تخيلت الاقتصاد كأرض يمكن رسم حدودها ويمكن تحديد مواضع عناصرها المنفصلة وكتابتها وعدها وإعادة تنظيمها. في ١٩٤١، حين وضع سيمون كوزنتز Simon Kuznets في المكتب القومي للبحث الاقتصادي في كامبردج Cambridge، ماساشوتس Massachusetts، للمرة الأولى نظاما لمنهج تقدير الحجم الكلي لدخل أمة، حذر من أن "الإجمالي القومي من شأنه أن يسهل نسبة دلالة مستقلة للكيان الغامض المسمى الاقتصاد القومي"[٦٩]. وبرغم أن كثيرا من الاقتصاديين بعد كوزنتز ربما وافقوه على تحذيره، أتاحت مناهج عملهم لهذا الكيان الغامض، الاقتصاد، الحصول على استقلاله[٧٠]. فالأرقام التي تمثل الدخل والناتج والاستهلاك والتوفير والتوظيف والإنتاجية والعجز والدين، القومية جميعا، أيا كانت درجة مصداقيتها، اعتبرت أنها تحيل إلى عمليات تشكل من حيث المبدأ موضوعا متناهيا وقابلا للرسم على خريطة.

بعض مشاكل هذا الاختلاق معروفة جيدا. أكثرها تواترا هو استحالة قياس ما يسمى القطاع غير الرسمي أو الموازي للاقتصاد. وفي مصر يمثل الإنتاج والتوزيع القائمين على الأسرة أو الجيرة لبضائع وخدمات على نطاق متواضع، وغير مسجلة لدى الدولة وتعمل على حواف نظمها بشأن العائد والتنظيم، نسبة كبيرة وإن تكن غير معروفة من حياة البلاد الإنتاجية[٧١]. كانت هذه الأنشطة مستبعدة تقليديا من الناتج المحلي الإجمالي وغيره من تمثيلات الاقتصاد، برغم الجهود المتزايدة لجعلها تشمل تقديرا ما لهذه الأنشطة. لكي نقدم فكرة واحدة عن نطاقها، في ١٩٩٦ كان حوالي ثلاثة أرباع سكان القاهرة الكبرى يعيشون في بيوت غير رسمية، تغطي ثلثي مساحة أرضها وتضم ٨٥% من وحداتها

السكنية[٧٢]. سكان هذه البيوت غير الرسمية لا يعملون بالضرورة في وظائف غير رسمية لكسب العيش، ولكن الرقم يشير إلى مدى خروج تنظيم قطاع واحد، هو بناء وامتلاك البيوت المدينية، عن ضوابط الدولة. تتراوح تقديرات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بين ٢٠% و٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذه ليست سوى تخمينات، وتتضمن تقسيما قاطعا بين الرسمي وغير الرسمي، وهو تقسيم، كما رأينا بالنسبة للزراعة في الفصل السابق، أبسط بكثير من أن يقبض على الروابط المتبادلة الداخلة فيه[٧٣]. كانت الإصلاحات الاقتصادية تتوجه بصفة رئيسية إلى الأنشطة الاقتصادية الرسمية. ولكن، كما يشير محمود عبد الفضيل، ربما كانت السياسات الموجهة إلى القطاع الرسمي لها تأثير معاكس على القطاع الموازي، بينما يكون لتحولات القطاع الموازي، مثل تلك التي نوقشت بالنسبة للزراعة، أثر عميق على القطاع الرسمي.

ليست كل أنشطة القطاع الموازي تعمل على نطاق متواضع ومحلي. فبعضها يلعب دورا كبيرا في تجارة البلاد الدولية وتمويلها، مثلما توضح صناعة القنب. في الثمانينيات استوردت مصر كميات كبيرة من القنب المعالج – عصارة الحشيش – من وادي البقاع في وسط لبنان، حيث حفزت الحرب الأهلية الإنتاج الموجه للتصدير. وتقدر قيمة المستوردات المهربة لمصر بما بين بليوني وأربعة بلايين دولار. ولو أخذنا بالرقم الأصغر لوجدنا أنه يتجاوز كل دخل مصر من الصادرات غير البترولية[٧٤]. بعد انتهاء الحرب الأهلية في ١٩٩٠، قضت سوريا تدريجيا على الإنتاج اللبناني[٧٥]. وقد تداخل هذا مع تخفيض العملة في مصر، الأمر الذي رفع سعر الواردات، ومع تراجع الدخول الشخصية، ومع حملة حكومية عنيفة على استيراد المخدرات – أصبحت الإدانة بتهمة تجارة المخدرات تعني الآن عقوبة الإعدام. وكلما أصبح الحشيش اللبناني أكثر ندرة وغلاءً، استجاب المستهلكون بتطوير ذائقة لتدخين البانجو، وهو قنب غير معالج، أخف، وينمو محليا (المناطق التي تستطيع أن تنتج قنبا غنيا بالعصارة بما يكفي لإنتاج الحشيش قليلة في العالم[٧٦]). سرعان ما أصبح إنتاج القنب صناعة قروية صغرى، خصوصا في جنوبي مصر وسيناء، وقد يسرها إنهاء ضوابط المحاصيل الحكومية[٧٧]. وهكذا

بزغت صناعة جديدة حالة محل الواردات، لتُنهي أحد مصادر الطلب العالي في البلاد على العملة الصعبة. لم تلتقط التمثيلات الرسمية للاقتصاد المصري أيا من هذا – برغم أن صندوق النقد الدولي تحير في تفسير الهبوط السريع غير العادي وغير المبرر في تداول الدولار[٧٨].

تتضمن مناقشات مشكلة قياس الأنشطة غير الرسمية والخفية عادة تقابلا مع القطاع الرسمي، الذي يُفترض أنه مثبت ومعروف بالمقارنة مع غير الرسمي. ومع ذلك، من الصعب بالنسبة للقطاع الرسمي أيضا أن ننسب للاقتصاد "دلالة مستقلة". فيمكن أن تكون هناك أنشطة قانونية لم يُعلن قط عن مداها وقيمتها، مثل الإنتاج والتجارة والاستهلاك واسعي النطاق التي تنظمها القوات المسلحة المصرية. فعلى حد تعبير حكومة الولايات المتحدة، الإنفاق العسكري في مصر "ليس شفافا"، وبالتالي ليست أي من أنشطته ممثلة بدقة في الحسابات القومية أو في ميزانية الحكومة. في ١٩٨٩ قُدِّر الإنفاق الحكومي على القوات المسلحة بـــ٤,٧ بليون جنيه، أو حوالي ٢٠% من الإنفاق الحكومي، وهو رقم لا يشمل المساعدة العسكرية الأجنبية من الولايات المتحدة (١,٣ بليون دولار) والسعودية، والدخل الآتي من صادرات الأسلحة المصرية، وربما أيضا المشروعات الزراعية والصناعية المدنية التابعة للجيش[٧٩]. وهكذا فإن حوالي خمس الإنفاق الحكومي، وربما ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي غير مقاس ولا مبلغ عنه. في الواقع مجمل ميزانية الحكومة مضللة؛ لأنه في التسعينيات كان يجري تمويل توشكا وغيره من المشروعات الاستثمارية العملاقة بغير أن يجري حسابها في الأرقام الرسمية. سجلت الحكومة بالنسبة لعام ١٩٩٨- ١٩٩٩ عجزا في الإنفاق يقتصر على ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بعد سنة راجعت هذا الرقم تماما ليعكس "إنفاقا خارج الميزانية" زاد العجز بأكثر من ثلاثة أضعاف، ليصل إلى ٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي[٨٠].

إن مشكلات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والخفية وغير المسجلة بالغة الضخامة بحيث تقدم وحدها سببا كافيا للتشكيك في فكرة أن الاقتصاد موضوع يمكن وضع خريطة له وقياسه. ولكن هذه القضايا ليست هي المشكلة الحقيقية،

ففكرة الاقتصاد تمثل صعوبة أكبر من ذلك. فحتى أكثر أفعال التبادل الاقتصادي التي يمكن وصفها بأنها منظورة ومنظمة لها آثار تفلت من الملاحظة أو القياس. في أي صفقة اقتصادية تحاول الأطراف المشتركة أن تحسب، بقدر الإمكان، ما ستكسبه من التبادل وتكلفته بالنسبة لها. ولكن الصفقة ستؤثر أيضا على آخرين، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. هذه التكاليف والمكاسب الإضافية لن تدخل في الحساب؛ لأن من أثرت عليهم ليسوا أطرافا في الصفقة. ولما كان حجم الاقتصاد يقاس كمجموع لكل الصفقات الفردية، فإنه يستبعد كل الآثار الإضافية من تمثيل الاقتصاد القومي. يسمي الاقتصاديون هذه العناصر المستبعدة "خارجيات externalities"، ويقدمون عادة مثال التلوث: يتعاقد ملاك مصنع أسمنت مع عميل لإمداده بكذا طن من الأسمنت، ولا يضعون ضمن السعر تكلفة تلوث الهواء الذي يخلقه المصنع؛ لأن من يعيشون بجواره الذين يضرهم الهواء الملوث ليسوا طرفا في التبادل. وفي لغة الاقتصاد النيوكلاسيكي تعتبر الخارجيات أمثلة على "فشل السوق"، أي أوضاع تفشل فيها آلية السعر التي تحكم التبادلات في تمثيل التكاليف الحقيقية الداخلة، وبالتالي غير قادرة على العمل كمنظم كفء للفعل الاجتماعي[٨١].

باستعمال أمثلة مثل التلوث وبعنونتها بأنها خارجيات أو فشل، تعالج لغة الاقتصاد ومنهجه هذه التكاليف غير المحسوبة كشيء متبقٍ أو ككسر. إنها تمثل عدم إحكام في السوق، هفوة في آلياته، جانبا ثانويا لا جوهريا من عمله. ولكن مثال التلوث يشير بشكل غير مقصود إلى خارجيات أكبر بكثير، مثل التأثير المدمر للمستوى العام للنشاط الاقتصادي على التوازن البيئي. وهذه لا تمثل حالات فشل مفردة للسوق ولكن عجزا في مبدأ السوق عن حساب الآثار المعقدة التي لا يمكن تنقيد قيمتها. ولكن بالإضافة إلى هذه القضايا الأعرض هناك مشكلة أعم في معالجة الخارجيات كشيء استثنائي. فلأنه لا توجد صفقة تحدث في فراغ، تُنتِج كل أفعال التبادل خارجيات. يتضمن كل شراء لشيء أو خدمة كل التكاليف الداخلة فيه وتُستبعَد، أو لا تُدرَك أو لا يجري التعويض عنها كما ينبغي.

لا يفاجئنا أن الفاعل الاقتصادي لا بد أن يريد امتلاك شيء بغير أن يدفع كل التكاليف المرتبطة به – بغير حساب كل طرق تأثير إنتاجه واستهلاكه على

الآخرين. على العكس، سيكون التبادل مستحيلا إذا جعلنا الناس يحسبون كل تكلفة. يحتاج اقتصاد السوق إلى أعراف وقوى تتيح إكمال التبادل بغير الوفاء بمثل هذا المعيار. وبالتالي حين لا يكتفي حساب الاقتصاد باستبعاد كثير من النشاط غير الرسمي أو الخفي، بل يستبعد أيضا الجوانب "الخارجية" التي تحدث داخل ما يعتبر رسميا ومنظما، لا يكون الاستبعاد استثنائيا أو ثانويا في دلالته. وكما يشير كالون Callon، هناك عمل وتكلفة كبيرة تستعمل في تحقيق أعمال الاستبعاد هذه[٨٢]. فالسوق بغير هذه الاستبعادات سيتوقف في الحقيقة عن العمل. فمثلا يتطلب بيع أسمنت ينتجه المصنع أن تثبت إدارة المصنع أنها تملك الناتج، وأن تنكر ادعاءات الآخرين الذين قد يطالبون بنصيب، مثل عمال الأفران الذين أنتجوا الأسمنت ولكنهم قد لا يكونون قد تلقوا تعويضا كاملا عن القيمة التي شارك عملهم بها، أو الذين أمدوا المصنع بالآلات أو المواد الخام، وكذلك من طالبوا بتعويض عن الضرر الذي أصاب صحتهم بسبب التلوث، وغيرهم من الخارج. بإثبات الملكية، يمارس المديرون شكلا من أشكال الاستبعاد، يمارسون سلطة إنكار ادعاءات الآخرين.

لقد اختبرتُ في الفصل الثاني أصول ادعاء نوع واحد من الملكية في مصر، هو الملكية الخاصة للأرض. وقد تتبعتُ العملية التي أصبح بموجبها شخص يسمى "مالك الأرض" محتكرا للحق في ناتج الأرض قادرا على استبعاد الحقوق التي كان يتمتع بها من قبل الزارعون والفقراء والبيت الحاكم في القاهرة وغيرهم من المدعين. كان تنظيم هذه الاستبعادات مشروعا سياسيا معقدا تطلب أشكالا متنوعة من العنف والمراقبة والتحكم والاحتلال العسكري وحججا قانونية وسَجنا ونظرية اقتصادية. فالملكية كما بيَّن هذا المثال ليست ترتيبا بسيطا ولا ساكنا. في القرن العشرين نجح الزراع في إعادة إقرار بعض مطالبهم، وكذلك الحكومة. وقرب نهاية القرن، كما رأينا في الفصل الثامن، تطلب إعادة تأكيد امتيازات الملكية الخاصة دورات جديدة من العنف والتحكم والحجج الاقتصادية.

على هذا النحو تستقر فكرة "الخارجية" البسيطة على عمل أشكال معقدة ومتحركة للقانون والاتفاقيات الدولية والحكم وقوة الشركات الكبرى وعلم

الاقتصاد. هذه الترتيبات المتكاثرة تجعل الاقتصاد ممكنا. فحقوق الملكية وقواعد فرض الضرائب والقانون المدني والجنائي واللوائح الإدارية والتحكم تشارك جميعا في تثبيت الفارق بين الرسمي وغير الرسمي، بين فعل التبادل وخارجياته، بين من لهم حقوق ومن هم بدون، بين القيم القابلة للقياس وغير القابلة. في النظرية الاقتصادية يسمى كثير من أشكال التنظيم وإعمال القانون هذه مؤسسات. وأحيانا يجري التمييز بين مؤسسات رسمية، مثل القوانين والقواعد الإدارية، وغير الرسمية مثل قواعد السلوك والتفاهم الضمني ومعايير الفعل الاجتماعي. يفهم الاقتصاد المؤسسي هذه القواعد والمعايير كقيود تنظم الفعل البشري وتضع حدودا له[٨٣]. ومصطلح "تنظم"، مثله مثل مفهوم الخارجي، يصف هذه الترتيبات مرة أخرى بأنها ثانوية، كشيء خارج العملية الاقتصادية نفسها. فالفعل الاقتصادي هو بالتعريف تعبير عن الاختيار الفردي، إشباع رغبة، تماما مثلما يكون الاقتصاد هو المجموع الإجمالي لهذه الاختيارات الاقتصادية وتحقيقها. الرغبة هي نقطة انطلاق ما هو اقتصادي، بينما تُفهم المؤسسات كترتيبات تحد من هذه الرغبة وتقيد طرق إشباع الرغبات وتمنع آخرين من إيقاف إشباعها وتقلل الانحراف أو سوء الفهم. القيد هو نقيض الرغبة، عنصر تنافر، يمكن أن يجتمع معها فقط كشيء خارجي أو كشيء أدنى. ومع ذلك، هذه الترتيبات الثانوية، الخارجية، البقايا، هي في الوقت نفسه شيء له أسبقية. فالقواعد والمعايير والتفاهمات غير المكتوبة يجب أن توجد قبل فعل التبادل، فبغير ذلك لا تستطيع أن تنظمه[٨٤]. إنها كلية الحضور، تقطن خلسة داخل كل فعل اقتصادي. فبرغم أن الاقتصاد يصورها باعتبارها خارجية وثانوية وكَسرا، فإنها أيضا شرط إمكانه.

إن القيود والتفاهمات والقوى التي تؤطر الفعل الاقتصادي والاقتصاد ككل، وبذلك تجعل الاقتصاد ممكنا، تجعله في الوقت نفسه غير كامل. إنها تحدث بوصفها تلك الظاهرة الغريبة: الخارج المؤسِّس[٨٥]. إنها الداخل- الخارج، شيء هامشي ومركزي معا، شرط إمكان الاقتصاد وشرط استحالته في الوقت نفسه. يصف كالون ما يسميه "الطبيعة المزدوجة" لهذه القيود أو الأطر[٨٦]. فالغرض منها هو استبعاد أو طرد كل هذه الادعاءات والتكاليف والتدخلات وأشكال سوء الفهم

التي من شأنها جعل إتمام فعل التبادل، وبالتالي الاقتصاد نفسه، مستحيلا. لتحقيق هذا "التأطير"، يجري التفكير في القواعد والإجراءات والمؤسسات ومناهج إنفاذ القانون على أنها أمور لها وضع خاص[٨٧]. ومثلما يبدو أي إطار متميزا عن الصورة التي يؤطرها، ومثلما يُفترض أن أي قاعدة هي تجريد في علاقتها بالأفعال العينية التي تحكمها، يجري تخيل المؤسسات التي تؤطر الاقتصاد على أن لها طبيعة مختلفة خارج- اقتصادية. إنها ساحة الأفعال الاقتصادية، بوصفها متميزة عن الأفعال نفسها. ولكن في الممارسة لا يكون هذا التمييز ثابتا. فكل قطعة من الإطار، كل قاعدة وإجراء وتفاهم وقيد وإعمال للقانون وسُنّه تتضمن تبادلاتها الخاصة. فمثلا يتطلب تطبيق أي قاعدة أن يتفاوض المرء بشأن حدودها واستثناءاتها؛ لأنه لا توجد قاعدة تحتوي على تفسيرها الخاص. وتصبح هذه المفاوضات جزءا من فعل التبادل الذي يُفترض أنها تنظمه. ولكي يسلُك المرء وفقا لتفاهم ضمني أو معيار مقبول، يجب أن يشتبك عبر الزمن في سلسلة من التبادلات، اقتصادية وغير اقتصادية، يبزغ منها المعيار أو التفاهم. يتطلب إعمال أية لائحة كل تكاليف وتفاعلات التقاضي أو التحكيم، واللجوء إلى القوة والمراقبة. في كل نقطة من هذه النقاط ينفتح "الإطار" ويكشف عن طبيعته المزدوجة. فبدلا من أن يعمل كحد يحتوي ما هو اقتصادي، يصبح سلسلة من التبادلات والروابط التي تتضمن فعل تبادل في سلسلة من التفاعلات الإضافية القابلة لأن تكون بلا حدود[٨٨]. على هذا ليست مشكلة تثبيت الاقتصاد مشكلة "راسب" تتعلق بحساب الأنشطة غير الرسمية والخفية، أو تحويل الخارجيات إلى تكاليف داخلية. المشكلة هي أن إطار الاقتصاد أو حَدَّه ليس خطا على خريطة، بل أفق ينفتح عند كل نقطة على مناطق أخرى.

*

هناك ثلاث قضايا يجب أن ندرسها قبل أن نعود إلى سؤال العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد. أولا، ليست قواعد السوق بأي حال من الأحوال النوع الوحيد من أطر الصفقات الاقتصادية. فبرغم الأهمية الممنوحة لقوانين الملكية ومبادئ آلية السعر، سيكون من الصعب أن نبرهن ولو على أن السوق هو الساحة الأكثر أهمية

للتبادل. فعديد من أشكال الممارسة الاجتماعية الأخرى تنظم طريقة حدوث الصفقات، وغالبا بهدف منعها من التسرب إلى السوق. العائلة أو الأسرة هي إحدى هذه المؤسسات التي كثيرا ما قدمت قواعد وقوى بديلة لقواعد وقوى الملكية والعقد. لقد رأينا كيف كانت الأنشطة الاقتصادية واسعة النطاق في مصر، وكذلك في أجزاء كثيرة من العالم، والتي ازدهرت مع إصلاحات السوق الحر، تعمل من خلال شبكات من الأعمال المملوكة لأسر. هنا لم تكن المؤسسة الاقتصادية الرئيسية هي السوق أو حتى المشروع الاستثماري، ولكن شبكة من الروابط الشخصية ترسم معا سلسلة من الأعمال، وكثيرا ما تقيم روابط داخل وعبر مؤسسات الدولة أو القطاع البنكي أو القوات المسلحة أو الوكالات المحلية للشركات الكبرى العابرة للقوميات. تعمل هذه الشبكات من خلال علاقات القرابة أو المصاهرة وتُشَغِّل كل قوى الولاء والتعلق الوجداني والتهذيب والإلزام التي تعتمد عليها هذه العلاقات.

تحتاج هذه القوى إلى انتباه متواصل، مثلها مثل قوى غير رأسمالية أخرى كثيرة تعمل في مركز ما يسمى الرأسمالية. هذه القوى لا تقع أبدا بالكامل تحت سيطرة من يستعملونها، ويمكن بسهولة أن يكون لها مسارها الخاص. فمثلا يمكن أن تثور المشاكل حين تتحطم قوى التعلق الوجداني أو الزيجات. قد يتسبب تمزقها في صعوبات اقتصادية عادية، وقد يؤدي إلى أزمات كبرى. في ١٩٩٥ اهتز نظام مصر البنكي والسياسي بمجمله بتمزق إحدى الشبكات الأسرية. شملت أملاك عائلة الأيوبي بنك النيل، أحد بيوت القطاع الخاص المالية الكبيرة في مصر. غضب عيسى الأيوبي، رئيس البنك البالغ من العمر واحدا وثمانين عاما من ابنته علية الأيوبي، مديرة البنك، بعد زواجها من أحمد عزام، وهو مقاول كبير وعضو في البرلمان. في ديسمبر ١٩٩٥ اتهم الأب ابنته بمنح قرض غير مضمون لزوجها الجديد، حيث قدمت لشركة البناء التي يملكها حوالي ٨٠ مليون جنيه. اتسع التحقيق الذي أجرته الحكومة لاحقا ليشمل اثنين وثلاثين من البنكيين وأصحاب المشاريع، شاركوا فى صفقات احتيال بلغت قيمتها بليون جنيه، منهم وزير سابق للسياحة، هو توفيق عبده إسماعيل، رئيس بنك الدقهلية آنذاك وعضو البرلمان، وعضوان آخران

في البرلمان[٨٩]. كانت هذه إحدى قضايا الاحتيال التي نشأت عن تحطم شبكات أسرية في تلك الفترة. ليس ما تكشف عنه مثل هذه الحوادث أن كل الشبكات الأسرية تتضمن احتيالا، فالقضية المثيرة التي نشرتها وسائل الإعلام إنما تشير إلى العمل اليومي الأكثر هدوءا المطلوب للحفاظ على الشبكات العائلية، والتكاليف التي تنتج عن انهيارها. مرة أخرى، لا توجد حدود ما هو اقتصادي كقيد أو كإطار بسيط، ولكنها تنفتح على مناطق أخرى وتجتذب قوى إضافية وتوجه قوى ورغبات أخرى.

هناك مثال آخر معروف جيدا للشبكات الاقتصادية اللاسوقية واسعة النطاق، هو الشركة الكبرى عابرة القوميات – وهي مؤسسة يجب أن يناقش تاريخها وقوتها في علاقتها بآلية موازية للحد من عمل السوق، هي الدولة القومية. بالطبع عرفنا من ماركس أن أي مشروع رأسمالي هو وسيلة لتوظيف ترتيبات لاسوقية لإنتاج بضائع أو خدمات للسوق. فبينما يبيع مُلاك المشروع منتجاته في السوق، يتعرض الذين يجري توظيفهم لإنتاج المنتجات بشكل نمطي لأشكال كثيرة من الانضباط والمراقبة والإكراه، وفي حالات كثيرة لاستعمال القوة أو التهديد بها. فالشكل الخارجي للتعاقد الذي تتخذه علاقة التوظيف غلالة رقيقة لا تُخفي "الإكراه البليد للعلاقات الاقتصادية" (على حد وصف ماركس في المجلد الأول من "رأس المال")، الذي لا يكاد يمنح لمعظم العاملين – خصوصا من هم خارج جزر الغرب الاقتصادية المميزة – فسحة للمساومة على شروط عملهم[٩٠]. ولكن الشركات الكبرى تطور ترتيبات لاسوقية إلى مدى أبعد بكثير. فهي تقيم تراتبيات وضوابط واسعة مبنية على الإشراف والمراقبة والقواعد والأوامر وتصنيع ثقافة شركاتية corporate. وهي تفصل إدارة العمليات الاقتصادية عن قوى الملكية القديمة، وتنظيم صفقات كثيرة داخل الشركة الكبرى نفسها، فتنتج وتوزع وتستهلك البضائع والخدمات بين مختلف فروعها والشركات التابعة لها. بالفعل تمثل حركة البضائع والسلع اللاسوقية والمحكومة عن قرب داخل تراتبيات الشركات الكبرى ما يصل إلى ثلث التجارة الدولية[٩١].

كان ماركس واعيا في الوقت الذي كتب فيه مسودة المجلد الثالث من "رأس

المال Capital بأن الشركة الكبرى الحديثة تمثل قطيعة مع مبادئ الرأسمالية التي رسم خطوطها العريضة في المجلد الأول. فوصَفَ الشركة المساهمة بأنها "إلغاء نمط الإنتاج الرأسمالي داخل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه"(٩٢). كان هذا التناقض يوضح عند ماركس الطبيعة المأزومة للرأسمالية وميلها نحو الصراع الداخلي والانهيار النهائي. ولكن يمكن بالمثل القول بأن الظاهرة توضح القوة المستمرة للعناصر اللارأسمالية داخل قلب ما يسمى الرأسمالية. يتضمن وصف الشركات المساهمة الكبرى بأنها نتاج حديث نسبيا للتطور الداخلي للرأسمالية القول بأن رأسمالية السوق وُجدت أولا ثم وصلت الشركة الكبرى لاحقا، لتضح حدودا للسوق وتَناقض منطقه. في ضوء السلطة التي أعادت الشركات الكبرى العالمية تأسيسها عند نهاية القرن العشرين، من المهم أن نتذكر أن تاريخ السوق والشركة الكبرى قد حدث، ربما، بطريقة عكسية. لم تكن الأسواق هي المؤسسات الكبرى لتنظيم التجارة العالمية واسعة النطاق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بل الشركات الاستعمارية الاحتكارية الكبرى، مثل شركتي الهند الشرقية الهولندية والإنجليزية، والشركات المساهمة التي مُنحت احتكار استعمار أمريكا الشمالية(٩٣). يحب الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن يتتبعوا أصول حقلهم البحثي إلى صياغة مبدأ السوق في العمل الكلاسيكي لآدم سميث. ولكن سميث كتب "ثروة الأمم" The Wealth of Nations كهجوم على قوة هذه الشركات الاستعمارية الكبرى وصاغ فكرة التبادل الفردي في "السوق" كبرنامج بديل لها. وقد خصص أقساما كبيرة من الكتاب لمناقشة أول حملة ناجحة في العالم ضد احتكارات الشركات الكبرى، وهي ثورة مستعمرات بريطانيا الأمريكية، ولدراسة الأزمة المتزامنة معها في أكبر احتكار من هذا النوع، أي أزمة شركة الهند الشرقية [البريطانية]. لقد ساعدت كتابات من قبيل "ثروة الأمم" على بناء فكرة "السوق المنظِّم لذاته" كبديل مستحدث لقوة الشركة الكبرى، وبدأ هذا الكتاب والكتابات التالية في الاقتصاد السياسي في صياغة قواعد ومبادئ السوق. ولكن لم تكن فكرة "السوق" رد الفعل الوحيد على أزمة الشركات الاستعمارية الكبرى. ففي ١٧٧٦، وهي السنة التي ظهر فيها كتاب "ثروة الأمم"، تم ابتكار منهجين بديلين لحكم ثروة الأمم. صاغت المستعمرات

الأمريكية مبدأ للتنظيم الاقتصادي ضد السوق، وهو الدولة القومية؛ وعرضت شركة الهند الشرقية نظاما جديدا للحكومة الاستعمارية، هو خطة الاستيطان، التي تعيد صب قوة الشركة الكبرى الاعتباطية في شكل "قاعدة المِلْكية" الاستعمارية[٩٤]. فوق ذلك، خلال خمسين عاما، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا تلجآن مرة أخرى إلى الشركات المساهمة الكبرى كمؤسسة يجري داخلها تنظيم الصفقات اللاسوقية. وكما ذكرتُ في الفصل الثالث، لم تعد القوى القانونية غير العادية للدمج بين الشركات مقتصرة على المشروعات المزعوم أنها عامة، مثل الاستعمار، ولكنها أصبحت متاحة لأي غرض اقتصادي كبير. في الوقت نفسه قام الأمريكان والأوربيون بالمشروعات الاستعمارية اللاحقة باستعمال القوى الجديدة للدولة نفسها. وهكذا كان تأطير السوق مرة أخرى محدودا بالتأطيرات الأكبر والأكثر أهمية للشركات الكبرى والاحتكار الاستعماري.

النقطة المقصودة من هذه الجولة التاريخية هي الآتي: بحلول القرن العشرين حل محل الشركات الاستعمارية الكبرى المستعمرات المحكومة بشكل مباشر من جهة، والشركات المساهمة الحديثة من الجهة الأخرى، والتي تطور أكبرها إلى شركات كبرى عابرة للقوميات، أكبر بمراحل من معظم دول ما بعد الاستعمار. وبحلول منتصف القرن كان نظام المستعمرات يخلي الطريق في معظم الأماكن للدول القومية [المستقلة]. قدمت الأمة، مثلها مثل المستعمرة، منهجا لاسوقيا لتنظيم التبادل الاقتصادي، وخصوصا لمنع الأسواق الحرة في مجالي العمل والنقود. ولما كان علم الاقتصاد قد ركز جهوده على تأطير قواعد السوق، ظهرت حقول خبرة موازية للمساعدة في تنسيق أشكال المعرفة المطلوبة للمؤسسات اللاسوقية: بالنسبة للشركات الكبرى القانون والمحاسبة ودراسات الأعمال business studies؛ وبالنسبة للأمة منظمات الإحصاء وحقل الاقتصاد الكُلي، الذي تطور كما رأينا حول مفهوم "الاقتصاد" في العقود الوسطى من القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك ساعدت قوانين الهجرة والبنوك أو نظم الاحتياطي القومية ونظم الضرائب والجمارك المعقدة والتخطيط والاستثمار الواسع من قبل الدولة، في اختلاق الأمة/ الاقتصاد للقرن العشرين، كبديل، مثل الأسرة، للسوق. لا تقتصر الممارسات التي حاولت أن

تؤطر الاقتصاد على تلك التي تنظم فعل التبادل في السوق، فهي تشمل أشكالا أخرى من الشبكات وقوى الرغبة وتقنيات السيطرة وأنماط الحكم. وكل منها، مثلها مثل ضوابط السوق، تشكل كلا من حد وأفق، يفتح ما هو اقتصادي على قوى وأشكال منطق أخرى.

*

تتصل النقطة العامة الثانية بمسألة العنف. يمكن فهم السوق والأسرة والاقتصاد والأمة جميعا كمؤسسات، مبنية على تشغيل قواعد واتفاقات. يؤخذ تصور "التأطير" المستعمل في وصف عمل مثل هذه المؤسسات عادة من كتابات إرفنج جوفمان Erving Goffman، الذي استعمل مجازات المسرح بطريقة خاصة[٩٥]. يمكن لاختيار اللغة والمجاز أن يعطي انطباعا بعملية لطيفة ومهذبة جوهريا، تعمل فيها القواعد والأدوار عن طريق الاتفاق، بينما لا يكون للقسر إلا وظيفة جانبية أو احتياطية. ويعكس هذا تقليدا يرى القواعد والعنف، القانون والقسر، كمتناقضات. أحد الطرفين يقوم على العقل، على تطبيق لمبادئ "صالحة بلا جدال في كل البلدان"[٩٦]، أما الآخر فهو عنصر اللاعقلانية والفوضى. ولكن تعارض القانون مع العنف مضلِّل، كما حاولت أن أبرهن في حالة الملِكية في الفصل الثاني. فالتعارض ذاته أثر لمناهج التأطير التي تُمكِّن قانونا مجردا أو بنية من القواعد من الظهور كما لو كانت منفصلة عن الممارسات التي أوجدت هذه القواعد وأعيد إنتاجها داخلها. إن فعل التأطير هو عمل القوة بقدر ما هو عمل العقل، ويجب ألا نراهما كنقيضين، بل أن نفحصهما معا.

لم يكن لدى تقارير صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات التي تصف خطة وتقدم الإصلاحات الاقتصادية المصرية ما تقوله عن مسألة أنواع القوة والقسر المطلوبة. ومع ذلك إذا تتبعنا عن قرب طريقة تنفيذ الخبرة الاقتصادية لتجربتها في السوق الحر، يتضح أن هذه التجربة العلمية لا يمكن إجراؤها إلا بالقوة. فقد كان يجب إبعاد الادعاءات والتكاليف والرؤى والبرامج البديلة عن الصورة باستعمال تركيبات متنوعة من الإقناع والحجج والتهديد والعنف. لقد كانت مساحة المناورة المتاحة أمام من يتابعون برامج سياسية بديلة في مصر، صغيرة للغاية قبل

الإصلاحات الاقتصادية، برغم أن القضاء والصحافة والأحزاب السياسية المعارضة والجماعات الدينية والجامعات ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية قدمت ساحات محدودة استطاع الناس فيها نقد السلطات وتحدي جوانب من برنامج الدولة السياسي. وقد يسَّر التضييق المتواصل لفرص المعارضة المحدودة هذه الإصلاحات الاقتصادية. وتضمنت أشكال القمع الجديدة برلمانا أعلنت المحاكم أن أكثر من مائة من أعضائه انتخبوا بالتزوير، ولكنه أعلن أنه فوق القانون في هذه الأمور؛ وجُرِّدت فيه القلة الموجودة من نواب المعارضة من فرص مساءلة الحكومة بشكل متزايد[٩٧]. وشملت الإجراءات إلغاء حق القرويين في انتخاب العُمَد وحق الجماعات الدينية في اختيار أئمتهم وحق أساتذة الجامعات في انتخاب عمدائهم[٩٨]. كما شملت نظاما لا يسمح بحق تنظيم معارضة سياسية أو عقد اجتماعات سياسية ولا يعطي لأحزاب المعارضة القليلة حقوقا في ممارسة الأنشطة الجماهيرية. وشملت إعادة عسكرة متواصلة للسلطة، خصوصا مع انتقال السيطرة من أيدي الوزارات، التي أصبح التكنوقراط يديرون الكثير منها، إلى المحافظين الذين ما زال أغلبهم يأتي من كبار ضباط الجيش. وشملت استعمالا منهجيا لتعذيب المحتجزين في مراكز الشرطة ومكاتب مباحث أمن الدولة، بما في ذلك الصدمات الكهربائية والضرب والتعليق من الرسغين أو الكاحلين والتهديد بالموت أو بالاعتداء الجنسي على المحتجزين أو أقاربهم من النساء[٩٩]. وشملت سجونا تحتفظ بعشرات الآلاف من المسجونين السياسيين المحتجزين بغير حكم محكمة أو أية إجراءات قضائية في ظل حالة الطوارئ المستمرة منذ أكثر من عشرين عاما، وفي ظروف وُصفت بأنها قاسية أو لا إنسانية أو مُذِلَّة[١٠٠]. وشملت إسكات النقابات المهنية، حيث أُخضعت نقابتا المهندسين والمحامين للحراسة القضائية في ١٩٩٦ ومُنعت نقابات الأطباء والصيادلة والمدرسين والعلميين من إجراء الانتخابات[١٠١]. وشملت التهديد المتكرر للعاملين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين المعارضين بإغلاق مؤسساتهم وتقديمهم للمحاكمة وسجنهم[١٠٢]. وفي ١٩٩٩ دعم النظام هذه القيود الجديدة بتمرير قانون للجمعيات الأهلية حل كل المنظمات غير الحكومية المرخصة في البلاد وطالبها بتقديم طلب للحصول على تصريح بإعادة تشكيل

نفسها وفقا لضوابط جديدة أكثر تقييدا، بما في ذلك حظر أي نشاط تعتبره الدولة سياسيا. وفي الوقت نفسه رفضت الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى كل نداء للكلام علنا بصراحة عن هذه القضايا. أهملت واشنطن بهدوء "المبادرة الديمقراطية" التي استحدثتها في أوائل التسعينيات حين بدا أن التحولات السياسية في شرقي أوربا تهدد نظام الحكم المطلق الذي ساعدت في تدعيمه في الشرق الأوسط، وأعلنت أنها ليست لها اهتمامات جدية بمصر تتجاوز بقاء النظام وإصلاحاته النيوليبرالية[١٠٣](*).

ليس من النادر أن يعترف بعض المدافعين عن الإصلاحات، وكذلك نقادها، بأن التكيف الهيكلي وفتح الأسواق قد يصحبه قمع سياسي. ولكن الميل العام هو رؤية أحدهما كعاقبة للآخر، وبذلك يصبح العنف ثانويا. من المنظور المحبذ للسوق يكون القمع عَرَضا جانبيا غير متوقع وغير سار ومتقطعا وربما مؤقتا للصدمات المصاحبة لتوسع السوق العالمي. ومن منظور أكثر نقدية، هو منظور التقليد الماركسي، العنف أداة شائعة للتنمية الرأسمالية، خصوصا عند اختراق العلاقات الرأسمالية لمناطق جديدة. فغالبا ما يكون العنف ضروريا للإسراع في تطور الرأسمالية، "كالصوبة" على حد تعبير ماركس نفسه، في مناطق تأخرت فيها تغيرات علاقات الإنتاج عن تاريخ الرأسمال العالمي[١٠٤]. ولكن لهذا السبب يجب أن يعتبر العنف "أمرا عرضيا شائعا" لا شيئا "ضروريا **من الناحية المنطقية**"[١٠٥]. إنه يساعد منطق رأس المال، ولكن، بوصفه عنصرا للصدفية واللا تنبؤية، أو كوسيلة تدفع سرعة التاريخ ببساطة، يجب أن يكون عَرَضيا أو خارجيا بالنسبة لمنطق التاريخ ذاته.

أريد أن أجادل ضد كلا المدخلين لمسألة العنف. ففي الحالتين يصبح العنف نوعا من البقايا، إما أن يكون عَرَضا جانبيا غير متوقع لتطور الرأسمالية أو مجرد أداة عَرَضية لمنطقها. فالطبيعة الثانوية أو الاحتياطية للعنف مطلوبة إذا أردنا أن نقدم التاريخ من حيث هو تكشُّف لمنطق أكبر. حين نسوي السياسة المعاصرة

(*) صدر هذا الكتاب بالإنجليزية عام ٢٠٠٢، قبل مبادرات بوش في هذا الصدد– م.

لنجعل منها أشكال منطق كُلية ولا فكاك منها للعولمة الرأسمالية، نكون قد نسبنا إلى برامج الإصلاح أو السوق أو رأس المال أو العولمة اتساقا وطاقة وعقلانية لا تستطيع أن تدعيها مطلقا بأية طريقة أخرى. ولكي نعادل هذا الاتجاه نحتاج إلى جمع قصص السياسة المعاصرة، وهو ما حاولت أن أقوم به هنا، التي تكشف أشكال عدم الاتساق والفشل وإعادة الصياغة التي تصاحب أشكال المنطق الظاهرة للعولمة. ليست النضالات السياسية المستمرة الجارية في أماكن مثل مصر عواقب لمنطق أكثر عالمية، ولكن عملية سياسية فاعلة يجري تهميشها وتجاهلها مرارا وتكرارا في إنتاج حكايات العولمة المبسطة، سواء مع أو ضد.

*

تتعلق النقطة الثالثة أيضا بهذا السؤال عن أشكال المنطق الأخرى، وتمثل سمة وصعوبة إضافيتين للتأطير. كما يؤكد كالون، لا تقتصر التفاعلات التي يجب أن يحتويها الاقتصاد على التفاعلات بين الفاعلين البشر. فالاقتصاد يجري تجميعه من فاعليات وقوى متنوعة، بعضها بشري وبعضها غير بشري. تشمل القوى التي تتجمع لصنع اقتصاد قوى الآلات والبشر والشركات الكبرى والمال والطاقة الكهربية وغيرها من أشكال الطاقة والتكنولوجيا والعمليات الكيميائية والبيولوجية، وغيرها. لقد اختبرتُ في الفصل الأول، على سبيل المثال، التفاعلات الكثيرة للفاعلية البشرية مع تكنولوجيا الحرب وفتك المرض الوبائي والسمات غير المتوقعة للدي دي تي والاستعمال المزدوج للنترات المصنعة والقوى الهيدروليكية لنهر النيل في فترة حرجة من السياسة المصرية. في علم الاقتصاد يجري صنع تمييز أساسي بين فاعلية البشر ودور عناصر الاقتصاد الأخرى، التي تعتبر بالمقابل سلبية جوهريا. فهي تعامل كمُدخلات (مواد خام أو آلات، مثلا)، وتُمثّل من حيث تكلفتها بالنسبة للفاعلين البشر. تساعد هذه الرؤية المتعارف عليها أنواعا معينة من الحساب الاقتصادي، ولكنها رواية غير كاملة وغير مقنعة لكيفية حدوث العلاقات الاقتصادية.

في الممارسة لا تكون العناصر غير البشرية أبدا سلبية. فمن عندهم مال للاستثمار يجدون أنفسهم مقودين بقوة رأس المال التكاثرية ولكن غير المستقرة.

ومن يطورون تكنولوجيا ما يمكن جدا أن يفاجأوا بنتيجتها. ومن يقومون بتشغيل عمليات فيزيائية وكيميائية وبيولوجية، سواء في فرن أسمنت أو محطة ضخ أو شبكة محمول أو حقل لقصب السكر يدخلون في شراكة مع عمليات لا يسيطرون بالكامل على مصيرها. سيظل هناك دائما ما يسميه لاتور Latour "مفاجأة الفعل الصغيرة"، ميل الفاعل البشري لأن "**يتجاوزه** الفعل قليلا"[(١٠٦)]. تدخل الفاعليات غير البشرية الشراكة البشرية لا كمجرد عناصر سلبية يجب دفع تكلفتها وتنظيمها، ولكن كقوى ديناميكية ومتحركة لها قواها وأشكال منطقها الخاصة. تحدث الممارسة الاقتصادية دائما في خليط مع عناصر لا-اقتصادية، لا تستطيع هذه الممارسة أن تحتويها أو تفسرها بالكامل.

وحتى العناصر التي يعتبرها الاقتصاديون أصل وجوهر العملية الاقتصادية، وهي منفعة أو رغبة الفرد البشري، ليست جوهرا بشريا بسيطا ولا أصلا بشكل مطلق. فمن جهة، يجب تصنيع وتوليد الرغبات بانتظام داخل آلات الصناعات الاستهلاكية اللابشرية، أو حتى آليات الإدمان النفسية والبيوكيميائية. ومن الجهة الأخرى، بينما يعد مفهوم المنفعة في الاقتصاد الأساس الذي يتيح عالما عقلانيا قابلا للحساب، تمثل المنفعة الرغبة، وهي قوة غير قابلة للحساب وغير عقلانية يمكن أن تتجاوز أكثر الأفعال المحسوبة دقة وتعطلها. هناك عنصر من اللاعقلانية، من شيء ليس بشريا تماما، يقطن في القلب العقلاني، البشري، لما هو اقتصادي.

بالإجمال، تجري محاولة تأطير الاقتصاد جنبا إلى جنب مع أشكال أخرى من صناعة البنى والشبكات، بما فيها تلك التي تخص العائلة أو الأسرة والشركات العملاقة والدول القومية، كلها تتفاعل مع بعضها البعض. إن التأطير فعل عنف مثلما هو نظرية. ولا تقتصر القوى والتدفقات الزائدة التي يجب أن يحتويها على تلك الخاصة بالفاعلية البشرية، التي تحتوي عقلانيتها هي ذاتها على أشكال من اللاعقلاني واللابشري. بعد أن نضع هذه النقاط في اعتبارنا نستطيع أن نعود إلى مسألة العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد. فنحن الآن في وضع أفضل لفهم دور علم الاقتصاد وما يبدو كمناطق صمت وقصور عند صندوق النقد الدولي والوكالات الرسمية الأخرى في مصر.

*

إن الخبرة الاقتصادية مجبرة إلى حد كبير على إغفال أشكال التسرب والتشبيك والطاقة والسيطرة والعنف واللاعقلانية التي كنت أستقصيها. فهي لا تستطيع أن تأخذها بجدية لأن هذه ليست مهمتها. يتمثل دور علم الاقتصاد في المساعدة على جعل الاقتصاد ممكنا بربط القواعد والتفاهمات والتكافؤات التي يُصنع منها الاقتصاد. كان هذا مشروعه المستحيل. علم الاقتصاد هو جزء من التأطير الذي يحاول أن يجعل ما هو داخلي بالنسبة للاقتصاد متمايزا عما هو خارجي، وبذلك يجعل الحساب والتبادل ممكنين. فهو إذن مضطر لأن يعالج كل هذه العمليات الأخرى كشيء ثانوي أو ضئيل أو استثنائي. الانخداع هنا جوهري، فبغير ذلك سيكون على الاقتصاد أن يتتبع هذه الروابط والقوى والتسربات، وأن يقر بأنه لا يمكن أن يوجد اقتصاد.

يجب أن يبدأ علم الاقتصاد من افتراض أن فعل التبادل، ومجموع كل أفعال التبادل في الاقتصاد، تحدث بصفة جوهرية كأشكال منتهية أو متوازنة. يجب أن يكون التبادل أو الاقتصاد مكتملا بذاته، وبالتالي يكون قابلا للقياس والإدارة من حيث المبدأ. معروف جيدا أن علم الاقتصاد يبدأ من هذا التجريد، من نموذج، ويأخذ في اعتباره ما يحدث بالفعل بوصفه ثانويا، كشيء تقريبي بالنسبة لهذا النموذج، أو كانحراف عنه. ولكن هذا الوضع ليس مجرد تفضيل منهجي، يعبر عن رغبة في شكل معين للدقة العلمية. إنه يعكس حقيقة ضرورة تبسيط العالم الاجتماعي المعقد الذي يتناوله العلم بالطريقة نفسها، وأن الاقتصاد يكدح في مشروع التبسيط هذا. يعتمد وجود اقتصاد على هذه المناهج في الممارسة، مناهج تصنيف تكاليف معينة على أنها خارجية، وادعاءات معينة على أنها ثانوية.

وبالمثل، يعتمد صنع الاقتصاد على تأسيس فصل أساسي بين الفعل البشري والعالم الذي يحدث فيه هذا الفعل. فإذا كان علم الاقتصاد ينسب الفاعلية إلى الفاعلين البشر فقط ويعامل كل القوى الأخرى باعتبارها عالم الطبيعة السلبي، فإن هذا يناظر مجمل سياسة القرن العشرين. لقد أسس بناء أول خزان كبير في أسوان في جنوبي مصر عند بداية القرن، ذلك المكون المركزي لمشروع بريطانيا

الاستعماري، أشكالا من الحساب والهندسة والسيطرة والربح على الأرض بسَطت العالم إلى طبيعة من جهة واقتصاد من الجهة الأخرى. من ناحية هناك الموارد الطبيعية للنيل والأراضي الزراعية ونظم الري والقوى الهيدروليكية، ومن الناحية الأخرى هناك الفاعلية البشرية التي استطاعت أن تحسب وتحوّل وتدير وتصنع ثروة من هذه العناصر المادية. مرة أخرى، إذا كان علم الاقتصاد يعالج العلاقات الاقتصادية باعتبارها عقلانية وتوافقية جوهريا، ويختزل القسر والعنف إلى مسائل متبقية تتعلق بإصدار الأوامر وتنفيذها، فإن هذا يناظِر دور العلم في المشروع الأكبر لغرس ممارسة القسر في قوى الطبيعة وقوانين السوق – في تصنيفها ضمن منطق التاريخ أو منطق رأس المال أو منطق التبادل.

في بداية هذه المناقشة قلتُ إن الاقتصاد اختلاق، ولكن يجب ألا يُساء فهم هذه الكلمة. فهي لا تعني أن الاقتصاد من عمل الخيال فحسب، أو أن مشكلة الاقتصاد أنه غير واقعي. مثل هذه الانتقادات تنزلق عائدة إلى لغة الواقعي في مقابل المتخيل، الأصلي مقابل النسخة، عالم الموضوع مقابل تمثيله. هذه التمييزات تتواطأ مع مشروع صنع الاقتصاد ولا يمكن استعمالها لفهمه. كما رأينا في الفصول الثلاثة الأولى، حاولت سياسة أواخر القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، أن تنظم عالما تنحل تعقيداته إلى الثنائيات البسيطة للواقع والتمثيل، الأشياء والأفكار، الطبيعة والعلم التقني، الأرض والتجريد القانوني الخاص بها، البلد والخريطة. لقد بزغت العلوم الاجتماعية في الفترة نفسها لتؤكد وتعيد إنتاج هذا العالم الثنائي. وكان دور علم الاقتصاد إنتاج الاقتصاد، لا كعمل متخيل، ولكن كموضوع عملي. الاقتصاد جسم مصنوع – اختلاق، نعم، ولكن لا يقل صلابة عن الموضوعات المختلقة/ المصنعة الأخرى، وهو مثلها غير مكتمل.

على هذا النحو يكدح علم الاقتصاد ليساعد على ترتيب وإعادة إنتاج الاستبعادات التي تجعل الاقتصاد ممكنا. لهذا لا نجد مزارعين معينين أو قرى بعينها في الخطاب الاقتصادي عن مصر. ولهذا لا نلتقي أبدا بعائلة ساويرس أو أحمد بهجت أو مجموعة سعودي أو آل متولي في كتابات صندوق النقد الدولي. ولهذا لا نكتشف أبدا في أي موضع من تقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

دور وزراء الحكومة وكبار الموظفين وعائلاتهم في دوائر الريع فيما يسمى القطاع الخاص. ولهذا تم التعتيم على الاستيراد والتصنيع والاستهلاك على أوسع نطاق للقوات المسلحة المصرية في الإحصائيات الرسمية. فاختبار أي من هذه القضايا يبعدنا عن الاقتصاد المغلق، عن الخريطة، عما هو شفاف وقابل للحساب، ونحو الزراعة والعائلات والأسرة والدولة والقوة.. ليتفكك المغلق.

*

كان مشروع الإصلاح الاقتصادي في مصر من عمل النظرية والعنف. تطلب صنع اقتصاد السوق سلسلة من التأطيرات التي حاولت أن تُثَبِّت وتستبعد. ولكن المشروع بعد أقل من عقد من بدايته انشطر. أصبح من المستحيل الحفاظ على قصة النجاح الواثق من نفسه التي كان يحكيها صندوق النقد الدولي وإعلام الحكومة.

انهارت بورصة القاهرة وفقدت حوالي ٥٠% من قيمتها خلال عام ٢٠٠٠. وبحلول نهاية تلك السنة كانت الأسعار أقل مما كانت عليه حين أنعشت الحكومة البورصة أولا في ١٩٩٥[١٠٧]، وانهار الازدهار العقاري. وأصيب أحمد بهجت، باني دريملاند، بأزمة قلبية في يوليو ٢٠٠٠ أثناء رحلة إلى واشنطن كعضو في وفد رسمي يقوم بجهد غير ناجح لتشجيع الشركات الأمريكية العملاقة على الاستثمار في مصر. حين وصلت إلى مصر أنباء وجوده في مستشفى في بِثِسدا Bethesda بولاية ميريلاند Maryland وخضوعه لعملية في الأورطي، انهارت أسهم شركته. كانت دريملاند مفلسة عمليا. توقفت أيضا بيفرلي هيلز ومعظم المشاريع السكنية الأخرى الأصغر، حيث اكتشف المضاربون أنها تحتوي على مبان أكثر من اللازم، ونزلت أسعار العقارات الفاخرة إلى أقل من النصف[١٠٨]. ووقع مستثمرو القطاع العام في الأزمة نفسها. فقد وصلت ديون اتحاد الإذاعة والتليفزيون، الذراع التجاري لوزارة الإعلام التي أقامت مجمعا إعلاميا بجوار بيفرلي هيلز مباشرة، إلى ٣,٨ بليون جنيه، وكان على وزارة المالية أن تغطي ديونه[١٠٩]. وكانت شركة المقاولون العرب، التي تديرها عائلة وتملكها الدولة، وهي الشركة الكبرى التي تبنى مدينة الإنتاج الإعلامي ومشروعات كبيرة أخرى

كثيرة، تواجه أزمة مالية(١١٠). وتفشى الذعر في البنوك، وكانت قد أسرفت في تسليف المشروعات العقارية. وطُرد رئيس البنك الأهلي المصري، صاحب أكبر استثمارات في مضاربات فاشلة(١١١).

مع انطلاق الركود وعجز الحكومة الفادح عن سداد المدفوعات المحلية، بدأت الأعمال الأخرى التي اعتمد رخاؤها على تعاقدات مع الدولة تفشل بدورها. كان رامي لكح مستثمرا عمره تسعة وثلاثون عاما، قام بتطوير أكبر مجموعة أعمال في البلاد ببناء مستشفيات حكومية للعلاج الاقتصادي للأغنياء، وفي ١٩٩٩ احتفي به باعتباره أول مستثمر مصري يقترض على مستوى البورصة العالمية، ولكنه في خلال عام هرب من البلاد، ولم يعد إلا بعد موافقة الحكومة والبنوك على جدولة ديونه، التي قيل إنها بلغت ١,٥ بليون جنيه(١١٢). اكتسبت الرعاية الصحية القائمة على "استعادة النفقات" معنى جديدا. حين حاولت الحكومة أن تبطئ تدفق الأرصدة، جف إمداد الدولارات، بما أثر على المستوردين، ومنهم الصناعيون الذي كانوا يحتاجون إلى إمدادات لصناعاتهم من الخارج. وقرب نهاية عام ٢٠٠٠ كانت الحكومة مجبرة على التخلي عن محاولة تثبيت سعر العملة أمام الدولار، وفقد الجنيه المصري ٢٠% من قيمته. كاد استعمال الموبايلات يكون النشاط الاقتصادي الوحيد المنتعش. فالمشتركون الذين بلغوا حوالي المليون كانوا يستعملون المحمول بمقدار أربعة أضعاف المتوسط العالمي لعدد الدقائق للمشترك شهريا، فزادت الـــ٥,٦ بليون جنيه التي أنفقوها على الكلام في الموبايلات عام ٢٠٠٠ على دخل البلاد من الصادرات في العام نفسه(١١٣).

البعض حمّل هذه المحادثات التليفونية مسئولية الركود، وألقى عليها آخرون مسئولية إنفاق الدولة الزائد عن الميزانية. واصلت الحكومة اندفاعها فيما أسمته مشروعات التنمية "الفرعونية"، فركزت مواردها على أكثرها طموحا، مشروع ري توشكا، اقتناعا منها، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بأن مشكلات مصر الأساسية تتحدد بحدود الموارد الطبيعية – أرض غير كافية وأناس كثيرون للغاية – وواصلت تنفيذ حلم الرئيس مبارك بخلق نهر نيل ثانٍ في الصحراء. كانت فكرة

توشكا فكرة قرن عشرينية تقليدية تماما. والقرن الذي افتُتح بتشييد سد أسوان الأول انتهى بمشروع أكبر بكثير، لا يقتصر على تخزين مياه أحد أطول أنهار العالم، بل يطمح لتحويلها لبناء نهر آخر.

كانت دريملاند [تعني حرفيا أرض الأحلام] حديقة ملاهٍ في الصحراء، سرابا يجري بناؤه، مكانا للرغبة وعدت به الإعلانات في التليفزيون والصحف قبل أن ينتهي بزمن طويل. وقُدِّر له أن يظل إلى الأبد سرابا، رغبة غير مشبَعة. كانت الحديقة واحدة من أراضي أحلام كثيرة، كانت توشكا موضوع رغبة الحاكم وهو يعبر العام السبعين من عمره، ليبني شيئا يبقى كذكرى لحكمه، حكاية خيالية تنتظر التحقق بمساعدة أمير بليونير ومالك مُفلِس لأعناب سيدلس Seedless™. أراضي الأحلام هذه هي أماكن للرغبة لا تستطيع الرأسمالية أن تحتويها.

ليس للرأسمالية كما اقترحت في الفصل الأول منطق وحيد، ولا جوهر. إنها تعيش بشكل طفيلي، مثل البلازموديوم فالسيباروم [:طفيل الملاريا] تتخذ من أجساد وعقول البشر موطنا، أو تستوطن في قصب السكر والملكية الخاصة، تستمد طاقاتها من كيمياء آخرين، وقوتها من حقول أخرى، واندفاعها من رغبات آخرين. كان على مشروع الإصلاح الاقتصادي في مصر أن يثير الرغبات التي وفرت القوة الدافعة لبناء دريملاند وتوشكا. مع ذلك لم تستطع الرأسمالية أن تفرض الانضباط على هذه الرغبات؛ لأن مثل هذه الرغبات والقوى وأشكال المنطق الأخرى يجري تمثيلها كشيء خارجي بالنسبة للرأسمالية. إنها تظهر كفائض لارأسمالي يُخرج الرأسمالية عن مسارها. ومع ذلك، هذا الخارج، هذه الفوائض، هي في الوقت نفسه ضرورة حيوية للرأسمالية. إنها مصدر طاقاتها، وشرط نجاحها، وإمكانية توالد قوتها. إنها خليط متعدد يجعل منطق رأس المال ممكنا، وبالتالي يضمن له كلا من قواه وحالات فشله.

---

(١) "اشتراكية الدولة" مصطلح مناسب لوصف أشكال المنطق الكثيرة للنظام السوفييتي، مثل مناسبة مصطلح "الرأسمالية" لوصف نظم أخرى. انظر المناقشة في: Simon Clarke, ed., What about the Workers? Workers and the Transition to Capitalism

in Russia (London: Verso, 1993), and David Stark, "Recombinant Property in East European Capitalism," in The Laws of the Markets, ed. Michel Callon, Sociological Review monograph series (Oxford: Blackwell, 1998), 116-46.

(٢) International Monetary Fund (IMF), Middle Eastern Department, "The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical Retrospective," prepared by Arvind Subramanian, Working Papers of the International Monetary Fund, WP/97/105, Sept. 1997.

(٣) الأهرام، ١ يناير ١٩٩٩، ص ٤٠. [إعادة ترجمة- م].

(٤) الوفد، ١٢ يناير ١٩٩٩، ص١، ٣.

(٥) مشروع توشكا اسمه على اسم منخفض يقع على بعد خمسين كيلومترا إلى الشمال من أبي سمبل، ويُفترض أن يجري ضخ الماء فيه. وقدرت ميزانيته تكلفة قدرها ٨٦,٥ بليون دولار على مدى عشرين عاما (١٩٩٧- ٢٠١٧): United States, Department of State, FY22001 Country Commercial Guide: Egypt, July 2000, available at http://www.state.gov/www/about_state/business/com_guides/zoos.

(٦) Economist Intelligence Unit (EIU), Country Report: Egypt, 3rd quarter 1999, 25. تشمل أصول ملكية الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود ملكية ٥% أو أكثر من Citigroup, Saks Fifth Avenue, TWA, Apple Computer, News Corporation, Disneyland, and Daewoo. وهو أيضا المستثمر الرئيسي في "القاهرة الجديدة"، بالمشاركة مع مجموعة طلعت مصطفى. انظر: Middle East Times, Egypt edition, Jan. 19, 2001, available at

http://www.metimes.com, and http://wwwmedea.be/enhindex317.htm.

(٧) انظر: Cadiz quarterly report to the U.S. Securities and Exchange Commission at

http://www.sec.gov/Archives/edgar/data/727273/0000727273-99000018.txt, and http://www.sun-world.com.

كانت الشركة الأم، كاديز، تعيد تنظيم نفسها وفقا لخطوط مشابهة: الابتعاد عن المشاريع الزراعية المتكاملة والحصول على ريوع من خزانات مياه جوفية تحت أرضها الزراعية في كاليفورنيا. وفي مصر اتفقت كاديز على مشروع منفصل مشترك مع الأمير الوليد للمياه الجوفية في شرق العوينات، غربي توشكا، حيث خططت الحكومة لري ٢٠٠ ألف فدان من آبار عميقة. وهناك مشروع تنمية "فرعوني" [:هائل] ثالث، على نحو ما أُطلق عليها، هو استصلاح الأرض على نطاق واسع في شمالي سيناء، كان يواجه صعوبات تشمل انتقادات لتهديده الخطير لبيئة سيناء وشمالي دلتا النيل. انظر: http://www.nile-river.org.

(٨) بيفرلي هيلز عبارة عن مشروع سكني فاخر على مساحة ١٠,٤ مليون متر مربع، تديره شركة أمريكية- سويسرية مشتركة، هي تيرنر-ستاينر إنترناشيونال إس إيه-Turner-

Steiner International S.A.، وتملكه شركة تنمية واستثمار ٦ أكتوبر، وهي مشروع كونته مجموعة من أكبر أصحاب المشاريع في مصر: Business Monthly, Dec. 1998, available at

http://wwwamcham.org.eg/HTML/news.publication/BusinessMonthly

وبالنسبة لمدينة الإنتاج الإعلامي انظر: www.touregypt.net/mpc.htm.

(٩) كان مقررا أن يحول مشروع توشكا ١٠% من نصيب مصر من مياه النيل إلى الصحراء. ومن المرجح أن يكون لذلك أثر خطير على بيئة وادي النيل الحالي الذي يعاني بالفعل من ملوحة التربة وتآكل الساحل وتراجع نوعية المياه. انظر: http://www.nile-river.org.

(١٠) Economist Intelligence Unit (EIU), Country Report: Egypt, 3rd quarter 1998, 10.

(١١) IMF, "Egyptian Stabilization," 59.

(١٢) EIU, Country Profile: Egypt, 1998-99, table 28, 54.

(١٣) Peter R. Odell, "Oil Price Fears Have No Strong Base," Financial Times, Sept. 9, 1999, 12. كان النجاح هائلا لدرجة أن الولايات المتحدة عادت لتتفاوض مع الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك ثانية لتحاول تخفيض أسعار البترول: Judith Miller, "Kuwait Is Said to Be Opposed to U.S. Effort to Cut Oil Prices," New York Times, Feb. 24, 2000, C4.

(١٤) شملت القيود على الاستيراد حدودا أضيق للتسليف وإلغاء الواردات المعفاة من الجمارك ووضع متطلبات تفتيش جمركي جديدة ومرهقة: Economist Intelligence Unit (EIU), Country Report: Egypt, 1st quarter 1999, 33; Middle East Times, Aug. 27,1999.

(١٥) IMF, "Egyptian Stabilization," 5.

(١٦) Ibid., 4.

(١٧) للاطلاع على تفاصيل هذا التحويل غير القانوني للأرصدة، انظر الفصل السابع.

(١٨) كان العراق أكبر عملاء صادرات الأسلحة المصرية، التي قدرت قيمتها ببليون دولار في ١٩٨٢ و٥٠٠ مليون دولار في ١٩٨٣- ١٩٨٤: Library of Congress, Federal Research Division, Egypt: A Country Study (Washington, D.C.: Library of Congress, 1991), 408.

(١٩) IMF, "Egyptian Stabilization," 47.

(٢٠) Howard Handy and Staff Team, Egypt: Beyond Stabilization, Towards a Dynamic Market Economy, IMF Occasional Paper, no. 163 (Washington, D.C.: IMF, 1998), table 21, 50. وبالنسبة لهذا الفصل تم حساب عدد الجنيهات لكل دولار أمريكي وفقا لمعدل متوسط قدره ٢,٧٤ لعام ١٩٨٩- ١٩٩٠، و٣,٣٤ للفترة من ١٩٩١- ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣- ١٩٩٤، و٣,٣٩ للفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧-

١٩٩٨ (اعتمادا على: Handy et al., Egypt: Beyond Stabilization, table 1, 2). ولم يتضح لنا ما إذا كانت أرقام ربحية الشركات المملوكة للدولة تحسب بالكامل تكلفة دعم الدولة والحماية (مثلما لا تضع في حسابها المزايا الاجتماعية للتوظيف الذي تقدمه). ولكن من الواضح أن الذي فجر الأزمة لم تكن المشكلات طويلة المدى المتعلقة بالإدارة وإعادة الاستثمار في مشروعات الدولة، ولكن الانهيار الوشيك للقطاع البنكي.

(٢١) Mahmoud Mohieldin, "Causes, Measures, and Impact of State Intervention in the Financial Sector: The Egyptian Example," Working Papers of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, no. 9507 (Cairo, 1995), 20.

(٢٢) Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), 83-85.

(٢٣) Mohieldin, "State Intervention," 20-21.

(٢٤) Ibid., 17. فيما يتعلق ببنك الاعتماد والتجارة الدولي BCCI ووكالة المخابرات المركزية [الأمريكية]، انظر: United States Congress, Senate Committee on Foreign Relations, The BCCI Affair: A Report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, by Senator John Kerry and Senator Hank Brown (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1992).

(٢٥) للاطلاع عى مشكلات مشابهة واجهت الدولة الهندية في الفترة نفسها وأهمية الانضباط، انظر: Prabhat Patnaik and C. P. Chandrasekhar, "India: Dirigisme, Structural Adjustment, and the Radical Alternative," in Globalization and Progressive Economic Policy, ed. Dean Baker, Gerald Epstein, and Robert Pollin (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 67-91.

(٢٦) أصبح مصطلح "رأسمالية المحاسيب" crony capitalism موضة عند صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة المالية العالمية. ولكني أُفضل مصطلح "غير منضبطة" لأنه يشير إلى صعوبة متواصلة في إخضاع التبادلات الاقتصادية، داخل وخارج الدولة، للقانون والتنظيم.

(٢٧) David Felix, "Asia and the Crisis of Financial Globalization," in Baker et al., Globalization and Progressive Economic Policy, table 1, 172.

(٢٨) ما سيلي معتمد على: Yahya Sadowski, Political Vegetables?: Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture (Washington, D.C. Brookings Institution, 1991).

(٢٩) أكد تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عن الأزمة المالية العالمية في ١٩٩٨- ١٩٩٩ أن أفضل ما ينبئ بالأزمات الاقتصادية في بلدان الجنوب ليس التنمية التي تقودها الدولة، ولكن تحرير المالية: United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 1998 (New York: UNCTAD, 1999).

(٣٠) IMF, "Egyptian Stabilization," 31.

(٣١) Ibid., 35; Economist Intelligence Unit, Country Report: Egypt, 3rd quarter 1998, 19-20. نقلت للبنوك مزايا أخرى في ١٩٩١، شملت تخفيض الاحتياطي الضروري (وهو مصدر للدخل المالي) من ٢٥% إلى ١٥%: Mohieldin, "State Intervention," 13.

(٣٢) Handy, Egypt: Beyond Stabilization, 62; IMF, "The Egyptian Stabilization Experience," 34.

(٣٣) Handy, Egypt: Beyond Stabilization, 59.

(٣٤) Ibid., 52.

(٣٥) طرح ستارك الحجة نفسها فيما يتعلق بالمجر، قبل وبعد انهيار "الاشتراكية": Stark, "Recombinant Property in East European Capitalism."

(٣٦) بالنسبة للمقاولين العرب، انظر: Sadowski, Political Vegetables, 105-26؛ وعن الشركة الشرقية للدخان، انظر: Sophia Anninos, "Creating the Market: An Examination of Privatization Policies in Kazakhstan and Egypt," Ph.D. diss., New York University, 2000.

(٣٧) Aida Seif El Dawla, "Egypt: The Eternal Pyramid," report of the New Woman Research Center, available at http://www.socwatch.org.uy/1998/english/reports/egypt.htm.

(٣٨) قامت الحكومة بتصفية سبع وعشرين شركة. ومن بين السبع والتسعين شركة أخرى التي باعت الحكومة أسهما فيها، احتفظت بأغلبية الأسهم في ثماني عشرة شركة، وظلت أكبر حامل أسهم في خمس وعشرين شركة أخرى واحتفظت بنسبة مهمة من الأسهم في اثنتي عشرة شركة، ونقلت ثماني وعشرين شركة إلى "جمعيات العاملين حاملي الأسهم"، التي سمحت فعليا باستمرار سيطرة المديرين أنفسهم. ويقال أن أربع عشرة شركة قد بيعت مباشرة لـ"مستثمر رئيسي" كبير: EIU, Country Report: Egypt, 3rd quarter 1998, 19; EIU, Country Report: Egypt, 3rd quarter 1999, 20.

(٣٩) Marat Terterov, "Is SOE Asset-swapping Privatization?" Middle East Times, Aug. 9, 1998.

(٤٠) Financial Times, Jan. 25,1999, 36.

(٤١) Sherine Abd Al-Razek, "Market in Overdrive," Al-Abram Weekly, Feb. 17-23, 2000, available at http://www.ahram.org.eg/weekly.

(٤٢) Stark, "Recombinant Property in East European Capitalism," 128-29.

(٤٣) EIU, Country Report: Egypt, 3rd quarter 1998, 21. Business Today Egypt, Nov. 1988, 29. The EFG index is available at http://www.efg-hermes.com/docs/market/home.

(٤٤) Rafy Kourian, "Throwing Good Money after a Bad Market," Middle East Times, Oct. 25,1998.

(٤٥) بعد "خصخصة" موبينيل – التي بيعت لمجموعة أوراسكوم (انظر أدناه) في اتحاد مالي مع فرانس تليكوم France Télécom المملوكة للدولة – منحت الحكومة رخصة لشركة تشغيل محمول أخرى، هي كليك Click GSM [أصبحت فودافون لاحقا– م]، إرضاء لمجموعة ألكان Alkan القوية التي خسرت مزايدة موبينيل. انظر: EIU, Egypt: Country Report, 3rd quarter 1999, 29-30.

(٤٦) كان التكالب يعكس أيضا إعادة تنظيم عالمية لصناعة الأسمنت. فقبل عقد لم يكن هناك صناع أسمنت عالميين. ولكن تراجع النمو في بلدان هذه الشركات الثلاث دفعها إلى التوسع حول العالم متبعة مسار الأزمات المالية – التي تسمح لها بالاستحواذ على الشركات بسعر رخيص – في أمريكا اللاتينية أولا، ثم في شرقي آسيا، وفي أواخر التسعينيات في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهي مناطق واعدة بنمو طويل المدى بسبب تزايد السكان (فالديموجرافيا تقود سوق الأسمنت). في ١٩٩٧ اشترت هولدربانك Holderbank، أكبر صناع الأسمنت في العالم، ولها عمليات في ستين بلدا منها شركات تابعة في المغرب ولبنان، ٢٥% من الشركة المصرية للأسمنت وبدأت تبني ثلاثة أفران جديدة بالقرب من السويس. وفي يوليو ١٩٩٩ اشترت لافارج إس إيه .Lafarge S.A، أكبر مجموعة منتجة لمواد البناء في العالم وثاني أكبر صانع للأسمنت وتعمل أيضا في ستين بلدا، ٧٦% من بني سويف للأسمنت، وتسعى لزيادة حصتها إلى ٩٥%. ورتبت بعد ذلك لبيع نصف نصيبها في شركة بني سويف للأسمنت لشركة الأسمنت اليونانية تيتان Titan، التي كانت تمتلك بالفعل رخصتين لاستيراد الأسمنت في مصر بالاشتراك مع مجموعة فور إم 4M، أكبر مستوردي مواد البناء في مصر. وفي نوفمبر ١٩٩٩ باعت الحكومة ٩٠% من أسمنت أسيوط لشركة سيمكس Cemex المكسيكية، أكبر منتج للأسمنت في الأمريكتين، وباعت ٧٤% من أسمنت بورتلاند السكندرية لبلو سيركل إندستريز Blue Circle Industries، أكبر منتج بريطاني للأسمنت، ولها عمليات في أوربا وأفريقيا. انظر: EIU, Egypt: Country Report, 3rd quarter 1999, 20-21; Business Monthly, Jan. 2000, 18;.

http://www.cemex.com; http://www.titan.gr/en/news;

http://www.4mgroup.corn.eg; http://www.holderbank.com; and http://www.lafarge.fr

(٤٧) هناك مشروع تصنيع كبير آخر في التسعينيات، وُصف بأنه مَثَل رائد للاستثمار الذي يموله القطاع الخاص والموجه للتصدير (وأول مشروع صناعي مصري- إسرائيلي مشترك)، ولكن تبين أنه يعتمد على تمويل الدولة وموجه، أيضا، للسوق المحلي، وهو شركة ميدور Midor: الشرق الأوسط لتكرير البترول. ولكن مشروع بناء مصفاة تكرير بقيمة ١,٥ بليون دولار، الذي أعلنت عنه شركة ماساكا Masaka، ومقرها سويسرا، والتي يملكها الممول المصري حسين سالم، وجماعة مرحاب Merhav الإسرائيلية التي يملكها يوسف مايمان Yosef Maiman، فشل في اجتذاب استثمار خاص. وهكذا رفعت الحكومة تمويلها إلى ٦٠% وخفض الممولان نصيبيهما إلى ٢٠% لكل منهما، ونقل الشريك المصري–

السويسري كل حصته، باستثناء ٢% لبيوت مالية مصرية معظمها تملكها الدولة (١٦% لـ NBE Finance of the Cayman Islands، وهي شركة عبر البحار تابعة للبنك الأهلي المصري، و٢% لبنك قناة السويس، وهو قطاع مختلط). وبدلا من تكرير منتجات البترول للتصدير أعلنت الحكومة أن معظم الإنتاج سيوجه للسوق الداخلي: EIU, Egypt: Country Report, 3rd quarter 1999, 27.

(٤٨) World Bank, World Development Report 1999/2000, table 13, 254-55.

(٤٩) World Bank, World Development Report 1998/99, table 11, 210-11.

(٥٠) Handy, Egypt: Beyond Stabilization, table 21, 50.

(٥١) IMF, "Egyptian Stabilization," 12.

(٥٢) Cairo Times, Dec. 10, 1998, 12.

(٥٣) انظر: http://www.seoudi.com.

(٥٤) انظر: "Arabian International Construction," at http://www.winne.com/Egypt.

(٥٥) انظر: http://www.mnsons.com.

(٥٦) Nadine El Sherif, "Face of Business: Mohamed Mansour," Business Today Egypt, Feb. 2001, 42-43.

(٥٧) Fariba Khorasanizadeh, "Sector Survey: Telecommunications," Business Today Egypt, Feb. 2001, 51-61; "Egypt Supplement," Forbes Magazine, May 31, 1998, available at http://www.winne.com/Egypt.

(٥٨) انظر: http://www.eief.org/bahgat.html, and Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Policies of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 154.

(٥٩) انظر: http://www.lakahgroup.com. وعن "استعادة التكلفة" في الرعاية الطبية انظر الفصل الثامن.

(٦٠) Business Today Egypt, Nov. 1998, 19.

(٦١) في ١٩٩٩ اشترت مصر ٦٨,٦٠٩ سيارات جديدة، ٢٣,١٩٣ منها تم تجميعها محليا، و٤٥,٤١٦ مستوردة. وبيعت نسبة معتبرة منها للاستعمال كسيارات تاكسي، لا للاستعمال الشخصي: Dow Jones Newswires, Dec. 17, 2000, quoted in Cairo Times, Jan. 4-11, 2001.

(٦٢) Rehab El-Bakry, "Sweet Dreams," Business Today Egypt, Feb. 2001, 41.

(٦٣) Osman M. Osman, "Development and Poverty-Reduction Strategies in Egypt," Working Papers of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, no. 98-13 (Cairo, 1998), 7-8.

(٦٤) IMF, "Egyptian Stabilization," 50.

(٦٥) Al-Ahram, Jan. I, 1999, Supplement, 3.

(٦٦) Ulrich Bartsch, "Interpreting Household Budget Surveys: Estimates for Poverty and Income Distribution in Egypt," Working Papers of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, no. 9714 (Cairo, 1997),17-19.

(٦٧) "Indian Poverty and the Numbers Game," Economist, Apr. 29, 2000, 37-38. وقد نوقش أيضا تضارب الحسابات القومية مع المسوح المنزلية في الهند في: World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries: 2000 (Washington, D.C.: World Bank,1999), 31.

(٦٨) Bartsch, "Interpreting Household Budget Surveys," 17-19.

(٦٩) Simon Kuznets, National Income and Its Composition, 1919-1939, vol. I (New York: National Bureau of Economic Research, 1941), xxvi.

(٧٠) كثيرا ما يعترف كبار الاقتصاديين بصعوبة قياس الاقتصاد. تساءل زفي جريليشس Zvi Griliches في خطابه كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية AEA، لماذا "لم يحقق الاقتصاديون نجاحا كبيرا في تفسير ما حدث للاقتصاد خلال العقدين الماضيين"، فبينما كان نصف الاقتصاد ككل قابلا للقياس في الخمسينيات، تهاوت النسبة بحلول التسعينيات إلى أقل من الثلث ("Productivity, R&D, and the Data Constraint," American Economic Review 14, no. 1 [1994]: 1-23, at 13). وفي خطاب رئاسي أسبق لروبرت إسنر Robert Eisner، رئيس الجمعية، قال إن قياسات متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية – الدخل والناتج والتوظيف والأسعار والإنتاجية والاستهلاك والادخار والاستثمار وتركيب رأس المال والثروة والدين والعجز – لا يمكن الاعتماد عليها لدرجة أنه وزملاءه الاقتصاديين "حرفيا لا يعرفون ما يتكلمون عنه": "Divergences of Measurement and Theory and Some Implications for Economic Policy," American Economic Review 79, no. 1 (1989): 1-13, at 2.

(٧١) Mahmoud Abdel-Fadil, "Informal Sector Employment in Egypt," in Urban Research Strategies for Egypt, ed. R. Lobbon, Cairo Papers in Social Science 6, Monograph 2 (Cairo: American University in Cairo Press, 1983),16-40.

(٧٢) عرّفت الدراسة المساكن غير الرسمية كبيوت بُنيت منذ ١٩٥٠ على أرض لم تكن قد قُسمت أو خططت من قبل ولا تتبع القواعد المنظمة للبناء. ويشمل الإجمالي أيضا تقديرا لمن يعيشون في مناطق سكنية رسمية كواضعي يد أو أي شكل آخر من اللارسمية: Egyptian Center for Economic Studies and Institute for Liberty and Democracy, "Situational Analysis of Urban Real Estate in Egypt: Report," mimeo, Cairo, Oct. 2000.

(٧٣) Sadowski, Political Vegetables, 233.

(٧٤) Ibid., 221، مقتبسا من مدحت حسنين، "الاقتصاد السري في مصر"، الأهرام الاقتصادي، ١٥ ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٦. كانت قيمة الصادرات غير البترولية ١,٧ بليون دولار في ١٩٨٨: Library of Congress, Federal Research Division, Egypt: A Country Study, 442.

(٧٥) انظر: See United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention, Regional Office for the Middle East and North Africa, at http://www.undcp.org/egypt/country_profile_lebanon.html.

(٧٦) Yomna Kamel, "A Better Life with Bango," Middle East Times, July 18, 1999. وبالنسبة لطرق إنتاج القنب، انظر: Encyclopedia Britannica, s.v. "Hemp," available at http://www.britannica.com. والماريوانا marijuana هي الاسم الشائع للبانجو في الغرب.

(٧٧) وقد اعتمد إنتاج سيناء للمخدرات أيضا على اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، التي لا تسمح شروطها لقوات الجيش المصري بالتواجد في الجزء الشرقي من سيناء بعد إعادة الأرض لمصر. فمثلا الحكومة ليس من حقها استعمال الهليكوبتر للبحث عن حقول القنب. وقد أبلغت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات (أقيمت في ١٩٢٩ ويقال إنها أول وكالة لمكافحة المخدرات في العالم) بوزارة الداخلية المصرية عن زيادة سريعة في مضبوطات البانجو في أواخر التسعينيات، تصل إلى حوالي ٣١ طنا متريا في ١٩٩٨. ومع ذلك ظل السعر ثابتا، وفقا لمكتب القاهرة الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، مما يدل على زيادة الزراعة لا على تحسن إعمال القانون. انظر:
http://www.undcp.org/egypt/country_profile_egypt.

(٧٨) IMF, "The Egyptian Stabilization Experience," 22.

(٧٩) International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1989-90, cited in Library of Congress, Federal Research Division, Egypt: A Country Study, 22-23, 399.

(٨٠) U.S. Department of State, 2001 Country Commercial Guide: Egypt, 7-8.

(٨١) تعتمد مناقشتي للخارجيات والتأطير على: Michel Callon, "An Essay on Framing and Overflowing: Economic Externalities Revisited by Sociology," in The Laws of the Markets, ed. Michel Callon, the Sociological Review monograph series (Oxford: Blackwell, 1998), 244-69.

(٨٢) Ibid.

(٨٣) مثلا: Douglas North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(٨٤) انعكست أولوية القاعدة وأُخفيت في تاريخ علم الاقتصاد المنسي. في أوربا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل صعود علم الاقتصاد الاحترافي، كان مجال القانون هو المجال الفكري الذي ساعد على تطوير القواعد المنظمة والتفاهمات التي رتبت أشكال الملكية

والتبادل والربح الحديثة وجعلتها ممكنة. وكما ذكرتُ في الفصل الثالث، تطورت مهنة الاقتصادي في فرنسا وأجزاء أخرى من أوربا كفرع من دراسة القانون.

(٨٥) بشأن "الخارج المؤسَّس" انظر أعمال جاك دريدا Jacques Derrida، مثلا مقالاته في Margins of Philosophy (Chicago: University of Chicago Press, 1982), and "Structure, Sign and Play in the Discourse of the Human Sciences," in Writing and Difference, trans. Alan Bass (Chicago: University of Chicago Press, 1978), 278-93. وقد اعتمدت على هذا العمل في: Colonising Egypt (Berkeley: University of California Press, 1991). انظر أيضا مناقشة في: Ernesto Laclau, New Reflections on the Revolution of Our Time (London: Verso, 1990).

(٨٦) Callon, "An Essay on Framing and Overflowing," 254.

(٨٧) انظر مناقشتي لـ"التأطير" في: Mitchell, Colonising Egypt. وعن الدولة كوقْع للتأطير: Mitchell, "Society, Economy, and the State Effect," in State/Culture: State-Formation After the Cultural Turn, ed. George Steinmetz (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999), 76-97.

(٨٨) إليك مثال بسيط: قبل أن يُسمح باستيراد منتجات الطعام الأجنبية ودخولها إلى السوق المصري، كانت تمر ببعض التبادلات المعقدة. يجري التفتيش في الجمارك المصرية للتأكد من أن الطعام يتفق مع لوائح التعليب والبيانات (اللغة ومكان الملصقات وتواريخ الإنتاج والصلاحية والمكونات واسم الصانع والمستورِد)، ومعايير فترة الصلاحية المحلية (يجب أن يكون قد مر أقل من نصف فترة الصلاحية عند انتهاء التفتيش الجمركي) وخواص المنتج الدولية والمحلية. ويجب فحص عينات من المنتَج في معامل الحكومة للتأكد من اتفاقه مع قواعد وزارة الصحة بشأن صلاحية المنتجات للاستهلاك الآدمي والأمراض المعدية والألوان والإضافات الغذائية والمواد الحافظة الممنوعة والقواعد الدولية عن آثار المبيدات. انظر: United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service, "Egypt: Food and Agricultural Import Regulations and Standards, Country Report 2000," Global Agriculture Information Network, Report No. EG0023, July 30, 2000.

(٨٩) في يوليو ٢٠٠٠ أدين واحد وثلاثون متهما (مات الثاني والثلاثون). فر ثلاثة منهم من البلاد وتلقوا أحكاما بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما، وحُكم على أربعة عشر بعشر سنوات أشغال شاقة وعلى الباقي بما يتراوح بين سنة وخمس سنوات. بعد خمس سنوات أُلغيت هذه الأحكام وأعيدت المحاكمة لأن التحقيقات انتهكت قوانين سرية حسابات البنوك: Tariq Hassan-Gordon, "Case of 31 Businessmen to Be Retried," Middle East Times, Jan. 19, 2001.

(٩٠) Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, vol. 1 (New York: Modern Library, 1906), 809.

(٩١) Sarah Anderson and John Cavanagh, with Thea Lee, Field Guide to the Global Economy (New York: New Press, 2000), 29.

(٩٢) Karl Marx, Capital, vol. 3 (London: Penguin, 1981), 569.

(٩٣) صاغت دراسات فرنان برودل Fernand Braudel عن صعود الرأسمالية تمييزا بين الأسواق، والتي تميل لأن تكون مكانا للتبادل المحلي على نطاق صغير وبأرباح قليلة والاحتكارات واسعة النطاق التي أتى منها ما سيسمى الرأسمالية: Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism, trans. Patricia Ranum (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1977), 52, 111.

(٩٤) Adam Smith, An Inquiry into the Wealth and Nature of the Wealth of Nations, ed. R. H. Campbell and A. S. Skinner, the Glasgow edition of the works and correspondence of Adam Smith, vol. 2 (Oxford: Clarendon Press, 1976). انظر أيضا: Ranajit Guha, A Rule of Property for Bengal: An Essay on the Idea of Permanent Settlement (Durham, N.C.: Duke University Press, 1996).

(٩٥) Erving Goffman, Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience (New York: Harper & Row, 1974).

(٩٦) انظر الفصل الثاني. والعبارة للسير فيليب فرانسيس Sir Philip Francis، نقلا عن: Guha, A Rule of Property for Bengal, 95.

(٩٧) Gamal Essam El-Din, "MPs Rage over Erosion of Parliamentary Power," al-Ahram Weekly, Jan. 7-13, 1999, 3.

(٩٨) صدرت قوانين في ١٩٩٣ استبدلت بانتخاب عُمد القرى وعمداء الكليات تعيينهم بواسطة الحكومة.

(٩٩) في مايو ١٩٩٩ أوصت لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب باتخاذ خطوات فعالة ضد استعمال التعذيب في مصر: Amnesty International, Annual Report 2000: Egypt, available at http://www.amnesty.org/web/ar2000web.nsf/countries.

(١٠٠) Colonel Mohammed Ghanem, "The Tragedy of Administrative Detention," Middle East Times, June 3, 1999. ولم يظهر المقال في الطبعة الورقية، ولكنه متاح في: http://metimes.com/issue99-24/opin/detention.htm. والمؤلف كان رئيس إدارة البحث القانوني في وزارة الداخلية وأستاذا في القانون الجنائي في أكاديمية الشرطة المصرية. وعن أوضاع السجون، انظر: Amnesty International, Annual Report 2000: Egypt.

(١٠١) وقد قمعت الحكومة النقابات المهنية بعد فوز أعضاء من الأخوان المسلمين في انتخابات واسعة. والأخوان منظمة سياسية غير قانونية معارضة للنظام. Fareed Ezz-Edine, "Egypt: An Emerging 'Market' of Double Repression," Press Information Note no. 10, Middle East Research and Information Project, Nov. 18, 1999, available at http://www. merip.org.

(١٠٢) Amnesty International, "Egypt: Muzzling Civil Society," Sept. 19, 2000.

(١٠٣) للاطلاع على مناقشة لمبادرة الولايات المتحدة للديمقراطية، انظر: Timothy Mitchell, "The 'Wrong Success': America's Fear of Democracy in the Middle East،" ومنشور بالعربية في: تيموثي ميتشل، الديموقراطية والدولة في العالم العربي (القاهرة، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦).

(١٠٤) Marx, Capital, 1:326.

(١٠٥) Aidan Foster Carter, "The Modes of Production Controversy," New Left Review, no. 107 (Jan.—Feb. 1978): 47-77, at 61-62, emphasis in original. للاطلاع على قراءة لأعمال ماركس تستكشف فهمه للعنف بهذه المصطلحات، انظر: Timothy Mitchell, "The Stage of Modernity," in Questions of Modernity, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), 1-34.

(١٠٦) Bruno Latour, Pandora's Hope: Essays on the Reality of Science Studies (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999), 281. التشديد في الأصل.

(١٠٧) انظر: Dahlia Reda, "La région dans la tourmente politique," Al-Ahram Hebdo, Jan. 10-16, 2001, 11, and http://www.efg-hermes.com/docs/market/home.

(١٠٨) قال واحد من أهل هذه الصناعة أن "المشروعات السكنية الأكبر مثل دريملاند (مجموعة بهجت) وبيفرلي هيلز (SODIC)" مفلسة فعليا: Hadia Mostafa, "Something to Build On," Business Today Egypt, Feb. 2001, 22-27, at 25.

(١٠٩) وافقت وزارة المالية على دفع ١,٥ بليون جنيه من ديون اتحاد الإذاعة والتليفزيون لبنك الاستثمار القومي على ست سنوات، مقابل حصة ملكية مساوية للدين، ووافق البنك على تحويل بليون جنيه أخرى من الدين إلى حصة ملكية في الاتحاد: Al-Ahram Hebdo, Jan. 10-16, 2001,12.

(١١٠) وضعت الحكومة أربعة بنكيين في مجلس إدارة المقاولين العرب لتُحكِم سيطرتها على الشركة: Business Monthly, Mar. 2001.

(١١١) ذكر التقرير الاقتصادي ربع السنوي للسفارة البريطانية أن البنوك أسرفت في تسليف التشييد وغيره من المشروعات غير المنتجة، بما أدى إلى عجز واسع النطاق عن السداد: Ibid., 23.

(١١٢) ذهب رامي لكح الذي يحمل الجنسيتين المصرية والفرنسية إلى باريس لمدة شهر، ولكنه هدد بمقاضاة كل من يدعي أنه هرب ليتجنب دفع ديونه: "Banks Put Squeeze on Businessmen," Business Monthly, Nov. 2000; Wall Street Journal, Nov. 30, 1999.

(١١٣) ادعت شركتا المحمول أن لديهما ١,٣٥ مليون مشترك، ولكن كثيرا من المستهلكين اشتركوا في الشركتين معا، لأنه كثيرا ما تكون خدمة إحدى الشركتين غير متاحة بسبب ضغط الطلب: Business Today Egypt, Feb. 2001, 12, 20; EIU, Egypt: Country Report, 3rd quarter 1999, 29-30.

ببليوجرافيا

إبراهيم عامر، **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨).

أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢: **مجتمع عبد الناصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥).

أحمد عبد اللـــه (محرر)، **الجيش والديمقراطية في مصر** (القاهرة: دار سينا، ١٩٩٠).

أمين سامي، **تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدت حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أهل الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة، مج ٣ في ٣ أجزاء: ١٢٦٤- ١٢٨٩** (١٨٤٨- ١٨٧٢) (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٣٦).

تيموثي ميتشل، **استعمار مصر** (القاهرة: دار سينا، ١٩٩٠).

- - - - ، **الديمقراطية والدولة في العالم العربي** (دمشق وقبرص: دار عليبال، ١٩٩٦).

حافظ عفيفي، **على هامش السياسة: بعض مسائلنا القومية** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٨).

دينا جلال، **المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا؟** (القاهرة: الأهرام، ١٩٨٨).

رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة، تحري محمد عمارة، ج١: **التمدن والحضارة والعمران** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣- ١٩٧٨).

رفعت السعيد، **الصحافة اليسارية في مصر: ١٩٢٥- ١٩٤٨** (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٧٧).

رؤوف عباس حامد، **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكية الزراعية الكبيرة** (القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣).

سعيد إسماعيل علي، **المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني** (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٢).

صليب سامي، **ذكريات صليب باشا سامي: ١٨٩١- ١٩٥٢**، تحرير سامي أبو النور (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٩٩).

عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

عاصم الدسوقي، **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧).

عائشة عبد الرحمن (اسم الشهرة بنت الشاطئ)، **الريف المصري** (القاهرة: مكتبة الوفد، ١٩٣٦).

عبد الباسط عبد المعطي، **الصراع الطبقي في القرية المصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧).

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، ط٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦).

عبد العظيم رمضان، **عبد الناصر وأزمة مارس** (القاهرة: روز اليوسف، ١٩٧٦).

- - - - ، **صراع الطبقات في مصر: ١٨٣٧- ١٩٥٢** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

- - - - ، **تطور الحركة القومية في مصر: من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨).

علي بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧).

علي مبارك، **الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** (القاهرة: المطبعة الكبرى المصرية، ١٨٨٦- ٨٨).

محمد حسين هيكل، **مذكراتي في السياسة المصرية**، ٣ أجزاء (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧- ٧٨).

محمد رشاد، **سري جدا: من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع** (القاهرة: دار التعاون، ١٩٧٧).

مريت بطرس غالي، **سياسة الغد: برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي** (القاهرة: مطبعة الرسالة ١٩٣٨).

- - - ، **الإصلاح الزراعي** (القاهرة: جماعة النهضة القومية، ١٩٤٥).

يونان لبيب رزق، **الوفد والكتاب الأسود** (القاهرة: مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٨).

Abdel-Fadil, Mahmoud. *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-70: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition*. Cambridge: Cambridge University Press, 1975.

Abu-Lughod, Lila. "The Romance of Resistance." *American Ethnologist* 17, no. 1 (1990): 41-55.

------. *Writing Women's Worlds: Bedouin Stories*. Berkeley: University of California Press, 1993.

———. "Television and the Virtues of Education: Upper Egyptian Encounters with State Culture." In *Directions of Change in Rural Egypt*. Edited by Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard, 147–65. Cairo: American University in Cairo Press, 1998.

Adams, Richard. H. *Development and Social Change in Rural Egypt*. Syracuse: Syracuse University Press, 1986.

Adelman, Irma. "Beyond Export-Led Growth." *World Development* 12, no. 9 (1984): 937–49.

Alderman, Harold, and Joachim von Braun. *Egypt's Food Subsidy and Rationing System: A Description*. Washington D.C.: International Food Policy Research Institute, 1982.

———. The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption. Research Report no. 45. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, 1984.

Amin, Samir. (Hasan Riad, pseudonym). *L'Egypte nassérienne*. Paris: Editions de Minuit, 1964.

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*. 2nd ed. London: Verso, 1991.

Anderson, Sarah, John Cavanagh, and Thea Lee. *Field Guide to the Global Economy*. New York: New Press, 2000.

Andrews, J. H. *A Paper Landscape: The Ordnance Survey in Nineteenth Century Ireland*. Oxford: The Clarendon Press, 1975.

Anhouri, Jean. "Les Répercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne." *L'Egypte Contemporaine*, vol. 38, nos. 238-239 (March-April 1947), 233-51.

Anise, Mahmoud. *A Study of the National Income of Egypt*. Monograph, published as *L'Egypte Contemporain*. no. 261/262. Cairo: Société Fouad 1er d'Économie Politique, de Statistique et de Législation, 1950.

Ansari, Hamied. *Egypt: The Stalled Society*. Albany: State University of New York Press, 1986.

Appadurai, Arjun. "Number in the Colonial Imagination." In *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*, 114-35. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997.

------, ed. *The Cultural Life of Things*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Artin, Yacoub. *La Propriété foncière en Egypte*. Printed under the Auspices of the Ministry of Finance. Cairo: Institut Egyptien, 1883.

------. "Essai sur les causes du renchérissement de la vie matérielle au Caire dans le courant de xixe siècle (1800 à 1907)." *Mémoires présentés à*

l'Institut Egyptien, vol. 5 (1908), 58-140.

———. *Artin Bey: Ministère des Affaires Etrangères et du Commerce sous le règne de Môhémet-Aly Pacha 1800– 1859.* Cairo: Imprimerie Nationale, 1896.

Asad, Talal. *Genealogies of Religion: Discipline and Reasons of Power in Christianity and Islam.* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press. 1993).

------. "Ethnographic Representation, Statistics and Modern Power." *Social Research* 61, no. 1 (1994): 55-88.

Ayrout, Henry Habib. *Moeurs et coutumes des fellahs.* Paris: Payot, 1938. English translation, *The Egyptian Peasant*, trans. John Alden Williams. Boston: Beacon Press, 1963.

Baer, Gabriel. *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950.* Oxford: Oxford University Press, 1962.

------. *Studies in the Social History of Modern Egypt.* Chicago: University of Chicago Press, 1969.

Baker, Raymond. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat.* Cambridge. Mass.: Harvard University Press, 1978.

Baraka, Magda. *The Egyptian Upper Class Between Revolutions, 1919-1952.* St Antony's Middle East Monographs. Reading, Eng.: Ithaca Press, 1998.

Bartsch, Ulrich. "Interpreting Household Budget Surveys: Estimates for Poverty and Income Distribution in Egypt." *Working Papers of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey*, no. 9714. Cairo, 1997.

Baskin, Jonathan Barron. and Paul J. Miranti, Jr. *A History of Corporate Finance.* Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Beinin, Joel, and Zachary Lockman. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class,1882-1954.* Princeton: Princeton University Press, 1987.

Berger, Morroe. *The Arab World Today.* Garden City, NY: Doubleday, 1962.

Bernstein, Henry. "Agrarian Classes in Capitalist Development." In *Capitalism and Development.* Edited by Leslie Sklair, 40-71. London: Routledge, 1994.

-------"Concepts for the Analysis of Contemporary Peasantries." In *The Political Economy of Rural Development: Peasants, International Capital, and the State.* Edited by Rosemary Galli, 3– 24. Albany: State University of New York Press, 1981.

Berque, Jacques. *Egypt: Imperialism and Revolution.* Translated by Jean Stewart. New York: Praeger, 1971.

-------. "Sur la structure de quelques villages égyptiens." *Annales: Economie, Société, Civilisations* 10, no. 2 (1955): 199– 215.

———. *Histoire sociale d'un village égyptian au xx ème siècle.* Paris: Mouton, 1957.

Bhabha, Homi K. *The Location of Culture.* London and New York: Routledge, 1994.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.* Chicago: University of Chicago Press, 1978.

Binswager, Hans. "Agricultural Mechanization: A Comparative Historical Analysis." *World Bank Research Observer* 1, no. 1 (1986): 27-56.

Binswanger, Hans, Klaus Deininger, and Gershon Feder. "Power, Distortions, Revolt and Reform in Agricultural Land Relations." In *Handbook of Development Economics,* vol. 3b. Edited by J. Behrman and T. N. Srinivasan, 2659– 72. Amsterdam: Elsevier, 1995.

Blackman, Winifred S. *The Fellahin of Upper Egypt: Their Religious, Social and Industrial Life Today with Special Reference to Survivals from Ancient Times.* London: G. G. Harrap, 1927.

Bochenski, Feliks, and William Diamond. "TVA's in the Middle East." *Middle East Journal* 4, no. 1 (1950): 52– 82.

Bourdieu, Pierre. *Outline of a Theory of Practice.* Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

Braudel, Fernand. *Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism.* Trans. Patricia Ranum. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1977.

Brinton, Jasper Yeates. *The Mixed Courts of Egypt.* 2nd ed. New Haven: Yale University Press, 1968.

Brown, Nathan. *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State.* New Haven: Yale University Press, 1990.

Buck-Morss, Susan. "Envisioning Capital: Political Economy on Display." *Critical Inquiry* 21, no. 2 (1995): 434-67.

Burns, William J. *Economic Aid and American Policy Towards Egypt, 1955– 81.* Albany: State University of New York Press, 1985.

Bush, Ray. *Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1999.

Callon, Michel, ed. *The Laws of the Markets.* The *Sociological Review* monograph series. Oxford: Blackwell, 1998.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics and UNICEF. The State of Egyptian Children. Cairo: CAPMAS, 1988.

Chakrabarty, Dipesh. "Postcoloniality and the Artifice of History: Who

Speaks for 'Indian' Pasts?" *Representations* 37, no. 1 (1992): 1-26.
------. "Marx After Marxism: History, Subalternity and Difference." *Meanjin* 52, no. ?? (1993): 421-434.
------. *Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference* Princeton: Princeton University Press, 2000.
Chambers, Robert. *Rural Development: Putting the Last First.* London: Longman, 1983.
Chatterjee, Partha. *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse*? Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993
------. *The Nation and its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories.* Princeton: Princeton University Press, 1993.
Clarke, Simon, ed. *What About the Workers? Workers and the Transition to Capitalism in Russia.* London and New York: Verso, 1993.
Clifford, James. "On Ethnographic Authority." *Representations* 1, no. 2 (1983): 118-146.
Cohen, Morris R. "Property and Sovereignty." *Cornell Law Quarterly* 13, no. 1 (1927): 8-30.
Cole, Juan R. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's `Urabi Movement.* Princeton: Princeton University Press, 1993.
Commander, Simon. *The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973.* Published for the Overseas Development Institute. London: Ithaca Press, 1987.
Cooper, Frederick, and Randall Packard, eds. *International Development and the Social Sciences: Essays on the History and Politics of Knowledge.* Berkeley: University of California Press, 1997.
Coudougnan, Gerard. *Nos ancêtres les Pharaons: L'Historie pharaonique et copte dans les manuels scolaires égyptiens.* Dossiers du CEDEJ 1998, no. 1. Cairo: Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique et Sociale, 1988.
Critchfield, Richard. *The Long Charade: Political Subversion in the Vietnam War.* New York: Harcourt, Brace & World, 1968.
———. *Shahhat: An Egyptian.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1978.
———. *Villages.* Garden City, N.Y.: Anchor Press / Doubleday, 1981; reprint ed. 1983.
———. *The Golden Bowl Be Broken: Peasant Life in Four Cultures*, 2d ed. Bloomington: University of Indiana Press, 1988.
———. *The Villagers. Changed Values, Altered Lives: The Closing of the Urban-Rural Gap.* New York: Anchor Books / Doubleday, 1994.

Cromer, The Earl of. *Modern Egypt*. 2 vols. New York: Macmillan, 1908.
Crush, Jonathan, ed. *Power of Development*. London: Routledge, 1995.
Cuddihy, William. "Agricultural Price Management in Egypt." *World Bank Staff Working Paper* no. 388. Washington, D.C.: The World Bank. 1980.
Cumberbatch, A. N. *Economic and Commercial Conditions in Egypt*. Overseas Economic Surveys, published for Commercial Relations and Exports Department of the Board of Trade. London: Her Majesty's Stationery Office, 1952.
Cuno, Kenneth. *The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.
Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
Deane, Phyllis. *The Measurement of Colonial National Incomes*. National Institute of Economic and Social Research Occasional Paper XII. Cambridge: Cambridge University Press, 1948.
———. *Colonial Social Accounting*. National Institute of Economic and Social Research, Economic and Social Studies No. 11. Cambridge: Cambridge University Press, 1953. Reprint ed., Hamden, Conn.: Archon Books, 1973.
De Guerville, A. B. *New Egypt*. London: William Heinemann, 1905.
De Regny, E. *Statistique de l'Egypte d'après des documents officiels*. Alexandria, 1870-72.
Derrida, Jacques. *Of Grammatology*. Translated by Gayatri Chakravorti Spivak. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976.
------. *Writing and Difference*. Translated by Alan Bass. Chicago: University of Chicago Press, 1978.
------. *Margins of Philosophy*. Translated by Alan Bass. Chicago: University of Chicago Press, 1982.
———. "The Force of Law." *Cardozo Law Review* 11 (1990).
------. *Specters of Marx: The State of the Debt, the Work of Mourning, and the New International*. New York: Routledge, 1994.
Dethier, Jean-Jaques. *Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt*. Washington, D.C.: The World Bank, 1989.
Dirks, Nicholas B. "History as a Sign of the Modern." *Public Culture* 2, no. 1 (1990): 25-32.
Dowson, Sir Ernest, and V. L. O. Sheppard. "Evolution of the Land Records." *Empire Survey Review* 60 (1956): 202.
Duff-Gordon, Lucie. *Letters from Egypt*. Revised ed. London: R. Brimley Johnson, 1902.

Dumont, Louis. *From Mandeville to Marx: The Genesis and Triumph of Economic Ideology*. Chicago: University of Chicago Press. 1977.

Durkheim, Emile. *The Rules of Sociological Method*. New York: The Free Press, 1938.

Dyer, Graham. *Class, State, and Agricultural Productivity in Egypt: A Study of the Inverse Relationship between Farm Size and Land Productivity*. London: Frank Cass, 1997.

Edmond, Charles. *L'Egypte a L'Exposition Universelle de 1867*. Paris: Dentu, 1867.

Edney, Mathew. *Mapping an Empire: The Geographical Construction of British India, 1765-1843*. Chicago: University of Chicago Press, 1997.

Edwards, Jill, ed. *Al-Alamein Revisited: The Battle of Al-Alamein and its Historical Implications*. Cairo: American University in Cairo Press, 2000.

Eisner, Robert. "Divergences of Measurement and Theory and Some Implications for Economic Policy." *American Economic Review* 79, no. 1 (1989): 1-13.

Escobar, Arturo. *Encountering Development: the Making and Unmaking of the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1995.

Fahmy, Khaled. *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Fathy, Hassan. *Gurna: A Tale of Two Villages*. Cairo: Ministry of Culture, 1969. Reprinted as *Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt*. Chicago: University of Chicago Press, 1973.

Feder, Gershon. "The Relation Between Farm Size and Farm Productivity." *Journal of Development Economics* 18, nos. 2-3 (1985): 297-313.

Feis, Herbert. *Europe: The World's Banker, 1870-1914: An Account of European Foreign Investment and the Connection of World Finance with Diplomacy Before the War*. New Haven: Yale University Press, 1930, reprint ed. Clifton, N.J: Augustus M. Kelley, 1974.

Ferguson, James. *The Anti-Politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Fitzpatrick, Peter. *Modernism and the Grounds of Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Fletcher, Lehman B., ed. *Egypt's Agriculture in a Reform Era*. Ames, Iowa: Iowa State University Press, 1996.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. *National Methods of Collecting Agricultural Statistics*, Supplement no. 18, *Egypt*,

Mexico, Puerto Rico. Rome: FAO, 1983.

Foster Carter, Aidan. "The Modes of Production Controversy." *New Left Review*, no. 107 (Jan-Feb 1978): 47-77.

Foucault, Michel. "Governmentality." In *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Edited by Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller, 87-104. Hemel Hempstead, Herts: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Fresco, Jacques. "Histoire et Organisation de la Statistique Officielle en Egypte." *L'Egypte Contemporaine*, vol. 31, nos. 191-192 (1940): 339-391

Friedmann, Harriet. "World Market, State, and Family Farm: Social Bases of Household Production in the Era of Wage Labor." *Comparative Studies in Society and History* 20, no. 4 (1978): 545-86.

------. "The Political Economy of Food: A Global Crisis." *New Left Review*, no. 197 (1993): 29-57.

Gallagher, Nancy. *Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health*. Syracuse: Syracuse University Press, 1990.

Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books, 1973.

Gendzier, Irene. *Managing Political Change: Social Scientists and the Third World*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Gerber, Haim. *The Social Origins of the Modern Middle East*. Boulder, Co.: Lynne Rienner, 1987.

Gershoni, Israel, and James P. Jankowski. *Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood*. Oxford: Oxford University Press, 1986.

Ghali, Mirrit Butrus. *The Policy of Tomorrow*, translated by Ismail R. el-Faruqi. Washington, D.C.: American Council of Learned Societies, 1953.

Gibbon, P., and M. Neocosmos. "Some Problems in the Political Economy of 'African Socialism.' " In *Contradictions of Accumulation in Africa: Studies in Economy and State*. Edited by Henry Bernstein and B. K. Campbell. Beverly Hills, Calif.: Sage, 1985.

Gibson, Katherine, and Julie Graham. (Pseudonym J. K. Gibson-Graham). "Identity and Economic Plurality: Rethinking Capitalism and 'Capitalist Hegemony.'" *Environment and Planning D: Society and Space* 13 (1995): 275-82.

------. *The End of Capitalism (As We Knew it): A Feminist Critique of Political Economy*. Cambridge, Mass.: Blackwell, 1996.

Glavanis, Kathy, and Pandeli Glavanis. "The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household

Production." *Current Sociology* 31, no. 2 (1983): 1-106.
------. *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production.* Published in association with Bir Zeit University. London: Zed Press, 1989.
Godlewska, Anne. "Napoleon's Geographers (1797– 1815): Imperialists and Soldiers of Modernity." In *Geography and Empire.* Edited by Anne Godlewska and Neil Smith. Oxford: Blackwell, 1994.
Goffman, Erving. *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience.* New York: Harper & Row, 1974.
Goldschmidt Jr., Arthur. *Biographical Dictionary of Modern Egypt.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2000.
Gordon, Joel. *Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution.* Oxford and New York: Oxford University Press, 1992.
Government of Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics. *Census of Egypt 1986.* Cairo, n.d.
Government of Egypt, Ministry of Finance, Survey Department. *A Report on the Work of the Survey Department in 1909.* Cairo: Ministry of Finance, 1909.
Gran, Peter. "Modern Trends in Egyptian Historiography: A Review Article." *International Journal of Middle East Studies* 9, no. 3 (1978): 367-71.
Griliches, Zvi. "Productivity, R&D, and the Data Constraint." *The American Economic Review* 14, no. 1 (1994): 1-23.
Guha, Ranajit. Elementary Aspects of Peasant Insurgency in Colonial India. New Delhi: Oxford University Press, 1983.
———. *A Rule of Property for Bengal: An Essay on the Idea of Permanent Settlement.* Durham, N.C.: Duke University Press, 1996.
Guha, Ranajit, ed. *A Subaltern Studies Reader, 1986– 1995.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997.
Guha, Ranajit, and Gayatri Chakravorty Spivak, eds. *Selected Subaltern Studies.* New York: Oxford University Press, 1988.
Gupta, Akhil. *Postcolonial Developments: Agriculture in the Making of Modern India.* Durham, N.C.: Duke University Press, 1998.
Handy, Howard, and Staff Team. *Egypt: Beyond Stabilization, Towards a Dynamic Market Economy.* IMF Occasional Paper, no. 163. Washington D.C.: IMF, 1998.
Haraway, Donna. *ModestWitness@SecondMillennium.FemaleMan© Meets OncoMouse™: Feminism and Technoscience.* New York: Routledge, 1997.
Harik, Iliya. *The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian*

Community. Bloomington: Indiana University Press, 1974.
Harrison, Gordon. *Mosquitoes, Malaria and Man: A History of the Hostilities Since 1880.* New York: E.P. Duton, 1978.
Hekekyan. "Journals 1851-54." British Museum Add Ms 37452. London.
Henein, Nessim Henry. *Mari Girgis: Village de Haute-Egypte.* Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1988.
Henry, Clement M., and Robert Springborg. *Globalization and the Politics of Development in the Middle East.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
Hill, Polly. *Development Economics on Trial: The Anthropological Case for a Prosecution.* Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
Hinnebusch, Raymond A. "Class, State, and the Reversal of Egypt's Agrarian Reform." *Middle East Report*, no. 184 (Sep-Oct 1993): 20-23.
Hopkins, Nicholas S. "The Social Impact of Mechanization." In *Migration, Mechanization, and Agricultural Labor Markets in Egypt.* Edited by Alan Richards and Philip L. Martin, 181-197. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
------. *Agrarian Transformation in Egypt.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.
------. "Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt." In *Sustainable Agriculture in Egypt.* Edited by Mohamed A. Faris and Mahmood Hasan Khan, 185-95. Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1993.
------., Soheir R. Mehanna, and Bahgat Abdelmaksoud. *The State of Agricultural Mechanization in Egypt.* Cairo: Ministry of Agriculture, 1982.
------, and Kirsten Westergaard, eds. *Directions of Change in Rural Egypt.* Cairo: American University in Cairo Press, 1998.
Hughes, Thomas P. *Networks of Power: Electrification in Western Society, 1880-1930.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1983.
Hunter, F. Robert. *Egypt Under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy.* Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1984.
Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt: 1945-1970.* New York: Monthly Review Press, 1973.
Ikram, Khalid. *Egypt: Economic Management in a Period of Transition.* The Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt by the World Bank. Published for the World Bank. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1980.
International Monetary Fund, Middle Eastern Department. "The Egyptian

Stabilization Experience: An Analytical Retrospective." Prepared by Arvind Subramanian. *Working Papers of the International Monetary Fund*. WP/97/105, September 1997.

Ireton, François. "Eléments pour une sociologie de la production statistique en Egypte." *Peuples méditerranéens*, nos. 54-55 (January/June 1991): 53-92.

Islamoglu-Inan, Huri. *State and Peasant in the Ottoman Empire: Agrarian Power Relations and Regional Economic Development in Ottoman Anatolia during the Sixteenth Century*. Leiden: E. J. Brill, 1994.

Islamoglu-Inan, Huri, and Caglar Keyder. "Agenda for Ottoman History." *Review* 1, no. 1 (1977): 31-55.

Issawi, Charles. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis*. Oxford: Oxford University Press, 1963.

Jenks, Leland Hamilton. *The Migration of British Capital to 1875*. London: Alfred A. Knopf, 1927.

Jevons, W. Stanley. *The Theory of Political Economy*. London: Macmillan, 1871.

Johansen, Baber. *The Islamic Law on Land Tax and Rent: The Peasants' Loss of Property Rights as Interpreted in the Hanafite Legal Literature of the Mamluk and Ottoman Periods*. London: Croom Helm, 1988.

Johnson, Pamela R., et al. *Egypt: The Egyptian American Rural Improvement Service, a Point Four Project, 1952– 63*. AID Project Impact Evaluation, no. 43. Washington, D.C.: Agency for International Development, 1983.

Kabeer, Naila. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso, 1994.

Kairys, David, ed. *The Politics of Law: A Progressive Critique*. 2nd ed. New York: Pantheon, 1990.

Kamel Selim, Hussein. *Twenty Years of Agricultural Development in Egypt*. Cairo: Ministry of Finance, Egypt, 1940.

Kaviraj, Sudipta. "The Imaginary Institution of India." In *Subaltern Studies VII*. Edited by Partha Chatterjee and Gyanendra Pandey, 1– 39. New Delhi: Oxford University Press, 1992.

Kelley, Allen C., Atef M. Khalifa, and M. Nabil el-Khorazaty. *Population and Development in Rural Egypt*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1982.

Keynes, John Maynard. *Indian Currency and Finance*. London: Macmillan, 1913.

Killearn, The Baron of (Sir Miles Lampson). *Diaries*. Private Papers Collection, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

Koptiuch, Kristin. *A Poetics of Political Economy in Egypt*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

Kuhnke, Laverne. *Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1989.

Kuznets, Simon. *National Income and Its Composition, 1919-1939*. New York: National Bureau of Economic Research, 1941.

Laclau, Ernesto. *New Reflections on the Revolution of Our Time*. London: Verso, 1990.

------, and Chantalle Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London: Verso, 1985.

Landes, David S. *Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*. 2nd ed. Cambridge: Harvard University Press, 1979.

Larson, Barbara K. "The Rural Marketing System in Egypt over the Last Three Hundred Years." *Comparative Studies in Society and History* 27, no. 3 (1985): 494– 530.

Latour, Bruno. *The Pasteurization of France*. Cambridge: Harvard University Press, 1988.

------. *We Have Never Been Modern*. Cambridge: Harvard University Press, 1993.

------. *Pandora's Hope: Essays on the Reality of Science Studies*. Cambridge: Harvard University Press, 1999.

Lawson, Fred H. "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820-1824." *International Journal of Middle East Studies* 13, no. 2 (1981): 131-153

Le Bon, Gustave. *Psychologie des foules*. Paris: Felix Alcan, 1895. English translation, *The Crowd: A Study of the Popular Mind*. New York: Macmillan, 1896.

———. *Les lois psychologiques de l'évolution des peuples*. Paris: Felix Alcan, 1898. English translation, *The Psychology of Peoples*. New York: Macmillan, 1898.

Lee, Eddy. "Egalitarian Peasant Farming and Rural Development: The Case of South Korea." *World Development* 7, nos. 4/5 (1979): 510.

Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Translated by Donald Nicholson-Smith. Oxford, Eng. and Cambridge, Mass.: Blackwell, 1991.

Levi, I. G. "La réforme de la statistique officielle égyptienne." *L'Egypte Contemporaine*, vol. 15, no. 80 (1924): 412-442.

Library of Congress, Federal Research Division. *Egypt: A Country Study*. Country Studies/Area Handbook series. Sponsored by the Department of the Army. Washington, D.C.: Library of Congress, 1991.

List, Friedrich. *Das nationale System der politischen Oekonomie*. Stuttgart: Cotta, 1841. English translation, *National System of Political Economy*, trans. Sampson S. Lloyd. London: Longmans, Green and Co., 1885. Reprint ed., Fairfield, N.J.: A.M. Kelley, 1977.
Lozach, Jean. *Le Delta du Nil: Etude de géographie humaine*. Cairo: Société Royale de Géographie d'Egypte, 1935.
------, and Georges Hug. *L'Habitat rural en Egypte*. Cairo: Société Royale de Géographie d'Egypte, 1930.
Ludwig, Emil. *Der Nil: Lebenslauf Eines Stromes*. Amsterdam: Querido Verlag, 1935-36. English translation, *The Nile: The Mighty Story of Egypt's Fabulous River -- 6,000 Years of Thrilling History*. Translated by Mary H. Lindsay. New York: The Viking Press, 1937.
Lyons, H. G. *The Cadastral Survey of Egypt 1892-1907*. Cairo: Ministry of Finance, Survey Department, 1908.
Mabro, Robert. *The Egyptian Economy, 1952-1972*. Oxford: Clarendon Press, 1974.
Marx, Karl. *Capital: A Critique of Political Economy*. Vol. 1, *The Process of Capitalist Production*. Trans. from the 3rd German ed. by Samuel Moore and Edward Aveling. Edited by Frederick Engels. New York: Modern Library, 1906.
------. *Capital: A Critique of Political Economy*. Vol. 3. translated by David Fernbach London: Penguin, 1981
Mayfield, James B. *Rural Politics in Nasser's Egypt: A Quest for Legitimacy*. Austin: University of Texas Press, 1971.
McNeill, William H. *Plagues and Peoples*. Garden City, New York: Anchor Press/Doubleday, 1976.
Mehanna, Soheir, Nicholas S. Hopkins, and Bahgat Abdelmaksoud. *Farmers and Merchants: Background to Structural Adjustment in Egypt*. Cairo Papers in Social Science 17, Monograph 2. Cairo: American University in Cairo Press, 1994.
Mehta, Uday Singh. *Liberalism and Empire: A Study in Nineteenth-Century British Liberal Thought*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.
Meskell, Lynn, ed. *Archaeology Under Fire: Nationalism, Politics and Heritage in the Eastern Mediterranean and the Middle East*. London: Routledge, 1998.
Mintz, Sidney W. *Sweetness and Power: The Place of Sugar in Modern History*. New York: Viking Penguin, 1985.
Mitchell, Timothy. "Everyday Metaphors of Power." *Theory and Society* 19, no. 5 (1990): 545-77.
------. *Colonising Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1991.

------. "Origins and Limits of the Modern Idea of the Economy." Advanced Study Center, University of Michigan, *Working Papers Series*, no. 12, November 1995.

------. "Fixing the Economy," *Cultural Studies* 12, no.1 (1998): 82-101

------. "Society, Economy, and the State Effect." In *State/Culture: State-Formation After the Cultural Turn*. Edited by George Steinmetz, 76-97. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999.

------, ed. *Questions of Modernity*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

------. "The Stage of Modernity." In *Questions of Modernity*. Edited by Timothy Mitchell. 1-34. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

Mohieldin, Mahmoud. "Causes. Measures and Impact of State Intervention in the Financial Sector: The Egyptian Example." *Working Papers of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey*, no. 9507. Cairo, 1995.

Nahas, Joseph F. *Situation économique et sociale du fellah égyptien*. Paris: Arthur Rousseau, 1901.

Owen, Roger. [E. R. J.] *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development*. Oxford: Oxford University Press, 1969.

------. "The Development of Agricultural Production in Nineteenth-Century Egypt: Capitalism of What Type?" In *The Islamic Middle East 700-1900: Studies in Economic and Social History*. Edited by A. L. Udovitch, 521-546. Princeton: The Darwin Press, 1981.

------. "The Population Census of 1917 and its Relationship to Egypt's Three Nineteenth-Century Statistical Regimes." *Journal of Historical Sociology* 9, no. 4 (1996): 457-72

Palgrave. Robert. *Palgrave's Dictionary of Political Economy*. 2nd ed. London: Macmillan, 1925-26.

Patriarca, Silvana. *Numbers and Nationhood*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Press, 1944.

Postone, Moishe. *Time, Labor, and Social Domination*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Posusney, Marsha Pripstein. *Labor and the State in Egypt: Workers, Unions, and Economic Restructuring*. New York: Columbia University Press, 1997.

Pottage, Alain. "The Measure of Land." *The Modern Law Review* 57, no.3 (1994): 361-84.

Powelson, John P., and Richard Stock. *The Peasant Betrayed: Agriculture and Land Reform in the Third World*. Published in association with the Lincoln Institute of Land Policy. Boston: Oelgeschlager, Gunn & Hain, 1987.

Prakash, Gyan. "Writing Post-Orientalist Histories of the Third World: Perspectives from Indian Historiography." *Comparative Studies in Society and History* 32, no. 2 (1990): 383-408.

------. "Can the 'Subaltern' Ride? A Reply to O'Hanlon and Washbrook." *Comparative Studies in Society and History* 34, no. 1 (1992): 168-184.

------. *Another Reason: Science and the Imagination of Modern India*. Princeton: Princeton University Press, 1999.

Radice, Hugo. "The National Economy: A Keynesian Myth?" *Capital and Class*, no. 22 (Spring 1984): 111-140.

Radwan, Samir. *Agrarian Reform and Rural Poverty: Egypt, 1952-1975*. Geneva: International Labour Organization, 1977.

------, and Eddy Lee. *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty*. London: Croom Helm, 1986.

Reid, Donald M. *Cairo University and the Making of a Modern Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Ricardo, David. "An Essay on the Influence of a Low Price of Corn on the Profits of Stock." [1815]. In *The Works and Correspondence of David Ricardo*. Edited by Piero Sraffa. Vol. 4, *Pamphlets and Papers, 1815-1823*. Published for the Royal Economic Society, 9-41. Cambridge: Cambridge University Press, 1951.

------. *On the Principles of Political Economy, and Taxation*. London: John Murray, 1817.

Richards, Alan. *Egypt's Agricultural Development 1800-1980: Technical and Social Change*. Boulder, Co.: Westview, 1982.

Richards, Alan, and Philip L. Martin, eds. *Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.

Richards, Alan, and John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East*. Boulder, Colo.: Westview, 1990.

Ricker, Martina. "The Sa'id and the City: Subaltern Spaces in the Making of Modern Egyptian History." Ph.D. dissertation, Temple University, 1997.

Ruf, Thierry. *Histoire contemporaine de l'agriculture egyptienne: Essai de synthese*. Bondy, France: Editions de l'Orstom, 1988.

Saad, Reem. "Agriculture and Politics in Contemporary Egypt: The 1997 Tenancy Crisis." In *Discourses in Contemporary Egypt: Political*

and Social Issues. Edited by Enid Hill, 22– 35. Cairo Papers in Social Science 22, monograph 4. Cairo: American University in Cairo Press, 1999.

———. "State, Landlord, Parliament and Peasant: The Story of the 1992 Tenancy Law in Egypt." In *Agriculture in Egypt from Pharaonic to Modern Times*. Edited by Alan Bowman and Eugene Rogin, 387–404. Proceedings of the British Academy, no. 96. Oxford: Oxford University Press, 1999.

-------- "Peasants' Perceptions of Recent Egyptian History." D.Phil. thesis, University of Oxford, 1994.

Sachs, Wolfgang, ed. *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge and Power*. London: Zed Press, 1992.

Sadowski, Yahya. *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1991.

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Pantheon, 1978.

St John, J.A. *Egypt and Nubia, Their Scenery and Their People*. London: Chapman and Hall, 1845.

Saunders, Frances Stonor. *The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters*. New York: New Press, 1999. Originally published as *Who Paid the Piper: The CIA and the Cultural Cold War*. London: Granta Books, 1999.

Sayyad, Nezar al-. "From Vernacularism to Globalism: The Temporal Reality of Traditional Settlements." *Traditional Dwellings and Settlements Review* 7, no. 1 (1995): 13– 24.

Schulze, Reinhard. *Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919*. Berlin: Baalbek Verlag, 1981.

Scott, James C. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven: Yale University Press, 1985.

Seddon, David. "Commentary on Agrarian Relations in the Middle East: A New Paradigm for Analysis?" *Current Sociology* 34, no. 2 (1986): 151-72.

Shaw, Stanford J. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton: Princeton University Press, 1962.

Simmel, Georg. "The Metropolis and Mental Life." Translated by Edward A. Shils. In *Second-Year Course in the Study of Contemporary Society (Social Science II): Syllabus and Selected Readings*. Edited by Harry D. Gideonse, Herbert Goldhamer, Earl S. Johnson, Maynard C. Krueger, and Louis Wirth. 5th edition, 221-238. Chicago: University of Chicago Press, 1936.

------. "The Metropolis and Mental Life." Translated by Hans Gerth with the assistance of C. Wright Mills. In *The Sociology of Georg Simmel*. Translated by Kurt H. Wolf, 409-424. New York: The Free Press, 1950.

Smith, Charles D. *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal*. Albany: State University of New York Press, 1983.

------. "Imagined Identities, Imagined Nationalisms: Print Culture and Egyptian Nationalism in the Light of Recent Scholarship." *International Journal of Middle East Studies* 29, no. 4 (1997): 607-22.

Spivak, Gayatri Chakravorty. "Can the Subaltern Speak?" In *Marxism and the Interpretation of Culture*. Edited by C. Nelson and L. Grossberg, 271-313. Basingstoke: Macmillan Education, 1988. Reprinted in *Colonial Discourse and Post-Colonial Theory*. Edited by Patrick Williams and Laura Chrisman, 66-111. New York: Columbia University Press, 1994.

Springborg, Robert. *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.

Stark, David. "Recombinant Property in East European Capitalism." In *The Laws of the Markets*. Edited by Michel Callon. The *Sociological Review* monograph series, 116-146. Oxford: Blackwell, 1998.

Stauth, Georg. *Die Fellachen im Nildelta: Zur Struktur des Konflikts zwischen subsistenz- und warenproduktion in Ländlichen Ägypten*. Wiesbaden: Franz Steiner, 1983.

------. "Capitalist Farming and Small Peasant Households in Egypt. *Review* 7, no. 2 (1983): 285-314. Reprinted in *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*. Edited by Kathy Glavanis and Pandeli Glavanis, 122-41. Published in association with Bir Zeit University. London: Zed Press, 1989.

Steele James. *An Architecture for the People: The Complete Works of Hassan Fathy*. London: Thames and Hudson, 1997.

Stewart, Frances, Henk Thomas, and Tom de Wilde, eds. *The Other Policy: The Influence of Policies on Technology Choice and Small Enterprise Development*. London: Intermediate Technology Publications, 1990.

Taussig, Michael T. "Culture of Terror--Space of Death. Roger Casement's Putumayo Report and the Explanation of Torture." *Comparative Studies in Society and History* 26, no. 3 (1984): 467-97.

Thomas, Nicholas. *Entangled Objects: Exchange, Material Culture, and Colonialism in the Pacific*. Cambridge: Harvard University Press,

1991.

Tignor, Robert L. *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914*. Princeton: Princeton University Press, 1966.

------. "Nationalism, Economic Planning, and Development Projects in Interwar Egypt." *International Journal of African Historical Studies* 10, no. 2 (1977): 185-208.

-------. *The State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952*. Princeton: Princeton University Press, 1984.

------. *Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956*. Cairo: American University in Cairo Press, 1989.

Toth, James. *Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on the State, 1961-1992*. Gainesville: University Press of Florida, 1999.

Tribe, Keith. *Land, Labour, and Economic Discourse*. London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

United States Agency for International Development, Office of Agricultural Credit and Economics, Cairo. *Agricultural Data Base*. Cairo: USAID, 1989.

United States Agency for International Development, Public Affairs Office, Cairo. *Status Report: United States Economic Assistance to Egypt*. Cairo: USAID, 1989.

United States Agency for International Development. *Annual Budget Submission, FY 1990: Egypt*. Washington, D.C.: USAID, 1988.

United States Agency for International Development. *Congressional Presentation, FY 1990. Main Volume*, and *Annex II: Asia and the Near East*. Washington, D.C.: USAID, 1989.

United States Congress. Senate. Committee on Foreign Relations. Subcommittee on Multinational Corporations. *Hearings on International Grain Companies*. 94th Congress, June 1976.

United States Department of Agriculture. *Egypt: Major Constraints to Increasing Agricultural Productivity*. Foreign Economic Report no. 120. Washington, D.C.: Department of Agriculture, 1976.

United States Department of Commerce. International Trade Administration. *Foreign Economic Trends and their Implication for the U.S.*. Washington, D.C.: Department of Commerce, 1989.

Urbain, Ismayl. (Pseudonym Georges Voisin). *L'Algerie pour les Algériens*. Paris: Michel Lévy Frères, 1861.

Urry, John. *The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies*. London: Sage, 1990.

Van der Spek, Kees. "Dead Mountain vs. Living Community: The Theban Necropolis as Cultural Landscape." Paper presented at the UNESCO Third International Forum, "University and Heritage," Deakin

University, Melbourne and Geelong, Australia, October 4-9 1998.
Vaucher, Georges. "La Livre Egyptienne, de sa creation par Mohamed Aly a ses recentes modifications." *L'Egypte Contemporaine*, vol. 41, no. 256 (January 1950): 115-146.
Villiers Stuart, Henry. *Egypt After the War, being the Narrative of a Tour of Inspection*. London: John Murray, 1883.
Vitalis, Robert. *When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1995.
Volait, Mercedes. *L'Architecture moderne en Egypte et la Revue Al-`Imara, 1939-1959*. Dossiers du CEDEJ 1987, no. 4. Cairo: Centre d'Etudes et de Documentation Economique, Juridique, et Sociale, 1988.
Wald, Alan M. *The New York Intellectuals: The Rise and Decline of the Anti-Stalinist Left From the 1930s to the 1980s*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1987.
Walras, Leon. *Eléments d'économie politique pure, ou, Théorie de la richesse sociale*. 1 vol. in 2. Lausanne: L. Corbaz, 1874-1877.
Walz, Terence. *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, 1700-1820*. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire,
Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East*. Westport, Conn.: Hyperion Press, 1948.
------. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq*. 2nd ed. London, New York, and Karachi: Oxford University Press, 1962.
Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
Weber, Max. *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der Verstehenden Soziologie*. 2 vols. in 1. Tübingen: Mohr 1972.
------. *The Theory of Economic and Social Organization*. Edited by Talcott Parsons. Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons. New York: Oxford University Press, 1947.
Wessel, James, with Mort Hantman. *Trading the Future: Farm Exports and the Concentration of Economic Power in Our Food System*. San Francisco: Institute for Food and Development Policy, 1983.
Wilbour, Charles Edwin. *Travels in Egypt (December 1880 to May 1891): Letters of Charles Edwin Wilbour*. Edited by Jean Capart. New York: Brooklyn Museum, 1936.
Willcocks, Sir William. *Irrigation of Mesopotamia*. London: E. & F. N. Spon, 1917.
Willcocks, Sir William, and J. I. Craig. *Egyptian Irrigation*. 3rd ed. 2 vols. London: E. & F. N. Spon, 1913.
World Bank. *Trends in Developing Economies 1989*. Washington, D.C.: The

World Bank, 1989.
World Bank. *Egypt: Alleviating Poverty.* Washington, D.C.: The World Bank, 1991.
World Bank. *Global Economic Prospects and the Developing Countries: 2000.* Washington D.C.: The World Bank, 1999.
World Commission on Environment and Development. *Our Common Future.* Oxford and New York: Oxford University Press, 1987.
World Commission on Dams. *Dams and Development: A New Framework for Decision Making.* November 2000.Available at www.damsreport.org.
World Wildlife Fund Canada and World Wildlife Fund U.S. *Resolving the DDT Dilemma: Protecting Biodiversity and Human Health.* Toronto and Washington D.C.: WWF Canada and WWF U.S., 1998.
Zaytoun, Mohaya A. "Income Distribution in Egyptian Agriculture and its Main Determinants." In *The Political Economy of Income Distribution in Egypt.* Edited by Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor, 268-306. New York: Holmes and Meier, 1982.
Zelizar, Viviana A. *The Social Meaning of Money: Pin Money, Paychecks, Poor Relief and Other Currencies.* Princeton: Princeton University Press, 1997.

Newspapers and periodicals

al-Ahram Weekly
al-Ahram Hebdo
Business Monthly (Cairo)
Business Today Egypt
The Cairo Times
The Economist
The Egyptian Gazette
The Financial Times
The Guardian Weekly (London)
The Middle East Times (Egypt edition)
Le Monde Diplomatique
The New York Times
The Observer (London)
The Wall Street Journal

أخبار اليوم
الأخبار
الأهرام
الأهرام الاقتصادي
الدستور
الشعب
الوفد
روز اليوسف

Serials and Archives

Food and Agriculture Organization of the United Nations. *Yearbook*.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. *The State of Food and Agriculture*.

Gouvernement d'Egypte, Département de la Statistique Générale. *L'Annuaire Statistique* (1910-)

Goverment of Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics. *Statistical Yearbook*.

Great Britain. Parliament. *Hansard*. Available at http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk

United States Congress. House of Representatives. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on Europe and the Middle East. *Foreign Assistance Legislation*.

United States Department of Agriculture. *Agriculture Fact Book*.

United States National Archives. Record Group 59, Department of State, Central Files, Egypt. Microform. University Publications of America, 1985.

United States Securities and Exchange Commission. Archives. Available at http://www.sec.gov/archives.

World Bank. *World Development Report*. Available at http://www.worldbank.org.

World Tourism Organization. *World Tourism Highlights*. Available at http://www.world-tourism.org.

لبشير السباعي

تأليف:

ـ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ـ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ـ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ جورج حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان.

ـ ك. ب. كافافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ تزفيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ـ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

- إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

- توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.
ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

- هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

- توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

- چورچ حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.
ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

- تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
ط٢، ٢٠٠٥.

- زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

- چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

- هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

- هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

- چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.

- عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

ـ صفاء فتحي: إرهاب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.
ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
ـ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.
ـ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).
ـ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.
ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
ـ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
ـ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
ـ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.
ـ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
ـ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتـاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤**، المجلـس الأعلـى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

– ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلـس الأعلـى للثقافـة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

– ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

– ميكائيل لووي وأوليفييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانيـة**، دار ميريـت، القاهرة، ٢٠٠٦.

– تيموثي مينتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثـاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلـس الأعلـى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلـس الأعلـى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الرابـع، ١٩٣٢-١٩٤٧**، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦**، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

– هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧**، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

– جلبير الأشقر: **العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّـات العربيـةَ - الإسـرائيليةُ**، المركز القومي للترجمة، القاهرة – دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.

– هنري لورنس: **الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ**، المركـز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

– تيموثي ميتشل: **حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثـة**، [التمهيـد والمـدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

لشريف يونس

الكتب المترجمة :

- زكاري لوكمان، **تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط** (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧).
- أجنيشكا دوبرولسكا وخالد فهمي، **سبيل محمد علي** (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥).
- خالد فهمى، **الجسد والحداثة: الطب والقانون فى مصر القرن التاسع عشر** (دار الكتب، القاهرة ٢٠٠٤).
- خالد فهمي، **كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة** (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣).
- رول ماير، **البحث عن الحداثة: الفكر السياسى الليبرالى واليسارى فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٨** (دار ميريت، القاهرة ٢٠٠٠).
- فيليب فارج (محرر)، **الهجرة المتوسطية: تقرير عام ٢٠٠٥** (بالاشتراك مع أنور مغيث، منشور إلكترونيا على موقع الاتحاد الأوربى).

الكتب المؤلفة :

- **استقلال القضاء** (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٧).
- **الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر** (دار ميريت، القاهرة ٢٠٠٥).
- **سؤال الهوية: الهوية وسلطة المثقف فى عصر ما بعد الحداثة** (دار ميريت، القاهرة ١٩٩٩).
- **سيد قطب والأصولية الإسلامية** (طيبة للنشر، القاهرة ١٩٩٥).

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشــراف الفنى: حـــسن كـــامـــل